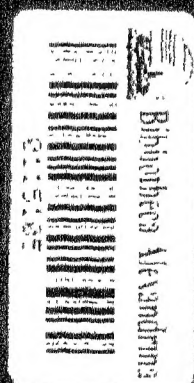


مَوْسُوعَةٌ
الْمَجَالِسِ الْقَوْمِيَّةِ الْمُتَخَصِّصَةِ



رئاسة الجمهورية
المجالس القومية المتخصصة

| |
|-------------------------|
| الهيئة العامة للكتاب |
| رقم الترخيص |
| رقم التسجيل |

موسوعة
المجالس القومية المتخصصة
١٩٧٤ - ١٩٩٦

المجلد الثاني والعشرون

تقديم:

تستند فكرة اصدار كتاب سنوى ضمن سلسلة المجالس القومية الى مبدأ أصيل مقرر فى المواثيق الدولية ، وهو حق العلم والمعرفة والتثقيف ، ولاشك أن هذا الحق الانسانى يتضمن تمكين المتخصصين والدارسين من متابعة النشاط الدورى للهيئات البحثية المعنية بشئون العمل الوطنى فى شتى مجالاتها ، وذلك للانتفاع بوجهات نظرها ومقترحاتها ، مما يوسع دائرة البحث ويزيد من نشاطه فى خدمة الصالح العام للوطن والمواطنين . وكذلك اتاحة الفرصة للقراء ذوى الاهتمام للإلمام بالجهود التى تبذلها نخبة المفكرين والعلماء من رجال الاقتصاد والتعليم والثقافة والتنمية وغيرهم ، وليكونوا على صلة بمجريات الأحوال العامة فى بلادهم والمشكلات التى تواجهها والوسائل والامكانات المتاحة للتغلب عليها . وذلك من خلال الدراسات التى تقوم بها المجالس القومية ، سواء فى مجال رسم السياسات والاستراتيجيات أو لمواجهة بعض الأوضاع الراهنة التى تقتضى سرعة الحسم من خلال مقترحات عملية مباشرة قابلة للتنفيذ .

وعلى هدى من ذلك تصدر الكتب السنوية لتكون بمثابة سجل دائم لأعمال المجالس القومية ، ووثائق مرجعية للعلم والفكر والمعرفة .

وها هو المجلد الثانى والعشرون من الموسوعة مشتملا على مادة الكتاب السنوى التى تضم الدراسات المنجزة فى دورة عمل المجالس لسنة ٩٥ / ١٩٩٦ ، والتى تمت فى ظروف خاصة توقفت فيها الاجتماعات العامة على مدى ثلاثة أشهر منذ أوائل يناير ١٩٩٦ ، ولم تستأنف الا فى شهر أبريل من هذا العام ، بينما استمر نشاط الشعب واللجان الفرعية ومتابعة بحوثها ودراساتها التى تجمع منها عدد كبير فى انتظار العرض والمناقشة ، وعندما استأنف كل مجلس عقد اجتماعاته ، اقتضى الأمر تلاحق الاجتماعات دون انقطاع حتى منتصف يولييه سنة ١٩٩٦ ، ورغم ضيق الوقت وقصر المدة أمكن - من خلال النشاط المكثف - الانتهاء من اعداد التقارير السنوية فى مواعيدها المقررة ، ومن ثم تيسر اصدارها فى هذا المجلد ، ويبلغ مجموع دراساتها أربعاً وأربعين دراسة ، منها ثمان مخصصة لموضوعات الانتاج والشئون الاقتصادية ، وتسع تتناول شئون الخدمات والتنمية الاجتماعية ، وست عشرة فى مجال التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، وإحدى عشرة دراسة تبحث فى الثقافة والفنون والآداب والاعلام .

- وتستفتح مجموعة دراسات الانتاج والشئون الاقتصادية ببحث موضوعين يرتبطان ارتباطا وثيقا بتوجه الدولة نحو تطوير الاقتصاد القومى - وهما : مقترحات للنهوض بالاقتصاد المصرى ، وتطوير سوق المال الذى ينتهى الى عدد من التوصيات تتعلق بالاجراءات الضرورية لتنشيط التعامل فى البورصة منها : طرح الاسهم فى البورصة بأسعار تشجيعية للمستثمرين المصريين ، وتحقيق العدالة الضريبية للمتعاملين فى البورصة ، ووضع برامج تدريبية مكثفة فى التخصصات اللازمة لسوق رأس المال المصرى .

وبعد ذلك تتوالى الدراسات فى مجال الانتاج الزراعى والرى متضمنة ثلاث دراسات ، ثم دراستان عن الانتاج الصناعى ، أما آخر هذه الدراسات فيبحث موضوع النقل البرى بين مصر والمشرق والمغرب العربى .

- ويتصدر موضوعات الخدمات والتنمية الاجتماعية دراسة عن سياسة إسكان محدودى الدخل ، لما له من أهمية بالغة فى الوقت الراهن ، إذ يتصل بشريحة كبيرة من شرائح مجتمعنا تحتاج إلى الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والصحى ، وذلك من خلال سياسة اسكانية تقوم على عدة ركائز أهمها : وجود خطة لاستخدامات الأرض تتحدد فيها المواقع المخصصة للسكان ومدها بالمرافق والخدمات ، وإنشاء صندوق اسكان اجتماعى متخصص بكل محافظة ليكون الوعاء المالى الذى يدعم هذه الشريحة ، مع تشجيع نظام التأجير (بدلاً من التمليك) لأنه يتيح سهولة الحراك السكانى .

ثم تتناول الدراسات الأخرى مجالات : البيئة ، والخدمات الصحية ، والتنمية الادارية .

- أما دراسات التعليم الست عشرة ، فتتصدرها خمس دراسات عن التعليم العام ، تليها ثلاث فى التعليم الفنى والتدريب ، وثلاث أخرى عن التعليم الجامعى والعالى ، ومثلها فى التعليم الأزهرى . وتأتى فى الختام دراستان فى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا وهما : تكنولوجيا الليزر وتطبيقاته ، وإدارة التكنولوجيا التى تلفت الانظار الى أهمية دور الادارة الفاعلة والمنظمة فى الانتفاع بالتكنولوجيا وتوظيفها لخدمة المجتمع ، مع الاهتمام بأوضاع هذه الادارة فى مصر ، والنموذج المقترح فى هذا المجال ، وضرورة المتابعة اليقظة للتطورات التكنولوجية المعاصرة ، والعمل على تضيق الفجوة التكنولوجية بيننا وبين العالم المتقدم .

- وتستهل الدراسات الخاصة بالثقافة والفنون والآداب والاعلام بموضوع عنوانه : مسئولية العمل الثقافى فى مصر المعاصرة - شارحاً أهمية دور المثقفين فى تكوين الرأى العام ، وجهود المثقفين المصريين فى هذا الميدان على مدار التاريخ المصرى الحديث ، مع توضيح دور الدولة ومسئولياتها فى مجال العمل الثقافى من خلال المؤسسات التعليمية والثقافية والاعلامية ، وكذلك بوسائل الرعاية والتشجيع والتيسير للأعمال الثقافية وللمثقفين لأداء دورهم ورسالتهم .

ثم تتعاقب الدراسات فى مجالات الثقافة والفنون والآداب والتراث الحضارى والأثرى . وتأتى فى الختام دراستان عن الاعلام خصصت الأخيرة منهما للتبادل الاعلامى من منظور قومى ، مركزة على أهمية قيامنا بدور أكبر فى تنشيط أعمال التبادل الاعلامى ، مع الحفاظ على قيم الاصاله والانتماء . وكذلك العمل الدؤوب على نقل مركز الثقل فى أعمال التبادل الاعلامى الدولى والشرق أوسطى والأوروبى - فى المنطقة - إلى مصر ، خاصة وأنها مؤهلة لذلك بوفرة الخبرات الاعلامية والامكانيات الاتصالية .

. . . .

وقد توخينا فى هذا العرض تيسير مهمة القارئ فى اختيار ما يراه مناسباً لخبراته وأغراضه واحتياجاته ، وتمكين من شاء من المعنيين بأمور التخطيط والتنفيذ من الانتفاع بالمقترحات والتوصيات الواردة فى ختام كل دراسة ، فلعلها تكون عوناً لهم فيما يضطلعون به من مهام ومسئوليات وطنية .

. . . .

ويسعدنى - فى الختام - أن أذكر بالتقدير والثناء الجهود المشكورة لمن أرسوا دعائم هذا الصرح وشيدوه وسهروا على رعايته ، وما نحن نتابع المسيرة فى خدمة وطننا العزيز .

والله ولى التوفيق "

د. عاطف صدقي
المشرف العام
على المجالس المتخصصة

الكتاب السنوي
١٩٩٥ - ١٩٩٦

الانتاج والشؤون الاقتصادية

الدورة الثانية والعشرون

السياسات المالية والاقتصادية

مقترحات للنهوض بالاقتصاد المصري

تتزايد في الفترة الحالية أهمية التركيز على بعض القضايا في إطار الإصلاح الاقتصادي باعتبارها دعائم أساسية - بدون تحقيقها - لن يتم التقدم المنشود في مجال التنمية المستمرة ، وبالتالي تحقيق الرفاهية ورفع مستوى المعيشة للجيل الحالي والأجيال المستقبلية .
وان ماحققته الحكومة في الإصلاحات النقدية والمالية (خفض عجز الموازنة ، ومعدلات التضخم ، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات ، واستقرار سعر الصرف) يعتبر في واقع الأمر بمثابة بنية أساسية للإصلاح الاقتصادي ؛ لن تؤتي ثمارها إلا إذا استكملنا كافة عناصر الإصلاح .

ويأتي في مقدمة الموضوعات ذات الأهمية البالغة للتنمية عموماً ، ولواجهة البطالة على وجه الخصوص ، العناية بالتنمية البشرية بمفهومها الواسع والحديث . وهذه العناية تبدأ من محور الأمية والتعليم الأساسي ، وتشمل برامج التدريب بمختلف أنواعها وعلى وجه الخصوص تعليم أساسيات التكنولوجيا ، ففي البلاد المتقدمة تستخدم أجهزة الكمبيوتر في مدارس التعليم الأساسي للتعود على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة . وتتمثل أهمية هذا الأمر في إتاحة فرص العمل ، والقدرة على تطبيق الأساليب الحديثة في الإنتاج وهو الأمر اللازم للمنافسة دولياً .

وقد يكون استكمال إجراءات الخصخصة وتوسيع نطاق الملكية

الخاصة أحد العناصر الهامة اللازم استكمالها .

ولكن هناك عنصرين هامين يلزم التأكيد على استكمالهما ، خصوصاً وأن هناك ارتباطاً عضوياً بينهما : الأول هو استكمال مقومات سوق المال وتحديثه - حيث أنه المحرك من جهة ، والمنيع الرئيسي من جهة أخرى - لتدفق المدخرات إلى الاستثمار . أما العنصر الآخر فهو العمل على زيادة معدلات الادخار ، حيث إن معدلات الادخار في مصر حالياً تبلغ - على أقصى تقدير - حوالي ١٥٪ من مجمل الناتج القومي ، في حين أن معدلات النمو الاقتصادي المتدنية حالياً تحتاج إلى حوالي ٢٢٪ على الأقل ، وهذا هو سبب اللجوء إلى المنح والقروض والتسهيلات والاستثمارات الخارجية ، والتي أصبح من الواضح عدم إمكان الاعتماد عليها كثيراً وينقص المعدلات في المستقبل .

لذلك يلزم استكمال مقومات سوق المال ، وإبتداع وسائل وأدوات جديدة ومتعددة لزيادة المدخرات وجذبها للاستثمار ، وهناك مدخرات كبيرة مملوكة لمصريين في الداخل والخارج من الممكن تشجيعها . ومن بين الأدوات التي يمكن التوسع فيها صناديق الاستثمار والأنشطة المتعددة التي نص عليها قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، وغير ذلك من الأدوات المتداولة في أسواق المال العالمية ، والتي يمكن التوسع في تطبيقها في مصر .

ولا شك أن موضوع زيادة الاستثمارات بشكل عام مرتبط تماماً بزيادة معدلات النمو وزيادة الإنتاج السلع والخدمات ، ولكن إحدى النقاط الأساسية في هذا الموضوع هي : حدود السوق ، إذ إنها هي التي تحكم معدلات النمو وخلق فرص العمل لمواجهة البطالة المتزايدة .

باتفاقيات الجات الجديدة والتزمت بتحرير تجارتها سلعاً وخدمات، إن أجلاً أو عاجلاً، بل وقد بدأت فعلاً في تحرير التجارة والخدمات في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ورغم الغموض الذي يحيط بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فإن هناك سمة واضحة تفرض نفسها وهي صفة العالمية (Globalization)، وقد ساعد هذا الاتجاه عدة تطورات بالغة الأهمية منها: ثورة الاتصالات وثورة المعلومات التي اتاحت لأسواق المال وبيورصات السلع التعامل الفوري، والتطور الآخر هو تحرير تجارة الخدمات والسلع وخصوصاً بعد دورة أورو جوى، بالإضافة إلى الاهتمام العالمي من جميع الدول بالاعتبارات البيئية، فقد أصبح من غير الممكن قطع شجرة في غابات البرازيل - مثلاً - دون أن تقوم خضرة في بلاد العالم الأخرى، كما أصبح موضوع البيئة عنصراً أساسياً من عناصر التنمية المتواصلة، بل أصبحت اعتبارات البيئة من الشروط الأساسية لموافقة المؤسسات الدولية على إتاحة التمويل للمشروعات التي تعرض عليها، وليس هذا بغريب، فإنه عالم واحد ومصير واحد.

ولاشك أن مصلحة مصر وتطوير اقتصادها تقتضى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن عليها في هذا الصدد أن تدرس خطواتها بكل الحذر مع العمل الدؤوب لتحقيق أكبر نائدة، خصوصاً مع كثرة المعروض على الساحة حالياً، وأقرب المعروضات إلى ذهن الآن: موضوع التعاون الإقليمي (خمة عمان الشرق أوسطية)، وموضوع التعاون مع السوق الأوروبية، وموضوع إنشاء المناطق الحرة مع بعض دول أوروبا وبعض دول آسيا، ثم موضوع المشاركة (أو الشراكة) مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها. وينبغي ألا يغيب الهدف الرئيسى عن أعيننا في معالجتنا لكل هذه الموضوعات وهو: التنمية الاقتصادية المتصلة، وخلق فرص العمالة بشكل مستمر وكاف، الأمر الذى لا

وإذا اقتصر طموحاتنا على زيادة الاستثمار بفرض زيادة الانتاج للسوق المحلى، وهذا هو ما يتبين لنا من السياسات العامة حتى الآن، فإننا لن نتمكن من زيادة معدلات النمو بالقدر الكافى لتحقيق الرفاهية المستمرة، وخلق فرص العمل الكافية لاستيعاب المتراكم من البطالة والأعداد الكبيرة التى تدخل سوق العمل باستمرار. وهذه هي بعض الأسباب بالغة الأهمية لترجيح الاقتصاد المصرى إلى التصدير.

وجدير بالذكر أن الانتقال الكبرى لاقتصاديات دول شرق آسيا المسماة بالنمور كان أهم أسبابها ترجيح الانتاج والاستثمار والاقتصاد القومى إلى التصدير للسلع والخدمات، كما أن التوجه للتصدير ينتقل بالاقتصاد نقلة حضارية هامة، من حيث استيعاب التكنولوجيا المتقدمة وتطويرها والاندماج في الاقتصاد العالمى بشكل عام.

وقد أصبح موضوع التوسع في الأسواق بفرض التوسع في التصدير، وزيادة معدلات النمو، وخلق فرص العمالة هو أحد العوامل الحاكمة في النظام العالمى، وقد استحوذ هذا الموضوع على اهتمام الدول المتقدمة منذ زمن بعيد، وأصبح أحد المحركات الهامة للسياسات الخارجية والداخلية للبلاد الجادة في تحسين مستويات المعيشة لمواطنيها.

ومن بين الظواهر البارزة في الحقبة الأخيرة في هذا الاتجاه: تكوين التكتلات الكبرى في أوروبا والأمريكتين وشرق آسيا، وحتى الآن يجرى التوسع في هذه التكتلات الكبرى وإنشاء تكتلات جديدة، ولكن من أهم العوامل التى سوف يكون لها آثار بعيدة المدى في شأن توسيع الأسواق والقدرة على التصدير: التعديلات التى أدخلت على اتفاقيات الجات والتى تفتتح الأسواق على مصراعها، ولن يصمد في مضمارها إلا القادرون على المنافسة.

وكان من الطبيعى أن ننتبه لهذا كله خصوصاً بعد أن ارتبطت مصر

يمكن تحقيقه الا عن طريق تحويل الاقتصاد المصرى الى اقتصاد تصديرى .

وإذا كان كل هذا معناه تخفيف حدة الفقر ومجابهته ، فإنه يقتضى بالضرورة اعطاء عناية كبرى للبعد الاجتماعى . ولاشك أن رفع معدلات التنمية الاقتصادية يوفر الامكانيات لمراعاة البعد الاجتماعى ، وأن جهود الحكومة فى هذا الشأن تؤدي دوراً أساسياً لمراعاة توزيع عائد التنمية لصالح الفئات الضعيفة فى المجتمع ، بعد الانتقال من الاقتصاد المركزى الى اقتصاديات السوق .

تطوير سوق المال

فى أعقاب نصر أكتوبر سنة ١٩٧٣ أعلنت مصر عن فتح الأبواب للتنمية الاقتصادية وصدر قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، كما تم انشاء الهيئة العامة لسوق المال ، ومنذ ذلك الوقت بدأ التحول التدريجى الى نظام اقتصاديات السوق ، والشروع فى برنامج الإصلاح الاقتصادى بالاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية .

كذلك صدر قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وأدى ذلك الى ازدياد نشاط بورصتى الأوراق المالية فى القاهرة والاسكندرية ، ولقد تزايد هذا النشاط منذ عام ١٩٩٣ وبلغ ذروته عامى ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ كما تبشر بداية عام ١٩٩٦ باستمرار ازدياد النشاط فى التعامل فى الأوراق المالية .

وفى ضوء السياسة المعلنة فإن هذا النشاط سيستمر فى الازدياد بطرح أسهم شركات قطاع الأعمال العام التى يتقرر نقل ملكيتها للقطاع الخاص وتوسيع قاعدة الملكية .

ويقتضى تهيئة المناخ الاستثمارى فى الأوراق المالية من الجوانب المختلفة اقتصادياً ومالياً وقانونياً بما يسمح بجذب واستيعاب المدخرات

المحلية وتوجيهها توجيهها سليماً ، واستقطاب جزء من الفوائض المالية الدولية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية - دراسة الموضوع فى ضوء المعطيات التالية :

- برنامج التخصيصية (الخصخصة) - السياسات الضريبية - الافصاح والشفافية - آليات السوق .

أولاً : برنامج التخصيصية : يمكن تنفيذ برنامج التخصيصية بأساليب متعددة ، كالبيع عن طريق بورصة الأوراق المالية ، أو البيع بالمزاد ، ويجب تحديد الطريقة المثلى للطرح وفقاً لأحوال كل شركة على حدة ، فقد يكون من الأفضل مثلاً فى حالة بعض الشركات أن تبحث لها عن مستثمر يعمل فى ذات التخصص ، وعلى دراية تامة بكافة محدثاته لتعظيم الفائدة من اقتنائه لهذه الشركة وذلك بدلاً من تفتيت ملكيتها على الجمهور وغير القادرين على إكمال المسيرة أو تطويرها وتحسين أدائها .

فبرنامج التخصيصية هو الركيزة الأساسية فى المرحلة الحالية لانعاش بورصتى الأوراق المالية ، وبدونه ستطول المسيرة ان لم تتوقف تماماً . وتعد بورصة الأوراق المالية المنفذ الشرعى لاتمام عمليات التخصيصية ، وبدون سوق أوراق مالية قوية سيصعب تحقيق البرنامج بالسرعة المطلوبة .

ثانياً : السياسات الضريبية : ان الفلسفة الأساسية التى يجب أن تبني عليها الضرائب المفروضة على الاستثمار فى سوق المال هى أن يكون هناك حافز على الاستثمار فى الأوراق المالية ، بالمقارنة بالاستثمار فى ودائع البنوك ، وذلك لتعويض المستثمر عن المخاطر الإضافية التى يواجهها ، وتقديراً لدور الاستثمار فى سوق المال فى دفع عجلة التطور الانتاجى وخلق فرص للعمل .

ونعرض فيما يلى مناقشة للوضع الضريبى للأنشطة المختلفة فى سوق المال :

١ - ضريبة الأرباح الرأسمالية :

وفقا لأحكام المادتين ٢/١١ و ٢/١٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال ، فإنه في حالة بيع الأسهم والسندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى الماثلة المقيمة في الجداول المبينة بالبند (أ) من المادة ١٦ من القانون المشار اليه بقيمة تزيد على ثمن الشراء ، تخضع الزيادة لضريبة مقدارها ٢ ٪ من قيمة الزيادة . أما الأوراق المالية المقيمة في الجداول المبينة بالبند (ب) من المادة ١٦ المشار اليها (باقى الأوراق المالية المسجلة بالبورصة) ، فإنها لا تخضع لمثل هذه الضريبة .

والسبب الرئيسى في هذه التفرقة هو أنه بمقتضى أحكام المادتين ١/١١ و ١/١٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ المشار اليه ، أعفى المشرع الأوراق المالية المقيمة بالجدول (أ) من ضرائب الدمغة النسبية عند الإصدار ومن ضرائب الدمغة النسبية السنوية ، بينما ظلت الأوراق المالية المقيمة بالجدول (ب) خاضعة لهذه الضرائب ، وقد رأى المشرع في ذلك الوقت أنه بفرض ضريبة ٢٪ على النحو المشار اليه يكون قد حقق نوعا من التوازن بين الجدولين .

الا أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٥ قرر إلغاء ضريبة الدمغة النسبية اعتبارا من أول يناير ١٩٩٦ ، وهو ما يعنى عدم خضوع الأوراق المالية المقيمة بالجدول (ب) لهذه الضريبة ، أسوة بما هو مقرر بالنسبة للأوراق المالية المقيمة بالجدول (أ) .

وقد نتج عن ذلك أن الأوراق المالية المقيمة بالجدول (أ) تخضع لضريبة (٢٪) التى لا تخضع لها الأوراق المالية المقيمة بالجدول (ب) . مما يوجب إلغاء ضريبة الـ ٢٪ وذلك لتحقيق المساواة في المعاملة الضريبية بين الأوراق المالية المقيمة بالجدول (أ) والأوراق المالية المقيمة بالجدول (ب) .

٢ - الشركات العاملة في الأوراق المالية :

بعد صدور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ قام عدد محدود من خبراء سوق المال بإنشاء شركات مساهمة كان لها دور بارز في الصحوة التي عاشها سوق المال ، وتحملوا المخاطرة الأولى وذلوا العقبات . ثم صدر قرار بضم أنشطة الأوراق المالية للأنشطة الاستثمارية المدرجة بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨١ وبذلك أمكن للشركات التى تكونت بعد صدور هذا القرار أن تتمتع بإعفاءات ضريبية كبيرة بينما حرمت منها الشركات التى أنشئت قبل صدور هذا القرار . وهذا الوضع لا يتفق مع العدالة والمساواة الضريبية المطلوبة وينبغي تداركه حتى لا يتسبب في أضرار غير محتملة للشركات الرائدة التى قامت بدعم هذا النشاط في مراحله الأولى مما يمكن ان يؤثر على استقرار سوق الأوراق المالية كلها .

ثالثا : فلسفة الإفصاح : يمثل الإفصاح أحد أهم ركائز حركة تداول الأوراق المالية وسوق رأس المال عامة . بيد أن التأكد من الإفصاح عن المعلومات الكاملة والسليمة يمثل أهم دور للهيئات المسؤولة عن تنظيم ومراقبة سوق المال في جميع الدول المتقدمة .

وهناك أهمية لقيد الورقة المالية في البورصة ، والأهم من ذلك اقبال جمهور المستثمرين على تداولها . وحيث أن هذه الأوراق ليست هي الأصل نفسه ، فإن تداولها يختلف تماما عن تداول الأصول ، لأنه من غير الممكن معاينة وتحليل والتحقق من مقوماته ، ولكن المشتري يعتمد على معاينة المعلومات المتاحة من مصدر الأوراق المالية للتدقيق ودراسة هذا الأصل . إن أهمية عملية الإفصاح تتمثل في أن المشتري يعتمد كلية على المعلومات التى يفصح عنها مصدر الورقة لدراسة وتحليل الورقة المالية ولهذا فإنه يجب أن تتمتع هذه المعلومات بأربعة مقومات أساسية وهى الدقة ، والشمول ، وتحديث المعلومات ، وسهولة الحصول عليها .

وقد بادر المستثمرون في السوق المصرية باتخاذ أول خطوة في العامين الماضيين بالاتجاه الى سوق الأوراق المالية مما يتضح من حجم

التعامل في بورصتي القاهرة والاسكندرية وكذلك في ظهور صناديق الاستثمار . ولذلك فعلى الشركات أن تقابل هذه المبادرة بمبادرة مماثلة من سرعة الافصاح لتشجيع المستثمرين .

رابعا : آليات سوق المال : ان تطوير سوق رأس المال يعتمد أساسا على ايجاد حلول للمعوقات الرئيسية والقيود التي تحد من نمو السوق وتطوره ، حيث تمثل بورصتا القاهرة والاسكندرية في الوقت الحالي الأسواق الوحيدة لرأس المال حيث يتم تداول أدوات الدين والملكية ، وهما قادرتان على التعامل مع كثافة المعاملات الحالية ، ولكن في ظل سياسة انعاش السوق وزيادة المعاملات يجب ان تتواءم البورصات الحالية مع حجم وكثافة الحركة المنتظرة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتي :

* تشكيل لجنة استشارية من المتخصصين العاملين في نطاق قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لتحديد الأسلوب الأمثل الواجب اتباعه عند طرح اسهم كل شركة على حدة .

* اعطاء الأولوية لطرح ٦٠ ٪ أو أكثر من أسهم الشركات التي سبق طرحها من قبل لتقضى الحجة القائلة بأن برنامج « التخصيصية » الحالي هو في الواقع برنامج « عممه » يجمع أموال القطاع الخاص ليضعها تحت ادارة القطاع العام .

* أن تعلن وزارة قطاع الأعمال عن السياسة المتبعة للتخصيصية في شركات قطاع الأعمال العام بالكامل على أن تعلن أسماء الشركات التي سيتم طرح أسهمها وأساليب التقويم والبيع ، مع وضع جدول زمني عام يتم الالتزام به منعاً لامتياز المصداقية في هذا المجال أمام المستثمر المحلي أو الأجنبي على حد سواء .

* أن تستعين الشركات القابضة بمدير لكل عملية ، ويكون هذا المدير من الشركات المؤسسة في ظل قانون سوق المال ، ويتولى تكوين

فريق من جهة واحدة أو أكثر تمثل نوى الخبرة في النواحي المالية والمصرفية والفنية والقانونية وأسواق المال وذلك لتخطيط وتنفيذ العملية على أكمل وجه ، على أن يشمل هذا الفريق في المرحلة الحالية البنوك وشركات التأمين .

* ضرورة القيام بحملة توعية تسبق كل عملية طرح بأربعة أسابيع على الأقل حتى يتاح لجميع المستثمرين في الداخل والخارج الاستعداد للشراء على أن تشمل هذه العملية ما يلي :

- اعداد مذكرة تسويقية وافية عن الشركة محل الطرح وأوضاعها المالية وتصورات أدائها في المستقبل وخطة الدولة لبيع باقى الأسهم والجدول الزمني المقترح لذلك .

- دعوة سماسرة الأوراق المالية والمؤسسات العاملة في مجال سوق المال إلى ندوات يتم فيها عرض المذكرة التسويقية والإجابة على كافة الأسئلة والاستفسارات الموجهة منهم بما يمكنهم من فهم جميع الظروف المحيطة بالشركة المباعة حتى يتمكنوا بدورهم من الاجابة على الاسئلة التي قد ترد اليهم من المستثمرين .

- القيام بحملة دعائية في الصحف والمجلات ووسائل الاعلام المختلفة للترويج لعمليات البيع .

* الالتزام بالافصاح والشفافية ، بحيث لا يعلن عن طرح أسهم أى من الشركات إلا بعد الاعلان عن الوضع المالي الحقيقي والكامل للشركة المطروحة ، مع شرح تفصيلي لكل ما يمكن أن يشكك في هذه الحقيقة ، والابتعاد عن أية أساليب البيع يمكن أن تهز ثقة المستثمر فيما هو بصدد شرائه ، وبناء عليه يلزم ما يأتي :

- الوفاء بآية وعود تعطى للمستثمرين خصوصا في مجال التوزيعات النقدية .

- التوقف عن طرح أسهم لشركات لم يسدد رأسمالها بالكامل لأن الأسهم المسددة جزء من قيمتها فقط تشارك بدون وجه حق في الأرباح .

من بعض السلبيات التي واكبت عمليات الطرح السابقة مثل عمليات استخدام بطاقات وهمية .

* إعادة النظر في قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية للتخلص من السلبيات التي كشفت عنها تطبيقه .

* معاملة كل صندوق استثمار كممثل لكل المساهمين فيه بحيث يحق له شراء أى عدد من الأسهم فى كل شركة تطرح للتخصيصية فى حدود ما يسمح به القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ واللوائح المنظمة له .

* إصدار تشريع يساوى فى المعاملة الضريبية بين شركات السمسرة القديمة وتلك المنشأة بعد صدور قرار ضم أنشطة الأوراق المالية للنشاط الاستثمارى الوارد بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨١ .

* عدم التفرقة ضريبيا بين الأوعية الاستثمارية المختلفة التي قد يلجأ إليها المستثمرون فى سوق المال ، بحيث لا يضار مستثمر نتيجة لاتجاهه الى شكل قانونى معين للاستثمار ما دامت المحصلة النهائية فى توظيف أمواله فى أسواق المال .

* ضرورة تكثيف الجهود لسرعة تنفيذ برامج المقاصة والحفظ المركزى .

* يجب أن تكون بورصات الأوراق المالية أكثر استقلالا وتجاوبا مع نظام الاقتصاد الحر .

* السماح بأنشطة هامة مثل صانعى الأسواق حتى يمكن هؤلاء الوسطاء من زيادة درجة السيولة لأسواق المال ، ويجب على هذه المؤسسات ان تكون مؤسسات متخصصة ولديها الكوادر البشرية التى تسمح بالقيام بهذا الدور الهام الحيوى فى سوق رأس المال .

* وضع برامج تدريبية مكثفة فى العديد من التخصصات التى يندر وجود العنصر البشرى الملائم لها حاليا فى سوق رأس المال المصرى ، وكذلك برامج تدريبية للشركات والمؤسسات التى تلعب دورا فى جانب العرض أو الطلب على الأوراق المالية .

* طرح الأسهم بأسعار تشجيعية بحيث لا يكون الهدف الأوحد هو الحصول على أعلى سعر بل يكون انجاح عملية التخصيصية ككل ، وفى هذا الصدد يجدر الاهتمام بالاعتبارات الآتية :

- أن ثقة المجتمع الدولى فى الاقتصاد المحلى تقوم على ثقة المستثمر المصرى فى اقتصاد بلده ، ولذلك يتعين تحقيق هدف رئيسى هو تشجيع كل مواطن مصرى ، بصرف النظر عن حجم تعامله ، على الاستثمار فى الأسهم المصرية ، وغنى عن الذكر أن المستفيد الأول من السعر المنخفض سوف يكون المواطن المصرى بصفة عامة ، وليس مستثمراً بعينه .

- يجب عند طرح اسهم الشركات المعروضة للتخصيصية ألا يكون هناك ارتباط بعائد معين ، حيث ان العائد يختلف باختلاف الصناعات ، وتوقيتات الطرح المختلفة ، كما أن معدل العائد المطلوب يتحدد على أساس الحالة الاقتصادية السائدة ومعدل النمو القومى .

- الاهتمام بوجود مستثمر رئيسى ودائم AN-CHOR INVESTOR له سمعة طيبة ، وذى خبرة فى مجال تخصص الشركة المطروحة للبيع مصرى أو عربيا أو اجنبيا ، ويعلن عنه قبل طرح الأسهم للجمهور لتعظيم الثقة فى مستقبلها والعمل على جذب المستثمرين الصغار .

* ضرورة منح حوافز مادية لقيادات القطاع العام عند بيع أكثر من ٧٥ ٪ من أسهم الشركات التى يتولون مسئولية بيعها .

* ضرورة تسجيل أسهم الشركة المزمع طرح أسهمها للجمهور فى بورصة الأوراق المالية قبل طرح أسهمها للبيع .

* وضع حوافز للاحتفاظ بالأسهم لمدة طويلة وعدم السماح لمن له حق الشراء بأسعار أقل من سعر السوق (العاملين) ببيعها إلا بعد عام كامل على الأقل من سداد كامل القيمة .

* يجب رفع الحد الأقصى لعدد الأسهم المسموح بشرائها للتخلص

الانتاج الزراعى والرى

المياه الجوفية فى مصر وإمكاناتها

تعتمد جميع نواحى التنمية على إمكانية الحصول على كميات وافرة من مياه ذات نوعية تناسب الغرض الذى تخدمه ، سواء زراعى أو صناعى أو حضرياً . كما أن النمو السكانى المطرد بمعدلات عالية ، والاحتياجات المتزايدة للمياه العذبة لأغراض الشرب والتعدين ، واستصلاح الأراضى تشير إلى ما سيكون عليه الحال فى المستقبل القريب من نقص خطير فى الموارد المائية .

ولذلك اتجهت الأنظار نحو استغلال المياه الجوفية كمورد هام واستراتيجى ، مما يدعو إلى الاهتمام بمشروعات استغلال المياه الجوفية ، وتنفيذ المشروعات وإدارتها ، وصيانة الآبار الإنتاجية والحفاظ عليها من التلوث ، سواء فى الاستخدام المشترك مع المياه النيلية بواضى النيل والدلتا أو فى الصحارى المصرية ، حيث إنها المورد الوحيد للمياه فى البيئة الصحراوية الجافة .

وتوضح الاستراتيجية العامة لاستغلال وتنمية مصادر المياه الجوفية بالصحارى المصرية سياسة الحكومة فى إنتشار السكان ، وتحريكهم من الشريط الضيق بواضى النيل إلى الأراضى الصحراوية ، ومع تحسين المستوى المعيشى للسكان فقد قامت وزارة الأشغال العامة والموارد المائية بوضع السياسة المائية للأهداف البعيدة ؛ التى تمكن من تنظيم استخدام كل قطرة مياه ، والقيام بعمليات المسح والتقييم الاقتصادى لمشروعات التنمية فى الصحارى .

وقد أثبتت الدراسات والبحوث التى يقوم بها معهد بحوث المياه الجوفية أن الخزان الجوفى بكل من وادى النيل والدلتا ذو كفاءة عالية من حيث إمكانات المياه الجوفية المتاحة ومناسبة نوعيتها للاستخدامات المختلفة . هذا بالإضافة إلى كفاءة هذه الخزانات من حيث نقل المياه من مواقع التغذية إلى مواقع الاستخدام ، مع قدرة عالية فى تخزين المياه ، بمعنى أنه يمكن سحب كمية من المياه الجوفية تفوق التغذية السنوية فى فترات أقصى الاحتياجات ، وترك الخزان يمتلئ مرة أخرى فى فترات أقل الاحتياجات ، وذلك من خلال دورة موسمية أو لعدة سنوات متتالية عند انخفاض تصرفات نهر النيل .

التوزيع الجغرافى للموارد المائية :

من الناحية الجغرافية العامة يمكن تقسيم سطح الأرض فى مصر إلى أربعة أقسام :

(أ) حوض نهر النيل ويشمل بحيرة السد العالى والوجه القبلى والدلتا .

(ب) الصحراء الغربية وتقع بالقرب من حوض نهر النيل ، وتتميز بالاستواء النسبى ووجود المنخفضات الكبيرة تحت سطح البحر أحياناً .
(ج) الصحراء الشرقية وتقع إلى الشرق من حوض النيل ، ويتميز سطح الأرض بالتغيرات الطبوغرافية .

(د) شبه جزيرة سيناء وتقع فى الجانب الشمالى الشرقى لمصر ، وفيها يتشابه سطح الأرض مع سطح الأرض فى الصحراء الشرقية .

ومن الناحية الهيدروجرافية يقسم سطح الأرض إلى مجموعتين من النظم :

مياه الأمطار والسيول :

تتراوح المتوسطات السنوية لمعدلات الأمطار الشتوية العادية التي تسقط فوق الأجزاء الشمالية من مصر (حوالى عمق ٣٠ كم) ما بين ١٩٢ مم بالإسكندرية و٧٥ مم ببورسعيد ، وتقل عند سيوة إلى ١٠ مم فى العام . بالإضافة الى مياه الأمطار من العواصف المطرية (أكثر من ١٠ مم فى اليوم) خلال فصول الربيع والخريف ، وهى ظاهرة تتكرر كل عام وتسبب السيول فى الصحراء الشرقية وسيناء .

وتبلغ كميات المياه التى يمكن الحصول عليها من الجريان السطحى أو مياه السيول فى الصحراء الشرقية وسيناء - - - - - والتى تتكرر كل عام - ما يقرب من مليار ونصف مليار متر مكعب ، وتتعرض بعض المناطق الصحراوية للأمطار الموسمية ، وهى ظاهرة تتكرر مرة كل خمسة أو عشرة أعوام ، وتسيل فوق السطح فى مجارى الوديان ، ويمتد أثرها ليشمل مساحات أوسع من الصحارى المصرية ، ويكون تأثيرها ملحوظاً فى مناطق البحر الأحمر وجنوب سيناء وفى حوض وادى النيل ، وتحدث أضرار بيئية شاملة .

مياه النيل :

يمكن الرجوع الى الدراسة المفصلة التى أعدها المجلس فى الدورة (٢١) عن : نهر النيل والسياسات المائية .

خرانات المياه الجوفية وإمكاناتها :

بالنسبة للأوضاع الجيولوجية تشغل مصر جزءاً من منطقة المنحدر التركيبى الإقليمى الذى يقع على حافة كتلة الصخور الغرينية - النوبية - ويصفى عامة فإن هذا المنحدر يتجه ناحية الشمال ، وفى الأجزاء الجنوبية من مصر وفى شبه جزيرة سيناء تظهر على السطح أو تتكون منه الصخور النارية والمتحولة المتبلورة ، وتتبع حقب ما قبل الكامبرى ، وهى ذات إمكانات جيدة لوجود المعادن . وتوجد فوق الصخور المتبلورة مباشرة صخور رسوبية يعلب عليها

(أ) نظم الأنهار الجارية وتتمثل فى نهر النيل فقط ويخترق الأراضي

المصرية من الجنوب إلى الشمال .

(ب) نظم الأنهار الجافة والمتقطعة والوديان وتنتظم فى

خمسة أحواض بيانها كالاتى :

• حوض البحر المتوسط : ويصب فيه أكثر من ٢٠٠ من تلك المجارى الجافة وتفيض أحيانا فى فصل الشتاء ، ومن أكبر الوديان : وادى العريش فى سيناء وادى الجراولة والرمل والخروبة فى الساحل الشمالى الغربى ومرسى مطروح .

• حوض البحر الأحمر : ويشمل البحر ذاته وكل من خليجى السويس والعقبة والبرزخ ، ويصب فيها أكثر من ١٠٠ من تلك المجارى الجافة ، أما الوديان فمنها وادى حوضين قرب رأس بناس ، وادى لحمى ، وادى كريم قرب القصير ، وادى ملاحه شمال سفاجة ، ووديان أسلة ، والقاع ، ويعبى ، وغرنل ، وسدر ، وأبو صوير - وهى تصب فى خليج السويس ، وكذلك وديان ، وتير وذهب ، وتصب فى خليج العقبة ، وحول برزخ السويس توجد وديان الجدى ومتلا والحاج وغيرها .

• حوض البحر الميت وادى عربية : ويصب فيه وادى الجيرافى وينبع من مرتفعات سيناء .

• حوض نهر النيل : ويصب فيه أكثر من ستين من المجارى الجافة ، والتى تعتبر من أكبر النظم الهيدرولوجية فى مصر من ناحية الاتساع الجغرافى ، ومن هذه المجارى الجافة أو الوديان : وادى العلاقى وكركر وكلايشة وخريط وشعيط وقنا وأسيوط وطرفه وسنور ودجلة وحوف .

• أحواض المنخفضات الداخلية : وتشمل وادى النطرون والقطارة وسيوة وادى الفيوم وادى الريان والبحرية والفراغة والداخلية والخارجة ، ويصب فيها مجموعة كبيرة من الوديان القصيرة .

وكذلك بعض الخزانات الثانوية في شبه جزيرة سيناء والصحرا الشرقية وساحل البحر الأبيض .

وفيما يأتي وصف للخزانات الجوفية الرئيسية والثانوية :

خزانات حوض وادي النيل والدلتا :

يعتبر الخزان الجوفي التابع لحوض نهر النيل ذا كفاءة عالية من حيث نقل وتخزين المياه ، ويتغذى من فائض عمليات نقل مياه الري واستخدامها . أما التغذية من خلال الجوانب والقاع فتعتبر محدودة ، ومن ثم فإن المياه الجوفية بوادي النيل والدلتا لا يمكن اعتبارها مصدرا مائيا في حد ذاتها .

ويفقد الخزان المياه من خلال التسرب إلى نهر النيل (من أسبوط - القاهرة) ، ومن خلال السحب من المياه الجوفية الذي يبلغ حوالى أربعة مليارات من الأمتار المكعبة في عام ١٩٩٢ ، أما الفقد من خلال التسرب إلى الخزانات الأخرى المجاورة فهو قليل .

ويمكن أن تقوم الخزانات الجوفية بدور فعال من حيث استخدامها كخزانات موسمية أو سنوية ولعدة سنوات ، إلى جانب اعتبارها وسائل نقل للمياه حيث تتشابه الإمكانيات التخزينية للهبئات الحاملة مع التخزين في الخزانات السطحية ، مع ملاحظة عدم التعرض للفقد بالتبخر مثل الخزانات السطحية . وإلى جانب ذلك يمكن استغلال المياه الجوفية موضعيا بغض النظر عن مواقع التغذية وكما أن السحب من الخزانات الجوفية يؤدي إلى تحسين مرف الأراضى الزراعية .

ويمتد الخزان الجوفي الرسوبي تحت دلتا النيل والوجه القبلى وتحت التخوم الصحراوية للوادي والدلتا في مساحة ٦٢٠٠٠ كم^٢ ، ويتكون الخزان من الرمال والإبط ، تعلوها طبقات الطين شبه المنفذة . ويبلغ متوسط سمك الطبقات الحاملة للمياه الجوفية في الدلتا ٢٠٠ متر ، وفي الوجه القبلى ١٠٠ متر .

وتهدف مشروعات تنمية مصادر المياه الجوفية إلى توفير موارد

الطابع الرملى ويصل سمكها إلى أكثر من ٥٠٠ متر في الجنوب و ٢٥٠٠ متر في الشمال ، وهذه الصخور ذات مسامية عالية ، وتكون خزانات المياه الجوفية الرئيسية في مصر ، وهي تتبع حلبة الباليوزوى والجزء الأسفل من الميزوزوى وتعرف باسم صخور الحجر الرملى النوبى .

وكلما اتجهنا شمالا نجد فوق الصخور الرملية طبقات متعاقبة من الحجر الجيري والطفل يصل سمكها إلى أكثر من ٣٠٠٠ متر ، وتعتبر الصخور الجيرية في هذا القطاع من التكوينات الحاملة للمياه الجوفية ، غير أنها لم تستكشف بدرجة جيدة ، وهذا القطاع يتبع الميزوزوى والسفوزوى .

وبالنسبة لتكوينات الزمن الجيولوجى الرابع (الكواتيرنرى) فهي واسعة الانتشار في مصر ، ويصل سمكها إلى أكثر من ١٠٠٠ متر في بعض المواقع ، وتتمثل في مجموعات متنوعة من الرواسب ، من أهمها :

(أ) الرواسب الهوائية : وهي الأنواع التى توجد بها المياه الجوفية الضحلة .

(ب) الرواسب الغرينية : وتنتشر في مجرى نهر النيل والدلتا ، ويصل سمكها إلى أكثر من ٥٠٠ متر ، وبها كميات كبيرة من المياه الجوفية ، وتنتشر في مجارى الوديان .

(ج) الرواسب البحيرية : وتوجد في المناطق الشاطئية وأحيانا في المنخفضات الداخلية ، وتحتوى أحيانا على المياه الجوفية .

والخريطة الإقليمية لمصر توضح ثلاثة خزانات رئيسية بصفة عامة :

- خزانات حوض وادي النيل والدلتا .

- خزانات الحجر الرملى النوبى في الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وسيناء وحول بحيرة السد العالى .

- خزانات الصخور الجيرية المتشققة المنتشرة في أنحاء مصر .

مائية للاستخدامات المختلفة بأقل تكلفة ممكنة ، إلى جانب تجنب الآثار البيئية الضارة ، مع المحافظة على التنمية المتواصلة للمصدر المائي .

وقد تم تقدير إمكانات السحب من الخزانات الجوفية في إطار السياسات المختلفة للتشغيل الموسمي على مدار السنة ، أو التشغيل على سنوات ، بحيث لا يزيد التخفيض في مناسيب المياه الجوفية على ثلاثة أمتار في حالة زيادة السحب لمواجهة سنوات العجز في إيراد نهر النيل ، وكذلك عدم تحريك جبهة المياه المالحة في شمال الدلتا . ويتعين مراقبة نوعية المياه الجوفية ، من خلال شبكة مراقبة تصمم لهذا الغرض ، وذلك للتوصل إلى نظم حماية المياه الجوفية من التلوث ، سواء البيولوجي كمنافس في حالة التخلص من مياه الصرف الصحي ، أو التلوث من المبيدات والأسمدة الزراعية ومن المخلفات الصناعية .

وتستخدم معظم المياه الجوفية لتزويد المدن والقرى بمياه الشرب نظرا لقلّة تكاليف معالجتها ، ويعتمد ذلك على حسن اختيار مواقع الآبار بحيث تكون بعيدة عن مصادر التلوث .

وتشير نتائج الدراسات الحديثة في معهد بحوث المياه الجوفية لعام ١٩٩٢ إلى أن إجمالي إمكانات الخزانات الجوفية بالدلتا ووادي النيل قد يصل إلى ٧,٥ مليار في العام في مشارف القرن القادم . ونظرا للنمو الكبير في تعداد السكان وزيادة الطلب على الأراضي الزراعية ، اتجهت الأنظار إلى المناطق الصحراوية المتاخمة لدلتا نهر النيل في التحويم الغربية والشرقية لاستصلاح الأراضي باستخدام موارد المياه الجوفية ، وقامت وزارة الأشغال العامة والموارد المائية بوضع استراتيجية لمخططات تنمية واستخدام المياه الجوفية في مناطق الدلتا والصحاري المتاخمة . وتعتمد هذه المخططات على التواحي الهيدرولوجية والهيدروكيميائية في الأراضي

القديمة في شرق وغرب الدلتا والأراضي الصحراوية المرتفعة المتاخمة . ويتضح من هذه الدراسات أن الأراضي المنخفضة متاثرة بفرعي النيل والقرع والمصارف ، ومن تداخل مياه البحر في شمال الدلتا ، أما الأراضي المرتفعة المحيطة بتخوم الدلتا فتتأثر بالوديان القديمة التي حفرتها المياه في العصور الجيولوجية السابقة . ويتميز الخزانات الجوفية تحت أراضي الدلتا القديمة بإمكانات كبيرة ، بالإضافة إلى التغذية المستمرة من مياه الري والقرع المنتشرة . وليست هناك عوائق لاستخدامها إلا في المناطق الشمالية من الدلتا .

وترتبط السياسات المائية لاستغلال المياه الجوفية ارتباطا وثيقا مع سياسات المياه النيلية وتوزيع المياه السطحية وصرف الأراضي ، كما أن السياسة المائية تعطى أولوية لمياه الشرب في الأراضي القديمة وتحسين الري والصرف الرأسى .

أما في الأراضي الصحراوية المتاخمة فإن إمكانات الخزانات الجوفية العذبة محدودة ، كما توجد المياه المخزونة في الطبقات الجيولوجية القديمة ببعض المناطق والتي تتغذى من الخزانات الجوفية المجاورة والمتجددة . ولا توجد تغذية مباشرة من المياه السطحية ، وفي هذه الحالة ينتظر حدوث انخفاض مستمر لمناسيب المياه الجوفية ، علاوة على الزيادة في ملوحة المياه الجوفية .

وقد تم وضع سياسات مائية في عام ١٩٨٨ للمناطق الصحراوية المتاخمة لدلتا نهر النيل ، ومن أمثلة ذلك منطقة غرب الدلتا التي تتميز بتنمية سريعة في الأراضي الصحراوية باستخدام المياه السطحية وحقل آبار المياه الجوفية . وقد بدأت التنمية على المياه السطحية منذ الخمسينات على ترعة النوبارية ، وامتداد الاستصلاح على المياه الجوفية منذ نهاية الثمانينات بواسطة القطاع الخاص في مناطق شرق وجنوب وادي النطرون وعلى امتداد الطريق الصحراوي (مصر - اسكندرية) وطريق الخطاطبة والبرجات ، وقد وصلت المساحة

المستصلحة إلى حوالي ٧٠,٠٠٠ فدان حتى عام ١٩٩٠ باستخدام المياه الجوفية .

وقد تم وضع عدة تصورات (سيناريوهات) لاستغلال المياه الجوفية تتراوح ما بين عدم حفر أية آبار إضافية ووضع حد أقصى للتنمية على المياه الجوفية . وباستخدام النموذج الرياضي أمكن حساب تأثير كل تصور على تسع مناطق وهي : بريجيات - كفسر داود - الطريق الصحراوي - طريق الخطاطبة - مزرعة دينا - جنوب الخطاطبة - مدينة السادات - وادي الفارغ - وادي النطرون ، بغرب الدلتا لتقويم التغير في حجم ومقدار المياه الجوفية حتى عام ٢٠٤٠ ، وتدل نتائج التقييم على أنه مع عدم إضافة أية بئر فإن منسوب المياه الجوفية سينخفض من ١٠-١٥ متر ، وفي حالة انطلاق التنمية لأقصى حد (سحب ١١٤٠ مليون م^٣ في العام) فإن الانخفاض سيصل إلى ٨٠ متراً خلال خمسين عاماً وهذا سيؤدي إلى جفاف معظم الآبار مع زيادة الملوحة . وقد تم اختيار السياسة المائية التي تناسب التوسع في الأراضي الصحراوية بما يقتضيه سحب ٧٧٠ مليون متر مكعب حتى عام ٢٠٠٠ (التخفيض يصل إلى ٢٥ متراً) ، كما أن استخدام الشحن الصناعي للخرانات الجوفية من مياه الري أو السدة الشتوية سيزيد من كفاءة الخزانات الجوفية ونوعيتها وهذا هو ما يجري دراسته حالياً ، بالإضافة إلى أن الالتزام بالتصاريح وترخيص الآبار واستمرار المراقبة له أهمية في المحافظة على الخزانات الجوفية وعلى الاستثمارات التي أنفقت في المنطقة .

الخزانات الحجر الرملية النوبية في الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وسيناء وخول بئر السد العالي :

تعتبر خزانات المياه الجوفية في صحور الحجر الرملية من أكبر خزانات المياه الجوفية في العالم ، فهي واسعة الانتشار في مصر ، وخاصة في الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وسيناء وحول بحيرة

السد العالي ، ولقد أوضحت الدراسات الحديثة أن الخزانات الجوفية بالصحراء الغربية عبارة عن أحواض مائية منفصلة تمتد تحت الأراضي الليبية والسودانية ، وجزء منها يقع في تشاد . وعلى ضوء المعرفة الهيدروجيولوجية أمكن عمل بعض النماذج الرياضية لتمثيلها - وخاصة في الوادي الجديد ومنطقة القطارة ومنطقة شرق العوينات وغيرها ، وتهدف تلك النماذج إلى تقدير حجم المخزون من المياه الجوفية القابل للاستغلال ، وكذلك وضع السياسات الملائمة لعملية الاستغلال والتي تتوقف على اقتصاديات رفع المياه والعائد الاقتصادي .

وبالنسبة لقضية تجدد المياه الجوفية في هذه الخزانات ؛ استقر الرأي على معاملة هذه الخزانات على أساس إنها لا تتجدد ، وإذا ما توصلت الدراسات المستقبلية إلى وجود تغذية فيمكن زيادة التوسع طبقاً لذلك . وتبين دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية بالوادي الجديد أنه يمكن التوسع في مساحة ١٥٢ ألف فدان موزعة على واحات الخارجة والداخل والغرافة والبحرية ، بالإضافة إلى المساحات التي يمكن زراعتها بالمياه الجوفية في الساحل الشمالي الغربي وواحة سيوة ، أما في الجزء الجنوبي من الصحراء الغربية فإنه يمكن التوسع في مساحة ١٨٩ ألف فدان في منطقة شرق العوينات ومساحة ٥٠ ألف فدان حول بحيرة السد العالي على المياه الجوفية .

كما تشير الدراسات الإقليمية التي تمت بين مصر والسودان وليبيا - باشتراك هيئة الأمم المتحدة والدراسات المشتركة مع هولندا ، خلال الثمانينات - أن أقصى هبوط اقتصادي مقابل تصرف معين يعطى أكبر عائد لتكوين محصول مناسب يتراوح ما بين ٥٦ إلى ١٤٤ متراً باختلاف المناطق ، ويقصد بالهبوط الاقتصادي أن يزيد العائد للتركيب المحصولي عن تكاليف رفع المياه الجوفية . كما يجب ألا يتعدى هبوط نصف السمك المشبع بالمياه في مناطق الصحراء الغربية ، وأن يتم تنفيذ المشروعات تدريجياً مع استمرار عمليات التقويم .

خزانات الصخور الجيرية المنشقة :

تنتشر هذه الصخور في معظم أنحاء مصر ، وتغطي أكثر من ٥٠٪ من مساحتها ، وتعتبر هذه الخزانات اقل الخزانات المعروفة من ناحية الدراسة والاستغلال ، وتنقسم الى : ثلاث طبقات من ناحية العمر ، ويتخللها بعض الطبقات من الطين بسمك قد يصل الى أكثر من ١٠٠ متر ، وتقع عادة فوق صخور الحجر الرملي النوبي ، وتعتمد تغذية هذه الطبقات على التسرب الرأسى الى أعلى من المياه الجوفية من طبقات الحجر الرملي النوبي ، وفي بعض الاحيان من سقوط الأمطار . وتدل الأبار الاختبارية في واحة سيوه على أن سمك هذه الصخور الجيرية يصل الى ٦٥٠ مترا ، وأن هناك أكثر من ٢٠٠ تبع طبيعي يستمد المياه من التشققات في هذه الصخور والتي يصل مجموع تصرفاتها إلى حوالي ٢٠٠ ألف متر مكعب في اليوم ، وتزيد بها نسبة الملوحة على ١٥٠٠ جزء في المليون .

وبالنسبة للخزانات الجوفية بشبه جزيرة سيناء والصحراء الشرقية وساحل البحر المتوسط ، توجد المياه الجوفية فى عدة خزانات مختلفة - يمكن توضيح امكاناتها فيما يأتى :

الخزانات الجوفية بشبه جزيرة سيناء :

اعدت وزارة الأشغال العامة والموارد المائية دراسات عن الخطة المتكاملة لتنمية الموارد المائية بشبه جزيرة سيناء ، وقد انتهت المرحلة الاولى من هذه الدراسات بتحديد الموارد المائية الجوفية . وتدل نتائجها على ان امكانات المياه الجوفية محدودة ، وأن التنمية الأساسية تعتمد على مياه النيل السطحية . وتبلغ مساحة شبه جزيرة سيناء ٦١ ألف كيلو متر مربع ، وتتساقط الأمطار على سيناء شتاء ، وقد تحدث بعض السيول نتيجة للأمطار الرعدية في فصلى الخريف والربيع . وتنقسم سيناء الى أربعة أحواض هيدرولوجية ، وهى : حوض المنطقة الشمالية الغربية ويمتد من العريش شرقا الى قناة السويس ثم جنوبا الى

السويس ، وحوض وادى العريش ، وحوض تجمع خليج العقبة ، وحوض تجمع خليج السويس . وتتغذى الخزانات الجوفية من مياه الأمطار والسيول ، كما يمكن الاستفادة من مياه السيول قبل صرفها الى البحر بإقامة السدود .

وفيما يأتى وصف لوجود المياه الجوفية في شبه جزيرة سيناء .

المياه الجوفية الضحلة :

توجد المياه الجوفية في الخزانات الضحلة على أعماق حتى ١٠٠ متر ، وهى خزانات تتغذى من تسرب مياه الأمطار والسيول ، وتشمل مناطق الكثبان الرملية والسهول الطينية ، وهى مناطق جنوب بئر العبد والتي يضخ منها حاليا حوالى ١٤,٠٠٠ م^٣ / اليوم ، وملوحتها تتراوح ما بين ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ جزء في المليون ، ومناطق العريش - رفح وتشمل : خزانات صخور العصر الرباعي والحديث ، وخزانات الكثبان الرملية على طول الساحل الشمالى لسيناء ، وكذلك طبقات الكركار الممتدة شرقا حتى لبنان . ويبلغ معدل السحب اليومي من منطقة الشيخ زايد - رفح ٤٣ ألف م^٣ / اليوم حيث وصلت الأملاح في عام ١٩٩١ الى أكثر من ١٠٠٠ جزء في المليون .

أما بالنسبة لدلتا وادى العريش فيبلغ السحب الحالى ٥١ ألف م^٣ / اليوم ، وتتراوح الملوحة ما بين ١٥٠٠ - ٦٠٠٠ جزء في المليون . ويبلغ اجمالى السحب في المناطق ١٠٢ ألف م^٣ / اليوم تستخدم في الشرب ورى مساحة حوالى ١٠٠٠ فدان ، ويخشى مع زيادة السحب استنزاف هذه الخزانات وزيادة الملوحة بمياهها .

وتوجد الخزانات الضحلة ايضا في سهل القاع بجنوب سيناء ، وفي أعماق لا تزيد على ٢٠٠ متر . ويبلغ مجموع السحب حتى عام ١٩٩١ حوالى ١٤ ألف م^٣ / اليوم تستخدم في الشرب والزراعة ، ويمكن التوسع في السحب حتى ٢٠ ألف م^٣ / اليوم ، وهى تعادل التغذية من الأمطار والسيول .

المياه الجوفية العميقة :

توجد خزانات المياه الجوفية العميقة في سيناء في عدة تكوينات من أهمها خزانات الصخور الجيرية لعصر الأيوسين والتي يبلغ سمكها ما بين ٣٠٠ - ٥٠٠ متر ، وتظهر المياه بها على هيئة عيون طبيعية ، ومثال ذلك : عين الجديرات بالقرب من منطقة القسيمة وتصرفها ١٤٤٠ م^٣/يوم وملوحتها حوالي ١٢٠٠ جزء في المليون ، أما الخزانات العميقة في الصخور الجيرية التابعة للعصر الكريتاوى العلوى فتوجد به المياه الجوفية بكميات كبيرة وملوحتها حوالي ١٠٢٥ جزء في المليون في منطقة شعيرة ، ويبلغ سمك هذا الخزان ما بين ٣٠٠ - ٧٠٠ متر .

ويلى ذلك الخزان الرملى التابع لعصر الكريتاوى السفلى ويتراوح سمكه ما بين ١٥٠ - ٣٠٠ متر ، وتدل نتائج الآبار الاختبارية التى تم حفرها في وسط وشبوق وغرب سيناء في وادى فيران وشعيرة وصدر الحيطان والبروك وغيرها على أعماق ما بين ٤٠٠ - ١٠٠٠ متر وإنتاجية ما بين ٢٠ - ١٠٠ م^٣/ساعة .

كما توجد العديد من العيون الطبيعية والتي تستمد مياهها من الخزانات العميقة مثل عين فرطاجة وتنبع من : الصخور الجيرانييتية ، وتبلغ إنتاجيتها حوالي ٨٠٠ م^٣/يوم ، وعين طابا وعيون حمام فرعون وحمام موسى والينابيع الحارة بجبل موسى .

وتشير الدراسات إلى أن كمية السحب من الخزانات الجوفية الضحلة تصل إلى ٤٠ مليون م^٣ في العام ، في حين أن التغذية تصل إلى حوالي ٤٣.٦ مليون م^٣ في العام ، وتبلغ جملة التصريفات التي يمكن استغلالها من المياه الجوفية سواء الضحلة أو العميقة ١٥٠ مليون م^٣ في العام .

المياه الجوفية في الصحراء الشرقية :

تختلف إمكانات المياه الجوفية بالصحراء الشرقية تبعاً لتنوع توزيع الطبقات الحاملة للمياه والصفات الجيولوجية ، كما أن سقوط الأمطار

يختلف اختلافاً بينا بين المناطق الشمالية والجنوبية ، وأوضحت الدراسات التي أجريت على صخور القاعدة المتشققة أن عمق المياه بها يتراوح ما بين ٢٠ - ١٠٠ متر تحت سطح الأرض ، وأن تصرفات الآبار بها تتراوح ما بين ١٠ - ٥٠ م^٣/يوم ، والملوحة ما بين ٣٨٧٢ - ٦٠٠ جزء في المليون ، أما الخزانات الجوفية لصخور الحجر الرملى النوى والتي يبلغ سمكها في المتوسط ٤٠٠ متر في المناطق الوسطى للصحراء الشرقية فتصل كمية التغذية السنوية لها من الأمطار إلى ٣٠٠ مليون م^٣ في العام ، كما تصل ملوحتها إلى ٣٠٠٠ جزء في المليون في منطقة الكنايس . أما في مناطق وادى اللقيطة والخريط وبعض المناطق الأخرى فنوعية المياه جيدة وتصلح للزراعة .

وبالنسبة لمناطق ساحل خليج السويس والبحر الأحمر نجد أن ملوحة المياه تتراوح ما بين ١٨٠٠ إلى ١٠٠٠٠ جزء في المليون ، وتتبع هذه الخزانات عصور الميوسين والبلايستوسين والحديث ، وهناك بعض العيون الطبيعية داخل الأديرة الموجودة بهضبة الجلالة القبلية ، وتنبع مياهها من الحجر الجيري المتشقق ، ومثال ذلك عيون دير سانت أنطونيوس التي يصل تصرفها إلى ١٠٠ م^٣/يوم ، وملوحتها تصل إلى ١٦٠٠ جزء في المليون .

وقد قامت شركات البترول بحفر العديد من الآبار للبحث وإمداد عمليات الاستكشاف وذلك في مناطق رأس شقير والزعفران وسفاجة والقصير في مناجم الحمرأوين ومرسى علم وتتراوح ملوحة المياه بها ما بين ١٧٠٨ - ٦٨٥٢ جزء في المليون ، وتوجد بعض عمليات التحلية لإزالة ملوحة هذه المياه لاستخدامها في الشرب وغيره من الأغراض .

الخزانات الجوفية الساحلية الشمالية للبحر المتوسط بالصحراء الغربية :

تتراوح معدلات الأمطار بالساحل الشمالى الغربى ما بين ١٩٢ مم في السنة بالاسكندرية إلى ١٠٢ مم بالسلم ، وتقل جنوباً كلما ابتعدنا

جدول (١)

إمكانات تنمية المياه الجوفية *

(مليون متر مكعب في السنة)

| المنطقة | السحب الحالي | إمكانات التنمية (سحب مستقبلي) | الإمكانات الكلية |
|--------------------------|-----------------|------------------------------------|---------------------|
| * حوض النيل بالدلتا | ١٨١١,١ | ١٠٩١,٠٠ | ٢٩٠٢,١٠ |
| * الحواف الغربية | ٧٦٠,٠ | ١٦٠,٠ | ٩٠٢,٠٠ |
| * الحواف الشرقية | ٤٦١,٢٢ | ٦٠,٠ | ٥٢١,٢٢ |
| * حوض النيل بالمرادى | ١١٥٥,٨٣ | ١٢٠٣,٩٣ | ٢٣٥٩,٧٦ |
| * الحواف | ٢٤٨,٩٢ | ١٨٨,٥٤ | ٨٣٧,٤٦ |
| إجمالي حوض النيل والحواف | ٤٤٣٧,٠٧ | ٢١٠٣,٤٧ | ٧٥٤٠,٥٤ |
| * الصحراء الغربية | - | - | - |
| - سبيرة | ٢٠ | ١٣٠ | ١٦٠ |
| - الغرافة | ١٠٠ | ٣٦٠ | ٤٦٠ |
| - البحرية | ٤٠ | ٢١٠ | ٢٥٠ |
| - الخارجة | ١٢٠ | ١٢٠ | ٢٤٠ |
| - الداخلة | ٢٨٠ | ١٨٠ | ٤٦٠ |
| - شرق العوينات | - | ١١٠ | ١٥٠ |
| - ساحل البحر الأبيض | ١ | ٢٠ | ٢١ |
| إجمالي الصحراء الغربية | ٥٧١ | ٢٨٢٠ | ٣٤٠١ |
| * الصحراء الشرقية | ٥ | ١٠ | ١٥ |
| - ساحل البحر الأحمر | - | ١٩٠ | ١٩٠ |
| - الوديان | - | ٢٠٠ | ٢٠٠ |
| - سيناء | ٥٠ | ١٠٠ | ١٥٠ |
| إجمالي الصحراء الشرقية | ٥٥ | ٤٠٠ | ٤٥٥ |
| إجمالي الصحراء المصرية | ٥٧٦ | ٣٢٢٠ | ٣٨٠٦ |
| إجمالي الجمهورية | ٥٠٦٣,٠٧ | ٦٤٣٣,٤٧ | ١١٤٩٦,٥٤ |

* المرجع : تقرير الأمن المائي - معهد بحوث المياه الجوفية - عام ١٩٩٣ .

الاستراتيجية العامة لتنمية موارد المياه الجوفية:

١ - هي وادي النيل والدلتا :

يعتبر الاستخدام المشترك لمياه النيل والمياه الجوفية بواقي النيل هو الأساس الذي تبنى عليه الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى في تنمية المصادر المائية ، والذي يمكن الوصول اليه بالتدرج ، ويمكن تحقيقه بالوسائل الآتية :

- إعادة استخدام مياه الري المتسربة الى الخزانات الجوفية

عن الساحل ، وتسيل مياه الأمطار بالوديان بمناطق الساحل الشمالي الغربي ، ويفقد جزء من المياه بالتبخر ، والباقي يتسرب الى باطن الأرض ليغذي الخزانات الجوفية أو يسيل الى البحر . وقد قسمت المنطقة الى عشرة أقسام هيدرولوجية .

ويوضح البيان التالي المناطق المختلفة وتصرفات المياه الجوفية بطبقات العصر الرباعي ، والتي يمكن تنميتها بالساحل الشمالي من العلمين الى السلوم وهي ذات نوعية جيدة :

| | |
|---------------------------------|----------------------------------|
| العلمين | ١٩,٦٢ مليون م ^٣ /عام |
| الضبعة - العلمين | ١٦,١٢ مليون م ^٣ /عام |
| الضبعة - فوكة | ٩,١٠ مليون م ^٣ /عام |
| فوكة | ٣,٩٦ مليون م ^٣ /عام |
| وادي قضاية - باجوش | ١,٦٧ مليون م ^٣ /عام |
| مطروح - وادي قضاية | ٥,٤٠ مليون م ^٣ /عام |
| رأس أبو لاهو - مطروح | ٦,٠٣ مليون م ^٣ /عام |
| موسى حسن إبراهيم - رأس أبو لاهو | ٧,٤٧ مليون م ^٣ /عام |
| سيدي براني | ٤,١٦ مليون م ^٣ /عام |
| السلوم | ٢٧,٧١ مليون م ^٣ /عام |
| المجموع | ١٠١,٥٧ مليون م ^٣ /عام |

وبصفة عامة فإن إمكانات المياه الجوفية في مناطق الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء محدودة ، وتقدر الكميات التي يمكن استغلالها سنويا بملايين الأمتار المكعبة وليس بالمليارات كمثيلتها بالصحراء الغربية ، ولكن لهذه الموارد أهمية استراتيجية وخاصة بالنسبة للسياحة والتعدين والبتروك وأحتياجات البسدر ، ويوجد حصر مبدئي لهذه الموارد .

والجدول رقم (١) يبين السحب الحالي وإمكانات موارد المياه الجوفية في المناطق المختلفة .

على الخزانات الجوفية من التلوث بأنواعه المختلفة .

ب - في الصحارى :

عند وضع الاستراتيجية يجب أن يراعى أن مصادر المياه الجوفية المتجددة في بعض المناطق ليست بالوفرة المطلوبة لتخدم المشروعات الكبيرة ، ولو أن عمليات استنزاف المخزون يمكن أن تعطى كميات إضافية كبيرة .. فمثلا الطبقات الحاملة للمياه الجوفية في بعض وديان الصحراء الشرقية يمكن أن تستهلك في نحو عشرين عام ، بينما طبقات الحجر الرملي النوبي بالصحراء الغربية يمكن أن تسغل لمئات السنين قبل أن تتعدى الحد الاقتصادي لاستخراج المياه كما أنها تتميز بتنوع جيدة .

ويجب أن تتناول الاستراتيجية إجراء التجارب حقلية على استخدام أنواع الطاقة غير التقليدية مثل : الطاقة الشمسية والرياح لتقليل الاعتماد على الطاقة المستخرجة من بترول نظرا لارتفاع تكاليف نقله الى المناطق النائية ، وكذلك لارتفاع أسعاره في السنوات القادمة .

ولا يمكن إغفال بعض الطرق القديمة في استخراج المياه الجوفية أو تخزينها أو إمكان تطويرها وتطبيقها في مناطق الساحل الشمالي أو في وديان الصحراء الشرقية ، ومثل ذلك الخنادق والآبار الرومانية أو استخدام خنادق الترشيح المتجددة لاستخراج المياه بالقرب من المرتفعات .

وبالنسبة لتخطيط المشروعات التي تعتمد على مصادر المياه الجوفية في الصحارى فإن لها طابعا خاصا مختلفا عن التعمير في وادي النيل ، وتدل المؤشرات الأولية للدراسات الاقتصادية للعائد لكل متر مكعب مياه على أن المجتمع المزارعي الذي يعتمد على المياه الجوفية يجب أن يكون مجتمعا متأملا ، أى يقوم على التعدين والسياحة والزراعة والاسكان حتى يلقى العائد والتكاليف الاقتصادية لاستخراج المياه الجوفية .

باستغلال المياه الجوفية من الطبقات الحاملة للمياه ، مع مراعاة عدم السحب من المنطقة الفاصلة بين المياه العذبة والمياه المالحة للمحافظة على الخزانات الجوفية ، حيث أثبتت الدراسات انه يمكن توفير جزء من التصريفات التي تحتاجها الأراضي الزراعية من المياه الجوفية ، واستخدام المتوفر من مياه النيل السطحية في استصلاح أراض جديدة ، سواء في الوجه القبلي والصحارى المتاخمة أو في سيناء .

- استخدام الصرف الرأسى بالآبار بالوجه القبلي للحد من ارتفاع مناسيب المياه الجوفية ، وذلك بتخفيض مناسيب المياه الجوفية الضحلة بالأراضي الزراعية ، ومن ثم تحسين إنتاجية تلك الأراضي .
- يمكن استخدام الخزانات الجوفية كخزانات موسمية أو سنوية - مثل الخزانات السطحية - بزيادة السحب من خلال بعض المواسم والسنين ، ثم تقليل السحب حتى يعاد شحنها .

- استخدام المياه الجوفية لتغذية برك تربية الأسماك ، وذلك لما تتمتع به المياه الجوفية من انتظام في درجات الحرارة ، بالإضافة الى خلوها من الأمراض والشوائب .

- المياه الجوفية من أنسب أنواع المياه ملائمة لطرق الري الحديثة ، سواء طريقة الرش أو التنقيط ، حيث انها تخلو من الطحالب ، مع مراعاة عدم وجود املاح ترسب على فتحات الري بالتنقيط فتغلقتها .

- باستخدام المياه الجوفية يمكن المحافظة على المياه وتقليل الفواقد ، سواء في الحقل أو النقل أو التخزين ، إلى أقل حد ممكن .

- يمكن باستخدام المياه الجوفية في الأراضي الزراعية بوادي النيل زيادة المصادر المائية في الحقل لتقابل التكثيف الزراعى بدون توسيع في الترع الموصلة للمياه أو التعديل في أنوار المناوبات ، حيث انها تعتبر في الموقع تحت الطلب في برامج التشغيل أو ناحية التصريفات المطلوبة .

- الاهتمام بشبكة مراقبة نوعية ومناسيب المياه الجوفية للمحافظة

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

* إجراء مسح شامل للخزانات الجوفية ثم عمل الدراسات الفنية والاقتصادية لتحديد الرفع الاقتصادي في مدة عمر المشروع ويمكن الاستعانة بالنماذج الرياضية لحساب التصرفات المطلوبة .

* يراعى في وضع استراتيجية استخدام المياه الجوفية أن تقويم الخزانات الجوفية بالصحرارى يحتاج الى متابعة مستمرة في معظم الحالات بالنسبة للكميات والنوعية والتجديد .

* ضرورة مراعاة التكامل فى وضع مخططات استغلال المياه الجوفية مع الموارد الأخرى مثل : الأرضى والتعدين والسياحة وغيرها من الإمكانيات الطبيعية والصناعية

* وضع سياسة مائية للاستغلال الأمن للخزانات الجوفية من الناحية الفنية والاقتصادية . حيث إن كميات المياه المتجددة قد تكون غير كافية مما يترتب عليه السحب من المخزون لتغطية احتياجات التنمية .

* يراعى في تخطيط المشروعات التى تعتمد على المياه المخزنة أن تكون هذه المساحات مركزة في منطقة واحدة وأن تكون هذه المشروعات مكونة من وحدات زراعية لا تزيد على ٢٠٠٠ - ٥٠٠٠ فدان حتى يمكن المحافظة على هذه الخزانات الجوفية .

* الاعتماد على الطاقة غير التقليدية مثل : الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتقليل الاعتماد على الطاقة المستخرجة من البترول - وخاصة في المناطق النائية - لصعوبة وارتفاع تكاليف نقل البترول .

* الاهتمام بالطرق الفنية وترشيد استخدام المياه الجوفية بأسلوب مختلف عما هو متبع في الأراضى القديمة ، حيث إن هناك بعض المشكلات التى تحتاج الى حلول متطورة ، ومثال ذلك : الآبار المتدفقة والاختلاف الكبير في الاحتياجات المائية بين الزراعات

الصيفية والشتوية والليل والنهار ومشاكل الصرف في المنخفضات والدورة الزراعية .

* الاهتمام بتدريب الفنيين في مجال المياه الجوفية في برامج الدراسات أو استخدام المياه الجوفية ، مع عدم تجاهل تدريب العمال وتوعية المزارعين في مجال استخدام المياه وتراخيص الآبار وصيانتها .

* إدخال التعديلات القانونية اللازمة لاستخدام المياه الجوفية وحمايتها من التلوث .

* اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل المحافظة على البيئة وبصفة خاصة :

- التحكم في مراقبة استخدام المياه في البيئة لضمان المعيشة الصحية وكذلك استخدام النوعيات الجيدة من المياه على أن يتم ذلك بالتعاون مع وزارة الصحة لضمان التخلص من الأمراض المزمنة مثل : البلهارسيا والملاريا .

- استخدام المياه الجوفية في تحسين الأحوال المعيشية والترفيهية والسياحية وخاصة في المناطق الجافة والحارة ، حيث تزيد الحاجة الى زراعة الأشجار والحدائق ويحيرت الاستحمام في مناطق تخوم وادى النيل والمدن ، أو في المناطق الصحراوية .

- وضع المخططات اللازمة لتخفيض مناسيب المياه الجوفية التى يمكن أن تهدد القرى أو الآثار .

- المحافظة على الطبقات الحاملة للمياه الجوفية من التلوث سواء من مخلفات المصانع أو الصرف الصحى بالمدن والقرى .

- وضع التقييم الاقتصادي والاجتماعي للنواحي البيئية الذى يصاحب إقامة مشروعات استغلال المياه الجوفية ، وكذلك العناية بالتشريعات والقوانين التى تنظم استخدامها .

- الاهتمام بالدراسات الخاصة بالتغيرات المناخية وأثرها على البيئة ومصادر المياه واستخداماتها .

الائتمان الزراعى

الائتمان عنصر رئيسى فى النهوض بالزراعة ، ولا تقتصر مهمته على توفير التمويل اللازم للمزارع فحسب ، بل يساعده على استخدام التكنولوجيا الحديثة ، ويؤدى بالتالى الى زيادة دخله ، وتحويل الزراعة الى مشروع تجارى ينتج للسوق المحلى والخارجى - بدلا من زراعة الكفاف .

وقد زادت حاجة الزراعة الى المال بعد زيادة الطلب على المنتجات الزراعية ، وبعد ما أصبحت مهنة متعددة فى نواحى النشاط وانماطه ؛ يستخدم فيها المزارع الوسائل والأساليب الزراعية الحديثة التى تعينه على الانتاج ومواجهة مشكلاته وظروفه المتوقعة وغير المتوقعة ، ومن ثم كانت حاجة الزراعة الى المال مستمرة . ذلك أن المنتج الزراعى لا يمكنه تدبير مستلزمات إنتاجه ما لم يجد من يقدمها له بالنقد أو بالأجل ، ويشروط تتوافق مع خصائص إنتاجه وظروفه .

وتعمل الدول الحديثة - فى الوقت الراهن - جاهدة على تنمية مصادر التمويل ، وتوفير الائتمان الزراعى ، وتوسيع مجالاته ومصادره ، وترشيد الزراع الى احسن استخدام ممكن للقروض ، والاطمئنان على فاعليتها ، وتساعدهم على الوفاء بديونهم متى حل أجل الوفاء بها .

ومن المعلوم ، أن الزراعة من أكثر ميادين النشاط الانتاجى حاجة الى التمويل بصفة مستمرة ، وعلى امتداد شهور السنة ، سواء كان هذا التمويل يحتاجه الزراع فى مرحلة الاعداد للزراعة ، أو فى مرحلة خدمة المحاصيل ، وحتى مرحلة الحصاد وتجهيز المحاصيل للاستهلاك والأسواق المحلية والخارجية .

ويتميز التمويل اللازم للانتاج الزراعى عن غيره من نواحى الانتاج

الآخرى بخصائص عديدة ، يخلص أهمها فيما يأتى :

- الانتاج الزراعى موسمى بطبيعته ، ويرتبط بمواعيد معينة لزراعة المحصول وحصاده ، ومن ثم فإن هذه المواعيد يجب أن تراعى عند تحديد فترات الاقتراض وعند السداد ، وكذلك عند توفير مستلزمات الانتاج طوال فترة نمو المحصول حتى تمام نضجه .

- يواجه الانتاج الزراعى ظروفًا يصعب التحكم فيها ، فقد يفاجأ الزراع بظروف غير مناسبة ، عندما يتعرض المحصول للجفاف والعطش ، أو يتعرض للأمراض والآفات التى تؤثر تأثيرا شديدا على الانتاج وقد تقضى عليه ، الامر الذى يتطلب تنظيماً شاملاً لتمويل الزراعة ، بما يوائم هذه الظروف وطبيعتها .

- يتصف الانتاج الزراعى بصعوبة التداول سواء فى النقل أو التخزين أو التسويق ، وكثير من أنواعه سريعة التلف بخلاف المنتجات الصناعية .

أهمية الائتمان الزراعى :

إن هدف الائتمان الزراعى المنظم هو تمكين الزراع من الاستمرار فى الانتاج ، مع خفض نفقاته ما أمكن ؛ بهدف حصولهم على هامش ربح مناسب مقابل عملهم واستثمار مواردهم فى الزراعة . ومن الضرورى أن ترتبط سياسة الائتمان الزراعى ببرامج التنمية الزراعية فى نطاق الاطار العام للخطة القومية .

ولا شك أن الائتمان مصدر رئيسى من مصادر توفير الأموال اللازمة للعمليات الانتاجية ، سواء فى مراحل انشائها أو تشغيلها أو استثمارها ، والمال أحد الموارد الأساسية للتنمية الزراعية ، جنباً الى جنب مع الموارد الارضية والمائية والطاقات البشرية ، ويمكن اعتباره المحرك الديناميكي للعملية الانتاجية .

كما أن الائتمان الزراعى مهما كان واسع النشاط ، وشروطه ميسرة ، لن يؤدى - منفرداً - الى زيادة الانتاج والدخل الزراعى ، بل

يرتبط بتوفير عوامل أخرى ، في مقدمتها : توفير حاجات الزراعة ومداخلتها ، وتوافر الخدمات الزراعية المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالانتاج ، وكذا تطبيق الوسائل والأساليب التكنولوجية الحديثة . وإذا كان الائتمان يعتبر دافعا وممولا لكل هذه العوامل فيسبب هدفه دائما هو تمكين الزارع من فلاحه أراضيهم ، واستثمار مواردهم بكفاءة تامة . وتتفاوت نوعية المنتجات وأصنافها وصلاحياتها للتعامل ، كما تتفاوت طرق الزراعة وأساليبها ومستوى العناية بالمحصول ، مما يؤثر تأثيرا مباشرا في حجم وصفات وأنواع المدخلات الزراعية اللازمة للمنتجات الزراعية ، وبالتالي تتنوع أحجام التمويل اللازمة لهذه المدخلات وضرورة ملاسته لطرق وأساليب الاستغلال الزراعي .

ويحتاج الانتاج الزراعي لأنواع مختلفة من التمويل ، وتتفاوت مدة الاقتراض تبعا لظروف الاستثمار الزراعي ، وقد يتطلب هذا الاقتراض تدبير ما يلزم لزراعات موسمية ، أو زراعات مستديمة ، أو لتنفيذ مشروعات لتحسين الأراضي ، أو تشييد منشآت زراعية ، أو لتنفيذ برامج ومشروعات لاستصلاح الأراضي ، وهذه تستغرق سنوات طويلة حتى يستطيع المقترض الوفاء بقيمة القروض التي حصل عليها .

ومن المعلوم أن نسبة كبيرة من الزارع ينقصهم الكثير من نواحي العلم والمعرفة مع ظروف مستواهم الاجتماعي والثقافي ، الأمر الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند وضع اجراءات وأساليب التعامل معهم ، واعداد حساباتهم وخطابهم بها ، مع توفير قدر واف من التوجيه والإرشاد حتى يحسنوا استخدام القروض وتعظيم استثمارها والاستفادة منها . ويجب أن يراعى - عند وضع نظام الائتمان الزراعي - أن القروض التي ستقدم للزارع تمثل العديد من المعاملات بين ملايين الحائزين داخل القرى والنجوع . وفي كل هذه الأوضاع تحتاج عمليات الاقتراض الزراعي الى قاعدة واسعة من الوحدات المصرفية تنتشر في الريف وفي مناطق نائية لكي تكون على مقربة من الزارع داخل مناطق انتاجهم .

وظيفة مؤسسات الائتمان الزراعي :

تقوم مؤسسات الائتمان بدور أساسي في توفير أقصى حد من الدعم والدفع للانتاج الزراعي ، إذ كلما زادت كفاءة هذه المؤسسات وفعاليتها أدى ذلك الى النهوض والتقدم وارتفاع مستوى معيشة الزارع . ويخلص دور هذه المؤسسات فيما يأتي :

- توفير الظروف الملائمة للاستثمار القومي وذلك عن طريق التمويل اللازم لتنفيذ البرامج والمشروعات التي تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- زيادة الاستثمار للقطاع الزراعي وفتح ميادين جديدة للتنمية ، بما في ذلك حياطة الموارد الزراعية وتنميتها ، ومشروعات التوسع الافقي والتصنيع الزراعي وغيرها .

- توفير التمويل اللازم لشراء المدخلات الزراعية طوال مراحل الانتاج ، بما في ذلك الأموال التي تلزم لأداء الخدمات الزراعية .

- تمكين الزارع من تجهيز منتجاتهم واعدادها للتسويق في ظروف ملائمة ، مع تنظيم مراحل التسويق وزيادة الكفاءة التسويقية للمنتجين .

- دعم البنيان التعاوني وتقديم العون المادي والفني له بحيث يستطيع ان يؤدي وظائفه في خدمة التنمية .

- اقتراح مشروعات القوانين الخاصة بالتمويل والائتمان للقطاع الزراعي وكذا وضع التنظيم والقرارات اللازمة لتوجيه النشاط الزراعي وتنفيذ خطة التنمية الزراعية .

وحتى تؤدي هذه المؤسسات وظائفها بكفاءة تامة ؛ فإن الأمر يتطلب توفير الامكانيات والقومات التي تعينها على القيام بانشطتها المختلفة في مجال الاقتراض والتمويل . وقد أورد المؤتمر الذي عقده الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي بالشرق الاثني وشمال افريقيا في مايو ١٩٩٠ أهم المقومات والامكانيات الواجب توافرها لمؤسسة الائتمان الزراعي ، والتي تخلص فيما يلي :

- منح مؤسسات الاقتراض استقلالاً مالياً وإدارياً كبيراً ، فيما

القواعد الأساسية للائتمان الزراعي:

تضمنت الدراسات والبحوث التي أعدتها مؤسسة الائتمان الزراعي وقدمت الى المؤتمرات والندوات المحلية والاقليمية ، موضوعات الائتمان الزراعي وقواعده وبرامجه ، ومنها ما تناولته ندوة التخطيط الاستراتيجية عام ١٩٩٠ عن طريق عدد من الخبراء المصريين والاجانب وفي مقدمتها تقرير وكالة التنمية الدولية (خطة العمل السنوية الثالثة) .
وتخلص القواعد الأساسية التي يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ برامج الائتمان ، فيما يلي :

- أن يكون حجم القرض وافيا بحاجة المحصول الذي يقدم من أجله حتى يكون الائتمان الزراعي قادرا على ادراك أهدافه وغاياته . إذ قد يؤدي عدم كفاية القروض الاستثمارية الى اضطراب المستثمر الى اللجوء الى مصادر غير شرعية للاقتراض منها ، ومن ثم تتوقف المشروعات الزراعية .

- مراعاة عدم المبالغة في حجم القرض ، لأنه قد يؤدي الى اهدار جزء من الأموال المتاحة للمقترض ، وبالتالي رفع تكلفة الانتاج . ومن ثم يتطلب الأمر ايجاد توازن سليم في تحديد حجم القرض بأنواعه وتعيين مدده بصورة منضبطة ، للاستفادة منه وفق معايير اقتصادية سليمة بالنسبة للقروض .

- يجب تقديم القروض في مواعيد استخدامها ، حتى تستثمر في الأغراض المحددة لها ، مع ضرورة متابعة استخدام كل قرض ، والتأكد من استخدامه في الغرض المخصص له .

- ضرورة الحرص على تقليل تكلفة الائتمان حتى لا يكون القرض عبئا ماليا واقتصاديا تنوء بحمله العملية الانتاجية ، مما ينجم عنه استقطاع جزء غير مناسب من عائد الانتاج . ولهذا يجب ضغط هذه التكلفة الى حد التوازن في مكوناتها ، سواء من ناحية الفائدة أو العمولات أو مصروفات المنح والسداد .

يخص اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمالها ، مما يرسخ عنصر المسؤولية لديها ، ويقوى قدرتها على تسيير شئونها في إطار محكم لمزيد من الفاعلية .

- تنويع خدمات ونشاطات مؤسسات التمويل التي تعمل في القطاع الزراعي لتشمل التنمية الريفية بكاملها ، بالإضافة الى المجالات الاقتصادية الأخرى ، بغرض زيادة فاعلية مؤسسات التمويل وتوزيع المخاطر التي تتعرض لها .

- وضع أنظمة تأمين وإنشاء صناديق ضمان لمواجهة المشاكل الناتجة عن عجز المقترضين في الوفاء بالتزاماتهم المحلية تجاه هذه المؤسسات في حالة تعرضهم لكوارث طبيعية أو خسائر طارئة .

- اعفاء المؤسسات التمويلية من الضرائب والرسوم وأرباح الاعمال اعفاء كاملا أو جزئيا ، مع منحها الحق في نقل أرباحها الى حساب الاحتياطي بغرض زيادة القدرة المالية لهذه المؤسسات ، وبالتالي خفض تكاليف الاقتراض لمصلحة المزارع .

- قيام السلطات النقدية والمالية بتطبيق شروط وإجراءات أكثر مرونة في تعاملها ، مع مؤسسات الاقتراض الزراعي ، نظرا لطبيعة عملها ونوعية الفئات التي تتعامل معها .

- أن تسعى مؤسسات الائتمان الى استقطاب المدخرات الريفية لزيادة مقدرتها على منح القروض للزراع والمستثمرين في المشروعات الزراعية .

- العمل على ايجاد نظام ائتماني يتضمن تقليل الوقت الذي تستلزمه العملية الائتمانية والاجراءات التي تتبع خلالها .

- استخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة في العمليات الحسابية والقيود الدفترية واستخراج البيانات وتوثيقها وتوصيلها إلى العملاء ، ونشر المعلومات والبيانات والتقارير والحسابات الختامية . مع ملاحظة ظروف المتعاملين وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية .

- أن يمتد الائتمان ليخدم كل الزراع ، وأن تكون الاولوية لصغارهم ولأن هم أكثر حاجة الى الاقتراض . على أن يطبق ذلك عن طريق خطة ائتمانية ، توفر لها الدولة الموارد اللازمة من الموازنة الحكومية ، ومن البنك المركزى أو من سندات وأذونات تصدرها لهذا الغرض ، بما يؤدي الى توافر اعتمادات التمويل اللازم وانسيابه بسهولة وشروط ميسرة الى مؤسسات الائتمان الزراعى .

- أن يؤخذ فى الاعتبار وضع شروط مريحة وواضحة وبسيطة للاقراض ، تتضمن تيسيرات كافية للزراع تلائم ظروفهم وأموالهم ، وتحد مما يتعرض له انتاجهم من مخاطر متعددة .

- أن تكون خطة الائتمان مرنة ، وتعتمد على الدراسات الائتمانية والتكنولوجية والقواعد المحددة ، وأن تستجيب للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى القطاع الزراعى ، مع ضرورة مراعاة قدرة مؤسسة الائتمان على استيعاب كافة الأنشطة الريفية والزراعية بصورة متكاملة .

مسيرة الائتمان الزراعى :

بدأت مسيرة الائتمان الزراعى فى مصر عام ١٨٨٠ ، بإنشاء البنك العقارى المصرى ، حيث استهدف نشاطه تقديم قروض عقارية لملاك الاراضى الزراعية . ولكن قروضه لم يستفد منها سوى كبار الملاك ، ولم تكن مشروطة باستخدامها فى اغراض زراعية ، ومن ثم أسوء استخدامها والاستفادة منها .

وفى عام ١٨٩٦ ، أجرت الحكومة تجربة اقراض الفلاح ومدته بالتمويل الذى يحتاج اليه ، الا أنها لم تستمر طويلا ، حيث تركت مسئولية الاقتراض الزراعى للبنوك الاجنبية . وفى سنة ١٨٩٨ ، صدر أمر عال ألى جناعة من الممولين الاجانب بتأسيس بنك ، أطلق عليه اسم « البنك الاهلى » وبلغت قيمة الأموال التى اقترضها للقيام بهذه المهمة ٢٥ ألف جنيه ، وذلك خلال المدة من ١٨٩٠ حتى ١٩٠١ . غير أن البنك

الاهلى لم يقيم بتمويل مثمر للخدمات الزراعية الأساسية ، تتعلق بالضمانات الواجب تقديمها ، والتى ما كان ميسورا للمزارعين - خاصة صغارهم - تقديمها . ولذلك لم يحقق البنك فائدة تذكر للنشاط الزراعى .

وفى عام ١٩٠٢ تأسس البنك الزراعى المصرى ، الذى لم يستهدف مصلحة الفلاح كما ينبغي ، وإنما كان تركيزه على إقراض المال لمن يقدم الضمان ، وهو ما يصعب على المقترض استيفائه . وقدم البنك حجما من القروض لا پاس به الا أن سوء استخدامها أدى الى تحمل المزارعين تراكمات كبيرة من المديونية ، مما نجم عنه نزح كثير من الملكيات الزراعية من أصحابها ، الامر الذى جعل الحكومة تصدر قانونا فى سنة ١٩١٢ يقضى بعدم جواز نزح الملكيات الصغيرة التى لا تتجاوز خمسة أفدنة .

وفى عام ١٩٢٠ تأسس بنك مصر ، وهو بنك تجارى ، وأخذ يقرض الملاك - بالإضافة الى البنوك الاجنبية الاخرى - بضمانات واجراءات وفوائد ينوء بها النشاط الزراعى ، نظرا لعدم اتفاقها مع طبيعته ، فتعرض المزارعون للارتباك وسوء الحال .

وفى عام ١٩٢٣ - بعد صدور قانون التعاون الاول - أدركت الحكومة ضرورة تدبير مصدر مستقر للائتمان الزراعى ، فاصدرت قرارا يخلو للجمعيات التعاونية الزراعية أن تحصل من بنك مصر على احتياجاتها من القروض بفائدة ٥% وصرححت للبنك بسان يصرف هذه القروض من الاعتماد الذى خصصته الحكومة لحساب السلف الصناعية .

وفى عام ١٩٢٧ أودعت الحكومة ربع مليون جنيه فى بنك مصر وأضافت اليه ١٠٠ ألف جنيه ليصبح الاعتماد ٢٥٠ ألف جنيه لتقديمه فى شكل قروض للجمعيات الزراعية بفائدة ٤% وتم صرف قروض لها ، وان كانت فائدتها مرتفعة ، فضلا عن اشتراط ضمان أعضاء مجلس

- كان من الضروري اشراك البنوك الاجنبية فى تأسيس البنك ، حتى توافق الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة على قانون التأسيس بمساهمة هذه البنوك فيه ، وبهذا تضمن عدم معارضة الجمعية العمومية بقيام بنك متخصص فى الائتمان الزراعى . وكان الهدف من اشراك البنوك الاجنبية فى رأس المال هو تشجيعها على تنمية الاموال التى ساهمت بها ، بالاضافة الى ان احتمال تغطية رأس المال كان غير ممكن فى ظل ظروف الازمة الاقتصادية وقتئذ . لذلك كان من الضروري ان تجذب الحكومة رأس المال الاجنبى ليسهم فى رأس مال هذا البنك .

وقد مر هيكل الائتمان الزراعى - منذ انشاء بنك التسليف وعلى امتداد أكثر من ستين عاما - بمراحل متعددة ، لكل منها صفات وأوضاع خاصة بها . تعبر كل منها عن مرحلة من مراحل الائتمان الزراعى وبرامجه ومستوياته وتطوره ، وهى كما يلى :

المرحلة التأسيسية (١٩٣١ - ١٩٤٧) ، وقد بدأت بانشاء بنك التسليف الزراعى عام ١٩٣١ ، وكان الهدف من انشاءه تحقيق الخدمة العامة للزراع ، وليس الربح . وتكمن هذه الخدمة العامة فى تنمية الثروة الزراعية ، عن طريق مد الزراع بقروض موسمية للزراعات ، وقروض اخرى لاقامة المنشآت الزراعية وحياسة الماشية وتربيتها ، وشراء الآلات الزراعية وتشغيلها .

وخلال هذه المرحلة اشترط البنك لصرف القروض : أن يكون المقترض مالكا لارض زراعية تقدم كضمان لاسترداد القروض فى مواعيد استحقاقها ، وأن يكون من صغار الملاك . وقد كان المعيار الذى تحددت على اساسه الملكية الصغيرة هو ٤٠ فداناً مهما كانت جودتها . وفى عام ١٩٣٣ تعدل التعريف بأن المالك الصغير هو من يحوّل تسعين فداناً . وفى بداية عام ١٩٣٦ ، رأت وزارة المالية ان يكون حد الملكية الذى تمتد اليه خدمات البنك هو ٢٠٠٠ فدان . ثم حدث تعديل فى

الادارة بملكياتهم مقابل هذه القروض ، مما جعل الاستفادة منها محدودة .

وازاء فشل عمليات التمويل الزراعى عن طريق اجهزة غير متخصصة رأت الدولة أن الامر يقتضى - لتحقيق التنمية الزراعية - ضرورة قيام منشأة متخصصة فى الاقراض الزراعى والتعاونى ، تكون قريبه من المزارعين .

وبعد دراسات مستفيضة تولاهما المجلس الاقتصادى الاعلى صدر المرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٣٠ يتضمن الترخيص للحكومة بالاشتراك فى تأسيس بنك زراعى فى صورة شركة مساهمة . وتلاه صدور مرسوم لتأسيس البنك بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٣١ ، باسم بنك التسليف الزراعى المصرى ، برأس مال قدره مليون جنيه ، يوزع مناصفة بين الحكومة وبين بعض البنوك العقارية والتجارية ومنشآت ومساهمين آخرين .

ويعتبر رجال الاقتصاد أن تأسيس بنك التسليف الزراعى كان خطوة جادة من الحكومة ، وقصد بها مواجهة المصالح الاجنبية ، وتحقيق مصالح الزراع فى مصر .

وتخلص أهم الاهداف التى سعت الدولة الى تحقيقها من تأسيس هذا البنك فيما يأتى :

- تمكين الدولة من الاشراف على سياسة الاقراض الزراعى وتوجيهها ، بما يعود على الاقتصاد القومى وعلى جماهير الزراع بالنفع الكبير .

- تشجيع البنوك الاجنبية على المساهمة فى رأس مال بنك تملك الدولة الجزء الاكبر من رأس ماله ، بقصد الحفاظ عليه وتنميته ، خاصة وانها لم تلحح اسهم البنك للاكتتاب العام ، لضعف القدرة الاستثمارية لدى المواطنين ، وعدم وجود فوائض مالية لديهم لظروف الازمة الاقتصادية وانعدام الثقة بين الحكومة والمواطنين .

السياسة الائتمانية عام ١٩٢٩ حيث أتيح للمستأجرين الحصول على الاموال اللازمة لهم بشرط ضمان الاراضى التى يستأجرونها ، وبذلك استفادت هذه الفئة لأول مرة من خدمات البنك .

مرحلة التحول التعاونى (١٩٤٨-١٩٥١) : وفيها صدر القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٩ الذى يقضى بتحويل بنك التسليف الى بنك تعاونى . وبدأ هذا التحول بتعديل نظام بنك التسليف ، حيث اشتركت الجمعيات التعاونية فى رأس ماله ومثلت فى مجلس إدارته بعدد محدود من الاعضاء . وتغير اسم البنك ليصبح « بنك التسليف الزراعى والتعاونى » .

مرحلة التوسع التعاونى (١٩٥٢-١٩٥٦) : وفيها تغيرت سياسة الائتمان الزراعى بصور قانون اصلاح الزراعى . وقد كان التغيير يستهدف مصلحة صغار الفلاحين . وتقرر ان يكون اقراض المستأجرين بضمن المحصول الناتج عن الزراعة ، بون الزامهم بتقديم ضمان عقارى .

مرحلة الانتشار التعاونى (١٩٥٧-١٩٦١) : وفيها قامت الدولة بتغيير شكل الائتمان المصرفى ، باصدار قانون تمصير البنوك وشركات اموال دول العدوان الثلاثى ، وتقرر انشاء المؤسسة الاقتصادية المصرية .

وكان تمصير البنوك خطوة أولى لتحرير الاقتصاد المصرى ، تبعها قرارات التأميم ، ووضعت الحكومة نظاما جديدا للائتمان الزراعى يتضمن تحويله من الصورة الفردية الى صورة اخرى تعاونية . وأتيح لمستأجرى الارض الزراعية الحصول على المال اللازم لزراعتهم بون حاجة الى ضمان الملاك أو أى ضمانات اخرى اكتفاء بضمن المحصول .

واعتبارا من عام ١٩٦١ ، أوقف البنك تعامله مع الزراع بصفتهم الفردية . وبدأ التعامل معهم من خلال جمعياتهم التعاونية التى بلغ عددها أكثر من ٤٠٠٠ جمعية ، بالاضافة الى تعاونيات اصلاح

الزراعى ، وبذلك أصبح البنك يتعامل مع أكثر من مليون وربع مليون حائز .

مرحلة الائتمان لكل الحائزين (١٩٦٢-١٩٦٦) : شهدت هذه المرحلة صدور قوانين التحول الاشتراكى عام ١٩٦١ . وقد حرصت الدولة خلالها على توفير انواع الخدمات الاقتصادية وتيسير حصول الزراع على مستلزمات الانتاج الزراعى .

واتسمت هذه المرحلة بالتعامل مع الفلاحين ، فقد أصدر البنك تعليماته لموظفيه بصرف القروض بون النظر الى مديونية الفلاحين أو توفير الضمانات لديهم ، وذلك بالنسبة للقروض العينية ، أما القروض النقدية فاقصر سحبها على من سدد للبنك عن العام السابق ، بما فى ذلك الاقساط المستحقة عليه . وامتدت حدود الدعم والتيسير للزراعى ، الى زيادة سقف الائتمان لمجموع ما يصرف من قروض لمعظم الزراعات ، وفتح باب الائتمان لمن يرغب فى صرف اية كمية من الاسمدة بهدف زيادة انتاجه من المحاصيل . كما اخذت انواع جديدة من القروض ، مثل سلف انشاء البساتين وسلف تحت حساب توريد المحاصيل كالقمح والقطن والارز . وألغيت الحدود القصوى المقررة لمجموع ما يصرف من قروض لأغلب الزراعات .

مرحلة تصحيح مسار الائتمان (١٩٦٧-١٩٧٦) : وفيها أعيدت بنوك القرى لتقوم بدورها فى هيكلة الائتمان الزراعى . واعتبرت هذه البنوك اجهزة مالية للجمعيات ، مهمتها ادارة التمويل الذاتى والاشراف على توظيف الاموال بأقل تكلفة واستثمارها ثم اعادة استردادها ، بالاضافة الى تنمية الودائع والمدخرات لهذه الجمعيات .

وقد اقتضت الدولة عند إنشائها هذه البنوك للمرة الثانية على محافظتين ، وانحصرت خدماتها فى الجمعيات التى تخدم زمام ١٥٠٠ فدان ، ثم اخذت فى التوسع حتى شملت كل المحافظات . وتعددت مسئوليات بنوك القرى ووظائفها واصبحت تتولى مستلزمات الانتاج

الزراعى ، وصارت هى الموزع الوحيد لها ، بالاضافة الى اعداد وتوزيع القروض النقدية والعينية طبقا للمساحة المنزرعة والمقررات المحددة لكميات التى توزع ، وانواع المحاصيل .

مرحلة بنوك القرى (١٩٧٧-١٩٨٠) : خلال هذه المرحلة أصبحت العلاقة مباشرة بين بنوك القرى والزراعى بدون وساطة الجمعيات التعاونية فى القرى .

ويعتبر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ القاعدة الاساسية لاختصاصات ووظائف هذه البنوك ، حيث تتضمن احكام هذا القانون قواعد الاقتراض والتحصيل ، كما تقرر حق الامتياز العام ، وتوقيع الحجز الادارى ، وان يكون لمستحقات البنك الرئيسى والبنوك التابعة له امتياز عام على جميع اموال المدين من منقول وعقار ، وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية ، ولها حق تحصيلها بطريق الحجز الادارى . ويكون للمبالغ التى تقرر عليها للغير بفرض استصلاح الاراضى او اقامة المنشآت امتياز خاص على الاراضى والعقارات التى صرفت من اجلها .

مرحلة الخدمة الائتمانية (١٩٨٠-١٩٩٠) : مضمون هذه المرحلة ، هو تجميع وربط العوامل الرئيسية التى تؤدى الى تعظيم الانتاج الزراعى ، وتعنى بذلك ربط الارشاد الزراعى والبحوث الزراعية بالائتمان الزراعى .

وخلال هذه المرحلة وفى نهايتها بدأت متغيرات اقتصادية تحيط بالقطاع الزراعى ، واصبحت تشتمل على اعادة تنظيم مؤسسات الائتمان الزراعى (البنك الرئيسى وبنوك المحافظات) بهدف ان يصبح كل منها كيانا اقتصاديا قابلا للنمو السريع ، يعمل بمفهوم اقتصادى ، وعليه ان يمارس تقديم السلف النقدية فقط طبقا للنظام الادارى المستخدم فى البنوك التجارية ، دون الالتزام بالنظم الادارية الحكومية السارية فى الوحدات الحكومية ووحدات القطاع العام .

كما تم وضع استراتيجية جديدة ، تحدد وظيفة البنك باعتباره متخصصا فى الاعمال الائتمانية والمصرفية لتحقيق التنمية الزراعية والريفية ، ويعمل وفقا للنظم السائدة فى البنوك الاخرى . وكان من اهم النتائج التى ترتبت على تطوير البنك فى هذه المرحلة قدرته على نشر الوعى الادخارى وتجميع مدخرات المزارعين ، وبهذا أصبحت بنوك القرى تمثل ادارة مصرفية قريبة من متناول يد الزراعى .

وتجدر الاشارة الى انه فى مرحلة التحرر الاقتصادى ، فان تخطيط نظام الائتمان الزراعى وتنفيذه بما يطابق مبادئ وبرامج هذه المرحلة ، يرتبط به تنظيم جديد للبنك مستندا الى اساليب تكنولوجية حديثة ، وبحيث يذوى وظائفه بطريقة تختلف عن اسلوبه فى ظل الاقتصاد المغلق ، عندما كان يقوم بمعاملات تجارية كثيرة ، وتوزيع واستلام مستلزمات الانتاج والمحاصيل الزراعية .

ولقد صار ضروريا ، ان يصبح الائتمان الزراعى وسيلة ايجابية فى التنمية الزراعية سواء على المستوى القومى او مستوى الزراعى ، وذلك عن طريق توسيع حيز القروض الاستثمارية التى تخدم التنمية الزراعية وتوسع افاقها ، كما تتيح فرصا واسعة للتشغيل .

مرحلة التسعينات (التحرر الاقتصادى) : سار القطاع الزراعى خلالها بخطى واسعة مع بداية التسعينات ، وبدأ بنك التنمية والائتمان الزراعى مرحلة جديدة ، ذات طابع خاص . فقد حدث تطور هام فى أنشطة البنك ، بما يتفق مع قواعد التحرر الاقتصادى ، ويساير الزيادة المطردة فى حجم الاقتراض اللازم لتوفير التمويل المطلوب لغراض الانتاج الزراعى المختلفة ، وعلى طول مراحل هذا الانتاج ، بدءا من عمليات اعداد التربة للزراعة وانتهاء بمرحلة الحصاد واعداد المحاصيل للتسويق .

ويقوم بنك التنمية والائتمان الزراعى بتقديم خدماته الائتمانية والتمويلية عن طريق شبكة اتسعت افقيا ورأسيا وانتشرت فى كل انحاء

الريف ، وقد بلغ حجم هذه الشبكة بمستوياتها المختلفة ، ما يأتى :

البنك الرئيسى - ١٧ بنك محافظة - ١٥٨ فرعاً بمراكز المحافظات - ٨٣٥ بنك قرية - ٨١٣ وحدات مصرفية . كما وصل حجم تعامل البنك الى أكثر من ١٠ مليارات جنيه فى ٣٠ يونيو ١٩٩٥ ، بعد أن كان ٨,٥ مليار جنيه فى عام ٩٣ / ١٩٩٤ ، وتطور حجم الائتمان الزراعى والاستثمارى ليصل إلى أكثر من ٥ مليارات جنيه عام ١٩٩٥ .

ومع هذا التطور فى حجم القروض ، حدث تطور كبير فى حجم الودائع والمدخرات ليصل الى أكثر من ٣ مليارات جنيه عام ١٩٩٥ .

كما حصل البنك على منح رأسمالية متتابعة لتدعيم رأسماله واستطاع أن يحصل على مجموعة من القروض الدولية ، لتمويل انشطته فى مجالات التنمية الزراعية .

وفى خلال هذا التطور فى نظام الاقتراض الزراعى ، اتجه بنك التنمية والائتمان الزراعى الى تطبيق القواعد الآتية :

- اعداد دليل الاجراءات الائتمانية ، الذى أدى الى سهولة وسرعة منح القروض للمزارعين .
- تطبيق مبدأ تفويض سلطات اعتماد القروض لمديرى بنوك القرى .
- تحويل البنك من موزع لمستلزمات الانتاج الى بنك يقوم بالاعمال الائتمانية والمصرفية فقط .
- تطبيق مبدأ الجدارة الائتمانية فى منح القروض وعدم المغالاة فى طلب الضمانات العقارية .
- انشاء بنوك قرى متنقلة لخدمة العملاء بالاماكن المتباعدة والاراضى المستصلحة وخدمة شباب الخريجين من اماكن تجمعاتهم بمناطق الاستصلاح الجديدة .
- تقديم القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل لكافة مجالات الانتاج الزراعى ، سواء للمنتجين الزراعيين أو العملاء الذين

يقدمون خدمات للمنتجين من تداول المدخلات أو المخرجات الزراعية .

- تمويل المشروعات الصغيرة من البنوك مباشرة أو من خلال الصندوق الاجتماعى . مما يحد من هجرة العمالة من الريف ، ويساعد على توفير العمل أمامهم .
- المساهمة فى رؤوس أموال بعض الشركات والبنوك التى يتصل نشاطها بالتنمية الزراعية .
- توفير النقد الاجنبى اللازم لاستيراد الآلات والمعدات اللازمة للمساهمة فى أغراض التنمية الزراعية والامن الغذائى والتصنيع الزراعى والمشروعات المرتبطة بالتنمية الزراعية .
- التوسع فى الائتمان الممنوح لتنمية المرأة الريفية على أساس ان هذا النوع من النشاط يتصف بانخفاض تكلفته وبالتالي امكان تسويقه بسهولة . مع تحويل المجتمع الريفى الى وحدات منتجة توفر مجالات جديدة للنشاط الزراعى .

هذا وقد ترتب على هذا التطور فى أعمال بنك التنمية والائتمان الزراعى : زيادة حجم تعامل الزراع مع البنوك الزراعية فى مختلف أنواع القروض ، مع تصاعد حجم الودائع والمدخرات من القطاع العائلى .

وقد انعكست هذه التطورات على نظام الائتمان الزراعى بما يجعله قادراً على تقديم خدماته بصورة أفضل .

القروض الزراعية وتطویرها :

تنقسم القروض التى تقدمها بنوك الائتمان الزراعى بحسب أجال منحها الى ثلاثة أقسام ، هى : قروض قصيرة الاجل ، وقروض متوسطة الاجل ، قروض طويلة الاجل .

- القروض قصيرة الاجل : وقد خصصت لتمويل انتاج المحاصيل الزراعية ، وتشتمل على النفقات الخاصة بمستلزمات الانتاج ، أو للخدمات الزراعية والتسويق ، وتسمى أحياناً بالقروض

الموسمية لانها تقدم حسب المواسم الزراعية ، وقد تصرف كلها نقدا ، ليتولى الزراع شراء حاجات الزراعة بأنفسهم ، أو تقدم عينيا في شكل مخلات زراعية .

وهذه القروض يجب أن تفي بحاجات المحصولات كلها ، إذ أنها عندما تكون غير وافية بالغرض ، تؤدي غالبا الى قصور الانتاج ، وإن كان هناك اختلاف في وجهات النظر حول ما اذا كانت قروض المحاصيل الزراعية تعتبر قروضا انتاجية صرفه ، بمعنى انها يجب الا تشمل على أى هامش لمواجهة المصروفات الاستهلاكية الجارية للمقترضين ، مثل مصروفات معيشة الاسرة الريفية . فالبعض يؤيد هذا الاتجاه حتى لا تتحول القروض الى الاستخدام الاستهلاكي ، مما يصرفها عن أغراضها الاساسية . بينما يرى آخرون أن تؤخذ معيشة الاسرة وتكاليفها في الاعتبار ، ومن ثم تتضمن قروض المحاصيل الزراعية جزءا لتغطية هذه النفقات . ومع ذلك فان هذا الاجراء لا يخرج القروض عن طبيعتها الانتاجية .

وتوضح بيانات بنك التنمية والائتمان الزراعي ، أن القروض الموسمية قصيرة الاجل تمثل الجانب الاكبر من القروض التي تصرف للزراع ، وانها في تزايد مستمر سنويا مع زيادة تكلفة الانتاج . وقد كان حجم القروض قصيرة الاجل هو ٢١١,٦ مليون جنيه عام ٨٠ / ١٩٨١ ، ارتفع الى ١٢٦٤,٢ مليون جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ ثم ارتفع الى ٢٥٧٧ مليون جنيه عام ١٩٩٥ .

وتظهر بيانات البنك ، أن معدل تزايد القروض الاستثمارية قصيرة الاجل كان اسرع من معدل تزايد السلف النقدية والعينية التي تصرف لتوفير جانب كبير من النفقات الزراعية . ويمكن القول بأن هذه القروض كان لها اثر كبير في وجود شبكة واسعة من هذه المشروعات ، اسهمت بقدر ملحوظ في زيادة الانتاج الحيواني والداخلي ، وان كان قد واجه معظمها مشكلات وعقبات شديدة

وانتاج بعضها نواحي القصور والانحراف عن الغرض التي قدمت من اجله .

- القروض المتوسطة والطويلة الاجل : أما القروض الاستثمارية متوسطة الاجل وطويلة الاجل فقد سارت في نفس الاتجاه التصاعدي خلال نفس الفترة ، إذ بلغ حجمها عام ٨٠ / ١٩٨١ حوالي ٩١,٣ مليون جنيه ثم أخذت في الزيادة سنة بعد أخرى حتى وصلت الى حوالي ٨٠٠ مليون جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ . ثم جاوزت مليار جنيه عام ٩٤ / ١٩٩٥ . ويمكن القول أن نحو ٨٠٪ منها قدمت كقروض استثمارية لمشروعات الثروة الداجنة والثروة الحيوانية والميكنة الزراعية .

وتوضح بيانات بنك الائتمان الزراعي أن هذه القروض تزايدت سنويا نتيجة التوسع في مشروعات التنمية الزراعية بالنسبة للمشروعات الثلاثة السابقة . اما مشروعات الثروة السمكية فلم تتجاوز القروض التي قدمت لها ٤ ملايين جنيه ، وكذلك الحال بالنسبة لمشروعات استصلاح الاراضي التي لم تتجاوز ١٢ مليون جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ . وذلك على الرغم من أهمية هذه المشروعات في مجال التنمية الزراعية الرأسية والافقية على السواء .

ويطلق على هذه القروض قروض التنمية لان هدفها هو زيادة الانتاج والتوسع فيه ، وكذا تنويع معياريه وزيادة فرص العمل والدخل الزراعي ولهذا فان المشروعات الخاصة بالثروة السمكية والتصنيع الزراعي لابد أن تلقى اهتماما كبيرا وعناية أكبر مما حظيت به خلال الثمانينات .

ضمانات القروض :

يقوم بنك الائتمان الزراعي بتحصيل السلف في موعد استحقاقها لتدخل الاموال دورة الائتمان من جديد ، وكان البنك يطلب من الزراع قبل الخمسينات ضمانا ، وهو الارض التي يزرعونها ، وهذا النوع من الضمان يطلب من الزراع استبعاد المستأجرين ، وكذلك الملاك الذين

- ضرورة اتباع المقترض للقوانين والقرارات التي تحدد نظام الاستغلال الزراعي في المنطقة .

ثانياً: ضمانات قانونية : وتهدف الى سيادة الاموال وامكان تمصيل القروض . وهي اما ضمانات مدنية تخول للقروض أولوية في التحصيل ، أو فرض عقوبات توقع على من يحصل على قروض بدون وجه حق . ويشتمل القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم بنك التنمية والائتمان الزراعي على احكام وردت بالمادة ١٧ منه تقضى بضرورة توفير محاور اساسية تعتبر ضمانات لتحصيل القروض ، هي :

- يكون لمستحقات بنك الائتمان الرئيسي والبنوك التابعة له لدى الغير امتياز عام على جميع اموال المدين من منقول وعقار ، وتستوفي مباشرة بعد المصروفات القضائية .

- يكون للبنك الرئيسي والبنوك التابعة له حق تمصيل المستحقات بطريق الحجز الاداري .

- يكون للقروض التي تمنح لاستصلاح الاراضي أو اقامة منشآت زراعية عليها امتياز خاص على الاراضي بالعقارات التي صرفت من اجلها هذه القروض .

- تقرير عقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو احدي هاتين العقوبتين لكل من يحصل بغير وجه حق على سلفة نقدية أو عينية اذا تم ذلك نتيجة تعمد الإدلاء ببيانات غير صحيحة ، ويعاقب بالعقوبة نفسها كل من سهل له ذلك من الموظفين .

القروض العينية : استمر بنك الائتمان الزراعي يقدم قروضا مبنية لسنوات طويلة ، تجاوزت قيمتها نصف مجموع القروض التي يقدمها البنك الى الزراع سنويا ، وذلك عن طريق بنوك المحافظات وبنوك القرى ، التي كانت تتولى توزيع معظم عناصر مستلزمات الانتاج الزراعي طبقا لقواعد تحددها القرارات الوزارية التي كانت تصدر بصفة دورية . ومن المتوقع بعد نقل اختصاص ومسئولية عمليات

لا يملكون مستندات ملكية اراضيهم - حيث كانت كثير من الملكيات غير مسجلة أو غير محددة ، أو في حالة شيع مع ملكية الاخرين ثم تبين أن الارض الزراعية ، ليست الضمان الامثل للقروض الزراعية ، لأن اجراءات رهنها وكذا اعباء الرهن الماليه والادارية معقدة بالنسبة للبنوك الزراعية ، فضلا عن أنها مرهقة بالنسبة للمقترض نفسه وبهذا اتجهت المصارف نحو اعتبار المحصول والقدرة الانتاجية للمقترض هما الضمان الاساسي للقروض .

ويمكن القول اجمالا ، ان نظام الائتمان الزراعي يستند اساسا إلى ضمان المحصول ، بالإضافة الى مجموعة من الضمانات تعتبر مكملة له ومرتبطة به ، وهي :

أولا: ضمانات انتاجية : وتهدف الى استخدام القرض في الانتاج الذي خصص له بحيث يتوفر للمقترض دخل يكفى لسداد قيمة القرض عندما يحين موعد السداد . وهو موعد الجنى والحصاد للمحصول . على أن يتبقى للمقترض هامش مناسب من الربح بعد سداد ما عليه من ديون ، وهذا النوع من الضمانات يتحقق من خلال القواعد الآتية :

- عدم صرف القروض الا لحائز الارض الزراعية سواء كان مالكا أو مستاجرا ، ويعني ذلك عدم صرف قروض عن نفقات زراعية الا لمن يزرع أرضا في حياته .

- صرف جزء من القرض في شكل مواد عينية (أسمدة - بذور - مبيدات - فوارغ) وذلك بهدف تحقيق غرضين رئيسيين :

• تكثيف الانتاج الزراعي ، حيث يحصل على تقاوى ذات كفاءة انتاجية عالية ، كما توفر لهم أسمدة ذات صفات جيدة ومبيدات فعاله مما يحقق للزراع انتاجا وفيرا .

• ضمان استخدام القروض في الانتاج وعدم تسريبها للانفاق الاستهلاكي .

توزيع بعض مستلزمات الانتاج الزراعى للقطاع الخاص (شركات أو أفراد) أن يقتصر دور البنك على تقديم السلف النقدية للزراع .

تنظيم هيكل الائتمان الزراعى :

انتهى تنظيم بنىان الائتمان الزراعى بعد سلسلة طويلة من التجارب والدراسات الى الهيكل الآتى :

– البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى مقره مدينة القاهرة ، وهو عبارة عن شركة قابضة ، فى شكل هيئة عامة تمتلك الدولة رأس ماله بالكامل .

– بنوك التنمية والائتمان الزراعى بالمحافظات وعددها ١٧ بنكا ، فى كل محافظة بنك ، ورأس مال هذه البنوك مملوك بالكامل للبنك الرئيسى ، وقد تم تكوينها فى شكل شركات مساهمة مستقلة .

– يوجد لكل بنك من بنوك المحافظات عدة فروع فى المراكز الادارية الموجودة فى نطاق المحافظة أو المحافظات المجاورة لها ومجموع فروع البنك يبلغ ١٥٨ فرعاً فى عام ١٩٩٥ .

– بنوك القرى وقد انشئت بموجب القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ وعددها ٨٢٥ بنكا انشئت فى القرى الكبيرة ، ويخدم الواحد منها عددا يتراوح بين ثلاث الى سبع قرى حسب مساحة الأرض الزراعية التى تقع فى زمام هذه القرى .

– مندوبيات القرى وتنتشر فى جميع القرى تقريبا وعددها ٤٣٨٧ مندوبية ، وعن طريقها يتم الاتصال المباشر بالزراع لتقديم القروض الزراعية بأنواعها .

وقد تم تنظيم هيكل الائتمان الزراعى فى مصر وأصبح مستقرا بكافة مستوياته . ويتمثل فى تنظيم هرمى ، قمته هى المركز الرئيسى بالقاهرة ، وقاعدته عبارة عن شبكة واسعة من وحدات الائتمان الزراعية فى كل أنحاء البلاد ، وصار هذا التنظيم يحقق غرضين أساسيين هما :

لامركزية التنفيذ والاتصال المباشر بالزراع ، وتوصيل الخدمات اليهم فى قراهم .

وقد تم وضع اختصاصات محددة ومهام أساسية لكل مستوى من المستويات المذكورة ، مع تحديد العلاقات بين المستويات المختلفة ، وتمثل بنوك القرى والمندوبيات – وهى تقع فى قاعدة نظام الائتمان الزراعى – الوظيفة الأساسية فى هذا التنظيم ، حيث تتولى القيام بعملين أساسيين ، هما : تمويل النشاط الزراعى بالتنمية الريفية ، ثم أداء الخدمات المصرفية المتنوعة والمتصلة بكل نواحي الائتمان الزراعى .

ويمكن القول بأن مهمة النشاط المصرفى الذى تتولاه هذه البنوك – بمختلف مستوياتها – ذات جانبين أساسيين ، فهى من ناحية تشكل الاعمال المصرفية العادية ، ومن ناحية أخرى تقوم بتهئية المدخرات ورؤوس الأموال اللازمة للنشاط المصرفى والتنمية الزراعية ، مع توسيع الحيز الادخارى وتنشيطه لمصلحة الزراع ومصلحة البتة معا .

حول فكرة انشاء بنك للائتمان التعاونى :

فى السنوات الأخيرة ، نادى الاتحاد التعاونى الزراعى بضرورة انشاء بنك للائتمان التعاونى ، يتم تأسيسه عن طريق التعاونيات الزراعية ويصير جزءا من مكونات البنىان التعاونى ، وأحد وحداته الأساسية ، شأنه فى ذلك الجمعيات التعاونية العامة ، ويسير تحت اشراف البنىان التعاونى ويتوجيهه . وهذا المطلب قديم ، نادى به التعاونيون منذ حوالى نصف قرن ، حيث تضمن قانون التعاون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ ، حكما يقضى بجواز انشاء بنك تعاونى عام ، يقوم بكافة العمليات المالية والائتمانية التى تتطلبها حاجة الجمعيات .

وفى بداية الاربعينات اتخذت خطوات عملية من أجل تأسيس بنك للتعاون ، ولكن بعد مضى عامين من نشر النظام الأساسى للبنك والاكتماب فى رأس ماله لم تغط قيمة الاكتتابات رأس المال المطلوب

لضعف الموارد المالية للجمعيات التعاونية ، ومن ثم طالب المؤسسون الدولة بالمساهمة عن طريق تقديم قرض لتغطية رأس مال البنك ، ولكن الدولة لم تقدم أى عون أو تأييد لتأسيسه ، لأنها رأت أن فى ذلك ازدياداً للنشاط المصرفى لا مبرر له ، وأنه ليس من المصلحة أن يمارس البنك نشاطهما فى مجال واحد ، وقد يكون نجاح أيهما على حساب الآخر .

وفى إبريل ١٩٤٧ ، تم الاتفاق على أن يعدل اسم البنك الى « بنك التسليف الزراعى والتعاونى » ، وعلى أن تتم زيادة رأس ماله بمقدار مليون جنيه ، تغطى مناصفة بين الحكومة وبين الجمعيات التعاونية ، وأن يزيد عدد أعضاء مجلس إدارة البنك بمقدار ستة أعضاء ، تخصص ثلاثة لممثلى الحكومة والأخرى لممثلى التعاونيات ، ويعد هذا التطور بمثابة ضمان كاف لأن يتجه البنك اتجاها تعاونيا .

وتنفيذا لهذا الاتفاق ، صدر قانونان يقضيان بتعديل نظام البنك وتطوير وظائفه ، وامتدت أنشطته المصرفية بحيث أصبح مسئولاً عن تمويل الحركة التعاونية بأنواعها المختلفة ، بما فى ذلك التعاونيات الاستهلاكية والانتاجية والحرفية . ومن ثم تحول بنك التسليف الى بنك تعاونى .

والدعوة التى ينادى بها التعاونيون والتى تطالب بإنشاء بنك تعاونى مازالت قائمة ، وما يزال التعاونيون يواجهون معارضة شديدة ، وفيما يلى عرض لوجهتى النظر المؤيدة والمعارضة .

أولاً : وجهة النظر المؤيدة لإنشاء بنك تعاونى :

يرى التعاونيون ، أن من الأوفق الاعتماد على أنفسهم وعلى مواردهم فى تسيير شئون البيان التعاونى ووحداًته .

كما يرون أن قوانين الدولة تتيح لهم الفرصة لإنشاء بنك تعاونى ، يسهم فى خدمة النشاط التعاونى وإنشاء المشروعات اللازمة لهم ، بحيث يصبح الإشراف والتوجيه المباشر فى كل شئونه واختصاصاته لقيادة

البيان التعاونى ، مما يحقق مصلحة التعاونيين بطريقة أكثر فاعلية . وتجدر الإشارة الى ان الائتمان التعاونى يتمتع بمزايا لا تتوافر للمؤسسات الاقراض التابعة للقطاع العام ، من أهمها :

- صلة الأعضاء بتعاونياتهم وطيدة ، تفوق فى مستواها المؤسسات المالية الرسمية وشبه الرسمية فى تعاملها مع الافراد وتزيد هذه الصلات قوة اذا كانت الجمعيات قوية ونشيطة ، وتمتع بروح تعاونية حقيقية ، لهذا فان الأعضاء يحرصون على سداد ما اقترضوه .

- الاقراض عن طريق التعاونيات يرتبط بصفة تعليمية وارشادية . - تساعد التعاونيات أعضاءها فى تنظيم أحوالهم المالية ، والاستفادة بالقروض الى أقصى حد ممكن ، ومن ثم فإنها تقدم إليهم المشورة وتعمل على تنمية الوعى بينهم .

- تختلف المؤسسات التعاونية عن مصادر التمويل الأخرى فى دراستها لاحتياجات الأعضاء وتقديرها طبقاً لاعتبارات تستند الى المعرفة والادراك لظروفهم بحكم أحوالهم ودرجة احتياجهم لهذه القروض . كما يمكنها مراقبة سير المشروعات التى تمولها ، وتتبين مدى ما تحقق من نتائج وأهداف ، بحكم ارتباطها بالمقترضين ووجودها معهم ، مع توافر جو من الثقة بينها وبينهم .

ثانياً : وجهة النظر المعارضة لإنشاء بنك تعاونى :

تخلص وجهة نظر المعارضين لإنشاء بنك للائتمان التعاونى ، مع وجود بنك التنمية والائتمان الزراعى الحالى ، فى النواحي الآتية :

- يجب أن توظف التعاونيات أموالها فى إقامة مشروعات انتاجية وخدمية ، ويكون محور تركيزها هو الأنشطة الخاصة بتوريد احتياجات الأعضاء من مستلزمات الانتاج والميكنة الزراعية والتسويق ، وأن يمتد هذا النشاط الى مشروعات الانتاج والتصنيع بدلا من توجيه هذا النشاط نحو التمويل الذى يقوم به جهاز الائتمان المتخصص ، خاصة وأنه له

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتي :

* تنمية القطاع الزراعي والنهوض بالانتاج لسد الفجوة الغذائية التي أخذت تتزايد وتتسع منذ منتصف السبعينيات ، وذلك عن طريق توفير التمويل اللازم لكل الأنشطة الزراعية في مجال التوسع الأفقي .

* تدعيم التوسع الأفقي من خلال المشروعات التي يتولاها القطاع الخاص في المرحلة الحالية ، ويتطلب ذلك تيسير الاجراءات التمويلية للمستثمرين ومنحهم القروض اللازمة لهم .

* اتاحة الفرصة لاستخدام الأساليب العلمية والتكنولوجية في الزراعة المصرية ، سواء في مجال التوسع الرأسى أو الأفقى .

* تطوير نظام الائتمان الزراعى بما يوائم خطة التنمية الزراعية وما تحققة من أهداف اقتصادية واجتماعية على المستوى القومى ومستوى الزراع عامة ، مع التركيز على صغار الزراع بصفة خاصة .

على أن تراعى جوانب التطوير الآتية :

- أن يسيّر تخطيط الائتمان الزراعى وتنفيذه في مرحلة التحرر الاقتصادى ، بما يتفق مع مبادئ وبرامج هذه المرحلة ، على أن يرتبط بها ومعها تطوير شامل لمؤسسة التنمية والائتمان الزراعى ، بحيث يكون هذا التطور مستندا الى اساليب علمية حديثة ، ويؤدى وظائفه في اطار قواعد مصرفية سليمة .

- يجب عند تخطيط نظام الائتمان الزراعى ان يكون سنداً ودعماً للتركيب المحصولى المستهدف تحقيقه ، وأن يكون مطابقاً ومتوائماً مع مكوناته ، على أن توجه القروض نحو التوسع في زراعة المحاصيل المرغوب تنميتها او زيادة انتاجها ، وفى مقدمتها المحاصيل التصديرية والمحاصيل الغذائية ومحاصيل التصنيع ، بحيث يصبح الائتمان

خبرة طويلة في مجال الائتمان والتمويل منذ بداية الثلاثينات وأصبح يمثل عنصراً أساسياً فيها .

- أن البنين التعاونى لا يمتلك الاموال والامكانات الكافية لإنشاء بنك للائتمان لخدمة هذا البنين بما يضم من الوحدات التعاونية المنتشرة في كل القرى والنجوع . كما أن إنشاء بنك تعاونى يتطلب عددا كبيرا من الاجهزة الفنية والادارية بمستوى عال من الكفاءة وهو أمر ليس من اليسير توافره .

- أن القواعد المصرفية لا تتغير بقيام بنك للتعاون ، فأغراض الائتمان التي يقوم عليها البنك الجديد هي نفس الأغراض التي يقوم بها البنك الحالى ، حيث الضمانات هي الضمانات ، والفائدة هي نفس الفائدة وأسلوب متابعة الائتمان واسترداده لن تتغير . ومن ثم فإن إنشاء بنك جديد لن يضيف جديدا في مجال الائتمان الزراعى .

- أن امكانات بنك التنمية والائتمان الزراعى الخاصة بالمبانى والشئون والمخازن المنتشرة في ربوع البلاد تمثل امكانات هائلة تقدر قيمتها بمليارات الجنيهات ، وليس من اليسير اقامة نظير لها أو بديل عنها . وهذا وضع لا يمكن للبنين التعاونى الحالى تدبيره أو الحصول عليه .

- ليس من مصلحة الحركة التعاونية ، بما تشتمل عليه من تعاونيات متنوعة المستوى والمقدرة والكفاءة ، أن تقوم بنشاط الاقراض الزراعى الذى تكتنفه كثير من المشكلات والمخاطر ، مما يجاوز حدود البنين التعاونى وما يعرضه الى فقد أموال كثيرة نتيجة ما قد يحققه بنك الائتمان التعاونى من خسائر ، خاصة وأنه سوف ينشأ داخل مناخ يحيط به كثير من اسباب المنافسة .

وفى جميع الأحوال فإن الفرصة مازال متاحة لمناقشات ومدولات واسعة حول الفكرة المطروحة حتى يمكن التوصل الى الموقف الصحيح الذى يحقق مصالح الوطن والمواطنين .

القروض على أعضائها واستردادها منهم ثم سدادها للبنك بمعرفتها .
وذلك أسوة بما هو متبع مع تعاونيات الإصلاح الزراعي منذ بداية
تعاملها مع البنك .

- توفير الائتمان الاستثماري بأقصى قدر ممكن ، وذلك بهدف
تمويل مشروعات استثمارية كبيرة يحتاج إليها القطاع الزراعي من أجل
تنشيطه ورواج الزراع والمستثمرين .

- إجراء دراسة شاملة حول فكرة قيام بنك الائتمان التعاوني مع
الأخذ في الاعتبار دعم البذيان التعاوني ، وتوفير الامكانيات المادية ،
وتيسير الاجراءات للتعاونيين كافة ولصغار الزراع خاصة .

الإرشاد الزراعي

أصبح تحديث الزراعة في مصر قضية تفرغها متطلبات تأمين
الغذاء والكساء للسكان ، وتوفير المواد الخام اللازمة للصناعة ، بالإضافة
إلى إتاحة فرص العمالة الحقيقية للآلاف من الشباب الذي يعاني من
البطالة ، ولكي يتم ذلك فلا بد من وضع كل نواتج التقدم التكنولوجي
الزراعي موضع التطبيق الواقعي ، وهي عملية لا تتم من خلال جهود
فردية ، أو من خلال أجهزة غير متخصصة ، وإنما تتطلب القدرة على
التعامل مع المبتكرات التكنولوجية الزراعية ، بكل ما تتضمنه من حقائق
ونظريات علمية قد تكون معقدة ، والتعامل في نفس الوقت مع
المزارعين الذين تستند أنماطهم السلوكية الزراعية إلى التقاليد
والسلوكيات الموروثة عن الآباء والأجداد ، والتي كثيراً ما تعوق
عملية التغيير .

لذلك تبرز أهمية الإرشاد الزراعي كأحد العلوم المتخصصة التي
تعمل على الربط بين نواتج البحوث الزراعية المتمثلة في التكنولوجيا
الزراعية الحديثة ومجالات التطبيق في الريف ، وذلك من خلال إقناع

الزراعي ركيزة أساسية للتركيب المحصولي ، وأهداف
التنمية الزراعية .

- تخفيض سعر الفائدة إلى أقل حد ممكن ، مع التركيز في نواحي
الخفض على بعض العوامل الأساسية في الانتاج الزراعي مثل : الميكنة
الزراعية واستصلاح الاراضي ومشروعات التصنيع الزراعي .
- أن تتحقق ديناميكية القرارات الائتمانية وفعاليتها ، وذلك
عن طريق تحديد شرائح القروض ومدد تقسيطها ، بما يطابق
تكاليف الانتاج الزراعي . على أن يتم هذا التحديد وفق دراسات
اقتصادية دقيقة .

- التركيز على دعم البذيان التعاوني ومساعدته على أداء وظائفه .
- رسم برامج الاقتراض الزراعي بما يناسب ظروف كل منطقة من
مناطق الجمهورية وبما يتفق مع طبيعة الدورات الزراعية والمحاصيل
المزروعة فيها .

- تحديد فئات القروض في صورة تتصف بالمرونة ، بحيث يكون
لكل فئة منها حد أقصى وحد أدنى يسمح باعطاء حدود للسلطات
الائتمانية للإسترشاد بها عند منح القروض للزراعي ، وبما يتفق وقدرتهم
الاستيعابية على استخدامها والاستفادة منها ، وبما يتواءم مع عوامل
الانتاج وتكلفته ومردوده .

- اعطاء المتعاملين حرية تتبع معاملاتهم بصورة دورية ؛ عن طريق
أخطارهم بكشوف معاملاتهم بصفة دورية ومنتظمة ، أسوة بما هو متبع
في البنوك التجارية ، وأن يكون لهم حق مراجعة حساباتهم مع الوحدات
المقرضة ، حتى يطمئن كل منهم إلى صحة معاملاته . مع استمرار
عنصر الثقة في أجهزة الائتمان .

- إعادة تنظيم العلاقة بين وحدات بنك التنمية والائتمان الزراعي
وبين الجمعيات التعاونية ، بأن تكون الجمعية التعاونية وحدة قائمة بذاتها
من الناحية الحسابية ومسك دفاترها . على أن تقوم بنفسها بتوزيع

الزراع بهذه التكنولوجيا وتعليمهم وتدريبهم على الاستخدام الصحيح والمستمر لها .

ولقد كان للخدمة الإرشادية الزراعية الفضل في إحداث طفرات كبيرة في الإنتاج الزراعي خلال فترة الثورة الخضراء في الولايات المتحدة ، كما كان لها نفس الدور في العديد من الدول المتميزة زراعياً . وتتأثر الخدمة الإرشادية الزراعية بطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، ومن ثم يختلف شكل وآليات هذه الخدمة من دولة إلى أخرى ، فتختلف في الولايات المتحدة عنها في هولندا وعنها في الهند . وهذه الخدمة المميزة تعتبر نتاجاً للتعاون الصادق والجهود المبذولة من قبل المسؤولين والمتخصصين في مجال الإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية ، بالإضافة إلى التنفيذيين ذوي الخبرات الميدانية في التعامل مع الزراع ، وكذلك الجهات المعنية بالتنمية الريفية .

وبالرغم من وجود الإرشاد الزراعي في مصر منذ ما يقرب من نصف قرن إلا أن الواقع الحالي لهذه الخدمة يشير إلى أنها لاتزال في حاجة إلى الكثير من الجهود من قبل المتخصصين والتنفيذيين في هذا المجال . إذ إن الفجوة تزداد اتساعاً بين ما تم التوصل إليه من تكنولوجيا زراعية حديثة وبين تطبيق هذه التكنولوجيا بواسطة الزراع ، كما أن الصعوبات التي تواجه الخدمة الإرشادية تتفاقم خصوصاً في ظل التحديات التي تفرضها التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، المحلية والدولية ، المعاصرة والمستقبلية .

وتستهدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على : مفهوم الإرشاد الزراعي ، ومبررات الاهتمام به ، وأهم المبادئ الفلسفية التي يستند إليها ، وبعض أشكال تطبيقه ، ثم استعراض أهم مشاكل الإرشاد الزراعي ، ثم مراجعة لنشأة وتطور الخدمة الإرشادية في مصر ، وعرض أوضاع العاملين في هذه الخدمة من حيث العدد والتوزيع على المحافظات الريفية ، والأنوار المتوقعة للوظائف المختلفة للقائمين على

هذه الخدمة . ثم تلخيص لأهم الأنشطة الإرشادية الفعلية التي تقوم بها الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي ، وموجز لما استخلصته الدراسة .

مفهوم الإرشاد الزراعي :

هناك تعريف كثيرة ومتعددة لمفهوم الإرشاد الزراعي ، يحرص أهمها فيما يلي :

– نظام لتعديل الزراعة ووضعها على أساس الربح ، وإعادة إنشاء المنزل الريفي ، ولتزويد الحياة الريفية بجاذبية وكرامة وتأثير لم يبق لها أن حظيت به من قبل .

– جهاز تعليمي غير مدرسي يتعلم فيه الكبار والشباب بالممارسة ، تعلماً بالعمل ، لمواجهة احتياجاتهم وتسهيل حل مشكلاتهم .

– العملية التي يتم بواسطتها نقل الأفكار المفيدة في الريفيين مع حثهم على تطبيقها وتبنيها .

– خدمة تعليمية غير مدرسية تهدف إلى تدريب الزراعيين وأسراهم والتأثير عليهم لتبني الممارسات المستحدثات في الإنتاج النباتي والحيواني وفي الإدارة المزرعية وفي المحافظة على التربة وفي التسويق .

– عملية تعليمية غير مدرسية تهدف إلى تعليم الريفيين آلية الارتقاء بمستوى معيشتهم عن طريق جهودهم الذاتية ، وذلك بالانغلق الحكيم لمصادر ثرواتهم لصالح الفرد والأسرة والجماعة واجتمع المحلي والمجتمع العام .

– عملية تعليمية غير رسمية يقوم بها هيكل تعليمي من المهنيين والقادة المحليين بهدف خدمة الزراع وأسراهم وبيئتهم وسد احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك عن طريق إحداث تغيير مرغوب في معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم .

– عملية متصلة تقوم على إيلاء المعلومات المفيدة الى الأفراد (البعد الاعلامي) ، ثم مساعدة هؤلاء الأفراد على اكتساب

المعارف والمهارات والكفاءات للاستفادة من التكنولوجيا بطريقة فعالة (البعد التعليمي) ، وبصفة عامة ، ينحصر هدف عملية الارشاد في تمكين الأفراد من استخدام هذه المهارات والمعارف والمعلومات في تحسين نوعية حياتهم .

وينعكس التعدد والتنوع في التعاريف السابقة ، والتركيز على جوانب معينة في الخدمة الارشادية وفقا لظروف البيئة والمجتمع الذي تقدم فيه .

أهمية الإرشاد الزراعي:

هناك مجموعة من المبررات والأسباب التي تدعو إلى قيام الخدمة التعليمية الارشادية في جميع الدول ، وبالأخص في الدول النامية ومن بينها مصر . ويمكن عرض هذه المبررات والأسباب فيما يلي :

- أن الزراعة أصبحت من المهن التقنية المعقدة ، لأن التقدم المعرفي والعلمي الذي حدث في الفسيحة الأخيرة قدم أساليب وممارسات زراعية مبتكرة ، وأصنافا جديدة من النباتات ، وأجهزة ومعدات جديدة تؤدي إلى الأداء الأفضل بأقل مجهود وفي أقل وقت ممكن .

- أن الممارسات والتقنيات الزراعية المبتكرة تؤدي إلى تحقيق أرباح أو فوائد اقتصادية متميزة وواضحة ، خصوصا للأفراد أو الزراع الذين يكرهون في اتباعها ، وكذلك للمجتمعات التي تستخدم هذه الممارسات والتقنيات المبتكرة بسرعة وبون إبطاء .

- أن قطاع الزراعة لا يعمل بمعزل عن القطاعات الانتاجية والاقتصادية الأخرى ، ولكنه يعمل في ظل بيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية تتعرض للتطور والتغير المستمر ، ولذلك يتوقع وجود منافسة شديدة بين القطاعات الانتاجية المختلفة للاستحواذ على عناصر الإنتاج لتحقيق أقصى ربح ممكن . وهذه الأوضاع تفرض العديد من المتطلبات التعليمية لقطاع الزراعة والعاملين به ، حتى تصبح الزراعة قادرة على

الصمود في جو التنافس ، وتواكب وتستوعب التطور العلمي والتقني الهائل الذي يشهده العالم ، ومن ثم تكون قادرة على الحصول على نصيب معقول من عناصر الإنتاج من: أرض ورأس مال وعمل وعنصر تنظيمي وإداري فعال .

ولقد أثبتت التجربة أن أي تحسين أو نهوض بالزراعة - سواء من حيث كمية الإنتاج الكلية ، أو الإنتاجية لوحدة المساحة - يرتبط ارتباطا وثيقاً بالاستخدام السريع للأساليب والممارسات والمبتكرات الزراعية الجديدة ، أو باختصار « تحديث الزراعة » بواسطة المزارعين .

- أن نسبة كبيرة من الذين يمارسون الأنشطة الزراعية إنما يقومون بها في وحدات إنتاجية « مزارع » صغيرة نسبيا ، وهذه الوحدات الانتاجية موزعة في أماكن وظروف جغرافية وبيئية مختلفة . ومن ناحية أخرى فإن الوحدات الانتاجية الزراعية تفتقر إلى المستويات العالية من التنظيم ومن وحدات ومصادر المعلومات والبحوث والتي عادة ما تتمتع بها القطاعات الانتاجية الأخرى .

وبالإضافة إلى ما سبق فإن المزارعين لا يستطيعون تمويل أو توفير المصادر اللازمة لإجراء بحوث زراعية خاصة بهم لحل مشاكلهم الانتاجية ، كما أن الكثير منهم يمارسون أنشطتهم الزراعية في أماكن معزلة وبعدة عن مراكز ومحطات البحوث الزراعية التي يمكنها أن تقدم لهم الحلول الفنية لمشاكلهم الانتاجية .

لذلك كله فلا بد من وجود ترتيبات خاصة لكي يمكن ربط هؤلاء المزارعين بمراكز البحوث الزراعية .

- أن قطاع الزراعة يعاني من مستوى بعض العاملين فيه سواء من حيث التعليم أو التدريب والمهارة الفنية ، في حين أن القطاعات الانتاجية الأخرى تستخدم أفضل عناصر العمل البشري الماهرة والمدربة على أحدث الأساليب التقنية .

- أن التقدم والتطور التقني الزراعي يوفر الكثير من الفرص

التعليمية ، أى أنه يخلق فرصاً تعليمية متعددة للمزارعين الذين يجب عليهم ملاحظة هذا التقدم بتغيير أنماط سلوكهم وفقاً لها .

– أن الدولة تتحمل مسئولية تمويل البحوث الزراعية وتتحمل تكاليف تنفيذ السياسات الزراعية التى تدعم قطاع الزراعة والمزارعين ، كما تتحمل مسئولية إنشاء وتطوير الأجهزة التى تعمل على وضع نتائج هذه البحوث موضع التطبيق الفعلى ، والتى تساعد على تزويد مراكز البحوث بالمشاكل الميدانية الفعلية التى تواجه المنتجين الزراعيين ، لتتولى هذه المراكز التعامل معها بالطريقة العلمية ، ثم تجد لها حلاً فى صورة أسلوب أو ممارسة أو مبتكر زراعى جديد .

وتؤكد المبررات السابقة على أهمية وجود خدمة ارشادية زراعية فعالة وقادرة على القيام بدورها فى تدعيم القطاع الزراعى لكى يؤدى دوره على أكمل وجه ، ولكى يحتل مكانته المتميزة بين القطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى .

فلسفة العمل الإرشادى الزراعى:

تقدم الخدمة الإرشادية من خلال إطار فلسفى محدد يميز تخصص الإرشاد الزراعى عن غيره من التخصصات . فعلى الرغم من أن العمل الإرشادى يستخدم القواعد والمبادئ والقوانين التى تتوصل اليها العلوم الاجتماعية الزراعية الأخرى مثل : الاقتصاد الزراعى ، والاجتماع الريفى ، والعلوم الزراعية التطبيقية كالحاصيل والبساتين والإنتاج الزراعى الحيوانى ... ، إلا أنه يستند الى مجموعة من الأسس الفلسفية التى تميزه عن غيره من التخصصات ، والتى يمكن تلخيصها فيما يلى :

– أن الإرشاد الزراعى عمل تعليمى ذو طبيعة خاصة: حيث يقدم التكنولوجيا الزراعية الحديثة إلى المزارعين وفقاً للأسس والمبادئ التعليمية (مثل مبدأ الاستعداد ، ومبدأ الدفع ، ومبدأ وضوح الأهداف ...) .

– أنه يستهدف إحداث تغييرات سلوكية مرغوبة فى

معارف واتجاهات وممارسات الزراع : ويعنى ذلك التعامل مع المكونات المعرفية والاتجاهية والمهارية للتكنولوجيا الزراعية الحديثة ، واستخدام الأسلوب الارشادى الأمثل لكل نوع من أنواع التغيير السلوكى المرغوب .

– أن العمل الإرشادى يتجه إلى المزارع والأسرة الريفية والمجتمع الريفى : وحيث يعتبر المزارع الفرد هو الوحدة الأساسية للتعليم باعتباره منتجاً زراعياً يقوم بنفسه بالعمليات الزراعية ، بالإضافة إلى كونه صانعاً للقرارات المزرعية . وبالإضافة إلى ذلك ونتيجة لأن العمل الزراعى لا يقوم به المزارع منفرداً – حيث تشارك المرأة الريفية كزوجة فى الأنشطة الزراعية المختلفة ، بالإضافة إلى اشتراك الأبناء – فإن الأسرة الريفية تعتبر هدفاً لجهود الإرشاد . كما يتجه الإرشاد أيضاً إلى المجتمع المحلى الريفى باعتباره الإطار الذى يضم كل المؤسسات والأجهزة والمصادر المشتركة فى عملية الإنتاج الزراعى ، وباعتبار أن تطوير هذا المجتمع ورفع مستواه يشكل هدفاً أساسياً من أهداف الإرشاد .

– الجمع بين الشمولية والتخصصية للمعلومة الإرشادية الزراعية : ويعنى ذلك أن المرشد الزراعى كقائد تغيير يجب أن يتوفر لديه إلمام شامل بالأوضاع والظروف والموارد الزراعية للبيئة التى يعمل بها ، بالإضافة إلى ضرورة توفر النظرة التخصصية المتعمقة لديه ، حيث يختار أسلوباً أو معاملة زراعية محددة لكى يقوم على تنفيذها مزارع بعينه ، ومن ثم فلا بد للمرشد أن يكون على علم ودراية كافية بظروف المزارع من حيث طبيعة الأرض وتوفر المياه ، ودرجة الملوحة ... الخ ، بالإضافة إلى المعلومات الشاملة المتعلقة بكل محصول مثل المساحات المنزرعة منه وكميات الإنتاج منه .

– البعد الاقتصادى فى المعلومة أو المبتكر الزراعى الجديد : فكما أن الجوهر الأساسى للعملية الإرشادية هو التعلم ،

والمنزعة كوحدة انتاجية ، وكذلك المجتمع المحلى الريفى . وهذه النظم تشكل هدفا للتغيير الذى يتم من خلال تعليم المزارعين والأساليب والممارسات الجديدة والمتطورة فى مجالات الإنتاج الزراعى بصفة خاصة ، وفى سائر مجالات الحياة الريفية بصفة عامة .

– نظام التغيير : ويقصد به جهاز الخدمة الإرشادية الذى يربط بين النوعين السابقين من النظم ، وهويتشكل من بتيان هرمى من المرشدين الزراعيين والمرشدين المتخصصين والمشرفين والإداريين الذين يقومون على تقديم الخدمات التعليمية الإرشادية الزراعية للمزارعين وأسرههم ومجتمعاتهم المحلية .

ويوضح البنيان السابق أن المعلومات والتقنية الزراعية الجديدة تنتقل من أعلى إلى أسفل ، كما أن المشاكل والمواقف والاحتياجات المحلية للمزارعين ، وكذلك استجاباتهم وردود أفعالهم لجهود نظم تطوير التقنيات ونظام التغيير ، تنتقل من أسفل إلى أعلى .

وتعتبر العناصر أو النظم الثلاثة السابقة مصدرا للمداخل المختلفة للعملية الإرشادية ، حيث تشكل مكونات أو نواتج أحد هذه العناصر أو النظم ، أو أكثر من عنصر ، الأساس أو الدعامة التى يرتكز عليها كل مدخل . وفيما يلى عرض لأهم هذه المداخل .

أولاً: المدخل التقليدى للإرشاد الزراعى:

ينتشر تطبيق هذا المدخل فى كثير من دول العالم الثالث . وتنحصر الأهداف الرئيسية للخدمة الارشادية ، وفقاً لهذا المدخل ، فيما يلى :

– زيادة الإنتاج الزراعى بما فى ذلك انتاج المحاصيل الغذائية الأساسية ، ومحاصيل التصدير ، والانتاج الحيوانى .

– زيادة الدخول المزرعية وتحسين نوعية الحياة لسكان الريف . ومن الضرورى عند تحليل أهداف الخدمة الإرشادية : دراسة الإطار العام للسياسات التى تنفذ من خلالها الجهود والأنشطة الإرشادية ، وكذلك تحديد الأهداف التى تتمتع بأولويات معينة ، حيث يمكن أن يحدث

فلا بد أن يكون لهذه الخدمة عائد اقتصادى واضح يتمثل فى زيادة وتحسين الإنتاج الزراعى . ومعنى ذلك أن الإرشاد الزراعى يجمع بين التعليم والإنتاج ، لذلك فإن الجهد الإرشادى تركّز على اختيار التكنولوجيا الزراعية ذات الآثار الاقتصادية الواضحة .

– عمومية الخدمة الإرشادية : ، التى يمكن أن تقدم فى جميع الدول ذات النظم السياسية والاقتصادية المختلفة ، وكذلك لجميع المشتغلين بالزراعة دون اعتبار لفروق الجنس (رجال – نساء) أو فروق السن (شباب / رجال / كبار) أو الانتماء السياسى أو الحزبى أو الدينى ، وكذلك دون اعتبار للفروق بين الطبقات الاجتماعية المختلفة .

بعض النماذج الشائعة فى العالم لتنظيم الخدمة الارشادية الزراعية :

هناك العديد من النماذج والمداخل التى استخدمت لتطوير وتحسين الخدمة الإرشادية ، يمكن اعتبارها مناهج بديلة فى تنظيم الإرشاد الزراعى ، ويرجع اختلاف نماذج ومداخل الخدمة الإرشادية من دولة إلى أخرى ، ومن منطقة إلى أخرى داخل نفس الدولة ، إلى سببين أساسيين : الأول : اختلاف الإطار الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الذى تعمل من خلاله الخدمة الإرشادية . والثانى : درجة التركيز على مكون أو أكثر فى مكونات العملية الإرشادية .

ويمكن حصر المكونات الرئيسية التى تشترك فى أى عملية أو نشاط للخدمة الارشادية ، فيما يأتى:

– نظم انتاج وتطوير التقنية : وهى عبارة عن مصادر توليد الأفكار والممارسات والأساليب الزراعية الجديدة ، وتتركز هذه النظم فى ثلاث مؤسسات تعليمية وبحثية هى : الكليات والمعاهد الزراعية ، ومراكز البحوث الزراعية ، والشركات الزراعية الخاصة .

– النظم المستهدفة : وهى عبارة عن المزارع والأسرة الريفية

- يهتم بالوصول إلى أعداد كبيرة من المزارعين بسرعة ، كما يركز على تزويدهم بالنصائح والتوصيات التي تغطي كافة مجالات أنشطتهم الزراعية .

- يركز أنشطته وجهوده بصفة أساسية على المحاصيل الرئيسية ، حيث يهتم بالممارسات الزراعية التي تساهم في زيادة إنتاجية هذه المحاصيل .

- يستخدم المرشدين الزراعيين العاملين على مستوى القرية الذين قد لا يكونون من الحاصلين على شهادات جامعية - ولكنهم مدعمون فنياً بالمرشدين المتخصصين SMS's ، وذلك من خلال هيكل إداري يوفر الإشراف المباشر وخطوط المسؤولية الواضحة .

- يتضمن الإجراءات والقدرة على التحكم والتقييم الذاتى ، بحيث يمكن تقييمه وتعديله لمواجهة المتطلبات المتغيرة للمزارعين .

ويتم توصيل ونقل التكنولوجيا الجديدة للمزارعين واقتناعهم بها - من خلال هذا المدخل - عن طريق قيام المرشدين المتخصصين بتدريب المرشدين الزراعيين على مستوى القرية على الاستخدام الصحيح للتقنيات الزراعية الحديثة في إطار البرنامج ، ثم يقوم هؤلاء المرشدون الميدانيون بالزيارات المنتظمة لزراع الاتصال (من القيادات الزراعية) لتدريبهم على استخدام هذه المستحدثات ، ونشرها بين المزارعين ، ويتم كل ذلك تحت إشراف الجهاز الفنى والإدارى لهذا النظام .

ثالثاً، مدخل الإرشاد الزراعى الجامعى :

وهذا النموذج شائع الاستخدام فى الولايات المتحدة ، ويتم تنفيذه بموجب تشريع على المستوى الفيدرالى ومستوى الولايات ، وينص على برنامج تعاونى بين الحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية والحكومة المحلية لتمويل وتنفيذ الأنشطة الإرشادية ، من خلال جامعة أو أكثر من جامعات منحة الأرض . وتنتشر مكاتب الإرشاد المحلية كما ينتشر المرشدون

تضارب بين أهداف المزارعين والأهداف الوطنية . فعندما تهتم الدولة بزيادة إنتاج الأغذية لمصلحة السكان (الحضريين) فى الوقت الذى تطبق فيه سياسة المحافظة على انخفاض أسعارها ، فإن ذلك يتعارض مع هدف زيادة دخل المزارع . لذلك يجب على المخططين ووضع السياسات الزراعية أن يضعوا فى اعتبارهم أن المزارعين لن يطبقوا أى تكنولوجيا زراعية جديدة لزيادة الإنتاج ما لم يكن فى مقدورهم استرداد التكاليف التى دفعوها فى مستلزمات الإنتاج ، بالإضافة إلى الربح المناسب . وعلى هذا فإن أهداف وسياسات التنمية الزراعية لا بد أن تتفق مع أهداف وسياسات الإرشاد الزراعى .

ثانياً، مدخل التدريب والزيارة :

هذا المدخل يضع المزارع ومشاكله ومعوقاته وقدراته واحتياجاته فى بؤرة اهتمام الجهود الإرشادية . لذلك فإنه يمثل مدخلاً يركز على المزارع بصفة أساسية ، بمعنى أنه يعتمد على تعبئة جميع الطاقات والإمكانات المتاحة للجهاز الإرشادى وأجهزة البحوث الزراعية لخدمة المنتج النهائى « المزارع الصغير » ويعمل التطبيق الجيد لهذا المدخل على توصيل ونقل المبتكرات والتوصيات الفنية الزراعية ، ولكن أهم ما يميزه هو أنه ينطلق من الإمكانيات والمشكلات القائمة بالمزرعة كنقطة بداية ، كما يهتم بكل من المحاصيل الغذائية التقليدية بالإضافة إلى المحاصيل النقدية مادامت المعلومات والتوصيات المتعلقة بها متاحة . ويعتبر نظام التدريب والزيارة والذى يشار إليه اختصاراً (T & V) ، محاولة لزيادة فعالية مؤسسات الإرشاد الزراعى التقليدية التى تعاني الكثير من المشاكل ، وقد تم تطبيقه على نطاق واسع فى كثير من دول العالم الثالث لتحسين النظم الوطنية للإرشاد الزراعى ، وذلك بتشجيع ودعم من البنك الدولى .

وهناك أربعة ملامح أساسية تميز هذا المدخل ، تخلص

فيما يأتى :

المحليون في كل مقاطعة أو في وحدات تجمع بين أكثر من مقاطعة .
وأهم ما يميز هذا النموذج هو : العلاقات التعاونية ، وتحديد مجال
المادة الفنية الزراعية ، واتساع نطاق الجمهور المستهدف ، والتركيز
على التنمية البشرية . ويطلق على هذا النموذج من الخدمة الإرشادية :
الإرشاد الزراعي التعاوني .

ويتركز الهدف العام لهذا النموذج حول تنفيذ برامج تعليمية في
مجالات فنية مختارة لمساعدة جمهور الخدمة الإرشادية على حل
المشاكل التي تواجههم بطريقة مقبولة من الناحية الاجتماعية ومرضية
من الناحية الشخصية . أما الأهداف المحددة للخدمة الإرشادية في هذا
النموذج فتتلخص أهمها فيما يلي :

- تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي ، وزيادة الدخل المزرعي ،
وزيادة رفاهية السكان الريفيين .

- إنتاج كمية كافية من الإنتاج المزرعي النباتي والحيواني بالتنوع
الجيدة وبالأسعار المقبولة والمناسبة للمستهلكين .

- تقوية ارتباط السكان الريفيين بأسرهم وبالأماكن التي
يعيشون فيها .

- مساعدة الشباب الريفي على التعلم والتطور من خلال
مشروعات التعلم بالعمل أو الممارسة .

- تطوير البيئة وتحسين استغلال الموارد الطبيعية .

- تحسين وتطوير المجتمعات المحلية كأماكن للإقامة والعمل .

ويعتمد تنظيم مجال الخدمة الإرشادية في هذا النموذج على جامعة
أو أكثر من جامعات منحة الأرض في كل ولاية لذلك فإن جميع العاملين
بالخدمة الإرشادية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة . وهناك أربعة
أنواع أساسية من العاملين بالخدمة الإرشادية في هذا النموذج ، هي :

- المرشد الزراعي المحلي .

- مساعد المرشد الزراعي المحلي .

- المرشد الزراعي المتخصص على مستوى الولاية .

- جهاز الإداريين والمشرفين على مستوى الولاية ومستوى المنطقة .

ونظرا لأن المرشدين المتخصصين هم أيضا من أعضاء هيئة
التدريس بالجامعة ويشغلون درجات علمية فإنهم يقومون بمهام مزدوجة
حيث تأخذ المهام التي يقومون بها في مجال الإرشاد شكل التدريس أو
البحث وقد يقومون بمهام ثلاثية في التدريس ، والبحوث ، والإرشاد .
وفي العادة فإن ٢٠٪ من مجموع وقت عمل هؤلاء المرشدين المتخصصين
يخصص للإرشاد . وفي ولاية مثل إلينوى يشترك في العمليات
والأنشطة الإرشادية ١٢٥ عضواً من أعضاء هيئة التدريس بالكلية .
ويتراوح الوقت الذي يخصصونه لأعمال الإرشاد من ١٠٪ - ١٠٠٪ .

وإعلاء مدخل الإرشاد الزراعي السلعي :

تتكامل العملية الإرشادية في هذا النظام مع الجوانب الأخرى لنقل
التكنولوجيا مثل توفير مستلزمات الإنتاج وغيرها من الخدمات
الزراعية ، وذلك في وجود علاقات وروابط جيدة مع الباحثين والمزارعين .
ونظرا لأن بؤرة تركيز هذا النظام محدودة (حيث يركز على سلعة
واحدة) ، كما أنه يقوم على أساس تنظيم كامل لكل مراحل عملية تطوير
ونقل التكنولوجيا بالإضافة إلى تنظيم عملية التسويق ، لذلك يوصف
بأنه من نظم الإنتاج التي تقوم على التكامل الرأسي .

ويتركز الهدف الأساسي لهذا النظام في إنتاج وتسويق
سلعة ، ذات قيمة عالية نسبية ، بكفاءة وفعالية (مثل الشاي والمطاط
والسكر) ، وإن كان يمكن أيضا انتاج هذه السلعة بهدف الاستهلاك
المحلي (مثل اللبن) .

وتعتبر السلع التي تنتج لغرض التصدير في غاية الأهمية لأي دولة ،
حيث تساعد في توفير النقد الأجنبي . كما يمكن للنظم الناجحة أن
تشجع المزارعين على المشاركة من خلال اقتسام الأرباح ، مما يساعد
على زيادة دخول هؤلاء المزارعين ، ومن ثم تستمر عملية إعادة الاستثمار

فى تطوير ونقل التكنولوجيا الخاصة بإنتاج سلعة معينة ، مما يكفل التطور المستمر لهذه النظم .

مما سبق يتضح الاختلاف والتمايز فى أشكال ومهام وأنماط ومداخل الخدمة الإرشادية الزراعية ، الأمر الذى يستلزم مراعاة ظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عند تحديد النمط والشكل الذى يقدم من خلاله هذه الخدمة . ولكى تستفيد الخدمة الإرشادية فى مصر من هذه المداخل المتبعة فى كثير من دول العالم ، فلا بد من صياغة شكل ونمط الخدمة الإرشادية بما يتواءم مع ظروف المجتمع المصرى ككل ، ويراعى الظروف المحلية للمناطق المختلفة .

أهم مشاكل الإرشاد الزراعى فى الدول النامية :

تعانى الخدمات الإرشادية الزراعية فى كثير من الدول النامية ، ومنها مصر ، العديد من المشاكل التى يمكن عرضها فيما يلى :

مشكلة التنظيم :

حيث تفتقر الخدمة الإرشادية إلى تنظيم ذى نمط واضح للعمل ، وعدم وجود الدعم الفنى الكافى ، والازدواج والسيطرة الإدارية على العاملين فيه . وعلى سبيل المثال فإن المرشد الزراعى المحلى (على مستوى القرية) يخضع إلى مشرفين أو أكثر ، ونظرا لأن المرشد الزراعى على مستوى القرية يعتبر أحد الموظفين المحليين لذلك تسند اليه مهام غير زراعية ومن ثم يخضع لسيطرة الإدارة المدنية ، أو لسيطرة منظمات التنمية الريفية المتعددة الأهداف ، أو كليهما معا . ونتيجة لهذا الازدواج الفنى والإدارى يضطر المرشد الزراعى - الذى يعمل على مستوى القرية - إلى أداء مهام غير زراعية وغير إرشادية . وحتى الأنشطة والجهود الإرشادية التى يقوم بها ، غالبا ما تكون غير مخططة وفق نظام معين ، كما أنها لا تخضع لإشراف كاف .

وكثير من المرشدين على مستوى القرية ليس لديهم خطط عمل واضحة . وإذا وضعت بعض الأهداف الإرشادية فإنها تكون عامة وغير

محددة وغير واقعية فى كثير من الأحيان بحيث يصعب إنجازها ، كما تكون غير دقيقة بحيث يصعب معها مراجعة وتقويم درجة تنفيذها ، بالإضافة إلى ضعف صلتها المباشرة بالموقف المحلى .

والإشراف الإرشادى لا يكون صعبا بسبب عدم واقعية وعدم وضوح أهداف الخدمة الإرشادية فحسب ، ولكن لأن القليل من الاهتمام يوجه إلى الإشراف المنظم والبناء على العاملين فى الإرشاد الزراعى . وحتى عندما يحدث الإشراف فإن أهدافه غالبا ما تتركز حول وجود العاملين فى الإرشاد الزراعى فى الوظائف والأماكن التى يعملون بها والتأكد من تحقيق بعض الإنجاز والتقدم فيما يتعلق ببعض المقاييس أو المعايير البسيطة (مثل عدد الايضاحات العملية ، أو عدد الاجتماعات الإرشادية المنفذة ، والنشرات الإرشادية الموزعة ...) . ونادراً ما يتوفر للمشرفين الإرشاديين الوسائل أو التشجيع الكافى لممارسة الإشراف على المرشدين الزراعيين العاملين فى القرى أو استخدام الإشراف كوسيلة لتحسين قدرات هؤلاء العاملين ، وزيادة التزامهم وتعهدهم نحو تطبيق فلسفة ومبادئ الخدمة الإرشادية .

تششتت جهود المرشد الزراعى : إذ يرتبط الدور المتعدد والمزدوج الذى يمارسه المرشد الزراعى على مستوى القرية بمشكلة عدم مناسبة الإدارة والإشراف على عمله . فالمرشد الزراعى القروى غالبا ما يكون مسئولاً ليس فقط عن كل الجوانب المتعلقة بالتنمية الريفية فى منطقته ، ولكنه مسئول أيضا عن أعمال أخرى غير إرشادية مثل تطبيق التشريعات والقوانين الزراعية وجمع البيانات والإحصاءات الزراعية ... وبالإضافة إلى ذلك فإن برامج العمل غير محددة وغير معرفة ، ولا تدعم بدرجة كافية ، كما أن أولويات العمل تتغير باستمرار .

ويمكن القول بأن مسئوليات المرشد الزراعى على مستوى القرية عامة وعريضة ، بل وسطحية فى بعض الأحيان ومن ثم لا يمكن من إنجاز واجباته الإرشادية الزراعية ولا أى واجبات أخرى ، مما يؤدى إلى

تفرغه لاداء الأعمال التى تخضع لمراقبة دقيقة من المشرفين عليه ،
مثل : إعداد وتقديم التقارير ، تسجيل الإحصاءات والبيانات ، توزيع
مستلزمات الزراعة .

التركيز المفرط على الإيضاحات العملية : حيث تتركز أغلب أنشطة
الخدمة الإرشادية الميدانية حول إجراء الإيضاح العملي لمحاصيل معينة
أو لممارسات زراعية محددة ، رغم أن هذه الإيضاحات تجرى فى حقول
مزارعين نادراً ما يشاركون مشاركة جدية ، وذلك لأن العاملين
الارشاديين يقومون بأغلب الخطوات اللازمة لإتمام هذه الإيضاحات -
بدءاً من عملية التخطيط ، ومروراً بتوفير المدخلات الضرورية وتوفير
العمالة اللازمة ، وانتهاء بتقييم نتائج هذه الإيضاحات . ونتيجة لذلك فإنه
عندما تتفوق نتائج الإيضاحات على الممارسات المحلية فإن التوصيات
الجديدة لا ينتشر تطبيقها بسرعة بين المزارعين ، لأنهم يشعرون بضعف
الصلة بين الظروف التى تجرى فى إطارها الإيضاحات العملية وبين
ظروفهم المزرعية .

ونظراً لأن هذه الإيضاحات العملية يسهل تخطيطها ومراقبتها
وتنفيذها (لأن المدخل الوحيد الذى يساهم به المزارع هو الأرض فقط)
لذلك تصبح مجالاً تتركز حوله جهود وأنشطة الإرشاد الزراعى . ومثل
هذه الإيضاحات نادراً ما يتم تقييمها فى ضوء تأثيرها على المزارعين
لكى يتبنوا المهارات التى يتم إيضاحها .

التدريب غير الكافى : إذ يتصف تدريب المرشدين الزراعيين بأنه
غير كاف عادة ، وذلك فى ضوء : عدد مرات التدريب أو تكراره ، والوقت
المخصص ، وعلاقته بمجالات عمل المرشد . وأغلب التدريب الإرشادى
يكون قبل الخدمة ، وغالباً ما يكون نظرياً ومرتبطة بالفصول الدراسية ،
كما أنه غالباً يسعى إلى تغطية مدى واسع من المحاصيل والممارسات
والأنشطة الزراعية ، وعندما يتسع مدى الخدمة الإرشادية وتتعدد
أغراضها ، فإن التدريب الإرشادى يتشتت من خلال فرض موضوعات

غير زراعية أو غير إرشادية فى محتوى التدريب .

وبمجرد أن يبدأ المرشد الزراعى العمل بالخدمة الإرشادية ، فإن
الجهود التى تبذل لتطوير وتحديث معلوماته ومهاراته الزراعية الفنية
غالباً ما تكون قليلة ، بالرغم من التدفق المستمر للمعلومات والنتائج
البحثية الزراعية التطبيقية . ويلاحظ قلة الجهود والأنشطة التى تبذل
لتحسين نوعية المرشدين الزراعيين من خلال برامج التدريب الإرشادى
التي يجب تنفيذها بانتظام ، وكذلك من خلال الدراسات التى تستهدف
الحصول على درجات جامعية فى الإرشاد الزراعى . وحتى عندما تعقد
دورات تدريبية إرشادية فنادراً ما يتم تغطية موضوعات مهمة
مثل : الطرق الإرشادية ، طرق الاتصال ، الإدارة المزرعية - بالإضافة
إلى الموضوعات الإرشادية الأخرى .

مشاكل تغطية منطقة العمل والانتقالات اللازمة لها : أغلب
المرشدين الزراعيين على مستوى القرية محملون بأعباء ضخمة من حيث
اتساع المساحة التى يشرفون عليها ، وزيادة عدد الأسر المزرعية فى
مناطق عملهم . فقد يزيد عدد الأسر المزرعية التى تقع فى نطاق عمل
المرشد عن ٢٠٠٠ ، ليصل إلى ٤٠٠٠ أسرة ريفية ، وقد تكون هذه الأسر
موزعة على منطقة جغرافية واسعة . وتزداد هذه المهمة صعوبة لأن
الخدمة الإرشادية تفتقر إلى وسائل الانتقال الكافية التى تؤمن قدرة
المرشد على التحرك والتنقل بين المزارع فى منطقة عمله ، بالإضافة إلى
عدم توفر أماكن مناسبة للإقامة فى مكان العمل أو قريباً منه .

ونظراً لعدم وجود نظام وجدول محدد لعمل المرشد فإنه يصعب
تحقيق الاتصال المنتظم بين المرشد والمزارعين ، وهو الاتصال الذى
يكون جوهرى للإرشاد الزراعى الناجح . وفى ظل هذه الظروف يضطر
المرشدون الزراعيون إلى التركيز على كبار المزارعين دون أن يتمكنوا من
الوصول إلى أغلبية الزراع بانتظام ، لأنهم يساعدونه على إنجاز
الأهداف الإرشادية خصوصاً الأمداف ذات الطبيعة الكمية كزيادة

الانتاج ، بالإضافة إلى توفيرهم للتسهيلات الأخرى الضرورية كوسائل الانتقال .

الافتقار إلى العلاقات بالبحوث الزراعية : ليست هناك علاقات أو روابط فعالة بين الإرشاد والبحوث الزراعية ، مما يؤدي إلى الحد من فعالية كل منهما . فمن الملاحظ أنه لا توجد تجارب حقلية مشتركة بين المرشدين والباحثين وذلك بالرغم من أنها تساعد كليهما على فهم اهتمامات واحتياجات ومحددات الطرف الآخر ، بالإضافة إلى فهم المشاكل المهمة التي تواجه المزارعين ، فبدون الصلة الوثيقة مع الإرشاد ، وبدون الحصول على استجابات وردود أفعال ميدانية من المزارعين ، فإن البحث الزراعي يتحول إلى مجرد بحث أكاديمي لا يرتبط ارتباطا مباشرا بالمشاكل الحقيقية للمزارعين ، ويؤدي ذلك بالباحثين إلى عدم التركيز على الظروف والأحوال الحقلية الواقعية ، ومن ثم تصبح أغلب التوصيات الإرشادية غير مناسبة لاحتياجات المزارعين ولقدراتهم الفنية والتمويلية ، وفي الحقيقة فإن الخدمة الإرشادية بدون التدفق المستمر للتوصيات التطبيقية الجديدة التي تناسب ظروف وأحوال المزارعين واحتياجاتهم ، تبتعد سريعا عن مفهوم وأهداف الإرشاد الزراعي الصحيح .

الجهاز الوظيفي غير المتخصص : نظرا لاضطرار العاملين في الإرشاد الزراعي إلى أداء مهام متنوعة وغير زراعية ، مما يشنت الجهد المخصص للخدمات الإرشادية ، ونظرا لأن الإرشاد الزراعي يمثل إحدى الوظائف العديدة التي تؤديها الأقسام والادارات الزراعية ، لذلك فإن العاملين بالإرشاد قد يحتاجون إلى التحرك خارج نطاق العمل الإرشادي (للانتقال إلى صرف وتوفير مستلزمات الزراعة ، أو صيانة التربة) أو لأغراض أخرى كحاجة العمل أو لغرض الترقية .

ولأسباب مشابهة فقد يدخل إلى الجهاز الإرشادي - خصوصا في

المستويات المتوسطة - عاملون ينتمون إلى خدمات أخرى وهم يفتقرون إلى الخبرة والاهتمام الكافيين بالإرشاد ، وحتى الوظائف المتخصصة كوظيفة المرشد المتخصص فإنها قد تمارس بواسطة أفراد يفتقرون إلى التأهيل والقدرات والاهتمام المناسب بالإرشاد الزراعي .

أوضاع العاملين في مجال الإرشاد الزراعي : تسهم جميع العوامل السابقة في تدنى مكانة العاملين في مجال الإرشاد الزراعي وقلة مرتباتهم ، وبالتالي إنخفاض روحهم المعنوية ، ويترتب على ذلك عدم التقدير الكافي لهؤلاء العاملين من جانب الزراع ، وربما يؤدي فقدان الحماس والالتزام من قبل المرشدين إلى مزلة من عدم التقدير ، ومن ثم تنشأ حلقة مفرغة يؤدي فيها فشل المرشد إلى تدهور ثقته بنفسه مما يحد من تأثيره وحماسه في العمل ، ومن ناحية أخرى فإن المرتبات والحوافز المحدودة للعاملين بالإرشاد تعكس أيضا تدنى مساهمتهم في رفع الإنتاجية ، وفي مثل هذه الأحوال لا يستطيع أحد أن يطالب برفع أجورهم ما لم أنهم لا يساهمون بدرجة كافية في رفع الإنتاج وكذلك الحال بالنسبة لزيادة فرص الترقية الوظيفية أو تحسين ظروف العمل .

ولاشك أن وضع هذه المشاكل في الاعتبار ، والعدل على مواجهتها وحلها ، سوف يؤدي إلى تكوين تنظيم إرشادي قوى يتصف بالخصائص التالية :

- وجود علاقات فعالة بين جهاز الإرشاد ومؤسسات ومراكز البحوث الزراعية .
- أسس ومهمة محددة بقوانين ونشريات .
- دعم مالى مستقر .
- تدريب مستمر ونعال أثناء الخدمة للعاملين بالتنظيم .
- مكاتب ميدانية ملائمة ووسائل اتصالات وشبكات اتصالات كافية .
- توجه أساسى نحو فهم وخدمة الأسس الزراعية .

- تحرر من المسئوليات المتعلقة بتوفير مستلزمات الإنتاج وتطبيق القوانين والتشريعات الزراعية .
- أن تكون آراء المزارعين من المدخلات الأساسية التي يعتمد عليها في توجيه البرامج الإرشادية نحو أولويات معينة .
- نظام جيد للمرتبات يتميز بحوافز للتنمية والتقدم المهني .
- الاستعانة بجهاز وظيفي كفاء للإعلام والمعلومات .
- التخصص والكفاءة الإدارية العالية للتيارات في كافة مستويات التنظيم .

نشأة وتطوير الإرشاد الزراعي :

مرت الخدمات الإرشادية منذ نشأتها بعدة مراحل أساسية ارتبطت تطورات كل منها ، سلباً وإيجاباً ، بطروف مرحلتها الزمنية .
ففي المرحلة الأولى بدأ العمل الإرشادي في صورة مجهودات موزعة تقسم بها بعض التنظيمات غير المتخصصة في العمل الإرشادي . ثم جاءت المرحلة الثانية فظهر فيها الاهتمام بالتجميع المحد للخدمة الإرشادية مع تعدد أجهزتها . وفي المرحلة الثالثة تحولت الخدمة الإرشادية من خدمة ثانوية إلى خدمة متميزة هادئة ذات تنظيم واضح . وتميزت المرحلة الرابعة بإنشاء الإرشاد الزراعي الرسمي سنة ١٩٥٣ ، ثم انشئ المجلس الأعلى للإرشاد الزراعي سنة ١٩٦٨ ، كما أدخلت تعديلات تنظيمية هامة على مستوى المحافظة والمركز والقرية ، مع النهوض بمستوى الوظائف الإرشادية ، واتساع نطاق مجالات العمل الإرشادي وتوجه أنشطته إلى معظم الجماهير الإرشادية .

أما المرحلة الخامسة فتبدأ من سنة ١٩٨٢ وما تزال مستمرة حتى الآن ، وفيها تطور الإرشاد الزراعي ومارس أنشطته من خلال تنظيم رسمي معتمد يربط بين الإرشاد والبحوث الزراعية ، كما تم خلالها إنشاء المجالس الإقليمية للبحوث والإرشاد .

المجالس الإقليمية للبحوث والإرشاد :

أنشئت هذه المجالس بالقرارين الوزاريين رقم ١٥٢٣ لعام ١٩٩٣ ، ورقم ١٤٨ لعام ١٩٩٤ بحيث تغطي الأقاليم الأربعة التالية :
- إقليم الدلتا ، وهو المسئول عن ست محافظات هي : دمياط ، الدقهلية ، كفر الشيخ ، الغربية ، المنوفية ، القليوبية .
- غرب الدلتا والساحل الشمالي ، بحيث يكون مسئولاً عن ثلاث محافظات هي : الاسكندرية ، البحيرة ، مرسى مطروح .
- مصر الوسطى ومصر العليا ، وهو المجلس المسئول عن تسع محافظات هي : الجيزة ، الفيوم ، بنى سويف ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج ، قنا ، أسوان ، الوادى الجديد .
- شرق الدلتا وسيناء ، وهو المسئول عن ست محافظات هي : الاسماعيلية ، الشرقية ، السويس ، بورسعيد ، شمال سيناء ، جنوب سيناء .
ويتركز الهدف الرئيسى لهذه المجالس الإقليمية في المساعدة على تقوية الروابط بين الباحثين في المؤسسات الأكاديمية (الجامعات) ، والباحثين في مراكز البحوث ، والعاملين في الإرشاد الزراعي والقطاع الخاص ، والموارد الأخرى المدعمة في الوزارات الأخرى .
هذا ويمكن أن تقوم المجالس الإقليمية بأداء الوظائف التالية :
- مناقشة معوقات الإنتاج الزراعي في الاقليم واقتراح الحلول للتغلب عليها .
- مناقشة وقرار برامج البحوث والإرشاد الزراعي .
- تحقيق التنسيق والتكامل بين البرامج التي تجريها الجامعات المختلفة ومراكز البحوث .
- اقتراح طرق تدعيم برامج البحوث والإرشاد .
- متابعة وتقييم أنشطة البحث والإرشاد .
وقد كان تمويل هذه المجالس الإقليمية الأربعة يتم من خلال المشروع

القومى للبحوث الزراعية وذلك حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٤ ، ولكن نشاطها استمر بدعم من ميزانية وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بعد ذلك .

العاملون فى الخدمة الإرشادية :

ويبلغ اجمالى عدد العاملين فى الخدمة الإرشادية ٢٤٤٦٤ ، وفقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة فى مايو ١٩٩٣ - يفتسون جميع محافظات الجمهورية ، ويمراجعة البيانات الخاصة بهم يمكن ملاحظة ما يلى :

- ان أعداد العاملين بالخدمة الإرشادية تقل كثيرا فى محافظات الحدود وفى المحافظات الحضرية .

- وجود أعداد كبيرة من العاملين بالخدمة الإرشادية فى محافظات الوجه البحرى بصفة عامة وبصفة خاصة فى محافظات البحيرة والدقهلية والغربية والشرقية .

- انخفاض أعداد العاملين بالخدمة الإرشادية فى محافظات الوجه القبلى بصفة عامة إذا ما قورنت بمحافظات الوجه البحرى ، رغم وجود أعداد كبيرة من السكان الريفيين بها .

- الانخفاض الشديد فى أعداد المرشدين الزراعيين وخاصة على مستوى القرى ، وهناك بعض المحافظات التى تخلو من المرشدين الزراعيين وهم : سوهاج ، مطروح . وهناك مرشدة واحدة فقط فى كل من محافظة أسوان ومحافظة جنوب سيناء . أما أكبر عدد من الإناث فيعمل فى محافظة كفر الشيخ (١٥٢ مرشدة) بمعدل مرشدة واحدة لكل ١٨٣٨ أسرة ريفية . وهذا يوضح القصور الواضح للعمل الإرشادى مع المرأة الريفية .

الواجبات الوظيفية للمرشدين القائمين بالخدمة الإرشادية الزراعية :

نظرا لأن المرشد الزراعى الميدانى (الذى يعمل على مستوى القرية) ، والمرشد الزراعى المتخصص ، وإخصائى الإرشاد (والذين يعملان على مستوى القطاع أى مجموعة من القرى - أو على مستوى المركز) ،

يكونون معا العصب الرئيسى لهيكل الخدمة الإرشادية الزراعية .. لذلك تلقى فيما يلى بعض الضوء على الواجبات الوظيفية لكل منهم :

أولا: دور المرشد الزراعى على مستوى القرية :

- المساهمة فى تخطيط العمل الإرشادى بجمع حقائق الموقف وتحليله وتحديد المشكلات ، وما يترتب على ذلك من احتياجات إرشادية ، وكذا تحديد الأهداف للبرنامج الإرشادى بالتعاون مع كل من هيئات ومنظمات التنمية الريفية الأخرى من ناحية ، وجماهير الزراع وقياداتهم من ناحية أخرى . مع تحديد الموارد البشرية والمادية المتاحة بمنطقة عمله ومسئولياته الضرورية لإنجاز عمله .

- الإسهام فى تنفيذ العمل الإرشادى من خلال استخدام مختلف الطرق والمعينات الإرشادية المتوافرة والمناسبة لمنطقته ومكاناته وجماهير الزراع .

- وضع خطة العمل الإرشادية وإجراءات التنفيذ طبقا لبرنامج زمنى ، وذلك بالتعاون مع القيادات الريفية ومختلف هيئات ومؤسسات التنمية الريفية فى منطقة عمله ومسئولياته .

- العمل على جمع مختلف البيانات والإحصاءات اللازمة لإجراء التغيير .

- الاتصال والتنسيق مع مختلف الهيئات والمنظمات المحلية الريفية ذات الاهتمامات المشتركة مع اهتماماته الإرشادية .

- اكتشاف واختيار وتدريب القيادات المحلية الزراعية والريفية .

- معاونة الزراع وقياداتهم فى منطقة عمله ومسئولياته فى الحصول على المعلومات واكتساب الخبرات المرغوبة واللازمة لها من خلال مصادرها المختلفة الموثوق بها .

- تسجيل العمل الإرشادى بمنطقة عمله ومسئولياته وإنجازاته وعقباته وأساليب التغلب عليها ، وتوضيح ذلك فى تقارير مكتوبة متنوعة وبلورية .

- المساهمة المستمرة في إيجاد الحلول للمشكلات الريفية والزراعية الطارئة .

- الاتصال المستمر المنسق المتبادل مع المستوى الاشرافى الذى يعلوه .

- توضيح مشكلات الزراع أمام مختلف المجالس واللجان الزراعية أو غير الزراعية بمنطقة عمله ومسؤوليته .

ويلاحظ أن المرشدين الزراعيين العاملين على مستوى القرية هم من خريجي المدارس الثانوية الزراعية أو المعاهد العليا الزراعية ، وكذلك كليات الزراعة بالجامعات ، وينظره تحليلية لدى قيام هذه المؤسسات بدورها في إعداد العاملين بالإرشاد الزراعى ، يتضح الآتى :

- بالنسبة للمدارس الثانوية الزراعية : على الرغم من أن الطالب المتخرج في هذه المدارس يعمل في وظيفة مساعد مرشد زراعى ، ويحصل بعد ١٠ سنوات على لقب مهندس زراعى ، ويدرس حوالى ٢٧ مقراً دراسياً في نظام ٣ سنوات ، أو نحو ٣٠ مقراً دراسياً في نظام ٥ سنوات ، إلا أنه لم يدرس مقراً واحداً في الإرشاد الزراعى ، مما يقتضى تدرك هذه الأوضاع في إعداد هذا النوع من الخريجين للعمل في مجال الإرشاد الزراعى .

- وعلى الرغم من أن الطالب المتخرج في كليات الزراعة يعمل غالباً في مجال الإرشاد الزراعى ، وأنه يدرس حوالى ٤٨ مقراً دراسياً خلال السنوات الأربع ، إلا أن أغلب هؤلاء الطلاب لم يدرس أى مقررات في الإرشاد الزراعى ، والأقلية منهم درسوا مقراً إرشادياً واحداً ، باستثناء بعض الدارسين بفروع الإرشاد الزراعى والذين تم إعدادهم في هذا المجال .

ثانياً: دور المرشد المتخصص :

- الاتصال المستمر والمنظم مع مراكز ومؤسسات ومعاهد البحوث في المنطقة التى يعمل بها وفى مجال تخصصه ، وذلك لتمكينه من

الاطلاع على كل ما هو جديد في مجال الممارسات والتوصيات الزراعية المرتبطة بتخصصه ، وفى سبيل ذلك لابد أن يكون علاقات صداقة وتعاون مع العاملين في هذه المراكز والمؤسسات والمعاهد ، على أن يتم هذا الاتصال من خلال حضور اجتماعات أسبوعية أو نصف شهرية منتظمة ، بالإضافة الى عقد هذه الاجتماعات عند الضرورة .

- الاتصال المستمر والمنظم بالإدارات والأقسام الفنية بوزارة الزراعة في مجال تخصصه ، وكذلك الأجهزة والمؤسسات الأخرى التى تعمل في هذا المجال ، وذلك بهدف التعرف على السياسات والبرامج الجارية ، وضمان التنسيق وعدم التعارض بين الأنشطة والتوصيات والممارسات الفنية المتعلقة بمجال تخصصه .

- المشاركة في تخطيط وتقييم البرامج الإرشادية في منطقة عمله ، وذلك بالمساهمة الفعالة في تحليل الموقف الخاص بالمزارع أو جماعات المزارعين ، وكذلك الأسس الريفية والمجتمعات المحلية ، وتشخيص المشاركة وتحديد الاحتياجات وترتيبها وفقاً لأهميتها ، ثم صياغة الأهداف التعليمية للبرنامج الإرشادى وتحديد الموارد والامكانيات المطلوبة لتنفيذه ، وفى وضع خطة العمل التى تكفل تحقيق أهداف البرنامج ، ثم تنفيذ هذه الخطة وقياس النتائج المترتبة على تنفيذها تمهيداً للإعداد لبرنامج إرشادى جديد .

- تدعيم دور المرشد الزراعى على مستوى القرية من خلال المساهمة في الأنشطة التعليمية التى تتم في إطار خطط العمل الإرشادية ، بحيث يساعد المرشد في توضيح النقاط الفنية التى يحتاج المزارعون إلى فهمها والتدريب عليها ، وكذلك متابعة استجابات وردود أفعال المزارعين لأى توصية أو ممارسة جديدة في مجال تخصصه . ويمكن أن يتم ذلك من خلال الزيارات والاتصالات المستمرة بينه وبين المرشد الزراعى والقيادات المحلية من المزارعين .

- مساعدة أخصائى الإرشاد المسئول عن تصميم وإعداد الوسائل

هذه الدورات لمدة أسبوع (٦ أيام تدريب) كل ستة أشهر ، ويكون مكان انعقادها : إما في كليات الزراعة الإقليمية أو في محطات أو مراكز البحوث الإقليمية التي تتبع لها مناطق عملهم . على أن يضم المحتوى التدريبي ما يلي :

- جميع المستجدات في مجال التخصص ، والتي تشمل الإحصيات والممارسات الفنية الجديدة في مجال التخصص والتدريب عليها ؛
(٤ أيام تدريب) .

- تدريب في مجال الإرشاد الزراعي (الطرق والوسائل الإرشادية - تخطيط وتقييم البرامج الإرشادية - بناء مهنية العمل مع الجماعات والمجتمع الريفي - طرق اكتشاف واختيار القيادات المحلية في العمل الإرشادي ، يومان تدريب) .

ثالثاً : دور أخصائي الإرشاد ،

- وضع البرامج الإرشادية الخاصة بالمركز ، أو القطاع (مجموعة القرى) الذي يعمل به ، وذلك بالاستعانة بمساهمات المرشدين الزراعيين الميدانيين والمرشدين المتخصصين في منطقة عمله .

- مساعدة المرشدين الزراعيين الميدانيين في اكتشاف واختيار وتدريب القيادات المحلية الزراعية ، لاستخدامهم كمساعدين مرشدين متطوعين في العمل الإرشادي الميداني .

- تصميم وإعداد الوسائل التعليمية التي يستخدمها المرشدون الزراعيون الميدانيون في عملهم مع المزارعين .
مثل : المصنفات والنشرات والكتيبات الإرشادية ، والصور والشرائح التعليمية ، وذلك بدعم فني من المرشدين المتخصصين ، كل في مجال تخصصه .

- مساعدة المرشدين الزراعيين الميدانيين في تنفيذ الطرق الإرشادية التي تحتاج إلى دعم فني مثل : عرض الأفلام الزراعية التعليمية والشرائح ، وذلك أثناء الفترات والاجتماعات الإرشادية ، وتصميم وتنفيذ

التعليمية التي يستخدمها المرشدون الزراعيون في عملهم مع المزارعين مثل النشرات والمصنفات والكتيبات الإرشادية ، والصور والشرائح التعليمية ، وذلك بتوفير المادة الفنية الزراعية التي تشكل محتوى هذه الوسائل ومراجعتها ، والتأكد من صحة البيانات والممارسات الواردة بهذه الوسائل بعد معاملتها وتبسيطها وصياغتها بلغة مفهومة للمزارعين .

- مساعدة أخصائي الإرشاد المسئول عن إعداد البرامج الإعلامية الريفية (مثل البرامج الإذاعية الريفية المحلية - البرامج التليفزيونية الريفية المحلية - المقالات الإرشادية بالجراند والمجلات) وذلك بتوفير المادة الفنية الزراعية التي تقع في مجال تخصصه ومراجعتها في محتوى الرسالة الإعلامية ، للتأكد من صحتها ودقتها من الناحية الفنية .
- إعداد التقارير الإرشادية الفنية عن إنجازات ومشاكل العمل في مجال تخصصه ، بحيث تكون في متناول : المستويات الإدارية الإرشادية الأعلى ، ومؤسسات البحوث الزراعية ، والمنظمات أو المؤسسات الأخرى المشتغلة بالمهمة بالتنمية الزراعية .
- المشاركة في دراسات ومسوح التقييم التي تجريها المستويات المختلفة من الجهاز الإرشادي .

ويفضل أن يختار المرشد المتخصص من بين العاملين على ماجستير أو دبلوم عال في مجال التخصص ، أو يكون حاصلاً على بكالوريوس علوم زراعية في تخصصه ، بالإضافة إلى خبرة ميدانية لا تقل عن خمس سنوات .

ويحتاج هؤلاء المرشدون المتخصصون إلى تدريب أثناء الخدمة في مجال التخصص لتحديث معلوماتهم وخبراتهم وممارساتهم ، وفقاً لأحدث التوصيات ونتائج البحوث في مجالاتهم ، بحيث لا يقل عن مرتين سنوياً ، كل مرة لا تقل عن أسبوع واحد . وبالتالي يمكن عقد دورات تدريبية منتظمة كل ٦ شهور لهؤلاء المرشدين المتخصصين ، بحيث تعقد

المعارض الارشادية الزراعية المحلية ، وإجراء الإيضاحات العملية في حقول المزارعين .

– اعداد البرامج الاعلامية الريفية المحلية مثل : البرامج الازداعية والتليفزيونية المحلية ، المقالات الارشادية بالصحف والمجلات المحلية .

ويفضل أن يكون أخصائى الارشاد من خريجى أقسام وشعب الارشاد الزراعى بالكليات والمعاهد الزراعية ، أو من الحاصلين على مؤهل زراعى عال ، بالإضافة الى خبرة ميدانية ، وتدريب ارشادى كاف فى مجالات الطرق الارشادية ووسائل الايضاح السمعية والبصرية ، تخطيط وتقييم البرامج الارشادية ، القيادة وديناميكية العمل مع الجماعات الريفية . كما يفضل اختيارهم من بين المرشدين الذين يتمتعون بقدرات متميزة فى الاتصال ومهارات فنية ، كالرسم وتصميم الملصقات والنشرات .

الانشطة الإرشادية وأهم مشكلات العمل الإرشادى :

الارشاد الزراعى عملية تعليمية تهدف الى : التعرف على مشاكل الزراع والأسر الريفية ، وتقديم الارشادات والتوصيات الحديثه لهم والتي تعمل على حل هذه المشكلات ، بالإضافة الى تعريف الزراع بالتكنولوجيا الحديثة والمناسبة من حيث التطبيق .

ومن هذا المفهوم ، يمكن القول بأن الارشاد الزراعى يقوم على بعض المبادئ وهى :

– أنه جهاز فنى إعلامى يعلم المنتج الزراعى ما يحتاج إليه .

– أنه يتعامل مع المنتج الزراعى اياً كان مجال إنتاجه ، دون ارتباط بعمر أو جنس أو ديانة .

– يستخدم كل الطرق والوسائل التعليميه لتوصيل المعلومة الارشادية الى المسترشد وإقناعه دون إجبار أو ضغط .

– أنه يتعامل مع التوصيات البحثية القابلة للتطبيق تحت الظروف

المحلية للمزارع .

وتقوم أجهزة الارشاد الزراعى بدورها فى تبسيط نتائج البحوث الزراعية والتوصيات الفنية لنشرها بين الزراع ، والعمل على قيامهم بتطبيق هذه التوصيات عن طريق الإقناع والتبلى ، مع نقل كافة مشاكل التطبيق من مواقع الانتاج الى أجهزة البحث لإيجاد الحلول المناسبة لها .

ويخلص ما تم تنفيذه فى هذا المجال ، وكذا ما يمكن اقتراحه من توفير بعض الامكانيات التى تمكن من أداء المهمة الإرشادية – فيما يأتى :

اولا : الربط بين الأجهزة البحثية بمركز البحث الزراعى والإرشاد الزراعى :

يعتبر مركز البحوث الزراعية بمعاهده البحثية المتخصصة المختلفة هو المصدر الرئيسى للتوصيات الفنية الخاصة بكافة الأنشطة الزراعية ، والتي يقوم الإرشاد الزراعى بتطبيقها وتبسيطها ونشرها على جمهور الزراع دون إجبار ، بهدف تبنيها وتطبيقها فى حقولهم . كما يقوم الارشاد الزراعى بدوره كحلقة ربط بين جمهور الزراع وهذه المعاهد البحثية لنقل كافة التقنيات الحديثة الممكنة التطبيق ، والعودة بمشاكل التطبيق الى هذه المعاهد لايجاد الحلول لها .

ثانيا : علاقة الإرشاد الزراعى بالجامعات ومراكز البحث الأخرى :

يهتم الإرشاد الزراعى بالانتفاع بالبحوث التى تصدر عن أى جهة بحثية تعليمية ، وله فى ذلك مجالات للتعاون متعددة – سواء مع الجامعات ، وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، والمركز القومى للبحوث وغيرها من المؤسسات البحثية الأخرى ، من خلال برامج ارشادية تطبيقية يتم تنفيذها لتطبيق نتائج هذه الأبحاث بعد إقرارها من مركز البحوث الزراعية .

ثالثا : ضرورة إعداد الكوادر الفنية اللازمة لدعم عمل الأجهزة الإرشادية :

أولى الإرشاد الزراعي اهتماما خاصا لتحقيق ذلك الهدف كما يلي :
- العمل على تكوين أجهزة إرشادية متخصصة لكافة الأنشطة الزراعية تنفيذا للقرارات الوزارية الخاصة في هذا الشأن أرقام ٥١١ ، ٩٢٧ ، ١٥١٨ لسنة ١٩٩٣ بتشكيل الأجهزة الإرشادية المتخصصة ، وذلك بهدف تخصيص جهاز إرشادي لكل نشاط من الأنشطة الزراعية لموسم كامل (شتوي - صيفي) لتدريب هذه الكوادر الإرشادية تدريبا عاليا ومستمر لإكسابهم المهارات والمعارف الخاصة بكل نشاط ، ليكون الجهاز قادرا على التعامل مع الزراع بمختلف نوعياتهم ، ثم بهدف الاقتناع وتبني التوصيات التي من شأنها رفع مستوى دخل الزراع ، وزيادة الانتاج لكل نشاط .

- تنفيذ مشروع دعم جهاز الإرشاد الزراعي في إطار السياسة والاستراتيجية القومية لتطوير خدمات الإرشاد ، بهدف تحقيق الاتي :
• معاونو وزارة الزراعة في إعداد وتنظيم جهاز الإرشاد الزراعي المصري .

• إعداد خطة طويلة الأجل للتدريب أثناء الخدمة في مجالات العمل الإرشادي المتخصص وإعداد مشروع للمتابعة طويلة الأجل ،
• تدريب أخصائي الإرشاد وإعداد فرق رائدة للتدريب أثناء خدمه لتغطية استراتيجية الغذاء والمحاصيل .
• توفير التدريب أثناء الخدمة للمرشدين الزراعيين على المبادئ الأساسية الإرشادية واختيار وتدريب القاده .

- تخطيط وتنفيذ دورات تدريبية لكل نشاط قبل بداية الموسم لهذه الأجهزة ، ويشمل المحتوى التدريبي أهم التوصيات الواجب مراعاتها في كل نشاط ، وحل المشاكل التي قد تعترض الانتاج ، ويقوم بتغطية المحتوى التدريبي لكل برنامج الباحثون

بالمعاهد المتخصصة لتدريب اخصائي الحصول على مستوى المديرية والمراكز .

رابعا : أهمية توفير المعدات التكنولوجية التي تميز من قدرة المرشدين الزراعيين على أداء رسالتهم :

- تحتاج العملية الإرشادية الى توفر بعض المعينات السمعية والبصرية ، والتي تساعد المرشد الزراعي على أداء رسالته في التوعية وإقناع الزراع على الوجه الأكمل .. ويقوم الإرشاد الزراعي بهذا النشاط من خلال النوديات والنشرات والملام الفيديو وغيرها ، إلى جانب التعاون مع أجهزة الاعلام في هذا المجال .

اهم مشكلات العمل الإرشادي :

أولا : مشكلات اقتصادية واجتماعية :

- مازال بعض الزراع يعيشون على مستوى الكفاف ، ولا يجازفون بتبني أو اقتباس الجديد .

- صغر حجم الحياة المملوكة للزراع وتفتتها .

- بدائية وسائل الانتاج ووسائل التسويق .

- شيوع الأمية بين غالبية الزراع ، وخاصة الأجيال المتقدمة في السن .

- عدم إعطاء أهمية قوية وفعالة ومستمرة لتنمية القيادات المحلية الريقية .

- وجود بعض المعتقدات والتقاليد المتوارثة ذات الفهم الخاطيء لبعض المفاهيم الدينية والتي تقف حائلا للتقدم .

- عدم كفاية الأدوات والتسهيلات الإرشادية التي تمكن المرشد من القيام بمهامه بكفاءة .

ثانيا : مشكلات تواجه الزراعة عامة :

- تعاقب زراعة الحاصلات في دورات زراعية مكثفة في نفس المساحة .

- خدمة التربة بأساليب تقليدية في غالبية المساحات المنزرعة .
- بدائية الأساليب الانتاجية في الزراعة رغم التقدم في بعض هذه الأساليب .
- عدم كفاءة المخازن والمستودعات مما يزيد الفقد في الانتاج .
- ثالثا : مشكلات تواجه الارشاد الزراعي نفسه :
- نقص دور المتابعة والارشاف والتقييم .
- قلة عدد المرشدين المدربين بالكفاءة للعمل الإرشادي .
- التأهيل الدراسي لخريجي كليات الزراعة والمعاهد الزراعية غير كاف في مجال الإرشاد الزراعي .
- زيادة العبء التدريبي للمرشدين الجدد والمرشدين أثناء الخدمة والأخصائيين الفنيين العاملين في مجال الإرشاد .
- عدم وجود عدد كاف من المرشدين في مجال الاقتصاد المنزلي للتعامل مع المرأة الريفية .
- زيادة الأعباء التي تواجه الجهاز الإرشادي والمتربة على وجود مجالات جديدة للعمل ، مثل التنمية البيئية والإرشاد في الأراضي الجديدة والإرشاد لمراحل ما بعد الحصاد .
- قلة الدعم المادي للمرشدين الزراعيين .
- تركيز العمل الإرشادي على رفع الكفاءة الانتاجية المحصولية الزراعية والبستانية والحيوانية ، دون الاهتمام الكافي بباقي مجالات العمل الإرشادي .

• • •

- واستنادا الى العرض السابق للدراسة ، وفي ضوء المناقشات التي دارت حول واقع الارشاد الزراعي ، والمعوقات التي تواجهه وإمكانية التغلب عليها ، يمكن استخلاص النقاط التالية :
- ما زالت الزراعة المصرية إحدى الركائز الأساسية للتنمية الشاملة ، وينبغي العمل على تميمتها والنهوض بها ، إذ شهد هذا القطاع تقدماً

- كبيراً - خلال السنوات الأخيرة - بفضل الجهود الصادقة التي يبذلها المسئولون والعاملون فيه ، ويتضح ذلك من خلال النهوض بالإنتاج والإنتاجية لكثير من المحاصيل الزراعية ، وانعكس ذلك أيضا على انتعاش الريف .
- أن هناك تقدما واضحا في مجال العلوم والتكنولوجيا الزراعية ، والتكنولوجيا الجديدة لا يمكن أن تكون ذات شأن إلا عند نقلها إلى واقع التطبيق والتنفيذ من قبل الزراع والممارسين للعمليات والأنشطة الزراعية المختلفة .
- تميز العقد الحالي (عقد التسعينات) بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية الدولية والمحلية المستمرة ، ويبدل المسئولون عن مجال الزراعة محاولات وجهودا مخلصا لمسايرة هذه التحولات والتكيف مع متطلباتها ، ولا زال الأمر يحتاج الى مضاعفة هذه الجهود .
- يتركز دور وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في مجالين أساسيين هما : البحوث الزراعية ، والإرشاد الزراعي . ولقد حققت الوزارة إنجازات كبيرة في مجال البحوث الزراعية في حين يحتاج مجال الإرشاد الزراعي إلى كثير من الاهتمام والدعم .
- تؤكد نتائج الدراسات والبحوث على إمكان زيادة معدلات التنمية الريفية - وخصوصا الزراعية منها - وأنه على الرغم مما أمكن تحقيقه إلا أن المجال لا يزال متسعا لرفع هذه المعدلات ، ومضاعفة متوسط إنتاج القمح ، حيث أمكن الوصول بإنتاجه إلى حوالي ١٧ أردبا للفدان ، وتؤكد البحوث أيضا إمكانية الوصول إلى حوالي ٢٥ أردبا للفدان .
- أن النقد البناء يساعد على مواجهة بعض جوانب القصور في أنشطة الارشاد الزراعي ، وذلك للمساعدة في تقويمها ووضعها في المسار الصحيح . وهذا يفتح الأمل لمزيد من العطاء ، لرفع معدلات التنمية .
- أن الإرشاد الزراعي هو أحد العلوم الزراعية المستحدثة

والمتميزة ، والتي أصبح لها معالمها المحددة ، من حيث المفهوم والفلسفة والمبادئ والمناهج والبرامج والطرق وأساليب التقييم الخاصة به . لذلك ظهر المتخصصون في هذا المجال في النصف الأخير من القرن الحالى ، وهم قادرون على تدعيم الخدمة الإرشادية الزراعية والنهوض بها .

— أن مفهوم الارشاد الزراعى — بإيجاز — عملية مستمرة ذات بعدين أساسيين ومتكاملين ، البعد الأول : هو البعد الإعلامى ويركز على توصيل المعلومات والتكنولوجيا الزراعية الجديدة إلى الأفراد ، والثانى : هو البعد التعليمى والتدريبى ويركز على إقناع هؤلاء الأفراد ومساعدتهم على استخدام هذه المعلومات وتطبيق التكنولوجيا الجديدة بشكل صحيح ومستمر ، بحيث تصبح جزءا من سلوكهم .

— أن الخدمة الإرشادية الزراعية ذات طبيعة خاصة ، وتتأثر طرق تنظيم تقديمها إلى الزراع بالطبيعة والظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الذى تقدم فيه ، ومن ثم تختلف مناهج وهياكل الخدمة الإرشادية من دولة إلى أخرى ، لذلك فإنه لا يمكن نقل أو استنساخ نمط أو هيكل أو تنظيم إرشادى من دولة وتطبيقه فى دولة أخرى كما هو ، مما يتطلب تطوير الشكل وتحديد المهام للخدمة الارشادية — بما يتناسب وظروف المجتمع المصرى .

— بالرغم من صدور العديد من القوانين والقرارات الخاصة بالسياسات الزراعية التى تستهدف تدعيم خدمات وهيكل الارشاد الزراعى فى مصر ، إلا أن بعض هذه القوانين والقرارات قد يساء فهمها عند التطبيق ، بحيث تؤدي إلى إضعاف الخدمة الإرشادية بدلا من تقويتها .

— يشير الكثير من الأبحاث والدراسات العلمية فى مجال الإرشاد الزراعى إلى ما يلى :

• أن ما يقرب من نصف المرشدين الزراعيين العاملين على مستوى

القرية من الحاصلين على دبلوم المدارس الزراعية الثانوية ، ولم يدرسوا أى مقرر فى مجال الإرشاد الزراعى ، كما أن الحاصلين على مؤهلات زراعية جامعية لم يدرس معظمهم أية مقررات فى هذا التخصص ، وأن عملية التدريب والإعداد للمرشدين أثناء الخدمة لازالت غير فعالة ، بالإضافة إلى عدم توافر الإمكانيات المناسبة للعمل الإرشادى الميدانى كمقر للعمل ووسيلة انتقال والأدوات الإرشادية الضرورية ، وكذلك غياب نظم الحوافز المناسبة لهم . كل ذلك ساهم فى انخفاض مستوى المرشد الزراعى ، وقلل من قدرته على أداء الكثير من مهامه الوظيفية .

• رغم أن الأسرة الريفية هى الوحدة الإنتاجية الزراعية فى الريف ، ويجب أن توجه الأنشطة والبرامج الإرشادية — بطريقة متوازنة — إلى كل من : المزارع ، والمرأة الريفية ، والشباب الريفى — إلا أن مجال المرأة الريفية لا يحظى بالاهتمام الكافى ، وكذلك برامج الشباب .

• رغم تعدد المنظمات والمؤسسات المعنية بشئون التنمية الريفية إلا أنه يلاحظ وجود ضعف فى التنسيق بينها ، مما قد يؤدي إلى حدوث تكرار أو تضارب فى البرامج والخدمات المقدمة للمزارعين وأسرهم . لذلك يحتاج الأمر الى مزيد من التنسيق الواعى والجاد لكى تتحقق أفضل صور التعاون بين هذه المنظمات والمؤسسات .

• أن أغلب الجهود والأنشطة والبرامج الإرشادية توجه نحو عمليات إنتاج المحاصيل ، وتغفل عمليات ومراحل ما بعد الحصاد . لذلك يجب الاهتمام بالبرامج الإرشادية التى تركز على عمليات ما بعد الحصاد مثل الفرز والتعبئة والتخزين والنقل .

• لوحظ فى السنوات الأخيرة ازدياد الاهتمام بمجالات استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة ، حيث تنضم أعداد كبيرة من المنتجين وشباب الخريجين والمستثمرين إلى هذه المجالات . ورغم ذلك فإن الجهود والبرامج التى توجه لمساعدة هؤلاء محدودة للغاية . ويحتاج الأمر إلى اهتمام الخدمة الإرشادية بهذا المجال .

إن عملية النهوض بالخدمة الإرشادية الزراعية ممكنة ، إلا أنه لا يوجد شكل إرشادي مثالي ينصح الأخذ به وتطبيقه للنهوض بهذه الخدمة ، الأمر الذي يعكس مدى أهمية الجهود التي يجب أن تبذل وتتضافر من أجل النهوض بهذه الخدمة والوصول بها إلى المسار المنشود . ومصر تزخر بالقيادات الواعية والمتخصصين في مجال الإرشاد الزراعي ، والتفقيذين ذوي الخبرات المتميزة في هذا المجال ، والذين يستطيعون جميعاً - من خلال تكليفهم - تكوين فريق عمل متكامل ليعمل على تطوير الخدمة الإرشادية ، والتغلب على المعوقات التي تواجهها والتوصل بها إلى المستوى المنشود .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتي :

« وضع تصور مناسب لتنظيم هيكل الخدمة الإرشادية الذي يتناسب مع ظروف المجتمع المصري ، ويتواءم مع متطلبات التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجارية .

« تطوير خطط الاعداد الأكاديمي لخريجي الكليات والمعاهد الزراعية ، الذين ينضمون إلى العاملين بالخدمة الإرشادية ، على النحو التالي :

- بالنسبة للمرشدين الزراعيين على مستوى القرى ، يفضل أن يكونوا من خريجي شعبة الانتاج الزراعي وأقسام الإرشاد الزراعي والاقتصاد المنزلي . على أن تخصص ٧٥٪ من المقررات التي يدرسونها لفرع الزراعة الفنية والعلوم المرتبطة بها ، و ٢٥٪ للمقررات الإرشادية الزراعية .

- بالنسبة للمرشدين المتخصصين الذين يعملون على مستوى القطاع (مجموعة من القرى) أو المركز ، فيفضل أن يكونوا من خريجي الشعب والأقسام المتخصصة في المواد الفنية الزراعية . على أن تتضمن مناهجهم الدراسية مقررين دراسيين على الأقل في مجال الإرشاد

• يلاحظ في الفترة الأخيرة انضمام أعداد كبيرة من العاملين بالقطاعات المختلفة بالوزارة إلى الخدمة الإرشادية دون إعداد كاف ، مما يمثل عبئاً على الخدمة الإرشادية نظراً لعدم فهمهم لطبيعة العمل الإرشادي الزراعي . لذلك يجب الاهتمام بعملية التدريب لهؤلاء العاملين لكي يتحولوا إلى قوة مضافة إلى الجهاز الإرشادي .

• يلاحظ - خصوصاً في الفترة الأخيرة - نشوء مسار غير صحي لأنشطة الإرشاد الزراعي ، يتركز حول المشاريع ويمكن تسميته « إرشاد المشاريع » . مما يؤثر على كفاءة الخدمة الإرشادية الزراعية ، التي يجب أن توجه - وفقاً للسياسات الزراعية - إلى جميع الريفيين ، مع التأكيد على أن الزراعة بفروعها ومجالاتها المختلفة يجب أن تكون السمة والجوهر الأساسي لعمل الإرشاد الزراعي .

• أن بعض القيادات الإرشادية المسئولة هم من غير المتخصصين في مجال الإرشاد الزراعي ، مما يساعد على زيادة تعثر الخدمات الإرشادية ويعدّها عن المسار الصحيح .

- رغم تعدد الطرق والوسائل التي تساعد على دعم الخدمة الإرشادية من خلال نقل وتوصيل الرسائل الإرشادية إلى الريفيين وإقناعهم بها ، إلا أن استخدام الكثير من هذه الطرق مثل : البرامج الإذاعية والتلفزيونية الريفية ، والصحافة ، والنشرات ، والنوادي ، والحقول الإرشادية - لا زال يشوبه القصور .

- في ظل التحولات الاقتصادية الجارية ظهرت بعض الآراء حول خصخصة الإرشاد الزراعي ، وإمكانية مساهمة المزارعين في تمويل تكاليف الخدمة الإرشادية التي تقدم إليهم (جزئياً أو كلياً) ، بالإضافة إلى الخلط بين مفاهيم الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا . وهي آراء تحتاج إلى الكثير من التوضيح لتجنب المزيد من معوقات العمل الإرشادي .

الزراعى ، ويمكن إضافة مقرر دراسى واحد فى الإرشاد الزراعى (على الأقل) لمتاهج خريجى المدارس الثانوية الزراعية .

* تطوير خطط الإعداد والتدريب الميدانى المستمر للمرشدين الزراعيين العاملين على مستوى القرية والمستويات الأخرى ، وخصوصا الذين انضموا حديثا للخدمة الإرشادية ، وتحديد الوصف الوظيفى لكل فئة منهم ، ومراعاة الجدية والموضوعية فى اختيار محتوى برامج التدريب والقائمين بعملية التدريب .

* وضع تصور لآليات تنسيق وتكامل العمل بين المرشد الزراعى والمرشد المتخصص .

* وضع تصور مناسب لتنظيم العلاقة بين التنظيم الإرشادى ، والبحوث الزراعية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى وكليات الزراعة بالجامعات المصرية .

* زيادة الاستفادة من القيادات المحلية الريفية فى العمل الإرشادى ، والتي تساعد على تحديد الاحتياجات الحقيقية للزراع والأسر الريفية ، باعتبارها المحور الرئيسى لوضع وتنفيذ البرامج الإرشادية .

* الاهتمام بالبرامج الإرشادية المتكاملة التى تغطى مجالات : المحاصيل التقليدية وغير التقليدية ، مراحل خدمة الإنتاج ومراحل ما بعد الحصاد (التى تركز على التسويق) ، الأراضى القديمة والجديدة والمستصلحة ، الاهتمام بالمزارع والمرأة الريفية والشباب الريفى ، التصنيع الريفى والبيئة الزراعية ، توفير المنتجات الزراعية للاستهلاك المحلى ولأغراض التصدير .

* وضع آليات التنسيق بين الجهات والمؤسسات المختلفة التى تقدم برامج إرشادية للمزارعين والأسر الريفية ، وأهمية المراجعة النقدية الموضوعية للبرامج الإرشادية المقدمة حاليا لوضعها فى المسار الصحيح .

* إنشاء مركز أوبك للمعلومات الزراعية الإنتاجية والتسويقية ، والعمل على توفير هذه المعلومات وتيسير وصولها للمرشدين الزراعيين لمساعدة الزراع على اتخاذ القرارات الزراعية المناسبة .

* ضرورة الاستفادة من الكفاءات العلمية بمعهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، وذلك لزيادة وتحقيق المزيد من الدعم للخدمة الإرشادية .

* العمل على تحسين الظروف والامكانيات التى تساعد المرشد الزراعى - على المستوى المحلى - على أداء عمله ، كتوفير مقر مناسب للعمل ووسيلة انتقال وكذلك الوسائل والأدوات الإرشادية التى تساعد على القيام بدوره ، مع تقديم الحوافز المناسبة وربطها بمستوى الأداء .

* مراجعة وتطوير استخدام الطرق والوسائل الإرشادية الجماهيرية كبرامج الإذاعة والتلفزيون والصحف والنشرات الإرشادية ، وكذلك الجماعة من ندوات وحقول إرشادية ، وذلك لرفع كفاءتها فى أداء دورها التعليمى الإرشادى .

* مناقشة إمكانيات ووضع آليات الاستفادة من كليات الزراعة المنتشرة فى كافة أنحاء مصر ، وذلك لتدعيم الخدمة الإرشادية الزراعية .

* ضرورة تدعيم الخدمة الإرشادية بالقيادات الدارسة والمتخصصة فى الإرشاد الزراعى والقادرة على العطاء فى هذا المجال .

* أهمية استمرار سياسة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فى تقديم الخدمة الإرشادية المجانية للزراع ، وخصوصا خلال الفترة الانتقالية الحالية ، نظرا لأن الغالبية العظمى منهم لا تسمح ظروفهم الاقتصادية بتمويل الخدمة الإرشادية . وهذا لا يتعارض مع قيام بعض المؤسسات والمكاتب الاستشارية الزراعية الخاصة بتقديم خدمات إرشادية واستشارية زراعية نظير مقابل مالى . على أن يكون ذلك كله بالتنسيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .

الانتاج الصناعي

نسب استهلاك الطاقة :

يوضح الجدول الآتي نسب استهلاك الطاقة في القطاعات المختلفة

في مصر :

| القطاع | النسبة من اجمالي الاستهلاك الكلي للمنتج من الطاقة | | |
|-------------------|---|---------------|-------------------|
| | البترول | الغاز الطبيعي | الطاقة الكهربائية |
| الصناعي | ٢٥٪ | ٣٤٪ | ٤٧,١٪ |
| الكهرباء | ١٨٪ | ٦٥٪ | - |
| النقل | ٢٩,٨٪ | - | - |
| المزلي والتجاري | ١٦٪ | ١٪ | ٣٦,٥٪ |
| الزراعي | ١,٢٪ | - | ٣,٦٪ |
| الحكومي والرفاهية | - | - | ١٠,٧٪ |
| الاسكان | - | - | ٢,١٪ |
| الاجمالي | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ |

استراتيجية البترول حتى عام ٢٠٢٠:

يمثل البترول والغاز الطبيعي عصب التنمية الشاملة وسيظل لفترة طويلة قائمة يلعب دوراً مؤثراً وحيوياً كمصدر رئيسي من مصادر الطاقة ، حيث يغطي ٩٢ ٪ منها ، الى جانب انه من الدعامات الأساسية للاقتصاد القومي نظراً لما تمثله عائداته من مصدر رئيسي للتقدم الاجنبي ، حيث أصبحت صادرات البترول تمثل ٥٥ ٪ من الصادرات السلعية للبلاد ، ويمثل الناتج المحلي الاجمالي للبترول ١٠ ٪ .
وصناعة البترول صناعة متكاملة لانشطة مختلفة ، تبدأ بعمليات

استراتيجية استخدام الطاقة حتى عام ٢٠٢٠

تعرف الطاقة بأنها لا تفنى ولا تستحدث من عدم ، إلا أنه يمكن تحويلها من صورة الى اخرى . وبصورة عامة فإن الطاقة هي كل ما ينتج عنها شغل أو قوة محركة (Driving Force) .
وتعرف أنواع الطاقة بشكل عام بأنها طاقة حرارية ، أو طاقة ديناميكية ، أو طاقة كهربائية ، أو طاقة استاتيكية ، أو طاقة الوضع .
وتتمثل المصادر الطبيعية لتوليد هذه الأنواع هي: البترول ، والغاز ، والفحم ، ومساقط المياه ، والطاقة النووية ، والطاقات الجديدة والمتجددة مثل (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية) .

جدول استهلاك الطاقة :

يوضح الجدول الآتي النسب الرئيسية لاستخدامات مصادر الطاقة

في كل من مصر والعالم في ١/١/١٩٩٥ :

| مصدر الطاقة | نسبة استخدام مصادر الطاقة | |
|-------------------------------|---------------------------|------------|
| | مصر | دول العالم |
| البترول | ٥٧٪ | ٤٠٪ |
| الغاز | ٣٥٪ | ٢٥٪ |
| مساقط المياه والطاقة المتجددة | ٧٪ | ٢٪ |
| الفحم | ١٪ | ٢٥٪ |
| الطاقة النووية | - | ٧٪ |
| الاجمالي | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ |

المتغيرات الدولية والإقليمية .. ولا شك أن الأحداث والتغيرات التي طرأت على الساحة العالمية في السنوات الأخيرة وما أحدثته من تغيير في خريطة العالم السياسية ، وما صاحبها من تغيرات في التركيبة السياسية للعلاقات الاقتصادية بشكل خاص ، سيكون لها تأثير مباشر على صناعة البترول ، وستترك آثارها على موازنات الطاقة البترولية والعلاقات البترولية على المستوى العالمي ، وعلى المستوى الإقليمي .

وتتمثل أهم هذه المتغيرات فيما يلي :-
- إقامة الكتلت والتجمعات والكيانات الاقتصادية والسياسية الكبيرة في أوروبا ، وآسيا ، والأمريكتين .
- اتجاه دول الكومنولث ودول أوروبا الشرقية إلى النظام الاقتصادي الحر ، ونظام السوق .
- تغيير المنهج السياسي والاقتصادي في كثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء .

- القيود والسياسات البيئية الجديدة .
- وضع المنطقة العربية والاتجاه إلى إحلال السلام بين دول المنطقة ، وما تتطلبه خطط التنمية فيها .
- التنافس الإقليمي بين الدول المسيطرة على مصادر الغاز الطبيعي والصراع على مناطق النفوذ الاقتصادي .
- تمتع المنطقة العربية باحتياطي ضخم من الغاز الطبيعي يزيد على ٤٠ ٪ من الاحتياطي العالمي ، الأمر الذي يدفع الدول الغربية إلى التسابق للسيطرة على مصادر إنتاج الغاز في ظل تناقص الاحتياطي البترولي العالمي ، والقيود البيئية الجديدة .

والدراك بأن تخطيط السياسات البترولية في المرحلة القادمة يرتكز بالدرجة الأولى على كيفية تحقيق المعادلة الصعبة التي تتمثل أطرافها هي : تعظيم عائدات البترول في ظل تدنى الأسعار وتقلص نشاط البحث

البحث والتنقيب عن المواد الهيدروكربونية من خامات بترولية وغازات طبيعية ، ثم حفر الآبار في المناطق البرية والبحرية ، ثم تتوالى عمليات الإنتاج باستخدام المعدات والأجهزة ذات التقنية العالية ، ومن ثم عمليات التخزين والتكرير والتصنيع والنقل والتوزيع والتسويق ، إلى أن تصل للمستهلك في صورة منتجات مختلفة .

وتتميز هذه الصناعة بعدة خصائص تجعلها صناعة متفردة تختلف عن غيرها من الصناعات التقليدية ، من أهمها :

• الارتباط الوثيق بين هذه الصناعة والنشاط الدولي البترولي في مجالات الاستكشاف والإنتاج والتسويق للأخام والمنتجات البترولية .
• ضخامة رأس المال المطلوب استثماره في عمليات البحث والاستكشاف وتسهيلات الإنتاج .
• ارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر بما يفوق القدرات على المستوى القومي .

• اعتماد العمليات البترولية على تكنولوجيا الغرب .
• ولوضع تصور أفضل لاستراتيجية البترول حتى عام ٢٠٢٠ : فإنه ينبغي دراسة جميع المتغيرات على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي التي تؤثر على تحقيق أهدافنا وانعكاسات هذه المتغيرات على الأمن القومي المصري بمعناه الشامل ، بالإضافة إلى دراسة نقاط القوة المتوفرة لدينا للاستفيد منها وتعظيمها ، بما يخدم أهدافنا ، إذ يجب أن نضعها نصب أعيننا في تخطيطنا حتى نعالجها بقدر الإمكان . فمصر تتمتع بعدد من نقاط القوة أصبحت سياستها البترولية تستفيد منها كقوة جذب للشركات العالمية .

وتتمثل هذه النقاط في : الاستقرار السياسي والأمني ، والخبرة البترولية المتميزة ، واحترام مصر لجميع معاهداتها واتفاقياتها ، وتوافر البنية الأساسية اللازمة للمستثمر .

وتعد صناعة البترول من الصناعات التي ترتبط بطريقة مباشرة مع

عنه ، وتحقيق برامج التنمية ، والمحافظة على البيئة وما تتطلبه من أعباء مالية .

• وعلى غصوه هذه المتغيرات العالمية والاقليمية والتحديات التي تواجه صناعة البترول فقد وضعت مصر سياستها البترولية لتحقيق الاهداف التالية :

- تدعيم الأمن القومي البترولى من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتى من الزيت الخام والغازات ، والعمل على ايجاد توازن يتمثل فى ترشيد الاستهلاك والادارة العلمية للاحتياطيات البترولية حتى لا يتم استنزافها

- تكثيف عمليات البحث عن البترول فى كافة مساحات مصر البرية ومياهاها الاقليمية ، لتحقيق المزيد من الاكتشافات البترولية للمساهمة فى تعويض الكميات المنتجة سنوياً ، وضمان بقاء قدر كاف منه فى باطن الأرض لمواجهة احتياجات الاجيال القادمة .

- استمرار البترول كمصدر من المصادر الهامة للدخل القومى ، بالاضافة الى أنه يعتبر مجالاً لخلق فرص عمل جديدة للآلاف من أبناء الوطن .

- الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث تمشياً مع القوانين العالمية فى هذا المجال .

- تكثيف عمليات البحث والاستكشاف بمناطق الاحتمالات الغازية بهدف زيادة احتياطيات البترول من الغازات الطبيعية وتنميتها ، لتأمين احتياجات السوق المحلى من الطاقة الاولى واتاحة الفائض منها للتصدير .

- الاسراع فى تنمية الحقول المكتشفة ، وكذلك المتوقع اكتشافها مستقبلاً ، وبدء الانتاج منها فى ضوء الاستثمارات المتاحة .

- التوسع فى الاستخدامات التقليدية للغاز الطبيعى للاستفادة من مزاياه الاقتصادية والبيئية ، والعمل على فتح أسواق واستخدامات غير

تقليدية له مثل : تعميم استخدامه كوقود فى وسائل النقل وأعمال التكيف المركزى ، وغيرها من الاستخدامات الجديدة ذات الجدوى الاقتصادية والبيئية .

- التوسع فى انشاء شركات متخصصة تتولى تنفيذ عمليات تحويل السيارات لتعمل بالغاز الطبيعى المضغوط ، وكذلك اقامة وتشغيل محطات التموين اللازمة طبقاً للشروط والمواصفات المعمول بها عالمياً ، بفرض توفير الضمانات الكافية لتحقيق الأمن والسلامة فى هذا التطبيق الحضارى .

- دراسة أسواق التصدير المتاحة للغاز الطبيعى ، مع بداية مرحلة جديدة تنتقل صناعة الغاز المصرية الى آفاق أوسع على المستوى الاقليمى لتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد والثروات الطبيعية .

حول تصدير الغاز : فيما يخص مبدأ تصدير الغاز فلا بد من تصدير البترول والغاز معاً دون أن يكون تصدير احدهما على حساب الآخر ، نظراً لأن برامج التنمية فى مصر تحتاج لموارد ضخمة ، فالغاز المصرى له حصتان ، إحداهما لمصر والأخرى للشريك الأجنبى . ووفقاً للاتفاقيات المبرمة مع الشركات الأجنبية فان الأولوية تعطى للاستهلاك المحلى وتحقيق الاكتفاء الذاتى ، ولهذا يتم شراء حصة الشريك الأجنبى - بتخفيض خاص - بالاضافة الى حصة الدولة ، ويتم دفعهما الى الشبكة القومية للغازات الطبيعية ، وبعد تحقيق الاكتفاء الذاتى تاتى مرحلة التصدير حيث يصدر الشريك الأجنبى حصته ، وتصدر مصر حصتها الفائضة .

ومن المتوقع ان يزداد الطلب العالمى على الغاز من ١٦٨٩ مليون طن مكافئ عام ١٩٩٠ الى ٢٧٨٦ مليون طن مكافئ عام ٢٠٢٠ ، أى بزيادة ٦٥ ٪ على مدى ٣٠ عاماً .

وتعتبر أوروبا السوق الأساسى للغاز المصرى ، وهناك بدائل متنوعة لتصدير فائض الغاز الى أوروبا والدول المجاورة ، والبدايل

هى : إما انشاء خطوط أنابيب إلى أوروبا من جهة الشرق أو الغرب أو مباشرة عن طريق قبرص ، أو تسييل الغاز وتصديره بحراً من خلال الناقلات ، ويحتاج ذلك الى كميات كبيرة من الغاز ، الى جانب التكاليف الباهظة .

– استغلال الغاز المصاحب لانتاج الزيت الخام بالمناطق المختلفة ، وذلك من خلال انشاء مشروعات لتجميع هذه الغازات وتوجيهها لخدمة الاقتصاد القومى ، وتعتبر مشروعات تجميع الغاز المصاحب من الركائز الأساسية فى توفير احتياجات البلاد من الغاز الطبيعى ، حيث تُسهم حالياً فى توفير أكثر من ١٥ ٪ من اجمالى الغاز المنتج بالبلاد ، فضلاً عن انها تتيح الاستخدام الأمثل لهذه الثروة الطبيعية .

– تهيئة السوق المحلى لاستخدام الغاز وتشجيع عمليات احلاله محل الوقود المستخدم فى الصناعات والأنشطة القائمة ، بالإضافة الى تشجيع استخدامه كمادة أولية فى عدد من الصناعات مثل الأسمدة والبتروكيماويات والحديد والصلب وغيرها ، وذلك بهدف تعظيم العائد الاقتصادى منه .

– انشاء العديد من مصانع فصل البوتاجاز عن الغاز لتوفير احتياجات الاستهلاك المحلى من هذا المنتج الحيوى ، حيث يسهم البوتاجاز المنتج من الغاز الطبيعى فى تغطية حوالى ٧٠ ٪ من استهلاك البلاد من البوتاجاز ، عدا ما يتم انتاجه من معامل التكرير .

– تدعيم وسائل نقل الغاز الطبيعى من مناطق انتاجه الى مناطق استهلاكه ، بتطوير خطوط النقل من خلال مجموعة من الشبكات المنفصلة الى شبكة موحدة تبلغ أطوالها حالياً ٢٧٠٠ كم .. تقوم بتنفيذ ٨٣ مستهلكاً رئيسياً ، مما يضمن مرونة التشغيل واستمرار تدفق الغاز لىون عوائق ، وهو أمر ضرورى بالنسبة للقطاعات المستخدمة للغاز .

وتجدر الإشارة إلى أنه تم الانتهاء من توصيل الغاز الطبيعى لحوالى ٧٠٠ ألف وحدة سكنية من خلال شبكة ضخمة من خطوط الانابيب تبلغ أطوالها حوالى عشرة آلاف كيلو متر ، وكذلك تلبية احتياجات قطاع الكهرباء خلال الخمسة عشر عاماً الماضية من الغاز الطبيعى . إذ يعتبر قطاع الكهرباء المستهلك الرئيسى للغاز بنسبة ٦٥ ٪ من اجمالى الاستهلاك ، حيث يعمل ٨٠ ٪ من محطات الكهرباء بالغاز الطبيعى .

– احلال الغاز تدريجياً محل البوتاجاز فى القطاع المنزلى ، وذلك فى المناطق التى يمكن مد شبكات خطوط الانابيب بها ، وعمل التوصيلات داخل المنازل .

– البدء فى اعداد صناعة الغاز لمرحلة التصدير – بعد الاكتفاء الذاتى بالسوق المحلى ، حيث تم انشاء شركة جديدة تتولى مد خطوط لنقل الغاز كجزء من الشبكة القومية ، وذلك للمساهمة فى تنمية الاكتشافات الصغيرة خصوصاً فى مناطق الصحراء الغربية ، اذ تحجم الشركات من تنمية هذه الاكتشافات لضخامة الاستثمارات اللازمة لنقل الغاز الى مناطق الاستهلاك ثم تصدير الفائض .

– إشباع الطلب المحلى على المنتجات البترولية المكررة ، مع مراعاة تحقيق التوازن بين طاقات تكرير المعامل القائمة واحتياجات الاستهلاك المحلى .

– انشاء صناعات تحويلية لتعظيم العائد الاقتصادى من البترول ومنتجاته .

– رفع كفاءة وحدات التقطير بمعامل التكرير الحالية .

– تحسين كفاءة الزيوت واقامة مشروعات لاعادة تكرير الزيوت المرتجعة لتوفير الطاقة وترشيد الاستهلاك .

– التوسع فى انتاج الزيوت الأساسية .

– تعظيم وتطوير التصنيع المحلى لتلبية احتياجات شركات وزارة

البتروىل من المعدات والمهمات ، بهدف الاعتماد على الذات والحد من الاستيراد .

– تشجيع القطاع الخاص المصرى والعربى والمستثمرين اصحاب الخبرات الفنية على المشاركة فى اقامة المشروعات البتروولية ومعامل التكثير المتطورة .

– تدعيم التعاون الاقليمى مع دول المنطقة من خلال المشاركة فى اقامة المشروعات البتروولية خلال المرحلة القادمة .

– تكثيف الجهود لفتح أسواق جديدة أمام الخام المصرى .
– تسويق الخامات الثقيلة ذات الطلب المحدود فى الأسواق العالمية .
– التسويق المشترك لمصفاة مسمر والشركاء الأجانب من الزيت الخام .

– تقديم خامات بتروولية مصرية بتوعيات جديدة الى الأسواق العالمية .

– التزام قطاع البتروىل بانتهاج سياسة تطبق أحدث نظم وأساليب الأمن الصناعى وحماية البيئة فى شتى مراحل الصناعة البتروولية .

وقد كان من ثمار تطبيق هذه السياسة : استمرار النجاح فى تثبيت معدلات الانتاج من الزيت الخام عند معدل ٨٧٠ ألف برميل / يوم (٤٤ مليون طن سنوياً) منذ سنوات مضت وحتى الآن ، وذلك على الرغم من التناقص الطبيعى والتدريجى للحقول المنتجة – وارتفاع انتاج الغاز الطبيعى من ٩٢ بليون قدم مكعب عام ٨٢/٨١ الى ٤٣٦ بليون قدم مكعب عام ٩٥/٩٤ أى حوالى خمس مرات .

كما صاحب ذلك زيادة فى انتاج البوتاجاز خلال نفس الفترة من ٧٨ ألف طن الى ٨٢٠ ألف طن ، أى تضاعف الانتاج أكثر من عشر مرات ، وبذلك يبلغ اجمالى البوتاجاز المنتج بالبلاد من حقول الغازات ومعامل التكثير حوالى ١.٣ مليون طن عام ٩٥/٩٤ .

أما عن تنمية الاحتياطى ؛ فقد كان المتبقى منه فى ١/٨/١٩٨٢ – ٣٧ بليون برميل زيت خام و٢٠ تريليون قدم^٣ من الغازات ، وبلغ

الاحتياطى المتبقى فى أول عام ١٩٩٥ حوالى ٣٣ بليون برميل زيت خام و٢٢٣ تريليون قدم^٣ من الغازات ومشتقاتها ، بالإضافة الى ما تم انتاجه خلال هذه الفترة ومقداره ٢٩ بليون برميل زيت خام و٤ تريليون قدم^٣ من الغازات ، وبذلك يكون ماتم اضافته من احتياطيات نتيجة للاكتشافات البتروولية وتنمية الحقول التى تحققت منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن ٣٥ بليون برميل زيت خام ، ٢٠ تريليون قدم^٣ من الغازات ، الأمر الذى يوضح أن الاحتياطى القابل للاستخراج ليس رقماً جامداً بل رقماً متغيراً ، يرتبط بما تضيفه الاكتشافات الجديدة نتيجة تكثيف عمليات البحث عن البتروىل وبمعدلات الاستخراج من باطن الأرض . إذ أن ما تم انتاجه من الزيت الخام خلال الفترة (٩٥/٨٢) يزيد عن الاحتياطى فى أول المدة ، وبالتالي فإن مصر كانت ستصبح مستوردة لأهم مصدر من مصادر الطاقة – منذ سنوات ماضية – لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلى المتزايدة لولا ما تم اضافته للاحتياطى نتيجة الاكتشافات الجديدة وتنمية الحقول .

وتجدر الإشارة الى أن الصخور الرسوبية – والتى من المحتمل وجود البتروىل بها – تغطى ٨٥ ٪ من مساحة مصر ، أى أن ١٥ ٪ من مساحة البلاد مغطاة بصخور القاعدة التى تحتوى على بعض المعادن الأخرى غير البتروىل .

وحتى عهد قريب كانت المساحة الكلية للمناطق المغطاة باتفاقيات تقدر بحوالى ١٧ ٪ من مساحة مصر فقط ، ولكن خلال السنوات القليلة الماضية تم عقد اتفاقيات بتروولية فى مناطق جديدة مثل : حوض وادى النيل – بنى سويف واسيوط وقنا واسوان – ووسط الصحراء الغربية وسيناء ومياه البحر المتوسط ، حيث بلغت مساحة المناطق المغطاة الآن باتفاقيات حوالى ٦٢ ٪ من مساحة مصر . ومن ثم يبلغ الجزء المتبقى من مساحة مصر المغطاة بالصخور الرسوبية حوالى ٢٣ ٪ وسيتم تغطيتها بالاتفاقيات خلال السنوات القادمة .

استراتيجية قطاع الكهرباء حتى عام ٢٠٢٠

تمد الطاقة الكهربائية شريان الحياة لكل نواحي التطور والتنمية والازدهار للوطن، وتتطلب سياسات الطاقة ككل والطاقة الكهربائية على وجه الخصوص العمل على مجابهة تطور الاحمال، والتي تعتمد في المقام الأول على البنية التحتية في التنبؤ بالاحتياجات الفعلية من الكهرباء، لمجابهة التوسع الزراعي والصناعي والخدمات، وحاجة السكان إلى المزيد من الطاقة الكهربائية لمسايرة التطور العالمي، وتحقيق الرفاهية لشعب مصر.

ومن أجل ذلك يمكن وضع استراتيجيات مرنة لاستخدامات وتنمية مصادر الطاقة المختلفة في مصر، لتحقيق الاستخدام الأمثل لها، مع الأخذ في الاعتبار ما يسفر عنه الاستقراء العلمي ومناهج التخطيط السليم من ضرورة تأمين موارد الطاقة واستمرارها، والتوجه إلى مصادر جديدة لها ضمن مزيج متوازن من هذه المصادر، بما يحقق الأمن والأمان والاستقرار لنظام الطاقة الكهربائية، ويمكن من الوفاء بمتطلباتنا الملحة، ومجابهة الزيادة المطردة في السكان.

ويحرص المسئولون في هذا الشأن على وضع خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، ضمن تكامل علمي سليم بشأن تطور نظام الطاقة الكهربائية، بما يضمن ضرورة تغذية الأحمال المتوقعة وتأمين امدادها بالطاقة الكهربائية بالقدر والقدرة اللازمين، تحقيقاً لاستمرار تقدم الاقتصاد المصري، ويعمل على توافر قدر مناسب من احتياطي التوليد لمجابهة الأعطال في وحدات التوليد أو الشبكات الرئيسية وشبكات النقل والتوزيع ومحطات التحويل، سواء كانت هذه الأعطال اضطرابية أو مخططة لأعمال الصيانة، وذلك لضمان استمرار تغذية الأحمال بالطاقة الكهربائية وعدم انقطاعها.

ولقد وضعت الجهات المعنية مجموعة من الأهداف التي

تسمى لتحقيقها من خلال خططها لتحقيق التنمية

المتواصلة، يأتي في مقدمتها:

- توفير الطاقة الكهربائية لجهات الاستخدام المختلف في التوقيتات التي يختارها المستهلك، وبالقدر والقدرة اللازمين للوفاء باحتياجاته، وطبقاً لمواصفات فنية خاصة تناسب مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع قطاعات الاستهلاك.
- توفير الطاقة الكهربائية لمجابهة نمو الاعمال الطبيعي عام المدى القريب والبعيد.

- زيادة نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية.

- الاستغلال الأمثل لكافة مصادر الطاقة المتاحة وعلى الأخص طاقة الماء والبتروول والغاز الطبيعي واستخدام الفحم، مع النظر في استخدام محطات التوليد النوى في حسالة زيادة درجة الأمان للمفاعلات النووية.

- تحسين مستوى الخدمة الكهربائية للمستهلكين.

- تطوير نظم المعلومات اللازمة لمراقبة وتشغيل الشبكة القومية الموحدة بكفاءة، مع تقييم الأداء.

- التوسع في تنمية ورابع كفاءة العاملين وتدريب القوى العاملة.

- التوسع في تطبيق برامج ترشيد الطاقة وتحسين البيئة الناجمة عن توليد الطاقة الكهربائية.

- العمل على إدارة الأحمال بحيث تحد من تطلب فترة الأحمال القصوى مع فترة الذروة لأعمال الشبكة الموحدة، وبما لا يؤثر على القدرة الانتاجية لجميع الوحدات الصناعية.

- العمل على تحسين معامل القدرة للأحمال بصفة عامة بما يؤدي إلى خفض مقدار الفقد في الشبكات.

- رفع كفاءة محطات التوليد واستخدام الدورة المركبة للوحدات الغازية.

- التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والاقتصادية .

- العمل على احلال الغاز الطبيعي محل المازوت المستخدم في محطات التوليد ضمن خطة متدرجة لهذا الاحلال ، وكذلك بناء المحطات الجديدة لتعمل بالغاز الطبيعي أيضاً ، لتوفير المواد البترولية والمحافظة على نظافة البيئة وتحسين كفاءة محطات التوليد .

- التوسع في انشاء الصناعات الكهربائية المحلية وتدعيم وتطوير القائم منها ، بهدف زيادة الاعتماد على الذات والحد من الاستيراد وتوفير النقد الأجنبي .

هذا وقد تم اعداد ثلاثة تصورات للطاقة الكهربائية وبمتوسط معدلات تقنية تصل الى ٤٦ ٪ ، ٥٦ ٪ ، ٦٤ ٪ على التوالي ، وبنو اجراء ترشيد الطاقة أو تحسين الكفاءة ، كما تم اعداد تصورات اخرى ، مع أخذ ترشيد الطاقة وتحسين الكفاءة في الاعتبار وبمتوسط معدلات تنمية تصل الى ٣١٧ ٪ ، ٤١٧ ٪ ، ٥٠ ٪ على التوالي .

وقد أخذ في الاعتبار ما يأتي :

- التحول التدريجي من استخدام البترول الى الغاز الطبيعي ، مع استمرار تغذية محطة أسبوط الحرارية بالمازوت وحدها اعتباراً من عام ٢٠١٠ .

- دخول المحطات النووية والتي تعمل بالفحم اعتباراً من عام ٢٠١٠ .

- التدرج في استخدام مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيات المتقدمة لتصل الى ١ ٪ عام ٢٠٠٠ ، و ٢٠ ٪ عام ٢٠١٠ ، و ٤٠ ٪ عام ٢٠٢٠ .

- استخدام الطاقة المائية بالكامل المتوافرة بالنيل أو الترع والرياحات وهو ما يعرف بالطاقة المائية الصغيرة .

- أن مشروع منخفض القطارة خارج إطار الحسابات ، لحين ثبوت

جدواه الفنية والاقتصادية وخلوه من الآثار السلبية .

- التحسين التدريجي في المعدلات الحرارية لوحدات التوليد الحرارية ، وهو ما يمكن تحسين الكفاءة .

- خفض توقعات التصورات الثلاثة الاولى بمقدار ٣٤ ٪ عام ٢٠٢٠ نتيجة برامج ترشيد الطاقة في مجال الانتاج والنقل والتوزيع والاستخدام النهائي للطاقة الكهربائية واستخدام تكنولوجيات أكثر كفاءة .

- لمواجهة النقص في امدادات المياه المتوقعة تم اجراء دراسة لتقدير احتياجات الطاقة الكلية والتي تصل الى حوالي ٤ ملايين طن بترول معادل عام ٢٠٠٠ ، وحوالي ٨٤ مليون طن بترول معادل عام ٢٠١٠ ، وحوالي ١٢ مليون طن بترول معادل عام ٢٠٢٠ كحد أعلى ، بينما تصل الى ٢ ، ٤ ، ٦ مليون طن بترول معادل خلال العقود الثلاثة القادمة كحد أدنى ، والتي تمثل ٥٠ ٪ من التقديرات الاولى المرتفعة .

موقف الطاقة العالمي حتى عام ٢٠٢٠ :

قامت ادارة الطاقة الامريكية باجراء دراسة عن موقف الطاقة العالمي حتى عام ٢٠١٠ ، وتوقعات الاستهلاك والانتاج على مستوى العالم مقدراً بالمليون برميل / اليوم لعام ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠١٠ ، على اعتبار عام ١٩٩٠ هو عام الأساس .

وقد تم استكمال هذه البدائل حتى عام ٢٠٢٠ ، حتى يمكن المطابقة مع الدراسة القائمة والتي تصل الى عام ٢٠٢٠ .

ومن المتوقع أن يصل اجمالي احتياجات العالم من البترول عام ٢٠٢٠ الى ٨١.٤ مليون برميل / اليوم كحد أدنى ، و ١١٣ مليون برميل / اليوم كحد أعلى . وتشير توقعات الانتاج العالمي للبترول بالمليون برميل / اليوم حتى عام ٢٠٢٠ الى أن جملة الانتاج ستصل الى ١١٨.٢ كحد أعلى ، ٨٨.٢ كحد أدنى . أما عن أسعار البترول حتى عام ٢٠١٠ مقدرة بـ ١٩٩٠ دولار ، فيتوقع أن يصل

السعر الى ٢٢ر٦ ، ٣٣ر٤ ، ٤٠ر٢ دولار / للبرميل للمعادن الثلاثة :
المنخفض والاساسى والمرتفع .

وقد حذرت وكالة الطاقة الدولية - في دراسة حديثة عن مستقبل
الطاقة في العالم - من أن عدم ارتفاع اسعار البترول فوق مستوى ١٨
دولاراً للبرميل خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠١٠ سوف يؤدي الى زيادة
الاعتماد على بترول الشرق الأوسط وفنزويلا من ٣٠٪ عام ١٩٩١ الى
٥٧٪ عام ٢٠١٠ . أما اذا ارتفع سعر البترول الى ٢٣ دولاراً عام
٢٠٠٠ ، و٢٨ دولاراً عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٠ وذلك (بلسعار عام
١٩٩٣) ، فان نصيب الدول الصناعية من العرض العالمى سوف
يرتفع الى ٤٠ ٪ عام ٢٠٠٠ ، والى ٤٨ ٪ عام ٢٠١٠ .

وقد بينت الدراسة أيضاً أن واردات الدول الصناعية الاعضاء في
منظمة OECD من البترول سوف تتزايد من ٥٨٪ عام ١٩٩١ الى
٦٤٪ عام ٢٠٠٠ ، ثم الى ٦٨٪ عام ٢٠١٠ . وتشير كذلك الى أن عدم
ارتفاع اسعار البترول سوف يؤدي الى زيادة اعتماد تلك الدول
الصناعية على الاستيراد ليصل الى ٧٤٪ عام ٢٠١٠ .

ونتيجة لما تقدم يتبين ما يأتى :

- بالنسبة للأسعار العالمية نجد بدليلين هامين :

البديل الأول : بفرض ثبات أسعار البترول عند ١٨ دولاراً للبرميل
حتى عام ٢٠٢٠ .

الآثار المتوقعة :

- أن تزداد واردات الدول الصناعية للبترول لتصل الى ٧٤٪ عام
٢٠٢٠ من اجمالى استهلاكها للطاقة نظراً لانخفاض السعر .

- أن يسهم بترول الشرق الأوسط وفنزويلا بما يقرب من ٥٧٪ من
اجمالى استهلاك الطاقة عام ٢٠١٠ وما يقرب من ٦٧٪ عام ٢٠٢٠ .

- سوف يؤدي انخفاض أسعار البترول الى زيادة الطلب عليه من
الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ولكنها سوف تجد صعوبة في

الحصول على احتياجاتها نظراً لسيطرة الدول الصناعية على
اسواق البترول .

- سوف يؤدي ذلك الى زيادة معدلات انتاج الدول المنتجة مما
يقلل من الكفاءة الزمنية لاحتياجات البترول لهذه الدول ، الامر
الذى يهدد استمرار تدفق البترول ، مع ما يترتب على ذلك من آثار
اقتصادية خطيرة .

- سوف تتجه الدول الصناعية لفرض قيود على الدول المنتجة لتأمين
وارداتها من البترول وعلى حساب الدول النامية ، مما يعوق تنمية هذه
الدول ، ومن ثم يجب عليها تدبير بدائل أخرى مناسبة .

- قد تضطر الدول الصناعية الى استمرار فرض
السيطرة الاقتصادية والعسكرية على مناطق الانتاج لتأمين
وارداتها من البترول وبأسعار المناسبة ، لارتباط ذلك بأمنها .

البديل الثانى : بفرض ارتفاع أسعار البترول الى ٢٣ دولاراً للبرميل
عام ٢٠٠٠ ، وإلى ٢٨ دولاراً للبرميل فى الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠٢٠ .
الآثار المتوقعة :

- تستمر الزيادة في واردات البترول للدول الصناعية ولكن
بصورة أقل مما هو متوقع الى البديل الأول ، وسوف تتزايد من ٥٨٪
عام ١٩٩١ الى ٦٤٪ عام ٢٠٠٠ ، لتصل الى ٦٨٪ عام ٢٠١٠ وإلى
٧٢٪ عام ٢٠٢٠ .

- يمكن أن يسهم بترول الشرق الأوسط وفنزويلا بما يقرب من
٤٠٪ عام ٢٠٠٠ الى حوالى ٤٨٪ عام ٢٠١٠ ، والى ٥٢٪ عام ٢٠٢٠
من اجمالى استهلاك الطاقة للدول الصناعية .

- سوف يؤدي ارتفاع أسعار البترول الى تشديد استخدامه من
قبل الدول النامية والتي سوف تجد صعوبة لتدبير الاعتمادات
اللازمة لاستيراده .

- سوف تضطر الدول الصناعية الى البحث عن بدائل للطاقة

البتروولية ، ومن ثم تعمل على زيادة الاستكشاف والبحث عن احتياطيات بترولية لم يخطط لاستغلالها حالياً ، نظراً لعدم جدوى استغلالها اقتصادياً في ظل الأسعار المتدنية الآن ، ومن المتوقع أن تطول فترة الكفاية الزمنية لاحتياطيات البترول في دول كثيرة لانخفاض الطلب عليه .

– قد تضطر الدول الصناعية الى فرض قيود على تصدير التكنولوجيا للدول المنتجة بغية السيطرة على أسعار البترول وربطها بالمقايضة بينهما .

– سوف تجد معظم الدول النامية صعوبة في تحقيق التنمية المتواصلة بها ، نظراً لارتفاع أسعار البترول ، وبالتالي ارتفاع أسعار الطاقة – من الغاز والفحم – لارتباطها الوثيق بأسعار البترول .

موقف مصر :

سوف تتأثر مصر – مثل دول العالم الأخرى – بارتفاع أسعار الوقود وما ينتج عن ذلك من ارتفاع أسعار معظم السلع .

– سوف تحقق مصر موارد مالية إضافية – في حالة تصدير البترول أو الغاز بالأسعار المرتفعة – تسكنها من الإسراع في عمليات التنمية المتواصلة وذلك باستيراد تكنولوجيات متقدمة .

– سوف يشجع ارتفاع أسعار البترول على تكثيف عمليات البحث والتقيب عن احتياطيات جديدة في مصر من البترول لما في ذلك من فائدة كبيرة ، سواء لمصر أو للشركات العالمية ذات النشاط البارز في هذا المجال ، بالإضافة الى امكانات زيادة احتياطيات البترول الاقتصادية ذات الأعماق الأكبر والتي لا تعتبر اقتصادية في ظل تدنى أسعار البترول .

بالنسبة للإنتاج والاستهلاك العالمى :

يتبين من الدراسة وجود قصور في موارد الطاقة البترولية لكل من أمريكا واليابان وأوروبا والدول النامية التي لا تقوم بإنتاج البترول .

ويتوقع أن تحتاج أمريكا الى حوالي ١٧٤ مليون برميل/ يوم عام ٢٠٢٠ بينما تحتاج اليابان الى ٨٢ مليون برميل / يوم . أما أوروبا فانه يتوقع احتياجها الى ١٢٤ مليون برميل / يوم ، وكذلك سوف تحتاج الدول النامية التي لا تنتج البترول الى ٢٦٦ مليون برميل بترول / يوم خلال هذا العام .

هذا ويصل اجمالى الاحتياجات الى ٦٥٧ مليون برميل بترول / يوم عام ٢٠٢٠ ، بينما سوف يتوافر فائض انتاج عما تستهلكه دول الأوبك بحوالى ٥٣ مليون برميل / يوم ، في الوقت الذى يتوافر فيه لدى الدول خارج الأوبك حوالى ١٠٩ مليون برميل / يوم ، كذلك سيبقى فائض انتاج دول شرق أوروبا (دول التخطيط المركزى سابقا) ١٥ مليون برميل بترول / يوم ، أى أن اجمالى الانتاج سوف يبلغ ٦٥٩ مليون برميل بترول / يوم .

مما تقدم يتبين أن بعض الدول الصناعية سوف تعاني نقصاً في موارد الطاقة البترولية عامى ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ ، وسوف تقوم بالحصول عليها من الدول المنتجة .

ومن خلال التصورات والبدائل يمكن تحقيق توازن عالمى بين الانتاج والاستهلاك خلال عام ٢٠٢٠ ، ولكن الصورة تبدو غير واضحة خلال العقود التالية لهذا التاريخ .

كما يتبين أن الدول الصناعية – وفي مقدمتها الولايات المتحدة – سوف تحتاج الى حوالى ٣٢٨ مليون برميل بترول / يوم عام ٢٠١٠ ، وترتفع هذه الاحتياجات لتصل الى ٣٩١ مليون برميل بترول / يوم عام ٢٠٢٠ .. وسوف تقوم بالحصول على ذلك الاحتياطى من دول الأوبك مثل السعودية – العراق – إيران – الكويت – الامارات العربية – فنزويلا ، المكسيك .

ومن هنا تظهر أهمية وجود الاحتياطيات البترولية الكبيرة في منطقة الخليج العربى ، وضرورة حماية البترول والحفاظ على استمرار تدفقه

مع تنمية الانتاج ، بما يحافظ على استمرار توافره بأسعار مناسبة .

- وبافتراض زيادة الاستهلاك السنوى بمعدل ٢ ٪ فإن احتياطي البترول العالمى العالى سوف ينضب خلال ٣١ عاماً فقط وكذلك الغاز الطبيعى خلال ٤٢ عاماً . اما فى حالة اعتبار البترول والغاز الطبيعى كمصدر واحد فإن الكفاءة الزمنية لهما معا سوف تصل الى ٣٦ عاماً فقط .

- وعند افتراض أخذ الفحم فى الاعتبار فإن الكفاءة الزمنية للمصادر الثلاثة الحفرية : البترول والغاز الطبيعى والفحم - سوف تصل الى ٦٥ عاماً اذا استمرت زيادة الاستهلاك العالمى للطاقة بمتوسط سنوى ٢ ٪ فقط وهو معدل متواضع .

ولكن احتمال وجود قصور فى الموارد المائية لبعض الدول فى المستقبل المنظور ، ومن ضمنها مصر ، سوف يزيد من هذا المعدل ليرتفع الى ٣ ٪ ، ومن ثم تنقص الكفاءة الزمنية لهذه المصادر الثلاثة الى حوالى ٤٧ عاماً فقط .

وفيما يلى بعض الاجراءات المتبعة عالمياً لمعالجة تلك الحالة :

- العمل على ترشيد استخدام مصادر الطاقة والحد من الاستخدام المبد لها .

- استخدام تكنولوجيات حديثة أكثر كفاءة وأقل استهلاكاً للوقود .

- العمل على التحول الى انماط بديلة للطاقة مثل : الطاقة المتجددة والطاقة النووية وغيرها من المصادر التى تحد من تلوث البيئة الناتج عن حرق مصادر الطاقة الحفرية .

على ان الدول النامية التى لا تتوافر بها مصادر الطاقة الحفرية سوف تجد نفسها فى موقف صعب اذا ما قامت الدول المنتجة والدول الكبرى المستهلكة للطاقة - والثى تمتلك وسائل الانتاج - بالتحكم فى أسعار الوقود عند اقتراب نضوبه الى الحد الذى تعجز فيه الدول النامية عن الحصول على موارد الطاقة التى تلزمها لتضييق الفجوة

بينها وبين الشعوب المتقدمة وتحقيق التنمية المتواصلة .

وبالنسبة لمصر - فبالإضافة الى ما ذكر - فإن الأمر يتطلب : توجيه وترشيد استخدام مصادر الطاقة بالاعتناء ، بئدرا الامكان ، عن الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة والاقتصار على الصناعات الاستراتيجية ، وتشجيع استعمال وسائل النقل الجماعى وغير الملوثة للبيئة ، والعمل على زيادة معامل القدرة فى المصانع ، وتقنين استهلاك مصالح الحكومة والهيئات الاقتصادية للطاقة بكافة صورها .

الطاقة وندرة المياه :

قدرت بعض الدراسات توقع عجز فى احتياجات مصر من المياه بحوالى ٨ مليار متر مكعب عام ٢٠١٠ ليصل الى ١٢ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٠ .

ويمكن مواجهة هذا العجز من مصادر المياه الجوفية واعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصيحى بعد معالجتها ، بالإضافة الى المياه الناتجة عن عمليات تحلية المياه وخاصة على سواحل البحر الأحمر والبحر المتوسط ، فبشر ذلك من المناطق ، والاستعاضة عن الرى بالغمر بالرى بطرق اقتصادية أخرى مثل : الرى بالرش والرى بالتنقيط .

التوقعات المستقبلية للطلب على الطاقة بـمصر حتى عام ٢٠٢٠ :

تفترض هذه الدراسة ثلاثة تمسورات أو بدائل رئيسية عند تقدير التوقعات المستقبلية للطلب على الطاقة الكلية خلال فترة الدراسة .

ونظراً لما يمثلته هيكل الاقتصاد القومى من حيث مدى اسهام كل من القطاعات الاقتصادية الرئيسية فى الناتج القومى المحلى الاجمالى من اثر هام فى تحديد حجم لتوقعات المستقبلية من الطلب على مختلف صور الطاقة . فإننا نجهز فيما يلى أهم الفروض الخاصة بكل بديل وقد أخذ عام ٩٢/٩١ كنظام اساس لاجراء هذه الدراسة .

أولاً: البديل الأول:

الفروض:

١- ثبات الهيكل الاقتصادي (زراعة - صناعة - بترول -

كهرباء - تشييد) أو الخدمي (الانتاجي والاجتماعي) .

٢- ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من ١٣١ مليار جنيه عام

٩٢/٩١ إلى ١٨٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ مقدراً بتكلفة عوامل

الانتاج الثابتة .

٣- معدل نمو سنوي ٢.٣٪ لزيادة السكان (اجمالي السكان ٥٧

مليون نسمة عام ٩٢/٩١ ليصل الى ١٠٩ مليون نسمة عام ٢٠٢٠) .

٤- تغير نصيب الفرد المصري من الناتج القومي الاجمالي من ٢٣٠٠

جنيه عام ٩٢/٩١ الى ١٦٩٦ جنيه (٥٠٦ دولار) عام ٢٠٢٠ .

٥- تم استخدام برنامج الطاقة والقدرة ENPE في تقدير حجم

الطلب لمختلف صور الطاقة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة وخلال

الفترة ١٩٩٢/٢٠٢٠ .

٦- تم اعتبار كل من مرونة الدخل والمرونة السعرية عند احتساب

حجم الطلب المتوقع لمختلف صور الطاقة في القطاعات

الاقتصادية المختلفة ، وتجر الإشارة إلى أن :

• المرونة الداخلية = مدى حساسية التغير في الطلب على الطاقة

بالنسبة للتغير في الدخل ؛

• المرونة السعرية = مدى حساسية التغير في الطلب على الطاقة

بالنسبة للتغير في سعرها .

٧- استخدمت الأسعار الجارية لمختلف صور الطاقة عند سنة

الاساس ٩٢/٩١ ، ثم الأسعار الاقتصادية بنهاية ٩٥/٩٦ وقدرت

الاسعار الحقيقية لصور الطاقة المختلفة خلال الفترة ٩٣/٩٢ - ٩٥/٩٦

١٩٩٦ بافتراض معدلات تضخم ٢.٢٪ خلال الفترة ٩٢ - ١٩٩٥ ثم ٨٪

بدا من عام ١٩٩٦ .

٧٠

الطلب الكلي المتوقع على الطاقة الكلية طبقاً للبديل الأول :

- يتوقع ان يرتفع اجمالي الطلب الكلي على الطاقة (بترول وغاز

وطاقة كهرومائية) من ٣١ مليون طن بترول مكافئ (م . ط . ب . م)

عام ٩٢/٩١ الى نحو ٧٥ (م . ط . ب . م) عام ٢٠٢٠ ويمتوسط نمو

سنوي قدره ٣.١٪ خلال تلك الفترة . وسوف يسهم البترول والغاز

الطبيعي بنحو ٩٦.٤٪ من اجمالي الطلب عام ٢٠٢٠ ، بينما تسهم

الطاقة الكهرومائية بحوالي ٣.٦٪ من اجمالي الطلب خلال هذا العام .

- يرتفع الطلب الاجمالي على الطاقة البترولية (منتجات

بترولية وغاز طبيعي) من ٢٨ (م . ط . ب . م) عام ٩٢/٩١ الى

٧٢ (م . ط . ب . م) عام ٢٠٢٠ (متوسط معدل النمو ٣.٣٪) .

- يرتفع اجمالي الطلب على المنتجات البترولية من نحو ٢٠.٣

(م . ط . ب . م) عام ٩٢/٩١ الى ٣٩.٨ (م . ط . ب . م) عام ٢٠٢٠

(متوسط معدل النمو ٢.٣٪) .

- يرتفع اجمالي الطلب على الغاز الطبيعي من نحو ٧.٩

(م . ط . ب . م) عام ٩٢/٩١ الى ٣٢.٣ (م . ط . ب . م) عام ٢٠٢٠

(متوسط معدل النمو ٥٪) .

ثانياً: البديل الثاني:

الفروض:

- معدلات نمو متوقعة للناتج المحلي الاجمالي ٤.١٪ سنوياً

ويتوقع ارتفاعه من ١٣١ مليار جنيه عام ٩٢/٩١ الى ٢٠.٣ مليار جنيه

بتكلفة عوامل الانتاج الثابتة عام ٢٠٢٠ ويكون حدوث تغير في

الهيكل الاقتصادي .

- يتوقع تغير نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي من

٢٣٠٠ جنيه (٧٠٠ دولار) عام ٩٢/٩١ الى ٨٥٨ جنيه (٥٥٥ دولار)

عام ٢٠٢٠ .

- يفترض تغير أسعار الطاقة طبقاً لما تم افتراضه في البديل الأول.

الطلب الكلى المتوقع على الطاقة الكلية طبقاً للبديل الثانى :

- يتوقع أن يرتفع اجمالى الطلب الكلى على الطاقة (بترول وغاز طبيعى وطاقة كهربائية) فى هذا البديل من ٣١ (م . ط . ب . م) عام ٩٢/٩١ الى نحو ٩٤ (م . ط . ب . م) عام ٢٠٢٠ ويمتوسط نمو سنوى قدره ٣.٩٪ خلال تلك الفترة . وسوف يسهم البترول والغاز الطبيعى بنحو ٩٧٪ من اجمالى الطلب على الطاقة الكلية عام ٢٠٢٠ وتسهم الطاقة الكهرومائية بنحو ٣٪ من ذلك الاجمالى .

- يرتفع الطلب على الطاقة البترولية (من منتجات بترولية وغاز طبيعى) من نحو ٢٨ (م . ط . ب . م) عام ٩٢/٩١ الى ٩١.٣ (م . ط . ب . م) عام ٢٠٢٠ (متوسط نمو سنوى ٤.٠٪) .

- يرتفع الطلب على المنتجات البترولية من ٢٠.٣ الى ٤٩.٣ (م . ط . ب . م) خلال فترة الدراسة (متوسط نمو سنوى ٣.٩٪) .

- يرتفع الطلب على الغاز الطبيعى من نحو ٧.٩٪ (م . ط . ب . م) عام ٩٢/٩١ الى ٤١.٩ (م . ط . ب . م) عام ٢٠٢٠ (متوسط نمو سنوى ٩.٥٪) .

ثالثاً: البديل الثالث :

الفروض :

- ارتفاع الاممية النسبية للقطاعات الخدمية (انتاجية واجتماعية) فى هيكل الاقتصاد القومى بما يشير الى اتجاه الاقتصاد المصرى الى اتباع نمط تطور اقتصاديات الدول الصناعية المتطورة .

- معدلات النمو المتوقعة للنتائج المحلى الاجمالى تبلغ ٣.٥٪ إذ يصل الى ٥٩.٤ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ .

- يتوقع زيادة نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى من ٢٣٠٠ جنيه (٧٠٠ دولار) عام ٩٢/٩١ الى ٥٥٠٠ جنيه (١٦٠٠ دولار) عام ٢٠٢٠ .

- يفترض تغيير أسعار الطاقة طبقاً لما ورد فى البديلين السابقين .

الطلب الكلى المتوقع على الطاقة الكلية طبقاً للبديل الثالث :

- يتوقع أن يرتفع اجمالى الطلب الكلى على الطاقة (بترول وغاز طبيعى اضافة الى الطاقة الكهرومائية) من نحو ٣١ (م . ط . ب . م) عام ٩٢/٩١ الى ١٢٤ (م . ط . ب . م) عام ٢٠٢٠ وينمو سنوى ٢.٥٪ ، وسوف يسهم البترول والغاز الطبيعى بنحو ٩٨٪ من اجمالى الطلب على الطاقة الكلية خلال هذا العام وتسهم الطاقة الكهرومائية بنحو ٢٪ من ذلك الاجمالى .

- يرتفع الطلب على الطاقة البترولية (منتجات بترولية وغاز طبيعى) من نحو ٢٨ (م . ط . ب . م) الى ١٣١.٨ (م . ط . ب . م) عام ٢٠٢٠ (بمعدل نمو ٣.٧٪ سنوياً) .

- يتوقع ارتفاع الطلب على المنتجات البترولية من نحو ٢٠.٣ (م . ط . ب . م) عام ٩٢/٩١ الى ٨٦.٥ (م . ط . ب . م) عام ٢٠٢٠ (بمعدل نمو ٣.٧٪ سنوياً) .

- يتوقع ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعى من ٧.٩ (م . ط . ب . م) عام ٩٢/٩١ الى ٧٣.١٢ (م . ط . ب . م) عام ٢٠٢٠ (معدل نمو ٨٪ سنوياً) .

التوقعات المستقبلية للطلب على الطاقة فى ظل سياسات ترشيد

وكفاءة استخدامها :

تناولت الدراسة بالتحليل سياسات ترشيد الطاقة ، والجهود المبذولة فى هذا المجال .. وقد تمثلت الاتجاهات الاساسية لترشيد الطاقة والحفاظ عليها فى اتجاهين رئيسيين :

- الاتجاه الاول : استهدف العمل على رفع كفاءة استخدام المصادر التقليدية للطاقة متضمناً استخدام كافة التكنولوجيات والاساليب الفنية ، للعمل على خفض المعدلات النمطية لاستهلاك الطاقة .

- الاتجاه الثانى : استهدف العمل على تنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، وتشجيع استخدام واحلال العديد من التكنولوجيات

الأكثر كفاءة محل التكنولوجيات المستخدمة في العديد من القطاعات لمختلف صور الطاقة .

واستعرضت الدراسة ٢٢ نوعاً من أنواع التكنولوجيا ، منها نحو ٥ تكنولوجيات تمثل ٦٠٪ من الإجمالي ، يمكن تطبيقها في جميع الصناعات وتتسم بانخفاض التكلفة الرأسمالية ، وتتراوح فترة استرداد رأس المال فيها ما بين ٣ - ٥ سنوات ، إضافة إلى ذلك فإن التكنولوجيات الباقية التي تمثل ٤٠٪ من الإجمالي تتسم بارتفاع التكلفة ، وتصل فترة استرداد رأس المال فيها إلى أكثر من ٤ سنوات .

أما عن تكنولوجيات الطاقة المتجددة فرغم تنوعها وكثرة عددها إلا أن الدراسة أخذت في الاعتبار سبع تكنولوجيات ناشئة تدخل حيز التطبيق الفعلي الاقتصادي وتعتبر من التكنولوجيات متوسطة ومنخفضة التكلفة وتبلغ فترة استرداد رأس المال لها خمس سنوات فأقل .

وأشارت الدراسة أيضاً إلى المؤسسات والهيئات المتصلة بتلك الأنشطة كما نوهت عن أن ما انفق في مجال رفع كفاءة استخدام المصادر التقليدية للطاقة منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن لا يتجاوز ٣٢ مليون دولار ووزعت ٢٥٪ من إجمالي الطاقة المستهلكة .

ويمكن تحقيق وفر من الطاقة الكلية نتيجة الترشيد يتراوح من ١٠٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١٥٪ عام ٢٠١٠ ثم إلى ٢٤٪ عام ٢٠٢٠ .

هذا وقد حقق قطاع الكهرباء نجاحاً ملحوظاً في رفع كفاءة استخدام الوقود بالمحطات الحرارية ، والتحول إلى الغاز الطبيعي حيث حقق وفراً تراكمياً خلال السنوات التسع الماضية يقدر بحوالي ١٥٢ (م . ط . ب . م) .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق يتبين أن الطلب على الطاقة البترولية سيرتفع من حوالي ٢٩ مليون طن عام ٩٤ إلى حوالي ٩١ مليون طن عام

٢٠٢٠ ، في حالة متوسط ناتج محلي إجمالي مقداره ٤١٪ سنوياً ، يرتفع إلى ١٣٢ مليون طن عام ٢٠٢٠ في حالة نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٣٥٪ سنوياً ، ومن ثم يوصى بما يلي:

• تكثيف عمليات البحث عن البترول والغاز ، وتشجيع مزيد من الشركات العالمية والوطنية على الاستثمار في هذا المجال .

• الإسراع في تنمية الحقول المكتشفة واستغلال الغاز المصاحب للخام والغاز الطبيعي ، وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي للاستهلاك المحلي ، وتوفير الكميات المنتجة سنوياً ، والتصدير ، مع ضمان قدر كافي بياض الأرض لمواجهة احتياجات الأجيال المقبلة .

• تشجيع التوسع في استخدامات الغاز الطبيعي للاستفادة من مزاياه الاقتصادية والبيئية ، بديلاً للمنتجات البترولية ، واستخدامه كمادة أولية أو مساعدة ، وتعميمه في وسائل النقل والتكيف .

• دراسة أسواق تصدير الغاز الطبيعي للدول المجاورة وأوروبا ، أو تصديره كغاز سائل ، وذلك في ضوء مبدأ أفضلية تصدير منتجات تحتوي على قيمة مضافة كلما أمكن ، مثل الكهرباء والبتروليكيماويات (بما فيها الأسمدة) والمنتجات الصناعية التي تستخدم الغاز كمادة أولية .

• إنشاء صناعات تحويلية لتعظيم العائد الاقتصادي من البترول ومنتجاته - مثل : مجمع البتروليكيماويات ، ومجمع الألكيل بنزين ، ومجمع التكسير الهيدروجيني ، وإنشاء وحدات لمعالجة وتحسين المنتجات البترولية والزيوت .

• دعم وتنشيط التعاون الإقليمي مع دول المنطقة لمواجهة المتغيرات والتكتلات الاقتصادية العالمية .

• وضع الضوابط المقتننة لاستخدام واستهلاك الطاقة من كافة مصادرها ، وذلك بالتوجيه والترشيد الذي يضمن الحفاظ على الثروة التي هي ملك للأجيال الحالية والقادمة .

* لما كان موضوع مواجهة احتياجات مصر من المياه حتى عام ٢٠٢٠ وما يستدعيه من الطلب الإضافي على الطاقة الكهربائية ومن ثم الطاقة البترولية بأنواعها سواء لتحويل الري من أسلوب الفجر الى أسلوب الرش والتقطيع (ويحتاجان الى ضخ على نطاق واسع) أو لتحلية مياه البحر- فإن الامر يتطلب : اجراء دراسة شاملة لتدبير كميات البترول والغاز اللازمة لها .

استغلال الطفلة البترولية

عرفت الطفلة الزيتية أو البترولية Oil Shale منذ آلاف السنين ، وفي أماكن متعددة من العالم ، لكن الاهتمام بها ظل محدوداً ، نظراً لتوافر النفط بأسعار زهيدة . بل إن هذا الاهتمام قد تأثر خلال العقدين الماضيين على نحو كبير بتغير أسعار النفط ، فكلما ارتفعت أسعاره زاد الاهتمام بالطفلة البترولية ، وكلما انخفضت قل الاهتمام بها .

ومنذ منتصف الثمانينات ظلت أسعار النفط منخفضة بصفة عامة باستثناء ارتفاعات عارضة لفترات قصيرة ، مما نتج عنه إرجاء معظم التعميمات التجارية ذات النطاق الواسع للطفلة البترولية . ورغم ذلك فإن النظرة الشاملة للطفلة البترولية فيما بعد عام ٢٠٠٠ تظل ذات أهمية كبيرة ، فحيث ترتفع أسعار النفط التقليدي بسبب التكاليف الأعلى ، وتتفد المخزونات بصفة رئيسية ، ستصبح مشروعات الطفلة البترولية ذات جدوى اقتصادية واضحة .

وتعتبر موارد الطفلة البترولية غير محدودة على النطاق العالمى ، غير أن التكنولوجيا المتاحة حالياً لتنمية هذه الموارد واستغلالها لاتزال معقدة ومكلفة نسبياً . وسوف تساعد التحسينات التكنولوجية إلى حد كبير على تعويض الأثر السلبى للديتورتات الخاصة بالتكاليف والأسعار . وتساهم الطفلة البترولية حالياً مساهمات متواضعة فى الإمداد العالمى بالبترول ،

* تجنب الدخول فى الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة والملوثة للبيئة (باستثناء الصناعات الاستراتيجية) . مع الاتجاه الى الاستفادة بالنقل الجماعى والاقبال من النقل الفردى حلاً لمشكلة الوقود والتلوث والضوضاء والازدحام المرورى . والترشيد بمعنى زيادة معامل القدرة فى المصانع ومنع الاستهلاك المستنزف للطاقة فى المصالح الحكومية والبيئات .

* توحيد سعر الطاقة والمنتجات البترولية والغاز فى الصناعة .
* العمل على الحد من تلوث البيئة الناجم عن انتاج ونقل وتوزيع واستخدام مصادر الطاقة المختلفة ، مع استخدام التكنولوجيات الحديثة كلما احتاج الامر ، لضمان تنفيذ ذلك .
* الأخذ فى الاعتبار مصادر الطاقة غير التجارية مثل : المخلفات الزراعية والمنزلية والاشخاش ، والعمل على تميميتها ورفع كفاءة استخدامها بما يعد من تلوث البيئة الناجم عن حرقها ، واستخدام تكنولوجيات متطورة ذات كفاءة عالية وبأسعار اقتصادية تناسب المستوى الاجتماعى للمستخدمين .

* العمل على تشجيع البحث العلمى والتكنولوجى فى كافة مجالات الطاقة والبيئة ، وكذلك العمل على تطوير تكنولوجيات انتاج واستخدام ونقل وتوزيع الطاقة بكفاءة صورها ، بما فيها ترشيد استخدام الطاقة .
* ضرورة استخدام الطاقة النووية ومصادر الفحم لتوليد الكهرباء ، بعد التأكد من معدلات الأمن والامان المرتفعة ، وكذلك تجنب الآثار البيئية الضارة التى قد تحدث عند استخدام أى من هذين المصدرين ، مع استخدام التكنولوجيا الحديثة التى تحقق ذلك .

* العمل على اقامة شبكات الربط بين مصر والنول المجاورة لنقل الطاقة الكهربائية .

* التوسع فى استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المتوافرة بمصر ، مع ضرورة تصنيع معداتها محلياً .

يبدو أن هذه النسب الضئيلة للمشاركة سوف تتزايد بشكل جوهري عبر السنوات القادمة - على ضوء التحسينات التكنولوجية المشار إليها .

ويعتبر موضوع تطوير مصادر الطاقة المحلية وتقييمها - خاصة بالنسبة لمصادر الطاقة منخفضة الدرجة - ذا أهمية كبيرة بالنسبة لمصر ، خاصة في ظل تحديد حجم احتياطياتها وتكاليف استغلاله ، وبالتالي صياغة المقترحات الضرورية للنهوض باستغلال هذه المصادر . وفي هذا الإطار بدأت أجهزة الدولة التفكير في الاستخدام الفعال للمصادر البديلة لتوليد الطاقة في ميادين كثيرة بالإضافة إلى استنباط مصادر جديدة ، وتمثل الطفلة البترولية أحد المصادر الطبيعية بمصر لتوليد الطاقة ، والذي لم يستغل بعد .

على أن التقديرات الأولية تشير إلى أن هناك مخزوناً استراتيجياً من الطفلة البترولية يبلغ حوالي ١٥ مليار طن في منطقة القصير على البحر الأحمر ، ويحتل وجود كميات أخرى في الواحات الداخلية ومضبة أبو طرطور وجنوب شرق الواحات الخارجية ، وعلى ضفاف النيل بين إسنا وقنا ، وفي جبال غرب سيناء .

ومراجعة مبدئية للدراسات التي أجرتها بعض الدول في هذا الشأن نجد أن العديد من المؤسسات الحكومية والشركات الصناعية العاملة - كوزارة الطاقة بالولايات المتحدة ، ومعهد الصخور الزيتية في استونيا بالاتحاد السوفيتي سابقا ، ووزارة المعادن المغربية ، وسلطة المصادر الطبيعية بالأردن ، ووزارة الكهرباء الصينية ، وكل من شركات أكسيد نتال وتوسكو وباراهو وأويل شل كورپوريشن الأمريكية ، وبيتش بتروليوم البريطانية ، ولورجي شتاين مولر الألمانية ، ومؤسسات وشركات أخرى عديدة في العالم الصناعي - تركز أبحاثها وتجاربها في الوقت الحاضر لتطوير واستنباط طرق ووسائل اقتصادية فعالة لاستغلال الطفلة البترولية .

وتتفاوت أساليب استخدام الطفلة البترولية في هذه الدول بين عدد

من التكنولوجيات والمسارات ، التي تؤثر بدورها على اقتصاديات التشغيل ، وتكاليف الاستخراج ، وحجم الاستثمارات اللازمة ، مما يعني تغير المتوقع من وراء ما يبذل من جهد أو استثمار . كما تتفاوت سبل استخدام الطفلة البترولية بين حرقها مباشرة عقب استخراجها ، في أفران خاصة لتوليد الطاقة ، أو العمل على استخلاص ما بها من مواد هيدروكربونية ، والتي يطلق عليها اسم الزيت الطفلي ، وتختلف سبل معالجة أو تكرير هذا الزيت المستخلص أيضاً فيما بينها .

ولقد طبقت طريقة الحرق المباشر للأنواع الرديئة من الوقود « أي المحتوي الحراري المنخفض ونسبة الشوائب المرتفعة » - في أفران المهد المصنوعة - للحصول على طاقة حرارية لتوليد البخار في الصن منذ حوالي ٢٥ عاما (استغلالاً لثروتها الطبيعية الضخمة من أنواع الفحم الرديئة) وتطبق حالياً بنجاح لحرق الطفلة البترولية وتوليد الكهرباء .

كما بدأت إسرائيل والأردن - منذ ما يقرب من عشر سنوات - في ذات الطريق ، إذ تستغل إسرائيل حالياً ما في أرضها من طفلة بترولية ، في حرقها مباشرة بالأفران ذات « المهد المصنوعة » لتوليد الكهرباء ، كما تسعى الأردن جاهدة لاستغلال ثروتها الخبيثة من ذات الطفلة البترولية في الغرض نفسه وبفلسفة الطريقة .

ولقد أن الأوان لكي تحل مصر حذو الصين وإسرائيل والأردن ، وأن تبدأ في مثل هذا المشروع القومي ، الذي يعتمد على تضافر النبرات الوطنية لاستغلال الطفلة البترولية كثروة طبيعية لتوليد الطاقة . خاصة وأن مصر يتوافر بها مخزون كبير من الطفلة ، يمكن أن يستخدم كبديل اقتصادي لمصادر الطاقة الطبيعية .

الحاجة إلى الوقود منخفض الجودة :

تعرف بعض أنواع الوقود يأتيها منخفضة الجودة إذا كانت لها إحدى الخصائص التالية :

- لا تعطى قيمة حرارية عالية مثل الفحم والبترول .

- زيادة كمية الهيدروجين بتفاعله مع تلك الأنواع من الوقود .

- معالجة هذه الأنواع بعمليات التكثيم أو التكسير . (ملحق ٢) .

تزايد الاهتمام بالوقود منخفض الجودة :

يرجع تزايد الاهتمام بتلك الأنواع من الوقود إلى الأسباب التالية :

- تناقص الكميات المعروضة في الأسواق العالمية من أنواع الخامات النفطية التقليدية التي لها كثافة أعلى من ٢٠ (API) .

- تذبذب أسعار الخامات التقليدية ، إذ أنها في المتوسط أعلى - بما يتراوح بين ٢ - ١٠ دولارات للبرميل - من أسعار الخامات النفطية الشقيلة ، وبما يتناسب مع تكلفة تطوير التكنولوجيا المناسبة فيها واقتصاديا لاستخراج تلك الأنواع من الوقود ومعالجتها .

- اكتشاف العديد من مصادر هذه الأنواع من الوقود منخفض الجودة ، وخاصة بالنسبة للحقول الجديدة من الخامات النفطية الثقيلة ، والتي بدأ العالم في استغلالها تجارياً .

- في عدد من البلدان يعد الوقود منخفض الجودة المصدر الأساسي للطاقة ، مع عدم توافر بدائل أخرى على نحو اقتصادي مناسب أو بصفة مستمرة .

مخاطر وفوائد استخدام الوقود منخفض الجودة :

المخاطر : تتمثل نوعية المخاطر التي تقابل الاستخدام الاقتصادي الكفء لأنواع الوقود منخفض الجودة فيما يلي :

- الاحتياج إلى استثمار مالي مرتفع .
- استخدام وسائل تكنولوجية غير مؤكدة النتائج بعد ، أو لاتزال تحت الاختبار والتنظيم إنتاجياً وتجارياً .
- أسعار تكلفة غير اقتصادية أو محددة للمنتجات النهائية .
- احتمالات التلثير في الإنتاج أو توقفه أحياناً .
- احتمالات كبيرة لمخاطر تلوث البيئة .
- توقع الفسادة أكبر من أن يجازف فيها باستثمارات مالية كبيرة .

- تسبب تلوثاً للبيئة لاحتوائها على عناصر كيميائية تتحول أثناء الاحتراق إلى أكاسيد لها تأثير سام وضار بالبيئة (خاصة أكاسيد الكبريت والنيتروجين) بالإضافة إلى الاحتراق غير الكامل للكربون ، والذي يؤدي إلى تكون أول أكسيد الكربون ودواشب كربونية .

- ارتفاع أسعار استخراجها ، إما لوجود مصاعب تكنولوجية ، أو لارتفاع تكلفتها الاقتصادية .

- عدم توافر تكنولوجيات مناسبة واقتصادية لتحويلها إلى منتجات نهائية عالية الجودة .

وتشتمل تلك الأنواع من الوقود في الأغلب على الآتي :

- الخامات النفطية الثقيلة أو التي لها كثافة أكبر من ٢٠ (بحسب ما وضعه معهد البترول الأمريكي API) .
- المقطرات النفطية الثقيلة والتي يعتبر وقود الأفران أحد مكوناتها .
- الكوك البترولي خاصة المحتوى على نسبة مرتفعة من الكبريت .
- الطفلة البترولية .
- الرمل القطراني .
- الكتلة الحيوية .

وتركز البحوث والتكنولوجيا المستخدمة على أفضل الوسائل وأقلها تكلفة لرفع الجودة والقيمة الاقتصادية لتلك الأنواع من الوقود .

وتعتبر نسبة الهيدروجين إلى الكربون أحد العوامل الأساسية في تحديد جودة الوقود (أي قيمته الحرارية) إذ تصل إلى أقل حد لها في حالة الفحم ، وإلى أعلى حد لها في حالة غاز الهيدروجين ، وكلما ارتفعت كانت دليلاً على ارتفاع جودة الوقود . ومن ثم فإن معالجة الأنواع منخفضة الجودة من الوقود تهدف إلى زيادة هذه النسبة ، وذلك من خلال أحد المسارين التاليين :

الفوائد : وتنحصر الفوائد من حسن استخدام تلك الأنواع من الوقود فيما يلي

• ربح أعلى من الاستثمارات في البدائل الأخرى من الوقود .
• الحصول على فرص تسويقية أفضل نظراً لتزايد فرص تلك المشروعات .
• التوصل إلى استحداث تكنولوجيات جديدة يمكن الاستفادة بها أو بيعها مستقبلاً .

• حسن استغلال الموارد المتوافرة بالفعل .

الموازنة بين المخاطر والفوائد: وما سبق يتضح أن هناك اتجاهين متضادين بين المخاطر والفوائد، ويحتاج الأمر إلى موازنة بينهما ، بحيث يكون مبدأ القبول بالمخاطرة قد لحسب جيداً ، مما يجعلها أقل ما يمكن ليتسنى الحصول من ورائها على أكبر عائد .

وتكون المخاطرة أكبر ما يتوقع إذا كانت صلاحية المشروع لم تثبت بعد تكنولوجياً أو اقتصادياً ، بينما تكون المخاطرة أقل - وأفضل من حيث الفوائد - إذا كانت التكنولوجيات قد ثبت نجاحها ، ولكن لاتزال طرق البحث عن وسائل خفض التكلفة وتحقيق عائد اقتصادي مقبول مستمرة . أما المستوى الأمثل والأحسن فهو أن تتوافر للمشروع تكنولوجيات ثبت نجاحها وتحقيق عائداً اقتصادياً مجزياً .

وبالنسبة لأنواع الوقود منخفض الجودة فإن بعضها لا يزال في المستوى المتوسط المتعارف على نجاحه تكنولوجياً وفنياً ، لكن لم يتطور بعد إلى مستوى الكفاءة الاقتصادية ، ومن بين تلك الأنواع الطفلة البترولية والرمال القطراني . أما الانسواع الأخرى مثل الضامات النفطية الثقيلة أو زيت الوقود أو الفحم أو الكوك ، فإن التكنولوجيات المعروفة عن استغلالها ومعالجتها قد تطورت إلى الحد الذي يحقق لها النجاح فنياً واقتصادياً .

تطوير كفاءة استخدام الوقود ومنخفض الجودة:

تتمثل الاحتياجات الأساسية اللازمة لتطوير ورفع كفاءة التكنولوجيات المستخدمة حالياً في إصلاح ومعالجة أنواع الوقود منخفض الجودة ، فيما يأتي :

- الاستثمارات ، إذ أن غالبية المشروعات تحتاج إلى استثمارات مرتفعة تتراوح ما بين ٠,٥ - ٢,٥ مليار دولار .
- اقتصر التكنولوجيات الناجحة على عدد محدود من الشركات العالمية ، ومن ثم يتاح لها فرض ما تشاء من حيث حجم التمويل ونوع المعدات وفترات التنفيذ .

- النقص الشديد في بعض أنواع المعدات والأجهزة أو في نوعياتها مثل : أبراج التقطير ، والمبادلات الحرارية ، وضواغط الهواء والغازات ، والمضخات ذات السعة الكبيرة ، والخزانات سميكة الجدران لتحمل الضغوط المرتفعة ، ووحدات الاستخلاص ، ووحدات توليد الغازات ، ووحدات المعالجة بالهيدروجين ،
- القوى البشرية المؤهلة علمياً والمدرية تدريباً عالياً .
- كميات الماء اللازم توافرها بصفة مستمرة .
- الاحتياج إلى كميات كبيرة من غاز الهيدروجين (الهدرجة - ملحق ٢) .

- الظروف البيئية التي يجب مراعاتها خصوصاً من حيث التلوث بالغازات أو بالسوائل الناتجة عن هذه العمليات .

مصدر الطفلة البترولية :

تعتبر الطفلة البترولية - الطفلة الزيتية أو الصخر الزيتي - مصدراً كبيراً للهيدروكربونات ، وإن كانت منخفضة الدرجة ، وتستغل استغلالاً محدوداً في الوقت الراهن ، وهي صخور حبيبية رسوبية تحتوي على مراد عضوية صلبة ، تنفقت بالحرارة لتتحول إلى زيت وغاز ، ولكنها لا تحتوي على أي زيت سائل . والجزئيات السائلة الناتجة عن تسخين

موقع مصادر الطاقة البترولية بين مصادر الطاقة العالمية :

الاتجاهات العامة لمصادر الطاقة على المستوى العالمي : شهدت السنوات الأخيرة تغييرات هامة في حالة الطاقة في العالم . وقد أسهم عدد من العوامل في إحداث هذه التغييرات : كتناقص إنتاج الطاقة واستهلاكها في الاتحاد السوفيتي السابق ، والحد من إنتاج النفط في الشرق الأوسط نتيجة لحرب الخليج عام ١٩٩١ ، والانخفاض الشديد في تقدير موارد الفحم في الصين المصنفة على أنها احتياطي ثابت يمكن استغلاله .

ويعد الوقود الأحفوري ضروريا لاقتصاديات الدول الصناعية الحديثة ، بل إن إنتاج الوقود الأحفوري واستهلاكه مازالا يتزايدان في كل مكان تقريبا ، ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن الكهرباء المولدة من المصادر كبيرة الحجم من القوى الهيدروكهربائية والكهرباء النووية ، التي تورد معا الجانب الأكبر من الطاقة التجارية المولدة من مصادر غير الوقود الأحفوري .

ولا تزال الطاقة التجارية المولدة من مصادر متجددة بديلة مثل : الكتلة الأحيائية غير التقليدية ، والشمس ، والرياح ، والأمواج ، وحرارة باطن الأرض ، ومصادر القوى الهيدروكهربائية الصغيرة ، وحرارة باطن المحيطات - تعبر عن مستقبل يبشر بالخير بكثير مما تعبر عن ممارسات حالية ، وإن كانت القوى المولدة من الرياح قد تسخر على نطاق تجاري أوسع عما قريب . وتمثل أنواع الوقود التقليدية ، غير التجارية ، مثل الحطب ، المصادر الرئيسية للطاقة في بلدان كثيرة أقل تقدما .

إنتاج الطاقة واستهلاكها على النطاق العالمي : لا يزال الوقود السائل - المشتق أصلا من البترول - يسيطر على مزيج الطاقة العالمي ، وتبلغ نسبة الوقود الصلب (وفي المقام الأول فحم الانثراسيت ، والفحم القاري أو الليجنيث والخت) حوالي ٢٨٪ من

الطاقة تشبه النفط الخام ، ويمكن أن تكرر لإنتاج مواد بترولية تقليدية مثل البنزين وزيت الوقود ، كما يمكن أن تحرق الطاقة البترولية مباشرة كوقود منخفض الدرجة في مراحل مصممة خصيصا لذلك ، لاستخدامه في توليد القوى الكهربائية ، ويتم تكرير الزيوت الصخرية بطريقة مماثلة لتكرير الزيت الخام التقليدي لإنتاج أنواع مماثلة من المنتجات المصفاة ، ولأن الزيوت الصخرية تصبح غير مستقرة كيميائيا إذا خزنت بدون تكرير ، فإنها تكرر بالقرب من مواقع الإنتاج .

ومن المرجح أن مصدر المادة العضوية بالطاقة البترولية يرجع إلى عملية التمثيل الضوئي حيث بدأت هذه العملية قبل أكثر من ٢٠٠٠ مليون سنة على سطح الأرض ، إذ صارت النباتات - مثل الطحالب الزرقاء والخضراء والبكتيريا - المصدر الرئيسي للمادة العضوية على سطح الأرض ، فمبذ ملايين السنين ، وفي وجود أنواع أرقى من النباتات مثل الرخويات التي انتشرت بكميات كبيرة على سطح الأرض ، نشأ عنها تكوين رسوبيات الفحم الحجري واسعة الانتشار ، وبالإضافة إلى ذلك أدى تفاعل المعادن النباتية والحيوانية مع البكتيريا - في وجود الضوء والحرارة وبعض المعادن كالفوسفات والسيليكا - إلى تكون المادة العضوية . أما في حالة النباتات والحيوانات البحرية فكانت تموت وتبدأ في السقوط إلى القاع ، وبالتالي تتأكسد ويتصاعد منها ثاني أكسيد الكربون ، فتفقد الأكسجين ، ولكن ثم تبدأ المادة العضوية الخالية من الأكسجين في التفاعل مع البكتيريا التي كان جزء منها يتأكسد ويتصاعد إلى الجو ، أما الباقي فيلجأ في الماء أو يتحلل في الرسوبيات مكونا المادة العضوية .

وفي أحيان أخرى وتحت تأثير العوامل الجيولوجية ، يتم دفن المادة العضوية بسرعة ويعيد عن البكتيريا دون فرصة للذوبان في الماء أو الأكسجين ، مما يتيح تكون المادة العضوية دون أن تفقد شيئا ، وقد يكون هذا هو أصل تكون الطاقة البترولية .

تابع جدول رقم (٢)
مزيج الوقود العالمي سنة ١٩٩٠ - ٢٠٢٠

(بالمليون طن مكافئ نفط)

عام ٢٠٢٠

| البيان | طاقة من وقود أحفوري | | | طاقة نووية | طاقة متجددة | | | الإجمالي |
|--------------------------------------|---------------------|-------|-----------|------------|--------------|---------|-------|----------|
| | فحم | نفط | غاز طبيعي | | هيدرو كهربية | تقليدية | جديدة | |
| أمريكا الشمالية | ٤٠٠ | ٧٩٣ | ٦٠١ | ١٨٨ | ١٦٢ | ٤٦ | ١٤٧ | ٢٢٣٧ |
| أمريكا اللاتينية | ٧٩ | ٤٨٣ | ٢٩٦ | ٢٦ | ٢٣٥ | ١٧٩ | ٩٩ | ١٢٩٧ |
| أوروبا الغربية | ٣٥٢ | ٥٣٤ | ٣٥٤ | ٢٤٤ | ١٤٩ | ٢٠ | ٧٣ | ١٧٢٦ |
| وسط وشرق أوروبا | ٩٨ | ٦٧ | ١٠٥ | ٢٧ | ٦ | ٥ | ١١ | ٣١٩ |
| كومنولث الدول المستقلة | ٢٣٦ | ٣٥٥ | ٧٤٤ | ٦٩ | ٥٨ | ٣١ | ٣٦ | ١٥٢٩ |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | ١٧ | ٣٦٨ | ٤١٢ | ٠ | ١٨ | ٣٨ | ١١ | ٨٦٤ |
| أفريقيا جنوب الصحراء | ١٤١ | ١٦٥ | ٢٩ | ٦ | ٣١ | ٢٩٩ | ١٩ | ٦٩٠ |
| دول حوض الباسيفيكي (بما في ذلك) | ١٤٢٣ | ٧٩٧ | ٣٤٢ | ٢٠٣ | ١٩١ | ٤١٤ | ١١٢ | ٣٤٨٢ |
| دول التخطيط المركزي في آسيا | (١١٥٤) | (٢٧٣) | (١٢٦) | (٤٠) | (١٠٥) | (٢٥٧) | (٥٤) | (٢٠٠٩) |
| جنوب آسيا | ٢٨٩ | ٢٠٧ | ٩٤ | ٣٠ | ٧٠ | ٢٩١ | ٣٤ | ١٠١٥ |
| العالم | ٣٠٣٥ | ٣٧٦٩ | ٢٩٧٧ | ٧٩٣ | ٩٢٠ | ١٣٢٣ | ٥٤٢ | ١٢٣٥٩ |

1. 1. 1. (1)

(١) الاحتياطات المؤكدة من الطاقة التجارية في العالم في نهاية عام ١٩٩٤

| البيان | القطاع (ألف مليون طن) | | | | النشاط (ألف مليون طن) | | | | الغاز الطبيعي (تربليون قدم ٣) | | | |
|--|-------------------------|---------------------------|-------------------------|---------------------------|-------------------------|---------------------------|-------------------------|---------------------------|-------------------------------|---------------------------|-------------------------|---------------------------|
| | نوعية الانتاج | النسبة إلى الإجمالي | النسبة إلى النشاط | النسبة إلى الإجمالي | نوعية الانتاج | النسبة إلى الإجمالي | النسبة إلى النشاط | النسبة إلى الإجمالي | نوعية الانتاج | النسبة إلى الإجمالي | النسبة إلى النشاط | النسبة إلى الإجمالي |
| أمريكا الشمالية | ١١٢ | ١٣٩ | ٢٤٧ | ٢٤,٠ | ٨٨,٣ | ٧٨,٧ | ١٨,٩ | ٣١١,٣ | ٨,٨ | ٧٨,٣ | ١٤,٠ | ٣١,٧ |
| أمريكا الوسطى والجنوبية | ٦ | ٥ | ٢٩٨ | ١١,٣ | ٧٨,٣ | ٧٨,٨ | ٤١,٤ | ١٨٩,١ | ٥,٤ | ٧٨,٨ | ١٤,٠ | ٣١,٧ |
| أوروبا الغربية | ٢٨ | ٦٨ | ٢٠٩ | ٢,٢ | ١٦,٥ | ٧,٦ | ٢١,٦ | ٢٠٠,١ | ٥,٧ | ٧٨,٣ | ١٤,٠ | ٣١,٧ |
| شرق أوروبا | ١٣٦ | ١٨٠ | ٣٥٢ | ٨,١ | ٥٩,٢ | ٧٥,٩ | ٢١,٦ | ٢٠٠,١ | ٥,٧ | ٧٨,٣ | ١٤,٠ | ٣١,٧ |
| الشرق الأوسط | ٦١ | ٠,٢ | ٣٠٠ | ٨٩,٤ | ٦٦٠,٣ | ٦٦٥,٤ | ٩٣,٤ | ١٥٩٤,٠ | ٤٥,٢ | ٧٨,٣ | ١٤,٠ | ٣١,٧ |
| أفريقيا | ١٧٨ | ١٣٣ | ١٦٩ | ٨,٣ | ٦٢,٢ | ٦٢,٢ | ٢٥,٢ | ٣٤١,٦ | ٩,٦ | ٧٨,٣ | ١٤,٠ | ٣١,٧ |
| آسيا وإستراليا | ٥٢٠ | ٥٢٤ | ٣٣٥ | ٦,١ | ٤٤,٥ | ٤٤,٤ | ١٧,٦ | ٣٥٠,٧ | ٩,٩ | ٧٨,٣ | ١٤,٠ | ٣١,٧ |
| العالم كله : | ١٨٦ | ٤٣٨ | ٢٥٦ | ١٠٤,٧ | ١٠٠٩,٣ | ١٠٠٩,٣ | ٤٣,٠ | ٤٩٨٠,٣ | ١٤,٠ | ٧٨,٣ | ١٤,٠ | ٣١,٧ |
| دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD | ١٨٦ | ٤٣٨ | ٢٥٦ | ١٠٤,٧ | ١٠٠٩,٣ | ١٠٠٩,٣ | ٤٣,٠ | ٤٩٨٠,٣ | ١٤,٠ | ٧٨,٣ | ١٤,٠ | ٣١,٧ |
| دول منظمة الأوبك OPEC | ١٨٦ | ٤٣٨ | ٢٥٦ | ١٠٤,٧ | ١٠٠٩,٣ | ١٠٠٩,٣ | ٤٣,٠ | ٤٩٨٠,٣ | ١٤,٠ | ٧٨,٣ | ١٤,٠ | ٣١,٧ |
| دول خارج الأوبك Non-OPEC | ١٨٦ | ٤٣٨ | ٢٥٦ | ١٠٤,٧ | ١٠٠٩,٣ | ١٠٠٩,٣ | ٤٣,٠ | ٤٩٨٠,٣ | ١٤,٠ | ٧٨,٣ | ١٤,٠ | ٣١,٧ |

(١) لا تشغل هذه الاحتياجات على مخزونات العالم من السلالة البترولية والرمال التطريزية.

١٦ - تريليون = ١ مليون مليون (١٠)^{١٢} تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي = ٣٦ مليون طن مكافئ بترول (تقريباً)

(٢) المصدر : The Oil & Gas Journal, 26th Dec.1994 & World Energy Council,1994

تعريفات بالجدول رقم (٣)

الاحتياطيات المؤكدة : هى الكميات التى تشير المعلومات الجيولوجية والهندسية إلى إمكان استغلالها فى المستقبل من المستودعات الأرضية المعروفة تحت الظروف التشغيلية والاقتصادية الحالية .

نسبة الاحتياطيات إلى الإنتاج : اذا قسمت الاحتياطيات المتبقية ، فى نهاية أى عام ، على الإنتاج الكلى بهذا العام فالناتج هو المدى الزمنى الذى يقدر فيه لهذه الاحتياطيات المتبقية أن تنتهى إذا استمر الإنتاج السنوى عند معدله الحالى .

جدول رقم (٤)

أقصى تقدير لمصادر الوقود الأحفوري القابلة للاستغلال

| مصادر الوقود الأحفوري القابل للاستغلال | مليار طن مكافئ نفط | % |
|--|--------------------|-----|
| الفحم والليجنيت | ٣٤٠٠ | ٧٦ |
| النفط التقليدى | ٢٠٠ | ٥ |
| النفط غير التقليدى | ٧٥ | ٢ |
| الخام الثقيل | ٧٠ | ٢ |
| البيتومين الطبيعى | ٤٥٠ | ١٠ |
| الطفلة البترولية | ٢٢٠ | ٥ |
| الغاز الطبيعى | ٤٤٠٠ | ١٠٠ |
| الإجمالى | | |

الطفلة البترولية على المستوى العالمى :

الكميات المؤكدة وجودها والجهود المبذولة لاستغلالها :

تصنف الصخور الرسوبية التى تحتوى على نسبة عالية من المواد العضوية (كيروجين) بوصفها صخوراً زيتية أو طفلة بترولية .

وتقع الرسوبيات الكبرى للطفلة البترولية فى كل من الصين وأستراليا والولايات المتحدة وشمال أفريقيا ، وفى المنطقة الواقعة فى بلاد ماسعى بالاتحاد السوفيتى ، وفى البرازيل . وتتراوح هذه الرسوبيات بين عدة

آلاف وآلاف البليون من الأطنان .

ويوضح الجدول رقم (٥) الكميات المؤكدة توافرها فى بعض الدول ، والتى يتصدرها كل من الولايات المتحدة والبرازيل .

جدول رقم (٥)

الكميات المؤكدة توافرها فى بعض بلدان العالم من الطفلة البترولية

| الدولة | كمية الصخر الزيتى (مليار طن) |
|------------------|------------------------------|
| الولايات المتحدة | ١٢٠٠ |
| البرازيل | ٩٠٠ |
| الصين | ٢٤٠ |
| إيطاليا | ٥٠ |
| الاتحاد السوفيتى | ٢٠ |
| السويد | ٠٠ |
| أستراليا | ٠٠ |

وتشير بعض الدراسات إلى أن الأرصد المؤكدة توافرها من الطفلة البترولية على مستوى العالم تقدر بحوالى ٢٩ ألف مليار طن ، وقد تزيد الكميات المحتملة استخراجها لتصل إلى حوالى ٤٧٥ ألف مليار طن ، ويقدر توافر ثلثى هذه الكمية فى الولايات المتحدة وحدها . ورغم توافر هذه الكميات فإن الاستغلال التجارى لها على نطاق صناعى كبير لا يزال محدوداً ، إذ لم تتبلور بعد تكنولوجيات يمكن اعتبارها الأفضل من الناحيتين الفنية والاقتصادية .

وحتى عام ١٩٥٨ كانت صناعة الطفلة البترولية فى كل من السويد وأسبانيا واسكتلندا منافسة لأسعار النفط فى السوق العالمى ، ومع انخفاض أسعار الخامات النفطية أصبحت المنافسة غير ممكنة (حيث وصل سعر البرميل من النفط إلى حوالى ٢,٥ دولار) ، وقد استقر هذا السعر لفترة طويلة (٦٠ - ١٩٧٣) . ومع ارتفاع الأسعار فى نهاية عام ١٩٧٣ ، والذى استمر إلى عام ١٩٨٠ تقريباً ، تضاعف الاهتمام ثانية

بالطفلة البترولية ، وتم تطوير النواحي التكنولوجية المتعلقة بمختلف مراحل تشغيلها .

ويتطلب استخلاص الزيت من الطفلة البترولية ، سواء تم تحت سطح الأرض أو فوقها ، خبرة ومتابعة زمنية فعالة للتشغيل من حيث إمكانية الحصول على زيت ذي خواص جيدة دون أن يتأكسد أو يتحلل حرارياً ، خاصة وأن ذلك يؤدي إلى زيادة نسبة الفاقد وتكوين مركبات غير مشبعة (أو ليفينات) بنسب عالية . وتتفاوت المزايا والعيوب من طريقة إلى أخرى ، إذ يصعب تفصيل أي منها على الأخرى بصورة مطلقة .

ويمثل عامل السعر وتكلفة الإنتاج محوراً أساسياً في الاهتمام بالطفلة البترولية ، إذ تتفاوت تكلفة انتاج البرميل من الزيت الطفلي من ١٥ - ٤٠ دولاراً ، وقد ترتفع إلى حوالي ٥٥ دولاراً ، ولكن من الصعب تعميم ذلك ، لأن التكلفة الاقتصادية مرتبطة بالعديد من العوامل الأخرى التي تتأثر بها وتؤثر فيها . كما أن حجم المشروعات ، من حيث كميات الزيوت التي تنتج يومياً ، يتراوح بين عدة مئات - ٥٠٠٠٠ برميل ، أما على المستوى التجاري فإن غالبية المشروعات تنتج كميات في حدود ١٠٠٠ - ٢٥٠٠٠ برميل يومياً .

وتختلف سبل استغلال الطفلة البترولية أيضاً ، ويعتبر أفضلها هو استخراج الزيت ومعالجته والوصول منه إلى مقطرات نهائية ؛ تحقق المواصفات القياسية للمقطرات البترولية .

وفي الاتحاد السوفيتي يتم حرق الطفلة البترولية ، في محطات حرارية عملاقة تصل قدراتها إلى نحو ٢٣٠٠ ميجاوات ، ويعيب هذه الطريقة صعوبة التخلص من الرماد المتخلف الذي يزيد على ٨٠٪ من كميات الطفلة المستخدمة ، وما يشجع على هذا الاستخدام : ارتفاع نسبة الزيت في الطفلة ، حيث تصل إلى حوالي ٢٠ ٪ بالوزن .

كما يتبع في بعض الدول ، مثل تركيا ، عمليات خلط الطفلة

البترولية مع الفحم في المحطات الحرارية ، وبذلك يستفاد من الزيت المتوافر بها ، مع إمكان خفض تأثير نسبة الكبريت الموجود بالفحم أو الطفلة ، على أساس تفاعل كربونات وأكسيد الكالسيوم الموجودة في الطفلة مع أكاسيد الكبريت مكونة كبريتات الكالسيوم (الجبس) .

أما في الولايات المتحدة ، فإن الاتجاه يسير نحو معالجة الزيت الطفلي الناتج بالهدرجة مع تحويله إلى ناتج له خواص نفطية ثقيلة ، وقد وصل عدد من المشروعات إلى حد الاستثمار التجاري ، بينما لا يزال البعض الآخر تحت الإنشاء .

وفي بعض الدول العربية تتوافر كميات من الطفلة البترولية مثل العراق والأردن وسوريا ولبنان والامارات واليمن وفلسطين ومصر وليبيا وتونس والمغرب والجزائر . ورغم ضخامة الكميات المتوافرة في هذه الدول إلا أن الطفلة البترولية لم تحظ بالاهتمام في أي منها ، باستثناء الأردن والمغرب ، كما لم يتم تحديد الاحتياطي المحتمل أو المؤكد في الكثير من هذه الدول على نحو دقيق . ويوضح الجدول رقم (٦) كميات الاحتياطي المؤكد توافرها في الأردن وسوريا ومصر والمغرب ، وبعد إجراء دراسات استكشافية في السنوات الأخيرة ، قد تصل الكمية إلى نحو ٨٥ بليون طن .

جدول رقم (٦)

كميات الطفلة البترولية المؤكد توافرها في بعض الدول العربية
الأردن وسوريا ومصر والمغرب

| الدولة | كمية الصخر الزيتي (بليون طن) |
|--------|--------------------------------|
| الأردن | ٤٤٠٠ |
| مصر | ١٥٠٠ |
| سوريا | ١٣٠٠ |
| المغرب | ٦٠٠ |

الطفلة البترولية مع تزايد توقعات إمكان استرجاع بعض أو كل التكلفة ، ولكنه حالياً لا يزال على نطاق محدود نسبياً .

وهناك عمليات تشغيل على النطاق التجارى فى سبيلها إلى ظهور المؤثر فى كل من : استونيا ، والصين (ماومينج) ، والبرازيل (بتروراس) ، والولايات المتحدة (باراشوط كريك) .

وفيما يلي عرض للوضع الراهن فى الدول ذات النشاط البارز فى مجال استغلال الطفلة البترولية :

الولايات المتحدة : تصل مخزونات البترول بالطفلة الزيتية فى الرسوبيات الديقونية السوداء شرق الولايات المتحدة المقط إلى حوالى ٢٩٠٠٠٠ مليون طن من البترول . ويتوافر ما يقرب من ثلثى الاحتياطى المحتمل من الطفلة البترولية على مستوى العالم ، ويؤيد الزيت الذى يمكن استخلاصه من هذه الكميات على النفط المتوافر فى دول منطقة الأوك فى الوقت الحالى ، ويتم الاستخلاص بناء على اتفاق بين الشركات العملاقة مثل : شيفرون ، وإكسون ، ونيون ، وباراهو ، وموبيل وغيرها - على اتباع أسلوب تكنولوجى محدد .

الاتحاد السوفيتى السابق : يتوافر به حوالى ٢-٢.٩ بليون طن من الطفلة البترولية ، ويمكن انتاج ما يرب من ٢٠٠٠٠٠ مليون طن من الزيت الطفلى منها ، ولهذا الزيت خواص تماثل الخامات النفطية الثقيلة ، خاصة من حيث نسبة الكبريت إلى الهيدروجين .

ومع ارتفاع أسعار الخامات النفطية ، زاد الاهتمام فى بلد الاتحاد السوفيتى بالطفلة البترولية ، حيث نجحت فى انتاج رائد سائل منه بأسعار اقتصادية ، بالإضافة إلى استخدام الزيت الطفلى فى انتاج الأليفينات التى تستخدم كمادة أساسية فى الصناعات البتروكيماوية .

وتستفيد من الاتحاد السوفيتى من الغازات الناتجة أثناء عملية الاستخلاص ، بالإضافة إلى النواتج الكيماوية الثانوية خاصة الأمونيا والكبريت ، ويستخدم الرماد المتخلف فى صنع مواد البناء ، وفى معالجة

إما الاهتمام بالطفلة البترولية فى تلك الدول ، فإنه يتذبذب مع تغير أسعار النفط ، فكلما ارتفعت أسعار النفط زاد الاهتمام بالطفلة البترولية ، والعكس صحيح .

وفيما يختص بالأسلوب التكنولوجى للتعدين أو الاستخلاص ، فلم يطور على نحو متميز خاصة بالنسبة للاستخلاص أو الاستخدام على حالته . وتؤكد ذلك تجربة الأردن على مدى فترة زمنية تزيد على عشرة أعوام . أما بالنسبة لسوريا ، فلم تجر سوى بعض الدراسات الجيولوجية حول الطفلة البترولية ومواقع وجودها والكميات المحتملة توافرها فيها ، وهو ما يتم بمصر الآن .

وقد بدأت المغرب فى القيام بالعمليات الاستخراجية للطفلة البترولية ، واستغلالها ، فهى تتبع عمليات استخلاص الزيت على مستوى إنتاجى صغير لا يتجاوز عدة مئات من الأطنان شهرياً ويتم حرقه مباشرة لتوليد الطاقة الكهربائية ، ومن المنتظر أن توفر الطاقة المستمدة من الطفلة البترولية حوالى ٥٠٪ من احتياجاتها من الطاقة فى المستقبل .

ويتناسب هذا الأسلوب الإنتاجى للوحدات الصغيرة للاستخلاص مع الدول النامية ، لما تتميز به من ارتفاع كثافة العمالة بها ، وانخفاض الاستثمارات إلى أقل من حجم الاستثمارات الكبيرة اللازمة للوحدات الكبيرة .

الوضع الراهن للاستغلال العالمى للطفلة البترولية :

أجريت فى أواخر السبعينات بعض الدراسات الهندسية على العديد من التتميات ذات النطاق الواسع للطفلة البترولية مثل مستعمرة الطفلة البترولية فى كولورادو بالولايات المتحدة . ولكن معظم هذه المشروعات قد توقفت بسبب التكلفة العالية والأسعار المنخفضة للزيت الخام ، فى الوقت الذى لم تقدر فيه المخزونات المؤكدة المذكورة سابقاً ، ثم تزايد الاهتمام بالطفلة البترولية من خلال البحث والتطوير فى مجال تكنولوجيا

وقد تم استخدام طريقة مطورة بالتسخين عند درجة حرارة مرتفعة ٥٠٠ - ٩٠٠°م ولكن مع خفض زمن الاستخلاص إلى حدود ١. - ١.٢. ثانية ، مما ضاعف من إنتاج الجازولين والأروماتيات والفېنول ، وتواصل دول الاتحاد السوفيتي مجهوداتها البحثية في مجال تطوير هذه التكنولوجيا واستخدامها أيضاً مع الفحم ، وكذلك مضاعفة حجم الناتج من الغازات والجازولين ، ويستخدم حالياً حوالي ٧٠٪ من الطفلة البترولية المستخرجة على حالتها بعد طحنها ، حيث يتم حرقها لإنتاج الكهرباء ، وتقع أكبر محطة حرارية في العالم في البلطيق ، وتعتمد على استخدام الطفلة الزيتية بطاقة ٢٢٢٤ ميغاوات ، ويلزمها سنوياً ٣٠ مليون طن من الطفلة البترولية ، ويقدم الاتحاد السوفيتي خبرته للدول الأخرى حول هذا النوع من الاستخدام للطفلة الزيتية .

الصين : يؤدي استقطار البترول بالعين إلى استخلاص ما بين ٧٥-٨٥ ٪ من البترول المحتوي على الطفلة البترولية ، كما يستخدم الغاز المنتج خلال عملية الاستخلاص كوقود لعملية الاستخلاص ذاتها ، بينما تستخدم الطفلة المتبقية في صناعة الأسمنت .

وتعتبر صناعة الطفلة البترولية في الصين قديمة نسبياً ، فقد أنشئت أول وحدة صغيرة بحدود ٢٠٠ طن/يوم منذ أكثر من ٥٠ عاماً ، حيث تم استخلاص الزيت البترولي بعد طحن الطفلة البترولية إلى حدود ١٠ مم ، ومن أبرز تلك الوحدات وحدة منطقة فوشون ووحدة أخرى في ماومينج . ويبلغ إجمالي إنتاج الزيت الطفلي من هذه الوحدات حوالي ٣٠٠ ألف طن/سنة ، أي يعادل حوالي ٧٠٠ برميل/يوم . ويستفاد من النواتج الثانوية من عملية الاستخلاص على النحو الآتي :

- تنتج الأمونيا من عملية الهدرجة بتفاعل الهيدروجين مع النيتروجين ، ويستفاد منه في تحضير كبريتات الأمونيا التي تستخدم كسماد .

التربة الحامضية ، وتقع أكثر الأماكن التي تحتوي على رسوبيات الطفلة الزيتية بدول الاتحاد السوفيتي في مناطق : دلتا نهر البلطيق ، ودلتا نهر الفولجا ، ومنطقة تسيमानو بيشاور ، ومنطقة رومينكوف جنوب تمان مع اتحداً سهل الأورال .

وتستخدم نسبة ٢٥٪ من الطفلة البترولية المستخرجة بدول الاتحاد السوفيتي في إنتاج الزيت الطفلي ، حيث يتم تكريره ومعالجته لإنتاج جازولين ووقود نفاثات وديزل ووقود أفران ، وذلك في وحدات صغيرة بمتوسط طاقة ٢٥ طن/يوم للوحدة ، تنتج ١٧٠ كيلوجرام زيت/طن ، ويتم الاستخلاص عند درجة حرارة ٤٨٠ - ٧٠٠°م .

وأبرز مشكلات هذه الوحدات هي الحاجة إلى مجهود كبير للاستخراج من المناجم ، وضرورة طحن الطفلة البترولية إلى أحجام صغيرة ، مع استخدام الرماد المتخلف كوسيط ناقل للحرارة ، كذلك فإن هناك عدداً من الوحدات أكبر نسبياً تبلغ طاقة الواحدة منها ٥٠٠ طن/يوم من الطفلة البترولية ، ويتم فيها إنتاج ٢٧٠٠٠٠ طن زيت طفلي ، بالإضافة إلى ١٠٠ مليون متر مكعب من الغاز بطاقة حرارية مرتفعة .

وفي عام ١٩٨٠ تم تشغيل وحدتين تجاريتين بطاقة مليون طن/سنة (٣٠٠٠ طن/يوم) تنتج ١٢٠٠٠٠ طن من الزيت سنوياً ، بالإضافة إلى ٥٤٠٠٠ طن من الغازات و ٧٥٠٠٠ طن من الجازولين ، ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي الناتج حوالي ٨٦ ٪ من الكمية المستخرجة بطريقة فيشر القياسية . كما طورت دول الاتحاد السوفيتي وحدات للاستخلاص تعمل تحت ضغط مرتفع (٢٠-٥٠ ضغط جوي) مع خفض درجة الحرارة إلى ٤١٠ - ٤٣٠°م . وفي وجود مذيب (جان أوليل) تبين أن هذه الظروف تحسن من كمية الناتج من الغازات والسوائل ، خاصة الجازولين ، ويتم تطوير هذه العملية بهدف التحكم فيها ، وتحسين كميات وخواص النواتج ، خاصة إنتاج جازولين ذي رقم أوكتين مرتفع .

- ينتج الكبريت الذي يستغل في صنع حامض الكبريتيك اللازم للعديد من الصناعات الكيماوية ، خاصة صناعة الأسمدة .

- يستفاد من الرماد المتبقى في صناعة الأسمنت .

وتقدر تكلفة الإنتاج بتلك الوحدات بأكثر من تكلفة الخامات النفطية التقليدية ، خاصة إذا قورنت بالأسعار العالمية .

ويشجع على التوسع في صناعة الطفلة البترولية في الصين أن غالبية أماكن وجودها تقع فوق تجمعات الفحم ، وذلك يتم استخراج الطفلة البترولية أولاً كمنتج ثانوي أثناء تعدين الفحم .

البرازيل : قطعت مرحلة كبيرة في مجالات البحث والتطوير والاختبار للتكنولوجيا المناسبة لإنتاج الزيت الطفلي ، وقد تم إنتاجه بواسطة عملية « بتروزيكس » في مستقطر يبلغ قطره ٥,٥ متر . وفي نهاية ١٩٩٠ أنتجت شركة « بتروبراس » ٣٧٠٠٠ طن/السنة من الزيت الطفلي باستخدام مستقطر جديد يبلغ قطره ١١ متراً . وقد أقيمت حديثاً وحدة نموذجية بطاقة ٥٠٠٠ طن / السنة ، أي ١٠٠-١٢٠ برميل زيت طفلي/يوم ، ويجري العمل على إنشاء وحدة تجارية أكبر بحسب ٢٥٠٠٠ برميل/يوم ، ويطلق على هذه الوحدات « طريقة بتروزيكس » التي ينتج عنها كذلك غاز بوتاجاز مُسيلُ LPG .

وقد اتاحت الوحدة النموذجية إمكانات كبيرة للدلائل بالمشاكل التكنولوجية المختلفة ، ونسبة كفاءة الاستخلاص ، وتدريب القوى العاملة ، وتجميع مختلف المعلومات اللازمة لإنشاء الوحدات التجارية الكبيرة ، والتوصل إلى أفضل التصميمات الهندسية للوحدة التجارية الكبيرة ، وتبين أماكن زيادة المكون المحلي الداخلي في تصنيع الوحدة التجارية الكبيرة بحيث لا تقل عن ٩٠٪ من هذا المكون .

أوروغواي : تعتبر مخزونات الطفلة البترولية غير قابلة للاستغلال تحت الظروف الاقتصادية المحلية الراهنة . وتتيح المخزونات القابلة للاستخلاص حوالي ٦,٦٥ مليون طن من البترول سنوياً .

استراليا : تم تشغيل محطة رياضية (في طور الإظهار أو البيان العلمي) في نهاية عام ١٩٩٣ على رسوبيات ستوارت التي تبعد حوالي ١٥ كيلو متراً شمالاً جلاستون في ولاية « كوينزلاند » .

المغرب : يقدر الاحتياطي المؤكد من الطفلة البترولية في المغرب بنحو ٦ بلايين طن ، ويعمل المغرب على استخلاص الزيت الطفلي كأحدى طرق استغلال الطفلة البترولية .

ويتم استخلاص الزيت الطفلي في وحدات كثيفة العمالة على النحو المتبع في الصين ، وبذات القدرات الانتاجية تقريباً (في حدود ٢٠٠ طن / يوم) . ويمكن لهذه الوحدات أن تعمل عدة مرات شهرياً ، كما يمكن إنشاء عدد من الوحدات في مواقع متناثرة ، ثم يتم تجميع الزيت منها ودمجه إلى معمل للتكرير . كما يتم حرق الطفلة البترولية بالطريقة المباشرة على النحو المتبع في دول الاتحاد السوفيتي ، وقد بُدئ بإنشاء وحدة بطاقة ٢٠٠ - ٢٥٠ ميجاوات كجزء من محطة كبيرة لتوليد الكهرباء ، إذ تشتمل على خمس وحدات تعمل بالطفلة البترولية ، ويتولد عند الانتهاء منها ١٠٠٠ ميجاوات .

وهناك اتجاه لاستخدام الزيت الطفلي على حالته ، دون معالجة ، في عمليات الطهي والانهار والتدفئة ، ولكن تحد الاشتراطات البيئية من هذا الاستخدام ، كما يعتبر ذلك إهداراً لمورد هام ، إذ أن الحصول على المقطرات النفطية ، خاصة المستخدمة كوقود للسيارات ، تعتبر أكثر فائدة اقتصادية على أساس الأسعار العالمية . ومن المنتظر أن توفر الطاقة المستمدة من الطفلة البترولية حوالي ٥٠٪ من احتياجات المغرب الإجمالية من الطاقة ، في أواخر التسعينات .

إثيوبيا : تتراكم الرسوبيات الحاملة للطفلة البترولية بالمنطقة الجنوبية الشرقية من إثيوبيا في منطقة « موي - دلبى » . وقد أوضحت عمليات المسح الأولية أن الطفلة البترولية تبلغ نحو ٢٠٠ مليون طن . وأجريت عمليات مسح جيولوجي تفصيلية خلال عام ١٩٨٩ لتحديد حجم الرسوبيات الحاملة للطفلة البترولية والمربود الاقتصادي .

نيجيريا، بلغ الإنتاج السنوي حوالي ٦٣,٥ مليون برميل بترول ، ولا توجد بيانات أخرى أكثر تفصيلاً متاحة حالياً .

جنوب أفريقيا تشير البيانات البديئية إلى وجود رسوبيات مخزونات الطفلة البترولية في مقاطعة «أكيرستروم» ، ولكن البيانات الكاملة غير متاحة .

تركيا تستخدم تركيا الطفلة البترولية المطحونة في الحرق مع الفحم منخفض الجودة ، والذي به نسبة مرتفعة من الكبريت ، وأثناء الاحتراق يتولد من الطفلة البترولية أكسيد الكالسيوم الذي يتفاعل مع أكاسيد الكبريت الناتجة عن حرق الفحم ، مما ينتج عنه كبريتات الكالسيوم (الجبس) ، والذي يمكن الاستفادة منه كمادة للبناء ، وإتمام عملية الحرق يشترط أن تكون درجة الحرارة ٨٥٠°م مسع زيادة نسبة الهواء اللازم للاحتراق أثناء الحريق على ٢٠ ٪ ، كذلك يجب أن تكون نسبة الكالسيوم / الكبريت ١ : ١ - ٢ : ١ أو في المتوسط ١ : ١,٥ ٪ ، وتستخدم هذه الطريقة في حرق الكوك البترولي منخفض الجودة .

الأردن : توجد ست مناطق رئيسية لرسوبيات الطفلة البترولية بالأردن تتميز بما يأتي:

- مساحات الرسوبيات ٢٠ - ٢٢٦ كيلو متراً مربعاً .
- متوسط سمك الطفلة ٢٠ - ١٣٦ متراً .
- الاحتياطيات الجيولوجية ٦٥ مليار طن
- الاحتياطيات المؤكدة ٤٤ مليار طن

وتوجد احتياطيات إضافية تقدر بحوالي ٢٠,٠٠٠ مليون طن تقع على أعماق تزيد على ١٠٠ متر ، يمكن تعدينها فقط بواسطة الأساليب الجوفية (تحت الأرضية) أو يستقطر منها البترول في أماكن وجودها الأصلية .

ولقد تعاقدت الأردن حديثاً مع شركات يابانية وكندية للحصول على دعم مالى لتغطية تكاليف محطات ريادية لكل من تكنولوجياي الاستقطار

والحرق المباشر للطفلة البترولية ، وتدور مناقشات مع إستونيا لتعزيز استخدام التكنولوجيا للطفلة البترولية بالأردن .

إسرائيل : تم تقسيم مناطق وجود الطفلة البترولية إلى ٣ - ٤ مواقع رئيسية للرسوبيات المشتعلة عليها ، وتوجد حالياً محطة ريادية قدرة ١٢ ميجاوات تحرق بشكل مباشر الطفلة البترولية لإنتاج الكهرباء والبخار منذ عام ١٩٨٩ ، كذلك توضع في مرحلة التخطيط المتقدم حالياً محطة ذات قدرة مركبة تبلغ ٧٥ ميجاوات لإنتاج القوى الكهربائية على النطاق التجاري .

ويوضح الجدول رقم (٧) مصادر الطفلة البترولية ومخزوناتها وإنتاجها على النطاق العالمي خلال عام ١٩٩٣ .

مكامن الطفلة البترولية في مصر :

توجد الطفلة البترولية بمصر ضمن تكوين العصر الطباشيري الأعلى أو ضمن تكوين الفوسفات الذي يقع أسفل تكوين الداخلة كمتداخلات غير سميكة يصل سمكها في بعض الأحيان إلى ٥٠ متراً ، ويرتبط وجود الطفلة البترولية بوجود الحزام الحامل للفوسفات من غرب الواحات الداخلة بالصحراء الغربية إلى هضبة أبو طرطور ثم إلى جنوب شرق الواحات الخارجة . ويوجد أيضاً في شرق وغرب النيل في المنطقة ما بين إسنا وقنا ثم يمتد شمالاً بسمك قليل عبر وادي قنا ليظهر في جبال غرب سيناء . كما يوجد في جبال البحر الأحمر من شمال سفاجا حتى جنوب القصير .

وتوضح الخرائط (١) و (٢) و (٣) و (٤) أماكن وجود الطفلة البترولية في مصر في المناطق المختلفة .

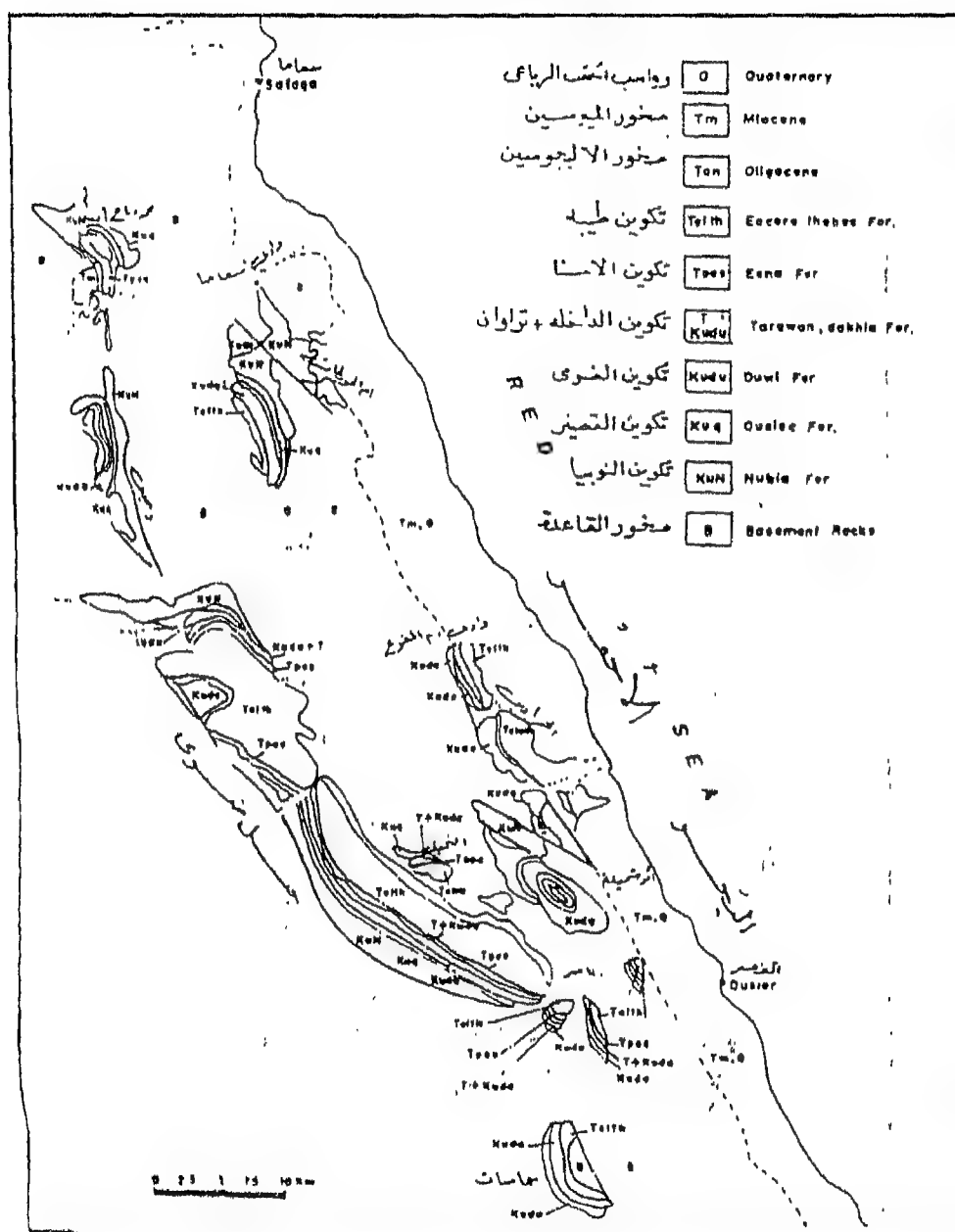
وقد بدأت هيئة المساحة الجيولوجية في دراسة إمكان استغلال الطفلة البترولية منذ أواخر الخمسينات ، عندما تبين احتراقها الذاتي في الرديم المستخرج من مناجم الفوسفات ومن ثم قامت بإجراء الدراسات العملية والتكنولوجية بالاشتراك مع الخبرة الأجنبية في الاتحاد السوفيتي وألمانيا .

جدول رقم (٧٧)
مصدر الطاقة البترولية ومخزولاتها وإنتاجها على النطاق العالمي
خلال عام ١٩٩٣

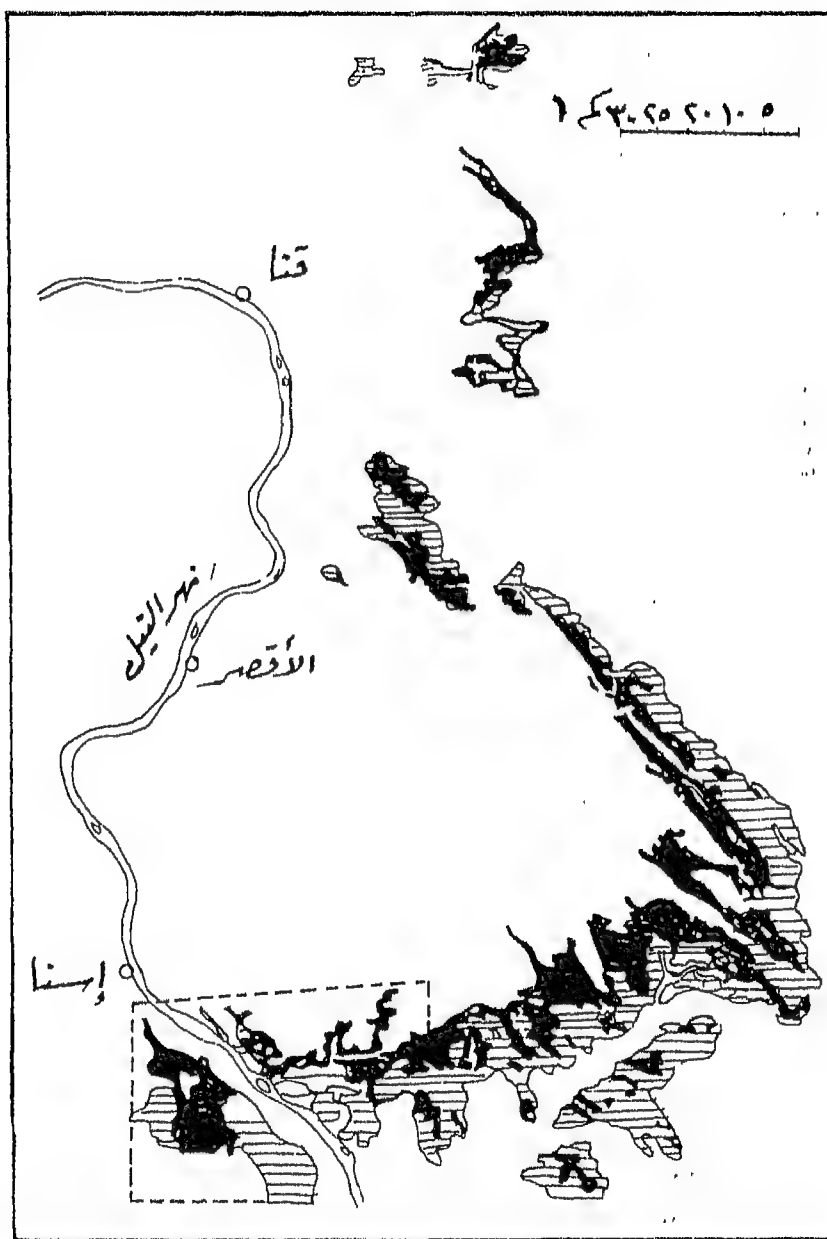
| الانتاج عام ١٩٩٣ | مخزول إنتاجية مخزول | متوسط إنتاج النقل | السعة التخزين قرب | مساحة الأراضي المزودة | الاحتياطيات المخزولة في مخزول | المخزول لدى مخزول | طريقة الاستخلاص | |
|---------------------|------------------------|----------------------|----------------------|--------------------------|----------------------------------|----------------------|--------------------|----------------------------|
| مليون طن (نقطة) | مليون طن (نقطة) | كجم / طن | متر | كجم متر ٧ | مليون طن (نقطة) | مليون طن (نقطة) | (أسفل) (الجدول) | |
| صفر | ٣٣٣٧٤ | ٥٣ | — | — | ٣٦٥١ | ٦٩٢٠٠ | P | استراليا |
| ٠,٢ | ٨٨٧٦ | ٧٠ | ٥,٣ | ٨٧٠ | ٣٥٢ | ٩٦٤٦ | R | البرازيل |
| ٠,١٨ | — | — | — | — | * | * | R | الصين |
| — | — | ٥٠ | ٣٠-٦ | — | — | ٢٥١ | M | ألمانيا |
| — | — | ٥٠-٣٠٠ | ٦ | ١٠> | — | — | - | جرين لاند |
| صفر | صفر | ٦٢ | ٨٠-٤٠ | ١٨٠ | ٧٠٠ | ١٢٠٠٠ | M | إسرائيل |
| صفر | ٢٠٠٠٠ | ١٠٠ | ٤٠ | ٦٥٠ | ٤٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | M | الأردن |
| — | ٧٤٠٠ | ٧٠ | — | — | ١٦٠٠ | — | - | المغرب |
| صفر | — | ١٠ | ١,١٥ | — | — | ٧٣ | P | جنوب أفريقيا |
| — | — | ٤٣ | ١٠ | ٥٤ | ١٧٠٠ | ١٨٦٠٠ | P | تايلاند |
| — | ٦٩٣ | ٥٠-٤٠ | — | — | ٢٢٧ | ٨٤٢ | M | تركيا |
| — | — | — | ٢ | ١٨,٥ | * | — | M | أوروغواي |
| صفر | ٢١٧٠٠٠ | ٥٧ | ٦٤٠> | ٤٢ | * | * | M | الولايات المتحدة الأمريكية |
| ٠,١٥ | ٣٥٠٠٠ | ٢٦-١٠٠ | ٢ | ١١٣٠٠ | ٢٠٠٠ | ٦٥٤٦ | - | الاتحاد السوفيتي السابق |

— غير معروف أو صفر N أقل من ٠,١ * أنظر د مرجع المادة الزائدة على مستوى كل دولة
طريقة الاستخلاص : M صدين سطح P e Surfaced mined e في مصدر أو مكانة الأصل
المصدر : world Energy council (WEC) : survey of Resources 1995

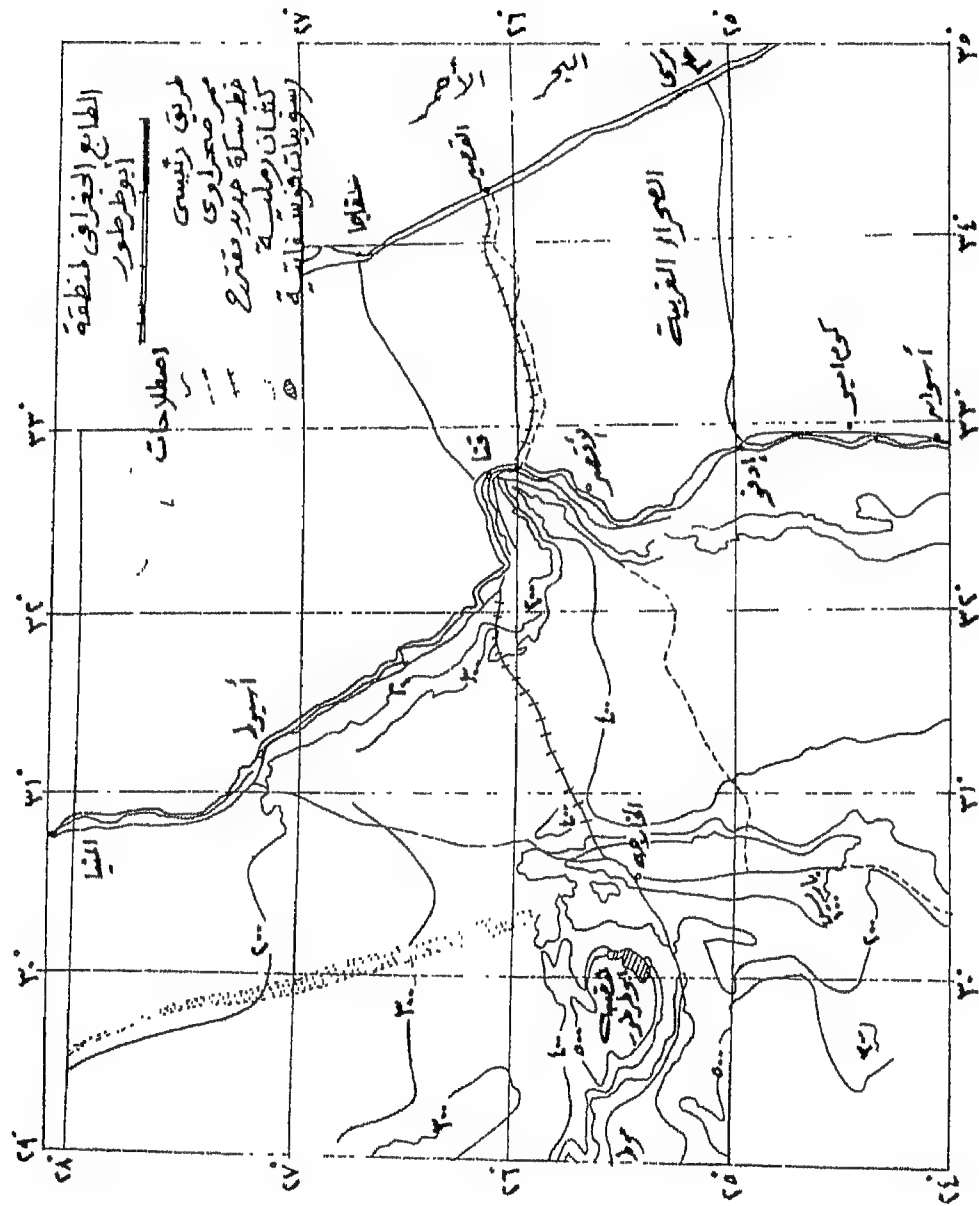
خريطة رقم (٢)
جيولوجية منطقة سفاجا - القصير



خريطة رقم (٣)
رواسب الفوسفات والطفلة البترولية بمنطقة وادى النيل



خريطة رقم (٤)
طبوغرافية منطقة أبو طرطور



الدراسات التي أجرتها الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية : أنجزت الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية منذ أواخر الخمسينات بعض الدراسات الهامة عن الطفلة البترولية بمصر بالتعاون مع بعض بيوت الخبرة العالمية ، وفيما يلي موجز لما انتهت إليه هذه الدراسات .

دراسة تمت بالتعاون مع معهد بحوث معالجة واستخدامات خامات الطاقة عام ١٩٥٩ بالاتحاد السوفيتي (السابق) : بناء على التعاقد بين هيئة تكتو اكسبورت الروسية وهيئة التصنيع في مايو ١٩٥٨ قامت هيئة المساحة الجيولوجية بجمع عينة جيولوجية تزن نحو ٥ أطنان من الطفلة البترولية بمنطقة القصير ، وذلك بهدف اجراء الدراسات البتروجرافية والبالنتولوجية مع التجارب التكنولوجية عليها .

وقد أجريت على هذه العينة تجارب استخلاص المواد العضوية باستخدام خليط البنزين والكحول بنسبة ١ : ١ ، كما أجريت تجارب حرق الصخر في افران معملية لاستخلاص الطاقة منها باستعمال غلايات البخار ، وأمكن الحصول على ما يأتي :

- عند تطبيق طريقة الحرق المباشر : تبين انه تتخلف كمية كبيرة من الرماد والمتبخرات والكبريت ، والتي تسبب التآكل السريع في غلايات البخار ، والتلوث البيئي . ويمكن استغلال هذا النوع من الوقود في حالة عدم توافر مصادر أخرى بديلة للطاقة لانتاج الطاقة الكهربائية أو لتسخين الافران الصناعية ، كما في حالة صناعة الاسمنت ، وتعد هذه الطريقة بديلا عن استيراد المواد البترولية بأسعار عالمية من الخارج .

- عند استعمال طريقة التقطير للحصول على الوقود السائل

والمنتجات الكيماوية : هذه الطريقة منتشرة بالاتحاد السوفيتي والصين والسويد وبريطانيا وأستراليا . ونتيجة للتجارب التي أجريت على الخام المصري تم استخلاص ما يأتي :

• بلغت نسبة عائد الاستخلاص حوالي ٨٪ على النطاق المعمل ، بينما انخفضت الى حوالي ٦٪ على النطاق نصف الصناعي .

• يحتوى القار الناتج على نسبة عالية من الكبريت لا يمكن تخفيضها الا بطريقة الهدرجة ، وهي طريقة مكلفة طبقا للدراسة الاقتصادية المطروحة في هذا الوقت .

• يحتوى القار ايضا على الفيثول والبريدين .

• أن جدوى استخدام هذه الطريقة في هذا الوقت غير اقتصادي على المستوى الصناعي ، حيث ان قيمة المنتجات الكيماوية الثانوية لا تغطي تكاليف الاستخلاص .

• عند انتاج غاز عالي الحرارة : تبين ان الطفلة البترولية تحتوى على نسبة ضئيلة من المواد العضوية بحيث لم تزد نسبة استخلاص الغاز على ١٥٠ مم / طن على المستوى الصناعي وهي نسبة غير اقتصادية . ولكن نظرا للمحتوى العالي من الكبريت في الطفلة البترولية المصرية فإنه يمكن استخلاص الكبريت من الخام - كما هو الحال في خام نهر الفولجا بروسيا . كما يمكن استخدام الخام في بعض الصناعات الدوائية مثل انتاج الالكترول والايكتول ، وفي صناعة المنظفات التي يتزايد عليها الطلب يوما بعد يوم . ونظرا لاختلاف انواع الطفلة المصرية عن خامات الاتحاد السوفيتي ينبغي اجراء مزيد من الدراسات على العينات المصرية .

ونتيجة للتحليل الطبقي والكيماوي للرماد تبين وجود بعض العناصر الهامة به مثل : الزنك ، والكروم ، والتيتانيوم ، والنيكل ، والموليبدنم ،

جدول رقم (٩)
العينات التي تم جمعها من العينات
التي لا يتركز الذهب بها منطقة أبو طرطور

| رقم العينات | محتوى الكروم الكل (% بالوزن) | التحليل بطريقة فيشر (جالون / طن) | SO ₃ % | P ₂ O ₅ % | MgO % | الكروم | ملاحظات |
|----------------|---------------------------------------|--|----------------------|------------------------------------|----------|--------|--------------|
| ١ | ٢,٧ | ٤,١ | ٤,٥ | ١,٢ | ٢,١ | داخلية | بئر رقم ٢٨ |
| ٢ | ٢,٩ | ٤,٦ | ٤,٨ | ١,٤ | ٢,٤ | داخلية | بئر رقم ١٨ |
| ٣ | ٣,١ | ٢,٢ | ٤,٩ | ١,٩ | ٢,٣ | داخلية | بئر رقم ١٨ |
| ٤ | ٤,١ | ٢,١ | ٦,١ | ١,٥ | ٢,٢ | داخلية | بئر رقم ١٨ |
| ٥ | ٤,٤ | ٨,٦ | ٦,٨ | ٠,٩ | ٢,٧ | داخلية | بئر رقم ١٨ |
| ٦ | ٢,١ | ٢,٢ | ٦,٢ | ١,٨ | ٢,٣ | داخلية | بئر رقم ٢٨ |
| ٧ | ١,٩ | ١,٤ | ٥,٢ | ٠,٨ | ٢,٩ | داخلية | بئر رقم ٢٨ |
| ٨ | ٢,٥ | ٤,١ | ٥,٩ | ١,٤ | ١,٩ | داخلية | بئر رقم ٢٨ |
| ٩ | ٢,٩ | ٥,٠ | ٤,٧ | ١,٣ | ٢,٩ | داخلية | بئر رقم ٢٨ |
| ١٠ | ٢,٨ | ٥,٠ | ٥,٢ | ١,٦ | ٢,٨ | داخلية | بئر رقم ٢٨ |
| ١١ | ١,٨ | ١,٢ | ٥,٧ | ٠,٧ | ٢,٤ | داخلية | بئر رقم ٢٨ |
| ١٢ | ٣,٠ | ٥,٧ | ٥,٩ | ١,٣ | ٢,٥ | داخلية | بئر رقم ٢٨ |
| ١٣ | ٢,٨ | ٥,٢ | ٥,٦ | ١,٢ | ٢,٢ | داخلية | بئر رقم ٢٨ |
| ١٤ | ٢,٩ | ٢,١ | ٥,٤ | ١,٣ | ٢,١ | داخلية | بئر رقم ٢٨ |
| ١٥ | ٣,٢ | ٥,٤ | ٦,٠ | ١,٠ | ٢,٨ | خارجية | عينات منجمية |
| ١٦ | ٢,٩ | ٥,١ | ٥,٥ | ٠,٧ | ٢,١ | خارجية | عينات منجمية |
| ١٧ | ٣,٠ | ٥,٢ | ٥,٦ | ١,٠ | ٢,٨ | خارجية | عينات منجمية |
| ١٨ | ٣,٣ | ٥,٩ | ٥,٣ | ٠,٩ | ٢,٧ | خارجية | عينات منجمية |
| ١٩ | ٥,٩ | ١٢,٢ | ٦,٠ | ٢,١ | ٢,٨ | خارجية | عينات منجمية |
| ٢٠ | ٦,٧ | ١٢,٩ | ٥,٩ | ٢,٠ | ٢,٥ | خارجية | عينات منجمية |
| ٢١ | ٦,٩ | ١٤,٩ | ٦,٤ | ٢,٥ | ٢,١ | خارجية | عينات منجمية |

ويتحليل النتائج في الجدولين السابقين ، تم التوصل إلى
المؤشرات التالية :

- أعطت عينات منطقة البحر الأحمر أعلى النتائج كما يأتي :
- منطقة وصيف : ٤٥ جالون/طن ، الحمراءوين : ٢٠ جالون/طن ، أبو
شجيلة : ٢٣ جالون/طن ، جبل ضوى : ٤٠ جالون/طن ،
- متوسط إنتاجية طن الخلفة البترولية في طينيات العصر
الطباشيري الأعلى بمصر حوالي ١٩ جالون/طن .
- أمكن تقدير الامتياطي المبدئي للزيت في الخلفة البترولية الموجودة
بالبحر الأحمر ، والتي يبلغ سمكها حوالي ٢٥ متراً في المتوسط ،
بحوالي ٤ ، ٥ بليون برميل (رغم صعوبة التركيب الجيولوجي للمنطقة) .

والنحاس ، والمنجنيز ، والفانديوم ، ويمكن استخدام الرماد في انتاج
الاسمنت ، حيث ان معامل التشبع له يبلغ حوالي ١٢ ر . والقيمة المطلوبة
في صناعة الاسمنت اقل من ٨ ر .

دراسة تمت بالتعاون مع جامعة برلين على الطلبة البترولية :

اعادت الهيئة نشاط بحوث الطلبة البترولية بدءاً من عام ١٩٨١ بالتعاون
مع جامعة برلين والشركة العامة للبترول . وتم وضع برنامج استكشافي
اولى لحزام وجود خامات الفوسفات بالصحراء الشرقية ووادي النيل
وجنوب الصحراء الغربية ، حيث جمعت خمسون عينة من عدة مناطق
بالصحراء الشرقية ومنطقة المحاميد بوادي النيل ومضبة أبو طرطور
بالصحراء الغربية . وتم اجراء التحاليل اللازمة في معامل جامعة برلين
بطريقة فيشر وقياس كمية الغاز المصاحبة . ويوضح الجدولان (٨) و (٩)
مناطق جمع العينات وتحليلها .

جدول رقم (٨)
مناطق العينات المختارة وتحليلها

| اسم المنطقة | محتوى الكروم الكل (% بالوزن) | التحليل بطريقة فيشر (جالون / طن) | ملاحظات |
|-------------|------------------------------------|--|-------------------|
| وادي عربة | ١-٠,٠٢ | - | عينات خلفة مجرأة |
| عش الملاحة | ٠,٠٢-٠,٠١ | - | عينات خلفة مجرأة |
| وصيف | ٢-٠ | ٤٥ | عينات خلفة منجمية |
| المراروين | ٢-٥ | ٢٠ | عينات خلفة منجمية |
| أبو شجيلة | ١-٩ | ٢٣ | عينات خلفة منجمية |
| منجم يونس | ١-٥ | ٣٧ | عينات خلفة منجمية |
| جبل ضوى | ١-٩ | ٤٠ | عينات خلفة منجمية |
| المطشان | ٠,٠١ | - | عينات خلفة مجرأة |
| أبو تلب | ١-٠,٠١ | - | عينات خلفة مجرأة |
| المحاميد | ٠,٠١ | - | عينات خلفة مجرأة |
| أبو طرطور | ١-٤ | ٢٩ | عينات خلفة منجمية |

البترواية ذات القيمة الحرارية العالية يمكن التوصل إلى تدبير كل احتياجات الطاقة الكهربائية للمصنع .

- إمكان توفير حوالي ١٠ مليون مارك من مصاريف التشغيل السنوية ، بما يوازي ٦ ٪ من التكاليف الأساسية .

وبناء على هذه التوصيات امتد التعاون لاستكمال الدراسة في استخدام هذه الطفلة في صناعة الأسمنت حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- استخدام الطفلة البترواية كمادة أولية في صناعة الأسمنت غير مُجَرَّبٍ بسبب زيادة نسب MGO , SO3 , p205 التي تقلل كثيراً من جودة الإنتاج ، ولكن يمكن استخدامها بنسبة ٣٠ ٪ بالإضافة إلى ٧٠ ٪ طفلة عادية .

- عدم ثبات جودة خام الطفلة البترواية ، فأحياناً يكون ذا قيمة حرارية عالية وأخرى منخفضة ، والنوع ذو القيمة الحرارية العالية به نسبة عالية من الفوسفور والكبريت .

- من نتائج البحوث التي تمت بمناطق مناجم الفوسفات للبحر الأحمر لتوفير الخامات الأولية للأسمنت من حجر جيرى وطفلة عادية ، تبين أن هذه الطفلة تحتوى على نسب عالية من الفوسفور والكبريت والمنجنيز وهى مواد ضارة بصناعة الأسمنت .

بحوث هيئة المساحة الجيولوجية فى الوقت الحالى : يتضمن مشروع بحوث الطاقة البحث عن مصادر جديدة من الخامات الصلبة للطاقة الحرارية ، ويشمل مايتى :

- تنمية تكوينات الفحم الاقتصادية واستكشاف مناطق جديدة للفحم .

- استكشاف الطفلة البترواية وتحقيق احتياجات قابلة للاستغلال وتحديد أنسب طرق لاستخدامها .

- تنمية تكوينات الطفلة البترواية وتحديد أنسب طرق استخداماتها .

- البحث عن مصادر الحجر الجيري البترومينى ورمال القار .

- بالنسبة لمنطقة أبو طرطور فإن التركيب الجيولوجى بسيط ، ومتوسط سمك الطبقة حوالى مترين فى مساحة ٩٠٠ كيلومتر مربع تقريباً ، إذ تم التقدير المبدئى لاحتياطي الزيت فى هذه الطبقة بحوالى ١٢٠ بليون برميل

- لا يمكن استغلال خامات منطقة البحر الأحمر إلا بنظام المناجم تحت الأرض .

- بالنسبة لمنطقة أبو طرطور فظروف استغلالها أفضل ، إذ إن التركيب الجيولوجى للمنطقة بسيط ، ويمكن استخراج الصخور الزيتية عند استغلال خام الفوسفات .

وقد أرست هذه الدراسة بأن أنسب استخدام لهذه الطفلة البترواية فى مصر هو استخدامها كوقود فى محطات توليد الكهرباء ، وذلك عن طريق الحرق المباشر للطفلة البترواية لتسخين المراجل وتوليد البخار ، الذى يمكن بواسطته تشغيل التوربينات البخارية لتوليد الطاقة الكهربائية .

ويمكن استخدام الطفلة البترواية فى مجال إنتاج الأسمنت الذى يحتاج إلى طاقة منخفضة ، خاصة وأن منطقة سفاجا والقصر تتوافر بهما الخامات الأولية للأسمنت ، وتوجد فيهما الطفلة البترواية ، بالإضافة إلى وجود هياكل البنية الأساسية فى سفاجا والقصر مثل الموانئ والطرق .

وأرست هذه الدراسة باستخدام طريقة روباخ المستخدمة فى إنتاج الأسمنت بالمانيا والتي تتميز بتوفير قدر كبير من الوقود المستخدم فى أفران الأسمنت ، وكذلك معظم الطاقة الكهربائية المطلوبة إذا ما أمكن توفيرها باستخدام الطفلة البترواية .

ولبيان ذلك أمكن التوصل إلى المؤشرات الاقتصادية التالية فى مصنع ينتج ٦٠٠,٠٠٠ طن أسمنت سنوياً :

- توفير فى الوقت يصل إلى ٤٠ ٪

- إنتاج ٨٥ ٪ من الطاقة اللازمة للمصنع ، وفى حالة وجود الطفلة

أماكن وجود الطفلة البترولية بمناطق القصير والحمراوين وسفاجا؛
تبين من الدراسات الميدانية التي أجرتها شركة فوسفات البحر الأحمر أن
متوسط سمك الطفلة البترولية في الصحراء الشرقية يبلغ حوالي ٢٥
متراً . كما يبلغ الاحتياطي نحو ٤,٥ بليون برميل بتروكافى تقريباً .
كذلك توجد مشونات من الطفلة البترولية السطحية بمنطقة القصير
ومنجم أبو تندب بحرى ويمكن أخذ عينات منها لتحديد جودتها ، وقدرت
هذه الكميات ميدانياً بحوالى ٥٥٠٠ طن ، وقد تم تحليل هذه العينات
بمعامل كل من هيئة كهرباء مصر ، وشركة الكوك والكيماويات الأساسية ،
وفى الخارج بفنلندا .

وقد أسفرت نتائج تحليل العينات عن أن أعلى قيمة حرارية للطفلة
البترولية المصرية تتوافر فى المناجم الآتية :

| | |
|------------------|--------------------------------|
| ١١٨٥ كالورى / جم | - منجم النخيل |
| ١٥٠٠ كالورى / جم | - منجم أبو تندب بحرى تحت السطح |
| ١٤١٠ كالورى / جم | - منجم يونس غرب |
| ١٤٠٢ كالورى / جم | - منجم ناصر |
| ١٢٥٥ كالورى / جم | - منجم أبو تندب بحرى مشوب |

التحليل الكيميائى للطفلة البترولية : يبين الجدول رقم
(١١) نتائج التحليل الكيميائى للطفلة البترولية فى كل من مواقع :
أبو تندب وناصر والفرع والنخيل وأبو شجيلة ، ومنه يتضح أن القيمة
الحرارية تختلف من منجم لآخر ، فأحياناً تكون عالية وأخرى
منخفضة ، كما تختلف نسبة الفوسفور والكبريت من منجم لآخر .

التحليل الكيميائى للرماد : يبين الجدول رقم (١٢) نتائج
التحليل الكيميائى للرماد الناتج من حرق الطفلة البترولية فى كل
من مناجم أبو تندب وناصر والفرع والنخيل وأم حماد .
القيمة الحرارية للعينات المأخوذة من المناجم المختلفة : تبين
الجدول (١٣ و ١٤ و ١٥) القيمة الحرارية (سعر/جم) للعينات
المأخوذة من المناجم الموجودة فى القصير والحمراوين وسفاجا .

وفيما يختص بالطفلة البترولية ، فقد قامت بعثة
جيولوجية بدراسة الطفلة البترولية خلال موسم ١٩٩٤/٩٣ فيما بين
مدينة سفاجا ومدينة القصير بمحافظة البحر الأحمر ، حيث تبين من
الدراسات الأولية مايلى :

- وجود بعض التراكيب الجيولوجية من الصدوع والفوالق
والطيات بمناطق وجود الطفلة ، مما يؤثر على ميول طبقاتها
وامتدادها على الجدوى الاقتصادية لعمليات التعدين .

- وجود غطاء صخرى سميك فوق طبقات الطفلة ببعض المناطق
مثل : حماضات وأبو تندب ، يبلغ نحو ٢٥٠ متراً ، مما يؤثر على
إمكان استغلالها بطريقة المنجم المفتوح .

- صعوبة استخراج طبقات الطفلة البترولية الموجودة بمناجم
الفوسفات الناضبة فى البحر الأحمر ، نظراً لحداث الانهيارات نتيجة
عدم وجود تدعيم للأسقف والجدران .

ويبين الجدول رقم (١٠) ملخصاً للأعمال الهندسية للبحوث
التعدينية والجيولوجية خلال الموسم الحقلى ١٩٩٤/٩٣ .

دراسات أجرتها هيئة كهرباء مصر : نظراً لارتباط وجود
الطفلة البترولية فى طبقاتها مع الفوسفات ، فقد قامت هيئة كهرباء
مصر بالتعاون مع شركة فوسفات البحر الأحمر بتحديد مواقع وجود
الطفلة البترولية والكميات التقديرية لها ، بالإضافة إلى الحصول
على عينات من مواقع مختلفة لإجراء التحاليل الكيميائية اللازمة فى
المعامل الكيماوية المركزية التابعة للهيئة ، وذلك للوصول إلى القيمة
الحرارية لها ومقارنتها بالنتائج العالمية .

ولهذا الغرض تم جمع حوالى ٨ أطنان من الطفلة البترولية كعينات
من مناجم مختلفة بمنطقة البحر الأحمر فى كل من سفاجا والقصير
والحمراوين ، وهى ممثلة بمناطق : أبو شجيلة - يونس - الرواقين -
جبل موسى - العنز - النخيل - أم حماد - ناصر - الحمراوين -
العطشانة - حماضات - الجهانية - الأسيل - أبو تندب .

جدول رقم (١٠)
الاعمال الهندسية للبحوث التقنية والجيولوجية خلال موسم ١٩٩٤/٩٣

| التكوين الجيولوجية الموجود بها المنطقة | مساحة المنطقة التي تملك المنطقة | المساحة | حد طيات المنطقة | مساحة طيات المنطقة | طول التفرع | |
|--|---------------------------------|--------------|-----------------|--------------------|------------|--------------------------------------|
| | متر | كيلومتر مربع | | متر | متر | |
| شوى - الجزء العلوى من القصير . الجزء العلوى من القصير . الجزء العلوى من القصير . القصير - الشوى - الداخلة . تكوين الشوى - الجزء العلوى من القصير . تكوين القصير . الجزء العلوى - القصير - عينة من الشوى . الجزء العلوى - تكوين الشوى . الجزء السفلى من تكوين الداخلة . شوى - الجزء السفلى من تكوين الداخلة - القصير الشوى - القصير . القصير - الشوى - الداخلة . الداخلة . الشوى - القصير . الداخلة - عينة من الشوى (منجم) . الداخلة - عينة من الشوى . الداخلة - الشوى - القصير . | ٢٠ الى ١٠٠ | ٤٨ | ٤ | ١٤ | ١٨ | ١ - أم المويطات منجم الحجاب البحرى . |
| | ٨٠ | ٤٨ | ١ | ٦,٥ | ٧ | ٢ - أم المويطات السفل . |
| | ٥٠ | ٤٨ | ٢ | ١٢ | ١٢ | ٣ - أم المويطات منجم السفل . |
| | ١٤٠ | ٤٨ | ٣٣ | ٥٠ | ٥٦ | ٤ - أم المويطات . |
| | ١١٠ | ٥٠ | ٤ | ١٢ | ١٩ | ٥ - محمد رياح المنجم البدرى . |
| | ١٠٠ | ٥٠ | ٦ | ١٣,٥ | ١٦ | ٦ - محمد رياح . |
| | ١٢٠ | ٥٠ | ١١ | ٢٠,٥ | ٢٥ | ٧ - محمد رياح . |
| | ٢٥ | ٧ | ٧ | ١٤ | ١٥ | ٨ - أبو هبيلا . |
| | ٢٠٠ | ٣٥ | ٦ | ١٤,٣ | ١٥ | ٩ - عزز . |
| | ١٥٠ | ١٠ | ٤ | ١٥ | ٦١ | ١٠ - ناصر . |
| | ٨٠ | ٣٦ | ٥ | ٢١ | ٣٠ | ١١ - منجم وصيف . |
| | ٧٠ | ٣٦ | ١٨ | ٢٨ | ٥٠ | ١٢ - وصيف . |
| | ١٧٠ : ١٠٠ | ٦٠ | ١٨ | ٢٤ | ٤٢ | ١٣ - أبو حمرة المروان |
| | ١٢٠ | ٦٠ | ٨ | ١١ | ١٣ | ١٤ - من المروان |
| | ١٢٠ | ٦٠ | ٢ | ٢,٥ | ٥ | ١٥ - منجم يونس |
| | ١٨٠ | ٨ | ٧ | ٣٠ | ٤٠ | ١٦ - منجم الشيل وادى الشيل |
| | ٢١٠ | ٢٥ | ١١ | ٢٧ | ٣٠ | ١٧ - حماضات |
| | ٣٠٠ : ٧٠٠ | ٣٠٠ | ١٠ | ٣٦ | ٣٠ | ١٨ - جبل شوى |

جدول رقم (١١)
تحتاج تحليل عينات واردة من هيئة كهرباء ومصر
(المعمل المركزية) في ١١/١٠/١٩٨٨

| المركبات بالاشعاع السينية | تحليل الروت (الأكسجين %) | | | | | | | القيمة الحرارية Cal / g | اسم المنتج |
|------------------------------|--------------------------|------------------|---------------------|--------------------|--------------------|--------------------|-----------------------|----------------------------|------------|
| | الكربونات Co3 % | الكبريت So3 % | الماغنسيوم Mgo % | الكالسيوم Cao % | الحديد Fe2 o3 % | السيليكا SiO2 % | الألمنيوم Al2 o3 % | | |
| Cao & Fe3 Po7 & Si O2 | ٧,٧١ | ٢,٩٨ | ١,٧ | ٧,٢ | ١,٨٤٣ | ٥٣,٦٣ | ٣,٩٨ | ١٧٩٧ | ام حمك |
| Cao & Fe3 Po7 & Si O2 | ١٦,٣ | ٧,٣ | ١,٧٦ | ١٥,٣٤٣ | ٣,٥٣ | ٢٥,٥١ | ٣,١٨٩ | ٦١٦ | الفرع |
| Cao & Fe3 Po7 & Si O2 | ٩,٧ | ٤,٣٣ | ١,٣٤ | ١٠,٠٨ | ٢,٧ | ٤٦,١٣ | ٣,٦٠٧٨ | - | نصر |
| Cao & Fe3 Po7 & Si O2 | ١٢,٦ | ٥,٠٣ | ١,٤٥ | ١١,٠٨ | ١,٦ | ٢٥,٨٥ | ١,٧ | ٧٤٣٩ | النخيل |
| Cao & Fe3 Po7 & Si O2 | ١٣,٧٦ | ٥,٠٤٩ | ١,٢١ | ١٢,٨٢ | ٢,٩١ | ٣٣,٧ | ٢,٣٦ | - | أبو تائب |

جدول رقم (١٧)
نتائج تحليل عينات وازدياقين هيئة كهرباء مصر
(المعامل المركزية) في ١١/١٠/١٩٨٨

| اسم العينة | رقم العينة | الطريقة % | | | الرقم التحليلية | الوقت المتأخر | الوقت | الكبريت | الكربون | القيمة الحرارية مكافئة/كجم | معامل |
|------------|------------|-----------|--------|-------|-----------------|---------------|-------|---------|---------|-------------------------------|-------|
| | | سطحية | داخلية | كثيفة | | | | | | | |
| أبو تريب | ٢ | ٠.٢ | ٦.٨ | ٧.٠ | — | — | — | — | — | ١١٨٠ | — |
| ناصر | ٢ | ٠.٢ | ٥.٦ | ٥.٩ | ٠.٤٣ | ٣٠.٢٤ | ٦٩.٨٤ | ٢.١٧ | صفر | ١٢٥٠ | — |
| الذرع | ٥ | ٠.٢ | ٥.٠ | ٥.٢ | ٠.٢٤ | ٣٧.٨٧ | ٧٣.٤٤ | ١.٩٩ | صفر | — | ٨٩.٧٥ |
| التخيل | ٦ | ٠.٤ | ٢.٦ | ٢.٠ | ٠.٢٥ | ٣٩.٣٨ | ٥٨.٢٥ | ٢.٢٥ | ٢.٣٧ | ٣٣٥٩ | ٤٢.٧٧ |
| أبو شحينة | ٧ | ٠.١ | ٤.٨ | ٤.٩ | — | — | — | — | — | ٧٠٤ | — |

جدول رقم (١٥)
نتائج تحليل عينات الطفلة البترولية
المأخوذة من شركة مصر للفوسفات الحمراء

| القيمة الحرارية سعر / جم | اسم العينة |
|-----------------------------|------------------------------------|
| ٥٢٠ | أولاً: المنجم |
| غير قابلة للاشتعال | المسحل المأخوذ إلى مزلقان د ٤ |
| ١٦٥ | مسحل مزلقان د ٢ |
| غير قابلة للاشتعال | المسحل المأخوذ إلى مزلقان د ٤ شمال |
| غير قابلة للاشتعال | إمتداد مزلقان د ٢ |
| غير قابلة للاشتعال | مستوى كرم د ٢ |
| ٤٨٠ | ثانياً: المنجم ب |
| ١٧٠ | وأجبة المستوى ب ٢ ، ٥ ب |
| غير قابلة للاشتعال | نهاية المستوى الرئيسى للمنجم ب |
| غير قابلة للاشتعال | إمتداد مستوى ١١١ من ب ٥ ب A |
| غير قابلة للاشتعال | إمتداد مستوى ١١١ من ب ٥ ب B |
| غير قابلة للاشتعال | إمتداد مستوى ١١١ من ب ٥ ب C |
| ٢٥٠ | المستوى الرئيسى للمنجم ب A |
| غير قابلة للاشتعال | المستوى الرئيسى للمنجم ب B |
| ٢١٠ | المستوى الرئيسى للمنجم ب C |
| غير قابلة للاشتعال | مزلقان ب ٥ A |
| غير قابلة للاشتعال | مزلقان ب B |
| غير قابلة للاشتعال | مسحل مزلقان ب ٢ - ٥ A |
| غير قابلة للاشتعال | مسحل مزلقان ب ٢ - ٥ B |
| غير قابلة للاشتعال | ثالثاً: المنجم ج |
| غير قابلة للاشتعال | منجم أ أبحاث |
| غير قابلة للاشتعال | مفرغ مناخل منجم أ |
| غير قابلة للاشتعال | رابعاً: المنجم د |
| غير قابلة للاشتعال | إمتداد مستوى د ٢٨١ |
| غير قابلة للاشتعال | مزلقان د ٤ |

احتياطي الطفلة البترولية المحتمل في مناجم البحر الأحمر : من خلال الدراسات السابقة أمكن إعداد تقدير مبدئي لاحتياطي الطفلة البترولية في مناجم قطاع القصير بالبحر الأحمر كما يأتي :

- اجمالي احتياطي الطفلة بمنطقة جبل غوى والعنز والنخيل ٨٩٢٢ × ٦١٠ طن

- احتياطي الطفلة بمنطقة أبو شجيلة ٥٥٥ × ٦١٠ طن

جدول رقم (١٣)
نتائج تحليل عينات الطفلة البترولية
المأخوذة من قطاع القصير

| القيمة الحرارية سعر / جم | اسم العينة | مستوى |
|-----------------------------|--------------------------------|-------|
| ١٨٨٥ | منجم التخييل | ١ |
| ١٥٠٠ | منجم تكدب بحرى تحت السطح | ٢ |
| ١٤١٠ | يونس غرب | ٣ |
| ١٤٠٢ | منجم ناصر | ٤ |
| ١٢٥٥ | منجم أبو تكدب بحرى مخزون | ٥ |
| ١٠٤٥ | أم حصاد - مزلقان رقم ١ | ٦ |
| ٢٧٥ | نطق القصير القديم أبو شجيلة | ٧ |
| ٢٦٥ | مزلقان على زين أبو ريشة | ٨ |
| ٢١٣ | القصير القديم - مزلقان الكبيرة | ٩ |
| ٢٠٥ | مزلقان بكر يونس بحرى | ١٠ |
| ٢٦٥ | القصير القديم - مزلقان المسجد | ١١ |
| ١٧٥ | منطقة رحيف | ١٢ |
| ١٣٠ | مزلقان الرديين | ١٣ |
| ١٢٥ | أم حصاد - مزلقان رقم ٢ | ١٤ |
| ٩٥ | منطقة أبو شجيلة يونس (٢٥) | ١٥ |
| غير قابلة للاشتعال | منطقة زرع البهار (٣٩) | ١٦ |
| غير قابلة للاشتعال | مزلقان البيضاء الجديد | ١٧ |
| غير قابلة للاشتعال | منجم الفرع | ١٨ |
| غير قابلة للاشتعال | طوالى البيضاء التخييل | ١٩ |

جدول رقم (١٤)
نتائج تحليل عينات الطفلة البترولية
المأخوذة من قطاع سفاجا

| القيمة الحرارية سعر / جم | اسم العينة |
|--|-------------------|
| ١٠٢٠ | منطقة رصيف |
| ٣٦٠ | منطقة أم المويشات |
| غير قابلة للاشتعال | منطقة أبو شجيلة |
| (٣٦) | |
| (عينة شديدة الصلابة تلحق بصعوبة شديدة) | |

التحليل الكيميائي للرماد:

| الموقع | الألمنيوم | السيليكا | الحديد | الكالسيوم | المغنسيوم | الكبريت | فكرونت |
|----------|-----------|----------|--------|-----------|-----------|---------|--------|
| أبو نندب | ٢٠,٣٦ | ٢٢,٧٧ | ٢,٩١ | ١٢,٨٢ | ١,٢١ | ٥,٠٤٩ | ١٣,٧٦ |
| نصر | ٢,٦ | ٤٦,١٢ | ٢,٧ | ٩,٠٨ | ١,٢٤ | ٤,٢٣ | ٩,٧ |
| الفرع | ٢,٤ | ٢٥,٥١ | ٣,٥٣ | ١٥,٣٤ | ١,٧٦ | ٧,٣ | ١٦,٢ |
| النفيل | ١,٧ | ٢٥,٨٥ | ١,٦ | ١١,٨ | ١,٤٥ | ٥,٠٣ | ١٢,٦ |
| أبوشجيلة | ٢,٠٩٨ | ٥٢,٦٣ | ١,٨٤ | ٧,٢ | ١,٧ | ٢,٩٨ | ٧,٧١ |

البيانات الفنية للمحطة : اقترحت الدراسة أن يراعى عند إنشاء المحطة أن يكون تصميم الغلاية مناسباً لحرق طفلة بترولية ذات قيمة حرارية منخفضة .

- القدرة ٢٠ ميجاوات
- كمية البخار اللازم ١٣,٩ كجم / ثانية
- ضغط البخار ٤٥ كجم/سم^٢
- درجة حرارة البخار ٨٠ + ١٠ م
- نظام الاحتراق مزدوج (طفلة بترولية / مازوت)
- كمية مياه التبريد اللازمة ٢٥٢٠ طن / ساعة ، أى ٦٠٤٨٠ طن / يوم

الموقع المقترح لإنشاء المحطة : اقترحت الدراسة إنشاء المحطة ، إما بجانب موقع استخراج الطفلة مع نقل مياه التبريد من البحر إلى الموقع ، أو على البحر مباشرة ، ونقل الطفلة البترولية بواسطة السكك الحديدية ، وقد تبين الآتى على أن يتم دراسة الموقع المناسب اقتصادياً :

إنشاء المحطة بموقع استخراج الطفلة : يعتبر منجم أبوشجيلة أقرب المواقع إلى البحر حيث يبعد حوالى ٤,٥ كيلو متر ، كما يحتوى على كمية من احتياطي الطفلة تقدر بحوالى ٥٥٥ مليون طن ، وهى تكفى لتشغيل

- احتياطي الطفلة بمنطقة حمامات وأبو تسدب ووادي غزال

٥٤٨٧ × ١٠ طن

ومن ثم فإن إجمالي احتياطي الطفلة بقطاع القصير بالبحر الأحمر ١٤٩٦ × ١٠ طن (أى ١٥ بليون طن)

وقد اقترحت هذه الدراسات عمل حوالى ٢٨ جسة جديدة لتحديد كميات الطفلة البترولية الموجودة وأعماقها بشكل أدق ، وذلك بطول إجمالي ٦٤٨٠ متراً تقدر تكلفتها بحوالى ١٠٠ جنيه/متر تقريباً ، أى بتكلفة إجمالية ٦٤٨ ألف جنيه ، وفى حالة خفض هذه التكلفة يكتفى بعشر جسات فى مواقع مختارة تقدر تكلفتها بمبلغ ١٧٠ ألف جنيه .

الحساب المبدئى للطاقة الكهربائية الممكن إنتاجها باستخدام الطفلة البترولية : أجريت دراسة مبدئية لإنشاء وحدة تجريبية لتوليد الطاقة الكهربائية بواسطة الحرق المباشر للطفلة البترولية فى مرجل ذى مهد مميح (والذى يمثل أشهر تكنولوجيا للحرق المباشر للوقود الصلب منخفض الدرجة بدون أية ملوثات تضر بالبيئة المحيطة) ، وقد اعتمدت هذه الدراسة على بيانات الطفلة البترولية : التى تتمثل فيما يأتى :

مواصفات الوقود (الطفلة البترولية) :

- القيمة الحرارية ١٨٥٠ كالورى / جم
- معدل استهلاك الوقود ٣٠,٩ طن / ساعة ، ٧٤٢ طن / يوم ، ٤,٥٥ × ١٠ طن / سنة .

التحليل الكيميائي للوقود:

| الموقع | الرطوبة % | الرطوبة التحليلية | المواد المتطايرة | الرماد | الكبريت | الكربون الثابت | القيمة الحرارية | معامل الهاروجرون |
|----------|-----------|-------------------|------------------|--------|---------|----------------|-----------------|------------------|
| أبو نندب | ٧ | - | - | - | - | - | ١١٨٠,٤ | - |
| نصر | ٥,٩ | ٠,٤٢ | ٢٠,٢٤ | ٦٩,٨٤ | ٢,١٧ | منفى | ١٢٥٠,٨ | - |
| الفرع | ٥,٢ | ٠,٢٤ | ٢٧,٨٧ | ٧٣,٤٤ | ١,٩٩ | منفى | - | ٨٩,٧٥ |
| النفيل | ٣,٠ | ٠,٢٥ | ٣٩,٢٨ | ٥٨,٢٥ | ٢,٢٥ | ٢,٣٧ | ٢٥٩,٩٧ | ٤٣,٧٧ |
| أبوشجيلة | ٤,٩ | - | - | - | - | - | ٠٤,٦ | - |

(التكلفة بالليون دولار أمريكي بالسنة ١٩٠٠)

| الإنشاء | مبنى | الإنشاء | مكونات المحطة |
|---------|-------|---------|---------------------------------------|
| ٢٨٤٥ | ٤,٤٢ | ٢٤,٠٣ | ١ - الفلوجة والمحطات والمحطات الفرعية |
| ١٨ | ٠,٨٠ | ٨,٤٠ | ٢ - التربة والمركب والمحطات |
| ١٢,٠٠ | ٤,٠٠ | ٨,٠٠ | ٣ - الأسلاك المعدنية |
| ١,٨ | ٠,٢٢ | ٠,٩٥ | ٤ - حوض المفاعل |
| ٢,٨ | ٠,٥٥ | ٢,٣٠ | ٥ - خدمات استشارية |
| ١٠,٠٠ | ٢,٤٠ | ٦,٩٠ | ٦ - طوارئ |
| ٦٣,٧ | ١٣,٤٠ | ٥٠,٥٨ | التكلفة الإجمالية لإنشاء المحطة |

• تكلفة الكيلووات/ساعة مركب
• تكلفة استخراج وتجهيز الطاقة الكهربائية (بما في ذلك الدراسة التي أجراها باليمن) ١٧,٥ دولار / كيلو

الفحم يبلغ حوالي ٥٠ - ٥٥ دولار ، بينما يبلغ سعر الكافئ من
الطفلة حوالي ٦٠ - ٦٥ دولار .

وفي حالة إنشاء محطة ١٢٠ x ٤ ميجاوات ؛ تنخفض تكلفة الكيلو
وات مركب إلى حوالي ١٦٠٠ دولار ، وينخفض سعر طن الطفلة إلى
٨ دولارات تقريبا . وبناء على هذا التقدير المبدئي ، تمت دراسة حالة
استخدام الطفلة البترولية لإنتاج الطاقة الكهربائية ، ولزمن المتاح
لاستغلال الطفلة بالكامل ، حيث تبين أن مخزون مصر من الطفلة
البترولية يكفي لتوليد طاقة تغطي احتياجات البلاد لعشرات السنين ،
باعتبار أن الاحتمال (وقت إنجاز الدراسة ١٩٩٠) ٣٦٠٠٠ مليون
كيلووات/ساعة .

الخلاصة : مما سبق يتضح أن احتماليات العالم من الطفلة
البترولية ، وكذلك احتماليات مصر منها ، تعتبر ضخمة ومتسعة بكل
المقاييس ، وسوف تؤثر عوامل جوهريّة على مسار تنمية استغلال
واستخدام هذه المخزونات .

فمن بين محددات أخرى عديدة تبرز أسعار النفط
الخام السائدة عالمياً ، والتطورات التكنولوجية ،
والسياسات الحكومية ، والمزائيب ، والقضايا البيئية ،
وأنواع الوقود الأخرى المنافسة ، باعتبارها عوامل هامة

١٠١

المحطة حوالي ١٠٠ سنة ، ويلزم مد خطوط أنابيب
لتغذية المحطة بمياه التبريد حتى البحر ومحطات
الضخ اللازمة .

إنشاء المحطة شرق مواقع أبو شجيلة : من الممكن إنشاء
المحطة على البحر مباشرة شرق منجم أبو شجيلة ،
ويستدعى هذا مد خطوط السكك الحديدية من
موقع المنجم إلى موقع المحطة ، مما يستلزم إضافة
تكلفة إنشاء الخطوط الحديدية ووحدات النقل إلى
التكلفة الكلية للمحطة .

إنشاء المحطة بمواقع مدينة القصير : اقترحت الدراسة
إنشاء الوحدة التجريبية (٢٠ ميجاوات) على البحر
مباشرة بمدينة القصير ، على أن يتم نقل الطفلة
البترولية بواسطة خطوط السكك الحديدية الحالية من
مناجم منطقة جبل ضوى (منجم الفرع - ناصر -
البيضة - حمضات) إلى موقع المحطة المقترح على
البحر الأحمر .

ويتميز هذا الموقع بالآتي :

• وجود خطوط السكك الحديدية بين مدينة القصير
ومواقع المناجم المختلفة ، مما يتيح استغلال معظم
هذه المناجم .

• توافر مياه التبريد اللازمة للمحطة .

• قربها من مراكز الأحمال وسهولة ربط المحطة بالمدينة .

• قربها من مراكز الخدمات .

التكلفة التقديرية لإنشاء وحدة توليد كهرباء قدرة ٢٠ ميجاوات :
ويلاحظ أن السعر يفوق الكافئ الحراري للفحم ، إذ إن سعر طن

ملحق رقم (١)

أساليب التعامل مع الطفلة البترولية

في جميع مراحل استخراج الطفلة البترولية من المناجم ، أو عند استخدامها مباشرة أو استخراج ما بها من مواد هيدروكربونية ، أو عند الاستفادة من هذه الهيدروكربونات مباشرة بمعالجتها وتكريرها ، فإن هناك مددًا من البدائل التكنولوجية تحدد صلاحية أى منها ، مثل العوامل الجيولوجية والكيميائية ، بالإضافة إلى الأوضاع والنواحي الاجتماعية وميكل البنية الأساسية ومستوى التصنيع في البلد المعنى بذلك .

وتشتمل مراحل الإفادة بالطفلة البترولية على العمليات الثلاث التالية :

- عمليات الحصول على الطفلة من المناجم (التعدين) .
 - عمليات استخلاص الزيت من الطفلة البترولية .
 - عمليات الاستفادة من الطفلة البترولية على حالتها أو من الزيت الطفلى المستخلص منها .
- وبالنسبة لتلك العمليات يوجد عدد من البدائل التكنولوجية المتباينة ، ويمكن إيجاد أسباب التفضيل بين تكنولوجيا وأخرى ، استناداً إلى المؤشرات التالية :

- سهولة التصميم .
- كفاءة العمل باستمرار .
- انخفاض حجم التمويل اللازم .
- انخفاض مصروفات التشغيل .
- استخلاص الزيت من الطفلة البترولية بأعلى نسبة ممكنة .
- الاستفادة من الطاقة المتولدة خاصة في تشغيل الوحدات العاملة بالموقع .

يجب أخذها في الاعتبار لدى البدء في تنمية استغلال واستخدام الطفلة البترولية

وبالنسبة للواقع المصرى - فيما يرتبط بمصادر الطاقة المتاحة والكامنة والمحتملة - تكتسب الطفلة البترولية أهمية كبيرة باعتبارها مخزون مصر الاستراتيجى من مصادر الطاقة مما سيكون له أبلغ الأثر في إطالة أمد الاحتياطيات المصرية المحدودة من البترول والغاز الطبيعي وإتاحة الفرصة لاستخدامهما على نحو أفضل للاقتصاد القومى .

التوصيات

وهي هههه ما سبق يوهى بما يأتى :

* دعم وتقوية الجهود التى تبذلها الجهات المعنية والمشروعات التعدينية لمواصلة البحوث الجيولوجية وتطويرها إلى مستوى التفصيلات الدقيقة للمسح الجيولوجى ، مشتملة فى ذلك على المواقع التى لم تخضع للدراسة الجيولوجية بعد ، حتى يتسنى الوقوف بشكل أكثر دقة على الكميات المؤكدة فى مواقعها المختلفة ، والمخزونات المؤكدة القابلة للاستخدام أو الاستخلاص ، ومساحات الراسب الموجود ، والسمك المتوسط للراسب ، والمخزونات الإضافية الممكن تقديرها ، وذلك من أجل حصر ثروة مصر من الطفلة البترولية ، والتخطيط لاستخدامها والإفادة منها لخدمة الاقتصاد القومى على النحو الأمثل .

* تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لاستكمال وتطوير البحوث الجيولوجية الخاصة بالطفلة البترولية ، والدراسات الأخرى المرتبطة بها .

* الاهتمام بتبادل المعلومات فى مجال تنمية واستخدام الطفلة البترولية وتحقيق مختلف صور التعاون الفنى ، من خلال برامج التطوير مع الدول الراغبة فى ذلك ، سواء كان هذا التعاون فى الجوانب المتعلقة بالتعدين فى المناجم ، أو فى المراحل التطبيقية اللاحقة لاستخلاص الزيت أو الحرق المباشر للطفلة البترولية ، أو من حيث التطويرات اللازم إدخالها لخفض التكلفة أو رفع الجودة .

- التقليل من كميات الماء اللازم للتشغيل .

- عدم تلوث البيئة .

- استخدام جميع المنتجات الثانوية .

الاستخراج من المناجم (التعدين) : توجد مناجم الطفلة البتروولية تحت الأرض أو فوق سطحها ، ويحدد ذلك الموقع الرئيسى للطبقات الحاملة للطفلة ، ومدى قربها من سطح الأرض أو بعدها عن الكميات المحتوية عليها من الصخر ذى النسبة المرتفعة من الزيت . وبالنسبة للمناجم تحت سطح الأرض تستخدم أهم التكنولوجيات المعروفة باسم الغرف والأعمدة ، حيث يتم فيها حفر أنفاق متصلة مع ترك فراغات للأعمدة الرئيسية .

ويوجد عدد من البدائل بالنسبة لعمليات التعدين فوق سطح الأرض ؛ لا تختلف فى أغلبها عن الأسلوب المستخدم فى مناجم الفحم .

استخلاص الزيت الصخرى (الطفلى) : يعرف الزيت المستخلص من الطفلة البتروولية باسم الزيت الصخرى (أو الزيت الطفلى) ، وفى جميع عمليات الاستخلاص المعروفة ، يوجد عدد من الضوابط التى تحدد مدى كفاءة كل منها ، والتى يجب أن ينظر إليها عند المفاضلة بين طريقة وأخرى ، ومنها :

- مدى الاحتياج إلى مصدر خارجى للطاقة أو إمكان الحصول على الطاقة من الوحدة ذاتها .

- إمكان رفع نسبة الزيت المستخلص إلى حوالى ١٠٠٪ من المستخلص بطريقة فيشر القياسية .

- الحدود العليا لدرجة حرارة الاستخلاص ، بحيث لا تسمح بتفاعل المركبات القاعدية الموجودة فى الطفلة البتروولية مما يؤدي إلى زيادة

نسبة الأروماتيات ، ومن ثم تزيد تكلفة المعالجة والتكرير للطفلة البتروولية ، كما أنها مسببة للسرطان .

- تؤدي درجات حرارة الاستخلاص المرتفعة إلى تقليل نسبة الهيدروجين / الكربون فى الزيت الصخرى ، مما يتطلب تمويض الهيدروجين خلال مراحل المعالجة التالية بعد ذلك .
- إمكان الإفادة بالرماد المتخلف بالحرق ، خاصة إذا كانت به نسب عالية من الكربون المتخلف بعد الاستخلاص أو باستخدامه فى أغراض متنوعة أو إعدامه ، وهذه الطريقة ذات أهمية بالنسبة للتفضيل بين طريقة استخلاص وأخرى .

ويمكن حصر التكنولوجيات التى تتبع فى استخلاص الزيت الصخرى ، فى الوسائل التالية :

- الاستخلاص من الطفلة وهى فى موقعها .

- الاستخلاص من الطفلة بعد إجراء التعديلات فى الموقع .

- الاستخلاص من الطفلة فوق سطح الأرض .

كذلك يمكن الجمع بين الاستخلاص من الموقع بعد تعديله والاستخلاص السطحى .

وتجرى الآن بحوث لإيجاد وسائل لاستخلاص الزيت الصخرى ، وذلك بتخفيض درجة الحرارة ، مع استخدام المذيبات فى عمليات الاستخلاص . وقد توصلت إلى خفض درجة الحرارة إلى أقل من ٤٠٠°م دون استخدام أول أكسيد الكربون أو ثانى أكسيد الكربون مع الماء كمذيب .

كذلك تستخدم بعض أنواع البكتريا فى التغذى على بعض المركبات الكبريتية والأكسجينية الموجودة فى الطفلة البتروولية ، وتنتج بالتالى كميات من الأحماض الكبريتية ، التى تؤثر على مركبات الكربونات الموجودة فى الصخر ، مما يحسن من خواص الزيت الناتج .

الاستخلاص في الموقع :

من أهم الطرق المعروفة عالمياً الاستخلاص في الموقع ، وهي الطريقة التي تتبعها شركة أوكسيدنتال في كولورادو بالولايات المتحدة ، إذ تتناسب مع الطفلة البترولية المحتوية على نسب منخفضة من الزيت ، وتعتبر طريقة الاستخراج العمودي من أفضلها ، وقد استخدمتها الشركة منذ عام ١٩٧٧ ، حيث يتم استخراج حوالي ٢٠٪ من الطفلة بتشكيل فجوة تحت الأرض ، وتفسير طبقات الطفلة ، مما يسمح بإدخال مدخنة داخل هذه الطبقات تملاً بقطع من الطفلة البترولية ، ويتم إشعالها من أعلى ، حيث تبدأ النار في السريان من أعلى إلى أسفل بمعدل ١ - ٢ قدم / يوم (متوسط ٥٠ متر / يوم) ويتم تجميع الزيت المستخلص من القاع بتأثير الجاذبية الأرضية ثم إعادة ضخه إلى أعلى وتجميعه .

والى جانب ذلك هناك بعض النظم المستخدمة لعملية الاستخلاص في الموقع ، حيث تعتمد على تمرير وسط ساخن (هواء أو بخار) من خلال طبقات الطفلة البترولية مع التحكم في درجة الحرارة عن طريق سرعة المرور ، ويتم تجميع الغازات ، والزيت الناتج تمهيداً لاستخدامه أو معالجته .

وهذه الطريقة تتميز بعدم تخلف كميات كبيرة من الرماد يصعب التخلص منها .

الاستخلاص السطحي :

بدأت أول وحدة استخلاص سطحي في كولورادو بالولايات المتحدة عام ١٩٤٥ لإجراء عمليات الاستخلاص السطحي للزيت الصخري ، إذ يتم أولاً رفع الطفلة البترولية من مواقعها في المناجم إلى وحدة الاستخلاص القائمة فوق سطح الأرض ، إما باستخدام الشاحنات أو السيور الناقلة ، ثم يتم طحن الطفلة إلى

١٠٤

أحجام مناسبة ، بطرق مختلفة .

وتتسم عملية الاستخلاص في محرقة خاصة مجهزة بالتسخين إلى درجة حرارة في حدود ٤٨٠ م - ٥٢٠ م ، وتختلف عمليات الاستخلاص المعروفة عالمياً باختلاف الطريقة التي تنتقل بها الحرارة إلى الطفلة البترولية ، حيث تعتمد إلى حد كبير على كميات الزيت الموجودة بها ، وكذلك على كفاءة التشغيل واقتصادياته ، وبصفة عامة تنحصر أهم طرق الاستخلاص فيما يلي :

الاستخلاص باستخدام الغازات الساخنة :

وتوجد عدة طرق معروفة بأسماء الشركات التي استخدمتها وطورتها وأهمها :

- طريقة شركة أن . تي . يو .
- طريقة شركة باراهو .
- طريقة شركة يونيون .
- طريقة شركة درافو .

الاستخلاص باستخدام الأجسام الصلبة : مثل تراب السيراميك ، أو الرمال الناعمة ، أو تراب الفحم ، أو رماد الطفلة البترولية ذاتها ، ومن أهم الطرق الشائعة في الاستخدام ما يلي :

- طريقة شركة توسكو - ٢ .
- طريقة شركة سيرو الاسترالية .
- طريقة ليرجي .

ومن المعروف في عمليات الاستخلاص التي تستخدم فيها الغازات الساخنة كوسيط حراري أن النواتج الغازية من الزيت الصخري لها جودة منخفضة ، كما يصعب استرجاع أبخرة الزيت الخفيفة خاصة إذا كانت بتركيز يقل عن ١ ٪ بالمجم .

ملحق رقم (٢)

كيمياء واساليب معالجة الزيت الصخري (الطقلي)

يشكل الزيت الصخري في الاغلب تركيباً كيميائياً خاصاً ، وذلك بالمقارنة بالخدمات النفطية الهيدروكربونية . ويشتمل الجدول رقم (١) على أهم الفروق بينهما من حيث نسبة الاحتواء على كل من المركبات الهيدروكربونية الأساسية - البارافينات والاليفينات والتنافثينات والأروماتيات الثقيلة ، ويلاحظ من الجدول رقم (١) ارتفاع نسب الاليفينات والمركبات الأروماتية الثقيلة في الزيت الصخري ، وهو ما يتسبب في انخفاض جودته وصعوبة معالجته ، حيث ان الاليفينات تتحد مكونة بلمرات ومركبات أسفلتينية ذات أوزان جزيئية مرتفعة ، وتغير بالتالي من خواص الزيت الصخري ، خاصة خلال التخزين ، وإن كان لفترات زمنية قصيرة . كما يشتمل الجدول رقم (٢) على أهم المركبات الكيميائية التي توجد في الزيت الصخري بحسب مجموعاتها .

وبالإضافة إلى ما سبق يحتوى الزيت الصخري على نسب من النيتروجين والأكسجين يعلو متوسطها عما يوجد في الخامات البترولية . أما من حيث الصفات الطبيعية ، والتي تأتي كتأثير مباشر للتركيب الكيميائي ، فإن الزيت الصخري له الصفات التالية :

- ارتفاع الوزن النوعي ، أو ما يقابل انخفاض كثافة (م ب ١) والتي تتراوح بين ٩٠ - ٩٢٠ .
- ارتفاع نقطة الانسكاب .
- ارتفاع اللزوجة .

لذا يلزم أن تتم معالجة الزيت الصخري ، أو المنتجات المتحصل عليها منه ، وذلك بهدف تحسين خواصها وكفاءة الأداء المتحقق منها .

جدول رقم (١)

مقارنة التركيب الكيميائي للزيت الصخري مع الخامات النفطية

| التركيب الكيميائي | الخامات النفطية في المائة بالوزن | الطفلة البترولية في المائة بالوزن |
|--------------------|----------------------------------|-----------------------------------|
| مركبات بارافينية | ١٥ | ٢٠ |
| مركبات أليفينية | - | ٢٥ |
| مركبات ثانوية | ٢٥ | - |
| مركبات أروماتية | ٥٠ | ٢٠ |
| منتجات عطرية ثقيلة | - | ٢٥ |

جدول رقم (٢)

المركبات الكيميائية الأساسية في الزيت الصخري

| التركيب الكيميائي | المركب |
|--|--|
| - مركبات بارافينية | بارافينات مستقيمة (٧ - ٢٥) . |
| - مركبات أليفينية | الليفينات ذات رابطة ثنائية أو أكثر أحياناً ، |
| - مركبات ثانوية | ثيولان |
| - مركبات أروماتية ثانوية | ثيولان بالأساس |
| - مركبات أروماتية متعددة الحلقات | أشكال مختلفة |
| - مركبات كبريت | مركبات متنوعة |
| - مركبات نيتروجينية قاعدية | بيدين - كينولين |
| - مركبات نيتروجينية غير قاعدية | بيدول - إندول - كارباذول |
| - مركبات أكسجينية | ثيولان - كينولات |
| - مركبات غير هيدروكربونية بها أكثر من عنصر | مركبات متنوعة |
| - مركبات معدنية عضوية | بورفيرينات فانديوم وإيكل |

طرق معالجة الزيت الصخري :

لا تختلف عمليات المعالجة التي تجرى على الزيت الصخري كثيراً عن العمليات التي تجرى على الخامات النفطية ، فهي تشمل العمليات التالية :

- تكسير اللزوجة : تعتمد هذه الطريقة على معالجة الزيت الصخري حرارياً بدرجة حرارة تتراوح بين ٤٨٠ - ٥٢٥°م ولفترة زمنية تتراوح ما بين عدة ثوان إلى عدة دقائق وينتج عن ذلك خفض اللزوجة للزيت المعالج .

وعند معالجة الزيت الصخري يتم أولاً رفع درجة حرارته في فرن التسخين ، ثم ينقل إلى وعاء التفحيم الذي يجري فيه التفاعل ، وذلك برفع درجة الحرارة ثم إعادة خفضها ، ثم ينقل الزيت المعالج إلى برج التقطير حيث تصل درجة حرارته إلى ٣٠٠ - ٤٠٠ م ، ويتم فيه تقطير الزيت على النحو المتعارف عليه في أبراج التقطير الخامات النفطية ، وبذلك ينفصل عن الزيت الغازات والجازولين والجاز أوليل والمتخلف الثقيل الذي تكون لزجته أقل بكثير من الزيت الصخري الذي لم يعالج بعد .

ولا تقل هذه الطريقة من نسب النيتروجين أو الكبريت أو الأكسجين ، وأقصى ما تحققه هو خفض اللزوجة ونقطة الانسكاب ، ورغم سهولة هذه الطريقة ، إلا أنها تستهلك كثيراً من الطاقة .

التفحيم : يشتمل التفحيم بأنواعه المعروفة على :

- التفحيم البطيء .

- التفحيم في طبقات ثابتة .

- التفحيم في طبقات متحركة (المرن) .

- التفحيم في طبقات متحركة دائرية .

وتتم عملية التفحيم البطيء بتسخين الزيت إلى درجة ٤٨٠ - ٥٢٥ م ، ثم تركه ليتفحم في وعاء التفحيم ، وخلال عدة ساعات ، يتم الحصول على الفحم الناتج ، كما يتم إفراغ الوعاء ، وفي خلال هذه الفترة يمكن إجراء عملية تفحيم أخرى مماثلة ، وينقل الناتج إلى وعاء التفحيم الآخر .

أما التفحيم في طبقات ثابتة ، فيتم بوضع الزيت الساخن في وعاء يحتوي على جزيئات الكوك التي تغطي بالزيت ، ومن ثم تتحول إلى غازات ، مع تكون طبقة جديدة من الكوك ، وهكذا .

١٠٦

أما طريقة التفحيم المرن ، وهي طريقة شركة إكسون ، فيتم فيها الجمع بين الطبقة المتميزة مع تحويل الفحم الناتج إلى غازات ، التكسير بالهدرجة : في هذه العملية ، يتفاعل الزيت الصخري مع الهيدروجين بوجود عامل مساعد ، ومن ثم يتحول الكبريت الموجود بالزيت إلى كبريتيد الهيدروجين ، وكذلك النيتروجين إلى أمونيا ، والأكسجين إلى ماء .

أما الأليفينات التي تشكل عتبة في معالجة الزيت الصخري فإنها تتشبع وتتحول إلى بارافينات ، بينما يحدث تكسير للجزيئات الكبيرة لتصبح أصغر نسبياً .

ويتم التفاعل مع الهيدروجين بوجود عامل مساعد ثابت في طبقة ثابتة ، تمر من خلالها أبخرة الزيت مع الهيدروجين مما يتيح حدوث التفاعل ، كما يمكن إجراء الهدرجة تحت ظروف الغليان للمنتج ، حيث يتم حقن الخليط من القاع تحت سرعة مرتفعة ، وبذلك تقل فرص انسداد فتحات طبقة العامل المساعد سواء بالكوك الناتج أو بالسوائل الأسفلتية ، وتتيح هذه الطريقة إزالة الكوك المتكون ، مع إضافة عامل مساعد جديد ونشط يسمح باستمرار التفاعل دون توقف .

ويتيح التكسير بالهدرجة التوصل إلى منتجات نهائية ذات جودة عالية ، لكن تكلفة تشغيلها أعلى نسبياً ، وتستخدم طريقة الطبقة الثابتة لمعالجة المقطرات الناتجة عن عمليات التقطير للزيت الخام ، بينما تصلح الهدرجة من الطبقة المتحركة أو حالة الغليان للمنتج للمنتجات النهائية ، وكذلك للزيت الصخري على حالته ، وقبل تقطيره .

وبالإضافة إلى عمليات المعالجة التي تجري على الزيت الصخري على النحو السابق ذكره . فهناك اتجاه حول إمكان المعالجة بإضافات خفض نقطة الانسكاب بهدف تسهيل نقل الزيت الصخري إلى معامل التكسير ، لكن تلك الإضافات قد لا تحقق نفس النتائج مع الأنواع

- الوحدات الأساسية والمساعدة القائمة في معامل التكرير الموجهة بالفعل ، مع تبين إمكانات نقل الزيت الصخري إليها .

- الوحدات اللازم إضافتها إلى معامل التكرير الموجودة بالفعل .

- إمكان إنشاء معامل تكرير مستقلة للزيت الصخري .

- التصرف في المنتجات الثانوية أو المصاحبة التي يحصل عليها من معالجة الزيت الصخري مثل الكبريت والأمونيا والكوك والغازات المصاحبة .

- توافر العوامل المساعدة اللازمة لعمليات المعالجة .

- توافر كميات الهيدروجين اللازمة لعمليات المعالجة .

- توافر القوى العاملة المدربة .

- توافر وسائل الصيانة .

- توافر هياكل البنية الأساسية .

- مدى ملامة التكنولوجيا الجديدة لأسلوب الإنتاج الجارى .

كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار وجود أو غياب صناعة بتروكيماويات وحدود احتياجها إلى الزيت الصخري ومقطراته ، خاصة أنه بالنسبة لصناعة البتروكيماويات يتميز الزيت الصخري ومقطراته عن الخامات النفطية باحتوائه على نسب عالية من الأليفينات ، التي تعتبر المقيم الأساسي لبدء تحضير العديد من البتروكيماويات .

وفي حالة اختيار التوجه إلى صناعة البتروكيماويات ، فلا بد من تحديد المواقع الجغرافية وظروف النقل والتداول ، ليس بين موقع استخراج الزيت الصخري ومصنع البتروكيماويات فحسب ، وإنما تكافؤ المنتجات البتروكيماوية الوسيطة التي سوف يتم إنتاجها أيضا ، وتحديد ما إذا كان سيتم من ذات الموقع أم يجب نقلها إلى مواقع الصناعات التحويلية ، إلى غير ذلك من العوامل الأخرى .

المختلفة للزيت الصخري ، إذ أن التركيب الكيميائي للزيت الصخري يختلف من موقع لآخر ، وأهم الاختلافات المؤثرة على الاستجابة لتلك الإضافات هي نسب المكونات الأساسية من البارافينات والأليفينات ، لأن البارافينات بطبيعتها تكوينها لها درجة انسكاب مرتفعة ، كما يعرض وجود الأليفينات الزيت لتغير خواصه نتيجة لتفاعل الأليفينات ، مكونة لمركبات ذات أوزان مرتفعة يصعب تداولها واستخدامها .

وهناك اتجاه آخر لرفع جودة الزيت الصخري ، وذلك بخلطه بأنواع الخامات النفطية التقليدية .

العوامل المؤثرة على اختيار طرق المعالجة للزيت الصخري :

لا يختلف الزيت الصخري - عند اختيار طرق المعالجة اللازم إجراؤها عليه - من الخامات النفطية الثقيلة ، لأنه يتشابه معها في التركيب الكيميائي ، خاصة من حيث ارتفاع نسب المركبات غير الهيدروكربونية والمحتوية على الكبريت والنيتروجين والأكسجين ، بالإضافة إلى المركبات المعدنية العضوية ، خاصة المحتوية على النيكل والفاناديوم والزنك .

ويلاحظ أن الزيت الصخري يحتوى على نسب أعلى من النيتروجين والزنك ، مقارنة بالخامات النفطية الثقيلة ، ومن ثم فإن العوامل المؤثرة على اختيار طرق المعالجة للزيت الصخري تأخذ في الاعتبار ما يلي :

- مواصفات وخواص المنتجات النهائية المطلوب الوصول إليها .
- كميات تلك المنتجات النهائية ، حيث أن بعض طرق المعالجة قد يؤدي إلى زيادة نسب الإنتاج من الجازولين والكيروسين ، بينما قد يكون الاستهلاك في حاجة إلى المزيد من الجاز أول أو وقود الأفران .
- درجة ثبات المنتجات النهائية ، ومدى قابليتها للامتزاج مع غيرها من المقطرات التي يتم الحصول عليها من الخامات النفطية .

النقل والمواصلات

النقل البرى بين مصر والمشرق والمغرب العربى حتى عام ٢٠١٠

أولاً : تطور النقل البرى منذ الحرب العالمية الأولى حتى الآن :

تتميز مصر بانها المفتاح الطبيعى للحركة بين عرب آسيا فى الشرق وعرب الشمال الافريقى فى الغرب ، خاصة وأن أرض سيناء جغرافيا تقع فى آسيا ، أما الوادى وبقاى مصر فيقع فى افريقيا . كما أنها مفتاح الحركة بين الشمال الاوربى والامريكى وبين الجنوب الاسيوى والافريقى .

ومنذ الفتح العربى وحتى زوال الامبراطورية العثمانية كانت المظلة السياسية واحدة ، وبالتالي لم تتبلور بصورة كاملة الحدود السياسية القطرية ، مما سمح طوال هذه المرحلة باندماج الحركة فى مجال نقل الركاب والبضائع عريضاً لخدمة الحركة البيئية العربية ورأسيا لخدمة الحركة من الجنوب الى الشمال الاوربى والامريكى .

وفى المرحلة التالية حيث ساد الاستعمار الاوربى المتعدد الصور بدأت تظهر الحدود القطرية العربية الفاصلة مع دخول تكنولوجيات النقل فى مجالات الطرق والسكك الحديدية ، وإن كانت موجهة لخدمة الاهداف الاستعمارية السائدة فى كل قطر بحسب ظروفه .

وكان من أقم معالم هذه المرحلة بروز نشاط قناة السويس كشريان نقل رئيسى بين الجنوب والشمال ، ومع ذلك لم يقطع مسارها الرئيسى حركة النقل الأفقية بين الدول العربيه لوجود معابر وإن كانت محدودة الكفاءة .

١٠٨

— ومنذ عام ١٩٤٨ ومع بداية الصراع العربى الاسرائيلى المسلح ، ظهرت آثار سلبية على حركة النقل البرى العربية ، من أبرزها وقوع مئات النقب تحت السيطرة الاسرائيلية ليقطع المسار البرى ، وقيام حركة مقاطعة عربية شاملة لاسرائيل ، ثم رفع خط السكة الحديد المصرية فى شمال سيناء والذى كان يربطها بفلسطين والشام .

ويظهر حركة الانتعاش البترولى فى أعقاب حرب ١٩٧٣ توفرت الأموال لبدء نشاط صناعى متزايد فى دول الخليج البترولية ، غير أن برامج التصنيع كانت أغلبها متماثلة فى أنماطها الانتاجية مع صناعات الاقطار الاخرى الاسبق فى الظهور ، وهذا التماثل فى الانتاج قتل من فرح نمو التبادل التجارى بين الدول العربية .

ومع ذلك فقد اقتضى النشاط الصناعى الجديد استجلاب العمالة المدربة ، ومن ثم نشطت حركة هجرة وسفر العمالة ، وازداد اعتمادها على وسائل النقل البرى ، خاصة وأن مصر بادرت بإنشاء شركة مشتركة للجسر العربى على خليج العقبة لتعويض الحركة عبر النقب الاسرائيلى (راجع البيان ص ١٠٩) .

وقد كانت المقاطعة العربية لمصر منذ أواخر السبعينات وبعد معاهدة الصلح مع اسرائيل من المؤثرات السلبية على ازدهار حركة التدفق للبضائع والافراد . وما إن عادت الامور لطبيعتها فى العلاقات المصرية العربية ، حتى دخل الوطن العربى فى مرحلة من الصراعات المتتالية فى الحرب الاهلية اللبنانية واليمن وقلاقل الجزائر والحرب العراقية الكويتية وحروب التقسيم فى الصومال والقرن الافريقى والسودان ، وكان لذلك كله اثر سلبى على حركة النقل البرى .

ولم يلبث الأمر أن تفاقم بوقوع عدة أقطار عربية تحت وطأة الحصار الدولي كالعراق وليبيا والسودان لاحقا ، ومن الواضح أن مثل هذا الحصار لا تتأثر به الدولة المعنية فحسب ، بل تمتد آثاره لما حولها ، فعلى سبيل المثال فإن حصار ليبيا إنما يعنى الحد من الحركة بين مصر والمشرق العربي كله وبين المغرب العربي .

بيان

بأعداد الركاب والشاحنات والسيارات

(المتحركة على الجسر العربى من عام ١٩٨٥ الى ١٩٩٥)

| السنة | ركاب | سيارات | شاحنات |
|---------------|---------|--------|--------|
| ١٩٨٥ | ١٦٠٤٣١ | ٥١١٤ | ٩٢٧ |
| ١٩٨٦ | ٣٤٥٣٥٤ | ١٢١٣٥ | ٢٣٩٤ |
| ١٩٨٧ | ٥٥٩٧٥٢ | ٣٠٢٧٣ | ٨٦٦٨ |
| ١٩٨٨ | ٧١٨١٤٩ | ٣٢٩٦٦ | ١٢٦٥٠ |
| ١٩٨٩ | ٧٠٩٦٤٢ | ٤١٥٨٧ | ١٤٥٥٧ |
| ١٩٩٠ | ٨٠٠٤٧٩ | ٥٨٥١٠ | ١٥٢٥٥ |
| ١٩٩١ | ٨٦٧٧٨٣ | ٤٨٠٨٦ | ١٧٤٢٥ |
| ١٩٩٢ | ١٢٠٥٩٠٤ | ٦٠١٨١ | ٢٥٤٠٦ |
| ١٩٩٣ | ١٢٤٧٣٢٧ | ٥٧٥٧٠ | ٢٩٤٤١ |
| ١٩٩٤ | ١٣٤٨٦٦١ | ٤٨٩٨٣ | ٣٠٣٥٧ |
| ١٩٩٥ | ١١٥٨٩٤٧ | ٣١٢٥٦ | ١٩٥٨٤ |
| المجموع الكلى | ٩١٢٢٤٢٩ | ٤٢٦٦٦١ | ١٧٦٦٦٤ |

وإذا كان مؤتمر مدريد للسلام واتفاقية أوسلو التالية له ومعاهدات إسرائيل مع الأردن والسلطة الفلسطينية منذ أوائل التسعينات ، قد بشرت كلها بنشر السلام فى المنطقة ، أو ما يتلوه فى المفاوضات متعددة الأطراف من تقليل حدة المقاطعات ، وسياسات منع المرور أو تقييده - فإن السلام الحقيقى ما زال هشا تقطعه فى فترات متلاحقة تحركات عدائية وعدوانية ، لا تلبث أن تبعث شبح الصراع المسلح بكل سلبياته ، فضلا عن بروز أشكال من التمحور والاستقطاب سواء بسياسة الامر الواقع كما فى محور سوريا ولبنان ، أو بالاتفاقيات كما فى حالة إسرائيل وتركيا .

إن الصورة غير المكتملة لإحلال السلام فى المنطقة ، ربما تكون هى العامل المؤثر الرئيسى فيما يظهر من تناقضات فى طرح التوجهات والسياسات فى قطاع النقل البرى المؤثر على حركة الأفراد والبضائع . وتتمثل هذه التناقضات - على سبيل المثال - فى طرح مشروعات قطاع النقل من خلال ما يسمى الشرق أوسطية والتي قد تبدو فى بعض اجزائها متعارضة مع قيام سوق عربية متكاملة فى قطاع النقل البرى على وجه الخصوص .

ففى بعض ما طرح من أفكار ومشروعات تبدو صورة غير واضحة ، لمحاولة إقامة محور نقل برى رأسى لأهم سلع المنطقة وهو البترول والغاز وذلك لمنافسة المسار الطبيعى لهذه المنتجات عبر قناة السويس . واجتذاب حركة السياحة والنقل ، لتتمركز غير توحد مطارات وموانئ منطقة العقبة - ايلات ، منافسة بذلك مسار هذه الحركة عبر الأجواء والموانئ المصرية فى المنطقة .

على أن الاتجاه الى انتهاء عصر الصراع المسلح فى المنطقة وسيادة مناخ السلام الشامل ، قد يعنى اشتعال الصراع التنافسى بين عدة أطراف اقليمية فى محاولة للسيطرة على محاور حركة نقل البضائع والأفراد والسياحة . ولأن لمصر ثقلها الجغرافى والتاريخى فى هذا

المجال ، فإنه ينبغي دراسة كل مشروعات هذه المقترحات .

ان تجزئ الاقطار العربية نتيجة الصراعات والمحاور والحصار ، مع قرب موعد التنفيذ الشامل لاتفاقية التجسرة الحرة (الجات سابقا) حتى في مجال النقل بعد انتهاء فترة السماح ، انما يعنى أن عدة أسواق عربية مجزأة ، سوف تكون عرضة لاختراق كثيف من حركة النقل العالمية المتدفقة ، والتي لا قبل لنا بمنافستها على المستوى الاقليمي أو الدولي - في ظل الحصار والخلافات والتنافس الاقليمي .

واذا اضيفت المعوقات الخاصة بالبنية الأساسية كالطرق والسكك الحديدية ، وكذلك عدم التجانس في القوانين ولوائح السير والمرور ، وسوء وسائل النقل ، فلن تكون الصورة على الوجه المأمول التوصل اليه في موعد غايته الحقبة الاولى من القرن القادم .

ومع تزايد ارتفاع اسعار النقل الجوي للركاب والشحن والبضائع كان من المفترض أن تتجه الشرائح الاجتماعية المتوسطة في مختلف الاقطار العربية ، نحو سوق النقل البري ، إلا أن عدم معالجة سبلات هذه الحركة ، وتحسين تكنولوجياتها في البنى الأساسية ، وكذا في الجسور ووسائل النقل - مازال يحد من نمو سوق النقل البري البيئي على نطاق أوسع .

وقد توصلت مصر الى عقد عدة اتفاقيات ثنائية للنقل البري ، ومع ذلك فمطلوب التوصل لتنظيم محتويات ومعالجات هذه الاتفاقيات ، في إطار مجموعة عربية محددة - كأساس لعمل عربي مشترك .

ان الادراك التام لمجموعة التوجهات والسياسات ، هو الذي ييسر التوصل الى الأهداف العربية ، في موعد يواكب سرعة المتغيرات الاقليمية والدولية ، لتحسين وتنمية سوق نقل برى عربية ، تخدم تجارة السلع والخدمات البيئية عربيا .

ثانيا : اتفاقيات نقل الركاب والبضائع بين مصر وبعض دول المشرق

والمغرب العربي :

بدأ من النصف الثاني من الثمانينات ، وعقب انشاء شركة الجسر العربي بين مصر والاردن والعراق للعمل بين مينائي نويبع والعقبة استكمالا للرحلة البرية وتعميضا عن طريق النقب السابق - فقد سعت مصر لعقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية مع بعض الدول العربية في المشرق والمغرب العربي لتنظيم النقل البري بينها ، وذلك على النحو التالي :

١ () الاتفاقيات الثنائية بين مصر ودول المشرق العربي :

- اتفاقية تنظيم النقل البري للركاب والبضائع بين مصر والمملكة الاردنية الهاشمية الموقعة بتاريخ ٢٨ / ٣ / ١٩٨٥ .

- اتفاقية النقل البري الدولي للمسافرين والبضائع مع الجمهورية العراقية وقعت في ٧ / ٧ / ١٩٨٨ وأقرها مجلس الشعب في ١١ / ١٢ / ١٩٨٨ .

- اتفاقية التعاون في مجال النقل البري للأشخاص والبضائع بين دول مجلس التعاون العربي موقعة في عام ١٩٨٨ .

- اتفاقية لنقل الركاب والبضائع مع الجمهورية السورية وقعت في ١٢ / ١٢ / ١٩٩٠ وأقرها مجلس الشعب في ١٠ / ٢ / ١٩٩١ .

- اتفاقية تنظيم عمليات النقل البري - ركاب وبضائع - مع المملكة العربية السعودية وقعت في ٥ / ١٢ / ١٩٩٠ وأقرها مجلس الشعب في ٢١ / ٤ / ١٩٩١ .

- اتفاقية للنقل البري الدولي للركاب والبضائع مع دولة الكويت وأقرها مجلس الشعب في ٢٦ / ٢ / ١٩٩٤ .

ب () الاتفاقيات الثنائية بين مصر ودول المغرب العربي :

- اتفاقية لنقل الأشخاص (الركاب) والبضائع مع الجمهورية

| الدولة المصدرة | القيمة الشهرية | (مليون دولار) القيمة السنوية | النسبة المئوية للمصادر الدولية |
|----------------|----------------|---------------------------------|-----------------------------------|
| السعودية | ٢٢٠ | ٢٦٦٠ | ٨,٧٪ |
| عمان | ١٤١ | ١١٩٢ | ٥٣٪ |
| سوريا | ٦٠,٢٦ | ٧٢٢ | ٢٢٪ |
| مصر | ٥١ | ٦١٢ | ١١٪ |
| لبنان | ٣١,٢٠ | ٣٧٥ | ٦٠٪ |
| الأردن | ٢١,٧٥ | ٢٦١ | ٢٥٪ |
| الإجمالي | - | ٧,١٢٢,٤٠٠ | ١١,٧٪ |

ومن ثم يبلغ مجموع صادرات هذه الدول السنوي ٦٠,٨١٦ مليار دولار .

ويلاحظ أن مصر هي الدولة الوحيدة الخارجة عن إطار الجزيرة العربية أما مجموعة الدول الخمس الأخرى فتتحرك تجارتها برىا على محاور الطرق داخل الجزيرة العربية ، مما يشير الى أهمية حركة النقل البرى بينها .

ب - التجارة العربية دوليا (بالشهر عام ١٩٩٤) :

| م | الدولة | صادرات | واردات | الجملة | ملحوظات |
|----|-----------|--------|--------|--------|-------------|
| ١ | السعودية | ٢,٨٠ | ٢,٢٤ | ٦,٠٤ | مليار دولار |
| ٢ | الإمارات | ١,٧٤ | ١,٧٨ | ٣,٥٢ | مليار دولار |
| ٣ | الكويت | ,٩٩١ | ,٥٥٦ | ١,٥٤٧ | مليار دولار |
| ٤ | الجزائر | ,٧٦٩ | ,٧٤٦ | ١,٥١٥ | مليار دولار |
| ٥ | مصر | ,٤٦٤ | ,١٠ | ١,٥٦٤ | مليار دولار |
| ٦ | ليبيا | ,٦٥٢ | ,٣٣٤ | ,٩٨٦ | مليار دولار |
| ٧ | تونس | ,٤١٩ | ,٥٣٠ | ,٩٤٩ | مليار دولار |
| ٨ | المغرب | ,٣٤٦ | ,٥٩٦ | ,٩٤٢ | مليار دولار |
| ٩ | عمان | ,٤٠٣ | ,٣٥٧ | ,٧٦٠ | مليار دولار |
| ١٠ | سوريا | ٣٦٢ | ٢٤٢ | ٦٠٤ | مليون دولار |
| ١١ | لبنان | ٥٢ | ٤٨٨ | ٥٤٠ | مليون دولار |
| ١٢ | الأردن | ٨٧ | ٢٤٦ | ٤٣٣ | مليون دولار |
| ١٣ | قطر | ٢٤٣ | ١٦ | ٢٥٩ | مليون دولار |
| ١٤ | اليمن | ١٥٠ | ١٥٤ | ٣٠٤ | مليون دولار |
| ١٥ | السودان | ٤٣ | ٩٧ | ١٤٠ | مليون دولار |
| ١٦ | موريتانيا | ٢٩ | ٤٢ | ٧١ | مليون دولار |
| ١٧ | جيبوتي | ٧ | ٢٩ | ٣٦ | مليون دولار |
| ١٨ | الصومال | ١١ | ١٩ | ٣٠ | مليون دولار |

٥ - على هذه الدول في الترتيب العام البحرين ثم فلسطين ثم العراق وسبب تفردها السياسية والدينية .
- المصدر : المؤسسة العربية للدراسات - تقرير جريدة الحياة الدولية في ٢٧ / ١٠ / ١٩٩٥ .

التونسية ووقعت في ٨ / ١٢ / ١٩٨٩ وأقرها مجلس الشعب في ٢١ / ٥ / ١٩٩٠ .

- اتفاقية للنقل البرى للركاب والبضائع مع الجماهيرية الليبية الشعبية ووقعت في ٢٩ / ٢ / ١٩٩٢ وأقرها مجلس الشعب في ٧ / ٢ / ١٩٩٣ .

- اتفاقية لنقل المسافرين (الركاب) والبضائع مع المملكة المغربية ووقعت في ١٥ / ٦ / ١٩٩٣ وأقرها مجلس الشعب في ٢٤ / ١٠ / ١٩٩٣ .

ويتبين من ملخص هذه الاتفاقيات بعض الخلافات فى شأن خدمات النقل بينها مثل حالات النقل العكسى من (دول المقصد الى المنشأ) أو أسعار البترول .

وفى مرحلة لاحقة يمكن لعدة دول عربية أن تشكل فيما بينها (جماعة عربية Concert) وترتبط باتفاقيات النقل البرى منمطة فى كل خدمات النقل - وفى هذه الحالة فالدول المرشحة لذلك هي مصر والأردن والسعودية وليبيا ، على أساس أنها دول منشأ ومقصد ومرور .

ثالثا : التجارة البينية بين الدول العربية :

نوضح فيما يلى حجم التجارة البينية بين الدول العربية ، ومنها مصر ، ونسبتها مع تجارتها الدولية ، وذلك على النحو الآتى :

١ - التجارة البينية العربية ونسبتها للتجارة العربية الدولية :

كانت الصادرات البينية العربية عام ١٩٩٤ فى مجموعة الدول المذكورة بعد على النحو التالى : القيمة الكلية ٧,١٢٢ مليار دولار ونسبه مئوية تبلغ نحو ١١,٧٪ من قيمة الصادرات العربية دوليا . وإذا أضيفت قيمة الواردات فستتخفص النسبة المئوية الى نحو ٨٪ وذلك على النحو الآتى :

إمكانات استخدام النقل البري للبضائع :

مما تقدم عن حجم وحركة التجارة العربية البينية يتضح أن معظمها يتحرك داخل الجزيرة العربية مما يعنى الاعتماد على الشاحنات والبرادات على الطرق البرية .

أما التجارة بين مصر والسعودية وكذا دول المشرق العربي فتسلك الطرق البرية القطرية ثم العبارات في البحر الأحمر وخليج العقبة أو السويس ثم تستكمل الرحلة بالطريق البري .

وتتأثر الرحلة البرية أكثر من غيرها بالظروف السياسية السائدة في إحدى « دول العبور والممر » .

أما عن أنواع البضائع المنقولة فهي كما يلي :

• أن النسبة الكبرى من المنقولات بضائع عامة تحتاج سيارات سطح سواء في الواردات أو الصادرات وتتراوح بين ٦٥٪ إلى ٩٨ ٪ .

• زادت كمية نقل البضائع الصب في اتجاهات وفترات معينة لظروف خاصة منها النقل إلى العراق عام ١٩٨٩ ، حيث زادت نسبة البضائع الصب في هذا الاتجاه إلى حوالي ٨٣ ٪ من حجم النقل .

• تمثل السوائل نسبة ضئيلة في حجم النقل ما عدا الواردات من اتجاه دول الخليج حيث تصل نسبة الواردات من البضائع السائلة (مواد بترولية) إلى حوالي ٦٥٪ من السعودية وإلى حوالي ٩٩٪ من دولة الكويت .

• البضائع التي تحتاج إلى تبريد برادات تظهر أهميتها في الصادرات إلى بعض دول الخليج مثل (السعودية والكويت) حيث تتراوح بين ٣٥٪ - ٤٦٪ من حجم الصادرات بينما تكاد تنعدم في اتجاهات أخرى .

ويمكن للنقل البري بالسيارات أن يقوم بدور فعال في زيادة حجم التبادل التجاري - ويتعين السعى إلى تنسيق الاتفاقيات الثنائية

والوصول بها إلى مرحلة اتفاقية نمطية « لمجموعة اقليمية Concert » . وفي هذه الحالة تتكون من مصر - السعودية - الاردن - ليبيا ، باعتبارها دول المنشأ والممر والمقصد على كلا اتجاهي المشرق والمغرب العربي .

رابعاً: شبكة الطرق والمحاوئ الرئيسية بين المشرق والمغرب العربي : بالنسبة لشبكة الطرق والمحاوئ الإقليمية : فقد تبين أن هناك محوراً رئيسياً هاماً ، وإن كان يمكن تجزئته إلى قطاعات قطرية وهو المحور المار من نواكشوط إلى المغرب فالجزائر فتونس فليبيا ثم مطروح ومنها إلى القاهرة ثم نفق أحمد حمدي في السويس وحتى رأس النقب وجنوباً إلى نوبيع ، ثم عبر الجسر العربي إلى ميناء العقبة ثم عمان ، ومن عمان يتفرع شمالاً إلى سوريا ولبنان ، وشرقاً إلى العراق ، وجنوباً إلى السعودية (على محور غربي) إلى الكويت وامارات الخليج (على المحور الشرقي) .

هذا وقد تم الاتفاق بين كل من مصر والسعودية على تسيير محور جديد بين مينائي سفاجا وضبا وبذلك تم ربط مصر والسعودية (ومنها لباقي دول الخليج) مباشرة .

وتجرى مصر والسعودية مشاورات بشأن انشاء (جسر تيران) لينقل الحركة مباشرة على هذا الجسر بين جنوب سيناء وشمال السعودية . وإذا كانت التكلفة العالية تمثل عقبة في سبيل تنفيذ المشروع إلا أنه يمكن الترويج له في القطاع الخاص العربي والدولي للتمويل ، مع فرض رسوم مرور عليه لاستعادة التكلفة على مدى معقول قد يكون ثلاثين عاماً مثلاً .

بالنسبة لشبكة السكك الحديدية : لا توجد شبكة حديدية اقليمية متكاملة ، بل توجد أربع شبكات قطرية للسكك الحديدية هي : شبكة سكك حديد مصر - شبكة سكك حديد شمال افريقيا - شبكة

الخلاصة : مما سبق يتبين :

- أن سوق النقل البري بين المشرق والمغرب العربي سوف يعتمد على المدى المتوسط - على النقل على الطرق بدرجة تفوق اعتماده على شبكة السكك الحديدية ، وذلك لتكامل شبكة الطرق من جهة وتقطع شبكة السكك الحديدية من جهة أخرى ، وتضاعف تكلفة تطوير وإنشاء شبكة سكك حديدية متكاملة ، سواء على المستوى العربي أو الاقليمي (الأردن واسرائيل) .

- أنه مع سهوله تطوير شبكة الطرق فإن حركة الركاب والسفر تسير نحو التكامل الاقليمي بدرجة تفوق حركة السلع والبضائع ، ويرجع ذلك الى :

- تمكن مشغلي نقل الركاب من تسيير خطوط برية منتظمة بينها تكامل أو تنسيق ، بينما يصعب على مشغلي الشاحنات والبرادات التوصل لمثل ذلك التنسيق والانتظام حتى الان .
- محدودية الطلب على الشحن والنقل البري بالنظر الى محدودية التكامل السلعي نتيجة لتمثل الانتاج .
- تعرض السلع والمنتجات للتلغ نتيجة سوء التداول الجمركي وطول زمن هذا التداول .

- توفر محطات للركاب - ولو باستخدام المحطات المحلية والقطرية ، وفي المقابل محدودية (إنشاء المراكز اللوجستكية) للبضائع وكذا الضمانات والاجراءات البنيكية .

- الاتفاقيات الثنائية أدت الى التوصل لحل عديد من السلاحيات ومعوقات سوق النقل البري ، ومع ذلك يمكن وضع اطار اتفاقية لمجموعه عربية محددة concert تؤمن - على الأقل - الدول الرئيسية في المنشأ والمقصد والممر .

سكك حديد العراق - شبكة سكك حديد شمال الجزيرة العربية ويدخل فيها سكك حديد الحجاز القديمة ، وأغلب أجزائها معطلة فيما عدا خط عمان - معان بالأردن .

أما كل دول التعاون الخليجي فتخلو من خدمة السكة الحديد فيما عدا خط سعودي يعمل ما بين الدمام والرياض .

ويؤخذ على كل هذه الشبكات اختلاف مقاييسها عن المقياس الدولي المتعارف عليه ، مع ضعف إمكاناتها في وسائل الجر وهندسة الخطوط فضلاً عن عدم تكاملها ، مما يجعل الاعتماد على النقل البري على الطرق أكثر اقتصاداً من النقل بالسكك الحديدية .

• • •

وتجدر الإشارة الى أن الأردن واسرائيل وقعتا ، في يناير ١٩٩٦ اتفاقية للنقل تضمنت قيام اسرائيل - بناء على طلب الأردن - بتأجير مناطق تقع داخل الموانئ الاسرائيلية المطلة على البحر المتوسط الى الأردن ، وأن تقوم الأردن بتوفير ترتيبات معاملة لأنشطة البضائع الاسرائيلية في ميناء العقبة ، وكذلك تشكيل مجموعات عمل للتنسيق في مجالى التخطيط والتطوير فيما يتعلق بالموانئ في خليج العقبة ، والقضايا التجارية .

وقد يترتب على تنفيذ ما سبق تحويل حركة النقل العابرة العالمى الى شرق قناة السويس ، مما يؤثر على مواردها الاقتصادية وعلى دور القناة ، ويقتضى ذلك الاسراع بإنشاء مناطق حرة بالقرب من مدخل القناة ، وفي منطقة شمال خليج السويس ، تكون من أنشطتها القيام بعمليات التخزين والتجميع والتغليف ، والتصنيع التصديري ، والتراخيص والخدمات البحرية .

وأمثل تشكيل لهذه المجموعة من : السعودية - الاردن - مصر - ليبيا ، وهو ما يحتاج جهدا حكوميا مشتركا بين وزارات النقل والخارجية والمالية والداخلية والاقتصاد .

- غياب البحوث التسويقية على المستوى الاقليمي لبيانات ومعلومات حركة سوق النقل البري وحجم العرض والطلب والتنفيذ العملي ، ثم اتاحة هذه الدراسات والبيانات للمشغلين والمصدرين والمستوردين من خلال دوريات ومصحف متخصصة .

- ان مناخ السلام الذي يمكن التوصل اليه في المدى المنظور (٥ سنوات) سوف يشعل السباق التنافسي الاقليمي ، وعلى الاخص بين قناة السويس في مصر وأي محاور حركة رأسية تنشأ مستقبلا في الجزيرة العربية .

- حتى الآن لم تنشأ آلية تنفيذية مشتركة بين الدول العربية (سلطات النقل) الداخلة في اتفاقيات نقل برى ثنائية ، وذلك لامكان التصدي لحل أي مشكلات أو معوقات على سيطرة الحركة على الطرق سواء للركاب أو البضائع .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتي :

* تطوير الاتفاقيات الثنائية بين مصر وبعض الدول العربية في اتجاه وضع صيغة نقل اقليمية نمطية لتنظيم الحركة بين دول المشرق والمغرب العربي وربطها بمظلة المجلس العربي للوحدة الاقتصادية . على أن تتضمن النصوص المشتركة في هذه الاتفاقيات الأخذ في الاعتبار ما يستجد من تطورات اقتصادية وبلدية .

ويمكن الاسترشاد بتجربة السوق الاوربية المشتركة في هذا الصدد .

* تكوين جهاز مسئول عن الاشراف على تنفيذ وتطبيق هذه الاتفاقيات ، وحل مشكلات عمليات النقل في حينها بالاشتراك مع الجهاز المقابل في كل دولة . على أن يكون ذلك الجهاز مرتبطا بوزارات النقل والمواصلات والخارجية في الدول المعنية .

* مرونة تكوين شركات للنقل المشترك في الدول المعنية بحيث تتناسب في حجمها مع ازدياد ونمو حركة النقل للركاب والبضائع ، وأن تراجع حملاتها سنويا بحيث تلائم حجم الطلب على الصادرات والواردات البينية للدول التي بينها اتفاقيات مشتركة .

* ان تنفيذ مصر والسعودية للجسر البحري المتحرك بين مينائي ضبا وسفاجه ، هو في حقيقته محور استراتيجي يسمح بالربط العرضي بين دول الخليج ومصر ودول المغرب العربي خارج الارتكاز على المرفق المفصلي للحركة عبر الأردن .

ويتطلب الامر تدعيم ورفع كفاءة خدمات مينائي سفاجا وضبا جذبا لمزيد من الحركة ، وكذلك فإن انشاء « جسر تيران » بين مصر والسعودية - رغم الصعوبات المالية - يمثل محورا استراتيجيا هاما . ويمكن معالجة الصعوبات المالية بالترويج لعمليه انشاءه في القطاع الخاص في الدولتين - بل وعلى المستوى الدولي - نظير رسم عبور وتسهيلات واعفاءات جمركية للشركة مالكة ذلك الجسر .

* السعي لتنفيذ الطريق الملوي المفلق العابر لشمال ايلات - العقبة من رأس النقب والى المملكة العربية السعودية .

* البدء فى توحيد المواصفات الفنية للطرق الاقليمية واشتراطات الاحمال المحورية ونظم السير عليها وسرعتها التصنيعية والقانونية - تيسيرا لانسيابية الحركة عليها .

* العمل على توحيد مواصفات أساطيل النقل الداخلة فى الخدمة المشتركة بحيث يمكن اصلاح أى عطل طارئ ، سواء فى دول المنشأ أو المقصد أو الممر .

* التوجه نحو إنشاء وتنسيق الحركة فى محطات الركاب والبضائع و (الموانئ الجافة) الداخلة فى نظام النقل الجماعى المشترك ، والسعى نحو توحيد نمط تذكرة الركاب وكذا بوالص الشحن ، مما يسهل عمليات المحاسبة التبادلية .

* إنشاء استراحات على المحاور الرئيسية فى كل دول المنطقة ، بحيث تتيح سهولة نقل ركاب السياحة والمسافرين بالبر ، وإيجاد عناصر الخدمة فى كل هذه الاستراحات لتنشيط الحركة البرية لدول المشرق والمغرب العربى ، مع تخصيص شركات لهذه الخدمات (فنادق - مطاعم - محطات وقود) . على أن تؤمن الحركة على الطرق بين هذه المحطات بمراكز خدمة طبية وفنية وتموين ووقود وتليفونات .

* اعتماد ختم « الترميز » الصادر من دولة المنشأ لدى دول الممر والمقصد ، دون الحاجة لعمليات التفريغ والتفتيش وما يقتضيه ذلك من إعادة تحميل وتفريغ .

* تيسير وتسهيل عمليات الأمن للركاب والبضائع باستخدام برامج الحاسبات النمطية فى الدول المعنية وبرامج موحدة ، مع استخدام الوسائل الالكترونية فى الكشف عن البضائع ونظام الكلاب المدربة للكشف عن أى بضائع ممنوعة التداول قانونا .

* وضع نظم جمركية - بقوائم ثابتة التسعير طبقا للاتفاقيات المقررة - مما يسهل حركة المرور مع الضبط الجمركى ، وهو

ما يتواكب مع جهود جامعة الدول العربية فى شأن التوحيد الجمركى بين أعضائها .

* تخفيض رسوم العبور وخدمات التأمين والشحن ، وكل ما يدخل فى خدمة نظام النقل المشترك كنظام تجريبى اتفاقي . على أن ترشح للعمل به دول الاتفاقيات الثنائية وهى : مصر والأردن والسعودية وليبيا . وجدير بالذكر أنها دول منشأ ومقصد وممر تتحكم فى المسارات البرية الاقليمية الرئيسية ما بين دول المغرب (ليبيا) ودول المشرق (الأردن) ودول الخليج (السعودية) وكلها ترتبط (بمصر) فى المركز .

* وضع نظام احصائى مشترك بين هذه (المنظومة المصغرة) لنظام وحجم تدفقات الركاب والبضائع على كلا الاتجاهين : الصادر والسوارد ، بحيث تكون أساسا معتمدا لنمو حركة العرض والطلب كمقدمة لدراسات التسويق الاكثريشمولا واتساعا . على أن تتسم دراسة أى تفاهيل مثل سعر الوقود وسعة خزانات الحافلات والشاحنات ونظام التوقف والشحن فى المسافات البينية ، ومعالجتها على نفس المستوى كلما تقدم السير فى تطبيق ذلك النظام شبه النمطى والموحد .

* ضرورة إنشاء جهاز قطري - لإدارة ومراقبة وحل مشكلات النظام - كفيل بامداد تطبيق النظام وتفصيلاته التى يتطلبها النقل البرى .

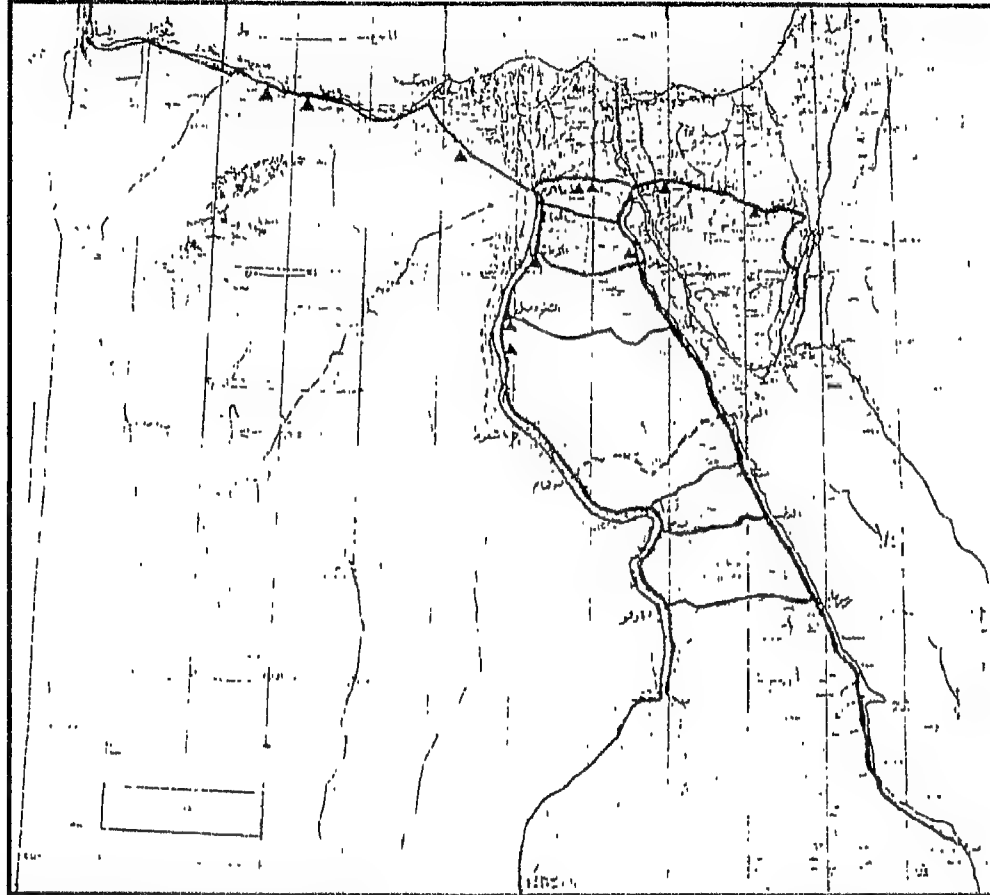
* سرعة انجاز دراسة عن العناصر اللازمة لإنشاء مراكز اقتصادية عالمية جديدة فى منطقة قناة السويس . على أن تشمل ما تحتاجه هذه المراكز من خدمات مثل :

- المراكز اللوجستكية LOGISTIC CENTER .

- شبكات النقل الداخلى والاقليمى والدولى بما فيها الطيران .

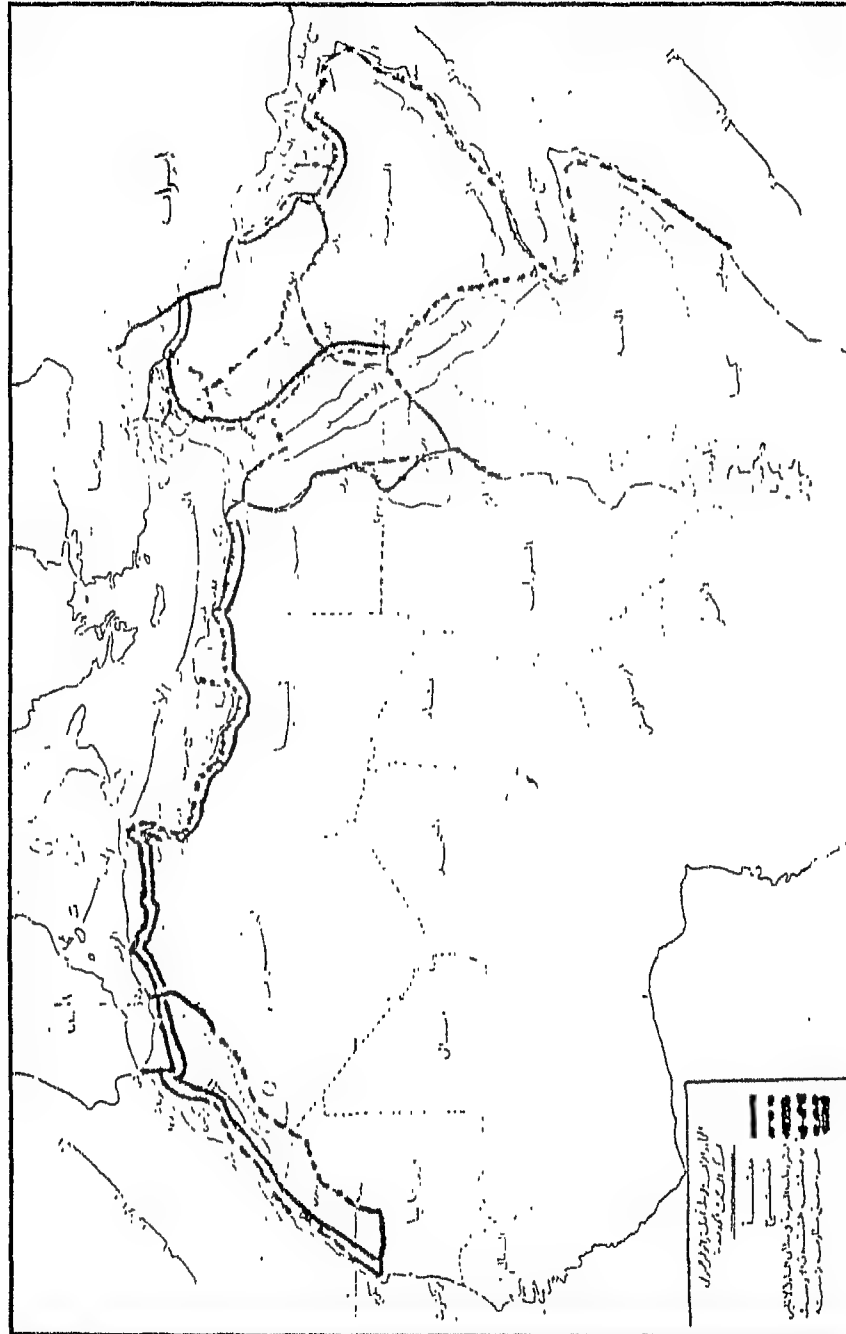
- ربط المراكز بالشبكة الدولية للاتصالات والمعلومات .

طرق جمهورية مصر العربية واتصالها الإقليمي



- طريق القاهرة/اسكندرية/مطروح/سيدي براني/السلوم - بطول ٧٥٢ كم ، ويمتد الى دول المغرب العربي .
- طريق القاهرة/السويس/الشاطئ/سدر الحيطان/نخل/التمد/النقب/نويبع - بطول ٤٧١ كم ، ويمتد الى الدول العربية وآسيا .
- الطريق الساحلي/السويس/الفرقة/القنطرة/مرسى علم/برنيس/شلاتين/حلايب - بطول ١٠٧٩ كم عند حدود السودان الشمالية .
- طريق الصعيد غرب النيل/القاهرة/أسوان/وادي حلفا - بطول ١٢١٧ كم عند حدود السودان الشمالية .
- طريق الصعيد شرق النيل/القاهرة/أسوان - بطول ٨٥٢ كم .
- الطرق العرضية التي تربط سواحل البحر الأحمر بصعيد مصر .
- ▲ محطات الخدمة على الطرق .

المحاور الرئيسية لربط أقطار الوطن العربي
بشبكة السكك الحديدية



الخدمات والتنمية الاجتماعية

الدورة السادسة عشرة

الاسكان والتعمير

سياسة إسكان محدودى الدخل

ثانيها : إحتياج رأس المال الخاص عن البناء بهدف التاجير واتجاهه نحو التملك تهريا من قوانين الإيجار ، وارتفعت قيمة التملك نتيجة لذلك ارتفاعا كبيرا فاق معدلها الطبيعي .
ثالثها : الاتجاه نحو البناء لاسكان الطبقات الوسطى والطبقات العليا وذلك لقدرتها على دفع القيمة البيعية للاسكان فوق المتوسط والاسكان الفاخر .

رابعها : الاحجام عن البناء لمحدودى الدخل اذ لايمكن أن يكون محدودى الدخل شريحة مستهدفة للاستثمار فى الاسكان ذى العائد السريع .

وقد تحمل الجيل الذى استفاد من تجميد القيمة الإيجارية لسنوات طويلة عبئا باهظا فى سنوات لاحقة ، إذ اضطر الى شراء وحدات سكنية لابنائهم بأسعار عالية التكاليف بعد أن توارت ظاهرة التاجير ، كما اضطر الباحث عن وحدة سكنية الى دفع مبلغ كبير - يساوى تكلفة الوحدة تقريبا - خارج القانون بما يسمى (بخلو الرجل) اذا ما أراد أن يحصل على وحدة مؤجرة .

ويمكن القول بأن العلاقة بين الملاك وشاغلي الوحدات لم تترك لقانون العرض والطلب ، وإنما خضعت للتدخل الحكومى الذى انعكس أثره السلبى على الطرفين ، وعلى الاقتصاد الوطنى بصفة عامة .

كما أدى تدخل الدولة لى تثبيت القيمة الإيجارية وتوارث الوحدات والمساحات المؤجرة من جيل الى آخر إلى نتائج سلبية على التطور العمرانى الحضري . فقد بقي النشاط الحرفى والهامشى يشغل مساحات كبيرة وهامة بوسط مدينة القاهرة بحكم قانون تجميد

تتجه الدولة حاليا نحو الأخذ بنظام الاقتصاد الحر بدلا من الاقتصاد المخطط الذى سارت عليه نحو ما يقرب من نصف قرن ، وهو ما يعنى ترك آليات السوق لتحديد قيمة السلع المنتجة . ولا يقتصر ذلك على الانتاج الصناعى والزراعى ، بل يمتد أيضا إلى قطاع الاسكان ، إذ ظلت هذه السلعة الأساسية منذ أربعينيات هذا القرن تخضع للتدخل المباشر من الدولة . ويتمثل هذا التدخل فى الحد من الاستثمارات فى مجال الاسكان بموجب قانون توجيه أعمال البناء وألهدم الصادر عام ١٩٥٥ ، وفى تجميد القيمة الإيجارية وأجراء ثلاثة تخفيضات متتالية عليها . وتحديد قيمتها بنسبة من التكلفة الرأسمالية فى الوحدات التى أقيمت بعد صدور قوانين تخفيض الإيجارات .

ولاشك أن هذا التدخل خلال الحقب الأربع الأخيرة كان فى صالح المستأجر على حساب المالك ، مما أدى الى خلق علاقة غير متكافئة أو متوازنة بين المالك والمستأجر ، كما كان أحد الاسباب الرئيسية فى تضخم أزمة الاسكان بصورتها الحالية . وقد نجم عن تدخل الدولة فى تحديد القيمة الإيجارية نتائج عدة :

أولها : عدم صيانة المباني ذات الإيجار المنخفض ، اذ لم يعد لها عائدا ذو قيمة يمكن أن ينفق على صيانتها وإصلاحها والمحافظة عليها .

- خصصت الدولة قروضا بفوائد ميسرة للاسكان وبلغ مجموع القروض خلال عشر سنوات من ١٩٨١ إلى ١٩٩١ حوالى سبعة مليارات جنيه ، أنفق أغلبها على الاسكان المتوسط ، وقليل منها خصص لاسكان محدودى الدخل .

وبذلك أصبح ما أنشئ من اسكان متوسط وفوق المتوسط يفى بحاجة هذه الطبقة ، بل يزيد ، وهناك مخزون سكنى كبير غير مستغل بلغ حوالى ٢ مليون وحدة مغلقة - حسب احصاء ١٩٨٦ .

أما إسكان محدودى الدخل فقد حظى باهتمام محدود خلال فترتين قصيرتين وهما :

الفترة الأولى من ١٩٥٤ حتى ١٩٦١ : فقد أنشئت شركة التعمير والمساكن الشعبية عام ١٩٥٤ بهدف توفير الاسكان الشعبى لمحدوى الدخل ، فقامت خلال هذه الفترة ببناء العديد من مشروعات هذا النوع من الاسكان فى القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الأخرى ، مثل مشروعات اسكان زينهم وشبرا وامباية والقبارى وغيرها . وحققت الشركة نجاحا ملحوظا فى هذا المجال . ولكن بصور قانون الحكم المحلى عام ١٩٦١ ألت مسئولية الاسكان الشعبى الى المحليات ، وتوقفت الشركة عن انشاء المساكن الشعبية ، واتجهت نحو اقامة المباني العامة والوحدات المتوسطة وفوق المتوسطة ، شأتها فى ذلك شأن شركات الاسكان الأخرى . وقد قامت المحليات - بتمويل حكومى - ببناء بعض مشروعات اسكان محدودى الدخل داخل نطاقها .

الفترة الثانية تتمثل فى السنوات القليلة الأخيرة : اذ عندما تفاسمت أزمة الاسكان أولست وزارة الاسكان بعض الاهتمام بمحدوى الدخل ، فقامت الهيئات والشركات التابعة لها بانشاء ما يسمى بالاسكان منخفض التكاليف . كما قامت بانشاء بعض المشروعات السكنية - والتي يمكن اعتبارها اسكان محدودى الدخل - مثل المشروع السكنى

الايجارات بقم لم تتغير لما يقرب من خمسين عاما ، وكان من الأفضل اقتصاديا وعمرانيا أن تستخدم هذه المساحات فى أنشطة مهنية أو مالية أو تجارية أو سياحية .

وأمام التجمد فى استخدامات المباني والأراضى بوسط المدينة اضطر النشاط المهنى والتجارى والمالى والسياحى المتزايد - والذي لم يجد له مكانا بوسط المدينة - الى الانتقال إلى أحياء مخصصة أصلا للاسكان مثل الزمالك وجاردن سيتى والمهندسين مما أدى الى ارتفاع قيمة الأراضى بهذه الأحياء ، وبالتالي ارتفاع أثمان الوحدات السكنية بها ارتفاعا كبيرا .

ويمكن القول بصفة عامة ان تثبيت القيمة الايجارية لسنوات طويلة أدى الى خلل واضح فى السوق العقارى .

‘الاسكان المتوسط وفوق المتوسط واسكان محدودى الدخل :

اتجه الاهتمام خلال الأربعين سنة الماضية نحو توفير الاسكان للطبقة الوسطى بشرائنها المختلفة ، وأعطى اسكان الطبقة الدنيا من المجتمع اهتماما محدودا .

ويتشأن الاهتمام بالاسكان المتوسط وفوق المتوسط فيما يلى :

- انشاء المؤسسات والهيئات التى تتولى توفير هذا الاسكان مثل الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان وبنك التعمير والاسكان . كما قامت شركات الاسكان التى أنشئت خلال هذه الفترة - وكذلك الشركات التى ألت إلى الدولة - ببناء مشروعات الاسكان اللازمة لمتوسطى الدخل ، وهذه الشركات هى : مصر الجديدة ومدينة نصر والمقطم والمعادى والمعمورة وغيرها .

وأغلب ما أقامته هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالمدن والمجتمعات الجديدة كان اسكانا متوسطا اذا ما قيس بالمعايير الموضوعية بهذه الدراسة لاسكان محدودى الدخل .

الذى أقامته الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان بالهضبة الوسطى بالمقطم .

وقد نتج عن عدم توجيه اهتمام كاف لإسكان محدودى الدخل : انتشار ما يسمى بالاسكان المشوه - وهو الاسكان العشوائى والاسكان الهامشى واسكان المقابر - انتشارا كبيرا ، اذ بلغ جملة عدد سكان الاحياء العشوائية حوالى خمسة ملايين نسمة بالقاهرة الكبرى ، كما أن ما يقرب من ١٨ ٪ من أسر القاهرة تسكن فى الاسكان الهامشى فى الاحياء القديمة ، وهى التى يسكن كل منها فى غرفة واحدة وتشارك غيرها فى دورة المياه ، أو التى تسكن فى أماكن لم تكن معدة أصلا للسكن مثل الجراجات والاسطح والأماكن الأثرية وغيرها . كما بلغ عدد السكان داخل الحيز الجغرافى للجبانسات حوالى ثلاثمائة ألف نسمة . وتمثل هذه الأحياء بيئة عمرانية متردية ومرتما خصبا للأمراض العضوية والنفسية والاجتماعية ، وازادت فيها نسبة الجرائم المختلفة زيادة كبيرة .

لذلك فإنه من الضرورى فى الوقت الحاضر تغيير السياسة الاسكانية بحيث يصبح اسكان محدودى الدخل محور هذه السياسة ، وذلك فى إطار وضع خطة متكاملة لاسكان هذه الفئة .

عدم الاتزان فى سياسات الاسكان :

استمتت سياسات الاسكان بعدم الاتزان ، ويتمثل ذلك فيما يلى :
- القصور الكبير فى عدد وحدات اسكان محدودى الدخل المتاحة إما تأجيرا أو تمليكا ، مع زيادة مفرطة فى عدد الوحدات المخصصة للاسكان المتوسط والاسكان فوق المتوسط والاسكان الفاخر .

- يبلغ متوسط ثمن الوحدة السكنية فى مصر من سبع الى عشر مرات متوسط دخل الاسرة فى العام . ومن المفروض أن يتراوح هذا الثمن بين ثلاثة ونصف الى خمسة أضعاف دخل الاسرة .

وبينما تبلغ أسعار التمليك معدلا أكبر من المعدل المقبول ، إلا أن القيمة الايجارية من ناحية أخرى تقل عن المعدل الطبيعى ، اذ تبلغ من ٧,٥ - ١٠ ٪ من الدخل السنوى للأسرة ، بينما يجب أن تتراوح بين ١٥ - ٢٥ ٪ من هذا الدخل ، وذلك نظرا لتجميدها حسب قوانين الاسكان الحالية . أى أن هناك زيادة فى قيمة التمليك يقابلها انخفاض فى قيمة التأجير من المعدلات الطبيعية المقبولة .

- إجحام البنوك والمؤسسات المالية عن الدخول فى مجال الاسكان ، اذ تبلغ نسبة ما يصرف على الاسكان من مجموع المدخرات بالبنوك حوالى ١ ٪ ، بينما تبلغ هذه النسبة فى بعض الدول الأخرى ٢٠ ٪ . ولا يمكن وضع حل لمشكلة الاسكان بأنواعه المختلفة - بما فى ذلك اسكان محدودى الدخل - بدون مساهمة فعالة من البنوك والمؤسسات المالية . لذلك فإنه من الواجب اتخاذ كافة الاجراءات الاقتصادية والتشريعية والإدارية لتيسير الاقتراض فى مجال الاسكان . وتمثل هذه الخطوة أساسا فى وضع سياسة اسكانية رشيدة .

- أن الاتجاه الغالب فى مشروعات الاسكان - فى السنوات الأخيرة - كان نحو التمليك وليس التأجير ، وذلك لأسباب عديدة أهمها : عدم الاستقرار الاقتصادى ، ورغبة المستثمر فى سرعة استعادة رأس المال مع هامش ربح كبير (بلغ فى بعض الأحيان ٣٥ ٪ سنويا) ، والهروب من القوانين المقيدة للايجارات التى سُنّت لصالح المستأجر على حساب المالك ، وعند استقرار الأوضاع اقتصاديا واجتماعيا تبلغ نسبة الوحدات المؤجرة ٥٥ ٪ ، ووحدات التمليك ٤٥ ٪ ، وذلك حسب تقدير خبراء البنك الدولى لمجتمعات العالم الثالث .

تحوير القيمة الايجارية :

لاشك أن إلغاء القوانين الاستثنائية التى قيدت القيمة الايجارية - وسمحت بانتقال الوحدة بإيجارها الثابت من جيل الى آخر - يعتبر

الخطوة الأولى نحو وضع سياسة اسكانية رشيدة . وسوف يشمل تحرير القيمة الايجارية ما يلي :

- المباني التي تنشأ مستقبلا .

- الوحدات السكنية التي لم تاجر أو تملك بعد .

- الاماكن الحالية غير المستخدمة لأغراض السكنى .

- الوحدات السكنية الخاضعة لقوانين تحديد القيمة الايجارية .

وسيتحتاج تحرير القيمة الايجارية للوحدات السكنية المقجرة حاليا الى فترة انتقال مناسبة ، تزداد فيها القيمة الايجارية تدريجيا الى أن تترك لقانون العرض والطلب بعد انقضاء هذه الفترة . وقد يكون من الضروري اجتماعيا استمرار بعض السكان في وحداتهم السكنية بايجار أقل من الايجار الفعلى وذلك نظرا لظروف خاصة ، وذلك فإن من الواجب - عند التعرض لتحرير العلاقة بين المالك والمستاجر بالنسبة للإيجارات القديمة - وضع الضوابط التي تضمن بقاء هؤلاء السكان في وحداتهم مع تعويض ملائم للمالك من صندوق الاسكان الاجتماعى مثلا . وسوف يؤدي تحرير القيمة الايجارية الى عدم استقرارها وقتا ليس بالقصير ، حتى تستقر هذه القيمة في مستواها الواقعى الطبيعي .

ومن المؤكد أن الفجوة الحالية بين تكلفة الوحدة السكنية وقدره محدودى الدخل على الايجار أو التمليك سوف تبقى ، بل يمكن أن تزداد ، ولذلك ينبغي حماية هذه الشريحة الاجتماعية الهامة ، وخلق نظام مالى وادارى تدعمه الدولة لتمكينها من الحصول على مئوى لها . وقد أخذت أغلب الدول بنظم مختلفة لدعم اسكان محدودى الدخل ؛ تتوقف على التركيب الاجتماعى والمستوى الاقتصادى للمجتمع .

١٢٦

المبادئ الأساسية لسياسة إسكان محدودى الدخل :

دور الحكومة فى توفير الاسكان :

قامت الحكومة والأجهزة الرسمية للدولة خلال السبعينيات والثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات بتنفيذ العديد من مشروعات الاسكان ، وكانت فى مجموعها اسكنا متوسطا . وقد استنفدت هذه المشروعات جزءا كبيرا من الميزانية العامة خلال هذه الفترة ، سواء كانت فى صورة رأس مال مستثمر أو فى صورة دعم . كما أن نسبة كبيرة من هذه المشروعات تم تمويلها بقروض بنكية من بنك الاستثمار القومى أو بنك التعمير والاسكان . ومازالت هذه القروض وفوائدها المتراكمة تمثل عبئا مالياً على الأجهزة والمؤسسات التي قامت بتنفيذ هذه المشروعات .

ونظرا لأن ادارة هذه المشروعات لم تكن دائما بالكفاءة المطلوبة ، فإن عدداً كبيراً من الوحدات السكنية بها ظلت شاغرة ، إما لعدم توصيل المرافق اليها أو لارتفاع تكلفتها - مما جعلها فى غير متناول الشريحة الدنيا أو الوسطى من المجتمع . كما أن تنفيذ هذه المشروعات ليس على مستوى عال من النواحي الفنية ، ولذلك فإن العائد الاقتصادى والاجتماعى من هذه المشروعات لا يتناسب مع الأعباء التي تحملتها الدولة فى سبيل انشائها . وهذه النتيجة ليست مقصورة على التجربة المصرية فقط ، بل تمتد الى كافة دول العالم الثالث .

ومن ثم أصبح هناك اقتناع متزايد بين العديد من هذه الدول بأن الحكومات لا تستطيع الاستمرار فى القيام بتنفيذ مشروعات الاسكان ، وأن هذه المسئولية يجب أن تترك للقطاع الخاص على أن يقتصر دور الحكومة على « التمكين » ويتمثل فى الاعتماد عن بناء المشروعات السكنية وتمويلها وصيانتها وإدارتها ، والاتجاه نحو تنشيط سوق الاسكان ليكون قادرا على تلبية احتياجات المجتمع بشرائحه المختلفة .

ويخلص دور الحكومة في مجال الاسكان فيما يلي :

- الحفاظ على حرية التعامل في سوق الاسكان ، وتسهيل استبدال شاغلي الوحدات بوحدة أخرى حسب التغير في ظروفهم المعيشية والاجتماعية . وكذلك تبسيط الاجراءات الرسمية لتسجيل الاراضى والمباني السكنية .

- العمل على ربط قطاع الاسكان بقطاع البنوك والمؤسسات التمويلية وفتح القنوات فيما بينها ، وتمكين الشرائح الاجتماعية - بما في ذلك محدودو الدخل - من الاستفادة من الخدمات البنكية من ائتمان واقرض ، أى يجب اتخاذ الاجراءات التشريعية والاقتصادية لادخال البنوك في مجال الاسكان ، إذ تحد القوانين الحالية من دخول البنوك بأنواعها المختلفة في هذا المجال . وتمثل هذه الخطوة حجر الزاوية في وضع سياسة اسكانية سليمة .

- العمل على ترشيد الدعم وتوجيهه الاتجاه الصحيح ، وأن يكون حجم الدعم في الحدود المتاحة ويكون واضحاً ومحدداً ، ويعتج مباشرة لمستحقيه .

- وضع سياسة ثابتة لاستخدامات الاراضى ، وتحديد المواقع المخصصة للسكان بأنواعه المختلفة على المخططات الحضرية التفصيلية للمدن - بما يحقق احتياجات المجتمع الحضري في هذا المجال ، مع مد هذه المواقع بالمرافق والخدمات من طرق وشبكات مياه ومصرف صحى وكهرباء .

- العمل على تطوير شركات قطاع التشييد الخاص والعام وتحديثها ، وخلق روح المنافسة بينها لتقديم مستوى أعلى من التنفيذ ، وبتكلفة أقل . وكذلك تشجيع صناعات مواد البناء ووضع الضوابط لمنع الاحتكار ، واستحداث نظام لضبط الجودة للارتقاء فنياً بمنتجاتها .

- دعم البحث العلمى في مجالات الاسكان التخطيطية والتصميمية

والاجتماعية والاقتصادية ، وفي تطوير مواد ونظم البناء الملائمة لأنواع الاسكان المختلفة .

- اعطاء الأقاليم والمحافظات والمدن سلطات أوسع للإشراف على الاسكان داخل حدودها ، وعلى محاور الامتدادات العمرانية بها في مراحلها المختلفة من تخطيط وتنفيذ وتمويل . على أن يقتصر دور الحكومة على وضع السياسات العامة ومعدلات الأداء ، والإشراف على مراكز البحوث والمعلومات .

ترشيد الدعم :

كانت سياسة الدعم - في الماضي - تتجه نحو دعم مواد البناء ودعم الوحدات السكنية باتاحة قروض ميسرة لانشائها . وقد انتهت هذه السياسة بالعديد من النتائج السلبية ، يخلص أهمها فيما يلي :

- يذهب الدعم في أحيان كثيرة الى غير مستحقيه من شرائح محدودى الدخل . إذ غالباً ما يصل الى شرائح اجتماعية أحسن حالا ، ويتسم عموماً بسوء التوزيع ، مما يؤدي الى نتائج عكسية .

- دعم مشروعات الاسكان أدى الى استفادة عدد قليل منه على حساب العدد الأكبر والأكثر استحقاقاً .

- يمثل الدعم ، في تلك المصورة ، بذناً رئيسياً من بنود المصروفات العامة ، وتتزايد قيمته عاماً بعد عام . مما يؤدي الى عجز في الميزانية وزيادة في معدل التضخم . أى أن الدعم يمثل في حقيقة الامر عبئاً على الحكومة بدون فائدة حقيقية للمحتاجين اليه .

ويمكن القول بأن تشييد قيمة الايجارات كان نوعاً من الدعم الخاطيء ، وأدى الى تعثر سوق الاسكان ، ولم يساعد على توفير الوحدات السكنية بالأعداد المطلوبة ، كما أدى الى العديد من المشاكل الأخرى الاقتصادية والاجتماعية . ولذلك فإن وضع سياسة جديدة للدعم أصبح أمراً ملحاً . ويجب أن تشتمل هذه السياسة على ما يأتى :

- توجيه الدعم الى الطبقات المستحقة له وهى الأسر

محدودة الدخل ، نون أن يتحول - بطريقة أو بأخرى - الى طبقات
أيسر حالا .

- التركيز على دعم السكان وليس على دعم الوحدات السكنية
ضمانا لوصوله الى مستحقه .

- يستمر دعم الساكن لمدة محدودة وهي المدة المقدرة لزيادة دخله
والتي تنتهي معها حاجته الى الدعم .

- يقدم الدعم إما كمنحة نقدية أو أن يسمح بتسهيلات نقدية لفترات
زمنية محددة للحصول على المسكن الملائم .

- أن يكون الدعم واضحاً ومحدداً ولا يشتمل على الدعم غير
المباشر أو المستتر مثل دعم مواد البناء .

- ألا يكون الدعم عن طريق الموازنة العامة ، بل عن طريق صناديق
اسكان بالمحافظات التي لها مواردها الخاصة ، ويقدر حجم
الدعم حسباً الموارد المتاحة لهذه الصناديق .

- أن يستخدم الدعم كأداة - مع غيرها من الأدوات - لدفع
الاقتصاد الكلي للدوران في الاتجاه الإيجابي .

**علاقة سياسة الاسكان بالتنمية الاقتصادية
والاجتماعية :**

ان علاقة الاسكان بالاقتصاد القومي العام علاقة وثيقة ، ويؤثر فيه
تأثيراً كبيراً ، إما سلباً أو ايجاباً .

وتتمثل هذه العلاقة في دول العالم الثالث في العقائق
الآتية :

- يتراوح الاستثمار في قطاع الاسكان ما بين ٢ - ٨ ٪ من
الناتج الاجمالي . كما أن الاستثمار في الخدمات المكملة للسكان
يتراوح بين ٥ - ١٠ ٪ ، أي أن النسبة الكلية للاستثمار في
الاسكان وفي المجالات التابعة له تتراوح بين ٧ ٪ - ١٨ ٪ من الناتج
القومي الاجمالي .

١٢٨

- يعتبر الاسكان من الأصول الرأسمالية الهامة ،
اذ يتراوح ما بين ١٠ - ٣٠ ٪ من رأس المال الثابت ، كما
يمثل ما بين ٢٠ - ٥٠ ٪ من اجمالي الثروة المولدة في غالبية
الدول النامية .

- يعتبر الاسكان من أهم النوافع التي تشجع الأسر على الادخار ،
ويؤثر بشكل كبير على الانفاق الخاص بالأسر ، وعلى التضخم وحجم
التمويل والتشغيل وميزان المدفوعات ، كما يؤثر أيضاً على ميزانية الدولة
من خلال الضرائب والاعانات .

- يؤدي قطاع الاسكان دوراً هاماً في الاقتصاد القومي بتوفيره
المال للملائم والأمن للسكان ، كما انه من ناحية أخرى له دور هام
كقطاع انتاجي من خلال مساهماته المختلفة في صناعات مواد
البناء والتشييد .

- أشارت دراسة للبنك الدولي إلى أن كل دولار يستثمر
في قطاع الاسكان ينتج عنه دولاران اضافيان في
أنشطة اقتصادية أخرى ، وتمثل نسبة العمالة في قطاع الاسكان
١ - ٣ ٪ من مجموع القوى العاملة . ومن ثم فإن كل فرصة عمل جديدة
في هذا القطاع ينتج عنها بالضرورة فرصتا عمل في قطاعات انتاجية
وخدمية أخرى .

نخلص من ذلك الى أن قطاع الاسكان هو قطاع اقتصادي
انتاجي ؛ يساهم بدور فعال في توليد جزء كبير من الدخل وتوظيف
العمالة وزيادة الاستثمار ، سواء عن طريق بناء وحدات سكنية أو
الاستثمار في قطاع الصناعة عن طريق بناء العديد من المصانع لانتاج
مستلزمات البناء والتشييد ، وهذا ما يسمى بالدفع الى
الامام والدفع الى الخلف في المشروعات التي يعتمد عليها الاقتصاد
القومي في دفع عملية التنمية الاقتصادية الشاملة - خاصة في مراحلها
الأولى . أي أن قطاع الاسكان - كقطاع انتاجي - يدفع التنمية

مبادئ أساسية :

مما سبق يتضح أنه عند وضع خطوط عريضة لسياسة اسكان محدودى الدخل يجب أن تؤخذ المبادئ الأساسية الآتية فى الاعتبار :

- يوجه الدعم الى الساكن وليس الى المسكن .

- دور الحكومة ليس فى بناء وحدات سكنية لتلبية احتياجات محدودى الدخل ، ولكن فى تمكين الأجهزة الادارية والمؤسسات المالية المعنية والقطاع الخاص من توفير الاسكان اللازم لمحدوى الدخل .

- الاتجاه نحو التأجير كاسلوب أكثر مناسبة للعلاقة بين المالك ومستخدم الوحدة .

- أن تكون سياسة اسكان محدودى الدخل عاملا ايجابيا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

عناصر سياسة إسكان محدودى الدخل :

(أ) تحديد الشريحة الاجتماعية المستهدفة باسكان محدودى الدخل وتحديد حجم الطلب على هذا الاسكان :

تعرف الأسر محدودة الدخل من الناحية الاقتصادية بأنها الأسر الفقيرة التى تعيش عند حد الكفاف . ويجب على الدولة معاونتها بقدر الامكان - فى مرحلة من مراحل حياتها - على توفير احتياجاتها الأساسية . وهناك أكثر من وسيلة لتحديد الأسر محدودة الدخل وبالتالي تحديد الشريحة الاجتماعية المستهدفة باسكان محدودى الدخل ، ولكن أقربها الى الواقع هى الأسر التى تقع دخولها دون خط الفقر .

ويعتبر خط الفقر هو الحد الأدنى من الدخل الذى يجب توفيره لكى تحصل الأسر - ومن ثم الأفراد - على احتياجاتهم

الاقتصادية الى الامام من خلال تقديم المنتجات النهائية وهى الوحدات السكنية ، مستخدما وسائل انتاج مختلفة من استثمارات وعمالة ومستهلكا مواد البناء والتشييد ، بالإضافة الى الدخل المتولد من هذا القطاع .

ونظرا لحاجة قطاع الاسكان الى مواد بناء وتركيبات صحية وكهربائية وميكانيكية ، فإن ذلك يدفع ويشجع على اقامة وحدات صناعية لانتاج هذه المواد والتركيبات ، وبالتالي يدفع قطاع الاسكان الى التوسع فى مشروعات انتاجية من خلال آلية الدفع الى الخلف مؤديا إلى زيادة الاستثمارات والتوظيف والدخل .

ويؤدى هذا المفهوم لدور الاسكان الى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية هامة ، يخلص أهمها فيما يأتى :

- خلق سوق كبيرة للعمالة وزيادة فى معدلات الدخل .

- المساهمة فى تكوين مخزونات كبيرة يمكن استخدامها فى المجالات الانتاجية مما يسؤدى فى النهاية الى زيادة استثمارية .

- تحقيق زيادة متراكمة فى الثروة القومية .

- المساهمة فى تخفيض معدلات التضخم والعجز فى الميزانية العامة .

- العمل على تحقيق الحراك الاجتماعى والانتقال السكانى من مجتمعات مزدهمة الى تجمعات عمرانية جديدة .

أى أنه يجب أن تكون سياسة الاسكان - بما فيها إسكان محدودى الدخل - عاملا ايجابيا فى التنمية الاقتصادية القومية ، ولا تكون استنزافا للاقتصاد وعبئا عليه .

من مجموع أسر الحضر ، وتزيد هذه النسبة على ذلك في الريف .

وفيما يلي جدولان يوضحان دخول هذه الأسر ، ونسبة ما يمكن أن تخصصه من هذه الدخول للسكان كوسط إيجار أو تمليك فسي كل شريحة منها .

جدول رقم (١)

الشرائح الاجتماعية للأسر دون خط الفقر وبيان الدخول وعدد الأسر وحجم الأسر ونسبة الأسر لاجمالي الأسر لكل شريحة من هذه الشرائح

| الشرائح الاجتماعية | بيان الدخل بالجنيه | متوسط الدخل بالجنيه | لبنى الأسر بالأسر | حجم الأسرة | نسبة الأسر لاجمالي الأسر في الحضر | نسبة الدخل (في العدد الإجمالي لحدودي الدخل) |
|--------------------|--------------------|---------------------|-------------------|------------|-----------------------------------|---|
| الشريحة الأولى | أقل من ١٥٠٠ | ١٠٦٠,٤٥ | ٢١١,٨ | ٢,١ | ٤,٤٢ | ١١,٧٧ |
| الشريحة الثانية | ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ | ١٧١٠,٨٤ | ٢,٤,٢ | ٢,٩ | ٤,٣٦ | ١١,٢٥ |
| الشريحة الثالثة | ٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ | ٢٣٦٠,٠٧ | ٢٢٠,٩ | ٤,٥ | ٦,٦٩ | ١٧,٨٢ |
| الشريحة الرابعة | ٢٥٠٠ - ٢٨٠٠ | ٢١٨٤,٨٢ | ١٠٦٣,٥٤ | ٥,٢ | ٢٢,١٧ | ٥٩,٠٦ |
| | | | ١٨٠٠,٥٤ | | ٣٧,٥٤ | ٪ ١٠٠ |

جدول رقم (٢)

الشرائح الاجتماعية للأسر دون خط الفقر ونسبة ما يمكن أن يخصص للسكان سنويا وشهريا

| الشرائح الاجتماعية | بيان الدخل بالجنيه | متوسط الدخل بالجنيه | نسبة ما يخص السكان | الخصص للسكان سنويا | الخصص للسكان شهريا |
|--------------------|--------------------|---------------------|--------------------|--------------------|--------------------|
| الشريحة الأولى | أقل من ١٥٠٠ | ١٠٦٠,٤٥ | ٪ ١٦ | ١٦٩,٦٧ | ١٤,١٤ |
| الشريحة الثانية | ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ | ١٧١٠,٨٤ | ٪ ١٧ | ٢٩٩,٢٤ | ٢٤,٩٤ |
| الشريحة الثالثة | ٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ | ٢٣٦٠,٠٧ | ٪ ١٨ | ٤٠٦,٨١ | ٣٣,٩٠ |
| الشريحة الرابعة | ٢٥٠٠ - ٢٨٠٠ | ٢١٨٤,٨٢ | ٪ ٢٠ | ٦٣٦,٩٦ | ٥٣,٠٨ |

الضرورية من الغذاء والكساء والمأوى والمستلزمات الأخرى للعيش عند أدنى المستويات . ويفصل هذا الخط بين الفقراء الذين يقومون عنده أو أسفله ، وبين الفقراء الذين يقومون فوقه . ويسمى هذا التعريف : منهج الاحتياجات الأساسية أو الضرورية . وهناك أكثر من تعريف لخط الفقر ، ولكن التعريف المستخدم هنا هو الأكثر مناسبة لدراسة اسكان محدودى الدخل .

ويجب تدخل الدولة لمعاونة الشريحة الاجتماعية دون خط الفقر لحمايتها من الآثار السلبية المتشعبة التي قد تعكسها محدودية دخولها على حياة أفرادها الاجتماعية والصحية والنفسية والأمنية . والدعم الذي يقدم لهذه الأسر محدود للغاية إذا ما قورن بالآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يعود على المجتمع إذا ما تركت هذه الأسر وشأنها بدون رعاية كافية .

وقد تم تحديد خط الفقر في الدراسة التي قام بها منتدى العالم الثالث بتكليف من هيئة اليونيسف التابعة للأمم المتحدة تحت عنوان (الفقر وتوزيع الدخل في مصر - يونيو ١٩٩٤) ، واستخدمت منهج الاحتياجات الأساسية لقياس حد الفقر ، وهي أحدث دراسة في هذا المجال . وأوضحت هذه الدراسة أنه تم تحديد متوسط دخل الفرد عند خط الفقر في القطاع الحضري ب ٨٢٥,٢ جنيه في العام باستخدام شرائح الدخل المختلفة الواردة في البحث بالعينة للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عام ٩٠ - ١٩٩١ (جدول رقم ٩) . وعلى اعتبار أن الأسرة في الحضر تتكون من ٤,٦ فرد فيكون دخل خط الفقر للأسرة ٣٧٩٥,٩٢ جنيه في العام ، أى ٣١٦,٣٢ جنيه في الشهر . وتبلغ نسبة الأسر محدودة الدخل دون حد الفقر ٣٧,٥٤ ٪

وبعد هذا التعريف للشريحة الاجتماعية بدرجاتها المختلفة المستهدفة بالسكان محدودي الدخل وتحديد أعدادها ونسبتها إلى مجموع أسر الحضر وبخولها ونسبة ما يمكن أن نخصصه للإسكان حسب إمكاناتها فيجب أن يتجه الدعم (أى التمكين) إليها وحدها دون غيرها ، وفي إطار هذه الشريحة توجد ثلاث مجموعات رئيسية :

- الأسر المكونة حديثا .

- الأسر التي اضطرت إلى ترك وحداتها بقرارات إدارية نتيجة للتقادم والاحلال .

- الأسر التي تقطن في اسكان هامشى والتي تقيم في حجرة واحدة وكذلك تقطن المقابر .

وإذا كان من المتفق عليه أن الدعم يجب أن يغطي الاحتياجات السكنية للشريحة الاجتماعية محدودة الدخل كلها بمجموعاتها المتعددة وبدرجاتها المختلفة ، إلا أن ذلك لا يمكن أن يتحقق عمليا إلا في ظل تقدم اقتصادى كبير وتنمية عالية ؛ توفر فائضا يكفى لسد كل احتياجات هذه الشريحة . وأما في ظل الظروف التي يمر بها حاليا الاقتصاد القومى في تحوله من اقتصاد شمولى إلى اقتصاد حر ، ومانتج عن ذلك من انخفاض في معدل التنمية أثناء فترة الانتقال - فإنه يلزم وضع أولويات لدعم الإسكان وتوجيهه إلى الفئات الأكثر حاجة إليه ، ثم توسيع دائرته تدريجيا من الزيادة في معدل التنمية حتى يغطي في مراحل لاحقة احتياجات كافة قطاعات الشريحة محدودة الدخل .

ولا شك أن أشد الفئات حاجة إلى الإسكان هي الأسر المكونة حديثا ، لأن هذه المجموعة تمثل أهم شرائح المجتمع انتاجية وديناميكية واستجابة لمطالبات التنمية ، واستقرارها السكنى ضرورة للتنمية في المقام الأول ، كما أن استقرارها الاجتماعى يمتد أثره إلى المجتمع كله . وتأتى كللوية ملحة أيضا للأسر محدودة الدخل ، والتي قد تضطر إلى ترك وحداتها السكنية بقرارات إدارية نتيجة لتقادم مباني هذه الوحدات

وتصدعها وضرورة إخلائها . إذ أن هذه الأسر بعد استقرارها لسنوات طويلة تجد نفسها فجأة بدون مأوى ، ومن الواجب الاجتماعى معارضة هذه الأسر بصورة عاجلة في إيجاد المأوى الملائم لهم .

أما القاطنون في الاسكان الهامشى وفي الغرفة الواحدة وفي المقابر ، فإنه لا يمكن تجاهل مشكلتهم أو التغاضى عن البيئة العمرانية المتردية التي يعيشون فيها ، إلا أن هذه المشكلة نظرا لضخامتها لا يمكن حلها إلا على المدى البعيد ، ومن خلال خطط طويلة الأجل ، وبعد توفير الإمكانات اللازمة لذلك ، ومن ثم لا يكتفى مواجهتها مواجهة جزئية . ومن المؤكد أن توفير اسكان للأسر الحديثة بهذه الشريحة سيؤدى إلى تخفيف حدة مشكلة الاسكان التي تعيشها .

وفيما يلى بيان تفصيلى لكل فئة من هذه الفئات الثلاث : الأسر المكونة حديثا ، وأسر الاحلال ، وأسر الاسكان الهامشى .

- الأسر المكونة حديثا : يقدر عدد عقود الزواج عام ١٩٩٥ بـ ٦٦٣٤٣٣ (حسب تقدير الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء) ، منها ٤٠ ٪ في الحضر أى ٢٦٥٣٧٣ عقد . ويمكن بقدر مقبول من التاريب اعتبار هذا الرقم يمثل عدد الأسر الحديثة بالحضر . ولما كان متوسط عدد أفراد الأسر الجديدة ٣ فإن خط الفقر بالنسبة لدخول هذه الأسر ينخفض إلى ٦, ٢٤٧٥ جنيه سنويا ، بينما خط الفقر في الأسر عامة ٩٢, ٢٧٩٥ جنيه كما سبق ذكره .

ويصعب على وجه التحديد معرفة نسبة عدد الأسر تحت خط الفقر شبيهة بالدراسة التي أجريت على الأسر بصفة عامة (جدول رقم ٩) . ولكن لما كان متوسط عدد أفراد الأسرة المكونة حديثا أقل من متوسط عدد أفراد الأسرة القديمة ، وخط الفقر فيها أقل من الخط

العام ، وعدد الأفراد نوى الدخول فيها أكثر من غيرها- فإن كل ذلك يشير إلى أن نسبة عدد الأسر تحت خط الفقر في فئة الأسر المكونة حديثا يجب أن يكون أقل من النسبة في الأسر العادية والتي تبلغ ٣٧,٥٧ ٪ كما سبق توضيحه .

ونظرا لغياب دراسة احصائية دقيقة فقد أخذت حالات اسكان الزواج الحديث بمحافظة القاهرة في السنوات الأخيرة " كدراسة حالة " وقد أعطت هذه الدراسة الواقعية مؤشرا عاما بأن نسبة عدد الأسر تحت خط الفقر تبلغ ٢٢ ٪ تقريبا من مجموع الأسر المكونة حديثا . ولو أخذت هذه النسبة الفرضية أساسا مقبولا فإن عدد الأسر التي يجب أن يتجه إليها الدعم في هذه الفئة في الحضر تبلغ حوالي ٦٠٠٠٠ أسرة في العام الواحد .

- أسر الاحلال : قدرت وزارة الاسكان والمرافق أن عدد الوحدات المطلوب اقامتها سنويا بدلا من الوحدات التي يجب هدمها للتقدم أو لأسباب أخرى يبلغ ٥٥٣٩٠ وحدة ، وعلى ذلك تصل نسبة عدد الوحدات المطلوبة لحسودى الدخل إلى ٣٧,٥٧ ٪ من هذا العدد ، أى حوالى ٢١٠٠٠ وحدة في العام الواحد .

- أسر الاسكان الهامشى : يبلغ عدد الأسر القاطنة في الاسكان الهامشى ٦١٧٣٢ أسرة ، وفي الغرف المستعملة ٦٧٣٥١٧ أسرة ، وفي السكن المشترك (اشترك السكن والعمل في وحدة واحدة) ١٣٠٢٩ أسرة ، بمجموع قدره ٧٤٨٢٧٨ أسرة - وذلك حسب تعداد ١٩٨٦ ، ويقيم غالبية سكان هذا النوع من السكن تحت خط الفقر . ولكن نظرا للظروف الاقتصادية التي تمر بها مصر في الوقت الحالى وفي المستقبل المنظور ، فإن حل هذه المشكلة سوف يأخذ وقتا غير قصير . ويجب أن يتجه الجهد حاليا نحو وقف انتشار هذا الاسكان قبل البدء في العمل على انحساره ، ولذلك فإن رأى يتجه إلى ضرورة توفير اسكان مدعم

١٣٢

بنسبة محدودة من سكان الاسكان الهامشى تبلغ ٥ ٪ في السنوات الاولى أى ٢٨٠٠٠ أسرة ، ثم تزداد النسبة إلى ١٠ ٪ مع الزيادة في معدل التنمية . مع اعطاء هذا الاسكان أولوية ثانية .

وبذلك يصير المجموع الكلى للوحدات السكنية اللازمة لحسودى الدخل والواجب دعمها ١٢٠٠٠ وحدة سنويا ، منها ٨١٠٠٠ للأسر الجديدة وأسرة الاحلال كأولوية أولى ، ٣٨٠٠٠ لأسر الاسكان الهامشى كأولوية ثانية .

ب) الوحدات السكنية الملائمة لاسكان محدودي الدخل : تتراوح مساحات الوحدات الملائمة للشريحة الاجتماعية محدودة الدخل بين ٣٥ - ٦٠ مترا مسطحا ، ومثل هذه الوحدات تحقق الاحتياجات الاسكانية للأسر محدودة الدخل بأحجامها المختلفة والتي تتراوح بين فردين وسبعة أفراد ، ويخص الفرد في هذه الوحدات ١١ - ١٢ مترا مسطحا كحد أدنى ، وتحقق هذه المساحة للفرد احتياجاته الأساسية للسكن ، ويستطيع أن يمارس فيها كافة نشاطاته الحياتية ، كما أنها تعتبر مناسبة في المراحل الأولى للتنمية .

وفيما يلي بيان هذه الوحدات وتكلفتها وقيمتها الايجارية وأحجام الأسر التي يمكن أن تشغلها ، حيث حسبت تكلفة المتر المسطح بمبلغ ٣٥٠ جنيهها شاملا الارض والمرافق الداخلية ، كما حسبت القيمة الايجارية السنوية على أساس أنها تمثل ٨ ٪ من التكلفة الفعلية . وهذه النسبة تعتبر أقل من التى يمكن ان يحصل عليها المستثمر إذا استغل رأس ماله كوديعة بنكية . ولكن نظرا لان الاستثمار العقارى يعتبر أقل الاستثمارات عرضة للمخاطر ، كما أن رأس المال يحتفظ بقيمته الحقيقية - خصوصا في ظل

اقتصاد السوق الحر - فان نسبة الثمانية في المائة كقيمة ايجارية تعتبر نسبة مقبولة للملاك المستثمرين في سوق الإسكان . ومن المنتظر أن تصل القيمة ايجارية الى هذه النسبة عند تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر وترك قانون العرض والطلب يحدد هذه القيمة .

النموذج الاول (ملحق ١) : وحدات مساحة كل منها ٢٥ م^٢ :

تشتمل الوحدة على مدخل وغرفتين وحمام ومطبخ وتسع الوحدة من فرد الى ثلاثة أفراد :

التكلفة = ١٢٢٥٠ جنيه

القيمة ايجارية السنوية = ٩٨٠ جنيه

قيمة الايجار الشهري = ٨١.٦٠ جنيه

النموذج الثاني (ملحق ٢) : وحدات مساحة كل منها ٤٠ م^٢ :

تشتمل الوحدة على صالة وغرفتين وحمام ومطبخ ، وتسع من فردين الى أربعة أفراد :

التكلفة = ١٤٠٠٠ جنيه

القيمة ايجارية السنوية = ١١٢٠ جنيه

قيمة الايجار الشهري = ٩٣.٢٠ جنيه

النموذج الثالث (ملحق ٣) : وحدات مساحة كل منها ٥٠ م^٢ :

تشتمل الوحدة على صالة وثلاث غرف وحمام ومطبخ ، وتسع من ثلاثة الى خمسة أفراد :

التكلفة = ١٧٥٠٠ جنيه

القيمة ايجارية السنوية = ١٤٠٠ جنيه

قيمة الايجار الشهري = ١١٦.٦٠ جنيه

النموذج الرابع (ملحق ٤) : وحدات مساحة كل منها ٦٠ م^٢ :

تشتمل الوحدة على صالة وثلاث غرف وحمام ومطبخ ، وتسع من أربعة الى سبعة أفراد :

التكلفة = ٢١٠٠٠ جنيه

القيمة ايجارية السنوية = ١٦٨٠ جنيه

قيمة الايجار الشهري = ١٤٠.٦٠ جنيه

وتجدر الاشارة الى أن هذه المساحات لاتشتمل على مساحات الخدمات المشتركة ، كما أن قيمة تكلفة المتر هي قيمة تقديرية ومتغيرة .

واذا ما أتاحت هذه الوحدات للتملك بفرض دفع ٢٥ ٪ من قيمتها كمدفوع والباقي يقسط على ٣٠ عاما بفائدة قدرها ١٠ ٪ ، فان الاقساط السنوية والشهرية لهذه النماذج تكون كالآتي :

النموذج الأول : وحدات مساحة كل منها ٢٥ م^٢ :

القسط السنوي = ٩٧٤.٦٠ جنيه

القسط الشهري = ٨١.٢٢ جنيه

النموذج الثاني : وحدات مساحة كل منها ٤٠ م^٢ :

القسط السنوي = ١١١٣.٨٢ جنيه

القسط الشهري = ٩٢.٨٢ جنيه

النموذج الثالث : وحدات مساحة كل منها ٥٠ م^٢ :

القسط السنوي = ١٣٩٢.٢٨ جنيه

القسط الشهري = ١١٦.٠٢ جنيه

النموذج الرابع : وحدات مساحة كل منها ٦٠ م^٢ :

القسط السنوي = ١٦٧٠.٧٤ جنيه

القسط الشهري = ١٣٩.٢٣ جنيه

ومن الملاحظ أن هناك تمايقا كبيرا بين القيمة الإيجارية وقسط التملك في كل من نماذج الوحدات الأربع .

ج) التمويل والدعم :

بعد تحديد الشريحة الاجتماعية محدودة الدخل واحتياجاتها من الوحدات السكنية وقدرتها على الإيجار أو التملك ، وبعد تحديد تكلفة الوحدات السكنية والقيمة الإيجارية الحقيقية لها حسب متطلبات السوق ، تتضح الفجوة بين قدرات محدودى الدخل والقيمة الإيجارية الفعلية للوحدات السكنية الملائمة ، كما تتضح قيمة الدعم المطلوبة إيجارا أو تملكيا .

وهناك ثلاث طرق لدعم الساكن وتمكينه من الحصول على الوحدة الملائمة له وهى :

- دعم الإيجار : ويتمثل فى منح العائلة محدودة الدخل الفرق بين قدرتها على الإيجار وبين الإيجار الفعلى للوحدة الملائمة ، وقد أوضحت الدراسات المبدئية أن هذا الفرق يتراوح بين ٦٨ جنيهها و ٨٨ جنيهها شهريا لكل من نماذج الاسكان الأربعة السابق ذكرها (جدول رقم ٣) ويقل الدعم سنويا بمقدار ١٠٪ حتى ينتهى بعد عشر سنوات ، وهى - تقريبا - نفس النسبة فى الزيادة فى دخل الأسرة السنوى .

- دعم التملك : ويتمثل فى منح الساكن الفرق بين ما يستطيع أن يخصصه شهريا وبين القسط الشهري الواجب السداد عن القرض الذى يقدمه البنك للساكن بفائدة ١٠٪ ومدته ٣٠ عاما لكى يتمكن الساكن من تملك وحدة سكنية بعد أن يدفع مقدماً يبلغ ٢٥٪ من قيمتها ، ويتراوح الدعم بين ٦٧ جنيهها و ٨٦ جنيهها شهريا ، تقل قيمته بنسبة ١٠٪ سنويا كما هو الحال فى دعم الإيجار . ومن الجدير بالملاحظة أن قيمة الدعم فى حالة التملك تكاد تتساوى مع قيمة الدعم

١٣٤

فى حالة الإيجار ، وبالتالي فإن اختيار الساكن لاستئجار أو تملك وحدته السكنية لا يؤثر على قيمة الدعم الذى سيتم له (جدول رقم ٤) .

- الدعم من طريق الادخار : يقوم الساكن بإيداع النسبة المخصصة للاسكان من دخله فى أحد البنوك كمخزات اسكانية لمدة معينة وتكون سبع سنوات مثلا ، يمنح فى نهاية المدة مبلغا كدعم اسكانى له يضاف الى مخزاته ، ويكون مجموع هذا المبلغ مع المخزات هو مقدم ثمن لشراء وحدة سكنية ملائمة لدخله وتتوفر فيها شروط الوحدات المدعمة ، ويقترض المنتفع باقى الثمن من البنك ثم يقوم بسداد القرض على أقساط لمدة ٣٠ عاما وبالفائدة التى تتعامل بها البنوك فيما بينها .

وتحدد قيمة الدعم بالكثير من طريقة ، أكثرها شيوعا : أن تكون أحد مضاعفات قيمة المخزات بنسب متدرجة حسب دخل الأسرة . وقد أوضحت دراسة البنك الدولى - Housing Enabling Mar- ket to Work أن هذه الطريقة قد برهنت على فاعيتها فى أكثر من دولة نامية .

ومن المتوقع ألا تقوم الحكومة مستقبلا بتوفير الوحدات السكنية المطلوبة لاسكان محدودى الدخل ، بل يقوم بتوفيرها القطاع الخاص كفراد أو مؤسسات أو جمعيات أو شركات ، كما أنه ليس من المتوقع أن تقوم الحكومة بالدعم المباشر ، بل ستقوم به الأجهزة الادارية والمالية التابعة للمحافظات .

د) حجم الطلب على اسكان محدودى الدخل وحجم الدعم : تحددت الشريحة المستهدفة باسكان محدودى الدخل بأنها الشريحة التى يقع دخل الأسرة فيها سنويا تحت

خط الفقر وهو ٩, ٣٧٩٥ جنيه . وقد قسمت هذه الشريحة بدورها رأسيا حسب الدخول الى أربع شرائح ، الأولى : يقل دخل الأسرة فيها سنويا عن ١٥٠٠ جنيه ، والثانية : يتراوح دخل الأسرة فيها من ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ جنيه ، والثالثة : يتراوح الدخل من ٢٠٠٠ الى ٢٥٠٠ جنيه ، والرابعة : يتراوح الدخل من ٢٥٠٠ الى ٣٨٠٠ جنيه ، وقد حددت نسبة عدد الأسر بكل شريحة من هذه الشرائح الى اجمالي عدد الأسر بالحضر .

كما قسمت الشريحة المستهدفة أفقيا الى ثلاث مجموعات : الأولى هي الأسر المكونة حديثا وتحتاج الى ٦٠٠٠ وحدة سكنية سنويا ، والثانية هي الأسر التي اضطرت الى ترك هدايتها نتيجة للتقادم والاحلال وتحتاج الى ٢١٠٠٠ وحدة سنويا ، والثالثة هي الأسر التي تقطن في اسكان هامشي وتحتاج الى ٣٨٠٠٠ وحدة سنويا - بمجموع كلي قدره ١١٩٠٠٠ وحدة ، وقد أعطيت أسر المجموعتين الأولى والثانية أولوية أولى ، وأسرة المجموعة الثالثة أولوية ثانية .

كما حددت الوحدات الملائمة لاسكان محدودى الدخل وتشتمل على أربعة نماذج : الأول بمساحة ٣٥ مترا مسطحا ، والثاني بمساحة ٤٠ مترا مسطحا ، والثالث بمساحة ٥٠ مترا مسطحا ، والرابع بمساحة ٦٠ مترا مسطحا .

وعند حساب عدد الوحدات السكنية وأنواعها المطلوبة لكل مجموعة من مجموعات الأسر محدودة الدخل ، تم أخذ العوامل التالية في الاعتبار :

أولا : توافق التقسيم الرأسى لشرائح محدودى الدخل حسب دخولها مع تسلسل نماذج الوحدات السكنية حسب مساحاتها ، فكلما زاد الدخل للشريحة زادت مساحة

الوحدة المخصصة لها . فالشريحة الأولى التي يقل دخل الأسرة فيها عن ١٥٠٠ جنيه سنويا خصص لها النموذج الأول ومساحته ٣٥ م^٢ ، والشريحة الثانية التي يتراوح دخل الأسرة فيها من ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ جنيه خصص لها النموذج الثانى ومساحته ٤٠ م^٢ . والشريحة الثالثة التي يتراوح دخل الأسرة فيها من ٢٠٠٠ الى ٢٥٠٠ جنيه خصص لها النموذج الثالث ومساحته ٥٠ م^٢ . أما الشريحة الرابعة التي يتراوح دخل الأسرة فيها من ٢٥٠٠ الى ٣٨٠٠ جنيه فقد خصص لها النموذج الرابع من نماذج الوحدات السكنية ومساحته ٦٠ م^٢ .

ثانيا : وزعت الوحدات السكنية على كل شريحة من الشرائح الأربع لمحدوى الدخل حسب نسبة عدد الأسر بها الى المجموع الكلى للأسر .

ثالثا : نظرا لخصوصية الأسر حديثة التكوين من حيث متوسط عدد أفراد الأسرة والانخفاض النسبى لمخط الفقر بها ، وبناء على المؤشرات العامة التي استخلصت من دراسة اسكان حديثى الزواج بمحافظة القاهرة ، فمن المقترح أن يخصص لكل نموذج من نماذج الوحدات النسب المئوية التالية من عدد الأسر :

- النموذج الأول (٣٥ م^٢) يخصص لعدد ١٠٪ من الأسر .

- النموذج الثانى (٤٠ م^٢) يخصص لعدد ٢٠٪ من الأسر .

- النموذج الثالث (٥٠ م^٢) يخصص لعدد ٧٠٪ من الأسر .

وتبين الجداول التالية عدد النماذج المخصصة لكل

من الأسر الحديثة وأسر الاحلال وأسر الاسكان الهامشى ، ومجموع الدعم الشهرى خلال السنة الأولى ، ومجموع الدعم فى السنة الأولى .

جدول رقم (٣)

دعم الإيجار

شرائح الدخل والنماذج الملائمة لها والقيمة الإيجارية وقيمة الدعم لكل نموذج

| قيمة الدعم في السنة بالجنيه | قيمة الدعم في الشهر | المخصص للإسكان شهرياً (جدول ٢) | الإيجار الفعلي للوحدة شهرياً | نماذج الوحدات | شرائح محدودى الدخل |
|-----------------------------|---------------------|--------------------------------|------------------------------|-------------------------------------|--------------------------------|
| ٨٠٩,٥٢ | ٦٧,٤٦ | ١٤,١٤ | ٨١,٦٠ | النموذج الأول (٣٥ م ^٢) | الشريحة الأولى أقل من ١٥٠٠ |
| ٨٢٠,٣٢ | ٦٨,٣٦ | ٢٤,٩٤ | ٩٣,٣٠ | النموذج الثانى (٤٠ م ^٢) | الشريحة الثانية من ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ |
| ٩٩٢,٤٠ | ٨٢,٧٠ | ٣٣,٩٠ | ١١٦,٦٠ | النموذج الثالث (٥٠ م ^٢) | الشريحة الثالثة من ٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ |
| ١٠٥٠,٢٤ | ٨٧,٥٢ | ٥٣,٠٨ | ١٤٠,٦٠ | النموذج الرابع (٦٠ م ^٢) | الشريحة الرابعة من ٢٥٠٠ - ٣٨٠٠ |

يستمر الدعم للسكان لمدة عشر سنوات ويقل سنوياً بمقدار ١٠٪ خلال هذه المدة .

جدول رقم (٤)

دعم التحويل

(يدفع السكان ٢٥٪ من الثمن كهدم ويقسط الباقى على ٣٠ عاماً بأقساء ١٠٪)
شرائح الدخل والنماذج الملائمة والقيمة القسط وقيمة الدعم لكل نموذج

| قيمة الدعم في السنة بالجنيه | قيمة الدعم في الشهر | المخصص للإسكان شهرياً (جدول ٢) | القسط الشهري للقرض | نماذج الوحدات | شرائح محدودى الدخل |
|-----------------------------|---------------------|--------------------------------|--------------------|-------------------------------------|--------------------------------|
| ٨٠٤,٩٦ | ٦٧,٠٨ | ١٤,١٤ | ٨١,٢٢ | النموذج الأول (٣٥ م ^٢) | الشريحة الأولى أقل من ١٥٠٠ |
| ٨١٤,٥٦ | ٦٧,٨٨ | ٢٤,٩٤ | ٩٢,٨٢ | النموذج الثانى (٤٠ م ^٢) | الشريحة الثانية من ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ |
| ٩٨٥,٤٤ | ٨٢,١٢ | ٣٣,٩٠ | ١١٦,٠٢ | النموذج الثالث (٥٠ م ^٢) | الشريحة الثالثة من ٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ |
| ١٠٣٣,٨ | ٨٦,١٥ | ٥٣,٠٨ | ١٣٩,٢٢ | النموذج الرابع (٦٠ م ^٢) | الشريحة الرابعة من ٢٥٠٠ - ٣٨٠٠ |

يستمر الدعم للسكان لمدة عشر سنوات ويقل سنوياً بمقدار ١٠٪ خلال هذه المدة .

جدول رقم (٥)
دعم إسكان الأسر الحديثة
(عدد الأسر ٦٠٠٠٠ أسرة في العام)

| قيمة الدعم في السنة بالجنيه | قيمة الدعم في الشهر | عدد الأسر | نسبة عند الأسر | نماذج الوحدات | شرائح محدودى الدخل |
|-----------------------------|---------------------|-----------|----------------|-------------------------------------|--------------------------------|
| ٤٨٥٧١٢٠ | ٤٠٤٧٦٠,٠٠ | ٦٠٠٠ | ٪١٠ | النموذج الأول (٣٥ م ^٢) | الشريحة الأولى أقل من ١٥٠٠ |
| ٩٨٤٣٨٤٠ | ٨٢٠٣٢٠,٠٠ | ١٢٠٠٠ | ٪٢٠ | النموذج الثانى (٤٠ م ^٢) | الشريحة الثانية من ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ |
| ٤١٦٨٠٨٠٠ | ٣٤٧٣٤٠٠,٠٠ | ٤٢٠٠٠ | ٪٧٠ | النموذج الثالث (٥٠ م ^٢) | الشريحة الثالثة من ٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ |
| ٥٦٣٨١٧٦٠,٠٠ | ٤٦٩٨٤٨٠,٠٠ | ٦٠٠٠٠ | ٪١٠٠ | | |

جدول رقم (٦)
دعم إسكان الإحلال
(٢١٠٠٠ أسرة في العام)

| قيمة الدعم في السنة بالجنيه | قيمة الدعم في الشهر | عدد الأسر | نسبة عند الأسر | نماذج الوحدات | شرائح محدودى الدخل |
|-----------------------------|---------------------|-----------|----------------|-------------------------------------|--------------------------------|
| ٢١٠٠١١٣٣,٤ | ١٦٦٧٦١,١٢ | ٢٤٧٢ | ٪١١,٧٧ | النموذج الأول (٣٥ م ^٢) | الشريحة الأولى أقل من ٢٥٠٠ |
| ١٩٥٤٨٢٢,٥ | ١٦٢٩٠١,٨٨ | ٢٣٨٣ | ٪١١,٣٥ | النموذج الثانى (٤٠ م ^٢) | الشريحة الثانية من ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ |
| ٣٧١٣٥٦٠,٨ | ٣٠٩٤٦٣,٤ | ٣٧٤٢ | ٪١٧,٨٢ | النموذج الثالث (٥٠ م ^٢) | الشريحة الثالثة من ٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ |
| ١٣٠٢٦١٢٦,٩ | ١٠٨٥٥١٠,٥ | ١٢٤٠٣ | ٪٥٩,٠٦ | النموذج الرابع (٦٠ م ^٢) | الشريحة الرابعة من ٢٥٠٠ - ٣٨٠٠ |
| ٢٠٦٩٥٦٤٢,٩ | ١٧٢٤٦٣٦,٩ | ٢١٠٠٠ | ٪١٠٠,٠ | | |

جدول رقم (٧)
دعم إسكان سكان المناطق الهامشية
(٣٨٠٠٠ أسرة في العام)

| شرائخ محدودى الدخل | الشريحة الأولى أقل من ٢٥٠٠ | الشريحة الثانية من ٢٥٠٠ - ١٥٠٠ | الشريحة الثالثة من ٢٥٠٠ - ٢٠٠٠ | الشريحة الرابعة من ٢٥٠٠ - ٢٨٠٠ |
|-----------------------------|-------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|
| نماذج الوحدات | النموذج الأول (٢٣٥ م ^٢) | النموذج الثانى (٢٤٠ م ^٢) | النموذج الثالث (٢٥٠ م ^٢) | النموذج الرابع (٢٦٠ م ^٢) |
| نسبة عدد الأسر | ١١,٧٧٪ | ١١,٣٥٪ | ١٧,٨٢٪ | ٥٩,٠٦٪ |
| عدد الأسر | ٤٤٧٢ | ٤٣١٢ | ٦٧٧٢ | ٢٢٤٤٣ |
| قيمة الدعم فى الشهر | ٣٠١٦٨١,١٢ | ٢٩٤٨٣٦,٦٨ | ٥٦٠٠٤٤,٤ | ١٩٦٤٢١١,٣ |
| قيمة الدعم فى السنة بالجنيه | ٣٦٢٠١٧٣,٤ | ٣٥٣٨٠٤٠,١ | ٢٣٥٧٠٥٣٥ | ٢٣٥٧٠٥٣٥ |
| | ٣١٢٠٧٧٣,٥ | ٣٧٤٤٩٢٨١ | | |

ولما كانت أعداد الأسر فى الجداول السابقة تمثل الأعداد المطلوب دعمها سنوياً فإنه تبعاً لذلك ستزداد أعداد الأسر المستحقة للدعم عاماً بعد عام . وتستمر هذه الزيادة المطردة خلال السنوات العشر الأولى من تطبيق هذا النظام . ومع نهاية هذه الفترة تنتهى فترة الدعم لشريحة السنة الأولى وتخرج من دائرة الدعم لتدخل فيها شريحة جديدة . وهكذا فى كل عام بعد انقضاء عشر سنوات تخرج شريحة من الأسر وتدخل أخرى ، ومن ثم يصل المجموع الكلى للأسر المستحقة للدعم الى التوازن العسدى ، وتستقر بذلك القيمة الكلية للدعم السنوى ، وتكون الاضافة الوحيدة هى الزيادة الطبيعية السنوية فى عدد الأسر .

وفى الجدول رقم (٨) يبان بالقيمة المتزايدة للدعم فى كل عام فى السنوات العشر الأولى قبل أن تستقر اعداد المنتفعين بالدعم وتستقر كذلك قيمة الدعم السنوية فى السنوات التالية لهذه الفترة ، وتجدر مع ضرورة الإشارة الى أنه لم يؤخذ فى الاعتبار الزيادة فى الاسعار وفى معدل التضخم مع بقاء الزيادة السنوية فى عدد الأسر ثابتة وهى ١١٩٠٠٠ أسرة .

جدول رقم (٨)
تزايد قيمة الدعم

| السنة | عدد الأسر | قيمة الدعم | السنة | عدد الأسر | قيمة الدعم |
|---------|-----------|--------------|---------|-----------|---------------|
| الأولى | ١١٩٠٠٠ | ١١٤٥٢٩٦٨٣,٠٠ | السابعة | ٧١٤٠٠٠ | ٥١٥٣٧٠٠٧٣,٠٠ |
| الثانية | ٢٣٨٠٠٠ | ٢١٧٩٠٠١٩٨,٠٠ | الثامنة | ٨٣٣٠٠٠ | ٥١١١٨٠٧٤٦,٠٠ |
| الثالثة | ٣٥٧٠٠٠ | ٣٠٩٢٢٢٠٤٤,٠٠ | التاسعة | ٩٥٢٠٠٠ | ٥٩٥٥٣٨٧٥٢,٠٠ |
| الرابعة | ٤٧٦٠٠٠ | ٣٨٩٣٩٠٧٢٢,٠٠ | العاشر | ١٠٧١٠٠٠ | ٦١٨٤٤٠٨٨,٠٠ |
| الخامسة | ٥٩٥٠٠٠ | ٤٥٨١٠٩٧٣٢,٠٠ | | ١١٩٠٠٠٠ | ٦٢٩٨٩٦٧٥٧,٠٠ |
| | | | | | ٤٤٠٩٢٧٧٢٩٥,٠٠ |

مجموع الدعم فى عشر سنوات

ونخلص من ذلك الى أن قيمة الدعم الاجمالية المطلوبة لمسد ١١٩٠٠٠ أسرة في السنة الأولى تبلغ ما يقرب من ١١٥ مليون جنيه . ومع الزيادة السنوية الثابتة في عدد الأسر المستحقة للدعم يصير المجموع الكلي للأسر في السنة العاشرة ١١٩٠٠٠٠ أسرة ، والدعم المطلوب لها في هذه السنة يبلغ حوالي ٦٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

وتجدر الإشارة الى أن مجموع الدعم في السنوات العشر حسب النظام المقترح يبلغ حوالي أربعة مليارات وأربعمائة مليون جنيه ، وهذا المبلغ أقل من قيمة الدعم الاسكاني في عشر سنوات في المدة من ١٩٨١ - ١٩٩١ والتي بلغت أكثر من خمسة مليارات جنيه رغم فروق الاسعار ومعدلات التضخم ، وقد ذهب معظم هذا المبلغ الى شرائح اجتماعية غير مستحقة للدعم .

وتوضح النتيجة النهائية في هذه الجداول أن الدعم يبدو يسيرا وممكنا اذا ما وجه الاتجاه السليم نحو الشريحة المستحقة والمقدار المطلوب ، وباستخدام وحدات سكنية ملائمة لشرائح محدودى الدخل .

هذه الأجهزة الادارية والمالية المنوطة بها الاشراف على اسكان محدودى الدخل :

يجب أن تكون الأجهزة المكلفة باسكان محدودى الدخل تابعة للمحافظات ، بحيث تكون كل محافظة مسئولة اداريا وماليا عن هذا النوع من الاسكان داخل نطاقها ، ويجب ألا تقتصر ادارة هذه الأجهزة على المسؤولين الرسميين فقط ، بل يجب أن يشارك في ادارتها شخصيات عامة هدفهم اجتماعى في المقام الأول ، وكذلك القادة المحليون في المحافظة أو المدينة ، حتى تتحقق المشاركة الشعبية السليمة في اسكان الشريحة الاجتماعية المستهدفة .

وتتكون هذه الأجهزة من جهازين رئيسيين ؛ أولهما :

جهاز إدارى يتولى النواحي الادارية ، وثانيهما : جهاز مالى يتولى الناحية المالية . وفيما يلى وصف لكل منهما :

أولا : الجهاز الادارى :

نظرا لأن الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان لها خبرة طويلة في مجال الاسكان بكافة مراحله وجوانبه ، فانه من المقترح أن يمتد نشاط هذه الهيئة ليشمل اسكان محدودى الدخل ، خاصة وأنه ليس من أهداف الهيئة تحقيق ربح ، بل تقديم خدمة جيدة لمستحقيها . ويمكن أن يكون الهيئة فروع بالمحافظات وتشتمل مهمتها على ما يلى :

- تجهيز الاراضى الجديدة وتزويدها بالمرافق واتاحتها للأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة التى تقوم بتخطيط وإنشاء اسكان محدودى الدخل حسب الشروط والمواصفات المحددة لهذا الغرض .

- تحديد الشرائح الاجتماعية المستهدفة باسكان محدودى الدخل ، وتلقى طلبات الافراد والأسر للحصول على دعم اسكاني وفحص هذه الطلبات والتأكد من صحة البيانات والتوصية بمنح هذا الدعم اذا ما ثبت استحقاق الطالب له .

- معاينة الوحدات السكنية التى يقيمها القطاع الخاص والتأكد من مطابقتها لشروط إسكان محدودى الدخل .

- التنسيق بين الجهات المهتمة باسكان محدودى الدخل مثل البنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار وجمعيات الاسكان والجمعيات غير الحكومية .

ثانيا : صندوق الاسكان الاجتماعى :

يمثل صندوق الاسكان الاجتماعى الوعاء المالى الذى يتولى دعم المنتفعين باسكان محدودى الدخل حسب النظام المالى والادارى المقرر . وسيكون له موارده الخاصة وستتخذ الاجراءات الادارية والقانونية لتطوير صناديق الاسكان الحالية بالمحافظات للقيام بهذا الدور . وقد أنشئت هذه

الصناديق بموجب القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ، ومن الموارد المقترحة لصندوق الاسكان ما يلي :

١ - منح لا ترد من الخزانة العامة : من الضروري ايداع مبالغ سنوية في صناديق الاسكان الاجتماعى بالمحافظات ، وذلك حسب حاجة كل محافظة لاسكان مسعودى الدخل ، وحسب الامكانيات المتاحة للخزانة العامة ، ويمكن اتخاذ هذه السياسات التمويلية لدعم كوسيلة فعالة لجذب السكان في المدن والمجتمعات الجديدة وفي محاور التنمية ، وذلك بتوجيه مبالغ أكبر نسبيا الى صناديق الاسكان في هذه المناطق الجديدة .

٢ - الهبات المحلية والدولية .

٣ - القروض : يخصص ٥٪ من تكلفة الاسكان الفاخر والمباني الادارية والتجارية عند استخراج تراخيص البناء لها (ويستثنى من ذلك المنشآت السياحية والترفيهية) وتودع كقرض يستثمر في صناديق الاسكان لمدة عشرة سنوات ، وتستظل فائدة القرض من الضريبة الواجبة السداد على المالك طوال مدة القرض Tax exempted .

وتحدد قيمة الفائدة حسب الفائدة المعلقة من البنك المركزى سنويا .
وتعرف الوحدة السكنية باسكان فاخر اذا مازادت مساحتها على ١٨٠ مترا مسطحا وتكون في مواقع مخصصة للاسكان الفاخر حسب التخطيط التفصيلي للحياة والمدن .

ويعتبر هذا الاقتراح بديلا عما ينص عليه القانون رقم ١٠٦ لعام ١٩٧٦ من ضرورة شراء ملاك وحدات الاسكان الفاخر بما يساوى ١٠٪ من قيمتها كسندات اسكان بفائدة ٧٪ لمدة عشرين عاما كشرط للحصول على ترخيص البناء ، ويعتبر هذا النص بوضعه الحالي عبئا اضافيا على رأس المال المستثمر ، كما أنه يتعارض مع مبادئ آليات السوق الحر ، والبدل المقترح يوجب أخذ موافقة وزارة المالية عليه وصياغته الصياغة القانونية عند تعديل القانون رقم ١٠٦ لعام ١٩٧٦ .

١٤٠

٤ - الاراضى ملك المدن والمحافظات City property : من المتفق عليه أن تخصيص حصيلة بيع الاراضى ملك المدن والمحافظات لصندوق الاسكان الاجتماعى - كما نص عليه قانون انشاء صندوق الاسكان - يعتبر موردا هاما من موارد الصندوق . وحتى تتمكن المحافظات من بيع هذه الاراضى فانه يلزم الانتهاء من التخطيط التفصيلي للمدن وامتداداتها العمرانية ؛ لكي تتحدد مواقع ومساحات هذه الاراضى بصفة نهائية ، اذ ان المحافظات متوقفة الآن عن بيع الاراضى التى تملكها لحين الانتهاء من وضع هذه المخططات . ويمكن - كاجراء مرحلى الى حين الانتهاء من وضع المخططات التفصيلية للمدن - اعطاء المحافظة بمجلسيها التنفيذى والمحلى الحق القانونى فى التصرف بالبيع فى بعض هذه المواقع ، وازضافة حصيلة البيع الى موارد صندوق الاسكان الاجتماعى .

٥ - الاراضى التى تؤول الى بنك ناصر الاجتماعى : يمكن أن يعتبر ريع الاراضى تؤول الى بنك ناصر - بسبب أو لأخر أحد موارد صندوق الاسكان الاجتماعى .

٦ - الضريبة العقارية : تحدد قيمة العوايد حاليا حسب القيمة الاجارية والتى تعدد بدورها حسب تكلفة الوحدة وتظل قيمة العوايد ثابتة غير متغيرة .

ومن المقترح تطوير نظام ضريبة العوايد لى يشتمل على ما يلي :
• تقدر العوايد حسب القيمة الفعلية للوحدة Asset value وليس حسب القيمة الاجارية Rent Value وذلك كمبدأ أساسى .

• تحدد وزارة الاسكان القيمة الفعلية لوحدات الاسكان الفاخر والاسكان فوق المتوسط وكذلك المبانى الادارية والتجارية (بطريقة مشابهة لما قامت به وزارة العدل من تحديد قيمة الاراضى) وتحدد العوايد حسب هذه القيمة الفعلية .

• تراجع القيمة الفعلية للوحدات السابق ذكرها على فترات معينة (كل خمس سنوات مثلا) ويعاد حساب العوايد تبعاً للقيمة الفعلية المحددة .

• يطبق هذا النظام في تحديد العوايد بالنسبة للمباني الجديدة فقط ، أما المباني القديمة فتزداد العوايد عليها سنوياً تبعاً للزيادة في الإيجارات عندما يتقرر تصحيح نظام الإيجارات الحالي لكي يتلاءم مع آليات اقتصاد السوق الحر .

• من المقترح أن يقوم بدفع العوايد شاغل الوحدة ومن المتوقع زيادة قيمة ضريبة العوايد بعد تطبيق النظام المقترح زيادة كبيرة ، ومن ثم يجب أن توجه هذه الزيادة - أجزء كبير منها - إلى صندوق الإسكان الاجتماعي .

٧- غرامات مخالفات التنظيم : ينص قانون البناء الحالي على أن الغرامات المحصلة من مخالفات قانون ولوائح تنظيم أعمال البناء توجه إلى صندوق الإسكان . كما ينص هذا القانون على إزالة الأبنية المخالفة للارتفاعات المسموح بها . ومن المقترح أن يعدل هذا القانون بحيث يعود صافي إيرادات الأبنية المخالفة - إيجاراً أو بيعاً - إلى الصندوق بدلاً من إزالتها ، وذلك لأنها تمثل - رغم مخالفتها - رأس مال مستثمر يجب عدم إهداره .

٨- العائد من رسوم استثناءات الارتفاع في المباني : تتيح النظام الحالية لبعض المشروعات تجاوز الارتفاع المسموح به قانوناً ، ولكن يجب أن يتم ذلك من خلال سلسلة من الإجراءات : تنتهي بموافقة اللجنة المختصة بالاستثناءات في وزارة الإسكان والمرافق . وقد وصل ارتفاع بعض هذه المباني المستثناءة إلى أكثر من أربعين دوراً ، وربما تتطلب التنمية العمرانية مثل هذه الارتفاعات ولكن من ناحية أخرى فإن منح

المالك هذا الحق في الارتفاع الكبير يعنى مضاعفة العائد من استثمارات مضاعفة كبيرة ما كان يمكنه أن يحصل عليها لو التزم بقوانين الارتفاع العادية (١,٢٥ عرض الشارع بحد أقصى ٢٠ متراً أي حوالي عشرة أدوار) ويلزم النظر في فرض رسوم خاصة تتناسب مع ما يحققه المالك من ميزات كبيرة عند منحه استثناء في الارتفاع ، وتحصل هذه الرسوم لصالح صندوق الإسكان الاجتماعي .

٩- ضريبة الأراضي الفضاء : تقوم العديد من الدول بتحصيل ضريبة على الأراضي الفضاء داخل كردون المدن ، ولكن المحكمة الدستورية العليا أصدرت حكماً بعدم دستورية هذه الضريبة ، رغم أن لها مبرراتها .

و) الجهات الأخرى التي يمكن أن تساهم في إسكان محدودى الدخل : - البنوك وشركات التأمين وصناديق المعاشات والمؤسسات المالية : في الدول المتقدمة تقوم المؤسسات المالية بأقامة مشروعات لدوى الدخل المحدود ، خصيصاً في الأحياء المتردية ، حيث تنتشر فيها الأمراض الاجتماعية والجرائم بأنواعها المختلفة . وهي تقوم بذلك بدافع من مسؤوليتها الاجتماعية ، كما أنها تسعى إلى كسب دائرة أوسع من العملاء . ويمكن للدولة تشجيع هذه المؤسسات على إقامة مشروعات لدوى الدخل المحدود بأتاحة مواقع لها بسعر أقل من تكلفة أعدادها ومدها بالمرافق ، كما أن الضمانات التي قد تتكبدتها هذه المؤسسات لكي تضع هذه المشروعات في نطاق إمكانات الشريحة المستهدفة ، يمكن أن تخصم - كلها أو جزء منها - من الضرائب المستحقة عليها .

- وزارة الأوقاف والمؤسسات الدينية والاجتماعية : لا شك في أن من مهام وزارة الأوقاف والمؤسسات الدينية هي العناية بالشريحة الدنيا من المجتمع ، وربما كان توفير إسكان مناسب لهذه الشريحة له أولوية كبيرة

في برامج هذه المؤسسات ، خصوصاً وان لديها مساحات هائلة من الاراضي آلت اليها من خلال الاوقاف والهبات على مدى أحقاب طويلة من الزمن .

كما أن إسكان محدودى الدخل يعد أحد مصارف الزكاة التي قد تذهب مباشرة الى صندوق الاسكان كاحد موارده أو أن تستثمر فى مشروعات هذا الاسكان . كما أن دعم اسكان محدودى الدخل يمكن أن يكون أحد الأهداف الاستثمارية لبئذ ناهى الاجتماعى .

- شركات الاستثمار العقارية : عندما تتيح المحافظات أو الهيئة العامة للمجتمعات الجديدة مساحات كبيرة لشركات الاستثمار التي تقوم بالنشاط العقارى ، فإنه يجب تخطيط هذه المساحات بحيث يخصص جزء منها لاسكان محدودى الدخل ، بجانب الاسكان المتوسط وبقوى المتوسط والفاخر . ويكون ضمن شروط التعاقد مع هذه الشركات : اقامة مشروعات اسكان محدودى الدخل مع المستويات الأخرى من الاسكان ، وتتاح مواقع لها بسعر أقل من تكلفة إعدادها ومدها بالمرافق ، كما هو الحال بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية .

- الشركات الصناعية : تنص القوانين الحالية على تخصيص نسبة ٢٥٪ من ارباح شركات قطاع الأعمال للعاملين ويمكن أن يستخدم جزء منها للخدمات الاجتماعية خصوصاً الاسكان . وفى ظل نظام السوق الحر فإنه ربما يصعب استصدار قانون مماثل بالنسبة للشركات الخاصة وشركات الاستثمار . وفى حالة قيام هذه الشركات بمساعدة عمالها (محدودى الدخل) على التأجير أو التملك بنظام يتفق مع سياسة الدولة فى اسكان محدودى الدخل فمن المقترح ما يلى :

١٤٢

• اعتبار هذه المعونات بنداً من بنود مصروفات الشركة عند اعداد ميزانياتها وتحديد أرباحها ، والتي على اساسها ستتحدد الضريبة المستحقة عليها .

• استئصال كل أو جزء من هذه المعونات مباشرة من الضرائب المستحقة على هذه الشركات تشجيعياً لها على المساهمة فى توفير اسكان محدودى الدخل من عمالها وموظفيها .

وعند قيام هذه الجهات المختلفة بالمساهمة فى مشروعات اسكان محدودى الدخل ، فإن ذلك سيؤدى الى زيادة فى حجم المعروض من هذه الوحدات ، وكذلك الى خفض واستقرار قيمتها الايجارية .

ز) الشروط الواجب توافرها فى طلب السكن من الشريحة الاجتماعية محدودة الدخل :

- أن يكون الطالب رب أسرة جديدة وليس له أول زوجته سكن مستقل .

- أن يكون الدخل الكلى للأسرة ، سواء من العمل الاملى أو الاضافى ، أقل من الحد الذى تحدده الجهة الادارية المسؤولة عن اسكان محدودى الدخل (حد الفقر مثلاً) . وألا يكون للطالب وأسرته ممتلكات خاصة تمكنه من شراء أو استئجار وحدة سكنية بدون الحاجة الى دعم .

- أن يكون عاملاً فى نشاط منتج ، سواء أكان فى وحدات القطاع الخاص المنتجة أو قطاع الأعمال أو فى الأجهزة الرسمية . وفى حالة القطاع الخاص لابد أن تكون الوحدة مسجلة رسمياً لدى الجهات المعنية ولها بطاقة ضريبية ويكون العمال بها مؤمنين عليهم

اجتماعيا . ويستبعد العمل في النشاط الهامشي غير المعترف به من الأجهزة الرسمية للمدينة أو المحافظة .
- ان يكون الطالب مقيما في مسكن لا تتوفر فيه الشروط الضرورية للسكن (الاسكان العشوائى المتدنئ أو الاسكان الهامشى أو اسكان المقابر) .

ج) الخطوات المقترحة للحصول على دعم لشاغل الوحدة السكنية :
- يتقدم الطالب بطلب الدعم المالى اتمكينه من استئجار أو تملك وحدة سكنية بعد أن يتم التعاقد مع مالكها ، ويشمل الطلب البيانات الآتية :

• مجموع دخول الأسرة مصدق عليه رسميا من جهات العمل .
• الحالة الاجتماعية وكافة البيانات اللازمة التي تؤهل له لتلقى الدعم ، وتكون هذه البيانات موقعة من الجهات المختصة .

- تقوم الجهة الادارية بالتحسرى عن هذه البيانات للتأكد من صحتها ويكون من السهل - عند تطبيق نظام الرقم القومى - على الجهة الادارية التحقق من صحة البيانات المقدمة .

- تقوم الجهة الادارية بمعاينة الوحدة السكنية وتقييمها من حيث المساحة والمواصفات والتكلفة ، والتأكد من أنها تتفق مع الشروط الواجب توفرها في اسكان محدودى الدخل .

- اذا ما قررت الجهة الادارية أحقية الطالب في تلقي الدعم توصى صندوق الاسكان الاجتماعى بتقديم الدعم الملائم له ، وذلك حسب دخل الأسرة وحسب تكلفة الوحدة التي تحددها الجهة الادارية (ليس التكلفة المقدمة من المالك أو شاغل الوحدة) وطبقا لنظام الدعم المقرر .

وفي حالة قيام البنوك أو شركات التأمين أو شركات الاستثمار بمشروعات اسكان محدودى الدخل ؛ فان مسئولية التحرى والتأكد من صحة البيانات المقدمة من الطالب تقع على عاتق هذه المؤسسات وليست على الجهة الادارية الرسمية .
هـ) ميزات تمنح للقائمين بمشروعات اسكان محدودى الدخل وشاغلها :

- إلغاء الضرائب العقارية ورسوم استخراج تراخيص البناء .
- إتاحة مواقع بتكلفة مخفضة لاسكان محدودى الدخل على النحو التالى : أن وضع سياسة لاستخدامات الاراضى يعتبر عنصرا أساسيا للتنمية العمرانية بوجه عام . وفي مجال الاسكان يلزم أن توضع سياسة جديدة لتكلفة الاراضى ؛ تكون خطوطها العريضة كالآتى :

• تباع الاراضى المخصصة لاسكان محدودى الدخل بسعر أقل من تكلفة تجهيزها ومدها بالمرافق .

• تباع الاراضى المخصصة لاسكان الفاخر والمبائى الادارية والتجارية بسعر أعلى من تكلفة تجهيزها ومدها بالمرافق على أن تستخدم الزيادة في دعم سعر الاراضى المخصصة لاسكان محدودى الدخل .

- الاعفاء الضريبى : يمكن تطبيق الاعفاء الضريبى على شاغل وحدات اسكان محدودى الدخل بأكثر من طريقة ؛ منها :

• يعفى شاغلو الوحدات بنسبة من الضريبة المستحقة سنويا (٢٠٪ مثلا) ولدة محددة .
• يستنزل كل أجزء من فوائد القرض البنكى التي يدفعها المستفيد من هذا الاسكان من الضرائب السنوية المستحقة عليه ولدة محددة ايضا .

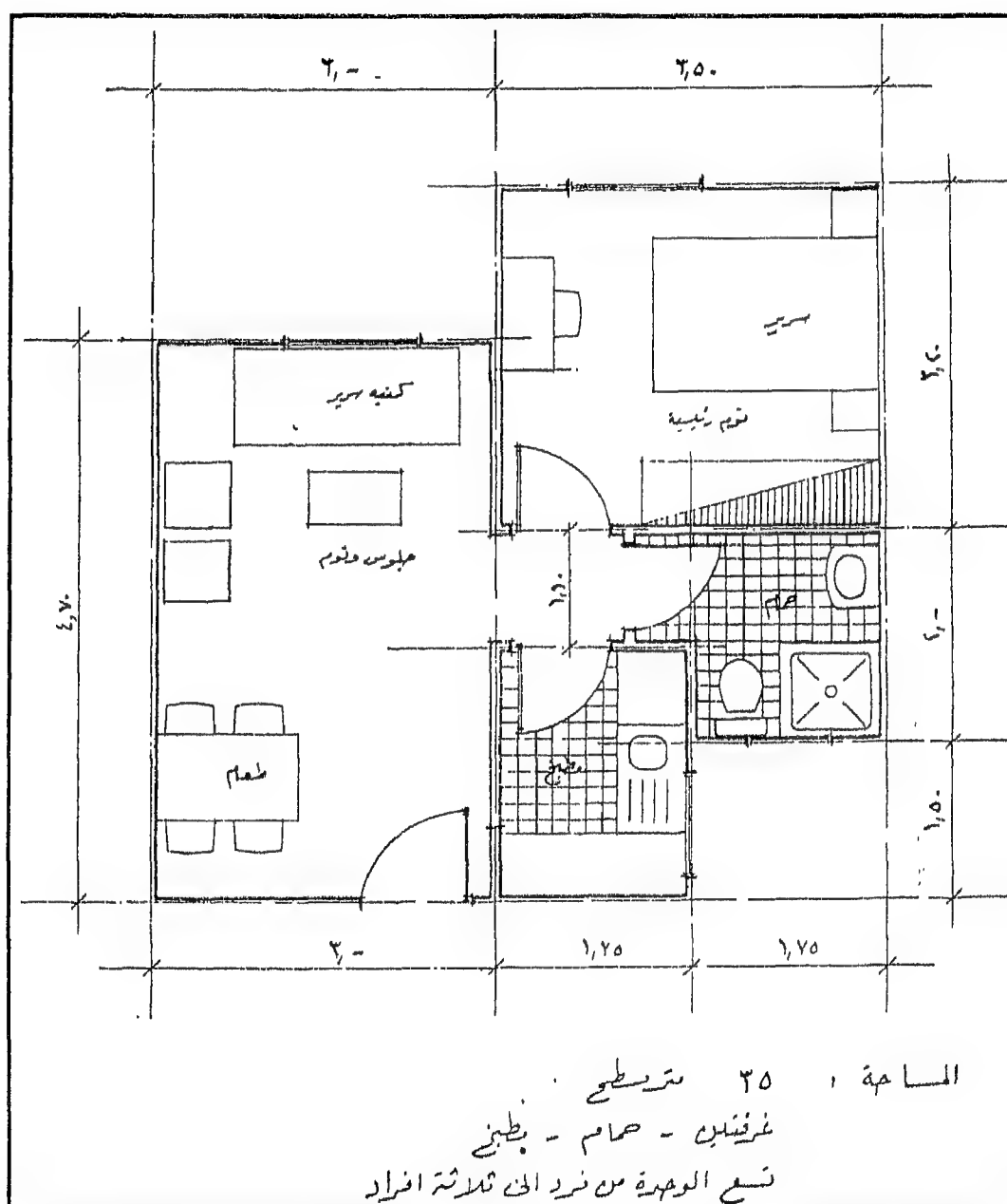
جدول رقم (٩)
توزيع الدخل حسب الشرائح وعدد الأسر ونسبتها
إلى إجمالي الأسر وعدد أفرادها داخل كل شريحة
عام ١٩٩٠/١٩٩١ في الحضر

| البيان | إجمالي الدخل المصافي بالجنيه | عدد الأسر في المدينة | % النخل | متوسط النخل جنيه | % النخل | عدد الأسر في الحضر بالآلاف | متوسط حجم الأسرة | عدد الأفراد في الحضر بالآلاف |
|---------|------------------------------------|----------------------------|------------|------------------------|------------|----------------------------------|------------------------|------------------------------------|
| - ١٥٠٠ | ٣٩١٣.٧ | ٣٦٩ | ٤.٤٢ | ١٠٦٠٠.٤٥ | ٧٧ | ٢١١.٨ | ٢.١ | ٦٥٦.٦ |
| - ١٥٠٠ | ٦٢٦٨٥٩ | ٣٥٦ | ٤.٢٦ | ١٧٦٠٠.٨٤ | ١.٢٣ | ٢٠٤.٣ | ٣.٩ | ٧٩٦.٧ |
| - ٢٠٠٠ | ١٢٦٢٣٧٨ | ٥٥٩ | ٦.٦٩ | ٢٢٦٠٠.٠٧ | ٢.٤٧ | ٢٢٠.٩ | ٤.٥ | ١٤٤٤.٢ |
| - ٢٥٠٠ | ٤٠٨٤٩٥٤ | ١٣٥٤ | ١٦.٢٩ | ٣٠١٦.٩٥ | ٧.٩٩ | ٧٧٧.٢ | ٤.٩ | ٢٨٠٨.٥ |
| - ٣٥٠٠ | ٥٧٥٧٣٢١١ | ١٤٥٥ | ١٧.٤٢ | ٣٩٥٦.٩٢ | ١١.٢٦ | ٨٣٥.٢ | ٥.٢ | ٤٤٢٦.٧ |
| - ٤٥٠٠ | ٨٢٠٥٩٠١ | ١٥٨٢ | ١٨.٩٤ | ٥١٨٧.٤٠ | ١٦.٠٥ | ٨٠٩.١ | ٥.٦ | ٥٠٨٥.١ |
| - ٦٥٠٠ | ٨٧٣٧٧١٠ | ١٢٧٦ | ١٥.٢٧ | ٦٨٤٧.٧٤ | ١٧.٠٩ | ٧٣٢.٤ | ٥.٧ | ٤١٧٤.٧ |
| - ٨٠٠٠ | ٨٣٩٧٥٠٨ | ٨٨٢ | ١٠.٥٦ | ٩٥٢٠.٩٨ | ١٦.٤٣ | ٥٠٦.٣ | ٥.٩ | ٢٩٨٧.١ |
| - ١٢٠٠٠ | ٣٦٢٢٤٨٤ | ٢٦٨ | ٢.٣١ | ١٣٥٥٤.٠٥ | ٧.١١ | ١٥٣.٩ | ٥.٦ | ٨٦١.٦ |
| - ١٦٠٠٠ | ١٩٤٢٩٩٢ | ١١٠ | ١.٢٢ | ١٧٦٢٣.٥٦ | ٣.٨٠ | ٦٣.١ | ٥.٧ | ٢٥٩.٩ |
| - ٢٠٠٠٠ | ١٣٣١٦٠٥ | ٦٠ | ٠.٧٢ | ٢٢١١٣.٤٢ | ٢.٦١ | ٢٤.٤ | ٥.٥ | ١٨٩.٤ |
| - ٢٥٠٠٠ | ٦٧٥٢٨٤٢ | ٨٢ | ٠.٩٩ | ٨١٣٧١.٦٠ | ١٣.٢١ | ٤٧.٤ | ٥.٣ | ٢٥٢.٦ |
| إجمالي | ٥١١٢٥٨٥٢ | ٨٣٥٤ | ١٠٠ | ٦١١٩.٩٣ | ١٠٠ | ٤٧٩٥.٣ | ٥.٢ | ٢٥٠٤٣ |

جندل تم اعداده من بيانات البحث بالعيبة النخل والانتاق ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٩٠ / ١٩٩١ .

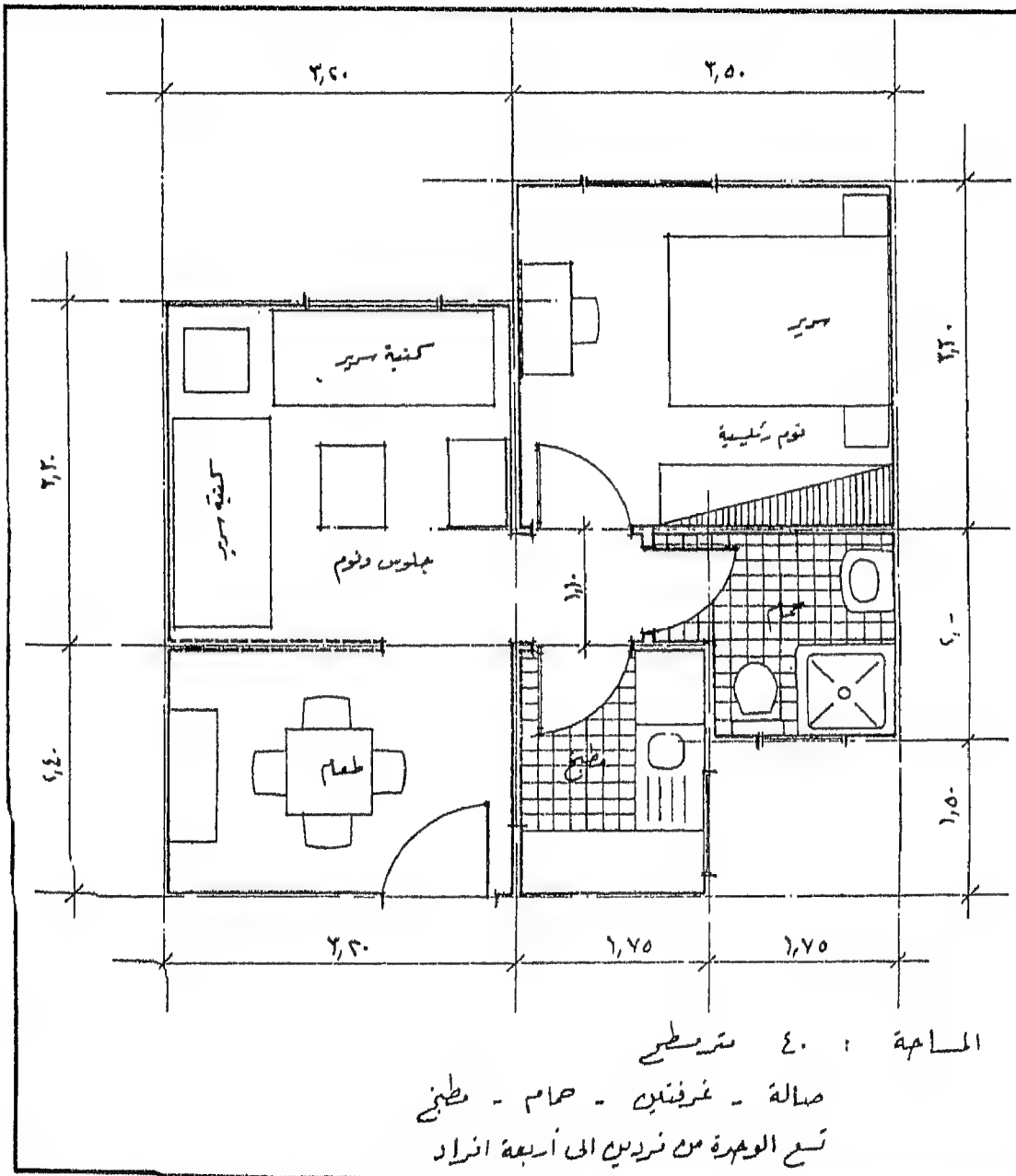
ملحق (١)

النموذج الأول



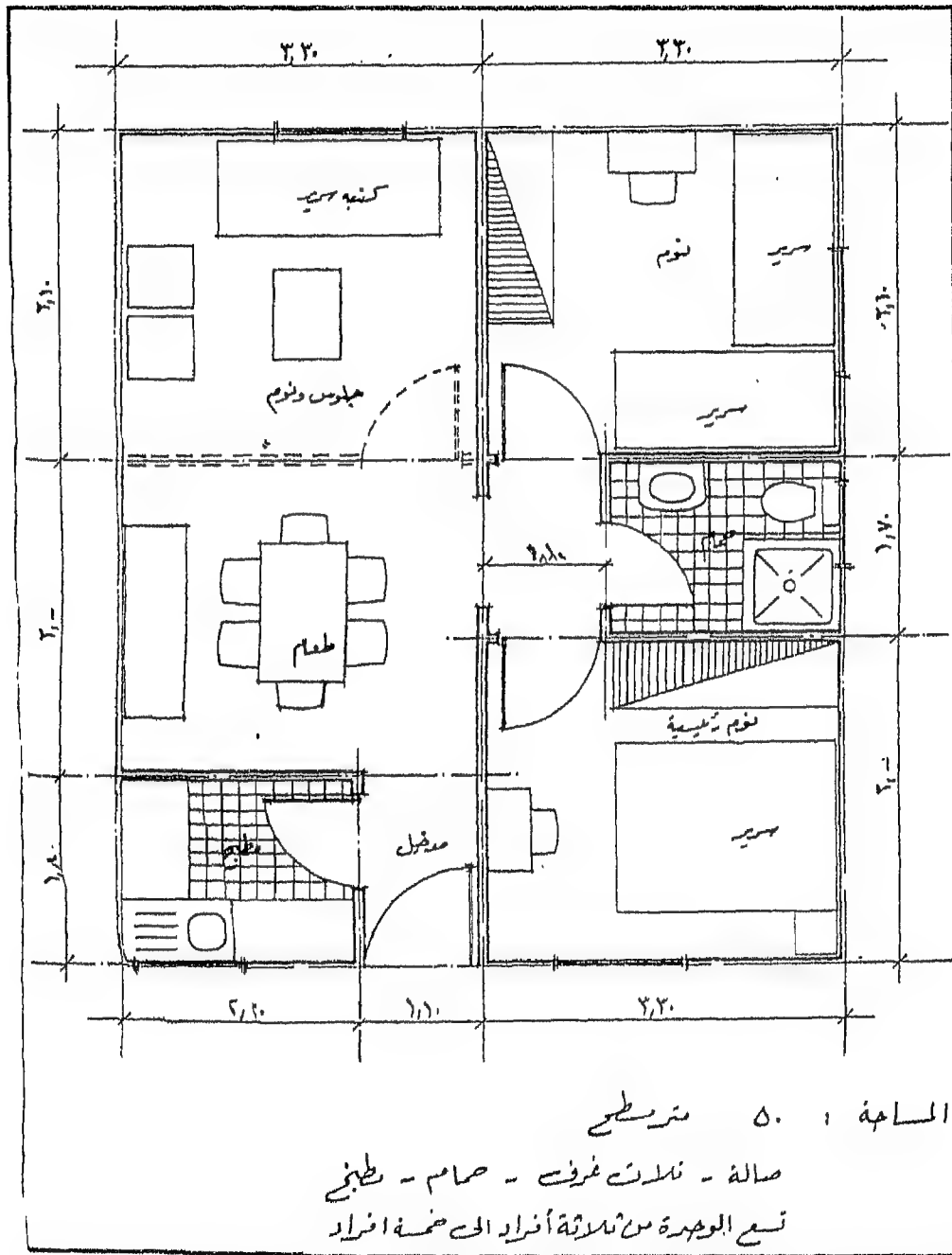
ملحق (٢)

النموذج الثاني



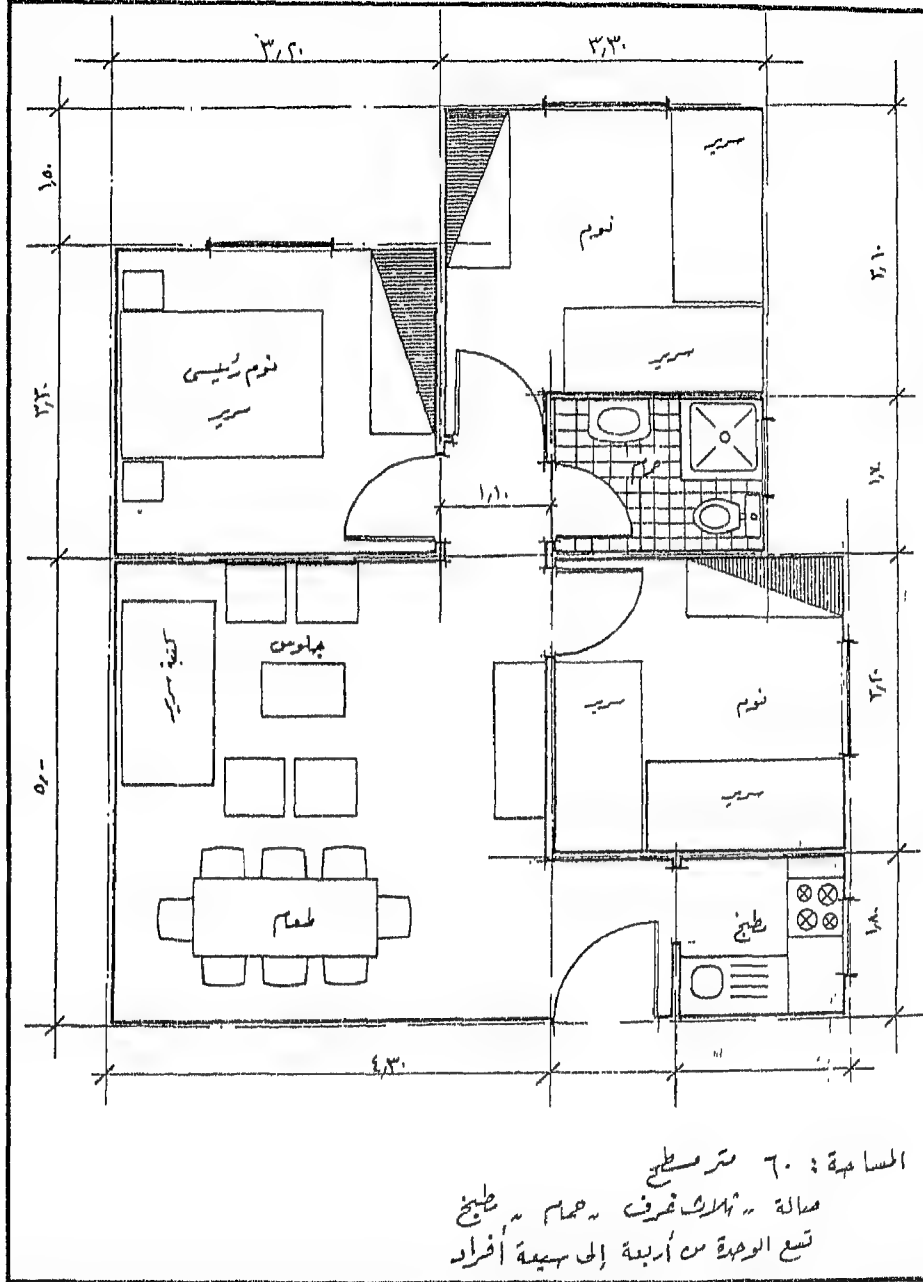
ملحق (٣)

النموذج الثالث



ملحق (4)

النموذج الرابع



التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتي

• ضرورة وضع استراتيجية لاسكان محدودى الدخل فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى والاتجاه نحو تطبيق القانون المدنى على الاسكان وترك آليات العرض والطلب لتحديد العلاقة بين المالك والمستاجر ، ويجب أن تشمل هذه الاستراتيجية على العناصر الآتية :

- تحديد الشريحة الاجتماعية محدودة الدخل تحديدًا وأصحاب الأسر التى تقع تحت خط الفقر مع بيان مستوياتها وعدد الأسر ومتوسط دخلها السنوى لكل مستوى من هذه المستويات وكذلك تحديد مجموعات هذه الشريحة الاجتماعية وهى :

• الأسر المكونة حديثاً .

• الأسر التى اضطرت الى ترك وحداتها السكنية بقرارات إدارية نتيجة للتقادم والاحلال .

الأسر التى تقطن فى اسكان هامشى والتى تقسم فى حجرة واحدة وكذلك الأسر التى تقطن المقابر .

- تحديد مساحات وتصميمات الوحدات السكنية الإنمائية الملائمة لشريحة محدودى الدخل وتكلفتها والقيمة الإيجارية الشهرية لكل منها .

- تحديد حجم الطلب على اسكان محدودى الدخل .

- وضع سياسة للدعم بحيث تشمل على الخطوط

العريضة التالية :

• يوجه الدعم الى الشريحة المستحقة فقط دون غيرها .

• التركيز على دعم الساكن وليس دعم الوحدة السكنية .

• يستمر الدعم لمدة محددة ويقل الدعم تدريجياً كل عام حتى انتهاء هذه المدة .

• يقدم الدعم كمنحة نقدية أو أن يسمح بتسهيلات نقدية لفترات زمنية محددة للحصول على المسكن المناسب .

• أن يكون الدعم واضحاً ومحدداً ويلغى الدعم غير المباشر .

• أن يكون الدعم عن طريق صندوق الاسكان بالمحافظات وليس عن طريق الموازنة العامة .

- تحديد قيمة الدعم المطلوب سنوياً لكل شريحة من شرائح محدودى الدخل للسنوات العشر القادمة .

- تطوير صناديق الاسكان بالمحافظات بحيث تكون الرعاء المالى الذى يتولى تقديم الدعم للمتفعين ويكون له موارده الخاصة .

- تحديد الشروط الواجب توافرها فى طلب السكن من الشريحة الاجتماعية محدودة مع تحديد الخطوات التى تتخذ للحصول على دعم لشاغلى الوحدة السكنية .

- اتخاذ الاجراءات الادارية والتشريعية لتشجيع الهيئات والمؤسسات والشركات على الاستثمارات فى إسكان محدودى الدخل مع منح ميزات للقائمين بهذه المشروعات .

• ربط استراتيجية التنمية بالاسكان بحيث يكون الاسكان عاملاً إيجابياً فى التنمية الاقتصادية وليس استنزافاً للاقتصاد وعبئاً عليه وتكون مثل هذه السياسة أهداف اقتصادية واجتماعية محددة .

• تحديد دور الحكومة ودور المحيطات فى الاسكان بحيث يقتصر دور الحكومة أساساً على التمكين

ووضع السياسات والاتجاه نحو تنشيط سوق الاسكان ليكون قادرا على تلبية احتياجات المجتمع بشرائح مختلفة مع الاعتماد على بناء المشروعات السكنية وتمويلها وصيانتها وإدارتها وترك ذلك للقطاع الخاص من أفراد وشركات .

* أن تكون الدولة سياسة واضحة لاستخدامات الأراضي بحيث تتاح مواقع اسكان محدودى الدخل بأسعار أقل من تكلفة إعدادها وتكون مزودة بالمرافق والبنية الأساسية قبل البدء فى البناء ، كذلك يجب منع المضاربة بالأراضي المخصصة للاسكان بأنواعه المختلفة .

* عند تخصيص مساحات كبيرة من الأرضى للشركات العقارية فى المدن والمجتمعات الجديدة يجب أن ينص فى قرار التخصيص على ضرورة قيام هذه الشركات ببناء اسكان محدودى الدخل فى المواقع المحددة بالتخطيط التفصيلى لهذه المجتمعات بجانب قيامها بالاسكان الفاخر وفوق المتوسط .

* تطبيق القانون المدنى على الوحدات السكنية الحالية وكذلك الوحدات التى تستخدم لأغراض غير السكن مثل النشاط التجارى والمهنى وذلك أسوة بالوحدات الجديدة التى صدر بشأنها القانون رقم (٢) لعام ١٩٩٦ على أن يتم تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر على مراحل بفترات زمنية مناسبة بحيث يكون الانتقال من الإيجار المحدد الى الإيجار الحر سهلا وميسرا بالنسبة لكل منهما على السواء .

* فتح القنوات بين البنوك والمؤسسات المالية والاسكان

بحيث تقوم باستثمار بعض من ودائعها فى هذا المجال ، ويتطلب ذلك إعادة النظر فى القوانين واللوائح التى تعد من استثمار البنوك فى الاسكان .

* تشجيع التأجير إذ أنه أكثر مناسبة من التمليك خصوصاً لاسكان الشباب والعائلات المكونة حديثاً ومن الواجب على الوزارات والهيئات الرسمية التى تقوم بمشروعات الاسكان مثل وزارة الاسكان ووزارة الأوقاف والمافظات البدء بتأجير وحداتها بدلاً من تمليكها .

* تخصيص جزء من عائد بيع شركات قطاع الأعمال الى صندوق الاسكان الاجتماعى لتعزيز امكانياته فى القيام بتمويل ودعم اسكان محدودى الدخل .

* يجب على المراكز البحثية المعنية مثل مركز بحوث البناء والاسكان القيام بالبحوث والدراسات اللازمة لتطوير نظم البناء واستنباط مواد جديدة من الخامات المحلية بهدف خفض تكلفة الانشاء ومدة التنفيذ خصوصاً بالنسبة لاسكان محدودى الدخل ، وكذلك دراسة التصميمات الملائمة لهذه الشريحة الاجتماعية ويجب ألا تقتصر هذه الدراسة على الجوانب الهندسية والاقتصادية بل يجب أن تشمل أيضاً على الجوانب الاجتماعية حتى تاتى التصميمات النمطية أكثر مناسبة لمتطلبات العصر ومحددات برامج التنمية .

* الاستفادة من تجارب الدول الأخرى فى اسكان محدودى الدخل خاصة فى نواحى التمويل وطرق الدعم المختلفة والمشاركة الذاتية فى التنفيذ .

البيئة

أجندة القرن الحادي والعشرين للتنمية المتواصلة

عقدت الأمم المتحدة مؤتمر البيئة والتنمية « قمة الأرض » في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في يونيو ١٩٩٢ ، وقد حضره أكثر من مائة من رؤساء الدول والحكومات ، وتم عقد هذا المؤتمر بعد مرور عشرين سنة على مؤتمر الأمم المتحدة الأول عن البيئة والإنسان (استوكهولم - السويد - يونيو ١٩٧٢) .

ومصدر عن المؤتمر عدة وثائق تمثل « أجندة القرن الحادي والعشرين » ، وهي خطة عمل عالمية تبين أسس التنمية المتواصلة ، ودور الجهد الوطني والإقليمي والعالمي في تحقيق هذه التنمية لصالح الحاضر والمستقبل ، تضم عددا من المبادئ والتوجهات العامة .

وقد تم إعداد هذه الأجندة الدولية في يونيو ١٩٩٤ ، وهي حاليا قيد استكمال إجراءات التصديق ، وشاركت مصر في سائر فعاليات المؤتمر ووقعت على وثائقه ، وتوصي الأجندة الدولية بضرورة صياغة أجندة وطنية للقرن القادم على منوالها ؛ لتكون بين يدي مخططي التنمية وصناع القرار في مصر دراسة إطارية يستهدى بها عند وضع الخطط وبرامج التنمية .

وتتضمن أجندة القرن الحادي والعشرين ما يلي :

الباب الأول : الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية : ويشمل ديباجة وسبعة فصول من الفصل الثاني إلى الثامن ، هي : التعاون

الدولي - مكافحة الفقر - أنماط الاستهلاك المتغيرة - الديناميات الديمغرافية - حماية صحة الإنسان - المستوطنات البشرية - إدماج البيئة والتنمية في صنع القرار .

الباب الثاني : صون الموارد وإدارتها من أجل التنمية : ويتضمن أربعة عشر فصلا ، من الفصل التاسع إلى الثاني والعشرين ، هي : حماية الغلاف الجوي - تخطيط وإدارة موارد الأرض - مكافحة إزالة الغابات - مكافحة التصحر والجفاف - التنمية المتواصلة للجبال - الزراعة والتنمية الريفية - حفظ التنوع البيولوجي - التكنولوجيا الحيوية والبيئة والتنمية - بيئة البحار والمحيطات وتنمية مواردها - حماية المياه العذبة - الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية السمية - الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة - الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة - الإدارة السليمة والمأمونة بيئيا للنفايات المشعة .

الباب الثالث : تعزيز دور الفئات الرئيسية : ويتضمن ديباجة وتسعة فصول ، من الفصل الرابع والعشرين إلى الثاني والثلاثين ، هي : دور المرأة - دور الشباب والأطفال - دور السكان الأصليين ومجتمعاتهم - دور المنظمات الأهلية - مبادرات السلطات المحلية - دور العمال ونقاباتهم - دور التجارة والصناعة (القطاع الخاص) - الأوساط العلمية والتكنولوجية - تعزيز دور المزارعين .

الباب الرابع : وسائل التنفيذ : ويتضمن ثمانية فصول ، من الفصل الثالث والثلاثين إلى الأربعين ، هي : الموارد والآليات المالية - نقل التكنولوجيا - تسخير العلم لأغراض التنمية - التعليم والتدريب والوعي العام - الآليات الوطنية والتعاون الدولي لبناء القدرات في الدول

النامية - الترتيبات المؤسسية الدولية - الصكوك والآليات القانونية الدولية - المعلومات اللازمة لعملية صنع القرار .

وقد تضمنت هذه الدراسة الأولية عددا من هذه الفصول التي تتناول الأوجه التقنية للتنمية والبيئة ذات الصلة المباشرة بقضايا التنمية في مصر ، وأعيدت صياغتها بما يطابق الأوضاع لدينا ، وحفظنا لكل فصل رقمه في الأجنحة الدولية لتيسير الرجوع الى النص الأصلي ، ولا يزال في أجنحة القرن الحادي والعشرين فصلا في الباب الأول يتناولان الأوجه الاجتماعية كمكافحة الفقر (الفصل الثالث) ، وأنماط الاستهلاك (الفصل الرابع) ، وفصول الباب الثالث (تعزيز دور الفئات الرئيسية - الفصول من ٢٤ الى ٢٦) ، وفصول الباب الرابع (وسائل التنفيذ - الفصول من ٢٣ الى ٤٠) . وهذا وسوف تتناول المجالس القومية في دراستها المقبلة بقية فصول هذه الأجنحة .

وتخلص أهم وثائق الأجنحة الدولية فيما يأتي :

الباب الأول : الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية

(١) **دياجسة :** تعنى أجنحة القرن الحادي والعشرين بالتصدي للمشاكل الحالية (التفاوت بين المجتمعات - تفاقم الفقر والجوع والمرض والامية - تدهور النظم البيئية التي تعتمد عليها حياة الناس) ، وتعد العالم للتحديات التي سيواجهها في القرن القادم . وعلى الرغم من أهمية التعاون الدولي فإن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق العمل الوطني ، ومن ثم ينبغي أن تحشد الدول النامية - ومن بينها مصر - امكاناتها في إطار استراتيجيات وخطط وطنية ، وأن يكون لكل منها اجندة وطنية للقرن الحادي والعشرين يستهدى بها على المستويين الحكومي والأهلي .

وتتطلب أهداف التنمية المتواصلة تدفقا سخيا من الموارد المالية الجديدة والإضافية « إلى البلدان النامية (العون الدولي) لتغطي

التكاليف الإضافية الناجمة عن اسهامها في معالجة المشاكل البيئية العالمية ونهوضها ببرامج التنمية المتواصلة على الصعيد الوطني والاسهام في البرامج الاقليمية .

(٢) **التعاون الدولي للتجهيز بالتنمية المتواصلة في البلدان النامية والسياسات المحلية المرتبطة بها :** يتطلب نجاح التنمية المتواصلة شرطين جوهريين : تنشيط التنمية والتعجيل بها في إطار سياسات حازمة على الصعيد الوطني ، ووجود بيئة اقتصادية دولية ملائمة وداعمة للسعي الوطني . وقد كانت البيئة الاقتصادية الدولية موضوع المفاوضات الدولية في دورة أوجواي التي استكملت في ديسمبر ١٩٩٣ وتم التوقيع الدولي على اتفاقية التجارة الدولية بالمغرب ، في ابريل ١٩٩٤ .

وقد أوصت الأجنحة الدولية بالعمل على تخفيف وطأة الديون الخارجية ونفقات خدمتها ، وتناولت هذا الموضوع بالتفصيل ، كما أوصت بالاهتمام ببناء القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية ، والنهوض بالدراسات والبحوث المتعددة التخصصات . وهي دراسات يعتمد نجاحها على وجود قواعد للبيانات الوطنية تماثل قواعد البيانات الدولية .

وقد طبقت مصر برامج الإصلاح الاقتصادي ، وكانت لها نتائج ايجابية على تطوير الاقتصاد المصري وتوسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص في برامج التنمية . كما شاركت في مفاوضات دورة أوجواي ، ووقعت على اتفاقية التجارة الدولية ، ثم بدأت الدخول في برامج المشاركة الاقتصادية مع الكتل الاقتصادية الرئيسية في العالم ، وتسعى نحو انشاء اسواق اقتصادية مشتركة ، وتعد الآن مشروعات لتنمية الصعيد ضمن استراتيجيات التنمية حتى عام ٢٠٣٢ وما ينبع عنها في خطط خمسية ، وتهدف هذه الدراسة إلى مراعاة الأبعاد البيئية لتحقيق أهداف التنمية المتواصلة ، وعلى دخول مصر الى القرن الحادي والعشرين على أسس سليمة .

بين التجارة والبيئة : أصبحت التجارة العالمية مفتوحة لا تعرفها الحواجز المالية ، ولكن المعايير البيئية قد تحول دون تدفق التجارة الدولية في السلع ، وخاصة السلع الزراعية . وتواجه صادرات مصر الزراعية ، وخاصة الخضار والفواكه ، مشكلات حقيقية ، وعليها أن تضع برنامجا وطنيا تشارك فيه وزارات الانتاج المعد للتصدير يستهدف دراسة لكل سلعة من حيث تتبج مراحل انتاجها وتقصى بيئة انتاجها في جميع المراحل ، وتضع الوسائل الامباحية التي تحقق للسلعة المعدة للتصدير القدرة على النفاذ من حواجز الاعتبارات البيئية .

(٣) مكافحة الفساد : سيتم بحثه في دراسة مقبلة .

(٤) أنماط الاستهلاك المتغيرة : سيتم بحثه في دراسة مقبلة .

(٥) الديناميات الديمغرافية والاستدامة : تضمنت أجندة القرن الحادى والعشرين في هذا المجال ثلاثة توجهات تتصل بالعمل الوطنى ؛ هى : صياغة سياسة وطنية متكاملة للبيئة والتنمية تراعى الاتجاهات والعوامل الديمغرافية - وضع برامج لتنفيذ هذه السياسات - تطوير ونشر المعارف عن الصلات بين العوامل السكانية والديمغرافية والتنمية المتوازنة .

ويمكن ايجاز مشكلة السكان بمصر في أربعة أمور : تزايد أعداد السكان بمعدلات تفوق قدرة الموارد الطبيعية على مقابلة الحاجات الأساسية للناس - أن بمصر خمس محافظات صحراوية مساحتها ٩٦٪ من مساحة البلاد يسكنها حوالى ١,٢٪ من السكان ، واحدى وعشرين محافظة مساحتها ٤٪ يسكنها ٩٨٪ من السكان - تزايد السكان بالحضر نتيجة الهجرة من الريف ، ومن ثم تظهر مشاكل الاكتظاظ السكانى في الحضر ، وتنشأ المناطق العشوائية في تخوم المدن ، ويتفول العمران الحضري على الأراضى الزراعية - عدم قدرة المدن الجديدة على جذب السكان . الأمر الذى دعا الى انشاء المجلس

القومى للسكان لرسم السياسات الوطنية المتعلقة بقضايا السكان ، وترجمتها الى خطط وبرامج عمل - تقوم على تنفيذها سائر الهيئات المعنية .

وينبغى أن تراعى توجهات العمل الوطنى لوضع خطط التنمية وبرامجها في القرن القادم ، تناول قضايا السكان تناولا يجمع بين الأدوات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والادارية ، على أن تتكامل هذه العناصر لاعادة تصويب التوزيع السكانى ، وتوفير عوامل الجذب الى المدن الجديدة .

كما ينبغى - فى إطار برنامج العمل الوطنى في مجال السكان والديمغرافيا - تحقيق العناصر الرئيسية التالية : بناء قاعدة معلومات وطنية تكون بياناتها ميسرة وأن تستخدم فى نشر الوعى بقضايا السكان - برامج تعنى بتحليل الظواهر السكانية والديمغرافية والاستجابات الاجتماعية ، والكشف عن وسائل المشاركة الجماهيرية فى تنفيذ البرامج الوطنية - برامج تنمية القوى البشرية التى يتطلبها حسن تنفيذ البرامج الوطنية ، بحيث تسهم فيها مؤسسات التعليم والتأهيل والتدريب على المستوى الوطنى والمحلى - توجيه الاعتمادات المالية إلى تمويل البرامج الوطنية فى تكامل عناصرها .

(٦) حماية صحة الانسان : هناك ترابط وثيق بين الصحة والتنمية إذ تؤدي التنمية القاصرة إلى الفقر وتدهور الصحة وانتشار الأمراض ، وتحتاج التنمية ومشروعاتها إلى قوى عاملة صحية . ويتطلب تطبيق عناصر العمل الواردة فى أجندة القرن الحادى والعشرين ، بشأن الرعاية الصحية ، الاهتمام بمجالات : توفير الاحتياجات الصحية الأولية ، خاصة فى الريف - مكافحة الأمراض المتوطنة والمعدية - الرعاية الخاصة للأطفال والنساء والمسنين - التحديات الصحية فى المدن - المخاطر الصحية البيئية .

توفير الاحتياجات الصحية الأولية : وتشمل : توفير مياه

الشرب النظيفة ، والمرافق الصحية ، وسلامة الأغذية من الملوثات الجرثومية والكيميائية ، وتقديم خدمات الاسعاف . وقد توسعت مصر في انشاء الوحدات الصحية بالريف لزيادة تقديم الخدمات الصحية في هذا المجال ، عن طريق : مدها بالامكانيات والابوات اللازمة لتحسين مستوى الأداء - تزويد القرى بمياه الشرب النقية والمرافق الصحية - ايجاد الوسائل الاجتماعية لتوفير متطلبات الخدمات الصحية العاجلة .

مكافحة الأمراض المتوطنة والمعدية : تحذر الهيئات الدولية من مخاطر عودة انتشار بعض الأمراض الوبائية التي أمكن الحد من مخاطرها مثل السسل والملاريا ، بالإضافة إلى الديدان وأمراض الفيروسات الجديدة . وينبغي أن تتضمن خطط القرن الحادى والعشرين الاسهام الجماهيرى والسلوك الفردى للمواطنين في هذا المجال ، وزيادة الاهتمام ببرامج التثقيف الصحى بوسائل الاعلام .

الرعاية الخاصة للأطفال والنساء والمسنين : قطعت مصر مرحلة كبيرة في رعاية الأطفال الرضع مما أدى إلى خفض نسبة وفيات الأطفال خاصة بعد مواجهتها لأمراض الدرن والتيتانوس والدفتريا وشلل الأطفال والحصبة . وتؤدي مضاعفات الحمل والولادة إلى وفاة أكثر من ٢٥٠٠ أم كل عام يتركن ٢٠٠٠ من الأطفال الأيتام . وهو ما يتطلب الرعاية الصحية أثناء الحمل ، خاصة فيما يتصل بفترات التباعد بين الولادات ، بالإضافة إلى معاونة الأمهات على ممارسة الرضاعة الطبيعية للمواليد . كما يؤدي التطور الصحى للمسنين إلى زيادة أعدادهم ، وتحتاج رعايتهم صحيا واجتماعيا إلى اهتمام خاص ، ومن ثم أقيمت ببعض المدن المصرية مؤسسات لرعاية المسنين ، تحتاج لمزيد من التوسع والرقابة . وعلى برامج عمل القرن القادم أن تدعم هذه المؤسسات بمشروعات كافية ، وأن يتصل الجهد الوطنى لتوفير الرعاية الصحية لهذه الجماعات الضعيفة .

التحديات الصحية في المدن : زاد التضخم السكانى بالمدن

المصرية على قدرة المؤسسات الخدمية والبنية الأساسية ، ومن ثم قصرت هذه الخدمات عن تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ، خاصة في مناطق الأحياء العشوائية . وتبذل الحكومة المصرية جهودا بارزة لتطوير المناطق العشوائية ، وتنفق أموالا بالغة على مشروعات البنية الأساسية . بيد أن بيئة المدن لا تزال في حاجة إلى تكامل الابوات الصحية والتعليمية والتخطيط الحضري الذى يباعد بين استخدامات الحيز المختلفة ، ويتيح بيئة صحية مناسبة .

المخاطر الصحية البيئية : تتجه الجهود الوطنية إلى الاقلال من المخاطر الصحية البيئية ، والحفاظ على بيئة الانسان وصحته . ومن ثم ينبغي ان تشمل برامج العمل في خطط التنمية المتواصلة : تطوير وتطبيق تكنولوجيات مكافحة تلوث الهواء والماء خاصة في مدينة القاهرة ، على أن يتم تطوير تكنولوجيات الانتاج بما يزيد من كفاءتها ويقلل من نفاياتها - وضع برامج لمكافحة التلوث بالكيمائيات الزراعية وخاصة في الريف ، وهى برامج تجمع بين التوجه إلى مكافحة المتكاملة للآفات ، واستخدامات البيوتكنولوجى في أعمال التسميد والمقاومة البيولوجية في المكافحة - وضع برامج للتناول الرشيد المخلفات الزراعية - تطوير برامج المخلفات الصلبة في الريف والحضر - وضع معايير لمستويات الضوضاء - وضع برامج وطنية متكاملة وشاملة لتحسين بيئة العمل وتوقي مخاطر الصحة المهنية واصابات العمل .

٧) **تنمية واصحاح المستوطنات البشرية :** تعد المستوطنات البشرية ، أى النجوع والقرى والمدن ، تجمعات بشرية تمثل الوحدات الأساسية في بناء الأمة . وتطوير هذه المستوطنات - على تباين أحجامها - من العناصر الهامة في توجهات التنمية . وقد أصبحت المدن أهمية خاصة الآن ، وستزداد أهمية في غضون القرن القادم ، لأن التحولات الديمغرافية في العالم - وفي مصر - تشير

الى تزايد نسبة سكان الحضر حاليا لتصبح ٧٠٪ فى غضون القرن الحادى والعشرين ، كذلك تعد المدن مناطق جذب للتزاوج بين المراكز الصناعية والمراكز الحضرية ، ومن ثم تصبح كتلة من المباني السكنية والمراكز الصناعية ومحطات القوى وما يتصل بها من شبكات الطرق والمواصلات التى اقيمت فى حيز المحيط الحيوى ، وتمثل هذه المستوطنات ضغوطا بيئية بالغة على النظم البيئية المحلية ، وعلى النظام البيئى الكلى للكرة الارضية .

وفى هذا الشأن ؛ أوجزت أجندة القرن الحادى والعشرين عناصر العمل فى ثمانية مجالات هى : توفير الملوئ الملثم للجميع - ادارة المستوطنات البشرية - التخطيط فى مجال استخدام الاراضى - توفير البنيات الأساسية : المياه والمرافق الصحية وإدارة النفايات - نظم الطاقة والنقل فى المستوطنات البشرية - التخطيط للمناطق المعرضة للكوارث - تطوير صناعة التشييد - تنمية الموارد البشرية .

توفير الملوئ الملثم للجميع ؛ يعد توفير الملوئ الملثم للجميع أساسا فى العمل الوطنى ، اذ هو من الحقوق الأساسية الواردة فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، والمهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتقدر أجندة القرن الحادى والعشرين انه يوجد حاليا الف مليون شخص لايجنون الملوئ الصحى ، أغلبهم من فقراء الريف والحضر ، وتطالب الأجندة المجتمع الدولى ومؤسسات العون والتمويل الدولية بالعمل على تحقيق هدف « ملوئ ملثم للجميع » .

وينبغى أن تعمل خطط التنمية فى مصر على توجيه قسط من المعونات الدولية لدعم تلك البرامج ، وأن تتضمن أهدافا يمكن قياس معدلات تحقيقها فى إطار زمنى محدد .

إدارة المستوطنات البشرية ؛ أصبحت إدارة المستوطنات الحضرية من الأمور التى تزايد فيها المشكلات الادارية والاجتماعية ،

وتستدعى خلخلة التزاخم السكانى ، والخروج بالاسواق وبعض أوجه النشاط الاخرى الى ظاهى المدينة ، كذلك تجرى تجارب على تنظيم المرور وحجب مناطق وسط المدينة عن السيارات الخاصة ، وبغير ذلك من الاجراءات التى تستهدف تخفيف الاكتظاظ . وتتجه بعض الدول الى إعادة تنظيم الأجهزة الادارية فى المدينة - لتدار كقطاعات وأحياء وليس كمدينة واحدة . وفى هذا الشأن ؛ توصى أجندة القرن القادم بأن تتضمن خطط التنمية الوطنية تشجيع إقامة المدن متوسطة الحجم ، وأن تكون المدينة وحدة متكاملة تشمل جميع أنشطة الانتاج والخدمات ، وأن تتصل هذه المدن المتوسطة فى اطار « شبكات المدن » ، وأن يفسح مجال الترتيبات الادارية والتنظيمية للمشاركة الجماهيرية فى ادارة المجتمع .

سياسة استخدامات الأرض ؛ تقتصر مصر الى سياسة وطنية لاستخدامات الأرض تترجم الى خطة وطنية . حيث التفول العمرانى فى الريف والحضر على أجود الاراضى الزراعية ، مما حال دون التوسع الزراعى فى المشروعات التى استعملت أكثر من مليونى فدان من الاراضى الجديدة فى تخوم الدلتا والوادى ، وكذلك الارتفاع البالغ فى سعر أرض البناء حيث أدى إلى ارتفاع تكلفة المباني وزادت مشاكل الاسكان مسعوبة . الأمر الذى دعا الى سن القوانين التى تجرم البناء على الارض الزراعية ، ووضع اطار عام للتخطيط العمرانى .

توفير مرافق المياه والصرف الصحى ، ومعالجة المخلفات الصلبة ؛ تتضمن الخطة الخمسية الحالية والتالية استكمال هذه المرافق فى عواصم المحافظات ومدن المراكز ، وتتيح أجندة القرن القادم مشروعات استكمال هذه المرافق بالقرى . أما مرافق تناول المخلفات الصلبة فلتنزال فى حاجة الى المزيد من الجهد . كما أن مشروعات : محطات تنقية مياه الشرب ، شبكات الصرف الصحى ومحطات معالجة مخلفاتها ، شبكات

جمع ومعالجة المخلفات الصلبة « القمامة » تحتاج في تشغيلها لقوى عاملة مؤهلة ومدرية على إدارتها .

نظم الطاقة والنقل في المستوطنات البشرية ، وخاصة في المدن : تستهلك كميات من الطاقة في الاستخدامات المنزلية وتشغيل أجهزة البنيات الأساسية والمراكز الصناعية وشبكات النقل والمواصلات . وقد توسعت مصر في كهربة الريف ، فأتاحتها للاستخدامات المنزلية وبعض الاستخدامات الزراعية ، كما توسعت في ميكنة الزراعة التي تعتمد على الطاقة . وتتناسب معدلات استهلاك الطاقة مع معدلات التنمية . ولكن الطاقة مشاكلها التي تتصل بمواردها الناضبة ، وبمخرجات الاحتراق وهي من عناصر التلوث البيئي الرئيسية .

وتتطلب التنمية المتواصلة العمل على : ترشيد استخدام مصادر الطاقة - زيادة كفاءة استخدام الطاقة - تنويع مصادر الطاقة بالتوسع في استخدام المصادر المتجددة .

وقد أوصت أجندة القرن الحادي والعشرين الدول النامية بأن تتضمن خططها الوطنية : التوسع في مشروعات التشجير لانتاج خشب الوقود في الريف - تنمية تكنولوجيات الطاقة المتجددة - تشجيع استخدامات الطاقة المتجددة - تشجيع الأبحاث والدراسات في مجالات ترشيد الطاقة وتنمية مواردها المتجددة .

الكوارث الطبيعية : تعتبر الكوارث الطبيعية جزءاً من الناموس الفطري للكثرة الأرضية وأثرها المدمر أوضح ما يكون في المستوطنات البشرية ، حيث تسبب خسائر فادحة في الأرواح والثروات . وتوصي أجندة القرن الحادي والعشرين بالتخطيط للمناطق المعرضة للكوارث ، على أن يراعى في تخطيط استخدامات الأرض : اختيار مواقع المستوطنات البشرية بعيداً عن المواقع التي تتهددها الكوارث الجيولوجية المرتبطة بإمكان حدوث الزلازل ، وتتطلب مواجهة

الكوارث الطبيعية الاهتمام بثلاثة مجالات : نظام للإنذار المبكر - تنظيم اجتماعي يعين على نهج السلوك الرشيد عند وقوع الكارثة للقليل من أضرارها - نظام للعون والتأمين الذي يعين الجماعات المعرضة لأضرار الكارثة .

وقد تضمنت أجندة القرن الحادي والعشرين في هذا المجال ثلاثة توجهات رئيسية هي : تنمية ثقافة السلامة - التخطيط قبل وقوع الكارثة - التخطيط لعمليات الغوث والتعمير بعد وقوع الكارثة . ويحتاج الأمر إلى دعم الامكانيات الحكومية والمؤسسات الأهلية على المستوى المحلي والوطني ، في إطار برنامج وطني لإدارة الكوارث .

تطوير صناعة التشييد : يستهدف أن تتيح الوحدات السكنية قدراً معقولاً من المواءمة الصحية والبيئية والاجتماعية للسكان . ويقتضى هذا الهدف : مراعاة اختيار مواقع المستوطنات السكنية في إطار التخطيط الوطني لاستخدامات الأرض ، وتوفير متطلبات راحة السكان واعتبارات البيئة ، بما في ذلك المساحات الخضراء والنسق الجمالي ، مع الاهتمام بالاعتبارات الاجتماعية المتصلة بفرض العمل ببلاد الكثافة السكانية العالية .

وفي هذا الشأن توصي أجندة القرن الحادي والعشرين البلاد النامية بمراعاة الأمور التالية : أن تعتمد صناعة مواد البناء على مواد الموارد الطبيعية المحلية ، مع تشجيع التطور التقني الذي يتيح تطوير هذه المواد لتقابل متطلبات التشييد المعاصر - تشجيع استخدام التصميمات التي تراعى الاعتبارات البيئية وكفاءة استخدام الطاقة - حماية المناطق ذات الحساسية البيئية مما تحدثه أنشطة التشييد المعاصرة - تشجيع استخدام تقنيات التشييد والصيانة التي تعتمد على العمالة الكثيفة وتستهدف تطوير مهاراتهم في قطاع التشييد - تشجيع

برامج إسكان الفقراء في الحضر والريف ، بما في ذلك إتاحة القروض الميسرة .

تنمية الموارد البشرية : يعتمد نجاح التوجهات التصحيحية في القرن القادم على تنمية الموارد البشرية ، وبناء القدرات الوطنية لتنمية المستوطنات تنمية سليمة بيئيا . وقد أوصت أجندة القرن الحادي والعشرين في هذا المجال بما يأتي : تنمية الموارد البشرية وقدرات مؤسسات القطاع العام بهدف تحسين فعالية الهيئات الحكومية - خلق الظروف السياسية التي تمكن المشاركة بين القطاع العام والخاص والقطاع الأهلي في النهوض بالخطط الوطنية - وضع برامج التدريب الفني لدعم مؤسسات التشييد وهيئات الإدارة المحلية المعنية بتنمية المستوطنات البشرية - تقويم العون والدعم لوحدة الحكم المحلي تمكينها من إدارة مشروعات تنمية المستوطنات وصيانتها .

٨) إدماج البيئة والتنمية : في كثير من البلدان يحدث فصل بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، حيث اعتبرت المشروعات البيئية من الأنشطة الإضافية التي تشغل مرتبة متواضعة في أولويات الجهد الوطني . ومن ثم فإن الهدف الرئيسي لفكرة التنمية المتراصة التي تتضمنها أجندة القرن الحادي والعشرين ؛ هو تأكيد الربط بين البيئة والتنمية في صنع القرار .

وقد اهتمت الأجندة الدولية بأربعة مجالات ينبغي أن يتضمنها السعي الوطني ، هي : ادماج البيئة والتنمية على المستويات السياسية والتخطيط والإدارة - تحقيق الاستخدام الكفء للدوات الاقتصادية وآليات السوق - انشاء نظم المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة - وضع اطار قانوني وتنظيمي فعال . كما تضمنت الأجندة أربعة توجهات للعمل الوطني : تطوير عمليات صنع القرار بما يحقق دمج البيئة والتنمية - تطوير نظم التخطيط والإدارة بتحسين استخدام البيانات

واساليب التقويم المسبق للأثار البيئية والاقتصادية - تطوير قواعد البيانات والمعلومات - اعتماد الاستراتيجية الوطنية على نحو تلتزم به جميع جهات العمل الوطني .

نظم المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة : أصدرت الأمم المتحدة دراسات بعنوان « دليل المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في نظم الحسابات القومية » ، بهدف توسيع نطاق نظم الحسابات الاقتصادية القومية لتشمل الإبعاد المتصلة بالموارد الطبيعية والاعتبارات البيئية . وعلى أجهزة التخطيط الاقتصادي وضع نظم موسعة للحسابات الاقتصادية القومية لتستكمل عناصر الانتاج المعمول بها حاليا بالتقييم الكمي لمصادر الموارد الطبيعية .

الإطار القانوني لصون موارد البيئة : تحتاج إدارة جهود التنمية المتواصلة وصون البيئة ومواردها ونوعيتها الى اطار قانوني وتنظيمي فعال تلتزم به الهيئات والأفراد في مساعيها للتنمية والانتاج . وقد أوردت أجندة القرن القادم في هذا المجال عدة توصيات بهدف دعم تطبيق القوانين والتشريعات البيئية الوطنية ، والاسهام في دعم وتطبيق التشريعات البيئية الدولية ، تتمثل فيما يأتي : العمل على زيادة فعالية القوانين والتشريعات واللوائح ، ويتضمن ذلك برامج نشر الوعي الجماهيري - وضع اجراءات قضائية وإدارية كفيلة بتحقيق ما يتغياها التشريع ، وكفالة حقوق الأطراف - انشاء خدمات مرجعية تستعين بها الهيئات في تطبيق القوانين البيئية - انشاء شبكة تدريب على تشريعات التنمية المتواصلة وحماية البيئة - وضع آليات فعالة لتحقيق الامتثال للقوانين المتصلة بالبيئة والتنمية المتواصلة .

ويجب أن تتضمن أجندة مصر للقرن القادم العمل على النهوض بالتزاماتها نحو المواثيق الدولية التي صدقت عليها والتي تتصل بقضايا التنمية وحماية التراث الطبيعي وموارد البيئة .

الباب الثانى : صون الموارد وإدارتها من أجل التنمية

٩) حماية الغلاف الجوى : الغلاف الجوى هو المحيط الغازى الذى يحيط بالكرة الأرضية وهو جزء رئيسى فى مكونات المحيط البيئى الذى تكون فيه الحياة بصورها جميعا - بما فى ذلك الانسان والمجتمعات البشرية . والغلاف الجوى طبقتان على صلة مباشرة ببيئة الحياة :

- طبقة التروبوسفير : وهى طبقة ظواهر الطقس والمناخ ، والعلاقة المباشرة مع الحياة .

- طبقة الاستراتوسفير : وتحمل قدرا من الأوزون الذى يحمى بيئة الحياة على الأرض من الاشعاعات فوق البنفسجية .

ويغيب النشاط الانسانى الى الغلاف الجوى مكونات تغير فى بنائه الكيماى أو الفيزيقي . ويكون هذا التغيير موضعيا كما فى المصنع أو المنجم ، وقد يكون أوسع مدى كما فى هواء مدينة القاهرة ، وقد يتسع مدى التلوث ليشمل الحيز الاقليمى أو حيز الكرة الأرضية جميعا .

وقد تناولت أجنحة القرن القاسم هذه القضايا فى اطار هذه الحدود المتباينة . ويلزم أن ينظر برنامج العمل لكل دولة إلى هذه المستويات جميعا ، حيث يشمل التلوث فى الحيز الموضعى بيئة العمل والصحة المهنية .

وتشير الدراسات التى قامت بها الهيئات العلمية المصرية إلى أن معدل تلوث الهواء فى القاهرة خمسة أضعاف المعدل العالمى ، ويزيد بخزان عوادم السيارات فى منطقة وسط القاهرة بمقدار عشرة أضعاف ، كما يزيد تركيز الأتربة فى هواء القاهرة والمدن الكبرى على الحدود المسموح بها دوليا ، وترتفع نسبة بعض الملوثات ذات الخطر الخاص كالرصاص عن الحدود المسموح بها دوليا .

وبالإضافة الى الأثر الضار للملوثات الهواء على صحة السكان فى المدن والريف ، فإن تلوث الهواء ، خاصة الأكاسيد الحامضة ، من

العوامل الرئيسية فى تدهور حالة الآثار المصرية بالقاهرة الكبرى وصعيد مصر .

التلوث والمناخ العالمى : يتضمن العمل على الصعيدين الوطنى والعالمى فى هذا المجال أربع قضايا رئيسية تتصل بالتتابع البيئية للتلوث ، هى : اتخاذ إجراءات الوقاية والعلاج فى ظل عدم التيقن ، أى « عدم حسم الرأى العلمى الى درجة اليقين » فيما يتصل بالتتابع البيئية للتلوث ، وخاصة اثر تزايد تركيز الغازات الحابسة للحرارة على المناخ العالمى - التوازن بين التنمية المتواصلة وتلوث البيئة - الحاجة الى منع استنفاد الأوزون فى طبقة الاستراتوسفير - قضايا تلوث الهواء عبر الحدود . ويوجه العصر الحديث أصحاب القرار إلى ضرورة اتخاذ قرارات فى ظل عدم التيقن .

وفىما يتصل بتغير درجات الحرارة ، ومقدار هذا التغير والزمن اللازم لحدوثه ، والتتابع المناخية له - فإن هذا القدر من عدم التيقن يتطلب : بذل جهود علمية اضافية لتضييق مدى عدم التيقن - اتخاذ إجراءات التوقى فى ظل عدم التيقن لأن الخطر فى الانتظار حتى يتم التيقن يفوت فرصة العلاج . إذ يؤدي ارتفاع درجات الحرارة فوق الحد المتوقع إلى تعدد كتل المياه فى البحار والمحيطات ، ومن ثم ارتفاع مستوى مياه البحر بالنسبة لمستوى الشواطىء بمعدلات تتسبب فى خسائر مادية واجتماعية فادحة .

وينبغى على الدول أن تتابع الدراسات الجارية فى هذا الشأن ، وتعمل على تطويرها والافادة منها ، وخاصة فيما يتصل بالتغيرات المناخية الاقليمية .

التوازن بين التنمية المتواصلة وتلوث البيئة : تتصل عناصر التنمية الداخلية فى هذا المجال بالأمور التالية : تنمية موارد الطاقة وترشيدها استخداماتها وزيادة كفاءة استهلاكها - توفير قطاعى النقل والصناعة - زيادة

طاقة سطح الأرض والبحار لامتصاص مجموعة الغازات الحابسة للحرارة .

ويعنى إعمال التوازن : ترشيد استخدام مصادر الطاقة وزيادة كفاءتها ، مما يقلل من مخرجات الغازات الحابسة للحرارة وخاصة ثاني أكسيد الكربون ، وهذه الاجراءات لها دوافع تتصل بتعرض مصادر الطاقة الحضرية للنسوب . أى أنها مطلوبة لتوقي مخاطر التغير المناخي .

وقد أجريت دراسات على ترشيد استخدامات الطاقة وخفض معدلات تصاعد الغازات الحابسة للحرارة بمصر بنسبة ٢٥٪ ، وهو الحد المطلوب فى الاتفاقية الدولية . ويثبت أن تكاليف برنامج يحقق هذا الخفض سلبية ، أى أنها ذات عائد اقتصادى . ومن ثم يجب أن تضع مصر برامج لترشيد استخدامات الطاقة ورفع عائدها الاقتصادى ، وبرامج لتوزيع مصادر الطاقة ؛ بحيث تشمل الطاقات الجديدة والمتجددة .

وفى مجال منع استنفاد الأوزون فى طبقة الاستراتوسفير ، تلزم مصر بالأهداف والمعايير الواردة فى الاتفاقيات والصكوك الدولية التى شاركت فى التصديق عليها ، ويلزم فى هذا المجال المشاركة فى مجالات الأرصاد لمراقبة الأوزون ، ووضع برامج بحوث تقييم اثر تدهور الأوزون على صحة الانسان والانتاج الزراعى والحيوانى وبيئة البحار .

وتعد قضايا تلوث الهواء عبر الحدود نموذجا للمدى الاقليمى لظواهر تلوث الهواء - فقد نصت اتفاقية عام ١٩٧٩ بشأن تلوث الهواء عبر الحدود ، وبروتوكولاتها ، على اقامة نظم اقليمية للمراقبة وخاصة فى الاقاليم الصناعية فى اوربا وأمريكا الشمالية . وقد أجريت دراسات فى هذا الشأن ، فأوضحت أن الترسيبات الحامضة الجافة تهدد المباني ، لاسيما الاثرية .

١٠) تخطيط وإدارة موارد الأرض : الأرض هى السطح اليابس من الكرة الأرضية ، وتجمع بين الحيز المائى وما يتضمنه من التربة والماء والكساء النباتى والحياة الحيوانية التى يتألف منها « النظام البيئى الأرضى » ، وكذلك سمات التضاريس والوضع الجغرافى .

وتوضح أجندة القرن الحادى والعشرين الأسس التى يهتدى بها الجهد الوطنى فى مجالات « النهج المتكامل لتخطيط وإدارة موارد الأرض » بما يحقق التوازن السليم بين استخدامات الأرض وتنمية مواردها ، ويقلل الاضرار التى تنشأ عن التنافس بين الاستخدامات المختلفة . ويتطلب هذا : تطوير نظم المعلومات الجغرافية على الصعيد الوطنى - تطوير نظم تحليل بيانات موارد الأرض وينمى مواردها ، وبيان جدوى استخدامها وتنمية مواردها - تعزيز المؤسسات الوطنية القادرة على رسم سياسات استخدام الأرض ووضع خطط استخدامها .

كما تضمنت أجندة القرن الحادى والعشرين الأنشطة التى ينبغى أن تتألف منها عناصر السعى الوطنى فى هذا المجال ، وتتمثل فى : تطوير المؤسسات الوطنية القادرة على وضع السياسات والاستراتيجيات ، وتعزيز نظم التخطيط وأدوات التطبيق والمتابعة - دعم نظم البيانات والمعلومات ذات الصلة بالأرض ومواردها - أن تتضمن السياسات الوطنية تحديد أولويات استخدامات الأرض ، مع مراعاة الاعتبار الخاص لدور الزراعة وإنتاج الطعام - الاهتمام ببرامج التوعية ذات الصلة باستخدامات الأرض وخاصة بالريف فى توجيه السياسات الوطنية .

وتعتبر خرائط استخدامات الأرض وسيلة لتسجيل البيانات الرئيسية عن الموارد الطبيعية المتاحة والاستخدامات . وقد تطورت التقنيات الآن الى فكرة « نظم المعلومات الجغرافية » ، وهى تلك معلومات تحفظه خزنات الكمبيوتر على نحو ييسر الحصول على المعلومات فى أنماط

مختلفة حسب الحاجة ، وهي جميعاً من وسائل دعم القرارات والسياسات في مجال استخدامات الأرض .

وقد عانت مصر كثيراً بسبب غياب سياسة وطنية وخطة وطنية مقررّة لاستخدامات الأرض ، فتغول العمران على أجود الأراضي الزراعية ، ووضعت مناطق الصناعة بون النظر إلى الأبعاد البيئية .

وجدى بالذكر أنه تمت دراسة تفصيلية عام ١٩٨٦ عن سياسة استخدام الأراضي في مصر ، وخلصت توصياتها إلى : أن تتبنى الدولة سياسة قومية تحدد أولويات استخدام الأرض ، وأن تقوم هذه السياسة على الاستفادة الكاملة من الموارد الطبيعية في إطار خطة طويلة المدى - وضع خريطة شاملة للأراضي المصرية تبين : الأراضي الصالحة للزراعة ومناطق التلقيب عن البترول والفحم والغاز وخامات المعادن ، ومواقع ومناطق الآثار والتراث ، والثروة السمكية ، والسياحة البيئية . مع مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالأمن القومي - أن تشارك في وضع الخريطة الوطنية لاستخدامات الأرض المؤسسات العلمية - أن ينشأ قطاع يتضمن نظام المعلومات الجغرافية - وضع تشريع موحد شامل لاستخدامات الأرض ، وتمثل هذه التوصيات عناصر أساسية لأجندة العمل المصرية في القرن الحادي والعشرين .

١١) مكافحة إزالة الغابات : تعتبر الغابات وصونها ومقاومة التدمير الذي تتعرض له من المشكلات الرئيسية التي تناولها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (١٩٩٢) ، وأفردها في وثائقه ما سمي « بيان رسمي غير ملزم قانوناً بمبادئ » من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات ، وحفظها وتنميتها المستدامة .

ويرجع الاهتمام بهذه المشكلة إلى عدة أمور ، منها : أن الغابات عنصر مؤثر في الاتزان البيئي للمحيط الحيوي - أنها تمثل البيئة الطبيعية لتنوع أحيائي ثري بأنواع النبات والحيوان وهي من عناصر التراث الطبيعي العالمي - أن للغابات دوراً هاماً في عوامل اتزان المناخ

١٦٠

العالمي - أن الغابات ، وخاصة بالمناطق الاستوائية ، تتعرض للتدمير بفعل برامج التقطيع والإزالة لافساح الأرض للمراعى والزراعة .

وفي هذا الشأن : اهتمت مصر بمشروعات التشجير لإقامة الأحزمة الخضراء حول مناطق الأراضي المستصلحة ، والاستفادة من موارد المياه ذات النوعية المتدنية ، وإقامة مصدات للرياح ، وتوسيع قدرة المحيط الحيوي على امتصاص الغازات الصارئة بالحرارة ولا سيما ثاني أكسيد الكربون .

١٢) مكافحة التصحر والجفاف : التصحر هو تدهور الأراضي في استعمالاتها الزراعية المتباينة : المراعى - الزراعة المطرية - الزراعة المروية . فإذا كان نمط الاستعمال غير رشيد فإنه يتجاوز قدرة النظام البيئي على الاحتمال ، مما يعني تدهور الأرض أى تدنى إنتاجيتها أو فقد قدرتها على الإنتاج . وتتمثل مكافحة التصحر في تبني أنماط الاستعمال الرشيدة (تنمية موارد الأرض تنمية متواصلة) . وتدرج هذه المكافحة على النحو التالي : أعمال الوقاية ، أعمال العلاج ، أعمال الاستصلاح ، أعمال تنمية موارد الأرض في الأراضي الصحراوية .

أما الجفاف فهو نوبات السنوات الجافة التي يقل فيها المطر عن معدله الطبيعي ، أى أنه جزء من سمات المناخ في المناطق الجافة . ويتضرر من نوبات الجفاف سكان المناطق الساحلية الشمالية حيث تعتمد المراعى والزراعة المطرية على هطول المطر ، كما تتأثر موارد المياه في مصر من سنوات الجفاف في مناطق منابع النيل .

وقد عنت الهيئات الدولية بقضايا الجفاف والتصحر بعد كوارث الجفاف التي أصابت دول الساحل الأفريقي عام ١٩٦٨ ثم امتدت شرقاً لتصيب نطاقات واسعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى . ووضعت الأمم المتحدة خطة عمل لمكافحة التصحر ، ولكن الفترة من ٧٧ - ١٩٩٢ لم تشهد التقدم المأمول ، وظلت مشاكل التصحر تسبب أضراراً واسعة لأفريقيا وغيرها من أقاليم العالم . لذلك قرر مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة

والتنمية (١٩٩٢) تكليف لجنة مفاوضات حكومية بوضع اتفاقية لولاية لمكافحة التصحر والجفاف ، وقد انتهت هذه اللجنة من صياغتها ، وهي حاليا قيد تصديق الدول .

هذا وتشتمل خطة مصر لمكافحة التصحر والجفاف على المجالات الرئيسية التالية : برنامج وطني لصون الأراضي الزراعية المروية - برنامج لصون أراضي المراعى والزراعة المطرية فى الساحل الشمالى - برنامج لمكافحة زحف الرمال فى النطاق الساحلى والصحراء الغربية - برنامج للأرصاء الجوية المتقدمة ليكون أداة للإنذار المبكر بنوبات الجفاف .

ويحتاج برنامج العمل المصرى الى أداة للإنذار المبكر بنوبات الجفاف ، وتطوير الدراسات الخاصة بالتغيرات المناخية .

صون الأرض الزراعية : ينشأ تدهور الأراضي الزراعية المروية نتيجة الري الزائد والصرف المتدنى ، أى خلل التوازن بين الري والصرف . لذلك تبذل جهود لترشيد الري والوصول بمقننات الري الى حد الكفاءة فى استخدام المياه ، وهى أمور يحتاج علاجها الى تضامير الوسائل التقنية والأدوات الاجتماعية والاقتصادية . كذلك يحتاج الامر الى اعادة النظر فى الدورة الزراعية وتوزيع المحاصيل ليكون الحساب الاقتصادي على أسس الانتاج من وحدة المياه ، من وحدة مساحة الأرض . والمشتغلون بالاقتصاد الزراعى لديهم اجتهادات يجب أن تتوحيدها برامج العمل الوطنى للقرن القادم .

وللأراضى المروية فى مناطق الواحات مشاكل ترجع الى قصور نظم الصرف ، وزراعة محاصيل الاستهلاك العالى للمياه ، وإلى عوامل اجتماعية واقتصادية تحتاج الى إصلاح . أما الاراضى المروية فى تخوم الوادى والدلتا فترجع مشكلاتها الى نوعية الرواسب السطحية والرواسب تحت السطحية وعلووغرافية الأرض ، وقد يفسد رى الأرض العالية الاراضى القديمة التى تقع على مناسيب أدنى فى الاراضى

الجديدة . ومن إيجابيات التنمية بهذه الاراضى تطبيق وسائل الري المتطورة ذات الاقتصاد المائى الكفء . ولكن الامر يتطلب زراعة كثيفة استخدام الطاقة .

وتواجه الاراضى التى ستسرى على مشروع ترعة السلام « ٦٠٠ ألف فدان » مشكلات خاصة تضاف الى مشاكل الرواسب السطحية (التربة) ، وتتصل باستخدام خليط من مياه الصرف ومياه النيل التى تحملها شبكة المصارف الزراعية الى شمال الدلتا ، لذلك يحتاج الامر الى : تحسين نوعية المياه - مراعاة اختيار المحاصيل .

وتوجد أراضى المراعى والزراعة المطرية فى مصر : فى النطاق الساحلى الممتد من السلوم فى الغرب الى رفح فى الشرق ، وتضاف اليها مساحات فى مجارى الوديان فى السهل الساحلى للبحر الاحمر والصحراء الشرقية .

وقد تضمنت مشروعات التنمية فى هذا النطاق : مد ترع للري (ترعة السلام ، ترعة برج العرب) - التوسع فى انشاء القرى السياحية على خط الساحل - التوسع فى تهجير سلاسل الحجر الجيرى الممتدة بموازاة الساحل فى القطاع الغربى .

مكافحة زحف الرمال : أنشأت وزارة الزراعة محطة تجارب تثبيت الكثبان الرملية فى غرب رشيد عام ١٩٣٦ ، وتبعها تجارب حقليية بشرقى العريش ومنطقة رأس الحكمة ، وتجرى حاليا تجارب على كثبان الجبل الاصفر شرق القاهرة . ويهدد زحف الكثبان الرملية بالصحراء الغربية شبكة الطرق والسكة الحديد ومناطق الواحات .

وفى السبعينات بدأت تظهر آثار زحف الرمال من الصحراء الغربية على تخوم الاراضى الزراعية فى صعيد مصر ، وعلى الحواف الغربية لبحيرة السد

العالي ، وينبغي أن تتضمن خطة العمل المصرية لمكافحة التصحر برنامجا لدراسات زحف الرمال والتوصل لمشروعات مكافحتها .

١٣) التنمية المتواصلة للجبال : الجبال مصدر للمياه والمعادن والمنتجات الزراعية ومنتجات الاستجمام ، ويعتمد نحو ١٠٪ من سكان العالم على البيئات الجبلية ، ومناطق الجبال في بعض بلاد حوض البحر الأحمر وامتداده في خليج عدن ذات أهمية خاصة ، وكذلك ببعض بلاد حوض البحر المتوسط (ليبيا ولبنان والأردن وفلسطين وسوريا) .

وتتضمن المناطق الجبلية في مصر : جبال الجزء الجنوبي من شبه جزيرة سيناء - سلسلة جبال البحر الأحمر - جبال العوينات على حدود مصر الجنوبية الغربية . وهي بيئات ذات سمات خاصة وتتميز بانواع من النبات والحيوان النادرة ، وتزخر جبال البحر الأحمر بمصادر الثروات المعدنية ذات الأهمية الخاصة ، مثل : الذهب ، الكروم ، النحاس ، الألمنيوم ، الرصاص ، القصدير ، التلك ، المنجنيز . لذلك ينبغي توجيه الاهتمام في مصر إلى العلوم المتصلة بدراسة البيئة وصون مواردها في إطار أجندة العمل الوطني للقرن الحادي والعشرين .

١٤) الزراعة والتنمية الريفية : تعد الزراعة في الحاضر والمستقبل من ركائز التنمية الأساسية ، وتزايد أهميتها مع زيادة عدد السكان وتزايد حاجاتهم إلى الغذاء ، ومع التوسع في الصناعات التي تعتمد على خامات الانتاج الزراعي النباتي والحيواني ، وتنمية الزراعة وتطويرها أساس التنمية الريفية المتواصلة والترقي بالمجتمعات الريفية . وقد وضعت أجندة القرن القادم قائمة بعناصر العمل الوطني في برامج هذا المجال ؛ تضمنت : الوظائف المتعددة للزراعة ، خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المتواصلة - تنمية الموارد البشرية لخدمة الزراعة - تحسين انتاج المزارع ونظم الانتاج الزراعي التي تجمع بين النشاط الزراعي وغير الزراعي - الاعلام والثقافة والإرشاد فيما يتصل

١٦٢

بالأرض والزراعة - صون الأراضي الخصبة واستصلاح الأراضي الجديدة - توفير المياه للانتاج الزراعي والتنمية الريفية - حفظ الموارد الوراثية النباتية وتنمية جدواها الزراعية - حفظ الموارد الوراثية الحيوانية وتنمية جدواها الانتاجية - مكافحة المتكاملة للآفات الزراعية - ترشيد استخدام الأسمدة .

ويعد قطاع الزراعة هو الركيزة الأساسية لتأمين الغذاء لمصر . ورسم السياسات الزراعية للقرن الحادي والعشرين يأخذ في الاعتبار الاختناقات التي تواجه الزراعة حاليا والامكانات التي يمكن أن تعاون على تجاوز هذه الاختناقات ، والتحديات التي تفرضها التحولات الاقتصادية والسياسية الوطنية والإقليمية والدولية . وتخلص الاختناقات التي تواجه الزراعة المصرية حاليا فيما يلي : اختلال التوازن بين الزيادة السكانية والحيز الزراعي المحدود - التفتت الحيواني يصل إلى ٥٠٪ من جملة الحيازات أقل من فدان مما يحول دون استخدام الوسائل المتقدمة في الزراعة - موارد المياه محدودة مما يحصد من مشروعات التوسع الزراعي الأفقي - العمالة الزراعية تواجه اختناقات في الميكنة الزراعية والاعتماد على التقنيات الزراعية الجديدة - أنظمة التسويق تحتاج إلى تطوير لتفادي الفقد في معظم الحاصلات - نسبة الاستثمارات في القطاع الزراعي لا تتوازن مع مساهمته في جملة الناتج القومي .

ويمثل نقل التكنولوجيا المتقدمة من مراكز انتاجها في الخارج عنصرا هاما في التنمية الزراعية ، وهي مسألة تكتنفها صعوبات حقوق الابتكار ، وتزايد الشروط المالية التي يضعها اصحاب الابتكارات . وحتى تكون التنمية متواصلة ؛ يجب أن تراعى برامج التنمية الزراعية في القرن القادم وضع حدود لدى التنمية الرأسية ، وتحقيق التكامل بين التنمية الرأسية والأفقية .

تنمية المجتمع الريفي : يمثل المجتمع الريفي نحو ٥٥٪ من

سكان مصر، وتمثل القوة العاملة في الزراعة ٣٦٪ من إجمالي قوة العمل في الاقتصاد المصري، ويواجه الريف مجموعة من المشكلات، أهمها: الزيادة السكانية - تفشي الأمية - معدلات البطالة العالية - الأمراض المتوطنة - التغيرات السلوكية نحو زيادة الاستهلاك وتدنى الإنتاج.

وتتضمن هذه المشاكل المزيد من الاهتمام بتوجيه الدراسات الاجتماعية نحو إيجاد الوسائل الناجمة لهذه الأمور، حتى يواجه الريف المصري تطورات القرن القادم. ويضاف إلى ذلك تعرض القرى للكوارث (الحرائق - السيول - الزلازل) وهي مسألة تحتاج إلى إعداد الجماعة لمواجهة الكارثة، وتوفير أجهزة محلية للمعون والفوت.

وفيما يتعلق بالتخطيط العمراني والاسكان الريفي؛ أتاحت للقرية فرصة لإعادة بناء بعض مبانيها من مخزات العائدين من فترات العمل في الخارج، وتدل بعض الدراسات على أن أكثر من ٨٠٪ من هذه المخزرات انقضت لإعادة بناء المنزل. ومع غياب التخطيط العمراني تحولت هذه المباني الجديدة إلى عشوائيات. الأمر الذي يقتضي وضع منهج لتنمية القرية المصرية تنمية متكاملة، بحيث تكون برامج تنمية الريف ضمن موارده ضمن أولويات العمل في أجندة القرن القادم.

١٥ حفظ التنوع البيولوجي: يعني مصطلح «التنوع البيولوجي» ثلاثة قطاعات متصلة: تنوع الأنماط البيئية، تعدد الأنواع من الكائنات الحية، تعدد المجموعات الوراثية في أنواع الكائنات الحية. وتوجد في كل نظام بيئي أنواع من النباتات والحيوان، وفي كل نوع حصة من المورثات تلحظ بعضها في تعدد الأصناف والسلالات من النوع الواحد، وقد أبرزت تطورات علوم الهندسة الوراثية أهمية المحتوى الوراثي

للأنواع. ويهدف حفظ التنوع البيولوجي إلى صون هذه القطاعات جميعاً، لأن الإنسان يعتمد عليها في إنتاج سلع وخدمات تقابل حاجات أساسية لحياته ولأن حفظها هو أساس تنمية مواردها تنمية متواصلة تفي بحاجات الحاضر دون الإخلال باحتياجات المستقبل.

وتوصي أجندة القرن القادم في هذا المجال بإجراء دراسات قطرية لتحديد عناصر التنوع البيولوجي، ووضع برنامج وطني لمسوح الكائنات الحية من النباتات والحيوانات والكائنات الدقيقة، لتقصى ما تحويه من مكونات ذات جدوى في الصناعة أو الزراعة أو صناعة الدواء، وما تؤيه في مجال التكنولوجيا الحيوية.

ولما كانت مصر قد صدقت على الاتفاقية الدولية بشأن التنوع البيولوجي، فقد التزمت بوضع استراتيجية وطنية في هذا الشأن؛ تهدف إلى: حفظ التراث الطبيعي الوطني من عوامل التدهور، وكذلك الاستفادة من موارده التنوع البيولوجي في تنمية الخدمات البيئية - من خلال تطوير القدرات الوطنية في مجالات التقنيات الحيوية.

١٦ التكنولوجيا الحيوية والبيئة والتنمية: تعد التكنولوجيا الحيوية من العلوم المتقدمة ذات التطبيقات الأحدث في الاتساع، وتندرج تحت ثلاثة قطاعات متصلة: استزراع الكائنات من الأنسجة أو الخلايا، استخدام الكائنات الدقيقة في عمليات صناعية أو في معالجة المخلفات والمخلفات، نقل المورثات من كائنات إلى كائنات أخرى، والتعرف على الوحدات الوراثية التي تسبب الخلل الصحي، ويطلق على هذا القطاع «الهندسة الوراثية».

وتندرج أولويات العمل في هذا المجال في مرحلتين، تشمل المرحلة الأولى منهما: وضع ضوابط قومية للأمان الحيوي بما يضمن سلامة

وعوادمها وما تلقيه ناقلات البترول من مياه الصابورة ، ما يتساقط على البحر من أتربة ودقائق تحمل الملوثات .

ولا تزال تنمية مصايد الأسماك البحرية ، وخاصة مصايد البحر الأحمر ، تتسع المزيد من العطاء . ومصر في حاجة إلى زيادة انتاجها من البروتين السمكي لتعوض به القصور في انتاج اللحوم الحيوانية .

والبيئة البحرية غنية بالانواع النباتية والحيوانية التي ينبغي صيانتها وحصد مواردها ، والتلقيب عما تحويه من موارد خاصة . كما تتصل بالمساريد البحرية في هذا النطاق حقول البترول في قاع البحر ، وتجرى حاليا تنمية موارد الحقول البحرية في خليج السويس والبحر عن البترول في تخوم الشواطئ الشمالية .

أما عن تغير المناخ وتغير درجات الحرارة وارتفاع منسوب البحر ؛ فهي من القضايا التي تتضح أبعادها في القرن القادم ، وعلى البرامج الوطنية ان تضع هذا في اعتبارها ، وأن تواجه التوابع البيئية لهذه التغيرات الكونية ، وأن تتابع التطورات العلمية في هذا المجال .

(١٨) حماية نوعية المياه العذبة وصون مواردها : تعتمد الأحياء جميعا - بما في ذلك الانسان - على توفر الماء العذب ذي النوعية الصالحة . وتوجد المياه العذبة في اطار الدورة الهيدرولوجية (الأمطار ، الانهار ، المياه السطحية) وفي الطبقات الحاملة للماء تحت الأرض (المياه الأرضية) . الأولى مياه متجددة ومن ثم ذات قدرة فخرية على تنظيف الذات والتجديد ، والثانية في أغلبها مياه حفرة مختزنة من عصور سابقة . ولا تتجاوز حصص العالم من المياه العذبة ٠.١ ٪ من جملة المياه في المحيط المائي على الكرة الأرضية ، لأن الجزء الأكبر

الافتراد والبيئة من المخاطر الناشئة في مجالات الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية - استخدام التكنولوجيا الحيوية في تخصيب التربة الزراعية ومقاومة الحشرات والآفات والتخلص من ملوثات الصناعة ، حيث تقوم بدور رئيسي في تفتيتها وتحليلها إلى مواد بسيطة غير ضارة ، وفي توفير الطاقة والعناصر والمياه في مخلفات النشاط الاقتصادي المختلفة ، وفي تحويل المخلفات الزراعية إلى مخصبات حيوية للتربة . وتشتمل أولويات المرحلة الثانية : نقل مورثات المقاومة الحيوية إلى النباتات الاقتصادية - استخدام طرق الهندسة الوراثية المتقدمة في إزالة المكونات الضارة في التربة والمجاري المائية - نقل مورثات التخصيب الحيوي إلى النباتات الاقتصادية - اختبار سمية المبيدات بتقنية الهندسة الوراثية .

(١٧) بيئة البحار والمحيطات وتنمية مواردها : تغطي الكتلة المائية « البحار والمحيطات » ثلاثة أرباع سطح الكرة الأرضية ، وهي مكون رئيسي للمحيط الحيوي وعامل حيوي في تحديد جغرافية المناخ ، ومقر لثروات حيوية وغير حيوية . والنقل البحري شريان للتجارة الدولية . وقد حددت أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حقوق الدول والتزاماتها ، ومدت الحقوق المخصصة لكل دولة ساحلية بمدى يبلغ ٢٠٠ ميل . بالإضافة للقوانين الدولية التي تنظم حماية البحار من التلوث بالمخلفات والزيوت ، كما توجد اتفاقيات اقليمية تختص بالبحار ذات المدى الاقليمي . ومصر ملتزمة تجاه هذه المواثيق الدولية بتنمية مواردها الطبيعية تنمية متواصلة .

وتتمثل أهم مصادر التلوث البحري فيما يأتي : ما يصب في البحر من مخلفات المستوطنات البشرية ومن مصبات مصارف الزراعة والأنهار ، ما يلقي في البحر من مخلفات السفن

مياه ملحة (٩٧٪) أو مياه عذبة متجمدة في المناطق القطبية ومن ثم يواجه العالم : قضية ندرة المياه العذبة وقضية صيانة المياه ومكافحة تعرضها للتلوث

وينبغي أن يتضمن برنامج عمل كل دولة في قطاع المياه العذبة المجالات التالية : التنمية المتكاملة لموارد المياه والادارة المتكاملة لهذه التنمية - تقدير موارد المياه - حماية موارد المياه والنظم البيئية المائية - امدادات مياه الشرب والمرافق الصحية - المياه والتنمية الحضرية - توفير المياه للنتاج الزراعي والتنمية الريفية المتواصلة - آثار تغير المناخ على موارد المياه ، على أن تكون التنمية المتكاملة لموارد المياه أحد القواعد الاستراتيجية للعمل الوطني ، لأن المياه العذبة تستخدم في الزراعة (٨٠-٨٥٪) والصناعة (١٠-١٥٪) والاستهلاك المنزلي (١٠٪) . ولذلك توصي أجندة القرن القادم بإيجاد « آليات تنسيق فعالة » .

وتستند مصر في مجال تقدير موارده المياه الى خبرات ودراسات امتدت على مدى التاريخ المصري الحديث ، وتعتمد مشروعات شبكات مياه النيل وتنمية موارده على قاعدة بيانات متكاملة .

وينبغي أن تتضمن أجندة العمل الوطني للقرن القادم جهودا تنهض بها مؤسسات البحث العلمي والتكنولوجيا لاستكشاف موارد جديدة للمياه ، ووسائل متطورة لاعادة استخدام المياه «مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي» ، ووسائل تكنولوجية متطورة لاستغلال موارد المياه الجوفية « تطوير ادوات الضخ لتحقيق اقتصاديات مناسبة » .

حماية موارد المياه والنظم البيئية المائية من التلوث : وهي من المهام الوطنية ذات الخطر . وقد قصرت الجهود الوطنية في هذا المجال تقهيرا بالغا ، وقصرت في تطبيق القانون ٤٨ لسنة

١٩٨٢ ، وينبغي أن يكون هذا الهدف من أولويات العمل الوطني . وقد وضعت أجندة القرن القادم خططاً وطنية ونادت بتعزيز التدابير الوطنية وتطوير الآليات التي تمنع تلوث المياه العذبة وتطبيق مبدأ « الملوث يدفع التكلفة » - تطوير واستكمال مرافق معالجة مياه الصرف الصحي - الالتزام بمعايير لتصريف المياه في شبكات الصرف الزراعي - إعداد دراسات الجدوى البيئية لكل مشروع تنمية - تطوير وتطبيق التكنولوجيات النظيفة في الصناعة .

كذلك يقتضي الامر اجراءات حاسمة لحماية المياه الارضية من التلوث ، لأن علاج تلوث المياه في طبقات الرسوبيات حاملة المياه العذبة باهظ ، ولا بد من حماية النظم البيئية المائية في شبكات الري والصرف وخزانات المياه والبحيرات الداخلية ، لأن النظام البيئي في تكامل عناصر الحية وغير الحية قادر على تنظيف ذاته اذا كان صحيحا ، وفقد لهذه القدرة اذا تدهور .

ونظرا للتزايد المطرد في سكان الحضر في العالم فقد أوصت أجندة القرن الحادي والعشرين بالامتناع بقضايا المياه والتنمية الحضرية . وينبغي العمل على التكامل بين جهود توفير المياه الصالحة لسكان المدن « مؤسسات مياه الشرب » وبين سلوك الناس وترشيد استخدامهم للمياه ، ومنع هدر هذا المورد ذي الأهمية الخاصة . ومن ثم حفز الاسهام الجماهيري في صون موارد المياه . ويقتضي النجاح في هذا ترشيد الاستخدام الذي يتطلب بدوره صيانة الشبكات والادوات المنزلية والتسوير للترشيد والتوعية للترشيد ، وذلك بهدف توصيل مياه الشرب النقية لسائر السكان في غضون العام القادم .

توفير المياه للانتاج الزراعى والتنمية الريفية
المترابطة : الزراعة المروية هي قاعدة الانتاج الزراعى فى مصر ، وهى المستهلك الرئيسى لموارد المياه العذبة . وتتزايد معدلات استهلاك عدد السكان ، رغم عدم توسيع رقعة الارض الزراعية ، والماء المتاح محدود . ومن ثم تبرز أهمية ترشيد استخدام الموارد المائية ووضع النظم والتكنولوجيات التى تحقق اقتصادا فى استخدام الماء وأقصى عائد زراعى من وحدة المياه .

كما أصبحت مزارع الاسماك من الوسائل المفيدة لانتاج البروتين فى مصر ، وتجرب تجارب لانتاج الاسماك فى الأقفاص المعلقة فى مجارى الانهار ، وتوسعت مساحات المزارع السمكية فى احواض المياه العذبة . وهى أنشطة ينبغى أن يهتم بها العلم حتى لا تتضرر النظم البيئية المائية .

وتتضمن أجندة القرن الحادى والعشرين فى هذا المجال المبادئ التالية : اعتبار المياه مصدرا محدودا له قيمة اقتصادية واجتماعية - يجب ان تشارك المجتمعات المحلية فى سائر مراحل ادارة المياه - تستهدف ادارة موارد المياه : صون صحة الانسان ، وانتاج الغذاء ، والتخفيف من أثر الكوارث ، وحماية البيئية وصون الموارد الحية .

ويؤدى الاسراف فى استخدام الماء فى الري مع قصور نظم الصرف الزراعى الى تدهور الارض الزراعية ، كما تؤدى المحافظة على الاتزان المائى بالاقتصاد فى مياه الري الى تضايق هذا التدهور الذى يتمثل فى ارتفاع الماء الأرضى وتملح التربة . وتقبل مصر على مرحلة يتعين فيها استخدام مياه متدنية النوعية فى الري ؛ لأن مياه الصرف الزراعى التى تصب حاليا فى بحيرات الشمال ومنها الى البحر تمثل ثلث حجم موارد مصر المائية . وتقتضى مشروعات التوسع الزراعى

الآن وفى القرن الحادى والعشرين الاعتماد على مياه الصرف الزراعى والمياه الخارجة من محطات معالجة الصرف الصحى . أى أن مياه الصرف لم تعد مخلفات ينبغى التخلص منها ، وإنما أصبحت موارد يجب تنميتها والمحافظة عليها .

ويحتاج العمل فى القرن الحادى والعشرين الى ترجمة نتائج الدراسات والبحوث الى مواد إرشادية للتطبيق فى الحقل . والجامعات المصرية ومؤسسات التدريب على المستويات المختلفة مهام تدريب القوى العلمية العاملة فى هذا المجال .

ويتوقع المجتمع العلمى أن يتعرض المناخ فى النصف الثانى من القرن القادم لزيادة ملموسة فى معدلات درجة الحرارة ، ويتبع ذلك زيادة فى معدلات البخر أى معدلات استهلاك المياه فى الزراعة . ويتخوف المجتمع العلمى من أن يتبع ذلك الدفء العالمى تغيرات مناخية تتصل بتوزيع الامطار فى الاقاليم ، وتؤثر على الزراعة والبرى ومعدلات استهلاك المياه . لذلك ينبغى على دول العالم ، ومنها مصر ، أن تتابع هذه الدراسات وتساهم فيها بالقدر المتصل بالوطن وبالاقليم .

١٩) الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية السمية : يشهد الوقت الراهن توسعا فى استخدام المواد الكيميائية المصنعة والمستخلصة من الكائنات الحية . ويقدر عدد المواد الكيميائية المتداولة فى التجارة بنحو ١٠٠٠٠٠ ، ولكن هناك نحو ١٥٠٠ مادة تغطى أكثر من ٩٥٪ من الانتاج العالمى والباقى يستخدم بمقادير ضئيلة . وينبغى العمل على تحقيق درجة عالية من الأمان لأن التلوث الكيميائى ومخاطره يهدد الانسان والبيئة . وتذكر أجندة القرن القادم أن المشاكل الرئيسية القائمة بالبلدان النامية هى : عدم توفر البيانات العلمية الكافية لتقييم مخاطر استعمال

التلوث ، ويؤخذ في الاعتبار دورة المواد الكيميائية في الوسط البيئي ومكوناته .

وفي المجال الزراعي ؛ تمثل مكافحة المتكاثرة للكائنات واستعمال المكافحة البيولوجية وسائل الحد من استخدام مبيدات الآفات التي تحوي مركبات السمية . وكذلك الحد من مخاطر الحوادث الكيميائية بتنسيق أعمال التطهير والاسعاف في مناطق الضرر .

وينبغي أن يتجه الجهد الوطني الى وضع معايير ، في ضوء المدونات التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ، من أجل الاقلال من الآثار الضارة للمواد الكيميائية . ووضع اطار تنظيمي لاتقاء الحوادث ، والتأهب والاستجابة للحوادث عند وقوعها ، وإنشاء مراكز لمراقبة السمية .

وتضع أجنة القرن القادم توجيهات لسلوك صانعي المواد الكيميائية السمية ومستورديها ومن يقومون على تداولها باتباع نهج « العناية المسؤولة » ، وأن يؤخذ في الاعتبار « حق المجتمع في ان يعرف » ، وهي أمور تتصل بقضية شفافية المعلومات . ومن ثم يجب أن تعزز برامج العون الدولي القدرات الوطنية للدول النامية في هذا المجال لتبين المخاطر ووضع سبل توقيها .

مع الاتجار الدولي غير المشروع في المنتجات السمية والخطرة ؛ وهي المنتجات المحظورة أو المقيدة تقييدا شديدا أو المسحوبة أو التي لم تقر الحكومات استخدامها أو بيعها . ولا يوجد حاليا تشريع دولي بشأن الاتجار في هذه المواد . ولكن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عبر عن قلق دولي من الاتجار غير المشروع في هذا المنتجات . واستهدفت الأجنحة تطوير قدرات الدول النامية على اكتشاف التجارة العابرة للحدود في هذه المواد ومنعها . ولذلك وضعت هدفين رئيسيين ، هما : تعزيز القدرات الوطنية في هذا الشأن .

١٦٧

عدد كبير من المواد الكيميائية ، وقصور الامكانيات اللازمة لتقييم المواد التي تتوفر بشأنها البيانات . كما تطالب بالمزيد من التعاون والتنسيق بين منظمات الأمم المتحدة المعنية لتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال .

ويقوم التقييم الدولي للمخاطر الكيميائية على أسس التعاون بين الدول ، ولكن ينبغي أن يكون لدى كل دولة القدر الضروري من الامكانيات العلمية . وتوصي أجنحة القرن القادم بالعمل على تعزيز وتوسيع برامج تقييم المخاطر ، وآليات زيادة التعاون بين الحكومة والصناعة والهيئات العلمية في هذا المجال ، ووضع مبادئ توجيهية للمستوى المقبول للتعرض للمواد الكيميائية السمية .

وبالنسبة لتصنيف المواد الكيميائية وتمييزها ببطاقات تحوي البيانات الأساسية عن المادة ، تحتوي صحائف بيانات الامان للمواد الكيميائية على تقييم المخاطر على الصحة والبيئة ، وبيانات عن النقل الآمن والاستعمال الآمن . وينبغي العمل على وضع نظام دولي منسق لتصنيف المواد الخطرة وتوحيد المصطلحات والرموز .

ومن الأمور الهامة في هذا المجال ؛ يجب تيسير تبادل المعلومات عن المواد الكيميائية السمية وعن مخاطرها - على ضوء « مبادئ لندن التوجيهية لتبادل المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في التجارة الدولية » . وفي عام ١٩٨٩ وضعت أحكام بشأن « الموافقة المسبقة عن علم » تضاف الى مبادئ لندن والى المدونة الدولية لقواعد السلوك بشأن توزيع واستخدام المبيدات « منظمة الأغذية والزراعة » .

وتتضمن برامج الحد من المخاطر : ايجاد بدائل للمواد الكيميائية السمية التي تستخدم حاليا ، ووضع اجراءات لمنع

ومساعدة الدول النامية في الحصول على المعلومات بشأن الاتجار في هذه المنتجات .

وتعمل الأجهزة المعنية في مصر على مراقبة استيراد المواد الكيميائية التي تدخل في المبيدات الزراعية أو المجالات الصناعية ، بيد أنها تحتاج الى تدعيم وتطوير لمختبراتها ، وتدريب الأخصائيين في هذا الشأن .

٢٠) الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة : عبرت أجنحة القرن الحادي والعشرين عن شعور دولي بالقلق ؛ لأن جزءاً من حركة النفايات الخطرة على الصعيد الدولي يتم بما يتعارض مع التشريعات الوطنية والدولية مما يضر بالبيئة والصحة العامة في جميع البلدان ، ولأسباب النامية . وقد وضعت اتفاقية بازل الدولية (١٩٨٩) كإطار دولي لمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود ، وسيتبع الاتفاقية عدد من البروتوكولات الخاصة بالمسؤولية والتعويض وآليات التنفيذ . كما وضعت اتفاقية باماكو الاقليمية (١٩٩٠) لحظر استيراد النفايات الخطرة الى أفريقيا ، الا أن الخطر مازال يهدد دولها من إلقاء شحنات النفايات الخطرة في المياه الاقليمية .

كما تشير أجنحة القرن القادم في هذا الشأن إلى أربعة مجالات للعمل الوطني والدولي هي : ايجاد الوسائل التكنولوجية لمنع توليد النفايات الخطرة أو الاقلال منها - تطوير وتقوية المؤسسات الوطنية القادرة على ادارة النفايات الخطرة - تعزيز وتقوية التعاون الدولي على ادارة انتقال النفايات عبر الحدود - منع الاتجار الدولي غير المشروع في النفايات الخطرة .

ويتضمن السعي الى ايجاد الوسائل التكنولوجية لمنع توليد النفايات الخطرة أو الاقلال منها الى أدنى حد : تعزيز المعارف العلمية عن

اقتصاديات توليد ومنع وإدارة النفايات الخطرة ، ومن ذلك استعمارة النفايات وتحويلها لمواد مفيدة ، وهي مسائل تتصل بالتطور التكنولوجي بالبلدان المنتجة ، وقد يقتضى ذلك تطوير العمليات الصناعية أو استحداث تكنولوجيات قليلة النفايات . وعلى الدول التسي تتعرض لنقل النفايات إليها ، ومنها مصر ، تطوير وتقوية المؤسسات الوطنية القادرة على ادارة النفايات الخطرة ، ووقف المحاولات غير المشروعة لادخال هذه النفايات الى أراضيها .

وتوصي أجنحة القرن القادم أن يتضمن الجهد الوطني في هذا المجال : تدابير تشريعية وتنظيمية لإدارة النفايات الخطرة في إطار تنفيذ الاتفاقيات الدولية والاقليمية - برامج بحث ومراقبة شاملة - دعم المؤسسات الوطنية لتمكينها من معالجة النفايات الخطرة وتعزيز أقالمتها من شبكات المعلومات الدولية في هذا المجال - وضع برامج التوعية للجمهور بقضايا النفايات الخطرة .

ويتم تعزيز وتقوية التعاون الدولي على ادارة انتقال النفايات عبر الحدود بهدف توقي انتقال النفايات الخطرة ، والتزام الدول والمؤسسات الصناعية التي تنتج هذه النفايات بالإدارة السليمة بيئياً « مبدأ الاكتفاء الذاتي » . وفي هذا المجال ينبغي دعم الاتفاقيات الدولية والاقليمية القائمة ، واستكمال انواتها التشريعية والتنفيذية لتؤدي دورها بفعالية .

٢١) الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الصلبة : تشمل النفايات البلدية الصلبة كافة النفايات المنزلية والنفايات غير الخطرة مثل نفايات المؤسسات والمتاجر ومخلفات الشوارع والمناطق المفتوحة وحطام الانشاءات والرماد المتبقى عن ترميد النفايات الصلبة وحماة الصرف

الصحة والنفايات المتولدة من محطات معالجة مياه الصرف الصحي ، وعندما تتسم بعض هذه النفايات بصفات خطيرة تعامل على أنها نفايات خطرة ، وتربط مجالات العمل هنا بمجالات العمل التي وردت في فصول سابقة تناولت « حماية صحة الانسان » و « المستوطنات البشرية » و « المياه العذبة » .

وتتجاوز الادارة السليمة للنفايات الصلبة مجرد التصرف الامن في النفايات أو استرجاع بعض مواردها الى ضرورة التصدي لجذور المشكلة ، وذلك بتغيير أنماط الانتاج والاستهلاك بما يقلل من مخرجات النفايات ، ومن ثم أوجت اجندة القرن القادم بان يتوجه العمل الوطني الى أربعة مجالات هي : تقليل النفايات الى الحد الأدنى - زيادة إعادة الاستخدام والتدوير في حدود السلامة البيئية - تطوير وسائل ونظم تصريف النفايات ومعالجتها - التوسع في اتاحة خدمات التصريف للمستوطنات البشرية .

ومن المتوقع أن تتواصل زيادة معدلات تولد النفايات الصلبة حتى نهاية القرن الحالي وأن تتضاعف كمياتها بنحو خمسة أمثال الكميات الحالية في غضون عام ٢٠٢٥ ، ويتطلب الامر وضع برامج وقائية تهدف الى تغيير السلوكيات المرتبطة بالانتاج والاستهلاك حتى يتسنى مجابهة الموقف المتفاجم . ويوصى بأن تتبنى الجهات المعنية تخطيط وتنفيذ برامج طويلة المدى لتقليل تولد النفايات في مصر الى الحد الأدنى ، وعليها تشجيع الجمعيات الاهلية كي تعاون في هذه الانشطة ، مع الاستعانة بالمنظمات الدولية ، على أن تتكامل هذه البرامج مع الانشطة الجارية بهدف : تطوير ودعم القدرات الوطنية على ابتكار تكنولوجيات لتقليل تولد النفايات ثلاثم البيئة المصرية - توفير الحوافز التي تكفل تقليل انماط الانتاج والاستهلاك الباهظ - ابراج خطة تقليل تولد النفايات .

ويجب أن يتضمن برنامج العمل الوطني : ابتكار تكنولوجيات تقلل من توليد النفايات ، وتشجيع تطبيق هذه الاساليب في مؤسسات الانتاج في هذا المجال ، ووضع برامج ارشادية لتوعية الجمهور وتشجيع المستهلكين على تفضيل هبوات يمكن اعادة استخدامها ، ومراعاة تخزين المنتجات الزراعية والذائية على نحو يقلل من التلف والتحول الى نفايات ، وتيسير نقل التكنولوجيا الصناعية ذات النفايات الأقل في اطار ترشيد استخدام المواد الخام والطاقة .

٢٢) الادارة المأمونة والسليمة بيئياً للنفايات المشعة : يقدر ما يتولد في كل عام من الانتاج النووي للكهرباء على نطاق العالم بحوالى ٢٠٠٠٠ م٣ من النفايات ذات الاشعاع المنخفض والمتوسط ، و ١٠٠٠٠ م٣ من النفايات شديدة الاشعاع . يضاف الى ذلك الوقود النووي المستهلك ومشاكل تناوله ودفن نفايات الدفن الأمن ، ونواتج الصودات فسي المفاعلات النووية وتجارب القنابل الذرية والنووية . وتزداد كل هذه القضايا حجماً في القرن القادم بالتوسع في الاعتماد على المفاعلات النووية في انتاج الطاقة .

والهدف في هذا المجال هو ضمان نقلها ودفنها في اطار التكامل والأمان لحماية الانسان والبيئة من أضرار التلوث الاشعاعي .

وقد وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مدونة لقواعد الممارسات المتعلقة بحركة النفايات المشعة عبر الحدود ، وينبغي العمل لتحويل هذه المدونة الى صك تشريعي دولي . وللأطراف الاقليمية أهمية خاصة في هذا الشأن نظراً لان الانبعاثات الاشعاعية تعبر الحدود بين الدول المتجاورة . وينبغي مراعاة قواعد الجوار الحسن وتبادل المعلومات والبيانات والتعاون لتقليل أضرار حوادث التسرب الاشعاعي ، خاصة في البيئات البحرية .

وعلى مصر أن تقوم بتحديد مواقع دفن النفايات الذرية في اطار خطط استخدامات الأرض ، وإقامة نظام وطني كفه لرصد

الاشعاعات النووية ومتابعتهما ، والحد من أضرارها بصحة الانسان والبيئة .

الخلاصة : أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض ، ريو دي جانيرو - يونيو ١٩٩٢) خطة عمل القرن القادم « أجندة القرن الحادى والعشرين » ، وهى وثيقة شاملة تضمنت التوجيهات الرئيسية التى ترمى الدول أن تراعيها عند وضع خطط التنمية للقرن الحادى والعشرين . والخطة الفكرى الحاكم فى هذه الوثيقة هو « التنمية المستدامة » أى التنمية فى إطار المدى الزمانى الممتد ، أى أن تتوخى التنمية متطلبات الجيل الحاضر دون أن يقلل من امكانات الأجيال التالية لتجد ما يكفى متطلباتها .

كما تضمنت وثيقة الأمم المتحدة (أجندة القرن الحادى والعشرين) التى أقرتها الدول المشاركة فى المؤتمر ، ومنها مصر ، أربعين فصلا تناولت القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، وقضايا الموارد الطبيعية وتنميتها تنمية رشيدة تصون قدرتها على العطاء ، وتضمنت كذلك المسائل المتصلة بدور الفئات الرئيسية وواجب كل منها لتحقيق الاسهام الإيجابى للمواطنين فى تحقيق التنمية ، والأمور المتصلة بوسائل التنفيذ وآلياته .

وقد تناولت الوثيقة هذه الأمور جميعا تناولا مجملا يبين التوجهات الأساسية ، وتركزت الباب مفتوحا لكل مجتمع ليعيد صياغة عناصر الأجندة بما يراعى الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة بالمجتمع .

ومن ثم تناول المجلس القومى للخدمات أجندة القرن الحادى والعشرين ، وعكف على دراسة الوثيقة ، وحاول صياغة عدد من

الفصول الأربعين صياغة تتوجه للظروف المصرية ، وهى تجربة قصده الى تبين إمكان وضع أجندة مصرية للقرن الحادى والعشرين .

وقد أظهرت هذه الدراسة أن استكمال العمل يحتاج الى تضامن المجالس القومية ، كل فى مجال تخصصه ، وكذلك الى عون الهيئات الحكومية ، خصوصاً هيئات التخطيط الوطنى وقواعد البيانات . وبهذا التعااضد تستطيع المجالس أن تستكمل وثيقة موحدة تتضمن « دليل العمل للقرن الحادى والعشرين » ، بحيث تعد مقدمة هادية لخطط التنمية الوطنية فى غضون القرن القادم ، وإطارا عاما لخطط العمل المصرى فى مجالات التنمية الشاملة والمتواصلة .

ولتحقيق الوثيقة أهدافها الرئيسية ؛ يلزم أن تعتمد فصولها على قاعدة معلومات عن برامج التنمية ومشروعاتها ، وما تم إنجازه ، والتقييم العلمى الموضوعى للجهد الوطنى فى خلال السنوات العشر الماضية . وأن تضع الأسس لسياسات وطنية للتنمية الشاملة والمتواصلة فى إطار الإصلاح الاقتصادى ، وتحقق الأهداف التى وضعتها القيادة السياسية لتجاوز التخلف ، بهدف الوصول الى التقدم والمعاصرة . مع مراعاة المتغيرات الاقليمية والعالمية فى نواثر العمل الوطنى المصرى (العربى - الأفريقى - الشرق أوسطى - حوض البحر المتوسط - العالم الإسلامى - العالم كله) ، وما يتوقع من تغيرات فى ظل الاتفاقيات الدولية الحاكمة للتجارة والتنمية ، ولذا يحتاج الأمر الى مشاركة المجالس القومية فى الدراسة ، وأن تعينها الهيئات الحكومية وهيئات قطاع الأعمال فى جمع البيانات ومناقشة السياسات .

هذا العمل الضخم يحتاج الى دعم وتوجيه من القيادة السياسية ، وحشد الطاقات الوطنية لاستكمال هذا العمل - لتكون بين يدى مصر وثيقة ترشد بها خطاهها الى القرن الحادى والعشرين .

الخدمات الصحية

الرعاية المتكاملة لكبار السن

ويصعب الفصل بين هذه الأنواع ، ومن ثم تأتي مرحلة الشيخوخة نتيجة تلك المسببات جميعا .

وقد اختلفت الآراء كذلك في الوقت الذي تبدأ فيه مرحلة الشيخوخة ، إذ أوضحت دراسات عديدة أن التقدم في السن - وبالتالي ظهور أعراض الشيخوخة : صحيا أو نفسيا أو عقليا - قد يبدأ في أى مرحلة من مراحل العمر ، فالقدرات عامة تبدأ في التغير ابتداء من سن العشرين ، ومن جهة أخرى فإن سن الشخص قد لا تكون بالضرورة متفقة واحتفاظه بوظائفه البدنية .

وعلى هذا تعرف الشيخوخة بأنها : مرحلة العمر التي تبدأ فيها الوظائف الجسدية والعقلية في التدهور بصورة أكثر وضوحا مما كانت عليه في الفترات السابقة من العمر .

ومن الناحية الإحصائية لابد من الاتفاق على سن افتراضية معينة ، وقد اختارت لجنة خبراء منظمة الصحة العالمية عام ١٩٧٢ سن الخامسة والستين على أنها بداية الإعمار [كبار السن] ، باعتبار أن هذه السن تتفق مع سن التقاعد في معظم البلدان ، على أن سن الإحالة إلى التقاعد لمعظم العاملين في مصر هي سن الستين ، ومن ثم فإن القانون يعتبر المسن في مصر هو من بلغ الستين وذلك لأغراض التقاعد واستحقاق التأمينات الاجتماعية والمعاشات .

ومن التعريفات يتضح أن المسن من ٦٠ - ٧٥ يسمى المسن النشط أو الصغير ، ومن ٧٥ وما فوقها يسمى المسن الكبير .

حجم المشكلة في العالم :

تختلف أوضاع المسنين في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة

تضاربت الآراء حول تعريف المسن فبقيل : هو من بلغ من العمر سنا معينة - ٦٥ عاما مثلا - فأكثر ، وقيل أيضا : هو من تبدو عليه آثار تميزه بكبر السن .

وعرف التشيخ بأنه تحول بيولوجي غير قابل للارتداد ، وتغير يحدث في تطور مستمر ، وتتأثر تلك المرحلة بالظروف والتغيرات التي تعثرها ، فقد يكون التشيخ في صحة إذا حدث في بيئة ورعاية جيدة ، وقد لا يكون كذلك ، ومن ثم فإنه لا يوجد نمط موحد لعلامات الشيخوخة .

وهناك رأى بأن الشيخوخة تغير طبيعي في حياة الإنسان ، أي أنها تطور فسيولوجي شاتها كمرحلة الرضاعة والطفولة والبلوغ والسن الوسط ثم الكهولة ، وقد يفسر هذا التغير بأنه نتيجة التحول الذي يطرا على أنسجة كبر السن وخلاياه . وذهب رأى آخر إلى أن الشيخوخة هي نتيجة لتراكم ظواهر كثيرة : منها ما هو مرضي مثل تصلب الشرايين والأمراض المزمنة ، ومنها ما يحدث بسبب نقص التغذية والتقلبات الجوية والحالة النفسية والعصبية والحالة المناعية ، ومنها ما يحدث بسبب المؤثرات الداخلية والخارجية والإسراف في تعاطي العقاقير أو العدى .

هذا ويلعب الاستعداد الشخصي والعائلي دورا في بلوغ الإنسان مرحلة الشيخوخة قبل الأوان ، وهو ما يسمى بالشيخوخة المبكرة .

بسبب اختلاف التركيب السكاني بكل منها ، بالإضافة إلى اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية ونظم الرعاية والتأمينات في كل دولة . وقد أدى التوسع في الرعاية الصحية والتحسين في الظروف المعيشية بشكل عام - وخاصة في مجال التغذية والبيئة في الدول المتقدمة - إلى انقلاب الهرم السكاني من قاعدة فتية ترتفع فيها نسبة الشباب إلى قمة عريضة ولكن مع زيادة عدد المسنين به بسبب ارتفاع توقعات الحياة ، إذ تحول الهرم إلى شكل أشبه بالاسطوانة .

ورغم أن الدول النامية مازالت تتميز بقاعدة شبابية للهرم السكاني ، إلا أن نسبة المسنين به تتجه نحو الارتفاع بسبب التحسن في الرعاية الصحية والظروف المعيشية وارتفاع توقعات الحياة ، بالإضافة إلى الانخفاض النسبي في معدل المواليد نتيجة التوجه نحو تنظيم الأسرة . وتقدر بيانات الأمم المتحدة أنه فيما بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠٤٠ سوف ترتفع نسبة المسنين من ٩,٧ - ٢٢,٧ ٪ من المجموع الكلي لسكان العالم ، كما يقدر عدد المسنين في العالم حالياً بحوالى ٥٩٠ مليوناً ، ومن هنا أصبحت قضية المسنين قضية عالمية ، وتزداد حدة في الدول النامية لعدم الاستعداد لها .

وقد بلغت نسبة المسنين في عام ١٩٨٠ حوالى ٢٧٠ مليوناً ، منهم ٢٠٠ مليون في العالم النامي ، ويتوقع أن يصل عددهم في عام ٢٠٢٥ إلى ألف مليون ، منهم ٨٠٥ ملايين في العالم النامي ، ولذلك فالمشكلة تتطور والأعداد تتزايد مما جعل هذه الظاهرة تتحول من مشكلة أفراد وأسر لتكون مشكلة اجتماعية اقتصادية مؤثرة على قضايا التنمية ، الأمر الذي دفع العالم المتقدم إلى دراسة إمكان تحويل هذه الفئة من عبء إلى قبرة مفيدة للمجتمع والفرد .

وهناك ثلاثة أسباب لازدياد نسبة المسنين في العالم ، هي :

- انخفاض نسبة الوفيات نظراً لتقدم الطب والخدمات الصحية .

- النقص المستمر في نسبة المواليد .

- زيادة الشرائح السنية العالية عند الولادة .

هذا وقد اتجهت بعض الدول إلى تطبيق نظم شاملة للرعاية والتأمينات خاصة بالمسنين مثل السويد وألمانيا والولايات المتحدة واليابان . إذ تتمتع اليابان بأعلى متوسط لتوقعات الحياة حيث بلغ ٨٦,٨٦ عاماً بين الرجال و٨١,٨١ عاماً بين النساء في عام ١٩٩٠ ، أما السويد فيبلغ متوسط توقعات الحياة فيها ٧٩,٧٤ عاماً بين الرجال و٨٠,٧٥ عاماً بين النساء في عام ١٩٩٠ تليها فرنسا وألمانيا فالمملكة المتحدة ثم الولايات المتحدة .

وتبلغ نسبة من هم فوق الخامسة والستين في اليابان ١١,٧ ٪ بالمقارنة بالسويد والتي تبلغ النسبة بها ١٨,١ ٪ ، وألمانيا والمملكة المتحدة ١٥,٤ ٪ ، ولكن تشير التوقعات إلى أن النسبة في اليابان ستزيد إلى ٢٣,٩ ٪ في عام ٢٠٢٥ لتمثل أعلى نسبة لمن هم فوق الخامسة والستين بين الدول المتقدمة .

أما الدول العربية فيختلف الوضع فيها لعدة أسباب ، أولها : انخفاض توقعات الحياة بالمقارنة بالدول المتقدمة وبالتالي انخفاض نسبة المسنين في الهرم السكاني ، وثانيها : عدم تكلُّس دور الأسرة نهائياً بالنسبة لرعاية المسنين ، وثالثها : عدم شمولية نظم الرعاية والتأمينات الخاصة بالمسنين ، وتتراوح توقعات الحياة في الدول العربية بين ٤٧,٨ في اليمن و ٧١,٤ في الكويت .

وتجدر الإشارة بالنسبة لحجم المشكلة في العالم إلى ما يأتي :

- تزايد نسبة المسنين إلى نسب الشرائح السنية الأخرى بالبلاد المتقدمة عنها في البلاد النامية .

- تزايد أعداد المسنين الكلية في البلاد النامية عن أعدادهم في البلاد المتقدمة .

- يزيد عدد المسنات عن عدد المسنين على مستوى العالم .

أن احتياجات المسنين الأصحاء أو القادرين على العمل أو الموسرين تتساوى مع احتياجات هؤلاء الذين يعانون من مشكلات صحية أو من نوى الدخل المحدود أو المعاقين والمحتاجين للرعاية المنزلية ، وذلك فإنه ينبغي مراعاة هذه الاختلافات بين المسنين عند تناول موضوع رعايتهم صحيا .

وتشير الجداول (١-٧) إلى ما يأتى :

- ارتفاع نسبة المسنين مع مرور الوقت .
- زيادة نسبة الإناث عن نسبة الذكور فى فئات المسنين .
- تزايد نسبة المتزوجين فى فئات المسنين عليها نسبة العزاب ثم الأرمال ، بينما تنخفض نسبة المطلقين بشكل واضح .
- التقدم فى السن والقدرة على العمل :
- حظيت العلاقة بين تقدم الإنسان فى السن وعلاقة ذلك بالصحة وقدرته على العمل والإنتاج بالكثير من الاهتمام ، وتضمن هذا الاهتمام تطوير العمل وبيئته حتى يناسب قدراته كلما تقدم فى السن .

وقد عرفت منظمة العمل الدولية القدرة على العمل بأنها « مسمى شامل يغطى كل القدرات اللازمة لأداء عمل معين ، ويشمل ذلك : القدرات البدنية والذهنية والنفسية والاجتماعية . كما عرفت العامل المسن بأنه « كل عامل يمكن أن يلائم سمويات فى عمله أو وظيفته بسبب التقدم فى السن » .

ويستدعى ازدياد نسبة المسنين إلى الفئات العاملة توجيه اهتمام خاص ، إذ إن عدد الأفراد العاملين الذين يعملون مسنًا واحدًا سوف يستمر فى التناقص ، وهى ظاهرة تمثل مشكلة اقتصادية فى العالم المتقدم .

التغيرات المنظورة التى تصاحب التقدم فى السن :

هناك تغيرات فسيولوجية تؤثر فى القوة العضلية والقدرة على

- تضم المناطق الريفية نسبة من كبار السن أعلى مما تضمه المناطق الحضرية ، مع اتجاه الفروق بين نسب المسنين فى الريف والحضر إلى الانخفاض بالدول النامية .

والتوجه اليوم لتحويل هذه الفئة المسنة إلى قدرة اقتصادية منتجة لا يستهدف تخفيف العبء الاقتصادى فحسب ، بل يستهدف أيضاً تحسين صحة الفرد المسن بالنشاط والمسؤولية ، وتوفير حياة رتيبة هائلة مما يسمح له بتوفير دخل معقول ورعاية مرسومة تتولاها هيئات محددة فى جهات العمل بدلا من الانزواء والاعتماد على معاش مطلوب أن تدفعه أو تحمله القدرة المنتجة للبلد ، وهو المفهوم الذى تحتضيه الدول المتقدمة ، إذ يعتمد على الحفاظ على صحة الفرد قبل التشيخ ، ورسم أسلوب الحياة السليمة ، وتحليل وفهم معنى أثر السن وتأثيرها على الأعضاء ، والحفاظ على القدرة أطول مدة ممكنة وذلك لما يكتنزه عقل المسن من خبرة ورؤية وكذلك مشاركته فى أداء منتج بجهد مقبول يعتبر إضافة للمجتمع

حجم المشكلة فى مصر :

يتسم الهيكل السكانى الحالى للمجتمع المصرى بأنه هيكل شاب ؛ تبلغ فيه نسبة المسنين حوالى ٧٪ ، ولكن نتيجة للتحويلات الديموجرافية التى يمر بها المجتمع تتجه هذه النسبة نحو الارتفاع بسبب : ارتفاع توقعات الحياة ، وتحسن الظروف الصحية وفاعلية برامج تنظيم الأسرة ، وبالتالي تصبح قضية رعاية صحة المسنين من القضايا الملحة لما لهذه الفترة العمرية من احتياجات لا بد من إدراكها والاستعداد لها .

وجدير بالذكر أن تحليل فئات المسنين تبرز بعض التباين ، فهناك تفاوت بداخلها من حيث : الشريحة العمرية ، والتفاوت فى مستوى الدخل ، والحالة الصحية ، والوضع الأسرى . ولذلك ينتج عن هذا الوضع تفاوت فى احتياجات كل فئة داخل شريحة المسنين .

وبالرغم من وجود احتياجات عامة لمرحلة الشيخوخة ، إلا

التحمل وتضعف العظام وتؤثر في أنسجة المفاصل لمن تقدم في السن ، خاصة في السيدات ، وتؤثر أيضاً وظائف القلب والأوعية الدموية - مما يضعف القدرة على المجهود البدني ويؤثر على الجهاز التنفسي . ونتيجة لهذه التغيرات تقل قدرة المسن على أداء العمل العضلي كلما تقدم عمره ، ولا سيما الأعمال قصيرة الأمد التي تتطلب مجهوداً فائتاً لمدة قصيرة ، أو التي تتطلب جهداً متوسطاً لمدة طويلة . وكما تتأثر الوظائف الحسية مثل التغيرات التي تصيب العينين والسمع وهناك العديد من التغيرات التي تصيب الجهاز العصبي وتؤثر على القدرة على أداء العمل وسرعة التعامل مع المعلومات الواردة إليه .

التقدم في السن والأداء الوظيفي :

يتأثر الأداء الوظيفي بالتقدم في السن خاصة في المواقع التي تعتمد على كفاءة الوظائف الدهنية مثل : الأنشطة الحسية والاندراكية ، والانتباه المتقطع ، والذاكرة ، والتعامل السريع مع المعلومات ، وهناك اتجاه في بعض الدول المتقدمة إلى انتقال العامل بعد سن ٤٥ عاماً من العمل العضلي العنيف إلى أعمال أقل جهداً . والمسنون عادة لا تناسبهم الأعمال التي لا يمكنهم التحكم في سرعتها ، أو التي يدهقهم فيها السعي وراء الحافز المادي (العمل بالقطعة) ، أو التي تتطلب الحركة المستمرة أو سرعة الأداء أو الحاجة إلى تعلم مهارات جديدة .

أما حوادث العمل فهي أقل حدوثاً بين العاملين المسنين بسببها ولكنها إذا حدثت فإن الإصابات تكون أكبر ، والوقت اللازم للشفاء يزداد .

ولقد بينت البحوث والدراسات أن العامل المسن تقل كفاءته العضلية عن العامل الأصغر سناً ، ومن ثم يوجه إلى مجالات أخرى يكون فيها أكثر فائدة في مجتمعه . ولكي يتحقق ذلك لابد أن يهيأ له عمل يتوافق مع قدراته والتغيرات السمعية والبصرية والذهنية التي تعتمريه ، وأن تحدد المجالات التي يمكن أن يؤديها بكفاءة أكبر .

ظروف العمل والعامل المسن :

يتعرض المسن ، وبخاصة العاملون اليدويون ، لضغوط أثناء العمل مثل الضغوط البيئية كالإضاءة الزائدة والحرارة المرتفعة والضوضاء ، والاهتزاز المستمر واحتمال الحوادث والإصابات ... كما يتعرض لضغوط تتعلق بالحواس مثل السمع والبصر والاحساس وما يعتري ذلك من ضرورة الإسراع في اتخاذ القرار [TIME PRESSURE] . ومن ثم وضعت مؤشرات لحماية العامل المسن ، يتمثل أهمها فيما يأتي :

- تنظيم العمل : من حيث المرونة في سرعة أداء العمل وساعات العمل وأوقات الراحة .

- العوامل السيكولوجية : مثل توجيهه وحمايته أثناء أدائه الوظيفي وتقييم مدى مشاركته وتحكمه في الأداء .

- مؤثرات الهندسة البشرية : لأن الأعمال المتكررة التي تؤثر على الجهاز الحركي لديه تؤدي إلى الملل وضيق التحكم وتقل القدرة على الأداء السريع والاستمرار لمدة طويلة في أوضاع سيئة ، مما يؤثر على أنسجة المفاصل تأثيراً سلبياً ، ويزيد من وقوع الحوادث وبدى خطورتها على المسنين .

- العوامل الفيزيائية (الطبيعية) : ثبت أن الضوضاء أكثر أزعاجاً للعامل المسن خاصة في الأعمال التي تتطلب التركيز ، وتقل القدرة على تحمل الاهتزاز ، وكذلك العمل في الأجواء الحارة أو تحت ضغط جوي مرتفع ، مما يؤثر على حساسية العين للضوء بحيث تحتاج إلى إضاءة أكبر لتأدية نفس العمل .

- العوامل الكيميائية : يتأثر العامل المسن بالمواد الكيميائية السامة بدرجة أكبر ، حيث تزيد حساسيته للمواد المؤدية للإصابة بالسرطان ، لسابق تعرضه لها خلال سنين عمله .

- تأثير التغيرات البيئية على عمل المسنين :

العمل في أجواء حارة : حيث تقل قدرته على أداء العمل ، بعد أقل مجهود .

العمل تحت ظروف عمل باردة : إذ يقل تحمله للبرودة ، وكذلك العمل في العراء .

العمل في ورديات : إذ يسبب اضطرابات في النوم ، خاصة بعد ودية مسائية .

ومع تقدم سن العامل تحدث تغيرات في حاستي السمع والبصر ، والجهاز الحركي ، وتزيد احتمالات السقوط والكسور ، مما يعرضه لمخاطر قد تؤدي بحياته .

المشكلات الطبية للمسنين :

ليس للمسنين أمراض خاصة بهم ولكن هناك مشكلات طبية خاصة بهم ، من أهمها :

– المشكلات النفسية : وتشمل المايير النفسية للشيخوخة والصحة النفسية للمسنين والمراحل الأخيرة من العمر وانعكاساتها النفسية على المسن والمجتمع المحيط به .

– أمراض القلب الوعائية وأمراض الأوعية الدموية وأمراض المخ الوعائية والأمراض العصبية .

– أمراض الجهاز الهضمي والجهاز التنفسي .

– أمراض الدم وأمراض الجهاز البولي وعرض السكر ..

– الأمراض الجلدية لكبار السن .

– دور طب الفم والأسنان في رعاية صحة المسنين .

– أمراض العيون والأذن والأنف والحنجرة .

– أمراض العظام والرعاية الصحية خاصة للمسنات حيث يتزايد ومن العظام من التغيرات الهرمونية مع سن اليأس .

– المشاكل الجراحية والرعاية التمريضية للمسنين .

– تغذية المسنين .

– مشاكل العلاج بالعقاقير .

نظم الرعاية الصحية لكبار السن:

يبلغ عدد كبار السن في مصر – في مطلع القرن الحادي والعشرين – نحو عشرة ملايين فوق سن الستين ، وذلك طبقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

ويعنى تقديم الرعاية الصحية لهم : توفير حياة كريمة آمنة من الناحية الجسمية والنفسية والاجتماعية ، وهو التعريف الذي أقره بلاد العالم للصحة من خلال منظمة الصحة العالمية ، مع الأخذ في الاعتبار حجم الانفاق المطلوب على الصحة في مرحلة تتزايد فيها المشاكل الصحية وأعبائها .

وحتى تكون الرعاية الصحية فعالة فإنها يجب أن تبدأ قبل سن الستين ، حتى يمكن الاكتشاف المبكر للأمراض وتقييم الحالة الصحية واتخاذ الإجراءات الوقائية ، وتأهيل المواطن للتعامل مع ظروفه عندما يصل إلى سن التقاعد .

وإذا كانت بعض البلاد تبدأ هذا الاهتمام منذ سن الأربعين ، فإنه يقترح أن تبدأ هذه الرعاية المنظمة – في مصر – في سن الخمسين كالآتي :

أولاً : الفحص الطبي الدوري ١

وتبدأ هذه الرعاية المنظمة بتعميم بطاقة صحية لكل موظف وعامل يبلغ سن الخمسين ، بحيث تشمل بيان الفحص الشامل لتقييم الحالة الصحية في جميع جوانبها . ويتم هذا الفحص في وحدات التأمين الصحي للمؤمن عليهم وفي المراكز الصحية الحضرية ووحدات قطاع الريف لغير هؤلاء ، على أن يبدأ العمل في البطاقة الصحية من خلال ربط هيئة التأمين الصحي بوحدات إدارة الصحة الأخرى ، ويجب أن يتم تكرار هذا الفحص في سن الخامسة والخمسين ثم في سن الستين ثم سنوياً بعد ذلك .

ثانياً : العلاج :

بموجب هذه البطاقة يحصل المواطن الذي بلغ الستين على تخفيض قدره ٥٠ ٪ في جميع مراكز العلاج الحكومية وبعض المؤسسات غير الحكومية . وينبغي إنشاء عيادات خاصة لاستقبال المسنين في المستشفيات العامة والتخصصية ، يتم فيها التشخيص المبدئي ثم يحول معه أحد أفراد الفريق الصحي إلى العيادات التخصصية المناسبة لحالته في المستشفى ، مع إنشاء وحدة بالقسم الداخلي تخصص لأعراض المسنين يمكن فيها المريض يومين أو ثلاثة لاستكمال الفحوص ثم يحول إلى المؤسسة الطبية المناسبة لعلاجه .

ثالثاً : الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية للأمراض التشخيصية : وذلك عن طريق :

- توفير الرعاية الطبية المستمرة في دور المسنين حيث أن الوضع الحالي في هذه الدور هو قبول المسنين الذين يستطيعون خدمة أنفسهم وليس المسنين المرضى وتقتصر الرعاية الطبية الحالية على زيارات دورية من أحد الأطباء المتخصصين في أمراض الكبار .

- تشجيع تجربة المستشفى الجامعي من خلال وحدات طب الكبار حيث يتوجه المسن المريض إلى المستشفى للكشف الطبي والرعاية التمريضية والترويح البسيط وتحدد دورية الاستفادة من هذا النظام حسب حالة المريض .

- كذلك التوجه لإيجاد أنشطة في النوادي لخدمة المسنين من أعضاء النوادي وتنظيم عيادة لكل ناد تتوفر بها خدمة لتوفير الرعاية الصحية لمن يحتاج إليها علاوة على وضع برامج تأهيلية مثل الرياضة المناسبة على يد متخصصين .

رابعاً : برامج التثقيف الصحي والتوعية حفاظاً على قدرتهم وصحتهم : وتشمل هذه البرامج :

- تشجيع المسن على الخروج يومياً حتى لا يدخل في حيز الانزواء .
- ممارسة الرياضة المناسبة لحالته الصحية .
- النهج بالتعرض للشمس يومياً حتى لا تزداد هشاشة العظام وقابليتها للكسور .
- الامتناع عن التدخين والكحوليات وتناول أى أدوية بدون وصف الطبيب .
- توصيف أماكن الإقامة المناسبة للمسن خاصة المنفرد :
- أن تكون في شقة صغيرة حتى لا يرهق بالانتقال بين الغرف للحصول على احتياجاته .
- استبعاد السجاجيد غير النابتة التي قد تؤدي إلى انزلال المسن واصابته بالكسور .
- توفير دعائم يستند إليها المسن في تحريكه إذا كانت الحركة محدودة .
- الارشاد إلى الطعام المناسب وطرق الطهي المناسبة .
- توفير الرعاية النفسية للمسن وخاصة إذا لم يكن له أزياء .
- أهمية الفحص الطبي الدوري سنوياً بعد سن الستين .
- الرعاية الصحية التأهيلية على أصحاب المعاشات
- تكفل الدولة حق الرعاية الصحية لكافة المواطنين على اختلاف أعمارهم ، ويجب أن يزداد الاهتمام بكبار السن الذين قدموا شبابه وعطاهم لبلدهم في الفترة المنتجة من حياتهم ، خاصة أنهم أكثر تعرضاً للأمراض العادية أو الأمراض ذات الأهمية الخاصة للمسنين .
- ومن ثم أولت الدولة هذه الفئة اهتماماً خاصاً ورعاية صحية تحت مظلة التأمين الصحي ، فأصدرت القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذي يعطى حق الرعاية الصحية التأهيلية للمسنين والتي تخلص عناصرها فيما يأتي :

- خدمة الممارس العام .

- خدمة الاختصاصى بما فيه اختصاصى الأسنان .

- الرعاية الطبية المنزلية عند الاقتضاء .

- العلاج والاقامة بالمستشفى .

- العمليات الجراحية وأنواع العلاج الأخرى .

- الفحص بالأشعة والبحوث المعملية .

- صرف الأدوية اللازمة .

- توفير الخدمات التأهيلية وتقديم الأملراف والأجهزة التعويضية .

وهذه العناصر يتمتع بها صاحب المعاش المؤمن عليه صحيا دون

أن يتحمل أى رسوم اضافية ، وتؤدى هذه الخدمات مقابل نسبة الـ ١ ٪

التي يؤديها صاحب المعاش من معاشه .

بيد أن قسبة التأمين الصحى على أصحاب المعاشات تتطلب إعادة

النظر من حيث عدم توافر التمويل المناسب لتقديم الرعاية الصحية

اللازمة لهذه الشريحة ، وتخلص أهم نقاط هذه المشكلة فيما يأتى :

أولا : التشريعات العاكمة :

لم يكن أصحاب المعاشات خاضعين للتأمين ضد المرض الوارد

بقانون التأمين الاجتماعى قبل سنة ١٩٧٥ . لكن بعد أن زادت نسبتهم

واستشعارا من الدولة بأهمية رعايتهم ، صدر قانون التأمين الاجتماعى

رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ متضمنا انتفاع هذه الفئة بالتأمين الصحى حيث

نصت المادة ٧٤ من الباب الخامس (تأمين المرض) على ما يلى :

« تسرى أحكام العلاج والرعاية الطبية المنصوص عليها فى هذا الباب

على أصحاب المعاشات اذا طلبوا الانتفاع قبل تاريخ انتهاء الخدمة

بثلاثة أشهر على الأقل . ولأصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل

العمل بأحكام هذا القانون أن يطلبوا خلال ثلاث سنوات من تاريخ

العمل به (أى اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥) الانتفاع بأحكام العلاج

والرعاية الطبية . ولا يجوز فى جميع الأحوال لصاحب المعاش الذى

طلب الانتفاع بالأحكام المشار اليها أن يعدل عن طلبه » .

ثم صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ معدلا الفقرة الاولى من تلك

المادة - والخاصة باشتراط مهلة الثلاثة أشهر السابقة على تاريخ انتهاء

الخدمة لتقديم طلب الانتفاع بتأمين أصحاب المعاشات - لتصبح على

الوجه الآتى : « تسرى أحكام الرعاية الصحية المنصوص عليها فى هذا

الباب على أصحاب المعاشات اذا طلبوا الانتفاع بها من تاريخ تقديم

طلب صرف المعاش » .

واستمرارا فى التيسير على أصحاب المعاشات ؛ صدرت عدة

تشريعات تتيج إعادة فتح الباب عدة مرات للتعبير عن رغبة الانتفاع لمن

فاته التعبير عنها فى حينه :

أ- المهلة الأصلية لمدة ثلاث سنوات والتي تقررت بموجب القانون رقم

٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ب - المهلة الثانية من يولييه ١٩٨١ لمن انتهت أو تنتهى خدمتهم حتى

أول يولييه ١٩٨١ وذلك بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨١ .

ج- المهلة التالية من ١/٧/١٩٨٧ حتى ٣١/١٢/١٩٨٧ بالقانون رقم

١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

ورعاية هذه الفئة فقد خضعها نظام التأمين الاجتماعى بميزتين عن

بقاسى المتفعين بتأمين المرض الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة

١٩٧٥ وهما :

- السماح لأصحاب المعاشات بالدخول فى النظام التأمينى لمن لم

يسبق خضوعهم للتأمين الصحى خلال فترة عملهم الوظيفية ، أيا كانت

جهة عملهم السابقة .

- اعطاؤهم حق الاختيار فى الدخول تحت مظلة التأمين الصحى

وبذلك أصبح الانتفاع لهذا القطاع على أسس فردية وبناء على الرغبة

بالمخالفة للقواعد العامة التى تحكم نظم التأمين الاجتماعى من

الشمولية والالتزام .

العام سنويا ، أى أن الفارق بين إيرادات ومصروفات تأمين المعاشات والأرامل يقدر بحوالى ٥٥ مليون جنيه سنويا فى العام ١٩٩١/٩٠ . وفى حالة إعادة فتح الباب لبدء رغبات الانتفاع ينتظر أن يتضاعف العدد ، ومن ثم يتضاعف الفارق بين إيرادات ومصروفات هذه الشريحة بحيث يزيد على ١٠٠ مليون جنيه سنويا وهو رقم سيؤايد سنويا بطبيعة الحال مع ارتفاع متوسط الأسعار ونسبة التضخم وازدياد الطلب على الخدمة - مما يفوق طاقة الهيئة العامة للتأمين الصحى .

ثالثا : الحلول المقترحة :

تحتاج شريحة أصحاب المعاشات من الناحية الانسانية الى رعاية صحية كحق مكفول الا أن هذا العبء بكافة أبعاده الفنية والاقتصادية والاجتماعية تتحمله هيئة التأمين الصحى ؛ دون تمويل مناسب من أى جهة أخرى . وفى نفس الوقت يطلب منها خدمة مرتفعة المستوى والتكاليف ، على أن تُحدث توازناً بين مصروفاتها وإيراداتها . ولكى تتمكن الهيئة من الاستمرار فى استيعاب الأعداد المتزايدة من أصحاب المعاشات والأرامل ، مع توفير المستوى اللائق من الخدمة الطبية ، فلا بد من إيجاد مصادر تمويل أخرى تضاف للميزانية الهيئة حتى تستمر فى أداء رسالتها دون الاستدانة أو اللجوء الى القروض . وجدير بالذكر أن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لسابق ذكره - والخاص بالتأمينات الاجتماعية وضمها تأمين المرض - يقتصر أثره على العاملين بأجهزة الدولة والقطاع العام والخاص من غيرهم ، باعتبار أن هذه العمالة مؤمن عليها اجتماعياً ، وأن من يتولى تحصيل اشتراكاتها ضمن أنواع التأمينات الأخرى هي الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، ثم تقوم بسداد اشتراكات تأمين المرض للهيئة العامة للتأمين الصحى التى لا يوجد بها جهاز تحصيل مستقل بالنسبة لهذا القانون .

وزيادة فى التيسيس على هذه الفئة فى الحاق بركب التأمين الصحى فقد أضافت كل من هيئة التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية فى صلب طلب تسوية المعاش فقرة محددة لاستيفائها بواسطة تسوية المعاش تفيد الرغبة فى الانتفاع بتأمين المرض .

وقد بلغ عدد المؤمن عليهم صحيا من أصحاب المعاشات والأرامل فى ١٩٩٣/١/٢٠ ٥٥٠ ألف متفع ، ويتنظر أن يصل عددهم الى قرابة المليون فى حالة إعادة فتح الباب لطلبات الانتفاع لمن فاتته الدور فى التقدم فى المرات السابقة .

ثانيا : المشاكل الاقتصادية لتطبيق نظام التأمين على أصحاب المعاشات والأرامل :

تتكون موارد التأمين ضد المرض التى تمول من صندوق علاج الأمراض وإصابات العمل التى تدبره الهيئة العامة للتأمين الصحى (بحكم المادتين ٨٣ ، ٨٤ من قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥) من الآتى :

- ٤٪ من أجور المؤمن عليهم (يتحمل العامل منها ١ ٪ ، وصاحب العمل ٣ ٪ ، والأرامل ٢ ٪) .

- ١٪ من معاشات أصحاب المعاشات ولا توجد جهة تقوم بالتمويل الذى يلتزم به صاحب العمل .

وقد بلغ متوسط اشتراك صاحب المعاش فى تمويل صندوق التأمين ضد المرض حوالى ١٥ جنيها سنويا (بافتراض أن متوسط المعاش ١٢٥ جنيها شهريا) .

وبحكم عوامل السن لهذه الفئة يكون طلب الخدمة الطبية فيها متزايدا ؛ بسبب احتياجهم للعلاج والبحوث والتدخلات وخاصة الأمراض المزمنة على اختلاف أنواعها ، وقد قدر الفارق بين الإيراد والمصروف للمنتفع الواحد خلال عام ٩١/٩٠ بحوالى ١٥٠ جنيهاً فى المتوسط

بجهد محدود كتوجه المسنات للتدريس في رياض الأطفال ، ومشاركة الرجال في الفكر والتوجيه بوزارة التعليم ومراكز الخدمة الاجتماعية .

ثانيا : أن المجتمع مسئول عن رعاية المسن وتنظيم علاقاته نحو الآخرين ، واعتزاز الآخرين بجهده .

ثالثا : المسؤولية نحو الأقران والزملاء من المسنين ، بخلق تجمعات اجتماعية تعاون في توفير بعض الخدمات من إيجاد مساكن للإيواء الصحي والغذاء السليم أو التوجيه للترويج والترفيه .

رابعا : المسؤولية نحو الأسرة والأهل : وذلك حتى يتحمل المسن بعض الأعباء المنزلية ، سواء في التدريس أو تثقيف الأبناء وتوجيههم صحيا واجتماعيا ، والمعاونة في حل المشاكل الأسرية بالحكم المكتسبة عبر السنين .

خامسا : دور المجتمع نحو المسنين : لما لهم من قدرات يمكن استغلالها مع خبرة ورؤية وكفاءة مختزنة ورصيد يحتاج الحفاظ عليه واستثمار كوامنه .

ومن هنا كان للمجتمع أن يهتم بتعريف وتحديد المسنين وتوصيف المشاكل التي تواجههم وتحديد هجمهم والتأكيد على رعايتهم الصحية والغذائية وتحديد الأمراض المنتشرة بينهم ، هذا وتختلف الاحتياجات الصحية للمسنين من أعمارهم من أواخر سننا من الناحية العضوية والوظيفية والذهنية والنفسية والشعورية - ورعايتهم حق توكده وثائق حقوق الإنسان .

المقترحات الأساسية لكبار السن :

- التوجه نحو الاستقلالية في حياة مفيدة منتجة ، وأن يستمر المسن في أداء عمل أو هواية مفيدة ، وأن يزاوّل أنشطة رياضية في جو مفتوح ، وأن يستمر في تناول غذاء متوازن .

- أن يربط نفسه بخلا معقولا يسد احتياجاته حياتيا وعلاجيا ، وقد يقتضى ذلك تغيير أسلوب الحياة .

وقد كان الوقت لدراسة امكانية انسحاب نظام التأمين الصحي على بقية المسنين ، سواء كانوا أصحاب أعمال أو ممن يعملون لحسابهم ، وذلك من حيث : حصرهم ، وتحديد عناصر الخدمة التي تقدم لهم ، وإيجاد موارد ثابتة لتمويل نظامهم ، وأسلوب تحصيل اشتراكاتهم ، واستحداث جهة أو هيئة أو منظومة مستقلة تتولى رعايتهم ، واستصدار تشريع ينظم كل ذلك .

وبناء على ما تقدم فإن البدائل المطروحة لمواجهة المشاكل السابقة ، تقتضى :

- زيادة نسبة اشتراك المؤمن عليه من أصحاب المعاشات الى ٢٠٪ .
- أن تتولى جهة ما نصيب صاحب العمل (وزارة المالية - جهات العمل السابقة - هيئة التأمينات الاجتماعية أو مؤسسات خاصة لرعاية المسنين) .

- تحميل المؤمن عليه نسبة من ثمن الدواء لا تزيد على ٢٥٪ .
- فرض بعض الرسوم على بعض مراحل الخدمة بضوابط معينة تراعى فيها العوامل الانسانية والطبية وامكانية الاعفاء منها .

- استحداث موارد أخرى للتأمين الصحي .
- فتح الباب لأصحاب المعاشات الذين لم يتمكنوا من الانضمام للتأمين الصحي .

تعايش الفرد مع السن المتقدمة :

لما كان الناس يختلفون بعضهم عن بعض في توجهاتهم الاجتماعية والثقافية والهويات ، وفي قدراتهم الاقتصادية والشخصية والصحية ، كما تتراوح تطلعاتهم مع آمالهم وارتباطهم بالحياة - فإن هذه التفاعلات والمتغيرات تتضح وتقرر مصير الفرد للحياة في السن المتقدمة ، ومن ثم اتجه الكثير من الدراسات لبيان كيفية قضاء الوقت في السن المتقدمة ، كما يأتي :

أولا : المشاركة في نقل الخبرة والرؤية كل في مجال تخصصه ولكن

قدراته البدنية أو الذهنية - وفي تلك المرحلة لابد للفرد من التزايد في العلاقات الأسرية والاجتماعية بمسئولية ووضعية لبقاوم مرحلة التخاذل .

الخلاصة : يحتاج الإنسان في مرحلتى السن المبكرة والمتأخرة إلى الرعاية الخاصة ولم تخط مرحلة الشيخوخة بالاهتمام اللازم ، ويتأكد ذلك بصورة واضحة في الدول النامية عامة .

ونظرا لارتفاع توقعات الحياة في السنوات الأخيرة نتيجة للتطور الديموجرافى وتحسن مستوى الخدمات الصحية ، فقد اتجهت نسبة المسنين إلى التزايد ، ونتيجة لذلك أصبحت هناك حاجة ملحة لدراسة الاحتياجات المتعددة للمسنين وخاصة الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية ، وما سوف تزدى إليه الزيادة المتوقعة للمسنين من انعكاسات على التنمية الاجتماعية والاقتصادية نظرا لتوقف فاعليتهم واعتمادهم في معاشهم على جهد وخرائب القوى العاملة الفعلية - مما يوجب الاهتمام بقضية الرعاية المتكاملة للمسنين .

وإذا كان خبراء منظمة الصحة العالمية قد اعتبروا سن الخامسة والستين بداية الإعمار فاننا فى مصر ما نلنا تعتبر المسن هو من بلغ الستين ، نظرا لأنها سن التقاعد لمعظم العاملين بالدولة وسن استحقاق التأمينات الاجتماعية والمعاشات .

وأوضحت الدراسة حجم المشكلة فى العالم كما يأتى :

- أن أوضاع المسنين فى الدول النامية تختلف عنها فى الدول المتقدمة بسبب اختلاف التركيب السكانى بكل منها ، بالإضافة إلى اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية ونظم الرعاية والتأمينات فى كل دولة .

- قضية إسكان المسن الذى يعيش منفردا تحتاج نظرة مجتمعية محددة وقد اتجه العالم منذ سنوات لنشر بيوت المسنين ، ولكن مضاعفات الوحدة تتزايد ومشاكل الخدمة وتكاليفها تتضاعف ، مما زاد من حالات الاكتئاب ، الأمر الذى دفع بعض الدول فى جنوب شرق اسيا إلى توجيه حوافز مجتمعية للأسر التى تولى المسنين من أقاربهم أو حتى الأغراب .

- النصح بالاستمرار فى خدمة المجتمع والاندماج بجانب المسن الانعزال عن الناس والإحساس بعدم القدرة ومن ثم يبدأ فقدان الثقة فى النفس والناس .

- أهمية الاستمرار فى الإحساس بالنفس وجدوى وجودها .

ولما كان وقع الحياة يبطئ مع تقدم السن فإن المسن لابد أن يقضى وقته فى الترويح وفى أداء خدمة مفيدة .

- تأهيل النفس للتعايش السلمى مع التشيخ ، إذ لابد أن يؤمل الفرد نفسه ذهنيا وبدنيا ليتعايش مع تلك الفترة الحرجة من الحياة . وينقسم التأهيل إلى ثلاث مراحل :

الأولى: قبل الوصول إلى سن التقاعد حيث يبدأ فى أداء بعض الهوايات ولتكن القراءة أو المشى أو الصرف ، وفى دعم علاقاته الأسرية والروابط الأخوية مع جيله والأجيال الأخرى .

الثانية: فى مرحلة التقاعد حيث تستمر مزاولة هواياته وقد يهوى رياضة حميدة ورسوما فنية مفيدة .

الثالثة : فى مرحلة الوهن الصحى والتعرض لبعض التغيرات فى

هذا وتقدر بيانات الأمم المتحدة أن نسبة المسنين ترتفع بصورة تجعل قضية المسنين قضية عالمية ، وتزداد حدة في الدول النامية . ويختلف الوضع في الدول العربية بسبب انخفاض توقعات الحياة فيها بالمقارنة بالدول المتقدمة ، وعدم تقلص دور الأسرة نهائياً بالنسبة لرعاية المسنين ، مما يخفف من حجم المشكلة ، رغم عدم شمولية نظم الرعاية والتأمينات الخاصة بالمسنين .

- أن نسبة المسنين إلى عدد السكان بالبلاد المتقدمة تزيد عما هي عليه في البلاد النامية ولكن إجمالاً عدد المسنين في البلاد النامية يزداد عنه بالبلاد المتقدمة ، وأن عدد السنوات يزيد عن عدد المسنين على مستوى العالم ، وأن المناطق الريفية تضم نسبة من كبار السن تزيد على نظيرتها في المناطق الحضرية .

- أن الهيكل السكاني الحالي للمجتمع المصري هو هيكل شاب تبلغ فيه نسبة المسنين نحو ٧٪ ولكن نتيجة للتحولات الديموجرافية التي يمر بها المجتمع تتجه هذه النسبة نحو الارتفاع ؛ بسبب ارتفاع توقعات الحياة مع تحسن الظروف الصحية .

وهناك تفاوت داخل فئة المسنين أنفسهم من حيث : شريحة العمر ومستوى الدخل والحالة الصحية والوضع الأسري ، ولذلك فبالرغم من تزايد احتياجات مرحلة الشيخوخة إلا أن هناك اختلافات فيها تتوقف على التفاوت داخل فئة المسنين .

- تزايد نسب المسنين مع مرور الوقت وزيادة نسبة الإناث عن نسبة الذكور في كل الفئات العمرية المختلفة ، وارتفاع نسبة المتزوجين في كل المراحل العمرية للمسنين تليها نسبة العزاب ثم الأرمال ، بينما تنخفض نسبة المطلقين .

- أن المسنين يتعرضون أكثر من غيرهم في الشرائح العمرية الأخرى لمشاكل كبيرة ويحتاجون في مرضهم إلى رعاية صحية خاصة ، وليس لهم أمراض خاصة بهم ولكن هناك حالات ذات أهمية خاصة بهم ، ثم تناولت الدراسة ما يأتي :

- تغذية المسنين وخاصة عند أصابتهم بسوء التغذية وما ينتج عن ذلك من مشاكل صحية لهم مثل نقص الوزن والانبيا وتلف العظام ...

- مشاكل العلاج بالعقاقير للمسنين وخاصة مخاطر زيادة استهلاكهم للعقاقير .

- استمرار اشتغال المسنين وتناقص القدرة على العمل الشاق والضعف الذي قد يتعرض لها العامل المسن أثناء ممارسته العمل .

- نظم رعاية صحة المسنين ، حيث يجب أن تبدأ الرعاية قبل الوصول إلى سن الشيخوخة حتى يمكن الاكتشاف المبكر للأمراض وتقييم الحالة الصحية واتخاذ الإجراءات الوقائية وتأهيل المواطن للتعامل مع ظروفه عندما يصل إلى سن التقاعد .

- أهمية الفحص الطبي الدوري وتجربة العيادة الخاصة داخل المستشفى والمسناة « عيادة الكبار » .

- الرعاية التأمينية على أصحاب المعاشات واهتمام الدولة بضرورة أن تظلهم مظلة التأمين .

- الحاجة إلى تدعيم إمكانات التأمين الصحي وضرورة استحداث أساليب متخصصة أو منفردة عن الهيئة وكذلك لتوفير مصادر تمويل لزيادة إمكاناته .

- أهمية انسحاب نظام التأمين الصحي على بقية المسنين ، سواء كانوا أصحاب أعمال أو ممن يعملون لحسابهم .

جدول رقم (١)
توزيع السكان حسب فئات السن والنوع
تعداد ١٩٦٠

| الجنس | | ذكور | | إناث | | الجملة |
|------------|------------|------|----------|------|----------|--------|
| عدد | % | عدد | % | عدد | % | |
| أقل من سنة | | | | | | |
| ١ - | ١٧٢٨١٠٠ | ١٣.٢ | ١٦٥١٤٥٨ | ١٢.٨ | ٣٣٧٩٥٥٨ | ١٣.٠ |
| ٥ - | ١٩٧١٩٢٧ | ١٥.١ | ١٨٢٧.٧٦ | ١٤.١ | ٣٧٩٩.٠٣ | ١٤.٦ |
| ١٠ - | ١٦٥١٤٢١ | ١٢.٦ | ١٥٢٧٢.٣ | ١١.٨ | ٣١٧٨٦٢٤ | ١٢.٢ |
| ١٥ - | ١١١٤١٤٩ | ٨.٥ | ١٠٤.٢٨٦ | ٨.١ | ٢١٥٤٤٣٥ | ٨.٢ |
| ٢٠ - | ٩٢١١٢٠ | ٧.٠ | ٨٧٤٢٢٨ | ٦.٨ | ١٧٩٥٣٤٨ | ٦.٩ |
| ٢٥ - | ٨٥٩٨.٦ | ٦.٦ | ١٠٥٤٢٦٩ | ٨.٢ | ١٩١٤.٧٥ | ٧.٤ |
| ٣٠ - | ٨٠.٦٨٥٧ | ٦.٢ | ٨٤٤١١١ | ٦.٥ | ١٦٥٠.٩٦٨ | ٦.٤ |
| ٣٥ - | ٨٤٧٤٤٧ | ٦.٥ | ٨٧٩١٧٨ | ٦.٨ | ١٧٢٦٦٢٥ | ٦.٦ |
| ٤٠ - | ٦٦.٦٦٦ | ٥.١ | ٦١٤٢١١ | ٤.٨ | ١٢٧٤٨٧٧ | ٤.٩ |
| ٤٥ - | ٥٦٧١٦٣ | ٤.٣ | ٥٧٧١٤٥ | ٤.٥ | ١١٤٤٣.٨ | ٤.٤ |
| ٥٠ - | ٤٩٣٧٩٩ | ٣.٨ | ٥٠٣٥٧٤ | ٢.٩ | ٩٩٧٣٧٣ | ٣.٨ |
| ٥٥ - | ٣٢٢٩٣٦ | ٢.٥ | ٣١٥٣٧٥ | ٢.٤ | ٦٣٨٣١١ | ٢.٥ |
| ٦٠ - | ٣٢٠.٧٩٦ | ٢.٥ | ٣٥٣٨٦٥ | ٢.٧ | ٦٧٤٦٦١ | ٢.٦ |
| ٦٥ - | ١٦٣٨٧٦ | ١.٣ | ١٦٩٤٨٥ | ١.٣ | ٣٣٣٣٦١ | ١.٣ |
| ٧٠ - | ١٣٣٥٣١ | ١.٠ | ١٦٧٧٦١ | ١.٣ | ٣٠.١٢٩٢ | ١.٢ |
| ٧٥ + | ١٢٠.٨٦٦ | ٠.٩ | ١٤٧١٥٢ | ١.١ | ٢٦٨.١٨ | ١.٠ |
| غير مبين | ١٩٢ | = | ٥٠.٩ | = | ٧.١ | = |
| الجملة | ١٣٠.٦٨٠.١٢ | ١٠٠ | ١٢٩١٦.٨٩ | ١٠٠ | ٢٥٩٨٤١.١ | ١٠٠ |

= أقل من ١

الكتاب السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٩٢ .

جدول رقم (٢)
توزيع السكان حسب فئات السن والنوع
تعداد ١٩٧٦

| فئات السن | | ذكور | | إناث | | جملة | |
|------------|--|-------|----------|-------|----------|-------|----------|
| | | | | | | | |
| | | % | عدد | % | عدد | % | عدد |
| أقل من سنة | | ١.٩ | ٣٥١٨٢٩ | ١.٩ | ٢٤٦١٠٩ | ١.٩ | ٦٩٧٩٣٨ |
| - ١ | | ١١.٨ | ٢١٩٦٤٣٦ | ١١.٩ | ٢١٤٧٧٩٦ | ١١.٩ | ٤٣٤٤٢٣٢ |
| - ٥ | | ١٣.٠ | ٢٤٢١٨١٣ | ١٢.٦ | ٢٢٥٩٨٨٩ | ١٢.٨ | ٤٦٨١٧٠٢ |
| - ١٠ | | ١٣.٨ | ٢٥٨١٩٧٩ | ١٢.٩ | ٢٣٢٣٥٤٤ | ١٣.٤ | ٤٩٠٥٥٢٣ |
| - ١٥ | | ١١.٥ | ٢١٤١٥٤ | ١٠.٣ | ١٨٤٩٩٥٢ | ١٠.٩ | ٣٩٩١٨٠٦ |
| - ٢٠ | | ٨.٢ | ١٥٢٢٧٩ | ٨.٧ | ١٥٦١٦٩٨ | ٨.٤ | ٣٠٨٣٩٧٧ |
| - ٢٥ | | ٧.١ | ١٣٢١٦٦٥ | ٧.٦ | ١٣٦٢٩١٦ | ٧.٣ | ٢٦٨٤٥٨١ |
| - ٣٠ | | ٥.٦ | ١٠٣٦٤٨٠ | ٦.١ | ١٠٩٢١٧٣ | ٥.٨ | ٢١٢٨٦٥٣ |
| - ٣٥ | | ٥.٥ | ١٠٢٤٧٨٢ | ٥.٧ | ١٠٢٠٠٩٠ | ٥.٦ | ٢٠٥٤٨٧٢ |
| - ٤٠ | | ٥.٠ | ٩٣٥٧٨٧ | ٥.٣ | ٩٤٦٩٠٤ | ٥.١ | ١٨٨٢٦٩١ |
| - ٤٥ | | ٤.٢ | ٧٨٩٥٢١ | ٤.١ | ٧٣٨٢٠٣ | ٤.٢ | ١٥٢٧٧٢٤ |
| - ٥٠ | | ٣.٩ | ٧١٩١٨٥ | ٤.١ | ٧٤١٩١٤ | ٤.٠ | ١٤٦١٠٩٩ |
| - ٥٥ | | ٢.٦ | ٤٨١٩٩٧ | ٢.٣ | ٤١٢٠٩٣ | ٢.٤ | ٨٩٤٠٩٠ |
| - ٦٠ | | ٢.٦ | ٤٧٩٩٤٣ | ٢.٧ | ٤٩٠٣٧٩ | ٢.٦ | ٩٧٠٣٢٢ |
| - ٦٥ | | ١.٤ | ٢٦٨٧٧٧ | ١.٣ | ٢٤٢٤٠٤ | ١.٤ | ٥١١١٨١ |
| - ٧٠ | | ١.١ | ٢٠٢٤٢٢ | ١.٣ | ٢٣٤٩٠٦ | ١.٢ | ٤٣٧٢٢٨ |
| - ٧٥ | | ٠.٩ | ١٦٧٩٦٢ | ١.١ | ١٩٤٧٦٩ | ١.٠ | ٣٦٢٧٣١ |
| غير مبين | | = | ٢٥٧٨ | = | ٣١٧٦ | = | ٥٧٥٤ |
| الجملة | | ١٠٠.٠ | ١٨٦٤٧٢٨٩ | ١٠٠.٠ | ١٧٩٧٨٩١٥ | ١٠٠.٠ | ٣٦٦٢٦٢٠٤ |

= أقل من ١

الكتاب السنوى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٩٢ .

جدول رقم (٣)
توزيع السكان حسب فئات السن والنوع
تعداد ١٩٨٦

| فئات السن | | ذكور | | إناث | | جملة | |
|------------|--|----------|------|----------|------|----------|------|
| | | عدد | % | عدد | % | عدد | % |
| أقل من سنة | | ٣٧٥٣٨٤٨ | ١٥,٢ | ٣٦٠٨٣٣٣ | ١٥,٣ | ٧٣٦٢١٨١ | ١٥,٣ |
| -٥ | | ٣٣٧٠٦٥٨ | ١٣,٢ | ٣٠٧٠٤٢٨ | ١٣,٠ | ٦٤٤١٠٨٦ | ١٣,١ |
| -١٠ | | ٢٩٣٠٦٣٨ | ١١,٩ | ٢٦٤٧٢٨٢ | ١١,٢ | ٥٥٧٧٩٢٠ | ١١,٦ |
| -١٥ | | ٢٦٩٢٨٩٨ | ١٠,٩ | ٢٣٧٠٧٣٤ | ١٠,١ | ٥٠٦٣٦٣٢ | ١٠,٥ |
| -٢٠ | | ٢٢٢٢٦٧٢ | ٩,٠ | ٢٠٢٤٨٦٩ | ٨,٦ | ٤٢٤٧٥٤١ | ٨,٨ |
| -٢٥ | | ١٧٨٨٤٤٣ | ٧,٢ | ١٩٠٩٠٦٥ | ٨,١ | ٣٦٩٧٥٠٨ | ٧,٧ |
| -٣٠ | | ١٥١٤٦١٠ | ٦,١ | ١٥٣٠٧١٤ | ٦,٥ | ٣٠٤٥٣٢٤ | ٦,٣ |
| -٣٥ | | ١٤٩١٧٥١ | ٦,٠ | ١٤٣٣٥٥٥ | ٦,١ | ٢٩٢٥٣٠٦ | ٦,١ |
| -٤٠ | | ١٠٥٤٩٣٧ | ٤,٣ | ١٠٧٣٠١٥ | ٤,٦ | ٢١٢٧٩٥٢ | ٤,٤ |
| -٤٥ | | ٩٧٢٤٨٤ | ٣,٩ | ٩٤٢٧٥٦ | ٤,٠ | ١٩١٥٢٤٠ | ٤,٠ |
| -٥٠ | | ٧٦٩١٣٨ | ٣,٢ | ٨٩٩٥٣٨ | ٣,٨ | ١٦٩٥٦٧٦ | ٣,٥ |
| -٥٥ | | ٦٧٣١٣٧ | ٢,٧ | ٥٧٩١٥٧٠ | ٢,٥ | ١٢٥٢٢٩٤ | ٢,٦ |
| -٦٠ | | ٥٥٤٠١٠ | ٢,٢ | ٥٧٧٢٠٣ | ٢,٥ | ١١٣١٢١٣ | ٢,٣ |
| -٦٥ | | ٣٥٢٢٦٤ | ١,٤ | ٣٣٠٢٢٧ | ١,٤ | ٦٨٢٤٩١ | ١,٤ |
| -٧٠ | | ٢٩٣٣٠٨ | ١,٢ | ٢٣٦٨٠٨ | ١,٠ | ٥٣٠١١٦ | ١,١ |
| -٧٥ | | ١٩٥٠٣٧ | ٠,٨ | ١٩٠٨٨٠ | ٠,٨ | ٣٨٥٩١٦ | ٠,٨ |
| غير مبين | | ١٥٢٤٤١ | ٠,٦ | ١٢٠٤٠٠ | ٠,٥ | ٢٧٢٨٤١ | ٠,٦ |
| الجملة | | ٢٤٧٠٩٢٧٤ | ١٠٠ | ٢٣٥٤٤٩٦٤ | ١٠٠ | ٤٨٢٥٤٢٣٨ | ١٠٠ |

= لا يشمل المصريين بالخارج .

المصدر : الكتاب السنوى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٩٢ .

جدول رقم (٤)
توزيع ثلثات السن ونسبتها من مجموع السكان

| السنة | عدد السكان (بالآلاف) | | | المجموع | النسبة | | |
|-------|----------------------|-------|-------|---------|--------|-------|------|
| | ١٤-٠ | ٠٩-١٥ | + ٦٠ | | ١٤-٠ | ٠٩-١٥ | + ٦٠ |
| ١٩٥٠ | ٨٠٦٧ | ١١٢١٨ | ١٠٤٥ | ٣٠٣٣٠ | ٢٩.٧ | ٥٥.٢ | ٥.١ |
| ١٩٥٥ | ٩٣٩٩ | ١٢٣٩٨ | ١١٩٢ | ٣٢٩٩٠ | ٤٠.٩ | ٥٣.١ | ٥.٢ |
| ١٩٦٠ | ١١٠٠٧ | ١٣٤٩٤ | ١٤٢١ | ٢٥٩٢٢ | ٤١.٤ | ٥٢.١ | ٥.٥ |
| ١٩٦٥ | ١٢٧٩٧ | ١٤٦٤١ | ١٩٥١ | ٣٩٣٨٩ | ٤٣.٦ | ٤٩.٨ | ٦.٦ |
| ١٩٧٠ | ١٣٦٧٨ | ١٧١٥٤ | ٢٢٢١ | ٣٢٠٥٣ | ٤١.٤ | ٥١.١ | ٦.٧ |
| ١٩٧٥ | ١٤٥١٥ | ١٩٤١٥ | ٢٣٥٩ | ٣٦٢٨٩ | ٤٠.٠ | ٥٥.٥ | ٦.٥ |
| ١٩٨٠ | ١٦٦٠٠ | ٢٢٣١٥ | ٢٦٠٤ | ٤٧٥٢٠ | ٣٩.٩ | ٥٣.٨ | ٦.٢ |
| ١٩٨٥ | ١٩٢٦٥ | ٢٥٤١٣ | ٢٩٠٠ | ٤٧١٧٨ | ٤٠.٥ | ٥٣.٤ | ٦.١ |
| ١٩٩٠ | ٢٢٠٩٨ | ٢٨٧٦٢ | ٣٢٨٩ | ٥٤٠٥٩ | ٤٠.٩ | ٥٣.٠ | ٦.١ |
| ١٩٩٥ | ٢٣٦٢١ | ٣٣١٠٣ | ٣٧٤٦ | ٦٠٤٧٠ | ٣٩.١ | ٥٤.٧ | ٦.٣ |
| ٢٠٠٠ | ٢٣٩٠٤ | ٣٨٥٨٠ | ٤٢٣٦ | ٦٦٧١٠ | ٣٩.٨ | ٥٧.٩ | ٦.٣ |
| ٢٠٠٥ | ٢٣٥٤٢ | ٤٤٢٧٧ | ٤٧٣٨ | ٧٣٦٠٨ | ٣٢.٤ | ٦١.١ | ٧.٠ |
| ٢٠١٠ | ٢٣٢١١ | ٤٩٥٦٠ | ٥٦٨٥ | ٧٨٤٥٦ | ٣٩.٦ | ٦٣.٢ | ٧.٢ |
| ٢٠١٥ | ٢٢٩٤١ | ٥٣٨٦٣ | ٧١٩٥ | ٨٣٩٩٩ | ٣٧.٣ | ٦١.١ | ٨.٠ |
| ٢٠٢٠ | ٢٢٥٧٤ | ٥٧٤٨٩ | ٨٩٦٥ | ٨٩٠٢٥ | ٣٥.٣ | ٦٤.٦ | ١٠.١ |
| ٢٠٢٥ | ٢٢٤٤٣ | ٦٠٨٨٥ | ١٠٦٤٨ | ٩٢٩٧٦ | ٣٣.٩ | ٦٤.٨ | ١١.٣ |

المصدر : دراسة باللغة الانجليزية عن وضع المسلمين في مصر مقدمة للجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب اسيا ،
اكتوبر ١٩٩٢

جدول رقم (٥)
توزيع نسبة الخمس فئات العمرية للمسنين
(١٩٥٠-٢٠٢٥)

| الفئة العمرية | ١٩٥٠ | | | ١٩٩٠ | | | ٢٠٢٥ | | |
|----------------------|-------|------|-------|-------|------|--------|-------|-------|--------|
| | مجموع | اناث | ذكور | مجموع | اناث | ذكور | مجموع | اناث | ذكور |
| ٦٠- | ٢.٣ | ٣.٣٢ | ٣.١١ | ٢.٠٤ | ٠.٢٦ | ٢.٣٠ | ٣.٧٣ | ٢.٨٠ | ٣.٧٨ |
| ٦٥- | ١.٣٧ | ١.٦٣ | ١.٥١ | ١.٥٠ | ١.٨٠ | ١.٦٥ | ١.٠ | ٣.٣١ | ٣.٣٠ |
| ٧٠- | ٠.٧٩ | ٠.٩٩ | ٠.٨٩ | ٠.٩٥ | ١.٢٢ | ١.٠٩ | ٢.٠ | ٢.٥٠ | ٣.٢٧ |
| ٧٥- | ٠.٣٦ | ٠.٤٧ | ٠.٤١ | ٠.٥٩ | ٠.٧٩ | ٠.٦٩ | ١.٨ | ١.٤٥ | ٠.٢٩ |
| ٨٠- | ٠.١٤ | ٠.٢٠ | ٠.١٦ | ٠.٣٨ | ٠.٥٥ | ٠.٤٦ | ٠.٦٤ | ١.٠٢ | ٠.٨٣ |
| مجموع | ٤.٦٩ | ٥.٦١ | ٥.١٤ | ٥.٤٦ | ٦.٧٢ | ٦.٠٩ | ١٠.٥٠ | ١٢.١٨ | ١١.٣٤ |
| العدد بالآلاف | | | ١٠.٤٥ | | | ٣٢٨٩ | | | ١.٦٤ |
| مجموع السكان بالآلاف | | | ٢.٣٣٠ | | | ٥٤٠.٥٩ | | | ٩٣٩٧.٠ |

المصدر: الكتاب السنوي : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٢ .

جدول رقم (٦)
توقعات الحياة (١٩٧٦ / ٢٠٠١)
عند الولادة

| السنوات | ذكر | انثى |
|-----------|------|------|
| ٨١/١٩٧٦ | ٥٣.٨ | ٥٨.٥ |
| ٨٦/١٩٨١ | ٥٥.٦ | ٦٠.٤ |
| ٩١/١٩٨٦ | ٥٧.٣ | ٦٢.٠ |
| ٩٦/١٩٩١ | ٥٨.٧ | ٦٣.٣ |
| ٢٠٠١/١٩٩٦ | ٦٠.٠ | ٦٤.٤ |

المصدر: الكتاب السنوي : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٩٢

جدول رقم (٧)
توزيع نسبة المسنين (٦٠+) حسب الحالة الاجتماعية

| الحالة الاجتماعية | ٦٠- | ٦٠ | ٦٠- | من مجموع السكان |
|-------------------|------|------|------|-----------------|
| أعزب | ٣.٧ | ٨.٦ | ٦٣.٧ | ٣٥.٧ |
| متزوج | ٦٥.٨ | ٥١.٥ | ٥٧.٠ | ٦٥.٨ |
| مطلق | ٠.٩ | ٠.٧ | ٠.٨ | ٠.٩ |
| ارمل | ٢٩.٦ | ٣٩.٢ | ٣٥.٥ | ٧.٦ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| العدد بالآلاف | ١١٣٥ | ١٧٩٨ | ٢٩٢٤ | ٢٦٦٥٤ |

المصدر: الكتاب السنوي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٩٢ .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

أولاً: فى مجال التأمينات الاجتماعية :

* إعمال أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ (الباب الثامن) فى شأن تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات مع السعى لاسريته على جميع المسنين ، وذلك لكى يتمتعوا بأنواع الرعاية والمزايا التى كفلها القانون .

* استنهاض رجال الأعمال والهيئات المختلفة للاهتمام برعاية المسن خاصة الذين عملوا معهم ، بحيث يستمر تمتعهم بالمزايا التى كانت متاحة لهم أثناء الخدمة ؛ صحية كانت أو اجتماعية أو ترويحية .

* اعتبار الهيئات التأمينية بديلا عن صاحب العمل فيما يختص بتحمل عبء اشتراكه فى التأمين الصحى ، واعتبار الرعاية الصحية للمسن أحد عناصر المعاش .

* سرعة إدخال شريحة أصحاب المعاشات الذين لم يتمكنوا من التمتع بالتأمين الصحى تحت مظلته ، وجعله إجباريا - مما يساعد على زيادة المحصلة ، وتوسيع دائرة المنتفعين .

* دراسة موضوع التوسع فى إنشاء دور رعاية المسنين تنفيذا لما ورد بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، خاصة بالنسبة للذين لا يستطيعون خدمة أنفسهم ، والعمل على رفع مستوى خدمة المقيمين بها وتوفير الرعاية الطبية للمرضى من المسنين مع دراسة الاستثمار فى إنشاء الدور الخاصة برعاية المسنين .

* التوسع فى صناديق التكافل والزمالة والتأمين الاجتماعى وعوائد الأوقاف الخيرية ؛ لتوفير زيادة مناسبة فى مكافأة نهاية الخدمة ، مما يعين المسن على تلبية احتياجاته .

١٨٨

ثانياً: فى مجال الرعاية الانسانية :

* أن تكون رعاية صحة المسنين جزءا لا يتجزأ من السياسات الصحية للدولة .

* إنشاء قطاع متخصص فى رعاية صحة المسنين يربط الوزارات المعنية بالمشكلة (الصحة - الشؤون الاجتماعية - المالية) ، وتزويده بالامكانيات بحيث يتولى رعاية صحة المسن وقاية وعلاجاً ، والاهتمام بالكشف المبكر والاكتشاف المبكر للأمراض قبل أن تستفحل ، مع عمل المناقصة الصحية لكل منهم تدون فيها حالته الصحية ومتطلبات رعايته والتقييم الصحى والتأهيل المستمر للتكيف مع العمل ومتطلباته مع تقدم السن .

* البدء فى تصنيف احتياج الفرد قبل بلوغه سن التاعد ، ودراسة حالته واحتياجه وتوجيهه صحيا واجتماعيا .

* تشجيع فكرة المركز الصحى الاجتماعى للمسن بحيث يتاح له فرصة الرعاية فى ذلك المركز ، وتوفير وسائل الكشف الطبى والرعاية التمريضية مع الترويج البسيط ، حتى يعود لمنزله فى حالة صحية ونفسية سليمة .

* انشاء أقسام لطب المسنين فى كليات الطب وكليات الخدمة الاجتماعية وتدريب هذا التخصص ، وكذلك فتح أقسام بالمستشفيات العامة والعيادات الملحقة بها ؛ يتم فيها الكشف على المسنين وتوجيههم للمتخصصين ، مع توفير الرعاية الطبية المنزلية لمن يحتاجها .

* أن تهتم أجهزة الثقافة الصحية فى الدولة بتوفير الارشادات الصحية اللازمة للمسن ، والتأكيد على أهمية مزاولة الرياضة الخفيفة كالمشى ، مع تقديم الارشاد لتناول الأغذية السليمة صحيا .

المجتمع بالمخاطر التي قد يتعرضون لها وكيفية الوقاية ، منها وذلك بواسطة كوافر فنية متخصصة .

* الدعوة للتوسع فسي عرض قضية الرعاية الصحية والاجتماعية والمادية للمسنين ، ومناشدة المجتمع وهيئاته لتبنى هذه القضية .

* مناشدة الأسر بعدم التخلي عن ذويهم المسنين ، ومطالبة الدولة بتخصيص حوافز لمثل هذه الأسر مادية ومعنوية ، اذ ان إقامة المسن في مكانه الأصلي وبين أسرته أجدي لرعايته وحمايته من الأمراض النفسية على وجه الخصوص .

* أن يراعى فسي تجهيزات دور المسنين تلبية الاحتياجات الخاصة بهم ، بحيث تكون ذات مواصفات ملائمة لخدمة هذه الاحتياجات .

* دعم القيم الخلقية التي تدعو الشباب والأطفال إلى احترام كبار السن وتقديرهم ، ومد يد العون إليهم .

* ضرورة تخصيص مقاعد خاصة بالمسن في المركبات العامة ، مع توعية الجمهور رجال المرور بمعاونتهم في معابر الطريق وما إليها .

خامساً: توصيات عامة :

* اعسادة النظر في سن التقاعد - لما لذلك من فوائد اقتصادية وصحية - بعد تغير النمط السكاني ، ودراسة إمكانية الاستفادة بقدرات المسنين بعد التقاعد كرهيد وخبرة متزايدة عبر السنين . مع توجيههم إلى ممارسة أعمال تلائم قدراتهم في عدد ساعات مناسبة لسنهم .

* النظر في بعض الاعفاءات الضريبية للمسنين الذين لديهم القدرة على مزاولة بعض الأعمال الخاصة بعد إحالتهم للمعاش ؛ تشجيعاً لهم وحفاظاً عليهم .

* تحذير المسن من تناول أي دواء بدون استشارة الطبيب ، وأن تراعى شركات الأدوية بأن تكون عبوة الدواء للمسن ذات غطاء يسهل فتحه ومن زجاج شفاف ، على أن يكون الدواء بأسعار في متناول المسن .

ثالثاً: في مجال الشؤون الاجتماعية والجمعيات الأهلية :

* تشجيع وتدعيم الجمعيات الأهلية وخاصة جمعيات رعاية المسنين على إنشاء دور ضيافة للمسنين الذين لا عائل لهم وأندية نهائية مزودة بوسائل الترويح ، فضلاً عن إنشاء عيادة طبية ليتردد عليها المسن وقت الحاجة .

* تشجيع دراسة الأحوال المعيشية والصحية والاقتصادية لكل فرد مسن - حسب النوع - وتيسير حل مشاكله . مع الاهتمام بحل مشكلات المرأة المسنة الصحية والاجتماعية .

* تيسير الحصول على الأجهزة التعويضية كالمعينات البصرية وسماعات الأذن والأسنان الصناعية وغيرها ؛ بأسعار ميسرة .

* تيسير سبل الحياة خاصة فيما يتعلق بالحصول على حقوقهم أثناء تعاملاتهم مع الحكومة والمؤسسات المختلفة .

* التوجه نحو تحسين ظروف البيئة للمسنين من خلال الجمعيات الواقعة في الحى الذى يقطنونه .

* الاهتمام بتزويد دور المسنين وأنديتهم بوسائل التاهيل الطبي والاجتماعى .

* أن يتولى الإدارة والإشراف على دور المسنين الحكومية والأهلية أخصائيون مؤهلون ومدربون يفهمون طبيعة المسن واحتياجاته .

رابعاً: في مجال أجهزة الاعلام :

* إتاحة مساحة اعلامية مناسبة في أجهزة الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة تتعلق بتوجيه الشباب نحو رعاية المسنين ، وتوعية

ملحق رقم (١)

المشكلات الطبيعية للمسنين

يصاب المسنون أكثر من غيرهم في الشرائح العمرية الأخرى بالأمراض المختلفة ، ويحتاجون إلى رعاية صحية أكثر . وليس للمسنين أمراض خاصة بهم ، وإنما هي أمراض تصيب الجميع وتبدأ عادة في منتصف العمر أو بعده ، ثم يزداد معدل حدوثها بتقدم العمر ، على أن هناك أمراضا ذات أهمية خاصة بالنسبة لكبار السن ، يخلص أهمها فيما يأتي :

المشكلات النفسية :

أولا : المعايير النفسية للشيخوخة : تضعف القدرة العقلية مع التقدم في السن، ويواكب هذا التقدم أعراض تشير إلى الزمن العضوى ، إلا أن هناك مستوى معيناً من القدرات اللفظية تستمر مدته أطول مما تستمر فيه الوظائف الجسمية أو اليدوية ، كما تضعف القدرة على تعلم مواد جديدة مع التقدم في السن ، وتضعف الذاكرة بالنسبة للأحداث القريبة .

ثانيا : الصحة النفسية للمسنين : ويقصد بها مدى توافق المسن مع نفسه ، وانعكاس هذا التوافق مع المجتمع الذي يعيش فيه ، بحيث يتمكن من التمتع بحياة خالية من الأزمات والاضطرابات تجعله يشعر بالرضا عن نفسه ويتقبل ذاته كما يتقبل الآخرين ، وينعكس هذا التقبل على درجة توافقه الاجتماعي ، بما يجعله يسلك سلوكا معقولا يدل على الاتزان الانفعالي والعاطفي والعقلي في ظل العوامل والمواقف التي يواجهها في حياته اليومية .

ويمر المسن في مرحلة الشيخوخة بعدة تغيرات تتبلور من خلال مجموعة من العوامل ، أهمها :

- عوامل اجتماعية واقتصادية .

- عوامل عصبية جسمية تنعكس على الحالة النفسية .

ثالثا : مرحلة الإحباطات وعدم التقبل : وتعتبر أخطر المراحل حيث يتصور المسن أن حياته قاربت على النهاية فيمر بحالات من الصدمة والإنكار أو الغضب ، أو يتجه إلى العبادة خوفا من الآخرة ، ومن ثم يأتي دور التكوين الإيماني للفرد فيكون مطمئناً هادئاً .

رابعا : الاضطرابات النفسية والعقلية : يترتب على ما سبق تزايد نسبة إصابة المسن بالاضطرابات النفسية والعقلية من ٨٠٪ إلى ٣٧ - ٤٠ ٪ في المسنين ، خاصة أولئك الذين يعيشون في مؤسسات رعاية المسنين . وقد يعصاب المسن ببعض الاضطرابات العصابية أو الذمائية (ذهان الشيخوخة) ، وذلك نتيجة للتسمير بالوحدة والاكتئاب .

أمراض القلب الوعائية : وتشمل قصور الدورة التاجية ، والأزمات القلبية ، واضطرابات النسن ، وتكلس الصمامات ، وارتفاع ضغط الدم أو انخفاضه .

أمراض الأوعية الدموية : وتشمل انسداد الشرايين المفاجئ والمبطئ بالأطراف ، وتجلد الأوردة والتهاباتها ، والدوالي .

أمراض المخ الوعائية : وتشمل قصور الدورة المخية ، وتصلب شرايين المخ والسكتة المخية .

الأمراض العصبية : وتشمل التجمعات الدموية تحت الأم الجافية ، والأورام المخية الأولية والثانوية ، ومرض الشلل الرعاش .

أمراض الدم : وتشمل الأنيميا بأنواعها ، واللوكيميا وخاصة اللينفاوية .

أمراض الجهاز البولي : ومن أهمها تضخم البروستاتا وسرطانها ، والسلس البولي .

مرض السكر : وهو عادة من النوع غير المعتمد على الانسولين .

أمراض الجهاز التنفسي ، وتشمل النزلات الشُّعبية والإمفيزما ، والالتهاب الرئوي ، والربو ، والسل الرئوي ، وسرطان الشعب والرئة .
الأمراض الجلدية : يفقد جلد المسن حيويته وتكثر به التجاعيد والترهلات نتيجة لعدم المرونة وما يعتري النسيج الضام ، وعند إجراء عملية الشد فإنه لا يعود لكائه بالسرعة التي نشاهددها عند الشباب . ومن ثم يبدو جافا خشنا ، ويفقد الكثير من لمعانه وقد يتقشر . وزوايا الفم بها بعض التجمعات ، وقد يسيل اللعاب من الجانبين - مما يدعو إلى نمو كثير من الفطريات وخاصة فطر الخميرة والتهاب زوايا الفم قد تنتج عن جفافه الحكة الجلدية التي تشبه الحكة الشتوية ، وتزداد عند عدم تطرية الجلد بالمطريات وفقدان الرطوبة من الجو والتغيرات الجوية التي تسبب جفاف الجلد وتشربه وحكته .

وقد يحدث نزيف بالجلد وخاصة بالأمراف نتيجة أن الأوعية الدموية وشعيراتها تصبح هشة سهلة التكسر ، وكذلك دوالي الساقين والحكة المصاحبة أو التقرح بظهور قرح الساق ، وهذه قد يطول زمنها . وجلد المسن هش وسهل التكسر مما يساعد على ظهور الكدمات والأورام الدموية ، وقد يستغرق ذلك وقتا أطول عند المسنين نون شيرهم ، حيث يتأخر التئام الجروح فيزيد التعرض للعوى والفطريات والإصابات بمختلف أنواعها .

والنوع الشائع من الأكزيما عند كبار السن هو إكزيما الاحتكاك أي الملابس ، ويحدث ذلك لكثرة استعمالهم للأدوية مما يُهَيِّج الجلد . وعند إسراف المسنين في تعاطي الأدوية يحدث لهم الطلع من العقاقير ، ومن ثم يجب أن تكون الأدوية بعيدا عن متناول أيديهم . أما الإكزيما العصبية فغالبا ما تكون مصحوبة بتهيج الجلد وتخائنه والحكة الشديدة والإصابة بالبكتيريا مثل : التقيحات الجلدية والحُمرة والالتهاب الخلوي .

وجلد كبير السن عرضة للعوى بالفطريات على اختلاف أنواعها

وخاصة فطر الخميرة ، إذ قد تصيب تجويف الفم وأغشيته ، كما تصيب أعضاء التناسل ، كما أنه يتعرض للإصابة بأورام القرحة الأكلالة والميلانوما (الحميدة والخبيثة) وسرطان الجلد ، وخاصة تحت تأثير الشمس والضوء ، وتمدد الأوعية الدموية يشتمل مظاهرها ، لاسيما بالوجه والساقين ، والوردية بعد منتصف العمر وخاصة عند الإناث ، وتكثر عند الرجال الأرنبية ، إذ تبدو منطقة مدنة وتفتح مسام الجلد بها ، وقد تظهر نوات الرؤوس السوداء وخاصة بالصدغين وتسمى متلازمة (غافر راكوشوتس) .

وترجع زيادة الأمراض الجلدية عند المسنين إلى عزلتهم وتركهم وظيفتهم أو لفقدانهم للزوج أو الزوجة ، وحرمانهم من الرعاية والاحترام كما كانوا من قبل ، مما يتسبب في ظهور أمراض منها الحكة وأحداث اتلاف والتهابات بالجلد ، وكذلك التخيلات والخوف من المرض فيعتقدون أنهم مصابون بأمراض لاهقية لها مثل الخوف من الزهري والدرن . ومنهم من يحدث في جلده وأغشيته المخاطية إصابات تتطلب علاجاً باهظ التكاليف ، كما أن إصابة القنابات ومنطقة أعضاء التناسل عند عدم تكامل العناية والنظافة والتلوث من البول أو البراز يضيف إلى متاعبهم الكثير .

وهناك مجموعة أخرى من الأمراض الجلدية خاصة بكبار السن مثل : مرض النسيج المرن (خلل المرن) - قران شيخوخى (تَقرن شيخوخى) - إصابات الأنف أو تحملها أو تقوس شكلها - الصلع وإصابات الشعر - الشيب - العقبول العصبي .

أمراض الجهاز الهضمي : تصاحب الشيخوخة تغيرات في كل أجهزة الجسم مثل : ضعف حاستي الشم والذوق ، نقص إفراز اللعاب ، فقد الأسنان ، نقص إفراز المعدة ، ضعف حركة الأمعاء ، وهذه التغيرات لها انعكاساتها على الجهاز الهضمي ، فالجسم متداخل ومتكامل ، إذ إن تصلب الشرايين مثلاً وظيفتها يقلل من تغذية الأمعاء وحيويتها .

والتغيرات العصبية والنفسية التي تصاحب سن التقاعد ، أو سن اليأس في السيدات ، لها آثار عميقة واضطرابات وظيفية في الجهاز الهضمي .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأدوية قد يكفي للعلاج بها استخدام مقادير أقل من الجرعات المعتادة ، وكثير منها محفوظ بالمخاطر ، مثل : أدوية الأعصاب (جفاف الفم ، فقد الشهية ، الامساك) ، أدوية الروماتيزم (قروح المعدة والاثنا عشر) ، الهرمونات والمقويات (اليرقان واضطراب وظائف الكبد) ، المضادات الحيوية (التهاب اللسان والفم ، التهاب الأمعاء والإسهال) ، التخمين وتعاظم المنوعات .

وفيما يأتي عرض لأهم امراض القناة الهضمية في الشيخوخة :

(١) المرئ : يفتق الحجاب الحاجز والتهاب المرئ شائع في هذه السن وأعراضه هي الحرقان وآلم الصدر . أما عسر البلع فأسبابه كثيرة : منها ما هو في جدار المرئ نفسه كانهضاض فتحة القواد أو شلل في أعصابه ، ومنها ما هو في جوفه أو خارجه كالآورام .

بيد أن أي مرض يصيب أهد المسنين ؛ يستدعي مراعاة هذين الاحتمالين : ضيق الشرايين ، والسرطان ، وسرعة العلاج وهن بالاكشاف المبكر والوقاية الفعالة ، وتجدر الإشارة إلى أن سن الشيخوخة يحتاج إلى دقة التشخيص وتحديد العلاج المناسب ، إذ إن أي ألم في الصدر أو فم المعدة قد يكون من ضيق شرايين القلب ، وقد يكون عسر البلع من ورم خبيث بالمرئ .

(٢) المعدة : رغم نقص الحموضة في المعدة مع تقدم السن إلا أن القرحة الهضمية مازالت شائعة ، وتزداد في السيدات بعد سن اليأس . وكثير من مرضى القرحة المسنين لا يشعرون بآلم شديد أو يشكوى محددة ، والنزف فيهم غزير وعلاجه صعب . وقرحة جيب المعدة

وكذلك (حنيتها) الكبرى تبعث دائما على الشك والحذر ، خاصة في المسنين . ولابد من متابعتها وأخذ عينات منها بالمنظار لاستبعاد الورم الخبيث . ويزداد خمور الفشاء المخاطي مع تقدم السن ، وهو مصدر لضعف الشهية وعسر الهضم وسبب لنوع من الأنيميا . وورم قاع المعدة يصعب تشخيصه لأنه لا يعترض طريق الطعام ولا ينم عن وجوده إلا بعد ضياع الوقت .

(٣) الأمعاء : معظم أمراض الأمعاء يمكن أن تصيب المسنين ، فتصلب الشرايين وضيقها مثلا يمكن أن يصيب الأمعاء : دقيقها وغليظها . وقصور الشريان المساريقي الذي ينفذ الأمعاء مرض مزمن ، يسبب ألما في وسط البطن عقب الطعام ويستمر ساعات . أما انسدادها فيتطلب التدخل الجراحي ، وقصور الشريان القولوني الملتهب يصيب عادة الجزء الأيسر من القولون .

وهناك أمراض أخرى في الأمعاء تكون شائعة في الشيخوخة وتشمل : الامساك المزمن وانحنا تعاطى الميثينات ، البواسير ، سلس البراز من ضعف عاصرة الشرج ، رنوب أو رنوب « جيوب » القولون ، الفتق الأربي ، أورام القولون والمستقيم ، التواء الأمعاء وانسدادها . ويجيب الحذر من الأمراض المفاجئة وغير المعتادة في كبار السن مثل : فقد الشهية - نقص الوزن - أنيميا - إسهال مفاجئ - إمساك مفاجئ ، ألم بالبطن أو عسر هضم ، دم في البراز ، يرقان بدون ألم ، استسقاء لا يصاحبه ورم القدمين - حمى مجهولة السبب .

دور طب الفم والأسنان في رعاية صحة المسنين :

إن الفم مثل باقي أجزاء الجسم يتأثر بتقدم العمر ويأخذ نصيبه من أعراض الشيخوخة ، وتتفاوت أعمار المسنين عندما يصادفون آلام الفم والأسنان .

وهناك تصور خاطئ بأن المسن إذا فقد أسنانه جميعها فقد توقفت بالنسبة له أمراض الفم ، بيد أن مجموعة الأمراض المرتبطة

- تفقد اللثة مظهرها الطبيعي (Stippling) وتكتسب مظهر التورم (Edematous) وقد ترقق أو تختفى الطبقة المتقرنة (Keratinized layer) وتصبح اللثة ضعيفة وسهلة الإصابة .

- قد يصاب اللسان بالتهاب ضموري (Atrophic glossitis) ، أو يتضخم اللسان (Hypertrophy) في حالات الفقد الكامل للسان وعدم استعاضتها بلسان صناعية ، ويسبب ذلك التضخم صعوبات عند تركيب الأسنان الصناعية وإنشاء استعمالها .

- قد تصاب الشفاه بالتهاب الشفة الزاوي (Angular cheilitis) ويتغير وضعها إلى الداخل (Falling in of the lips) نتيجة فقد الأسنان العلوية الأمامية وعدم القدرة على التحكم في بلع اللعاب ، مما يفقد الغشاء المبطن للفم مرونته (Elasticity) ويصاب بالجفاف (Dryness) وكذلك بالضمور (Atrophy) وقد يصبح رقيقاً قليل المقاومة سريع الالتهاب والتقرح ، خاصة في المسنين عند استعمالهم أطقم الأسنان .

- قد تضمر الغدد اللعابية ويصبح اللعاب لزجاً مما يساعد على تكوين اللقطة الجرثومية (Plaque Formation) وعلى نمو البكتريا وعدم نظافة الفم (Bad Oral hygiene) . ويؤثر جفاف الفم (Xerostomia) سلباً على ثبات طقم الأسنان ، كما يؤدي إلى تشقق الشفاه واللسان ويجعل المضغ والبلع صعباً .

- أما مفصل الفك (TMJ) فإنه مع تقدم عمر المسن وفقد الأسنان دون استعمال أسنان صناعية ، كنتيجة لارتخاء كبسولة المفصل فقد تنزلق لقمة المفصل إلى الأسفل وإلى أسفل ويحدث خلع جزئي (Subluxation) وينزل الفم مفتوحاً ويصعب قفله بواسطة المريض ، كما أن لقمة المفصل قد ترتد إلى الخلف وإلى أعلى . وتضغط على العصب وتسبب ألماً في عضلات الوجه .

بوجود الأسنان هي التي تختفى ولكن قد تظهر أمراض أخرى تتعلق بالفم والفك والمفصل ومضغ الطعام والشكل والصوت ، وقد يؤدي ذلك إلى عزوفه عن الظهور في الحياة الاجتماعية . خاصة إذا لم يتمكن من الوفاء بتكاليف العلاج .

ومع فقد الأسنان تضعف القدرة على المضغ ويتحول المسن تدريجياً إلى أنواع الغذاء اللينة سهلة المضغ والبلع وغالباً ما تكون وجبات نشوية غير متوازنة ، وتفتقر للكثير من احتياجات الجسم ، فضلاً عن أن بعض المسنين يعانون من سوء التغذية بسبب تدني دخلهم أو الوحدة أو عدم تمكنهم من الخروج لتسوق الطعام أو إعدادة ، بسبب حالتهم الصحية ومعاناتهم من الأمراض .

ويمكن تقسيم المسنين - بالنسبة لرعاية صحة الفم والأسنان - إلى مجموعتين :

- مجموعة المسن قوى التحمل (The hardy elderly) وهؤلاء في حالة صحية ونفسية جيدة ويهتمون بصحة الفم والأسنان وغالباً قادرون على ذلك .

- مجموعة المسن غير القادر (The senile aged) وهؤلاء غالباً يعانون من أمراض مزمنة أو معاقون وعازلون عن علاج أسنانهم ، أو غير قادرين على ذلك .

أهم المتغيرات في الفم والأسنان عند المسنين :

- فقد الأسنان كلها أو بعضها أو تخلخلها ، وغالباً ما تكون أسطح الأسنان الإطباقية قد تآكلت نتيجة الاحتكاك على مدى السنوات (Attrition) .

- ضمور عظام الفك الدبرية (Alveolar Bone) ونقص في مساحة الأسطح التي يعتمد عليها طقم الأسنان ، مما يحول دون امتصاص أو توزيع الضغط الواقع عليها أثناء المضغ ويسبب ألماً بسبب ضغط قاعدة الطقم على الأعصاب .

ويعد المفصل عند المسنين أكثر تعرضاً إلى التهاب المفاصل (Osteo arthritis) أو التهابها وتيبسها (Ankylosis) .

— أن معظم المسنين غير قادرين على الاحتفاظ بمستوى معقول من صحة الجسم ويفقدون اهتمامهم بذلك ويصبحون عسري غير وعي باحتياجاتهم العلاجية ، خاصة عندما تكون حالاتهم غير مصحوبة بالأم .

— أن المسن أكثر عرضة لسرطان اللسان والفك وخاصة مع إدمان التدخين وسوء حالة الفم .

— أن رعاية صحة الفم والأسنان عند المسنين ضرورية إكلينيكيًا وصحية تكنولوجياً وتحتاج إلى مال ومتخصصين وقد تتطلب توفير وسائل انتقالهم إلى أماكن العلاج وتغيير مرافقين لهم من أسرهم أو أصدقائهم أو من المتطوعين أو الممرضين .

— أن كثيراً من المسنين قد لا يقدرون على تكاليف عمل الأسنان الصناعية الجديدة ، ومن ثم يحتاجون إلى أسلوب علاجي مناسب لبعض حالات الأسنان الصناعية الكاملة عند المسنين .

— أن ازدياد أعداد المسنين وارتفاع نسبتهم إلى الفئات العمرية الأخرى ؛ يستوجب نظرة مستقبلية لحجم ونوع خدمات صحة الفم والأسنان التي يحتاج إليها المسنون ، ومن ثم يجب أن تتوفر البيانات الإحصائية الطبية لوضع خطة لخدمات صحة الفم والأسنان ضمن السياسة الصحية للدولة .

— أنه نتيجة لازدياد الوعي لدى المواطنين بأهمية العلاج المبكر لأمراض الفم والأسنان ، واتباع الوسائل الوقائية والطرق العلاجية الحديثة ، سوف يحتفظ البالغون حالياً — وهم المسنون في المستقبل — بأنفسهم لفترات أطول مما يحدث حالياً ، وبالتالي فإن حجم ونوع خدمات صحة الفم والأسنان للمسنين سوف يختلف .

أمراض العيون : يتعرض الجهاز البصري لكثير من التغيرات

والأمراض في فترة الشيخوخة ، وهناك بعض التحولات التي تصيب الأنسجة في هذه الفترة السنية وتسبب بعض الأعراض المقلقة للمريض دون تأثير على قوة الإبصار كالدماغ وتهدل الجفون ، ولكن هناك مجموعة من أمراض العيون تؤثر على قوة إبصار المريض ويكثر حدوثها بين المسنين ، ويمكن حصرها فيما يلي :

— الكاتاركت (اعتام عدسة العين) .

— الجلوكوما (ارتفاع ضغط العين) وهي من أخطر أمراض العيون ، وعلى الأخص النوع المسمى بالجلوكوما الأولية المزمنة الذي يصيب كبار السن .

— تغيرات الماكيولا الشبكية .

— مجموعة الأمراض التي تصيب قاع العين في شكل أنزفة وارتشاحات وتغيرات في الأوعية الدموية للشبكية مصاحبة لبعض الأمراض الباطنية شائعة الحدوث في مثل هذا العمر كارتفاع ضغط الدم والسكر وتصلب الشرايين واختلال وظائف الكلى .

— جفاف العين وهو من الأمراض التي تسبب أعراضاً مزمنة للمريض المسن ، وقد تؤثر على قوة الإبصار في الحالات المتقدمة ، وكثيراً ما يصاحب هذا الجفاف حالات الروماتيزم والروماتويد المفصلي .

أمراض الأذن والاذن والحنجرة :

أولاً : احتمالات ظهور الأمراض الخبيثة بالحنجرة : إذا استمر تغير الصوت عند المسن لأكثر من أسبوعين لا بد من العرض فوراً على إخصائي أنف وأذن وحنجرة لاستبعاد وجود أي أورام بالحنجرة ، مع تحذير المسنين من خطورة التدخين واستعمال الصوت بصورة خاطئة ، كما يجب القيام بالفحص الدوري للمسنين للاكتشاف المبكر لأي أورام أو قرح .

ثانياً : احتمالات حدوث أمراض خبيثة بالبلعوم : إذا

شعر المسن بصعوبة في البلع سواء بالنسبة للسوائل أو المواد الصلبة يجب العرض فوراً على إخصائي الأذن والحنجرة للاكتشاف المبكر لأي أورام بالبلعوم .

ثالثاً : احتمالات وجود أورام بقاع الجمجمة : إذا شعر المسن بأية أعراض مثل عدم اتزان - دوخة - ضعف في السمع مصحوب بعدم اتزان وقئ أو ظهور بقع ملونة بالجلد أو أورام صغيرة بالجلد فإن احتمال وجود أورام بقاع الجمجمة يصبح وارداً .

رابعاً : ضعف السمع : تزداد نسبة ضعف السمع عند المسنين لأسباب كثيرة ، وبعض هذه الحالات ليس له علاج ، ومن ثم يجب التأكيد للمسن أن ما يعاني منه هو شيء طبيعي في هذه السن وذلك حتى لا يصاب بالكتئاب . وضعف السمع عند المسنين متدرج وأهم سبب لذلك هو الضوضاء بالإضافة إلى الأسباب الفسيولوجية وبعض الأسباب الأخرى مثل التدخين بشراهة ، وقصور الدورة الدموية ، وزيادة الدهون في الدم .

أمراض العظام : وأهمها وهن العظام ، وهو حالة تقل فيها كمية أنسجة العظام في الهيكل العظمي ، إما لدم تكوين هذه الأنسجة بكمية كافية ، أو لاحتراق هذه الأنسجة العظمية بسرعة أكثر من المعتاد ، أو لكليهما معاً .

ويعتمد تكوين النسيج العظمي على كميات مناسبة من الكالسيوم والفسفور والبروتين في الدم . ونقص هذه المكونات في الطعام يحدث في بعض الأمراض مثل حالات (Anorexia Nervosa) ، وأيضاً في المجاعات الشديدة .

ونقص فيتامين C أو نقص الهرمونات الذكورية في كبار السن قد يؤدي لنوع من وهن العظام ، وكذلك نقص الهرمونات الأنثوية في السيدات ، خاصة بعد بلوغهن سن اليأس .

كذلك توجد حالات وهن في العظام دون أن يكون لها سبب ظاهر (Idiopathic Osteoporosis) وهذا النوع من وهن العظام يوجد بنسبة كبيرة في المسنات .

أما ما يحدث من التهابات مفصليّة عظمية مزمنة (Osteoarthritis) فهذه حالات مرضية يمكن اعتبارها تغيراً طبيعياً في المفاصل مع تقدم السن ، وينصح في هذا المجال بتشجيع المسنين بالاهتمام بالرياضة المشي وتجنب زيادة الوزن .

الرعاية الصحية للمسنات : رعاية المسنات لها جوانبها الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية ، مما يوجب الاهتمام المتزايد بها كمسألة قومية ، خاصة مع زيادة نسبة الإناث في مرحلة الشيخوخة عن نسبة الذكور .

والسيدات يختلفن اختلافاً بيناً عن الرجال في بلوغ مرحلة الشيخوخة ، فالتغيرات التي تحدث لهن تعتمد على ما وهبهن الله من رصيد هرموني ، ومن ثم تعد مرحلة بلوغ الإناث سن الكبر " مرحلة سن اليأس " من أهم مراحل حياة المرأة لأن السلسلة الهرمونية يعترها تبدلات في حلقاتها وترابطها ، وهي بمثابة ثورة انقلابية في مجريات الحياة النفسية والجسمانية معاً .

وكثير من السيدات يمكنهن التطبيع مع هذه المتغيرات والتوافق مع مقتضياتها ، أي يجتزن سن اليأس دون التعرض إلى اضطرابات نفسية وجسمانية لا يستطعن التغلب عليها ولكن بعضهن قد لا يتعايش مع هذه المتغيرات ، مما يستوجب الاهتمام المتزايد بالدراسة والبحث والتثقيف الصحي والاجتماعي في هذا الشأن .

وإذا كان سن اليأس في المتوسط يبلغ خمسين عاماً فمن المتوقع عالمياً أن تنعاش ٢٥-٣٠٪ من السيدات بعد سن اليأس مع هذه التغيرات النفسية والاقتصادية والصحية ، وأهمها الأمراض الخبيثة

حالات : التهاب الزائدة ، المرارة ، خراج الكبد ، أمراض نسائية ، ومن ثم يجسب الاسراع فى إجراء العمليات والتأكد من سلامة : الرئتين ، القلب ، الكلى ، الكبد .

ونظرا لأن كبير السن لا يهتمل المضاعفات فان الاهتمام بالتعقيم الكامل وبالتخدير يُعتبر أمرا هاما بالنسبة للمسنين .

يُريض المسنين : يحتاج المسن إلى عناية خاصة وملاحظة وثيقة لأى تطور فى معنوياته أو صحته ، أو ارتفاع فى درجة الحرارة ، أو شعور بالاجهاد ، أو فقدان الوزن واللاتزان ، أو سوء هضم أو استعداد للنزف من أى جرح ، أو جرح فى الظهر أو ظهور احترقان فى الجلد أو بدء قرحة سريرية . على ألا يسمح للمريض بالنوم فترات طويلة أثناء النهار ، مما قد يؤدى إلى حدوث الأرق أثناء الليل وقد يسبب هبوطا فى الحالة النفسية ، وانسدادا فى الأوردة ثم إلى جلطه رئوية . مع سرعة علاج مرضى السكر .

والحركة المستمرة للمسن ضرورية ، ويجب الاهتمام بعدم الأكل فى الفراش ، ولا يلتذ المسن الأدوية بنفسه ، حيث قد يسهر عليه تناولها بانتظام أو يزيد من تناولها .

ولى هذا الشأن ، يمكن اتباع نظام المشرفات للمرور على كبار السن فى منازلهم ، على أن يكون ذلك عملاً تطوعياً .

تغذية المسنين : يحتاج المسنون إلى رعاية غذائية خاصة عند تعرضهم للإصابة ببعض أمراض سوء التغذية نتيجة لأحد الأسباب التالية :

- فقد الشهية نتيجة للوحدة أو الشعور بالاحتكاك .
- متاعب الأسنان وعدم القدرة على مضغ الطعام نتيجة لعدم وجود أسنان طبيعية سليمة أو أسنان صناعية ملائمة .
- وجود بعض الخلل فى عمليات الهضم والتمثيل الغذائى مما ينتج عنه نقص الانتفاع بالحديد والأملاح الأخرى أو الفيتامينات .

وهن العظام الذى يتسبب فى حدوث الكسور ، خاصة فى عظمة الفخذ .

الجراحة للمسنين : أدى التحسن فى الجراحة خلال السنوات الأخيرة إلى زيادة عدد من تجرى لهم عمليات جراحية بعد الخامسة والستين ، وكذلك زادت نسبة العمليات المُعقَّدة التى تجرى لكبار السن . وإذا كان المسن تحت العلاج بسبب أى اختلال فى الأعضاء (قلب - ضغط - أعصاب - كلى - شرايين) ، فإن هذا يؤثر على الجراحة . كما أن فقدان الدم والسوائل قبل وأثناء وبعد العملية يؤثر على المتقدم فى السن ، ومن ثم يجب الاهتمام بعلاج جلطات الأوردة التى قد تنتج بسبب عدم الحركة وتحدث تقرحات فى الجلد . وقد يتعرض المسن لالتهابات رئوية أو فى الجهاز البولى أو الجهاز الهضمى .

ومن المشاكل الهامة فى هذه السن :

- عدم القدرة على تمثيل الأدوية حيث يجب تناولها بكمية أقل مما يتناول الشخص البالغ .
- قد تحدث حالات هذيان نتيجة الرقاد الطويل أو أى التهاب داخلى .

- أنه معرض للإصابة بكسور وإن كانت الإصابة بسيطة .

- فقدان الشهية أو عدم التغذية بأصناف متوازنة أو عدم القدرة على تمثيل الغذاء ، مما يفقده كثيراً من وزنه .

- تسمم فى الغدة الدرقية أو مرض السكر أو تليف الكبد ، وقد يحدث نقص فى الجهاز المناعى .

- قد يُسرى بعض المرضى المسنين استعمال الأدوية مثل الأسبرين والمضادات الحيوية والأدوية المهدئة والمنشطة وأدوية العلاج النفسى والكورتيزون وأدوية الروماتيزم .

هذا ويجب الاهتمام بالجراحات العاجلة لأن المرضى فى هذه السن لا يحملون أى تلخيز فى العلاج وقد يكون هناك تلخيز فى التشخيص

- انخفاض الحالة الاقتصادية للمسن يجعل المسن يعتمد في غذائه على الأطعمة الكربوهيدراتية الغنية بالسعرات الحرارية ، فتؤدي به إلى زيادة الوزن وخاصة مع قلة الحركة .

- نقص إفراز بعض العصائر والخمائر المعدية والمعوية .

- وجود بعض الأمراض المصاحبة مثل : البول السكري والإمساك والتهاب جيوب الأمعاء وسرطان القولون وترهف العظام .

وتخلص أهم مشاكل سوء التغذية بين المسنين فيما يأتي :

- قد يصاب المسن بنقص الوزن نتيجة لفقد الشهية وقلة تناول الطعام ، أو زيادة الوزن نتيجة للإكثار من تناول الأغذية الغنية بالسعرات الحرارية مع قلة الحركة والنشاط .

- الأنيميا أو فقر الدم ويحدث نتيجة لنقص تناول الأغذية الغنية بالحديد مثل اللحوم الحمراء والخضروات الورقية .

- ترهف العظام وتزايد مساميتها نتيجة لنقص مكونات العظام من المواد البروتينية وأملاح الكالسيوم ، وقد يحدث لين عظام نتيجة لنقص تناول مصادر الكالسيوم أو نقص فيتامين د ، مما يجعل العظام في الحالتين هشّة وقابلة للكسر .

- نقص بعض الفيتامينات مثل فيتامين ب^١ أو ب^٢ أو فيتامين ج ، مما يتسبب في انخفاض قدرة الجسم على مقاومة الأمراض ، وتأخر التئام الجروح ، وسهولة الإصابة بالكدمات أو نزيف تحت الجلد .

مشاكل العلاج بالعقاقير للمسنين: وفي عديدة وغالبا ما تتداخل وتتفاعل العقاقير التي يتناولها المسن بطرق معقدة .

وتخلص أهم المشاكل الرئيسية بالنسبة للمريض المسن فيما يأتي :

- أن تعدد نسبة الأمراض في المرضى المسنين يؤدي إلى زيادة استهلاك العقاقير ، وتكون نتيجة ذلك زيادة مخاطر حدوث آثار عكسية .

- عدم اتباع الدقة والنظام في أخذ الدواء في مواعيده نتيجة العلاج بعقاقير متعددة في وقت واحد .

- يتعرض المسنون لمشاكل جمة نتيجة علاجهم بأدوية دون أمر الطبيب أو من خلال العلاج الذاتي أو بأدوية تتداول بدون تذكرة طبية .

كما تخلص أهم المشاكل بالنسبة للطبيب واصف الدواء فيما يأتي :

- عدم المعرفة للفرقة بين المرض في حالة المسنين وبين المرض في حالة الأصغر سنا بالنسبة للعلاج والعقاقير ، وكذلك بالنسبة للفرقة بين آثار الشيوخوخة العادية وتلك التي تنتج من الشيوخوخة المصحوبة بأمراض .

- أن الطبيب يجب أن يحصى نفسه بالمعلومات الصحيحة ، وخاصة أن تعدد الأمراض شائع بين المسنين مما يؤدي إلى صعوبة التشخيص الملائم .

كذلك تخلص المشاكل بالنسبة للعقاقير في حالة المسنين فيما يأتي :

هناك مشاكل خامسة بالنسبة للعقاقير تنشأ في حالة المسنين وتشمل : تغييراً في حركة العقار (Kinetics) ، وفي ديناميكيته (Dynamics) ، وتفاعل العقاقير بعضها بعضاً .

ويسبب عدم التأكد في مثل هذه الحالات ، يجب الحذر من استعمال العقاقير الجديدة للمسنين .

ملحق رقم (٢)

الباب الثامن من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فى تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات

مادة ٩٩ - تتكون موارد هذا التامين مما يأتى :

- ١ - المبالغ التى تخصصها الخزنة العامة سنويا لدور الرعاية الاجتماعية .
 - ٢ - ما يخصص لهذا التامين سنويا فى ميزانية كل من الهيئتين المختصتين .
 - ٣ - التبرعات والتوصيات التى يقبلها مجلس ادارة الهيئة المختصة .
 - ٤ - صافى إيرادات الحفلات والمعارض والمهرجانات واليانصيب التى تقام لصالح هذه الدور .
 - ٥ - الاشتراكات التى يؤديها المنتفعون بأحكام هذا الباب وفقا لحكم البند ٤ من المادة ١٠٢ .
 - ٦ - الموارد الأخرى الناتجة من نشاط دور الرعاية الاجتماعية .
- مادة ١٠٠ - تلتزم كل من الهيئتين المختصين بأن تتخذ الخطوات التنفيذية اللازمة خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون بالبدء فى انشاء دور لرعاية أصحاب المعاشات المنتفعين بأحكام هذا القانون ؛ إما مباشرة أو بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتقديم الرعاية الاجتماعية والمعيشية لأصحاب المعاشات المشار اليهم فى ظروف ميسرة وخاصة فى حالة عدم وجود عائلات لهم .
- وتشمل الرعاية الاجتماعية ما يلى :
- ١ - الإقامة الكاملة بما فيها من مسكن ومأكل ومشرب .

اختيار الدواء المناسب : يعانى أغلب المسنين من عدم قدرتهم للذهاب إلى الصيدليات والحصول على أدويتهم ، ربما بسبب المسافة أو المرض .

أهمية الدواء : كثير من المرضى المسنين يعانون من أمراض شتى مثل : الأمراض العقلية والنفسية - ضعف الإبصار - مشاكل فى البلع - تصلب فى الشرايين - عدم كفاءة حركة اليدين أو أصابعهم بالشلل الرعاش ، ومن ثم تظهر بعض المشكلات والعقبات عند حصولهم على الدواء من وعائمه ، لذلك يجب أن تكون زجاجات الأدوية من الزجاج الشفاف وكبيرة ، ولها عنق - ليسهل انسياب الأقراص أو الكبسولات فيها ، وتكون ذات غطاء يسهل فتحه ، ولا تستعمل أوعية ذات لون داكن إلا فى حالة تأثر الدواء بالضوء . أما بعض الأقراص والكبسولات التى تعبأ فى أشرطة معدنية بلاستيكية ، فإنها لا تصلح لاستعمال المسنين ؛ لافتقارهم للمهارة اليدوية لاستخراج الأقراص أو الكبسولات من هذه الأشرطة . ولذلك يجب أن تعبأ فى عبوات مناسبة ، وأن تكون ذات أحجام صغيرة حتى يسهل بلعها لتجنب مضاعف البلع الذى يعانى منه بعض المسنين . مع عنوانة العبوة أو الوعاء بحروف واضحة كبيرة حتى يسهل قراءتها لضعف إبصار المسنين ، وكتابة اسم المريض والصيدلية وتاريخ انتهاء الصلاحية والجرعة وأوقاتا على بطاقة الوعاء .

السوائل : فى بعض الحالات تضاف الأدوية التى على هيئة محاليل إلى الغذاء مثل : الحساء أو اللبن أو الشاي ...، وذلك لأنه قد لا يستطيع المسن أخذ الجرعة بالمعلقة المناسبة هذا بالإضافة إلى مشكلة سكب الدواء من الزجاجات بدون إحداث ثلوث ، ولا سيما للمسنين الذين يعانون من ضعف الإبصار وتصلب الشرايين أو رعشة فى الأيدي .

٢ - توفير المكتبات الثقافية والنوادي المزودة ببعض وسائل التسلية المناسبة للمنتفعين .

٣- توفير الخبراء والمشرفين اللذين لادارة هذه الدور ممن توافر فيهم صفات خاصة تتلاءم وظروف المنتفعين .

٤ - توفير الوسائل الترفيهية كالرحلات ومشاهدة عروض المسارح والاقامة في المصايف والمشاتي وزيارة الحدائق العامة .

ويجوز الاستعانة بخبرات وتسدرات المنتفعين بالرعاية الاجتماعية في اعمال مناسبة لحالة كل منهم في مقابل مكافآت رمزية تؤدي اليهم بشرط أن ترتبط الاعمال التي تسند اليهم باعمالهم الاميلية التي كانوا يؤدونها قبل انتهاء خدمتهم .

مادة ١٠١ - يراعى في انشاء دور الرعاية الاجتماعية تقسيمها الى درجات تتماشى وانواع المنتفعين وحالتهم الصحية والمستوى المعيشي والاسرى والثقافى الذى كانوا يعيشون فيه قبل انتهاء الخدمة .

مادة ١٠٢ - يحدد وزير التأمينات بقرار منه الشروط والأوضاع اللازمة لتنفيذ احكام هذا الباب ، وخاصة ما يأتى :

١ - كيفية قبول المنتفعين في دور الرعاية الاجتماعية .

٢ - تشكيل مجالس ادارة دور الرعاية الاجتماعية وتحديد اختصاصاتها بشرط مراعاة تمثيل المنتفعين في مجالس الادارة بنسبة الثلث على الاقل .

٣ - وضع اللائحة الداخلية لدور الرعاية الاجتماعية دون التقيد بالقواعد والنظم المالية والوظيفية المعمول بها في الجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأى منها .

٤ - تحديد قيمة الاشتراك الذى يؤديه كل منتفع .

٥ - تحديد مستويات الخدمة اللازمة للرعاية الاجتماعية .

٦ - تبادل الزيارات والاقامة في دور الرعاية بين المصريين والاجانب في البلاد الأخرى .

مادة ١٠٣ - يجوز لرئيس الجمهورية بقرار منه بناء على عرض وزير التأمينات وبعد الاتفاق مع الوزراء المختصين أن يمنح اصحاب المعاشات المعاملين بأحكام هذا القانون تيسيرات خاصة ينص عليها في هذا القرار ، وعلى الاخص ما يأتى :

١ - تخفيض نسبى في تعريفه المواسلات بالسكك الحديدية وكذا وسائل المواسلات العامة المملوكة للدولة داخل المدن .

٢ - تخفيض في أسعار الدخول النوادي والمتاحف والمعارض ودور السينما والمسارح المملوكة للدولة .

٣ - تخفيض نفقات الاقامة في دور العلاج التابعة للجهاز الادارى للدولة .

٤ - تخفيض نفقات الرحلات التي ينقلها الجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأى منها داخل الجمهورية وخارجها .

ويكون التخفيض في جميع الاحوال بما لا يجاوز ٧٥ ٪ من القيمة الرسمية .

مادة ١٠٤ مكررا (١) - يستحق صاحب معاش العجز الكامل المستديم اعانة عجز تقدر ٢٠ ٪ شهريا من قيمة ما يستحقه من معاش اذا قررت الهيئة العامة للتأمين الصحى انه يحتاج الى المعانة الدائمة من شخص آخر للقيام باعباء حياته اليومية .

ويقف صرف هذه الاعانة في حالة الانتحاق بعمل أو زوال الحالة وفقا لما تقرره الهيئة المشار اليها أو وفاته .

نحو مواجهة فعالة لأمراض الكبد الوبائية

الجهات المعنية ، ووزارة الصحة ، والجامعات ، وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، والمعاهد البحثية المتخصصة ، والأكاديمية الطبية للقوات المسلحة ، والتأمين الصحي ، وغيرها ، وخلصت كلها بعد عرض البحوث والمناقشات المستفيضة إلى ما يلي :

أولاً : مدى انتشار العدوى بفيروسات التهاب الكبد بين السكان :
الفيروس (١) ، أجمع الباحثون على انتشار العدوى بين الأطفال المصريين بنسبة كبيرة ، تصل إلى حوالي ٩٠٪ منهم لدى بلوغهم عامهم الثاني عشر ، بحيث يندر حدوث التهاب الكبد الحاد المتسبب عن ذلك الفيروس بين الكبار . إلا أن الدراسات الحديثة تشير إلى احتمال ازدياد حدوث الإصابة (١) بين الكبار ، وتكون عندئذ أشد وأخطر ، وهو أمر متوقع مع ارتفاع المستوى الصحي العام بين السكان ، وتراجع انتشار العدوى بالفيروس (ب) بعد تعميم التطعيم باللقاح به . وهناك الآن لقاح جديد للفيروس (أ) متوفر للتطعيم ، مازال سعره مرتفعاً ، والعدوى به لا تسبب للكبد مرضاً مزمناً .

الفيروس (ب) : هناك دراسات عديدة تشير إلى انخفاض نسبة انتشار الفيروس (ب) بين السكان في السنوات الأخيرة إلى حوالي ٢٠ ٪ ، بعد أن أجمعت الدراسات في السنوات السابقة على تراوحها بين ٥ - ١٠ ٪ . ويتطلب ذلك الانخفاض مزيداً من الدراسة لتابعته وتأكيد في ضوء أمرين :

- أن الانخفاض المتوقع حدوثه في نسبة انتشار العدوى بالفيروس (ب) نتيجة لتعميم تطعيم الأطفال في السنة الأولى ؛ لن يحدث تأثيره على نسبة الانتشار العام بين السكان قبل عدة سنوات قادمة .

- احتمال ظهور وانتشار العدوى بطواير الفيروس (ب) mutants ، والتي يصعب الاستدلال على وجودها بالدم بالاختبار المستعمل حالياً HBsAg في المسوح الميدانية ، كما أن بعضها قد يؤثر على كفاءة الأمصال المتاحة حالياً .

الفيروسات التي تصيب الكبد كثيرة ، أهمها المجموعة المعروفة بحرفها الأبجدية ، وهي أخذة في الازدياد ، إلا أن أهمها خمسة أنواع : أ (A) ، ب (B) ، ج (C) ، د أو دلتا (Delta) ، هـ (E) - وكلها موجودة في مصر . نوهنا منها (١ ، هـ) ينتقلان عن طريق البراز إلى الفم Fecaloral ، وثلاثة عن طريق الدم - أي عن غير طريق الفم والأمعاء Parenteral . وهناك تصنيف آخر للفيروسات حسب تكوينها الجزيئي يميز فيها بين فيروسات الحمض النووي من النوع DNA (فيروس ب) ، والحمض النووي من النوع RNA (الفيروسات الأربعة الأخرى) .

وتتفاوت هذه الفيروسات الخمسة تفاوتاً يَبْيناً من حيث : انتشار العدوى بها بين السكان في مصر ، وأعراضها وعلاماتها في المصابين ، وطرق تشخيصها ، وكيفية علاجها ، ثم وسائل الوقاية من العدوى بها . وقد تزايد اهتمام الناس بالتهاب الكبد الفيروسي في مختلف دول العالم ، وفي مصر بصفة خاصة ، وزاد قلقهم وتوجسهم من آثار هذا الالتهاب ، سواء الحاد منه أو المزمن ، ومضاعفاته الخطيرة ومنها تليف الكبد وسرطانته . ولاشك أن هذا الاهتمام والقلق له ما يبرره ، فعلى الرغم من تحسن وسائل التشخيص وازدياد الوعي بهذا المرض ، إلا أن الزيادة في نسبة انتشاره تعتبر - في جزء منها على الأقل - زيادة حقيقية ، وقد أغدقت وسائل الإعلام على الجمهور بالمعلومات المثيرة عن الكبد وفيروساته ، غير أن كثيراً منها جانبه الدقة .

ومن ثم كان هذا الموضوع من أهم الموضوعات التي طرحت في العديد من المؤتمرات بالجامعات ومؤسسات البحوث ، وشاركت فيها كل

بيد أن التطعيم الواقى من عدوى فيروس التهاب الكبدى (ب) وتعميمه ضمن التطعيمات الإجبارية للأطفال ، يعتبر من أهم الإنجازات الصحية فى مصر فى الأعوام الأخيرة ، ومن ثم يمتد للأطباء وسائر العاملين الصحيين والفئات المستهدفة مثل المخالطين للمصابين بعدوى الفيروس (ب) ، وذلك نظرا لخطورة المضاعفات المزمنة لهذا الفيروس ، وتعقد وسائل العدوى منه ، والتي لا تقتصر على نقل الدم ومشتقاته والحقن فحسب ، بل تمتد إلى المخالطة الجنسية والمعيشية .

الفيروس (ج)؛ ساعدت السنوات الأخيرة على كشفه وتشخيصه بوسائل الفحص الحديثة ، وذلك بالبحث عن الأجسام المناعية المضادة له ، وأهمها ELISA2 & 3 ثم RIBA ، ثم بالكشف عن مادة RNA المكونة للفيروس ذاته ، وهو الفحص المسمى الآن PCR ، وهو تحليل معقد ومكلف . وقد استخدم الباحثون المصريون ومعامل التحليلات هذه الاختبارات ، سواء لتشخيص التهاب الكبدى الحاد ومضاعفاته المزمنة ، أو لدراسة مدى انتشار العدوى بالفيروس (ج) بين مجموعات سكانية متباينة ، مثل متطوعى نقل الدم وسكان القرى ، أو المجموعات المستهدفة (Vulnerable) لهذه العدوى ، مثل مرضى الفسيل الكلى والهيموفيليا . ونشأ عن هذه الدراسات ما يوضح تفشى العدوى بهذا الفيروس بين المصريين بصورة بالغة ، وانتقل هذا إلى جموع المواطنين عبر وسائل الإعلام ، مما أثار موجة من الانزعاج والبلبل . ولتوضيح حقيقة الموقف اعتمادا على التحليل العلمى لنتائج الدراسات التى تم إجرائها ؛ ينبغى الأخذ فى الاعتبار الأمور التالية :

– الاختبارات المستعملة لتشخيص العدوى بالفيروس (ج) : وتعتمد على نوعين : اختبارات تعتمد على الأجسام المضادة للفيروس (وهى : إليزا ، ريبا) ، واختبارات تعتمد على وجود الفيروس ذاته (PCR) وتوضح الأولى (أى الأجسام المضادة) أن الشخص قد تعرض للعدوى

بهذا الفيروس ، ولكنها لا تعنى بالضرورة استمرار وجود الفيروس ونشاطه وتأثيره فى الكبد ، أما الثانية فتؤكد وجود الفيروس ذاته . ثم إن اختبارات الأجسام المضادة تتفاوت فى الدقة فيما بينها ، فاختبار الريبيا (وهو اختبار حديث نسبيا) يبين أن الكثير من النتائج الإيجابية لاختبار إليزا قد ثبت كذبها (وقد يصل هذا إلى ٥٠٪ من هذه الحالات) . ولما فحصت الحالات الإيجابية باختبار الريبيا وحلت باختبار ال PCR ، تبين أن هذا الأخير تتراوح نسبة إيجابيته بين ٢٠ – ٨٠٪ فى الدراسات المختلفة بالخارج والداخل ، ومثل هذه الحالات يصاحبها عادة ارتفاع فى الإنزيمات الدالة على التهاب نشيط فى الكبد .

– المجموعات السكانية التى درست لانتشار الفيروس (ج) ونشرت فى مختلف دول العالم ، تبين أن هذا الانتشار ترتفع نسبته فى الشرائح الدنيا فى مستواها الاجتماعى والاقتصادى ، بحيث تصل إلى مايزيد على عشرة أضعاف نسبة انتشارها العام بين السكان . وفى الولايات المتحدة مثلا تصل النسبة إلى ١٠ – ١٨ ٪ بين مجموعات السكان السود ، الذين من أصل إسباني ، مقارنة بحوالى ١٪ بين متطوعى نقل الدم .

– مرضى التهاب الكبدى المزمن وتليف الكبد وسرطان خلايا الكبد : أظهرت البحوث والدراسات فى كثير من دول العالم أن نسبة انتشار فيروس (ج) عند هؤلاء المرضى بالتليف المزمن وسرطان الكبد تتراوح بين ٥٠ – ٧٠٪ ، رغم أن الانتشار العام يتراوح بين ١ – ٢ ٪ . وعلى ضوء هذه الاعتبارات ، وبناء على ما توضحه البحوث والدراسات ، يمكن توضيح الموقف الراهن لانتشار العدوى بفيروس التهاب الكبدى (ج) فى مصر ، كما يلى :

• بالنسبة لمجموعات السكان : تراوحت نسبة انتشار الأجسام المضادة باختبار (إليزا ٢) بين متبرعى الدم من ٩ – ١٧٪ ، وبين سكان

بعض القرى إلى حوالي ١٥٪ ، وهي نسب تبدو مرتفعة بالمقارنة بالنسب المنشورة عن سكان الدول الأخرى ، سواء المتقدمة صناعيا أو دول المنطقة ، ولكن يجب النظر إلى مدلولها الحقيقي في ضوء أن جميع هذه الدراسات يشوبها انتقاء مجموعات يشيع بينها انخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي ، وبالتالي فهي لا تقارن إلا بالمجموعات المماثلة لها في البلدان الأخرى . ويؤيد ذلك أيضا ما لوحظ من انخفاض نسبة إيجابية اختبار (إليزا ٢) إلى حوالي ٥٪ بين متبرعي الدم في أعقاب زلزال أكتوبر ١٩٩٢ ، وهو حدث استقطب المتبرعين من جميع الفئات الاجتماعية كما أوضحت بعض الإحصائيات . وفي دراسة أخرى على السيدات العاملات في أحد مراكز رعاية الأمومة والطفولة بالاسكندرية بلغت النسبة ٤٪ .

نخلص من ذلك إلى أن الدراسات المنشورة والمعروفة لا تمثل الانتشار الحقيقي لدلالات الأجسام المضادة للفيروس (ج) في مصر ، إذ لا تشمل على عينات ممثلة إحصائيا لفئات السكان . كما يجب النظر إلى مدلولها الحقيقي في ضوء ما ورد عن الفرق بين الإيجابية السابقة والكاذبة لاختبار (إليزا ٢) في مجموعات السكان الأصحاء .

ومصر من أكثر دول العالم إصابة بفيروس التهاب الكبد الفيروسي (ج) ، وتصل نسبة إيجابية الأجسام المضادة في بعض المناطق إلى ٤٢٪ وتنخفض إلى ٤٪ بمناطق أخرى . وإذا كانت إيجابية اختبار إليزا ٢ و ٣ دقيقة إلا أنها تحتاج لاختبارات تأكيدية لمعرفة مدى نشاط المرض ومدى انتشاره .

• أما بالنسبة لمرضى الكبد (التهاب المزمن، التليف ، السرطان) : فقد بلغت نسبة انتشار الأجسام المضادة للفيروس (ج) في هذه الأمراض من ٦٠ - ٧٥٪ وهي مماثلة للنسب المعروفة في الدول الأخرى .

• وأما بالنسبة للمرضى المتعرضين لنقل الدم ومشتقاته مثل مرضى الفسيل الكلوي والهييموفيليا : فقد تراوحت من ٥٠-٨٠٪ ، وهي لا تختلف عن النسب المعروفة في دول كثيرة ، وتنعكس عدم سلامة إجراءات اختبار متبرعي الدم .

الفيرس (د) : فيروس ناقص يحتاج إلى غطاء من الفيروس (ب) حتى يمارس نشاطه ويتكاثر ، وهو لذلك لا يصيب إلا المرضى أو العاملين لفيروس (ب) ، سواء في مصالحيته ، أو بعد العدوى به . ويسبب ٧ - ١٤٪ من حالات التهاب الكبد الحاد ، ويوجد في حوالي ٣٠ - ٤٠٪ من حملة فيروس (ب) .

الفيرس (هـ) : يسبب التهاب الكبد الحاد في الأطفال والكبار كحالات فردية لا تؤدي إلى مضاعفات مزمنة ، ولم يسبب الآن انتشارا وبائيا في مصر .

ثانيا ، تشخيص التهاب الكبد المزمن وبمضاعفاته ، وبخاصة الناجم عن الفيروس (ج) :

كثيرا ما يكون اختلال وظائف الكبد هو المؤشر الأول لمرضه ، وهو ارتفاع نسبة الإنزيمات SGOT , SGPT ، إلا أن ذلك لا يكفي لتشخيص التهاب الكبد الفيروسي المزمن ، بل نحتاج لذلك أيضا إلى دالات الفيروس : الأجسام المضادة (إليزا ٢ و ٣ ، وريبا) ، ثم اختبار الـ PCR الدال على تكاثر الفيروس . ذلك لأن أمراض الكبد كثيرة ومتنوعة ، منها الأمراض الطفيلية (البلهارسيا ، الفاشيولا) ، ومنها ما نتج عن العقاقير والكيماويات ، ومنها ما نجم عن اضطراب المناعة الذاتية ، أو عن اختلال كيمياء الأيض (البناء والهضم) في الجسم ... ، لذلك لا يصح علاج هؤلاء المرضى بالأدوية المضادة للفيروسات (إنترفيرون ، ريبافيرين) إلا بعد التأكد من التشخيص بفحص الدم ، بل بعد فحص نسيج الكبد بعينة (خزعة) بالابرة تؤكد وجود التهاب الفيروسي

المزمن . فالعلاج بمضادات الفيروسات ليس مؤكداً الشفاء ، ولا مأمون العواقب ، وإنما هو باهظ التكاليف .

ثالثاً: العلاج باللقاح المضادة لفيروسات التهاب الكبدى :

هناك نوعان متاحان لعلاج التهاب الكبدى الفيروسي (ب) و (ج) ، أحدهما يعطى عن طريق الحقن وهو « إنترفيرون » ، والثانى عن طريق الفم وهو « ريبافيرين » ، وكلاهما محدود الفعالية ، وباهظ الثمن ، ومكلف المتابعة . وقد بُرُس أثر العلاج بالإنترفيرون فى مرضى التهاب الكبدى المزمن النشط (ج) بجرعات تتراوح بين ٣ - ٥ ملايين وحدة ثلاث مرات أسبوعياً لمدة ٦ - ١٢ شهراً ، وتبين أن نسبة نجاحه لا تزيد على ٢٥ - ٣٠٪ ، أما باقى الحالات فيعضها يعود المرض فيها إلى سابق نشاطه بعد تحسن مؤقت ، والبعض الآخر لا يستجيب .

ولس مصر لم تجر دراسات مقارنة دقيقة لاستخدام أى من الدوائين ، تتضمن أعداداً كافية ولفترة متابعة ممتدة ، على الرغم من الحاجة لمثل هذه الدراسات نظراً لاختلاف نوع الفيروس (النوع ٤ هو الشائع فى مصر ، أما فى أوروبا وأمريكا فهو النوع ٢) ، وللتداخل بين الإصابة بفيروسات التهاب الكبدى ، ومسببات أمراض الكبد الأخرى فى البيئة المصرية وأهمها البلهارسيا .

وهناك أيضاً البعد الاقتصادى للعلاج ، إذ لا يمكن إغفال عنصر التكلفة فى علاج مرض متفشى فى المجتمع مثل مرض الكبد المزمن الناتج عن الفيروس (ب) ، (ج) ، يحتاج فيه علاج المريض الواحد لمدة ٦ أشهر بالجرعة المعتادة يسوء إنترفيرون إلى ١٥٠٠٠ جنيه (خمسة عشر ألف جنيه) يضاف إليها حوالى ١٥٠٠ جنيه تكلفة الفحوصات الكلينيكية والتحليلات المعملية . وقد بُرُس التحليل الاقتصادى بضم عامل الفعالية إلى

عامل التكلفة ، فاتفصح انخفاض عنصر فعالية التكلفة Cost-effectiveness لعلاج التهاب الكبدى المزمن (ج) بدواء إنترفيرون .

رابعاً: الوقاية من عدوى التهاب الكبدى الفيروسي :

تعكس النظرة العامة للصورة التى تعبر عنها معدلات انتشار العدوى بفيروسات التهاب الكبدى ، والعبء المرضى الناشء عنها فى المجتمع المصرى ، النمط الصحى المعروف عن مجتمعات الكثير من الدول النامية ، وكذلك الشرائح ذات المستوى الاجتماعى والاقتصادى المنخفض فى المجتمعات الأكثر نمواً . ويعنى ذلك أن أنجح الوسائل للحد من انتشارها وتخفيف العبء المرضى الكبير الناشء عنها يتمثل فيما يأتى :

- تكثيف الجهود والوارد القومية الموجهة إلى الإصحاح البيئى ، وبخاصة الارتقاء بمستوى سلامة وأمان الأغذية ومياه الشرب والصرف الصحى والإسكان ، وفى القرى والأحياء الفقيرة والعشوائية من المدن ، إلى جانب تكثيف التعليم والتوعية بأهمية السلوكيات الصحية وإشاعتها بين الأطباء والمواطنين .

- توفر الآن لقاح فعال ومأمون ضد عدوى الفيروس (أ) يمكن تطبيقه على المستوى العام ، أو على الأقل للفئات المستهدفة .

- تعميم تطعيم الأطفال حديثى الولادة ضد فيروس (ب) وتدريب القائمين عليه .

- يعد تطعيم الأطفال عقب ولادتهم ضد عدوى الفيروس (ب) ، لازال هناك مجال للتوسع فى تطعيم الفئات المستهدفة كالأطفال فى سن الدخول إلى المدرسة ممن فاتهم قطار التطعيم ، والعاملين الصحيين فى الحقل الصحى ، والمخالطين من عائلات المرضى الحاملين لذلك الفيروس .

جهة أخرى ، وما حدث من قلق عام حول انتشار الفيروس (ج) - الأمر الذي يستدعي التنسيق بين المصادر الصحية العلمية والمسئولة مع أجهزة الإعلام والارتفاع إلى مستوى المسئولية والأمانة العلمية ، واستنهاض رد الفعل الإيجابي لدى المواطنين بلا تهويل ولا تهوين ، مما يساعد على الحد من المشكلة الصحية بأسلوب متزن ، مبني على الأدلة العلمية الصحيحة ، ويعيد عن الإثارة المفتعلة والدعاية الشخصية . ولنقابة الأطباء في هذا الشأن دور بارز .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما تضمنته هذه الدراسة وأهمية مشكلة الكبد عامة في مصر ومكانها من أوائل المشكلات الصحية يوصى بما يأتي :

أولاً : بالنسبة لمدى انتشار العدوى بفيروسات التهاب الكبد :

* إنشاء آلية أو جهاز قومي لمكافحة أمراض الكبد وتنسيق الجهود في مواجهة المشكلة ، تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة وتقييماً ، وتشمل وزارة الصحة والجامعات وأكاديمية البحث العلمي والجمعية الطبية المصرية ونقابة الأطباء وأجهزة الإعلام .

* أن تعمل وزارة الصحة على نشر مراكز مراقبة Sentinel Center موزعة على المناطق المختلفة بالمحافظات ؛ لجمع المعلومات عن مدى الانتشار وتتبع تطور حدوث العدوى بالفيروسات المسببة للتهاب الكبد الفيروسي أولاً بين السكان ، أي من الأم إلى الطفل ، أو من الزوج إلى الزوجة والعكس ، على ألا يكتفى بإحصائيات مستشفيات الحميات . وكذلك تشجيع الأبحاث الميدانية التي تدرس وسائل الانتشار وانتقال العدوى عامة ، وخاصة بين أفراد العائلة الواحدة .

* أن تقوم وزارة الصحة - بالاشتراك والتنسيق مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - بإنشاء وتطوير معمل قومي مرجعي

- التطبيق الراجب للفحوص والتحليلات اللازمة لضمان سلامة متطوعي الدم ومشتقاته ، الحد من نقل العدوى بالفيروسات (ب) ، (ج) ، (د) .

- الإجراءات الراجبة ارقابة المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية منعا لنقل العدوى بفيروسات التهاب الكبد (ب) ، (ج) ، (د) ، وسائر الفيروسات المحمولة بالدم ، مما يعرف « بالعدوى من خلال المستشفيات Nosocomial Infection » .

- التأكد من التعقيم الكافي للآلات المستعملة في الجراحة وعلاج الاسنان ، ومناظير الجهاز الهضمي خاصة .

خامساً : الثقافة الصحية والإعلام والتعليم المستمر :

- ضعف برامج التعليم المستمر للأطباء ووسائل نشر المعرفة العلمية السليمة والحديثة في المجتمع الطبي - أدى إلى ردود أفعال متباينة بين أفراد المجتمع عند تناول موضوع عدوى فيروسات التهاب الكبد ، كمسألة صحية قومية .

وظهر أثر ذلك في دعوى التشكيك في سلامة لقاح التهاب الكبد الفيروسي (ب) ، وهي بدعة طبية تم احتواؤها .

- الإسراف الذي لا مبرر له علمياً في العلاج بدواء إنترفيريون في غير نطاق دواعيه ، على الرغم من عبء تكلفته الباهظ . وما يبدو من سوء استعمال الريبافيرين .

- الخطأ المتسرع والجزئي لنتائج الدراسات التي أجريت على المرضى أو العينات غير المثلة من السكان ، وتعميمها على النسبة العامة لانتشار فيروس التهاب الكبد (ج) بين المصريين مع عدم إجراء دراسات وبائية شاملة .

- اضطراب قنوات الاتصال بين المصادر العلمية والصحية المسئولة من جهة ، وأجهزة الإعلام المقرونة والسموعة والمرئية من

إتاحة التلميم ضد العدوى به وتوقيته على المستوى السكانى العام للأطفال ، أو للفئات المستهدفة من كبار ، فى ضوء الاعتبارات الوبائية والاقتصادية .

* أن تطبق وزارة الصحة اجراءات ضبط الجودة على معامل التشخيص فى القطاعين الحكومى والخاص .

ثانياً: بالنسبة للعلاج بالأدوية المضادة لفيروسات التهاب الكبدى :

* أن تقوم المراكز البحثية بالجامعات وأكاديمية البحث العلمى بدراسة محكمة متعددة المراكز - multicenter con-trolled trial يجرى تصميمها وإجرائها بدقة لتقييم فعالية نواتج : انترفيرون وريبافيرين فى علاج مرضى التهاب الكبدى المزمن الناجم عن الفيروسين (ج) ، (ب) .

* على ضوء نتائج دراسات الفعالية المحكمة ، ودراسة فعالية التكلفة Cost-effectiveness لعلاج المرضى بالدوايين انترفيرون وريبافيرين ، واعتباراً لأولويات الإنفاق الصحى - ينبغى عدم الإنفاق على العلاج بهذه الأدوية إلا داخل إطار الدراسات الدقيقة ، وذلك إلى حين التأكد من النتائج المستهدفة من هذه الدراسات .

ثالثاً: بالنسبة للوقاية من عدوى التهاب الكبدى الفيروسي :

* استمرار دور الحكومة وأجهزة الإدارة المحلية وصناع القرار فى بذل الجهود والوارد الموجهة للإصحاح البيئى ، وبخاصة مياه الشرب والصرف الصحى والإسكان ، لا سيما فى القرى والأحياء الفقيرة والعشوائية بالمدن كضرورة للحد من انتشار العديد من الأمراض المعدية ، ومن أهمها فيروسات التهاب الكبدى التى تشكل عبئاً مريضاً فى المجتمع وعائقاً عن تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية .

* أن تقوم وزارة الصحة بتكثيف جهودها فى شأن :

- مراقبة ومنع ممارسات غير الأطباء فى الموالد وبعض المناطق

لفيروسات التهاب الكبدى ، يزود بالتجهيزات والخبرات اللازمة للفحوص الفيروسية ، شاملاً فحوصات البيولوجيا الجزيئية والمناعية والميكروسكوب الإلكتروني ، بحيث يعتبر بيت خبرة للباحثين المصريين فى هذا المجال ، وأداة لضبط الجودة والرقابة على معامل البحث والتشخيص .

* زيادة اهتمام الباحثين فى المراكز العلمية بالقواعد الاحصائية للوبائيات الإكلينيكية فى إجراء البحوث السكانية ، مع عدم تعميم نتائج الدراسات على المجموعات المحددة (كمرضى المستشفيات) لتدخل على مجموع السكان . مع التركيز على انشاء مراكز ووحدات متخصصة ودراسات عليا متخصصة فى هذا المضمار .

* تطوير كفاءة وفاعلية جهاز التثقيف الصحى والإعلام بوزارة الصحة ، وأن تحكم علاقاته بأجهزة الإعلام من ناحية ، وبالمصادر ذات الثقة فيما يتعلق بالمشاكل الصحية الكبرى مثل التهاب الكبدى الفيروسي من ناحية أخرى . على أن يراعى نشر القيم والسلوكيات الأكاديمية الرهيبة بين الباحثين فى علاقاتهم بلجهزة الإعلام الجماهيرى ، وخاصة فى القضايا الصحية ذات الخطورة العامة .

* أن تعمم وزارة الصحة مراكز التشخيص المعمل لفيروسات التهاب الكبدى وخاصة الفيروس (ج) ، مع تزويدها بجهاز ال PCR كلما أمكن لفائدته المتعاطمة فى التشخيص الدقيق للكثير من الأمراض البكتيرية والطفيلية والفيروسية .

* أن تقوم وزارة الصحة بالاشتراك مع الجهات البحثية بالجامعات - بدراسة ميدانية لاكتشاف الوضع الراهن لانتشار الأجسام المضادة لفيروس التهاب الكبدى (1) ، تمهيداً لاتخاذ القرار بشأن

الريفية من طهارة ووثقهم ١٠٠٠ مع عدم استعمال وسائل التعقيم الأساسية .

– مراقبة مستشفيات القطاع الحكومي والخاص والمستوصفات الأهلية وعيادات الأسنان والابر الصينية ، ونشر الاستخدام الأمثل لطرق التعقيم الحديثة .

– مراقبة برامج التطعيم والتأكد من استعمال الحقنة مرة واحدة للمريض الواحد .

– التفتيش المستمر على كل بنوك الدم ، والتأكد من استعمال الاختبارات الحساسة اللازمة (وليست البدائية) في الكشف عن أماكن نقل المرض من المتطوعين .

– اختبار كل مشتقات الدم الواردة من الخارج لكل الأمراض المعدية عن طريق الدم ومشتقاته .

* أن تعمل وزارة الأوقاف والهيئات الدينية على نشر أساليب الوقاية الممكنة ، ومنع طرق العدوى ، واستخدام الوسائل الصحية السليمة في التخلص من المخلفات الضارة .

وإبعاء بالنسبة لدور الثقافة الصحية والإعلام والتعليم المستمر ،

* إنشاء جهاز قومي للتعليم المستمر للأطباء تقوم به وزارة الصحة مع الجمعية الطبية المصرية ونقابة الأطباء والجامعات . مع تصحيح مسار الإعلام الإعلاني بواسطة شركات الأدوية والتجهيزات الطبية ، وإحكام الرقابة عليه .

* أن تعمل الجمعيات المصرية لأمراض الكبد – بالتنسيق مع الإدارة العامة للثقافة الصحية والإعلام بوزارة الصحة – على نشر الثقافة الصحية السليمة في مجال العدوى بفيروسات التهاب الكبد ، وذلك بين الأطباء وسائر المهنيين الصحيين والمواطنين ومعاهد التعليم والكتب الدراسية ؛ لدراسة أساليب التعاون والتعامل السليم مع هذه المشكلة الصحية على ضوء المعرفة

العلمية السليمة . على أن تسهم الجمعيات الأهلية والتطوعية في نشر هذه المعرفة ، وحفظ حق المرضى في السؤال والتأكد من تعقيم كل الأجهزة والآلات التي تستعمل في تشخيص أمراضهم أو علاجهم .

* وضع ميثاق أخلاقي ملزم تعدده النقابة العامة للأطباء بالتنسيق مع الجمعية الطبية المصرية ووزارة الصحة ونقابة الصحفيين ، يرشد قنوات الاتصال بين الهيئة الصحية وأجهزة الإعلام ، ويضع الضوابط الأخلاقية التي تتفق مع القيم الأكاديمية والمهنية من جانب ، وحق المواطن في المعرفة من جانب ثان ، ويدور جميع الأطراف في دفع عجلة التنمية الصحية لصالح المجتمع من جانب ثالث .

خامساً: توصيات عامة :

* أن تتيح وزارة الصحة كميات كافية من اللقاح الواقي من الفيروس (ب) لتطعيم الفئات المستهدفة مثل الأطفال حديثي الولادة ، ثم عند سن الدخول في التعليم الابتدائي والعاملين الصحيين والمخالطين ، مع النظر في إمكان نقل تكنولوجيا تصنيع ذلك اللقاح إلى مصر . وتوفير الإمكانيات وتشديد وسائل الرقابة وضبط الجودة في جميع مراكز نقل الدم وتحضير مشتقاته ونقلها ، وإلزام جميع المستشفيات العامة والخاصة بتوفير جهاز مراقبة العدوى المنقولة داخل المستشفى وضمان متابعتها ، وتكثيف الجهود في مراقبة صحة الأغذية وبخاصة الوقاية في الصحة المدرسية والبيئية في الريف والأحياء الفقيرة بالمدن .

* أن تعطي كليات الطب ومعاهد التمريض مساحة أكبر في مناهجها التعليمية ، النظرية والعملية ، لعلوم : صحة المجتمع ، والوبائيات ، والأمراض المعدية ، والميكروبيولوجيا ، والبيولوجيا الجزيئية ، وهو أمر ضروري لإعداد الممارس الكفء والقادر على التعامل مع أمراض العصر .

نقل المصانع خارج نطاق المدن الكبرى

قامت الحضارة المصرية القديمة حول مجرى نهر النيل العظيم منذ آلاف السنين ، وساعد على استمرارها وصيانتها عوامل مناخية وبيئية وبشرية عديدة ؛ من أهمها اهتمام الإنسان المصرى وتعايشه مع تلك العوامل والظروف بحكمة وتعقل ، الأمر الذى ساهم فى استثمار الموارد الطبيعية بكون استغلال استنزافى ، مما حقق صيانتها من التدهور أو التصحر على مر العصور . كما تركّز النشاط الحياتى فى الزراعة حول النهر وفرعيه فى الدلتا ، حيث يفيض سنويا ، وأقيمت المدن على ضفافه ، واستمر النمو والتطور رأسيا أكثر منه أفقيا حينئذ اتقاء لمخاطر الحرارة والجفاف والرياح وسفى الرمال .

وفى الوقت الذى تميزت مصر فيه بتوافر الموارد الطبيعية والمناخية والجغرافية ، اتجهت أنظار المفكرين نحو احتلالها والاستفادة من مواردها ، الأمر الذى وضع أهلها فى موقف الدفاع عن النفس بصفة مستمرة ، مما زاد الضغط على مواردها الاقتصادية ، وانعكس ذلك على تأخر خطط التنمية الانتاجية والخدمية .

وقد تميز النصف الثانى من القرن التاسع عشر وامتداده حتى النصف الاول من القرن العشرين بتنمية زراعية حقيقية ، وكذلك بنهضة صناعية اعتمدت فى أغلبها على المواد الخام الزراعية ، غير أن التطور حينئذ كان يتم تدريجيا وبمعدل هادئ ومتوازن مع قدرة البيئة على استيعابه ، ومتوأكبا مع الحالة الاقتصادية السائدة ، ومن ثم لم ينتج عنه آثار بيئية عكسية طارئة تخل بالتوازن البيئى العادى .

كما أن ثورة فيضان النيل السنوية كانت عاملا أساسيا فى تنظيف التلوث الأرضى والمائى باستمرار ، بينما كان التلوث الهوائى محدودا .

ثم شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية طفرات وثورات صناعية وتكنولوجية متعددة الجوانب والنتائج ، كان أثر بعضها على البيئة مدمرا فى كثير من الحالات . الأمر الذى تطور الى ضرورة إيجاد وعى بيئى عالمى بدأ فى السبعينات ، واستمر وانتشر إقليميا ومحليا ودوليا فى صور متعددة .

ولا شك أن العقد الخامس من القرن العشرين يمثل بداية التحول أو التطور الحقيقى والسريع فى مجالات التنمية التى شملت جميع مجالات الانتاج والخدمات . وزاد من سرعتها ما صاحبها من تحولات اجتماعية متتابعة فى تلك الفترة ، كان بعضها بعيدا عن توقعات المخططين حينئذ . بل إن أثرها تضخم لعوامل اقتصادية إقليمية ، بشكل عشوائى يصعب السيطرة عليه .

ومع ذلك كله فى مصر توسع فى التعليم والبعثات ، وانفتح على العالم الخارجى ، مع تطور فى أجهزة الفكر والبحث العلمى ، واهتمام متزايد بقضايا البيئة المحلية وسلامتها ، خاصة بالنسبة لحالة البيئة فى المدن المصرية - وفى مقدمتها القاهرة - بعد أن تزايدت معدلات التلوث ، ومن ثم قام خبراء المجالس القومية المتخصصة بدراسة موضوع « نقل المصانع خارج نطاق المدن الكبرى » ، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لذلك .

ويتمثل الهدف من هذه الدراسة فى ضرورة اظهار مدى الجدى الابتدائية لاصحاح الأراضى البيئية فى المدن المصرية - حيث التكدس السكانى - ومن خلال إعادة تسكين المصانع والورش خارج المناطق

- أنه لا بد من التروى فى الحكم على حجم هذه المشكلة إلى أن يتم تجميع البيانات الدقيقة عنها .

- يلزم التفرقة بين المصانع والورش وتقييم كل منها كمصدر للتلوث والمقارنة بين نقله أو معالجة أضراره فى الموقع .

- أن بعض المصانع التى أنشئت فى الخمسينات كانت خارج المدن ، ثم جاء الامتداد العمرانى فاحتواها داخل الكرون .

- أن بعض المدن فى الدلتا أنشئت على اكتاف إقامة مصانع (المحلة) مما يتطلب معالجة خاصة .

- أن تكسد القرى فى الدلتا جعل نقل مصنع من مدينة الى موقع آخر يصبح قريبا من مدينة أو قرى أخرى .

- أن يتم تحديد الهدف من إقامة المصانع خارج المدن ، وهل تحدد المسافة على أساس إبعاد مصادر التلوث عن المدينة نفسها أم عن موقع حضرى آخر .

- أن إقامة مصانع داخل المدن كان للاستفادة من البنية الأساسية الموجودة خصوصا شبكات الطرق والكهرباء والشرب والصرف الصحى .

- ضرورة وضع حل جذرى مهما كانت التكلفة والوقت اللازمين لذلك ، أو تخفيف الضرر ، اعتمادا على أن العلاج النموذجى فوق طاقة الاقتصاد .

- ضرورة فصل شبكات الصرف الصحى عن شبكات الصرف الصناعى ، وكلاهما عن شبكة الرى ، وشبكة الصرف الزراعى .

- أن دراسات مشروعات تنمية ضخمة لمنطقة الصعيد ومنطقة سيناء سوف تتكلف مليارات من الجنيهات ، وتتطلب

السكنية . ومن ثم وضعت أسس ومبادئ وعناصر الدراسة المقترحة واهدافها العاجلة والأجلة من خلال الاتفاق على الاطار العام والعناصر الرئيسية لدراسة ومعالجة هذه القضية ، ويخلص أهمها فيما يلى :

- أن قضية نقل المصانع خارج نطاق المدن لا بد أن تعالج فى اطار مرتبط بسلامة الانسان اقتصاديا واجتماعيا وصحيا وبيئيا واداريا .

- أن التقرير يتضمن بدائل كافية لحالات النقل التى ترتبط بالاسكان والسكان .

- أن التقرير يركز على استجلاء المبادئ والاسس عن طريق تجميع البيانات الحقيقية لتوصيف وتحليل حالات ومصادر التلوث داخل المدن وابداء الرأى بشأن الجسدى الفنية والاقتصادية والبيئية لنقلها خارج مواقعها الحالية ، دون الدخول فى تفاصيل تنفيذية فى هذه المرحلة .

- أن مستقبل حياة الأفراد ونتاجهم ورفاهيتهم فى مصر عامة - وليس فى المدن فقط - يقتضى رسم خريطة جديدة لتوزيع المصانع فى مصر ، بما يجنب الأجيال الحالية والقادمة مخاطر التلوث ، الأمر الذى يعتبر قضية قومية ذات أولوية متقدمة .

- أن القضية تحتاج الى وقت طويل ، ولذلك لا بد من أن يتم تخطيطها على أسس علمية .

- أن البيانات المتوافرة عن ظروف الصناعة والمصانع فى المدن قديمة ومتفرقة وسبق اعدادها لاهداف غير بيئية ، مما يتعين معه إجراء دراسات جديدة أو استكماليسة لاعطاء القضية المطروحة حقها من الدقة .

أحد عناصر البيئة ، يؤثر فيها ويتأثر بها ، ويعتبر الاتزان البيئي هو أساس استمرار الحياة على سطح الأرض في بيئة نظيفة غير مهددة للحياة البشرية .

وللحفاظ على هذا الاتزان ؛ اتجه العالم الى تقويم التأثير البيئي للمشروعات قبل البدء في تنفيذها لحماية البيئة ، بحيث يتضمن هذا التقويم دراسة وتحليل الجدوى البيئية للمشروع الذي قد تؤثر إقامته على سلامة البيئة ، إذ قد يكون لهذه المشروعات آثار جسيمة على البيئة مثل انشاء السدود أو الخزانات أو مصانع كبيرة كجمع الحديد والصلب ، وهناك مشروعات تحتاج الى مستوى أقل من الدراسة مثل مشروعات الثروة السمكية والمشروعات السياحية ، وقد يكون الأثر الذي يمكن توقعه سلبيا أو ايجابيا أو وقتيا أو مستمرا وقد يكون الأثر محليا أو إقليميا أو دوليا .

ولقد أثرت المصانع التي أنشئت في مصر على ماء وهواء وتربة المنطقة المحيطة ، مما انعكس سلبا على الحالة الصحية للمواطن ، إذ أطلقت المصانع أبخنة وغازات بها مواد مثل أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين وبعض الجسيمات الدقيقة وبعض المواد الكيميائية السامة ، وصرفت في ماء النيل مخلفاتها الصلبة والسائلة ، مما أضر بمياه النيل حتى أصبحت في حالة تحتاج إلى معالجة بتكنولوجيات مكلفة للتخلص مما بها من مواد مؤثرة في حياة الانسان .

ويوضح الجدول رقم (١) أن إجمالي المياه المنصرفة والناتجة عن الاستهلاك الصناعي يبلغ ٥٤٩ مليون م^٣/سنة ، يخص الوجه القبلي منها ٢٠٤ مليون م^٣/سنة وتمثل حوالى ٣٧.٢٪ من إجمالي الكميات المنصرفة ، ويبين الجدول رقم (٢) معدلات استهلاك المياه وكميات الصرف وإجمالي التلوث حسب القطاعات الصناعية .

٢٠٩

وقتا طويلا حتى يتم التوصل إلى نتائج متقدمة بشأن التخطيط طويل المدى للحفاظ على البيئة في المناطق الجديدة .

- أن التلوث بالمياه في مصر يأخذ اتجاها دائما نحو الشمال حيث ينتشر شرقا وغربا مع شبكتي الري والصرف ، لذلك فإن التلوث في موقع يؤثر على المواقع التالية له .

- أن انتشار التلوث عن طريق المياه يمكن التحكم فيه ولو جزئيا ، إلا أن الملوثات اذا وصلت الى التيارات الهوائية - وأغلبها شمالية غربية - فلا بد أن تؤخذ في الاعتبار عند تجهيز وتشغيل شبكة الرصد الوطنية ، إذ قد تؤثر ملوثات المدن الصناعية الجديدة مثل المعاصر من رمضان والسادات والعامرية التي تنتشر مع الهواء ، على مناطق أخرى سياحية أو زراعية .

التعريف بالمشكلة :

تحدد حياة الانسان ومستواها على ما تقدمه له البيئة من موارد ، ولذلك ظل يؤمن نفسه من المخاطر البيئية في القرون الماضية ، إلا أنه في العقدين الأخيرين أصبح الانسان خطراً على نفسه وبيئته بسبب تعاملاته الحياتية وما صاحبها من نمو سكاني وتقدم صناعي .

والبيئة هي المحيط الحيوي للأرض والذي يشمل الكائنات الحية والمواد الغازية والسائلة والصلبة وكل ما ينشئه الانسان من وسائل ومبان . ويقسم البعض هذا المحيط الحيوي الى ثلاثة مجالات : هي المجال الحيوي (وهو الذي يحتوى على كل الكائنات الحية بما فيها الانسان) ، والمجال الاجتماعي (وهو الذي يعيش فيه بنو الانسان أفرادا وأسرا ومجتمعات) ، والمجال التكنولوجي (وهو كل ما يشيده الانسان داخل المحيط الحيوي) . وعناصر البيئة دائمة التفاعل بعضها مع بعض ، والانسان هو

جدول رقم (١)
حجم ومواقع ونوع مياه الصرف الصناعي في الاقاليم المختلفة
(مليون م^٣/سنة)

| نوع الصرف | | | نقاط الصرف | | | | | الصرف | اجمالي الوحدات | بيان الاقاليم |
|-----------|------|-------|-----------------|-------|-------|-------------|-------|-------|--------------------------------------|---------------|
| تبريد | صحي | صناعي | جوفي وبحيرات | مجارى | مصارف | نيل ونزع | | | | |
| ٥٨٠٠ | ٦٠٥ | ٦٣٠٠ | ٦٠٥ | ٢٠٠٠ | ٢١٠٠ | ٨٠ | ١٢٧٠٧ | ١٢٦ | القاهرة الكبرى الاسكندرية | |
| ٢٧٠٠ | ٤٠٦ | ٥٦٠٤ | ٣٤٠٧ | ٣٣٠٣ | ٧٠٠ | ١٣ | ٨٨٠٠ | ٨٥ | الوجه البحري | |
| ٥٩٠٢ | ١٠٠٦ | ٥٥٠٢ | ١٠٠ | ٢١٠٢ | ٨٤٠٥ | ٢٧ | ١٢٥٠٠ | ٦٠ | الوجه القبلي | |
| ١٠٨٠٠ | ٨٠٣ | ٨٧٠٦ | ٥٠٠ | ٢٠٣ | ٥٠٠ | ١٩٢ | ٢٠٤٠٠ | ٢٥ | محافظات القناة والمحافظات النائية | |
| ١٠٢٨ | ٠٠٤٢ | ٢٠٨ | ١٠٠ | - | ٠٠٢ | - | ٤٠٥ | ٢٤ | | |
| ٢٥٣٠٥ | ٣٠٠٤ | ٢٦٥ | ٤٨٠٢ | ٧٦٠٨ | ١١٧٠٧ | ٣١٢ | ٥٤٩ | ٣٣٠ | الاجمالي | |
| ٤٦٠٤ | ٥٠٥ | ٤٨٠١ | ٨٠٧ | ١٢٠١ | ٢١٠١ | ٥٦٠٨ | ١٠٠ | | النسب % | |

جدول رقم (٢)

معدلات استهلاك المياه وكميات الصرف و اجمالي التلوث حسب القطاعات الصناعية *

| البيان القطاع | عدد الوحدات | استخدام المياه مليون م ^٣ /س | الصرف مليون م ^٣ /س | احمال التلوث (طن / يوم) | | | | | |
|------------------|----------------|--|----------------------------------|-------------------------|-----------------------|-----|--------------------|--------------------|--------------------|
| | | | | الأكسجين العضوي | الأكسجين الكيميائي | زيت | مواد صلبة عالقة | مواد صلبة ذائبة | المعادن الثقيلة |
| صناعات كيميائية | ٥٣ | ١٨١ | ٧٩ | ٦٨ | ٧٨١ | ٢٣ | ٣٨ | ١٤١ | ١٣٩٠٠ |
| صناعات غذائية | ١١١ | ٢٩٦ | ٨٨٨ | ١٨٧ | ٨٣١ | ١١٠ | ٧٦١ | ٦٦٦ | ١٨١٠٠ |
| صناعات غزل ونسيج | ٧٥ | ٣١١ | ٧٧ | ٣٩ | ٨٤ | ٢٤ | ٣٦ | ١٩١ | ٣٠٠ |
| صناعات هندسية | ٣٩ | ٣١ | ٨١ | ٥ | ٦٠٦ | ٨ | ٨ | ٨١ | ٨٠٠٠ |
| صناعات معدنية | ١١ | ٩٦ | ٦٠ | ٥١ | ٣١ | ٧ | ٣٨ | ٦٨ | ٨٠٠ |
| صناعات تعدينية | ٣٣ | ٩١ | ٣١ | ٨ | ٣٠٠ | ١ | ٣ | ١١ | ١٠٠٠ |
| الاجمالي | ٣٣٠ | ٦٣٨ | ٩٣٥ | ٢٧٠ | ٣٧١ | ٧٦١ | ٢٩٨ | ١١٥١ | ١٠٦٥ |

* النشرة الاخبارية : العدد ١٧/٩/١٩٩٤ - مشروع ترشيد الطاقة وحماية البيئة.

- في فرع دمياط عند طلخا تصرف مخلفات مصنع شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية بون معالجة الى مجرى النهر الرئيسى .

ولا يقتصر خطر التلوث على المخلفات الصناعية ، بل أدى قصور شبكة المجارى وعدم قدرتها على استيعاب التصريفات من المدن الى التخلص من مياه المجارى بإلقائها فى النهر مباشرة أو فى المصارف الزراعية والتي ترفع مرة اخرى لمجرى النهر الرئيسى ، مما يضاعف الخطر ؛ لان مياه المصارف تكون محملة اضافة الى ما فيها بالمبيدات الحشرية المتسربة اليها من الاراضى الزراعية ، مما أدى الى تآثر الحياة المائية بالنهر وتعريض الصحة العامة للخطر .

القوانين الحاكمة وتحديد الجهات المسئولة :

أولت الحكومة المصرية شأنها فى ذلك شأن حكومات الدول العصرية أهمية قصوى لحماية البيئة بمكوناتها من هواء وماء وتربة وبمجالاتها الحيوية والاجتماعية والتكنولوجية كى تحقق الحماية الصحية للإنسان والكائنات الحية والأمن السياسى والاجتماعى والاقتصادى للدولة ، فنظمت التشريعات وسنت القوانين التى تحمى مختلف أوجه الحياة من آثار الصناعة ، ومنها :

- القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحماية أماكن العمل .
- قانون صرف المخلفات السائلة على شبكات المجارى المائية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ ولائحته التنفيذية بقرار وزير الاسكان رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٦٢ .
- القرار الجمهورى رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء اللجنة العليا للمياه .
- القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ والقرار الوزارى رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء اللجنة العليا لحماية البيئة من التلوث .

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن قطاع الصناعات الغذائية يمثل المصدر الأكبر للمواد الصلبة الذائبة ، حيث يصرف ٦٦٦ طن/ يوم بما يعادل ٥٧,٩ ٪ من إجمالى صرف هذه المواد بكافة القطاعات ، بينما يصرف قطاع الصناعات الكيماوية ٢٤١ طن/ يوم بما يعادل ٢١ ٪ وقطاع الغزل والنسيج ١٩١ طن/ يوم بما يعادل ١٦,٦ ٪ ، والباقى موزع على الصناعات الأخرى .

وقد تمت دراسة حول هذا الموضوع عنوانها « البيئة المصرية مقوماتها ومشاكلها » تضمنت حصر أهم مصادر التلوث على طول النهر وتحديد مناطق التركيز الصناعى والتي تؤثر تأثيرا واضحا على جودة مياه النهر والترع والمصارف الزراعية وبيانها كالاتى :

- فى منطقة أسوان يمثل مصرف السيل الذى تتجمع به المخلفات الأدمية والصناعية والزراعية نقطة تلوث لمياه نهر النيل عند موقع الصرف .

- مجموعة مصانع السكر فى كرم امبر وادفو ودشنا وقوص ولنجع حمادى .

- مصنعا شركة النيل للزيوت والصابون وشركة النصر لتجفيف البصل بسوهاج .

- مصنع الشركة المالية والصناعية بإسيوط (أسمدة) .

- يوجد بمنطقة حلوان ٣٣ مصنعا منها شركة النصر لصناعة الكوك والكيمياويات وشركة النصر لصناعة السيارات ومجمع الحديد والصلب ومصنع النسيج .

- مصانع التظهير والكيمياويات بالحوامدية .

- فى فرع رشيد عند كفر الزيات تصرف مخلفات من شركة الملح والصدود المصرية وشركة كفر الزيات للمبيدات والكيمياويات والشركة المالية والصناعية (أسمدة) .

- القرار الوزاري رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧١ بالحدود القصوى للكيماويات في أماكن العمل .

- القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ والقرار الوزاري رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمخلفات الصلبة ، وكذلك القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء اللجنة العليا للمبيدات ، والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالوقاية من الاشعاعات النووية .

- القرار الوزاري رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩ باللائحة التنفيذية لهذا القانون .

- القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ الخاص بحماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث .

غير أن تطبيق هذه القوانين واجه صعوبات بالغة ، إذ يزعم البعض أن أهداف اليقظة البيئية لا تتساير السرعة المطلوبة في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية ، مما أدى الى تفاقم المشكلة .

- القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن حماية البيئة وقد نص في مادته الأولى على إلزام المنشآت القائمة وقت صدوره بتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكامه خلال ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ نشر لائحته التنفيذية ، وبما لا يخل بتطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث . كما نص في المادة ٢٤ منه على تكوين شبكات الرصد البيئي وقيامها في مجال اختصاصاتها برصد مكونات وملوثات البيئة دورياً وإتاحة البيانات للجهات المعنية ، ويشرف جهاز شئون البيئة على إنشاء تلك الشبكات وتشغيلها .

ولذلك فإنه بالنسبة للمنشآت الصناعية القائمة بالقاهرة الكبرى والمدن الكبرى ؛ يتعين عليها خلال المهلة التي حددها المشرع في القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ أن توفق أوضاعها وفقاً لأحكامه ، ويجوز لمجلس الوزراء - بناء على عرض الوزير المختص بشئون البيئة - مد هذه المهلة

لمدة لا تتجاوز عامين على الأكثر إذا دعت الضرورة ذلك وتبين لمجلس الوزراء جدية الإجراءات التي اتخذت في سبيل تنفيذ أحكام قانون البيئة .

ونص القانون على أن تقوم شبكات الرصد البيئي التي يشرف عليها جهاز شئون البيئة برصد المنشآت الصناعية الملوثة للبيئة في القاهرة والمدن الكبرى ، ووضع خطة لمعالجة مخلفاتها الصناعية بحيث تصبح متوافقة مع المعدلات والمعايير التي حددتها اللائحة التنفيذية لقانون البيئة والتي صدرت بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٩٥ في ٢٨ فبراير سنة ١٩٩٥ ، فإذا تعذر على تلك المصانع توفيق أوضاعها فلا بد من تطبيق أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ عليها والتي تجيز الحكم بإلغاء الترخيص ، فضلاً عن العقوبات السالبة للحرية والغرامات الكبيرة التي نص عليها ، ومثل هذه المصانع ستخضع بين إلغاء ترخيصها وبالتالي إغلاقها ، أو نقلها الى مناطق صحراوية بعيدة عن التجمعات السكنية أو المدن .

ويعتبر صدور هذا القانون خطوة ايجابية لمواجهة مشاكل البيئة المتفاقمة والتصدي لها ، بالإضافة إلى أنه يؤكد ما ذهب اليه كثير من دول العالم المتحضر من إصدار التشريعات البيئية لحماية مصادرها المائية ، وما تنادي به المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية بشئون البيئة لمواجهة آثار سلبية النمو الصناعي والتزايد السكاني على المجاري المائية . غير أن تطبيق هذا القانون يستلزم توافر الاستثمارات الضخمة المطلوبة من القطاعات الصناعية المختلفة لمعالجة مخلفاتها قبل صرفها .

ويعنى بشئون البيئة في مصر وزارات وهيئات عديدة منها :

- وزارة قطاع الاعمال والدولة لشئون البيئة والتنمية
الادارية - وزارة الصناعة - وزارة الكهرباء والطاقة - وزارة الاشغال
٢١٣

العامة والموارد المائية - وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى - وزارة السياحة - وزارة الادارة المحلية - وزارة البترول - وزارة البحث العلمى - جهاز شئون البيئة - الجامعات - وزارة التمساون الدولى - مراكز البحوث المتخصصة .

ويعتبر جهاز شئون البيئة هو الجهة الرئيسية المنوط بها حماية وتنمية البيئة ، إذ يقوم برسم السياسة العامة اللازمة للحفاظ على البيئة وتنميتها ومتابعتها بالتنسيق مع الجهات الادارية المختصة ، وكذلك دعم العلاقات البيئية بين مصر والدول والمنظمات الدولية والاقليمية ، والوزير المختص بشئون البيئة إنشاء فروع للجهاز فى المحافظات وتكون الاولوية للمناطق الصناعية .

والجهاز دور رئيسى فى إعداد مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بتحقيق أهدافه ، وإبداء الرأى فى التشريعات المقترحة ذات العلاقة ، وإعداد الدراسات عن الوضع البيئى ، وصياغة الخطة القومية لحماية البيئة والمشروعات التى تتضمنها ، وإعداد الموازنة التقديرية لكل منها ، وكذلك الضرائب البيئية للمناطق العمرانية والمناطق المخطط تنميتها ، ووضع المعايير الواجب الالتزام بها عند تخطيط وتنمية المناطق الجديدة ، وكذلك المعايير المستهدفة للمناطق القديمة ، ووضع أسس وإجراءات تقويم التأثير البيئى للمشروعات وغيرها من الأنوار الهامة .

أساليب معالجة المشكلات البيئية الناجمة عن المناطق الصناعية : لمواجهة التلوث البيئى للهواء والموارد المائية والتربة التى تؤثر سلبا على الكائنات الحية التى تعيش داخل هذا النظام البيئى ؛ ينبغى التصدى لمشكلة صرف المخلفات الصناعية تطبيقا لمبدأ : الوقاية خير من العلاج ، وبدلاً من الانتظار حتى تتولد مخلفات صناعية ملوثة وتصبح القضية معالجة المخلفات قبل صرفها ؛ يجب التركيز على استخدام

وتطوير التكنولوجيات الصناعية لتصبح تكنولوجيات اقتصادية نظيفة غير مولدة لمخلفات ملوثة .

وتنقسم سبل العلاج الى :

- طرق علاجية : وتشمل معالجة المخلفات السائلة فى نهاية العمليات الانتاجية ، والتخلص من المخلفات الصلبة شديدة الخطورة ، ومعالجة المخلفات الغازية .

- طرق وقائية : وتشمل استخدام تكنولوجيات قليلة الفاقد وإعادة استخدام الموارد والتحكم الآلى فى العمليات الصناعية .

- الحفاظ على الموارد : وتشمل الاستخدام الأمثل للموارد الخام وإعادة استخدام المنتجات الثانوية وترشيد الطاقة .

- نقل المصانع بعيداً عن العمران : فى إطار مخطط شامل لتقليل التكلفة الاقتصادية ، مع الاستفادة بالمواقع الحالية المتميزة لاقامة وحدات تكنولوجية نظيفة أو فى التوسع العمرانى أو كليهما .

ونظراً لما تتعرض له بعض الاقاليم البيئية - مثل اقليم حلوان ، واقليم شبرا الخيمة ، والمنطقة الصناعية بكفر الزيات ، ومنطقة خليج ابو قير الصناعية بالاسكندرية - لضغوط بيئية نتيجة لمشروعات التوسع الصناعى والعمرانى ، فإنه يلزم التصدى لتلك المشكلة على اساس علمية وتخطيطية سليمة . ولقد دلت تجارب الماضى على أن التجمعات الكبيرة - مثل القاهرة الكبرى - لا يمكن احتوائها والسيطرة على نموها دون أن يتم ذلك فى إطار مخطط شامل للتنمية ؛ يأخذ فى الاعتبار البعد البيئى للاقليم .

ونتج عن اختصاص اقليم مثل القاهرة الكبرى بمعظم المنشآت الصناعية فى المراحل الاولى لتطوير الصناعة فى اعقاب الحرب العالمية الاولى ومع الثورة الصناعية فى مصر - أن توطنت الصناعة فى أطراف

الاقليم ، مما ادى الى نشوء تجمعات سكنية حولها في ظل ظروف بيئية غير مناسبة ، وتؤدي زيادة معدلات النمو السكاني في تلك الاقاليم الى كثير من الآثار السيئة التي تتمثل في نقص مستوى الخدمات ، والتعرض لظروف بيئية سيئة .

ولتزايد الاهتمام بتلك المناطق - باعتبارها مناطق جذب للأنشطة الاقتصادية والسياحية والخدمية - فإنه يلزم وضع مخطط شامل للتنمية المتواصلة لكل اقليم ؛ تتكامل فيه برامج التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ، مع الاخذ في الاعتبار نقل بعض المشروعات الصناعية الى اقاليم بعيدة عن العمران ، على ان يكون ذلك في اطار مخطط شامل للتنمية المتواصلة للاقاليم الجديدة .

استراتيجية التصدي للمشكلات البيئية الناجمة عن المناطق الصناعية :

تهدف الاستراتيجية المقترحة الى تحقيق الاهداف التالية :

- تحديد مصادر التلوث من الصناعة التي تؤثر على مكونات النظام البيئي .

- تحديد انسب الوسائل والطرق التي تمنع التدهور البيئي .
- مواجهة المشاكل البيئية التي تؤثر على الحياة البيئية في الهواء والماء والارض

- التخطيط الانمائي الشامل والمتكامل للاقليم .
- استخدام هذا المخطط كأداة لسانع القرار للاسترشاد في النواحي البيئية والاقتصادية .

خطة العمل :

تشمل خطة العمل المراحل الأربعة التالية :
المرحلة الأولى : توصيف الأوضاع البيئية الحالية عن طريق تحليل البيانات البيئية المتوفرة .

الأنشطة المقترحة :

- جمع وتصنيف المعلومات المتاحة .
- مسح ميداني للصناعات القائمة لتحديد مدخلات ومخرجات العمليات الانتاجية المختلفة .

- تحديد المخلفات الصناعية الملوثة والخطرة .
- وضع خريطة بيئية ميدانية تمثل الوضع الحالي للاقليم .
المرحلة الثانية : تقييم التأثير البيئي :
ويتم في هذه المرحلة : التحديد الدقيق للمعلومات البيئية ومراقبة المخلفات الصناعية والنفايات الخطيرة : وتقييم الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية ، بالإضافة الى تقييم العائد مقارنة بتكاليف الحلول البيئية المقترحة .

الأنشطة المقترحة :

- تقييم التأثير البيئي لكل منشأة .
- تقييم التأثير البيئي لمجموع المنشآت .
- حساب التكاليف المرتبطة بالبدائل التكنولوجية .
المرحلة الثالثة : وضع خطة لنقل المصانع خارج نطاق المدن الكبرى :

هذه المرحلة تتزامن مع المرحلة الثانية ، وتركز على تصميم وتنفيذ عدة مشروعات تعتمد على تكنولوجيا ملائمة ، مع انشاء قاعدة للبيئة خاصة بالمنطقة ، واجراء دراسات جدوى فنية واقتصادية لتحديد انسب البدائل التكنولوجية للمعالجة ، مع وضع خطة لنقل المصانع والتي يتضح عدم جدوى علاج المخلفات الصناعية الناتجة عنها الى مناطق تنمية جديدة ، مع الاستفادة بالمواقع الحالية لجذب الاستثمارات : إما للتنمية العمرانية أو لاقامة مجمعات تكنولوجية متقدمة نظيفة أو كليهما ، مع توفير الخدمات اللازمة للسكان لرفع مستوى البيئة وتخفيف التكدس السكاني .

وينبغي عند نقل المصانع أن يتم ذلك في إطار محاور تنمية جديدة بعيدة عن الأراضي الزراعية ، على أن يؤخذ في الاعتبار تكلفة إقامة هذه المجتمعات العمرانية البعيدة عن المراكز الاقتصادية القائمة . ويجب فتح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص في إقامة تلك المجتمعات ، وفي إقامة البنية الأساسية متمثلة في المرافق الضرورية لإقامة تلك المجتمعات . ولجذب الاستثمارات اللازمة فإنه يجب النظر في إعطاء بعض الامتيازات الاقتصادية مثل الإعفاء من الضرائب ، وأن يكون سعر الأرض التي سوف تقام عليها المنشأة الجديدة رمزياً .

المرحلة الرابعة : التقييم الاقتصادي ورصد العوائد الصحية والانسانية والاجتماعية والسياسية :

وهي مرحلة أساسية ونهائية ، وفيها يمكن تقدير مدى استفادة المجتمع من نقل المصانع خارج نطاق المدن الكبرى . إذ أن التخطيط العلمي لبيئة الإنسان يجب أن يبنى على أساس نظرة مستقبلية ، أخذين في الاعتبار التقدم التكنولوجي والأنماط الاجتماعية لحياة الإنسان .

وفي كثير من المناطق الصناعية المصرية داخل المدن لم يكن التخطيط شاملاً بدرجة كافية ، حيث لم تؤخذ جميع المحاور اللازمة للتنمية الاقتصادية والصحية والاجتماعية بمفهومها الشامل ، ونتيجة لذلك فقد أصيبت المدن الكبرى والمدن المحيطة بها بتدهور بيئي مما أدى إلى تلوث الهواء والماء ، وخفض القيمة الجمالية للبيئة المحيطة ، وتقليص المساحات القابلة للزراعة ، وظهور الأمراض الاجتماعية المختلفة ، ونشر سلوكيات مكافحة التلوث داخل الوحدات الصناعية وخارجها .

٢١٦

ولاشك أن تقليل الفاقد الانساني ورفع صحة المواطن نتيجة الحفاظ على البيئة يمثل هدفاً أساسياً في حد ذاته ، ويؤدي إلى تخفيف عبء دعم الخدمات الصحية على موازنة الدولة .

ويؤدي نشر الوعي البيئي إلى انحسار سلوكيات التعميش والتكيف التي تنتشر في العشوائيات والتي تعد من أخطر المشاكل التي تواجه مصر حالياً ، « حيث يبلغ عدد سكان العشوائيات حوالي ١٢ مليون نسمة (جدول رقم ٢) . ولواجهة المشاكل الاجتماعية والصحية داخل العشوائيات فإن ذلك يحتاج إلى الكثير من الجهد والمال ، مما يضع عبئاً على الاقتصاد الوطني وعلى الاتزان السياسي للدولة ككل .

ويؤدي التحول نحو المشروعات التكنولوجية النظيفة إلى الاستخدام الأمثل للموارد ، ويكون له تأثيرات إيجابية على الصحة المهنية والعامية ، وتمثل في تحسين بيئة العمل ، وعدم التعرض للمواد السامة ، وانخفاض التعرض للأمراض الناتجة عن تراكم النفايات ، مع تقليل مخاطر الأمراض المحمولة مائياً .

إن مصر مقبلة على مشروعات تنمية ضخمة في سيناء وفي الصعيد ، ولهذا فإنه يلزم الاهتمام بالمحور البيئي عند وضع الخريطة الاستثمارية التي تحدد المناطق الصناعية الجديدة ، في محاولة للحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية الإنسان المصري ، وأن يتم إنشاء المصانع الجديدة ونقل القديم في إطار التنسيق بين المدن القديمة وعناصرها الداخلية ، وذلك لأهمية ترتيب أنماطها الاقتصادية والاجتماعية وصولاً إلى نواة حقيقية لمستقبل أفضل للأجيال القادمة .

جدول (٣)

عدد المناطق العشوائية ، عدد سكانها ونسبتهم إلى سكان الحضر بمحافظات جمهورية مصر العربية (١)

| المحافظة | عدد المناطق العشوائية | | | عدد السكان التكمينى بالمناطق بالآلاف | النسب المئوية لسكان المناطق إلى سكان الحضر % |
|---------------|-----------------------|----------------------|----------|--------------------------------------|--|
| | مناطق مطلوبة إنائها | مناطق مطلوبة تطويرها | الإجمالى | | |
| القاهرة | ١٢ | ٦٧ | ٧٩ | ٢١٩٣ | ٢٢ |
| الجيزة | ٤ | ٢٨ | ٣٢ | ٢٢٥٩ | ٦٠ |
| القليوبية | - | ٦٠ | ٦٧ | ٩٢٨ | ٦٤ |
| الاسكندرية | ٩ | ٣١ | ٤١ | ١١١٣ | ٢٥ |
| البحيرة | ١٣ | ٥٣ | ٦٩ | ٤٠٤ | ٤٣ |
| مطروح | - | ٥ | ٥ | ٣١ | ٦٠ |
| المنوفية | ١ | ٢٣ | ٢٤ | ٢٢ | ١٣ |
| الغربية | - | ٤٧ | ٤٧ | ٥٨٨ | ٢٥ |
| كفر الشيخ | - | ٤٩ | ٤٩ | ٢٠٩ | ٣٤ |
| دمياط | ٥ | ٨١ | ٨٩ | ١٧٩ | ٦٤ |
| الدقهلية | - | ١٠٩ | ١٠٩ | ٦٤٨ | ٥٦ |
| شمال سيناء | - | - | - | - | - |
| غرب سيناء | - | ١٢ | ١٢ | ٨ | ٢٩ |
| بورسعيد | ٤ | ٣ | ٧ | ٧١,٥ | ٨ |
| الإسماعيلية | ١١ | ٦ | ١٧ | ١٤٩ | ٤٠ |
| السويس | ٦ | ٨ | ١٤ | ٤٣ | ١١ |
| الشرقية | ٧ | ٦٣ | ٧٠ | ٢٩١ | ٢٨ |
| بنى سويف | - | ٥١ | ٥١ | ١٤٤ | ٢٢ |
| الفيوم | - | ٢٨ | ٢٨ | ١٠٠ | ٢٣ |
| المنيا | - | ٢٠ | ٢٠ | ٢٩١ | ٤٩ |
| أسيوط | - | ٥٠ | ٥٠ | ٤٠١ | ٢٥ |
| الوادى الجديد | - | - | - | - | - |
| البحر الأحمر | ٧ | ١٤ | ٢١ | ٦٩ | ٣٦ |
| قنا | - | ٦٦ | ٦٦ | ٢٣ | ٣١ |
| سوهاج | - | ٢٤ | ٢٤ | ٢٨١ | ٥٦ |
| أسوان | - | ٢٢ | ٢٢ | ١٩٣ | ٢٠ |
| مدينة الأقصر | ٢ | ٢ | ٩ | ٤١ | ٢٨ |
| الإجمالى | ٨١ | ٩٥٢ | ١٠٣٤ | ١١٥٦١ | ٢٧ % |

التقويم الاقتصادي لقضية نقل المصانع :

يخلص التقويم الاقتصادي لقضية نقل المصانع في الأبعاد الآتية :

أولاً: تقييم الخسائر الناجمة عن التلوث سواء من الناحية الصحية أو البيئية أو السياحية أو السياسية أو الاجتماعية ، وتأثير كل ذلك على الانتاج .

ثانياً: تقييم تكاليف المجابهة العلمية بأسلوب التوصيات السابق رصدها ، بما فيها تكاليف النقل الكامل أو الجزئي أو الانتقائي الاختياري لمصادر التلوث الحاد .

ومن ناحية أخرى يجب عند التقييم الاقتصادي الأخذ في الاعتبار العوائد المالية والوفورات المرتبطة بالعناصر التالية :

- زيادة الانتاجية بسبب تحسين صحة المواطنين نتيجة معالجة مشكلات التلوث في المناطق السكنية المجاورة للمصانع .

- تخفيض الإنفاق الصحي .

- الحد من العشوائيات المرتبطة بالمناطق الصناعية في المدن الكبرى ومشاكلها .

- قيمة الأراضي المقام عليها المصانع حالياً مقارنة بقيمة الأراضي الجديدة التي يتم نقل المصانع إليها .

ثالثاً: قضية الجات وانعكاس تلوث البيئة على التعامل من خلالها .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يلي :

* أن نقل المصانع خارج نطاق المدن يمثل عنصراً أساسياً لازماً للتنمية البيئية المتوازنة لمواجهة المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية والسياسية ؛ التي تنتشر في إطار سلوكيات ثقافة التلوث داخل المجتمعات العشوائية .

* ينبغي لمواجهة التلوث البيئي من المصانع داخل المدن ؛ المفاضلة بين الأساليب التالية : تطبيق الطرق العلاجية ، تطبيق الطرق الوقائية ، المحافظة على الموارد ، نقل المصانع بعيداً عن العمران - وذلك طبقاً لمعايير فنية واقتصادية واجتماعية . ويمكن استخدام مزيج من هذه البدائل المختلفة .

- وتحديد البديل الأنسب ، يقترح وضع مخطط شامل يتضمن : خطة قصيرة الأجل لعلاج مشاكل التلوث البيئية الحالية ، وخطة طويلة الأجل لنقل المصانع .

على أن تتضمن الخطة قصيرة الأجل المراحل التنفيذية الآتية :

- توصيف الأوضاع البيئية الحالية عن طريق تحليل البيانات المتوفرة والخاصة بالبيئة (مدة التنفيذ ٤ شهور) .

- تقييم التأثير البيئي لكل منشأة ولجميع المنشآت (مدة التنفيذ ١٢ شهراً) .

- دراسة جدوى فنية واقتصادية لاختيار البديل المناسب ، وإقامة بعض النماذج للمعالجة ، وتحديد أولويات المصانع التي يجب نقلها بعيداً عن العمران ، ووضع الخطة التنفيذية (مدة التنفيذ ٢٤ شهراً) . وبناء على نتائج تلك الدراسة ؛ يتم وضع خطة طويلة الأجل لمواجهة المشكلة .

* وقف إقامة مصانع جديدة في الوقت الحالي في مدينة القاهرة والمدينة الكبرى ، وقف التوسع في المشروعات الحالية ، وتوجيه استثمارات التنمية في مجال الصناعة لمناطق جديدة - في إطار مخطط تنمية شامل وتطبيقاً للمادتين رقمي ٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ (قانون البيئة) .

* لزيادة درجة الاستفادة من نقل المصانع إلى خارج

نطاق المدن الكبرى ؛ يتم تشكيل مجموعات عمل متفرغة بكل شركة تتحمل المسؤولية كاملة عن تنفيذ الخطة المقترحة . مع اقامة معاهد للتربية البيئية لتفريغ كوادر وطنية تعاون في صنع القرار .

* مراعاة التخطيط الاقليمي والقومى عند توطيد المصانع في المناطق الصناعية الجديدة وعلاقتها بالتجمعات العمرانية والسكنية .

* رسم خرائط بيئية للمناطق الصناعية الكبرى توضح الوضع البيئى الحالى ، وايضا خرائط تعكس الوضع البيئى المستقبلى فيما ينشأ من مناطق صناعية جديدة ، وتحديد علاقتها بالمناطق السكنية الحالية والمجمعات العمرانية الجديدة .

* الاقتصاد في استيراد المصانع القديمة - إذا لزم الأمر - على السليمة بيئيا منها فقط ، ومنع استيراد ما يخالف ذلك منعا باتسا لما تسببه من مشاكل بيئية عند التشغيل ، وذلك في اطار التوجه العالمى نحو تصدير التكنولوجيات غير النظيفة الى العالم النامى .

* الاستفادة بموارد صندوق حماية البيئة المنشأ بمقتضى المادة ١٤ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وذلك فى تحويل نقل المصانع وتوطينها فى مناطق صناعية بعيدة عن التجمعات السكنية الحالية ، وفى المجتمعات العمرانية الجديدة .

* الاستفادة بنظام الحوافز النقدية وغير النقدية مثل الاعفاء من الجمارك أو تخفيضها وتخفيض الضرائب للمشروعات والهيئات والمصالح التى تقوم بعمل لصالح

البيئة ، وذلك تطبيقاً للمادة ١٧ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .
* الحزم فى تطبيق وتنفيذ القوانين ، واجساد ما يلزم من آليات تنفيذية للإشراف والمتابعة والتقييم .

* الاسراع بتشكيل مجموعة اقتصادية متخصصة ذات نظرة اجتماعية وسلوكية وسياسية لدراسة وتقييم العوائق والتكاليف الاقتصادية لهذا المشروع ، بهدف استرشاد صانعى القرار بنتائجها فى النواحي البيئية والاقتصادية .

* دعوة البنوك والمؤسسات المالية للمساهمة فى تمويل مشروعات حماية البيئة ونقل المصانع خارج نطاق المدن الكبرى ، لما فى ذلك من فائدة على الاستثمارات الحالية ، ولما لها من أهمية فى فتح اسواق للتصدير للعالم الخارجى فى إطار النظام الاقتصادى العالمى الجديد - الذى يوجب أن يكون إنتاج السلع المسموح باستيرادها قد تم باستخدام تكنولوجيات نظيفة وغير ملوثة .

* الاستفادة من التجارب المصرية الناجحة لحماية البيئة من التلوث الصناعى ، مثل مشروع التعاون العلمى والتكنولوجى الذى نفذته أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجى والذى تم فى إطار التعاون العلمى بين وزارة شئون البحث العلمى والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، ومن خلاله تم إنجاز كثير من المشروعات المتعلقة بتطوير الصناعة وحماية البيئة ؛ لخدمة قطاع الإنتاج والخدمات ، وتقليل الفاقد ، ومعالجة مشكلات التلوث ، وإتاحة فرص جديدة للتصدير .

التنمية الادارية والقوى العاملة

تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالمؤسسات المصرية

تشهد الساحة العالمية تغيرات جذرية سوف تترك أثارها الاقتصادية على العالم أجمع بصفة عامة وعلى المنطقة العربية بشكل خاص ، ويتطلب النظام العالمى - بحركته السريعة التى تتتابع فيها التغيرات بمعدلات فائقة السرعة - من الحكومات وإدارة المؤسسات ؛ اتخاذ الترتيبات اللازمة لمواجهة مثل هذه التحديات ، ثم تدعيم قدراتها التنافسية .

وتشير دراسات وكتابات خبراء الإدارة الى أن التغيير الإدارى الرشيد ، وتبنى مداخل غير تقليدية فى التطوير كنموذج إدارة الجودة الشاملة - يعتبر أحد المداخل الهامة لمواجهة هذا النظام العالمى الجديد . ومن ثم فإن العنصر فى سوق المنافسة العالمى يقتضى أن تكون الجودة هى المطلب الأساسى للمنظمات . فلم تعد الجودة فى الاقتصاد المعاصر تعنى إنتاج سلعة أو خدمة أفضل من نظيرتها المتاحة فحسب ، وإنما تعنى رضا المستفيدين عن السلعة أو الخدمة ، وتحقيق جودة إدارة المنشأة ككل .

فمن خلال تبني هذه الفلسفة الادارية استطاعت المؤسسات اليابانية أن تغزو معظم دول العالم بمنتجاتها ، وأصبحت عبارة « صنع فى اليابان » تلقى قبولا لدى جميع المستهلكين محليا وبوليا .

وعلى الجانب الآخر يرتبط تقلص القدرة التنافسية لدى بعض المؤسسات المصرية فى جانب منه بافتقارها إلى سياسة إدارية رشيدة ،

ومن ثم أصبح على هذه المؤسسات - لكى تكون فى موقف تنافسى متميز - أن تولف كل امكاناتها لايجاد مناخ إدارى رشيد ؛ يساهم فى انتاج سلع وخدمات - ذات جودة عالية وبسعر مناسب - تفى باحتياجات المستهلك ورغباته فى الأسواق المحلية والدولية وأن يتحقق ذلك الا من خلال تبنيها لفلسفة إدارة الجودة الشاملة التى تركز على جودة المنتجات والمنظمة ككل .

ولما كانت كل الجهود الاقتصادية فى مصر الآن تعمل بكل قوة لكى تبني اقتصادا قويا يستطيع التعامل مع المتغيرات العالمية ، وباعتبار أن المجالس القومية تستهدف فى دراساتها العمل على تطوير الاقتصاد وتحسين أداء المؤسسات وجعلها قادرة على مواجهة المنافسة الحادة التى تتزايد يوما بعد يوم ، فإن هذه الدراسة تهدف الى ما يلى :

- التعرف على مفهوم إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات تطبيقه بفاعلية .

- عرض مختصر لمراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة فى الواقع العلمى ، والدروس المستفادة من تجارب التطبيق .

- دراسة التحديات العالمية الجديدة التى توجب الأخذ بمدخل إدارة الجودة الشاملة بالمؤسسات المصرية .

- تحديد سبلات بعض المؤسسات التى قد تحول دون تطبيق إدارة الجودة الشاملة بفاعلية من واقع الدراسات السابقة فى هذا المجال .

- اقتراح التوصيات التى تساعد على تطبيق إدارة الجودة الشاملة بفاعلية بالمؤسسات .

وبناء عليه توصلت الدراسة ، من واقع آراء ودراسات سابقة في هذا المجال ، إلى ما يلي :

أولاً : أن نموذج إدارة الجودة الشاملة ما هو الا فلسفة إدارية ، تهدف إلى تحقيق التميز في جودة أداء المنشأة ككل من خلال القدرات المشتركة لكل من الإدارة والعاملين .

ثانياً : تعتبر المتطلبات التالية عوامل أساسية لتبنى مدخل إدارة الجودة الشاملة بالتطبيق العملي :

- ضرورة إيمان الإدارة العليا بأهمية مدخل إدارة الجودة الشاملة .
- ضرورة وجود أهداف محددة تسمى المنشأة إلى تحقيقها باعتبار أن تحديد الأهداف هو المدخل الأول في إدارة الجودة الشاملة .

- أن الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها يجب أن تكون موجهة تبعاً لاحتياجات ورغبات المستهلك في الأجل الطويل ، وبأن التركيز بدرجة أساسية على تحقيق الزيج في الأجل القصير ، فضلاً عن ضرورة تناسب المنتج أو الخدمة مع احتياجات العميل .

- التأكيد على تعاون كافة الأقسام بالمنشأة في تبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة حيث تتجلى في هذه الوظيفة أهمية التوحيد والتنسيق في الجهود .

- ضرورة إدخال التحسينات والتطورات على أساليب ونماذج حل مشكلات الجودة مع الاهتمام بتدريب المدربين والعاملين على كيفية استخدام هذه الأساليب والنماذج ، وأهمها : العصف الذهني ، تحليل السبب والأثر ، تحليل البيانات والجدول الاحصائية ، الأعمدة البيانية ، خرائط المراقبة ، مبدأ باريتو .

- ضرورة ارتكان فلسفة إدارة الجودة على قاعدتين عريضتين من البيانات والمعلومات التي ترشد عملية اتخاذ القرارات داخل المنشأة .

- إعطاء الموظفين السلطة اللازمة لأداء العمل المنوط اليهم ، وبأن

التدخل من قبل الإدارة في جميع مراحل عملية التنفيذ ، بهدف منح الموظف الثقة وتشجيعه على أداء عمله .

- يجب الابتعاد عن سياسة التخويف والتي قد تتمثل فيما يأتي :

* عدم التقدم بأفكار جديدة .
* إمكان أداء العامل المهمة بطريقة أفضل ، ولكن عدم معرفته بالمرحلة التالية لها وخوفه من المساطة يؤثر على هذا الأداء .
* الخوف من انخفاض معدل الأداء .
* عدم المساهمة بأقصى جهد ممكن .
* الخوف من عقوبات الإدارة ، واجواء البعض إلى هذا الأسلوب بهدف السيطرة على العاملين .

* عدم خدمة مصالح الشركة بطريقة أفضل ، لمجرد الالتزام باتباع قواعد أو لوائح معينة .

- التدريب المستمر : فجميع العاملين بالمنشأة بحاجة إلى التدريب على الجودة الذي يجعلهم في وضع أفضل بخصوص الانتماء بجميع العمليات التي تتم في المنشأة بمختلف مراحلها .

- النظر إلى عملية تطوير وتحسين الجودة على أنها عملية مستمرة مما يتطلب وجود فرق عمل تكون مهمتها تصميم وتطوير وتحسين جودة الأداء بصفة عامة .

ثالثاً : يمر تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة بخمس مراحل أساسية هي :

- المرحلة الصفرية (الإعداد) وفيها تقرر الإدارة رغبتها في تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة ونقل أفكار النظام إلى العاملين بالمنشأة ككل .

- المرحلة الأولى (التخطيط) حيث يتم وضع الخطط التفصيلية للتنفيذ ، وتحديد الهيكل الدائم والموارد اللازمة لتطبيق النظام .

- المرحلة الثانية (التقرير والتقييم) وتتضمن : تحديد الأهداف

حين التنفيذ من أول يناير عام ١٩٩٥ بهدف تحرير التجارة الدولية ، وتخفيف جميع القيود المفروضة عليها من الدول والتجمعات الاقليمية . وهذه التغييرات تشير الى بروز العديد من المشاكل وصاحب الادارية المختلفة مما هو قائم حاليا ، اذ لا يمكن معالجتها بالطرق التقليدية التي تستخدمها الكثير من منشآت الأعمال الا ، بل تحتاج الى نمط جديد في الادارة وتفكير مختلف في كيفية تحسين الاداء .

خامسا : في مواجهة التحديات السالفة التي تواجهها المؤسسات المصرية : أصبح على ادارة هذه المؤسسات ضرورة تبني مدخل الجودة الشاملة بالتطبيق العملي لتحقيق الارتفاع الى مستوى المنافسة ، وبالشكل الذي يمكن من السيطرة بها أو على الأقل الحد من تفاعلاتها السلبية ، ومن ثم تمكينها من المحافظة على نجاحها وفعاليتها ، بل وتحقيق مواقع متقدمة أيضا في الأسواق المحلية والدولية .

ويترتب على تطبيق المؤسسات المصرية لمدخل ادارة الجودة الشاملة ، تحقيق الفوائد التالية :

- أن نظام الجودة الشاملة يؤدي الى تخفيض التكلفة وزيادة الربحية .

- أنه يمكن الادارة من دراسة احتياجات العملاء والوفاء بتلك الاحتياجات .

- في ظل الظروف التنافسية التي تعيشها مؤسسات الأعمال ، يساهم مدخل ادارة الجودة الشاملة في تحقيق ميزة تنافسية في السوق .

- أن تطبيق مدخل ادارة الجودة الشاملة أصبح ضروريا للحصول على بعض الشهادات الدولية مثل ISO 9000.

- تنمية الشعور بوحدة المجموعة وعمل الفريق ، والاعتماد المتبادل بين الأفراد ، والشعور بالانتماء في بيئة العمل .

التي تسعى المنشأة إلى تحقيقها ، لبلوغ هذه الأهداف - تحديد المراحل المطبقة حاليا بالمنشأة والتي تستهدف تحسين الأداء - مدى امكانية احلال مدخل ادارة الجودة الشاملة بدلا من المداخل المعمول بها في الوقت الراهن ولا تحقق الأهداف - تحديد المنافع التي يمكن تحقيقها من وراء تطبيق النظام - متطلبات تطبيق النظام والمقاييس التي تحول دون التطبيق بفاعلية .

- المرحلة الثالثة (التنفيذ) حيث يتم اختيار الأفراد الذين سيعهد اليهم بعملية التنفيذ وتدريبهم على أحدث وسائل التدريب المتعلقة بادارة الجودة .

- المرحلة الرابعة (تبادل ونشر الخبرات) وفيها يتم استثمار الخبرات والنجاحات التي تم تحقيقها من تطبيق نموذج ادارة الجودة الشاملة ، حيث تدعى جميع ادارات وأقسام المنشأة وكذلك المتعاملين معها من العملاء والموردين للمشاركة في عملية التحسين ، وتوضيح المزايا التي تعود عليهم من هذه المشاركة .

رابعا : خلصت الدراسة الى أن مصر في الوقت الراهن تواجه تحديات سياسية واقتصادية وادارية نتيجة للتغيرات التي لحقت بالنظام الاقتصادي والتجاري العالمي في السنوات الأخيرة ، والتي تتمثل في :

- التكتلات الاقتصادية الاقليمية ومن أبرزها : الاتحاد الأوربي وما يمثله من سوق كبيرة ستؤدي إلى قيام وحدات صناعية هائلة داخل السوق ، وتكتلات دول شرق آسيا وتكتلات دول الكومنولث في شرق أوروبا ، وتكتل الأمريكتين .

- ظهور مجموعة الدول التي يطلق عليها البنك الدولي مجموعة الدول ذات النمو السريع أو دول معجزة شرق آسيا ، وهذه الدول أمكنها غزو أسواق العالم بصناعاتها المرتفعة الجودة وذات السعر المناسب .

- دخول الاتفاقية الجديدة لمنظمة التجارة العالمية (W.T. O)

- احرار معدلات أعلى من التفوق والكفاءة عن طريق زيادة الوعى
بالجودة فى جميع ادارات المنظمة .

- تحسين سمعة المؤسسة فى نظر العملاء والعاملين .

سادسا : أسفرت الدراسات النظرية والتطبيقية عن أن أوجه
القصور بالمؤسسات - والتي قد تعمق تطبيق إدارة الجودة الشاملة
بفاعلية فى شركات الصناعة أو الإدارة العامة بلجهزة الدولة - تتمثل
فى الآتى :

- التركيز على الأرباح قصيرة الأجل حيث يرى البعض فى منشآت
الأعمال أن تحقيق ربح مالى أهم من تقديم منتج أو خدمة ، أما
الشركات الأجنبية التى تطبق نموذج الجودة الشاملة بنجاح ، فإنها
تهدف الى أن تصبح أفضل شركات العالم فى تقديم المنتج أو الخدمة ،
ثم تلتنى الأرباح تباعا .

- التقويم الرسمى للأداء والمعدلات السنوية يؤدى الى التركيز على
المنتج النهائى وحجمه أو كمياته ، وليس على القيادة الواعية التى تعين
الأفراد على تحقيق جودة أعلى ، وبالتالي تتحول الإدارة إلى إدارة
بالأرقام أو بالتخويف ، ومن ثم تتحول معدلات أداء العاملين الى معدلات
أداء قصيرة الأجل .

- إدارة بعض المؤسسات بناء على الأرقام المنظورة فقط دون
مراعاة الاعتبارات الأخرى مثل تحسين الجودة ورضاء العميل أو
المستهلك ، فضلا عن تعجل النتائج بدون بذل الجهود الضرورية لتحقيق
الجودة المطلوبة .

- البحث عن أعذار : حيث يزعم البعض بأن مشكلة الإدارة بمصر
تختلف عن غيرها فى الخارج ، أو أن إدارة الجودة تؤدى عملها فى
حدود الامكانات ، أو أننا ننفذ المواصفات .

- جمود التنظيم : فبعض المؤسسات تهتم بالشكل التنظيمى دون
النظر الى مدى ملائمة لظروف العمل واحتياجاته ، حيث يكون التركيز

على المبادئ التنظيمية المجردة كتفويض السلطة أو تسلسل القيادة دون
ملاحظة تلك المبادئ لظروف التنفيذ ومتطلباته ، بالإضافة الى غموض
الأهداف وعدم تحديدها بل وتناقضها فى بعض الأحيان .

- ضعف الاهتمام بالبحث والتطوير : فلم يحظ البحث والتطوير
بالتشجيع الكافى كما فى الدول المتقدمة ، وقد يرجع ذلك المناخ الإدارى
السائد فى المؤسسات المصرية الى التقيد ببعض اللوائح والقوانين ،
أو لضعف فى ميزانية البحث .

- عدم توافر اتصالات فعالة : ففى كثير من المؤسسات تتعدد
المستويات الإدارية بشكل يزيد من طول مدة الاتصالات ، ولا تكون
العلاقات بين أقسام المؤسسة والأفراد العاملين بها واضحة ، مما يقلل
من الفعالية الإدارية ، ويحول دون تطبيق نموذج الجودة الشاملة
بشكل عام .

- الافتقار الى العمل الجماعى : إذ إن أى تحسين فى الأداء هو
ثمرة إنتاج فردى غالبا يتحقق على نحو معين . فلا توجد ادارتان داخل
بعض المؤسسات تتعاونان الا فى القليل ، مما يؤدى الى التضارب
والازدواجية فى العمل ، ومن ثم تكون بيئة عمل غير صحية .

- عدم الاهتمام بانسانية الأفراد : فالمؤسسات المصرية تركز
بصفة رئيسية على جانب مهام العمل الرسمية بين الرئيس والمرؤوس ، ولا
تولى الاهتمام الكافى للنور الذى يمكن أن يحققه النواحي
الخاصة بالعلاقات الانسانية بين الأفراد من رؤساء ومرؤوسين فى
تحسين وتطوير العمل .

- شيوع الأنماط الإدارية الجامدة : فبعض المديرين فى
المؤسسات قليلا ما يقومون بتفويض سلطاتهم ويتدخلون فى
شئون مرؤوسيههم ، وينظرون إلى عملية اتخاذ القرار وكأن الهدف
منها هو إبداء قدرتهم على الإدارة بكفاءة ، ولذلك فقليلا ما يتم
اشراك المرؤوسين فى صنع القرار ، وقد تتم المشاركة

بطريقة غير علمية . الأمر الذى يؤدي الى عدم وجود صف قيادى ثان فى بعض المؤسسات .

- أن الأسلوب الأكثر استخداما فى اختيار العاملين بالمؤسسات هو الاعلان أو عن طريق القوى العاملة ، وليس عن طريق تقصى مستوى المتفوقين من خريجي الجامعات . كما توضح نتائج الدراسات الحديثة ان الاختيار للمستويات الأعلى فى كثير من المؤسسات مازال يتم على أساس الأقدمية أو أهل الثقة .

- بالنسبة للتدريب : أسفرت العديد من الدراسات عن أن نتائجه تنحصر فى زيادة المعلومات للمتدربين دون أن تحقق هذه المعلومات الجديدة زيادة القدرة على حل مشكلات العمل ، مما يؤدي الى هدر كثير من الجهد والتكاليف التى تبذل فى مجال التدريب والحد من فاعليته ، فضلا عن أن التدريب قد تتولاه أجهزة بعيدة عن معايشة ظروف العمل الفعلية داخل الوحدة الانتاجية .

- أن نظام الأجور الحالى يحول دون انجاز الاعمال بكفاءة عالية ، مع عدم التأكد من الحصول على الجهد الإضافى ، وكذلك عدم وضوح الصلة بين المكافأة والأداء المتميز .

- أن أنواع السلع أو الخدمات التى تقسم المؤسسات بتقديمها للجماهير والمستهلكين غير كافية ، وقد تقل فى كثير من الأحيان عن الأنواع التى تنتجها المؤسسات المشهود لها بالكفاءة .

- أن معظم المؤسسات ليس لديها خطة طويلة الأجل لدراسة احتياجات المستهلك ورغباته ، وعند توافر هذه الخطة فغالبا ما يتم التركيز على الأجل القصير ، حيث يكون هدفها الأساسى هو تحقيق الربح دون الوفاء باحتياجات المستهلك ورغباته .

وفى حالة وجود خطة تصيرة الأجل فقد يتم وضعها دون دراسة مسبقة لاحتياجات العملاء ، فمعظم المؤسسات تقوم بخدمة قطاعات السوق دون معرفة الرغبات والصفات الخاصة والدوافع العامة لكل قطاع من هذه القطاعات ومحاولة اشباعها ، وفى حالة الابتكار والتجديد فغالبا ما يكون مصدره الأساسى من مختبرات البحث والتطوير فى المنشأة وليس من جانب العملاء أنفسهم .

سأبما : هناك أسباب أخرى قد تعوق تطبيق إدارة الجودة الشاملة بفاعلية بالمؤسسات ؛ يرجع معظمها الى الظروف البيئية التى تمثل قيودا على قدرة المديرين على اتخاذ القرار ، من أهمها :

- تعدد القوانين واللوائح وتعديلها بصفة مستمرة .
- تعدد الأجهزة الرقابية وامتثالها بالاجراءات أكثر من النتائج .
- عدم استقرار القيادات الادارية ، مما يؤثر سلبيا على تطبيق إدارة الجودة الشاملة بفاعلية .

- انخفاض المستوى التعليمى فى بعض المعاهد والجامعات المصرية ، حيث أصبحت لا تعلم المهارات اللازمة للعمل فى الشركات الجيدة .

- شيوع بعض الأنماط السلبيه فى بيئة الأعمال المصرية كإلحجام عن تحمل المسئولية والتردد والشك وعدم الاقدام على التصرف فى المواقف التى لا تتطلبها اللوائح أو التى لا توجد بشأنها تعليمات ، فضلا عن عدم إعطاء اهتمام مناسب بالوقت والجدية فى العمل واتقائه ، وغلبة الاعتبارات الشخصية فى العلاقات .

ثامنا : ما سبق لا يعنى أن أيا من المؤسسات المصرية لم تنجح فى إدارة أعمالها بكفاءة ، بل إن بعض المؤسسات حققت نجاحا كبيرا حيث انه على الرغم من القيود الموجودة ، فهناك نماذج رائدة للأداء المصرى فى هذا المجال .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

« العمل على زيادة الانتاج وتحسين جودته بالمؤسسات المصرية من خلال جهد منظم وتخطيط مترابط بين مختلف مواقع الانتاج ، مع ضرورة اقتناع الادارة العليا بأهمية الجودة واستخدام التكنولوجيا الحديثة فى مجالات الانتاج ، وتبسيط طرقه وأساليبه بحيث يمكن استخدام المسواد الضام بأحدث الأساليب الفنية . بالإضافة الى تخصيص مراكز متطورة لصيانة الآلات والمعدات ، وتحديد نسبة دائمة وكافية من المخصصات المالية بالمنشأة للصرف على بحوث المنتج ، وإيجاد نوع من التنسيق والتكامل بين قسم الجودة والأقسام الأخرى داخل المشروع ، وتبنى برامج ثقافية للمنظمة تساهم فى جعل هدف الجودة شاملا ومقبولا ، من خلال : »

- تصميم وتوضيح شعارات توضع على أبواب الغرف والمداخل والرموزات بمبنى المنظمة .

- عرض أفلام تسجيلية فى فترات الراحة عن تجارب ناجحة لشركات وطنية أو أجنبية فى مجال تحسين الجودة .

- عقد لقاءات دورية غير رسمية لمناقشة مقترحات العاملين لتحسين الجودة والفاعلية والعلاقات الانسانية ، لأثراء روح الفريق .

« تنمية الاهتمام بجودة المنتجات لدى العاملين والأخذ بنظام منادى اقتراحات ، مع ضرورة توافر جهاز مختص بجمع لدراساتها ومكافأة أصحاب الاقتراحات المثمرة .

« تطبيق تكتيك حلقات الجودة وتعميمها بالمؤسسات المصرية ، فى خطوط الانتاج ، وكذلك فى البنوك ومعاهد التدريب وشركات الطيران ومؤسسات التسويق وغيرها من المؤسسات .

« أن تعمل المؤسسات المصرية على إيجاد حلقة وثيقة مع المستفيدين من الخدمات أو الراغبين فى السلع التى تقدمها بما يجعل عمليات الابتكار والتجديد جهودا موظفة لخدمتهم ، مع تغيير اتجاهاتها نحو المستهلك وإعطائه اهتماما خاصا واعتباره مصدرا أساسيا لكل قرارات المنظمة .

« أن تضع المؤسسات تنظيما يتسم بالمرونة والتوازن بين احتياجاتها والبيئة التى تعيش فيها ، مما يجعل منها نظاما متجدا لا يقف عند شكل ثابت جامد .

« أن تؤكد المؤسسات على ضرورة تحلى العاملين فيها بنوع من الاستقلال والبرونة فى تأدية الأعمال . ولذا يجب أن تصمم الوظائف بحيث تضمن تنوعا فى المهام والأنشطة المحددة للعمل ، بالإضافة الى زيادة مسئولية العمل بحيث يتطلب مستوى أعلى من المعرفة وحرية أكبر فى التصرف ، والشعور بأهمية العمل فى إبراز ذاتيته .

« ضرورة تنمية وإعادة تقييم مجهودات البحث والتطوير فى المؤسسات ، وذلك فى إطار عمل ثقافى داخلى يشمل جميع الأقسام ، مع الحرص على استقطاب عناصر مؤهلة ذات خبرة فى مجال البحث والتطوير ، بالإضافة الى إعادة النظر فى تعزيز الاعتمادات المالية المخصصة للبحث وطريقة توزيعها حتى تحقق الهدف المنشود .

على الاقتناع والقبول - بدلا من استخدام الأساليب البيروقراطية للتأثير على الأفراد .

* رسم سياسة للاختيار والتعيين على أساس معطيات موسمية ؛
تحدها ظروف كل مؤسسة من واقع البيئة التي تعمل فيها ، مع اعطاء الإدارة حرية اختيار العاملين على أساس الكفاءة ، والاخذ بالأساليب العلمية في اختيار أفضل العناصر من خريجي الجامعات/المشهود لهم بالكفاءة .

* ضرورة التمسك باختيار القيادات الإدارية العليا لدى المؤسسة من داخلها الا في الحالات الاستثنائية ، على أن يتم اختيارهم على أساس الكفاءة وليس الولاء أو الميول السياسية . مع تقييم قدرات المرشحين التدريبية والذهنية والخبرات والمهارات الإدارية والقدرة على تحمل المسؤولية والتصرف ومواجهة المشاكل الإدارية ، وكلها أمور ركزت عليها المؤسسات الناجحة في تبني فلسفة الجودة الشاملة .

* رسم سياسة سليمة للأجور والمرتبات تتفق ومستويات الأجور والمرتبات في الوظائف المماثلة في المؤسسات الناجحة ، وتتميز بدر من المرونة لمواجهة التغيرات الاقتصادية المتصلة بمدى توافر العاملين من مختلف الاختصاصات اللذين لتحقيق أهداف المؤسسة .

* استخدام الحوافز الإيجابية كعامل أساسي لتحسين الأداء الإداري وبصفة خاصة الحوافز المعنوية ، باعتبارها من أكثر الطرق التي اعتمدت عليها المؤسسات المتميزة في تحفيز الأفراد .

* على أجهزة النشر والاعلام القيام بدور ملموس في نشر الوعي بنظام الجودة الشاملة ، باعتبارها مسئولية كل عامل يرغب في الارتقاء بمنتجات المؤسسة والوصول بها الى مراكز تنافسية متميزة .

* انشاء شبكات اتصالات فعالة داخل المؤسسات ، على أن تنقسم هذه الاتصالات في جميع الاتجاهات وبمختلف الوسائل الممكنة - سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة من أجل :

- معالجة صور الرفض أو الاعتراض سواء كانت صريحة أو ضمنية أو مستترة .
- الوعد بالدعم والمساندة عند عدم التكيف مع متطلبات التغيير في أساليب العمل وقواعد الحفز .

- الالتزام الضمني أو الصريح بالامتثال لمتطلبات النظام الجديد .
* التأكيد على قيمة العمل بروح الفريق داخل المؤسسات واعتبار تنفيذ العمل مسئولية جماعية بين الأفراد ، وهو ما حققته المؤسسات اليابانية ، حيث استطاعت من خلاله تبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة بفعالية .

* الاهتمام بمراعاة العنصر الانساني في العمل ، وهذا يستدعى من الإدارة تقدير العاملين ومعاملتهم بصفتهم شركاء ، واعطائهم الفرص للمشاركة في اتخاذ القرارات وحل المشكلات ، والحرص على تدريبهم ورعايتهم اجتماعيا ومهنيا .

* وضع سياسة سليمة للتدريب تقوم على أسس دراسة الاحتياجات التدريبية الفعلية مع التأكيد على تدريب العاملين بين الأقسام المختلفة داخل الشركة ، والاهتمام بالتدريب على الجودة في مواقع العمل ، وحث العاملين على التمسك بقيم المجتمع .

* تكوين فريق من المديرين أكثر كفاءة وتقبلا للتغيير ومشجعا له ، وتنمية معارف ومهارات العاملين وتحسين أنماطهم السلوكية ، مع إيجاد أفضل الأساليب للقضاء على الصراعات داخل التنظيم - والتي تعتمد

تنمية الصادرات وترشيد الواردات

أولاً: الصادرات:

أصبح التصدير ضرورة ملحة لمعالجة الخلل في الميزان التجاري والتزايد المستمر في الواردات على اختلاف أنواعها ، سواء ما كان منها استهلاكياً أو رأسمالياً - واللازم لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية - والتي يصعب تخفيضها دون المساس بمستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، والاستيراد في حد ذاته لا يمثل عبئاً ، فهو ضروري في ظل عدم قدرة أي دولة - مهما بلغ شأنها - على الاكتفاء الذاتي ، ولكن العيب يكمن في عدم القدرة على التصدير بمستوى يقارب حد الاستيراد .

وتكتسب عملية تطوير الاستراتيجية المصرية للتصدير أهميتها الحيوية من ظهور عدد من المتغيرات على الساحة العالمية ، وتفاقم العديد من المشكلات على الساحة المحلية ، نبرزها فيما يلي :

أهم المتغيرات على الساحة العالمية :

- اتساع درجة التشابك الاقتصادي العالمي ، وتزايد درجة الاعتماد المتبادل بين الدول ، بحيث أصبح من الصعب على أي مجتمع أن يعيش منعزلاً ، ومن ثم نشأت التكتلات الاقتصادية ، حيث يتم تحرير التجارة والمعاملات المختلفة بين الدول الأعضاء ، وتفرض القيود في مواجهة الدول غير الأعضاء - مما يشكل صعوبة كبيرة في اختراق أسواق مثل هذه التكتلات .

- التحولات الجذرية في أوروبا الشرقية ودول الكومنولث ، والأخذ باليات السوق بديلاً عن الاقتصاد الموجه ، وفقدان أسواق - كانت لمد طويلة - تقليدية بالنسبة للسلع المصرية .

- تزايد حدة المنافسة بين الدول لكسب مزيد من الأسواق ، وظهور

العديد من الدول الآسيوية المصدرة بخلاف النمر الأربعة ، ومن بينها على سبيل المثال : ماليزيا ، وتايلاند ، وإندونيسيا ، والفلبين .

ويوضح الجدول التالي حجم الصادرات للعديد من التكتلات

الاقتصادية وبعض الدول وذلك لمعرفة موقعنا مقارنةً بذلك الدول .

(مليار دولار أمريكي)

| الدولة | حجم الصادرات ١٩٩١ | النسبة المئوية للصادرات العالمية % |
|---------------------|----------------------|---------------------------------------|
| الجماعة الأوربية | ١٣٩٩ | ٤٠.٥ |
| منطقة التجارة الحرة | ٥٩٥ | ١٧.٢ |
| الولايات المتحدة | ٤٢٢ | ١٢.٢ |
| ألمانيا | ٤٠٣ | ١١.٧ |
| اليابان | ٣١٥ | ٩.١ |
| جماعة الانكا | ٢٢٧.٥ | ٩.٦ |
| هونغ كونج | ٩٨.٦ | ٢.٩ |
| كوريا الجنوبية | ٩٦.٥ | ٢ |
| سنغافورة | ٥٩.٢ | ١.٧ |
| ماليزيا | ٢٤.٤ | ١ |
| تايلاند | ٢٧.٦ | .٨ |
| تركيا | ١٣.٢ | .٤ |
| إسرائيل | ١١.٦ | .٣ |
| مصر | ٢.٨ | .١ |

ويتضح من هذا الجدول ضآلة حجم الصادرات المصرية إذا ما قورنت بمثلتها من الدول النامية مثل ماليزيا وتايلاند .

- ارتكزت سياسة التصدير على تصدير فائض الإنتاج الزراعي والصناعي ، دون دراسة واعية لاحتياجات الأسواق الخارجية وإمكان تصريف منتجاتها فيها .

وقد ترتب على اتباع سياسة تصدير فائض الإنتاج تذبذب كميات السلع المصدرة من سنة إلى أخرى ، مما أدى إلى ضياع الكثير من الأسواق الخارجية . كما أن الصادرات كانت توجه أولاً إلى دول اتفاقيات سدادة الديون وفوائدها ، ثم يصدر ما يتبقى إلى أسواق دول

العملات الحرة ، مما جعل صادراتنا إلى هذه الأسواق بمثابة واردات هامشية ؛ يمكن الاستغناء عنها في أي وقت .

أهم المتغيرات على المستوى المحلي :

- الاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات والعجز المزمن في الميزان التجاري ، ويذكر أن الفائض في ميزان المعاملات التجارية - والذي بلغ نحو ١,٤ و ٣,٨ مليار دولار لعامي ٩٠/٩١ و ٩١/٩٢ على الترتيب - يرجع بصفة أساسية لإسقاط جانب كبير من المديونية الخارجية (٥٠ ٪) من خلال نادي باريس ، وذلك بعد توقيع اتفاقية الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩١ - ولبعض المساعدات العربية أثناء أزمة الخليج ، وليس للتحسن في الميزان التجاري .

- تركزت الصادرات في عدد محدود من السلع وبخاصة البترول ، مما يشكل تهديدا لمصادر العملة الأجنبية - خاصة في ظل تدهور أسعار البترول على المستوى العالمي (كما حدث في عام ١٩٨٦) مما أثر سلبيا على معدلات أداء الاقتصاد القومي .

- أن فائض الحاصلات الزراعية قد اتجه إلى التناقص المستمر بسبب تزايد أعداد السكان ، فقد تناقصت الكميات المصدرة من معظم حاصلاتنا الزراعية .

- تعرض مصادر النقد الأجنبي الرئيسية (تحويلات العاملين - قناة السويس - السياحة - البترول) للتذبذب باعتبارها تتأثر بعوامل خارجية وداخلية ، مما يقتضي البحث عن مصادر مستقرة وثابتة للدخل .

المعوقات الخارجية :

- الإجراءات الحمائية من قبل العالم المتقدم ، وخاصة في ظل ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة .

٢٢٨

- تزايد حدة المنافسة العالمية ، ووجود حد أدنى من الشروط الفنية والتكنولوجية والصحية والبيئية لقبول الصادرات .

- فقدان الأسواق التقليدية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق ، وتراجع اتفاقيات التجارة والدفع .

- عدم التوصل إلى نتائج حاسمة بالنسبة لمستوى الحماية والدعم في جولة أوروغواي (اتفاقية الجات) ، ومنها الحرب التجارية التي تدور الآن بين الولايات المتحدة من جهة ، والجماعة الأوروبية - وخاصة فرنسا - من جهة أخرى ، بسبب دعم المنتجات الزراعية ، ورغبة الدول في غزو أسواق الدول الأخرى .

- الدعم المستمر الذي تقدمه بعض الدول لمنتجاتها بغرض المحافظة على أسواقها .

المعوقات المحلية :

- عدم وجود استراتيجيات طويلة المدى وواضحة للتصدير متراكبة مع خطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- عدم وجود فائض في الإنتاج للتصدير - خاصة في السلع الزراعية - نتيجة للزيادة المستمرة في الاستهلاك المحلي ، وهو ما يثير المفاضلة بين سياسة «تصدير الفائض» أو «الإنتاج من أجل التصدير» ، وقد ظهر ذلك في إضعاف مركز مصر التنافسي في صادراتها من القطن طويل التيلة الممتاز ، وأسفر عن فقد العديد من الأسواق الخارجية نتيجة تدهور المحصول من جهة ، وزيادة استهلاك المفازل المحلية من جهة أخرى ، كذلك يجب تحديد استراتيجيتنا القادمة من خلال المفاضلة بين «استراتيجية الإنتاج للتصدير» أو «استراتيجية الإحلال محل الواردات» ، أو القدرة على التوفيق بين الاستراتيجيتين معا .

- عدم مطابقة بعض السلع للمواصفات المقبولة عالميا ، ويرتبط ذلك بوجود مشكلات في الفن الإنتاجي والتكنولوجي المستخدم ، وفي مجال

بعد أن كانت تستورد الكثير من مصر - أصبح عاملا ينعين بحثه لمعرفة مدى قدرة مصر المستقبلية على التصدير لهذه الدول من جديد .
فلما هز الحرب التجارية بين دول العالم للحد من الواردات :

بدأت تظهر في عالم اليوم نتائج الاتفاقيات والحروب التجارية التي سادت بين معظم دول العالم ، وذلك لحماية منتجاتها الوطنية والحفاظ على كيان الدولة سياسيا واقتصاديا وصناعيا ، بل أصبحت تمثل الركيزة الأساسية لسياسات واستراتيجيات بدأت تأخذ طريقها الى حين التطبيق العملي .

ومن هذه الظواهر على سبيل المثال ما يلي :
(١) الحرب التجارية بين الولايات المتحدة واليابان ، حيث قامت الولايات المتحدة في آخر سبتمبر ١٩٩٤ بتوجيه إنذار وتهديد إلى اليابان ، وتم الوصول إلى اتفاق مؤقت وافقت عليه اليابان في أول أكتوبر ١٩٩٤ .

وتمثلت مظاهر تلك الحرب التجارية فيما يأتي :
- مقاطعة الشعب الياباني لأى واردات أمريكية ، بالرغم من استعداد الحكومة اليابانية لمساعدة كل فرد ياباني يشتري منتجات أمريكية بدفع مائة دولار له ، إلا أن الشعب الياباني رفض المنتجات الأمريكية وتمسك بمنتجاته الوطنية ، مما أثار حكومة الولايات المتحدة وجعلها تقوم بتوجيه إنذار يعتبر بمثابة حرب تجارية على اليابان .

- حرق بعض العمال الأمريكيين للسيارات اليابانية في شوارع وميادين الولايات المتحدة ، مما أثار غضب حكومة اليابان .

- قيام وسائل الاعلام الأمريكية بأشغال فتيل الحرب التجارية على اليابان بنشرها بعض العناوين التي تصدرت الصحف الأمريكية لاثارة الشعب الأمريكي ضد المنتجات اليابانية ، ومن هذه العناوين :
• ان اليابان تفرز الولايات المتحدة ، والشعب الياباني ينتقم

٢٢٩

التعبئة والتغليف ، فضلا عن عدم الالتزام بالارتباطات ومواعيد التسليم - مما يضعف من المركز التنافسي للسلع المصدرة في الأسواق العالمية .

- ارتفاع تكلفة المصادرات وعدم تلائمها مع مستوى الجودة المطلوبة ، وترتبط هذه المشكلة بسياسة تسعير منتجات قطاع الأعمال العام ، وبتكلفة الأجور وعدم تناسيها مع الانتاجية - مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج ، ومن ثم عدم القدرة على التصدير بأسعار تنافسية .

- عدم تطوير السلع المعمرة بالقدر الكافي بما يتواءم مع الظروف والمستجدات العالمية ، ويأتي ذلك من اعتماد التصدير خلال المرحلة السابقة على أسواق أوروبا الشرقية ؛ التي تختلف بطبيعتها عن أسواق دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة من حيث مستوى الجودة والألوان والمواصفات المطلوبة للسلع المصدرة . كذلك تتمتع الصناعة المحلية بقدر كبير من الحماية - لفترة طويلة - مما قد يفقدها القدرة على المنافسة .

ثانياً، الواردات :

يمكن القول ان حجم المشروعات الجديدة التي نشأت خلال فترة الانفتاح الاقتصادي ، جعل الطاقات الانتاجية الحقيقية تفوق حجم السوق المحلي ، بل بلغت في بعض الصناعات أضعاف حجم هذا السوق ، كذلك فإن هذه الصناعات الجديدة لجأت الى تكنولوجيا غربية مع عدم الاستفادة من العمالة الرخيصة ، وربما لجأت الى استيراد عمالة فنية متخصصة .

وقد اهتمت مصر باستراتيجية المصادرات ، واتخذت خطوات في هذا الشأن لتلافي آثار البيروقراطية في التصدير والمعوقات المختلفة التي يشكو منها المصدرون المصريون ، إلا أن ما وضعتة الدول المجاورة من خطط للتصنيع والانتاج الزراعي واستراتيجيات بديلة للواردات -

اقتصاديا من أمريكا لارتكابها جريمة إطلاق القنبلة الذرية على مدينتي هيروشيما وناجازاكي .

• المنتجات اليابانية تدخل كل بيت أمريكي وتتسبب في وجود ملايين من العمال العاطلين الأمريكيين .

(٢) موافقة بعض الدول العربية (خاصة دول الخليج العربي) مؤخرا على رفع حظر التعامل مع إسرائيل ، كما تم إجراء مفاوضات بين الأردن وإسرائيل تتعلق بإنشاء منطقة حرة في ميناهايلات الاسرائيلي ، وشق قناة بين البحر الأحمر والبحر الميت لتسهيل التجارة بين الدولتين ، الأمر الذي سيكون له آثار اقتصادية على المنطقة .

(٣) رفع الحظر العالمي عن بعض الدول (دولة جنوب افريقيا) لأسباب سياسية واجتماعية «التفرقة العنصرية» تلاشت في ظل الأوضاع السياسية الجديدة ، وتوقيع عقوبات اقتصادية وحصار اقتصادي على دول أخرى لأسباب سياسية منها العراق بسبب غزو الكويت ، والجمهورية الليبية بسبب قضية لوكربي ، مما سيكون له آثار اقتصادية على الدول المحيطة .

(٤) ظهور اتفاقيات مازالت تحت البحث والدراسة والتفكير المستقبلي مثل : اتفاقية السوق الشرق أوسطية ، والتي ستعد - عند تنفيذها - من ضمن التكتلات الاقتصادية العالمية التي لها آثارها على الدول المشتركة والمحيط بها .

أسباب ارتفاع قيمة واردات الدول النامية :

يرجع ارتفاع قيمة واردات الدول النامية من ناحية إلى اتصاف حجمها بالكبر ومن ناحية أخرى إلى ارتفاع مستوى أسعارها .

أما عن ارتفاع حجم واردات هذه الدول فسيببه :

- انخفاض معدلات نمو الانتاج السلمي في هذه الدول ، وذلك نتيجة اتباعها سياسات تنمية غير ملائمة لظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٢٣٠

- ارتفاع معدلات نمو استهلاكها القومي ، وذلك نظرا لارتفاع معدلات نموها السكاني من ناحية ومحاكاة أنماط معيشة شعوب دول العالم المتقدم من ناحية أخرى .

العوامل الرئيسية لزيادة الواردات الى مصر :

ان مصر سوق تجاري هام بالنسبة للدول المصدرة وذلك لزيادة عدد سكانها ، حيث بلغ حوالي ٥٧ مليون نسمة عام ١٩٩٣ ، وقد يصل الى ٧٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ وسيظل في ازدياد مستمر .

وعلى الرغم من تقدم الانتاج المصري (الصناعي والزراعي) كما وكيفا ، إلا ان هذا الانتاج لا يكفي لسد احتياجات السكان المتزايدة بالنسبة لكثير من المنتجات المطلوبة ، الأمر الذي يتطلب ضرورة وضع استراتيجية خاصة بالواردات لمصر .

وإذا كانت مؤشرات الميزان التجاري تؤكد على ضرورة الاهتمام بزيادة الصادرات في ظل الظروف والمنافسة الاقتصادية الدولية الحادة ، فينبغي أن نعمل أيضا على وضع استراتيجية للجناح الثاني للميزان التجاري وهو الواردات ، وخاصة من ناحية زيادة الانتاج المحلي وتشجيعه كما وكيفا ، لمقابلة هذا السيل المتدفق للواردات من السلع المختلفة ، في السنوات القادمة .

أما العنصر الأخير في استراتيجية الواردات فهو : الاستهلاك المصري المتزايد ، ويلزم وضع استراتيجية خاصة به تشمل : الاستثمار ، والانتاج بأنواعه ، والاستهلاك بأنواعه .

اتفاقية الجات :

إن اتفاقية الجات (وهي الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) الموقعة في عام ١٩٤٧ ، والتي بدأ سريانها عام ١٩٤٨ ، ضمت عند تأسيسها ٢٣ دولة ، من بينها مصر وسوريا ، ثم تتابع انضمام الدول اليها حتى بلغ عددها في نهاية ١٩٩٣ نحو ١١٧ دولة .

من ناحية أخرى فإن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة التي

نشأت في يناير ١٩٩٥ ليس اجباريا ، بيد أننا لانملك أن ننعزل عن ٩٥٪ من التجارة العالمية ونخلق حدودنا في مرحلة يتجه فيها اقتصادنا الى السوق ويسعى جامدا ليكون جزءا من السوق العالمى .

وإذا كانت هناك آثار إيجابية وأخرى سلبية للانضمام إلى مثل تلك المنظمات ، فينبغى أن نعمل على إيجاد الأساليب والوسائل والصياغات التى يمكن من خلالها تعظيم الايجابيات ، والتعامل مع السلبيات بما يخفف من وطأتها .

والواقع أن تقييم ايجابيات وسلبيات الآثار المترتبة على الاتفاقية يرتبط - الى حد بعيد - بهيكل الاقتصاد القومى ، فإذا كان اقتصادا تصديريا أو يتجه نحو السوق العالمى كانت فائدته أكبر من اقتصاد يعتمد على الاستيراد . وفى تلك الحالة الأخيرة فإن الاقتصاد المستورد لسلع محددة أو مجموعات منها بشكل مستمر سيستفيد أيضا من المنافسة الدولية وإزالة الحواجز .

الاتفاقية الجات والدور المصرى المطلوب :

بالتطبيق على مصر وفى ظل سياسة التهرؤ التى بدأت بتحرير أسعار الصرف ، ثم العائد باتفاق مسبق مع صندوق النقد الدولى كان من نتيجته إعفاء مصر بنسبة ٥٠٪ من ديونها الخارجية ، واستمرارا لسياسة الإصلاح الاقتصادى - فإن هناك المزيد من الاجراءات التى تستهدف تعديل التشريعات فى مجالات الضرائب (الضريبة الموحدة - الضريبة الجمركية - الضريبة على المبيعات) والاسكان والنقد .. ، وكلها إجراءات مكملة لقضية كبرى هى قضية الانتاج ، فمن المعروف أننا نستورد ما تزيد قيمته على ١١ مليار دولار سنويا ، فى حين نصدر بما يقرب من ٤ مليارات فقط ، ويمثل الفارق ومقداره ٧ مليارات دولار نزيفا غير قابل للاسترداد ، خاصة مع تنحى عائدات السياحة التى كان

متوقعا لها أن تبلغ أربعة مليارات دولار فى المتوسط خلال السنوات القادمة . ومع تنفيذ برنامج طموح لإنشاء القرى السياحية سنويا ، فإن قضية التصدير لابد أن تتصدر قائمة الأولويات لتحقيق النتائج التالية :

- وضع مصر على خريطة التجارة الدولية ، بتحقيق التفوق الكمى والنوعى فى الانتاج والتخطيط والتسويق .

- العمل على تضيق الفجوة بين الواردات والصادرات لصالح ميزان المدفوعات ؛ وفقا لخطة انتاجية متطورة .

- تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الغذاء خلال عشر سنوات قادمة فى فترة الاتفاقية ؛ وفقا لما تم إقراره فى أوريا عام ١٩٩٣ .

وفى هذا الصدد ؛ فإن مشكلة زيادة الصادرات المصرية لن تحل إلا على المدى الطويل ، وبعد إجراء عدد من الإصلاحات المقترحة . ولاشك أن نجاح مصر فى قطع خطوات جادة حتى الآن فى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى ، خاصة الشق النقدى ، الذى أسفر عن تحقيق مجموعة من النتائج الايجابية ، حيث اتجه عجز الموازنة العامة للتخفيض ليقتصر على ٢,٣٪ من الناتج المحلى ، كما انخفض معدل التضخم الى ما بين ١٤٪ (مقابل ٢٠٪ فى المتوسط فى السنوات السابقة على سياسة الإصلاح) ، وتحقيق ميزان العمليات التجارية والتحويلات فائضا بلغ ٣,٨ مليار دولار عام ١٩٩٢/٩١ مما ساعد على استقرار سعر صرف الجنيه المصرى - كل هذا يدفعنا الى الإسراع ، فى ظل سياسة التحرير هذه ، إلى وضع تصور كامل لاستراتيجية تصديرية تقوم على تحقيق الكفاءة الاقتصادية كما ونوعا ؛ باعتبارها شرطا أساسيا لاقتحام الأسواق الخارجية ، فالتصدير ضرورة لإيجاد فرص عمل لحوالى نصف مليون عامل يدخلون سوق العمل سنويا ،

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يساعد على مواجهة مشكلة البطالة المتراكمة من سنة لأخرى .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

أولاً: بالنسبة لتنمية الصادرات:

* أن المشكلة الأساسية التى تواجه التصدير هى انتقاد المصدرين إلى دراسة النظم الحديثة فى التسويق بصفة عامة والتسويق الأجنبى بصفة خاصة ، إذ أن متطلبات المستهلك الأجنبى تختلف جوهرياً عن متطلبات المستهلك المحلى ، ولكى يحقق التصدير الهدف المقصود فلا بد من توافر ما يلى :

- معلومات وافية عن الأسواق الأجنبية .

- إجراء دراسات وبحوث عن الأسواق الأجنبية .

- التنسيق بين القائمين على عمليات التصدير وهيئات التمثيل التجارى وبين الجهات التى توجد بها نظم المعلومات ، وتحقيق التكامل بين كل هذه الجهات حتى تحقق عمليات التصدير الأهداف الوطنية .

- المتابعة المستمرة للاحتياجات سريعة التغير كمأ وكيفاً وسعراً بالنسبة للدول المستوردة .

* أن المحافظة على أسواق التصدير المصرية لابد أن تحظى بالاهتمام الكامل ، ذلك لأن أى تقصير يمتثل فى انقاص الكميات المتعاقد عليها أو إلغائها تحت أية ظروف قد يبدى إلى فقد هذه الأسواق نهائياً . ولذلك فإن الوفاء بحاجات التصدير ضرورى وهام حتى لو أدى الأمر إلى استيراد صفقات مماثلة للاستهلاك المحلى .

* يتعين إعادة النظر فى كل من : الإجراءات التنظيمية ، والجراءات التشريعية التى تهتم بعملية التصدير للقضاء على الفجوة الكبيرة بين الصادرات والواردات ، خاصة وأننا نواجه عدداً من التكتلات العالمية كما أن مصر تواجه السوق الأوروبية المشتركة وسوق دول أمريكا

الشمالية وسوق دول شرق آسيا ، مما يلزم الاهتمام بزيادة الصادرات والعناية بالمحاصيل الزراعية التى لنا فيها خبرة وتحقق ميزة نسبية .

* ضرورة تقديم الحقائق والمعلومات المتعلقة بالتصدير للمصدر الصغير حتى يستطيع أن يستفيد منها فى اختيار السلعة والوقت المناسب للتصدير ، مع الاستفادة من الاتجاهات العالمية فى عمليتى التسويق والتصدير حتى نواكب متغيرات العصر وتطورات .

* تنمية الصادرات فى ظل العالم المفتوح لن يتحقق إلا بتنظيم القدرة التنافسية للمنتج المصرى وهذا لا يتأتى إلا بجودة مستقرة للمنتج وتخفيض تكلفته ، فالتصدير أطلق عليه فى هذا المقعد عبارة «صناعة التصدير» الأمر الذى يتطلب ضرورة اتقان هذه الصناعة حتى يمكن دخول الأسواق العالمية والمنافسة فيها .

* ضرورة توفير البنية الأساسية العملية التصديرية ، ومن أهمها :

- وسائل ومستلزمات التعبئة والتغليف .

- تطوير وسائل النقل والتخزين على اختلاف أنواعها لتقليل الفاقد .

* ضرورة الانتقاء والتركيز على السلع التى تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية أو تنافسية ، والتركيز على الأسواق ذات الأهمية الاستراتيجية والقدرة الاستيعابية كالولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، حيث يمكن التركيز مثلاً على السلع الاستهلاكية ومنتجات الصناعات الصغيرة ، واستخدام تكنولوجيا متقدمة فى هذا المجال للحصول على أفضل النتائج .

* ضرورة الاهتمام بالعملية التسويقية والدعائية بصورة منتظمة ومدرسة ، مع إقامة معارض دائمة أو متنقلة للمنتجات المصرية فى الأسواق الحيوية ، والاهتمام بوجود علاقة ممتدة فيما بعد العملية التصديرية نظراً لأهمية وجود هذه العلاقة . (قطع الغيار للصادرات الصناعية ، مراكز الخدمة) مما يرسى الثقة فى المنتجات المصرية .

* أهمية إنشاء وتدعيم مراكز المعلومات المتخصصة فى هذا

المجال ، وذلك لتعريف المصدر المصرى باحتياجات الأسواق الخارجية من حيث أنواع السلع والكميات اللازمة وغيرها .

* دراسة أنظمة الحوافز للمصدرين ، على أن تكون فى شكل إعفاءات للسلع الوسيطة (وأحيانا الاستثمارية فى إنتاج سلع تصديرية) - من الرسوم ، أو تيسير استردادها مرة أخرى فى حالة دفعها عند اتمام العملية التصديرية ، أو فى وجود تخفيض ضريبي من نوع ما ، مما ينعكس على تكلفة المنتج المصرى وبالتالي على قدرته التنافسية ، وهو ما يعنى تغليب المزايا الممنوحة للقطاعات المرتبطة بالتصدير على حساب القطاعات الأخرى - بحيث يكون التصدير أكثر جاذبية من الاتجاه نحو السوق الداخلى . على ألا يكون الدعم فى صورة مباشرة ، لأن الاتجاه العالمى الآن هو عدم السماح للمنتجات المدعومة بالدخول للأسواق ، أو فرض رسوم جمركية تعادل هذا الدعم - مما يفقده بالتالى ميزته التنافسية .

* تنشيط دور مكاتب التمثيل التجارى للقيام بجهد أكبر - خلال هذه المرحلة - فى مجال دراسة احتياجات الأسواق الخارجية ، وتوفير بيانات كاملة عن امكانيات التصدير الخارجية أو الترويج للسلع المصرية ، وكذلك متابعة سياسات الدعم والإغراق التى تقوم بها بعض الدول الأخرى . على أن يكون هناك تعاون دائم مع التمثيل الدبلوماسى فى هذا الصدد .

* إعداد خطة للتصدير تضعها الجهات المشرفة على العملية التصديرية (ممثلة فى المجلس الأعلى للصادرات أو عن طريق مركز تنمية الصادرات الذى أنشئ بالقرار الجمهورى رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢) حيث يتم تخمين حصص المنتجات المختلفة تحدد سلفاً ويتم الالتزام بها ، كما أن الإدارة عليها أن تلتزم بالعقود التصديرية من ناحية جودة السلعة

ومن ناحية التكلفة والأسعار ومن ناحية أوقات التسليم والكميات المتعاقد عليها .

* توفير المناخ المناسب والمطلوب لتعظيم الصادرات عن طريق ما يأتى :

- سياسات اقتصادية وتحفيزية لنشاط الصناعات التصديرية .
- وجود نظام مبسط الاجراءات لرد الأعباء من رسوم وجمارك على الصادرات .
- توفير وسائل نقل البضائع المناسبة والمنظمة بأسعار منافسة .
- دعم الأجهزة المعنية لجهود التصدير فى الداخل والخارج ؛ بتسهيل انشاء مكاتب الوكلاء والموزعين ، وتسهيل انشاء المعارض بالداخل والخارج .
- خفض مصاريف الشحن للصادرات سواء بالموانئ البحرية أو المطارات وذلك لمواجهة المنافسة العالمية .
- تنمية الموارد البشرية التى تعمل فى مجال الصناعات التصديرية .
- وضع نظام تأمين على هصيلة الصادرات .
- وضع أسس وقواعد التجارة الناجحة فى الداخل باعتبارها الطريق الأمثل لتحقيق تجارة ناجحة فى الخارج ولذلك يجب على شبابنا دراسة فنونها ومتطلباتها ومعرفةاتها سواء فى الإنتاج أو التسويق وأن الاهتمام يجب أن يوجه إلى الصناعات الوسيطة حتى يكون لدينا امكانيات غزو الأسواق الخارجية .
- * التحقق من توافر الشروط القياسية والصحية فى كل من يتصدى للعمل فى مجال الإنتاج وحتى نقضى على عبارة (عدم المطابقة للمواصفات) وأن تتوافر أسس الجودة الشاملة فى منتجاتنا لكى نستطيع أن نوفر لها القدرة التنافسية .
- * سرعة البت فى الاقتراح الخاص بإنشاء لجنة مشكلة

من الاتحاد العام للغرف التجارية واتحاد الصناعات بالاشتراك مع هيئة المعارض المصرية ، وذلك لوضع استراتيجية واضحة للاستفادة من المعارض الدولية في تنمية الصادرات المصرية .

* التوسع في انشاء مراكز التدريب المهني لإعداد عمالة فنية ماهرة وفقا لمتطلبات وحدات الانتاج المختلفة ، خاصة السني تركز في عملها على مجال التصدير .

* الحد من الاحتكار الحالي لنشاط الخدمات ، حيث أصبحت هناك مغالاة في تحديد أسعار الخدمات بالمطارات والموانئ مقارنة بما يدفعه المصدرون في البلاد الأخرى ، ولذلك فإنه لابد من إلغاء الاحتكار في الخدمات الملاحية والتداول ، وفتح مجالات لشركات قطاع الأعمال العام والخاص للمنافسة .

* تحرير جميع أنواع السلع المصرية من أية قيود تتعلق بموافقات مسبقة من أى جهة كانت - سواء على النوع أو الكمية أو السعر - طالما أن السلعة مسموح بتصديرها .

* زيادة الطاقة الاستيعابية لخازن المصارف بمجمع البضائع بميناء القاهرة الجوي ؛ من خلال نقل ورش الصيانة ومخازن قطع الغيار ومخازن المعدات والمكاتب الإدارية الموجودة داخل المنطقة المغطاة الى مكان آخر ، وسوف يؤدي ذلك الى زيادة الطاقة الاستيعابية بنسبة تزيد على ٣٠٪ من الطاقة الحالية .

* إعادة تخطيط مجمع البضائع بميناء القاهرة الدولي من الداخل ، بما يسمح بوجود جميع مكاتب الخدمات خارج الدائرة الجمركية ، ويؤدي إلى تدفق وانسياب العمل بين وحدات الخدمات وبعضها البعض كسبا للوقت والجهد .

* يجب أن تنال الصناعات الصغيرة العناية والرعاية المناسبة ، فهي برغم أهميتها القصوى للاقتصاد القومي - من حيث تخفيض حدة البطالة بإيجاد فرص عمل للشباب - مازالت بدائية

إذا ما قورنت بمثيلتها في الخارج التي تستخدم تقنيات متقدمة ، فلا بد من علاج هذا القصور بتنفيذ برامج تدريبية مستمرة تتفق ومتطلباتها ومقوماتها مع توافر التأهيل المطلوب للعاملين بها وخاصة في عملية تسويق منتجاتها .

ولهذا يجب على الصندوق الاجتماعي أن يعظم الدور الذي يقوم به في هذا المجال من خلال لجانه الإقليمية في المحافظات وأن تتضافر جهود مع وزارة الادارة المحلية وعن طريق الاشتراك مع الهيئات الدولية التي لديها الوسائل التكنولوجية المتقدمة ووضع برامج تنفيذية فعلية لتدريب الشباب على كافة ما يصادفهم من معوقات تحول دون نجاح مشروعات الصناعات الصغيرة .

* توجيه اهتمام خاص لكل أنواع الصادرات المعنوية وفي مقدمتها الكتاب وكافة المصنفات الفنية .

ثانياً: بالنسبة لترشيد الواردات:

* السعى لدى الدول التي يتم الاستيراد منها لقبول جزء من ثمن الواردات في صورة صادرات ، أى يتم استغلال حجم الواردات الكبير (نحو ١١ مليار دولار) في دفع قيمة الصادرات ، ويتم ذلك عن طريق تنشيط الصفقات المتكافئة .

* ضرورة الاهتمام بانتاج مستلزمات الانتاج المحلية للتقليل من استيرادها من الخارج ، مع دراسة امكان قيام صناعات جديدة لانتاج المستلزمات نصف المصنعة ، والتي تمثل جزءا كبيرا من واردات السلع الوسيطة ، وتشجيع الصناعات التي تعتمد على مستلزمات انتاج محلية .

* أهمية اشتراك الغرف التجارية في وضع أو تعديل أى مواصفات قياسية للسلع المستوردة ، وعدم السماح للسلع المخالفة للمواصفات بالنفاذ داخل السوق المحلي .

* التعاون مع مصلحة الجمارك والتمثيل التجاري للحصول

تفوقها الملموس من خلال تبنيها للمفهوم الحديث للتسويق ، حيث تشير كثير من الدراسات الى أن اختراق الشركات اليابانية للأسواق الدولية يرجع الى تبنيها للمفهوم الحديث للتسويق ، وإيمانها بأن المستهلك هو المحور الرئيسى لكل قراراتها .

وتؤكد نتائج هذه الدراسات وغيرها على ضرورة إسراع الصناعات الصغيرة بمصر فى تطوير أنشطتها التسويقية ، وذلك من منطلق أن عملية تشكيل المهارات التسويقية داخل هذه المنشآت تعتبر ضرورة تفرضها طبيعة التطورات الدائمة التغير فى أنماط وسلوكيات المستهلك ويدفع اليها التنافس الحاد بين المنتجين على اختلاف أشكالهم للتأثير على هذا المستهلك . ليس هذا فحسب ، بل هناك العديد من التحديات التى سيكون لها تأثيرها القوي على طبيعة المسارات التى تسلكها السلع والخدمات فى طريقها الى المستهلك النهائى ، من أهمها :

- ظهور العديد من المشاكل والمصاعب التسويقية الجديدة المختلفة عما هو قائم حاليا ، ولا يمكن معالجتها بالطرق التقليدية التى مازالت تستخدمها الكثير من المنشآت الصناعية الى الآن ، بل تحتاج الى نمط جديد فى التعامل مع الأسواق ، وتفكير مختلف فى كيفية العمل على اختراقها وتجاوزها .

- الحاجة الى استنباط مجالات جديدة من الخانات التسويقية ، والتمتع مع مستويات معينة من السلع التى سيتم خلقها ؛ من خلال الابتكارات الشخصية والتقنية التى سيتم اتاحتها ، والتى يجب أن تلبي حاجات ومتطلبات مختلفة ومتطورة .

- ويتطور دور المستهلك خلال السنوات القادمة ، حيث سيتمتع بقدر أكبر من القوة الشرائية وقدر أكبر من المعلومات ، مما سيدفعه لأن يكون أكثر طلبا ، سواء من ناحية نوعية وجودة وتكلفة السلع المعروضة ، أم من ناحية مستوى الخدمات التى سيضطر المنتجون لتأمينها حفاظا على مراكزهم التنافسية .

على الأسعار الحقيقية لكافة السلع المستوردة ، وذلك لوضع حد لمشكلة تحسين السعر التى يعاني منها بعض المستوردين . مع التأكيد على التزام الجمارك باعتماد الأسعار الواردة بالمستندات الموثقة بصفة اجبارية ، واستخدام الحاسبات الآلية بالمنافذ الجمركية لتخزين هذه القوائم واتاحتها لجميع المنافذ ، وتخصيص رقم جمركى لكل مستورد بما يحقق عدم ادخال سلع تامة الصنع على أنها مكونات ومستلزمات انتاج . مع قيام الجمارك بتحديد قيمة ايجارية مخفضة بالنسبة للنهائيات الطرفية بالمنافذ الجمركية .

* سرعة اصدار قانون مكافحة الاغراق الأجنبى والاحتكار لحماية الصناعة الوطنية ، والالتزام بأحكام القوانين القائمة المنظمة للتوكيلات والعلامات التجارية .

* الأخذ جديا بالاتفاقيات التى من شأنها تحقيق مصلحة المستهلك المصرى والعربى ، والتأكيد على أن آثارها لن تضر الاقتصاد القومى .

تطوير الأداء التسويقي للصناعات الصغيرة

تعمل منظمات الأعمال اليوم فى بيئة اعلامية وتنافسية ليست من صنعها أو مواثمة لها ، بل تواجه فى هذه البيئة عوامل ومصالح مضادة ومعادية أحيانا .. هذه المنظمات عليها أن تفرض مصالحها ، وأن تحمى أفاق تطورها فى ظل المنافسة العالمية ، من خلال أنشطتها التسويقية .

فالتسويق أصبح بالنسبة لمنشآت الأعمال ، الوسيلة التى تقودها الى تحقيق أهدافها وتساعد على البقاء والاستمرار فى سوق أضفت المنافسة الحادة عليه أهمية خاصة .

والمتتبع لحركة المنافسة الدولية يجد أن الشركات الناجحة حققت

- سوف تزداد المنافسة في المستقبل حيث تواجه الصناعات الصغيرة أساليب تنافسية جديدة في الأسواق المحلية والدولية ، وإن تستطيع هذه المنشآت التغلب عليها إلا من خلال تطوير نظمها التسويقية .

- إن تستطيع الحكومات حماية شركاتها الوطنية أو حتى مستهلكيها ، وينطبق هذا على قطاع الخدمات كما ينطبق على قطاع التصنيع ، ولذلك فإن مطالبات الشركات لحكوماتها بالتدخل وحماية النقابات لمصالح أعضائها لن تجدى . ويتمثل الحل الوحيد في تمكين الشركات لنفسها من المنافسة وفتح أسواق خارجية ، ليس بهدف التعويض فحسب ، بل بهدف كسب أسواق جديدة والمحافظة على أسواقها التقليدية .

من هذا المنطلق ، يهدف هذا التقرير - الذي يعد استكمالاً لتقرير سابق وموضوعه « تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة » - إلى تحديد أهم المشكلات التسويقية التي تواجه الصناعات الصغيرة في مصر ، واقتراح التوصيات التي تساعد في القضاء عليها ، حتى تتمكن من أداء دورها الفعال في ظل المنافسة الحادة بالأسواق المحلية والدولية .

مشكلات التسويق التي تواجه منشآت الصناعات الصغيرة :

على الرغم من أهمية الدور الفعال الذي يمكن أن يؤديه التسويق في مواجهة التحديات الدولية الجديدة ، فما زال هذا النشاط مهملاً في كثير من الصناعات الصغيرة بمصر ، إذ تشير كثير من الدراسات النظرية والميدانية إلى وجود عدة معوقات تحول دون تحقيقها لأهدافها بكفاءة وفعالية من أهمها :

- أن معظم المصانع الصغيرة ليس لديها خطة تسويقية طويلة الأجل ، بل تركز على الأهداف قصيرة الأجل ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حالات الفشل في العديد من هذه الصناعات ، وتخوف البعض

الأخر من تحمل روح المغامرة والمخاطرة ، والبعد في صناعات أخرى جديدة .

- أن العديد من المصانع الصغيرة وإن كانت تعترف بأهمية بحوث التسويق ، إلا أن القائمين على إدارتها لا يعتمدون عليها في اتخاذ القرارات التسويقية وتطبيقها بطريقة علمية ، كما فعلت المصانع الصغيرة في اليابان ودول شرق آسيا .

- أن معظم الصناعات صغيرة الحجم لا تقوم بدراسة السوق وتقسيمه إلى قطاعات بطريقة علمية ، بل إن أغلبها لا يجرى تلك الدراسة اعتماداً على « التخمين » بإمكانية بيع ما يمكن إنتاجه في السوق أو بالاعتماد على عدد الأفراد الممثلين للسوق ، دون النظر إلى خدماتهم التسويقية (من حيث السن أو الجنس أو الدخل ...) .

- عدم وجود سياسة مستمرة لتطوير المنتجات ، الأمر الذي أدى إلى تشابه منتجات المصانع الصغيرة نتيجة لتكرارها وتقليد بعضها البعض ، ووجود تنافس شديد فيما بينها ضار بمصالحها ، فضلاً عن اهتمامها بنطاق سوق صغير حولها ، ومحاولة التخلص من منتجاتها بأقصى سرعة ممكنة .

- أن غالبية المصانع الصغيرة تتبنى أسساً غير مناسبة لتسعير منتجاتها ، فممازالت تعتمد بصفة أساسية على التكلفة الكلية التي ثبت فشلها كأساس لعملية التسعير ، فضلاً عن عدم قدرة هذه المصانع على إلزام التجار بأسعار معينة ، مما يؤدي إلى فوضى الأسعار في السوق ، والتي تضر بالمنشأة .

- الاعتماد على سياسة التوزيع المحدود بدلا من سياسة التوزيع المنتشر ، مما يؤدي إلى سيطرة كبار الموزعين وفرض أسعارهم وشروطهم .

- لا يخطط النشاط الترويجي من : إعلان ، وبيع شخصي ، وتنشيط المبيعات ، ونشر ، وعلاقات عامة - باهتمام ملحوظ من بعض

مديرى المصانع ؛ لعدم اقتناعهم بأهمية الترويج واعتباره نشاطاً ثانوياً
مكملاً ، ومظهراً من مظاهر الإسراف .

– فضلاً عن عدم مراعاة احتياجات المستهلك منذ حصوله على
السلعة لاستخدامها ، فبعد إتمام عملية البيع قليلاً ما تقوم المصانع
الصغيرة بتقديم خدمات ما بعد البيع بالنسبة للسلع التى تتطلب ذلك .
– هناك اهتمام فائق بالأسعار ومستوياتها ، حيث تركز المصانع
الصغيرة على المنافسة السعرية دون اهتمام بالمنافسة غير السعرية ،
وربما يكون ذلك سبباً رئيسياً لعدم قدرتها على المنافسة فى الأسواق
الأجنبية . فالمنتجات التى تعدها معظم المصانع الصغيرة لا تتمتع
بالجودة العالية ، بل هى – فى كثير من الأحوال – أقل جودة من
المنتجات التى تقدمها المصانع المنافسة .

– أن المصانع الصغيرة لاتولى اهتماماً كافياً بدراسة أوجه
الأنشطة التسويقية للمصانع المنافسة ، من حيث تقسيم السوق
الكلى الى : شرائح وقطاعات ، وجودة المنتجات ، وسياسة
الأسعار ، والإعلان والترويج ، وأنظمة التوزيع ، وخدمات
ما بعد البيع .

– افتقار المصانع الصغيرة إلى نظام رقابى فعال للتأكد من أن
الأنشطة التسويقية يتم تنفيذها طبقاً للخطة الموضوعة مسبقاً .
وفى حالة القيام بمراقبة الخطة التسويقية من قبل بعض المصانع
فغالبا ما تركز على المعايير غير الملموسة الهامة كقياس مدى رضا
المستهلك عن السلعة .

– تركز المصانع الصغيرة جهودها التسويقية فى السوق المحلى دون
بذل جهود تذكر فى محاولة النفاذ إلى الأسواق الأجنبية ، والتى قد
تمثل فرصة تسويقية لمنتجاتها .

– انفتاح السوق المصرى على الاستيراد مما يصعب من إمكان
المنافسة ، مع قصور الحماية الجمركية ، وكذلك تفضيل بعض

المستهلكين لبعض المنتجات الأجنبية لسابق استخدامها منذ
سنوات طويلة .

– نقص الكفاءات التسويقية القادرة على الابتكار والتجديد كنتيجة
لتشغيل أفراد غير مناسبين من حيث المؤهل والخبرة ، كما أن معظم
الأجور والمكافآت وشروط العمل الأخرى غير مناسبة ، ولا تحقق الرضاء
الوظيفى والعافز لجذب الكفاءات المتميزة .

– يؤدى نقص المعلومات عن أسواق الموارد ومستلزمات الانتاج التى
تستخدمها المنشآت ، أو السلع التى تتعامل فيها المنشآت الصغيرة ، الى
احتمال وقوع تلك المنشآت الصغيرة فريسة للاستغلال ، والحصول على
مستلزماتها أو السلع التى تحتاجها بأسعار مرتفعة أو بجودة أقل ،
نظراً لعدم إدراك تلك المنشآت بالمصادر الأخرى التى تمدها
باحتياجاتها ، بالإضافة الى بعض المعلومات عن المنشآت المنافسة فى
السوق من حيث : عددها ، وطاقاتها الانتاجية ، ومواصفات السلع التى
تتعامل فيها ، والأسعار التى تباع بها ، ويؤدى ذلك إلى عدم قدرة
الصناعات الصغيرة على مسايرة السوق وتحول العملاء عنها ، وقد
ينتهى الأمر بخروجها من السوق .

– الافتقار إلى أنواع التكامل والتعاون التسويقي مع الوحدات
الكبيرة كما هو مطبق بالمصانع اليابانية ودول شرق آسيا ، حيث ترتبط
المصانع الصغيرة بمصانع أكبر من خلال عقود فى الباطن ، وذلك
لتوريد مستلزمات إنتاج لهذه الشركات الكبيرة من أجل توسيع شبكة
مبيعاتها . فضلاً عن عدم وجود تنسيق وتعاون فعال بين المصانع
الصغيرة فيما يتعلق بسياسات تمييز المنتجات وقنوات التوزيع ،
والتصدير ، والأسعار وخصم الكمية ، والبيع بالأجل ، والترويج
والاعلان ، وخدمات ما بعد البيع .

– ضعف مستوى العمل الاستشارى فى مجال التسويق ، وإسناد
هذا العمل الى جهات استشارية غير متخصصة ، مما يجعل الوحدات

تعتمد - أحيانا - على دراسات تسويقية غير سليمة أو مكتملة ، بحيث ينتج عن ذلك طاقات إنتاجية عاطلة أو توسعات لاداعي لها ، أو مخزون سلع يصعب تسويقه .

- غياب الهياكل التنظيمية التي تتولى : رعاية نمو المصانع الصغيرة ، وتشجيع نشاطها التسويقي ، وتنسيق التعاون فيما بينها على مستوى كل من المناطق والمحافظات وعلى مستوى الدولة . كما لا تتوافر الأجهزة اللازمة لتقديم الخدمات لتطوير الانتاج للوفاء بحاجة السوق ، والإعداد بالتمويل اللازم لمتطلبات التسويق ، وتكوين العمالة التسويقية المدربة التي تؤمن بأهمية المفهوم الحديث للتسويق ، وتقديم الحوافز التشجيعية للمصانع التي تتعاون تسويقيا فيما بينها .

- عدم كفاية نظم الحماية طبقا لنظام المواصفات القياسية ، إذ غالبا ما ينتهي دور الجهة المسؤولة عن تحديد مدى مطابقة المنتجات للمواصفات أو الخروج عنها ، دون اتخاذ خطوات تنفيذية تالية بمعرفة الجهات المسؤولة عن الحماية ضد الغش التجارى فى حالة خروج المنتج عن المواصفات ، بالإضافة إلى قلة المساهمات المالية من الأجهزة الحكومية للصناعات الصغيرة ، وعدم تشجيعها على الاستثمار فى تطوير المنتجات الجديدة ، فضلا عن كثرة المعوقات الادارية التي تفرضها تلك الأجهزة على أصحاب المصانع الصغيرة ، مما ساهم فى تدهور الأداء التسويقي بهذه الصناعات .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* تطبيق المفهوم الحديث للتسويق والذي يعنى أن المستهلك سيد السوق ، وأن كل القرارات يجب أن تنطلق من مبدأ إشباع احتياجات المستهلك ، وأنه دائم على حق - أسوة بما هو مطبق بالصناعات الصغيرة الناجحة فى الدول المتقدمة ونموذج شرق آسيا . الأمر الذى يتطلب اتخاذ مجموعة من الاجراءات ، من أهمها :

- تصحيح المفهوم الخاى بعدم الحاجة الى وظيفة بحوث التسويق فى اتخاذ القرارات التي تمس النشاط التسويقي من خلال القيام بالدراسات اللازمة لذلك ، وعلى الأخص تلك الدراسات التي تتم قبل إنشاء المشروع ، أو التي تتبع التغيرات التي تحدث فى سلوك المستهلك المحلي والأجنى .

- ضرورة توافر خطة تسويقية طويلة الأجل ، على ألا يكون هدفها الأساسى هو انتاج أكبر قدر ممكن من المنتجات ، بل إنتاجها بدرجة عالية من الجودة ، وبسعر مناسب يطالبه المستهلك قياساً بالمنتجات المنافسة .

- وضع سياسة مستمرة لتطوير المنتجات ودراساتها من حيث : مدى مطابقتها للمواصفات القياسية ، ودرجة إقبال المستهلك عليها قبل تقديمها بشكل نهائى .

- ضرورة بذل جهود ترويجية لكسب العملاء عن طريق التعريف بكفاءة منتجات المصانع الصغيرة وتوافرها ، وكذلك الفوز بالطلب الحكومى ، ومنح هذه المنتجات شروط الأفضلية ومميزات سعرية فى المشتريات .

- إرساء عملية التسعير على أساس احتياجات السوق ، مع الأخذ فى الاعتبار أسعار المنافسين ، والنظم الدقيقة للتكاليف ، مع البعد عن نسب الربح التقديرية التي تضاف الى التكاليف وترفع من أسعار المنتجات الوطنية ، وضرورة التأكيد على هياكل الخصومات والتسهيلات الائتمانية التي جرى عليها العرف التجارى فى سوق الصناعات الصغيرة دون مزايدة .

- استخدام منافذ توزيع تتسم بالكفاءة ، وبصفة خاصة : التوزيع من خلال الوسطاء الذين يحملون أداء بعض الوظائف التسويقية ويخففون من عبء التكاليف التي يتحملها المنتج ، وبالتالي زيادة حجم مبيعاته . ويستدعى ذلك الاهتمام باريح الموزعين لتشجيعهم على بيع

- إيجاد منافسة عادلة وتخفيض مخاطرها .
- إدارة العمل التنافسي بأسلوب تجارى منافس للإنتاج الأجنبى .
- تنمية المهارات التسويقية بشكل جماعى .
- جعل جميع المساعدات مدعومة من الأجهزة الرسمية فى الأجل القصير ، مع عدم التأثير بارتفاع نفقات هذه المراكز ، لأنها تعد بمثابة استثمار ضرورى لنجاح الصناعة .
- * يجب أن تساند الجهة المشار إليها فى إنشاء نظام للمعلومات يكون فى خدمة تلك الصناعات ، خاصة فيما يتعلق بكيفية الحصول على : خاماتها وألاتها ، بالأسواق الداخلية والخارجية ، والمواصفات الفنية الخاصة بالمنتجات والخامات ، وطرق الحصول على رسائل الدعم المختلفة ، سواء كانت تسويقية أو فنية .
- * العمل على تغيير نشاط المصانع الصغيرة عديمة الجدوى الاقتصادية أو تنظيم خروجها من الأسواق بشكل لا يثير ارتباكاً فى الأساط التجارية والمالية ، محلية كانت أو دولية . على أن يتم ذلك بشكل منظم ومدرّس حتى يمكن الحفاظ على جو الاستقرار والطمأنينة فى الأساط التجارية والمالية ، بما يساعد على إشاعة جو التفاؤل المطلوب لاقتصاد رأس المال الخاص على المخاطرة والاستثمار .
- * إنشاء شركات متخصصة فى التسويق ، تكون مهمتها توفير مستلزمات الإنتاج للمصانع الصغيرة وتسويق منتجاتها النهائية ، بما يضمن الحصول على مستلزمات الإنتاج فى الوقت المناسب ، وبالسعر والجودة المناسبين ، فضلاً عن توزيع منتجاتها بفاعلية وحيادها من ظروف عدم التأكد بالسوق .

- أكبر كمية ممكنة من منتجات المصانع الصغيرة ومساعدتهم بالإعلان ونسبة الخصومات والمسموحات ومنحهم الائتمان الكافى ، ومن ثم تضمن المنشأة مساندتهم لها وترويج منتجاتها .
- إعطاء مزيد من الاهتمام لدراسة الأساليب والاستراتيجيات التسويقية التى يطبقها المنافسون ، لمعرفة نقاط القوة والضعف ، ومن ثم تصميم الاستراتيجية التسويقية التى تحقق للمصانع الصغيرة ميزة تنافسية فى السوق .
- على المصانع الصغيرة الاهتمام بمراقبة أنشطتها التسويقية من وقت لآخر ، بغية التأكد من تنفيذ الخطة التسويقية وتحقيقها لأهدافها ، من خلال الولاء باحتياجات السوق .
- * ضرورة التأكيد على إيجاد نوع من التعاون والتنسيق التسويقي بين المصانع الصغيرة ، وهذا يتطلب :
- إنشاء جهة (إدارة - مركز) خاصة بدعم وتنمية المصانع الصغيرة من ممثلى الشعب النوعية للصناعات بالفرقة التجارية ، واتحاد الصناعات ، والصندوق الاجتماعى ، ووزارتى التمروين والصناعة ، وأجهزة التمويل الرسمية وغيرها من الجهات الأخرى . على أن يقتصر عمل هذه الجهة على : نشر الوعى التسويقي بين المصانع الصغيرة ، وتقديم الخدمات الاستشارية ، ودراسة الأسواق ، وتحديد الفرص التسويقية ، وتنمية وتطوير الكفاءات التسويقية ، واتخاذ كافة الوسائل لترويج منتجات هذه المصانع وتوزيعها .
- اتباع عدد من الأسس فى تنظيم التعاون التسويقي بين المصانع الصغيرة ، من أهمها :
- تقوية الاتصال وتبادل المعلومات بين المصانع .

* أن توجه الأجهزة الحكومية جهودها نحو المجالات المختلفة التي تتميز الأداء التسويقي بالصناعات الصغيرة وبصفة خاصة في مجال التصدير ، من خلال منح تيسيرات جمركية إضافية للصناعات الصغيرة المصدرة ، أسوة بما هو في البلدان الأخرى .

* تبسيط الإجراءات التصديرية في مجال نقل وشحن الصادرات وتخفيض تكلفتها ، وتعريف المصانع الصغيرة بهذه الإجراءات من خلال إصدار كراسات تتضمن التفاصيل الخاصة بها ، ومتابعة المتغيرات التي تحصل فيها وإبلاغ المصانع بها .

* تقديم تسهيلات تمويلية وإئتمانية تتضمن دعم وتخفيض سعر الفائدة إلى ٦ ٪ للإنتاج التصديري بصفة عامة ، والصناعات الصغيرة بصفة خاصة ، ومنح فترات سماح في عمليات التمويل حتى يتم استرداد حصة الصادرات .

* أن يكون من بين أهداف إعادة النظر في سياسات التعليم ما يخدم الأغراض التي أنشئت من أجلها الصناعات الصغيرة ، وذلك من خلال دعم مراكز البحوث والتدريب بها والتي توفر القوى البشرية القادرة على إحداث التطوير اللازم في منتجات الصناعات الصغيرة الموجهة بالتصدير .

* إعطاء مساعدات مادية مباشرة لزيادة المستثمر في بحوث المنتجات ؛ كما فعلت الدول المتقدمة الصناعية كأمريكا وأوروبا واليابان ، والصناعية الحديثة كالنمور الآسيوية والفلبين وماليزيا وأندونيسيا والهند والصين .

* المساهمة في تدريب العاملين بالصناعات الصغيرة على أحدث أساليب التسويق الداخلي والخارجي ، على أن يتولى مسئولية تحديد الاحتياجات التدريبية وتنفيذ البرامج أفراد وجهات متخصصة في هذا المجال - ودون إسنادها لأفراد ومؤسسات

يكون هدفها تحقيق الربح بصفة أساسية دون النظر إلى المصلحة القومية .

* جمع البيانات والمعلومات عن الأسواق الخارجية ، ووضعها في سرعة ويسر أمام الصناعات الصغيرة المصدرة ، على أن تتناول : طبيعة التعامل في هذه الأسواق ، والتطورات التي تحصل فيها ، والإجراءات القانونية ، والعوامل المؤثرة على الطلب والعرض والتمتع الاستهلاكي ، وأسلوب التعامل .

* تنظيم المعارض التجارية لمنتجات الصناعات الصغيرة في الداخل والخارج ، والمشاركة في المعارض الدولية المتخصصة ، وحفز أصحاب المصانع الصغيرة على المشاركة فيها ، وتوفير التسهيلات اللازمة لذلك . إلى جانب ضرورة القيام بتنظيم معارض دائمة لمنتجات المصانع أو مؤقتة في قاعات خاصة .

* إقامة ندوات ومؤتمرات متخصصة بصفة دورية عن المصانع الصغيرة ؛ يدعى إليها أصحاب المصانع لمناقشة الخطط التسويقية ، وأحدث أساليب المنافسة ، وكيفية الدخول إلى الأسواق المحلية والدولية ، والتعرف على الفرص التسويقية المتاحة ، وتجارب المصانع الناجحة على المستوى المحلي والدولي .

* إعداد الدراسات والمقترحات اللازمة للوقوف بالصناعات الصغيرة ومعالجة مشكلاتها ، ولتطوير الآراء والتطورات حول السبل المناسبة لتدعيم القدرة التنافسية لمنتجاتها .

* اقتراح ما يسمى بجوائز وحوافز للصناعات الصغيرة المتميزة على مستوى كل صناعة .

تقويم نظم

تراخيص ومزاولة الحرف والمهن

يعد العنصر البشري أهم وأغلى الثروات في المجتمع ، وتحرص الدولة على تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد البشرية : تخطيطا وتنمية ورعاية ، بما يحقق أعلى استفادة ممكنة من رأس المال المادي والبشري على السواء .

وتعتبر نظم تراخيص ومزاولة الحرف والمهن أحد الأساليب التي تؤدي الى زيادة الانتاج والانتاجية ، وتكفل دقة البيانات والمعلومات المهنية لقطاع عريض من العمالة الفنية ، مما يدعم الثقة بها ويضاعف من قدرتها التنافسية في أسواق العمل الداخلية والخارجية ويخاصة فيما يتعلق بالمنافسة مع العمالة الآسيوية بدول الخليج - وحمايتها من صور الاستغلال التي قد تتعرض لها ، اذا ما تم تقييمها وقياس مستوى المهارة فيها .

وتتضاعف هذه المسؤولية بمرور الوقت مع التطورات التكنولوجية الهائلة في مجالى العمل والانتاج ، ومع السياسات الاقتصادية التي تنتهجها مصر بالتوجه نحو اقتصاد السوق .

ومن ثم تحرص الجهات المعنية - من أن لآخر - على دعم وتطوير هذه النظم وقياساتها ؛ كإحدى السياسات التي تكفل - على المدى الطويل - وضع نظام تراخيص مزاولة العمل والتسفير ، بما يحقق العدالة بين طرفى الانتاج : العامل وصاحب العمل .

ويهدف التقرير الى دراسة وتقييم ما سبقت الاشارة اليه ووضع ما تنتهى اليه مقترحاته تحت نظر المخططين وواضعى السياسات .

تراخيص فتح منشأة :

تتناول الدراسة فيما يلى تطور تراخيص فتح المحال الصناعية والتجارية .

التطور التشريعى : كان يحكم المحال الخطرة والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ ، وقد اتسمت أحكامه بالقصور الشديد فى التطبيق ، فضلا عما يتناولها من غموض بسبب سوء الصياغة . ولهذا رأى اصدار تشريع جديد يتلافى عيوب ذلك القانون ، مع تبسيط الاجراءات فى الحصول على رخص المحال وتوضيح الالتزامات المفروضة على أصحابها .

ومن ثم صدر القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ تحت مسمى (فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة) ، كما صدر القرار الجمهورى رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ تحت مسمى (فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالأمن الصناعى والتراخيص بإقامة المحال الصناعية والتجارية والمحال العامة والملاهى) وصدرت القرارات التنفيذية الخاصة .

هذا وقد تولى المحافظون الاختصاصات المقررة لوزير الاسكان بالتفويض الصادر لهم من وزير الاسكان رقم ١٠١٧ لسنة ١٩٦٩ .

قرار رئيس الجمهورية باصدار القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ : اصدر رئيس الجمهورية القرار بالقانون المشار اليه فى شأن :

أ - المطاعم والمقاهى وما يماثلها من المحال المعدة لبيع أو تقديم المأكولات أو يقصد تناولها فى ذات المحل .

ب - الفنادق والوكائل والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها المعدة لايواء الجمهور على اختلاف أنواعها .

وذلك سواء كانت هذه المحال منشأة من البناء أو الخشب أو الأثاث المعدنية أو أية مادة ، وسواء أكانت فى أرض فضاء أو فى العائمت أو على أية وسيلة من وسائل النقل البرى أو النهري أو البحرى .

ولا يجوز فتحها فى المواقع غير الصحية أو بالقرب من السجون

أو الأماكن المعدة للعبادة أو الأضرحة ، وبالنسبة للمحال التي تباع المشروبات الروحية والخمر فلا يجوز فتحها بالقرب من المدارس أو المستشفيات أو التكنات .

القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ : صدر هذا القانون في شأن المحال الصناعية والتجارية ومدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ متضمن ما يلي:

١ - تصدر التراخيص من الهيئات : بعد تقديم طلب الترخيص ، مرفقا به المستندات المطلوبة حسب كل نوع ، ويتم قبول أو رفض طلب الترخيص خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الطلب للجهة الرسمية ، وفي حالة قبول الطلب وورود موافقات الجهات المختصة يكلف الطالب بسداد رسوم المعاينة .

ويعلن الطالب بالموافقة على موقع المحل أو رفضه في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ دفع رسوم المعاينة ، ويعتبر في حكم الموافقة فوات الميعاد المذكور دون تصدير اخطار للطالب بالرأى ، وفي حالة الموافقة يعلن الطالب بالاشتراطات الواجب توافرها في المحل ومدة اتمامها ، ومتى أتم الطالب هذه الاشتراطات أبلغ الجهة المختصة بذلك بخطاب موصى عليه ، وعلى هذه الجهة التحقق من اتمام الاشتراطات خلال ثلاثين يوما من وصول الابلاغ ، فإذا ثبت اتمامها صرفت له الرخصة مرفقا بها الاشتراطات الواجب توافرها في المحل على الدوام .

وفي حالة عدم اتمام هذه الاشتراطات يسمح للطالب بمهلة لا تجاوز نصف المهلة الأولى ، فإذا لم تتم الاشتراطات خلالها كان للطالب أن يحصل على مهل أخرى لا يجاوز مجموع مدتها المهلة الأولى ، على أن يقوم بأداء رسم إعادة معاينة عن كل مهلة من هذه المهل تعادل نصف قيمة رسوم المعاينة الأولى . فإذا لم تتم الاشتراطات عند نهاية هذه المهل رفض الطلب .

٢٤٢

وتعاد المعاينة عند انتهاء كل مهلة أو قبل انتهائها بناء على اخطار من الطالب بأنه أتم الاشتراطات ، وتبدأ المهلة من تاريخ المعاينة التي تسبقها - ويجوز للطالب قبل انتهاء المهلة بوقت كاف أن يطلب مدها في حدود الحد الأقصى المحدد للمهل . فإذا انقضى عام من تاريخ انتهاء المدة المحددة لاتمام الاشتراطات بدون أن يبلغ الطالب الجهة المختصة باتمامها اعتبر متنازلا عن طلبه .

هذا ويجوز للطالب التظلم من القرار الصادر برفض موقع المحل بخطاب موصى عليه الى رئاسة الجهة خلال ١٥ يوما من تاريخ ابلاغه بذلك (المحافظ) ويصدر القرار في التظلم خلال ثلاثين يوما من وصوله .

ب - وتكون الاشتراطات الواجب توافرها على النحو الآتي :

١ - اشتراطات عامة : وهي تكون حسب نوع المحل وحسب الموقع ، ويصدر بها قرار من المحافظ ، ويجوز الاعفاء من كل أو بعض هذه الاشتراطات في بعض الجهات اذا وجدت أسباب تبرر هذا الاعفاء .

٢ - اشتراطات خاصة : وهي الاشتراطات التي ترى الجهة المختصة بصرف الرخصة وجوب توافرها في المحل المقدم عنه طلب الترخيص ، والمدير العام لإدارة الرخص ، أو من ينيبه عنه بناء على اقتراح الجهة المختصة بصرف الرخصة ، اضافة اشتراطات جديدة يجب توافرها في أى محل مرخص به .

٣ - عديم الأهمية أو ناقصوها : لا تصرف لهم التراخيص الا اذا اشتمل طلب الترخيص على اسم النائب الذي يكون مسئولا عن أية مخالفة لأحكام القانون .

٤ - الرخص دائمة ، مالم ينص فيها على توقيتها ، ويجوز تجديد الرخص المؤقتة بعد أداء رسم المعاينة .

٥ - رسم التفتيش : يؤدي سنويا .

- ٦ - لا يجوز اجراء أى تعديل فى المحال المرخص بها الا بموافقة الجهة المنصرف منها الرخصة ، وتتبع فى التعديل اجراءات الترخيص مع تحصيل رسوم معاينة بقيمة التعديل على أساس الفرق بين قيمة الرسوم المفروضة على المحل قبل اجرائه وبعده .
- ويعتبر تعديل كل ما يتناول أوضاع المحل فى الداخل أو الخارج ، أو اضافة نشاط جديد ، أو زيادة القوة المحركة ، أو تعديل أقسام المحل .
- ٧ - فى حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام نتيجة لإدارة المحل ، يجوز إصدار قرار مسبب بإيقاف إدارة المحل كلياً أو جزئياً ، ويكون هذا القرار واجب النفاذ بالطريق الإدارى .
- ٨ - التنازل عن الرخصة ، وفيها يقدم المتنازل اليه طلباً لنقل الرخصة الى اسمه ، ويرفق بالطلب عقد التنازل مصدقاً على توقيعات طرفيه بأحد مكاتب التوثيق . ويجب أن يقدم طلب نقل الرخصة خلال أسبوعين من التنازل .
- ٩ - فى حالة وفاة المرخص له يجب على من آلت اليهم الملكية إبلاغ الجهة المختصة خلال أسبوعين من تاريخ الوفاة بأسمائهم وباسم من ينوب عنهم ، وعليهم اتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل الترخيص اليهم خلال أربعة شهور من تاريخ الوفاة ، والا جاز اغلاق المحل أو ضبطه بالطريق الإدارى .
- ١٠ - فى حالة صدور قرار وزارى باضافة أحد أنواع المحال الى الجدول الملحق بالقانون ، أو بنقل نوع من قسم الى قسم آخر ، يجب على أصحاب هذه المحال تقديم طلب ترخيص وفقاً لأحكام القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقرار .
- ج - حالات الغاء الترخيص : تلغى رخصة المحل فى الأحوال الآتية :

- ١ - اذا أوقف المرخص اليه العمل بالمحل وأبلغ الجهات المنصرف منها الترخيص .
- ٢ - اذا أوقف العمل بالمحل مدة تزيد على عامين فى محلات القسم الأول وعام واحد فى محلات القسم الثانى .
- ٣ - اذا أزيل المحل ولو أعيد بناؤه أو انشأه .
- ٤ - اذا نقل من مكانه .
- ٥ - اذا أصبح المحل غير قابل للتشغيل أو أصبح فى استمرار ادارته خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام يتعذر تداركه .
- ٦ - اذا أصبح المحل غير مستوف للاشتراطات الواجب توافرها فيه من حيث الموقع أو عدم اقامة منشآت فوقه .
- ٧ - اذا صدر حكم نهائى بإغلاق المحل نهائياً أو إزالته .
- د - الأحكام القضائية :
- ١ - فى أحوال الحكم بإغلاق المحل أو إزالته يجوز للمحكمة أن تأمر بالنفاذ رغم الطعن فى الحكم بالاستئناف ، وينفذ الحكم بالإغلاق أو الإزالة دون الاعتداد بأي استشكال فى تنفيذه .
- كما ينفذ بالنسبة الى المحل بإكماله دون اعتداد بما قد يزاوئ فيه من أنواع نشاط أخرى مرخص بها اذا كانت حالة المحل لا تسمح بقصر الاغلاق أو الإزالة على الجزء الذى وقعت فيه المخالفة .
- ٢ - الأحكام والمقررات تتضمن أن كل من أدار محلاً محكوماً بإغلاقه أو إزالته أو أغلق أو ضبط بالطريق الإدارى يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ، وذلك فضلاً عن إزالة المحل أو إعادة إغلاقه أو ضبطه بالطريق الإدارى .
- هذا ولا يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الجرائم المخالفة للقانون أو القرارات المنفذة له بطريق المعارضة .

تراخيص مزاولة الحرف في قطاعات الأنشطة الاقتصادية المختلفة :
هناك جانبان رئيسيان يتصلان بعملية إصدار التراخيص ، هما :

أولاً: فيما يتعلق بحق الفرد في مزاولة مهنة أو حرفة :

١- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحق العمل : عندما وضع مؤسسو الأمم المتحدة ميثاقها في سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥ حرصوا على أن يضمنوا مقدمة هذا الميثاق الأهداف الخاصة بهذه المنظمة ، ومن بينها : العمل من أجل حماية حقوق الإنسان وصيانة كرامته والحفاظ على إنسانيته

وفي سبتمبر سنة ١٩٤٨ أصدرت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان متضمنًا مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وذلك باعتبار أنها المستوى العام من الحقوق التي ينبغي أن تستهدفها كل الشعوب ، حتى تصل إلى عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويحيد من الفرع والفاقة .

وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وأصبح بذلك أمراً واجب الاحترام لدى جميع الدول .

أما عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ؛ فيقصد بها حق الفرد في اختيار المهنة التي يعيش منها ، وفي الحصول على عمل يحقق له مستوى لائقاً من المعيشة مع توافر الفرص المتكافئة أمامه ، وفي الحصول على أوقات فراغ وأيام راحة وعطلات دورية بأجر - مع حقه أيضاً في الحصول على خدمات طبية واجتماعية .

وفي ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على ثلاث اتفاقيات دولية ، تضمنت الاتفاقية الأولى : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وقد كان مجموع مواد هذا الميثاق ثلاثين مادة ، اختصت المادة ٢٢

٢٤٤

بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية ، حيث جاء النص كما يلي (لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع ، الحق في الضمانة الاجتماعية ، وفي أن يحقق بواسطة الجهود القومية والتعاون الدولي - وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لا غنى عنها لكرامته والنمو الحر لشخصيته) .

وتضمنت المادة ٢٣ الحق في حرية اختيار العمل بشروط عادلة ، والحصول على أجر متساو للعمل يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان ، مع توافر الحماية الاجتماعية وحق الانضمام للنقابات . أما المادة ٢٤ فقد قررت الحق في الراحة وفي أوقات الفراغ وفي تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية بأجر . أما المادة ٢٥ فقد تضمنت الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية والعناية الطبية وتأمين المعيشة في حالة البطالة والمرض والعجز والتمرد والشيخوخة ، وحق الأم العاملة في رعاية أطفالها .

٢ - القواعد التطبيقية بمصر : لا شك أن الشريعة الإسلامية لها قواعدها المثالية الأمرة في هذا الشأن ، وكذا قواعد الدستور المصري الصادرة في ١٩٧١ .

- دور الفرد في مجال حماية الحقوق الواردة بهذا الإعلان : ان أول واجب يقع على عاتق الفرد في مجال حماية الحقوق الواردة بهذا الإعلان هو الامتناع بها المما تماماً لأن هذا يتيح له القدرة على اكتشاف أى اعتداء أو انتهاك لما ورد به من حقوق ، كما أن على الفرد أن يعمل دائماً على دعم هذه الحقوق وإرساء قواعدها بالترويج لها في المجتمع الذي يعيش فيه ، وغرس مبادئ هذا الإعلان العالمي في نفوس الأفراد الذين يتصل بهم ، وأن يتعاون معهم تعاوناً ايجابياً يكفل احترام هذه الحقوق .

- تطبيق مبادئ هذا الإعلان : حرص المشرع المصري على حماية الحقوق والحريات التي نص عليها هذا الإعلان . فالدستور في أكثر من

مادة قد تبني الحقوق الخاصة بالانسان وشملها بالحماية ، كما نصت القوانين المختلفة - بطريق مباشر أو غير مباشر - على ضمان تنفيذ المبادئ التي تضمنتها مواد الدستور . بل ان مصر حرصت على انشاء جمعية حقوق الانسان ، وأعطتها صلاحيات واسعة للتأكد من احترام هذه الحقوق وعدم العبث بها وهي تباشر عملها في حرية كاملة .

٣ - دور وزارة الداخلية في اعطاء التراخيص المهنية :

فيما يلي أمثلة عن تصاريح العمل والجهات المنوط بها اصدارها :

- تصاريح العمل : وهي اذن للمصريين - الراغبين في ذلك - للعمل لدى هيئات أجنبية داخل أو خارج البلاد . وكذا تجديد هذه الأذن حسبما نص عليه القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته - وتسرى أحكام هذا القانون على كل شخص يتمتع بجنسية جمهورية مصر العربية ، سواء كان ذكرا أو أنثى ، متزوجا أم غير متزوج ، بلغ سن الرشد أم لا ، أو تجاوز سن الستين ، من العاملين بالدولة أو الحكم المحلي أو قطاع الأعمال العام أو غير مرتبط بأي عمل حكومي أو من المحالين الى المعاش .

وهناك بعض التحفظات على هذا المبدأ وهي :

• لا يجوز للوزراء ونواب الوزراء ومن في درجتهم أن يعملوا لدى حكومة أو مؤسسة أجنبية بإشكالها المختلفة أو لدى الأجانب أو أن يقوموا بأي عمل لحساب تلك الجهات خلال السنوات الخمس التالية لترك مناصبهم ، ويجوز الاستثناء طبقا للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ من هذا الحظر بقرار من رئيس الجمهورية .

• المصريون الذين يتجنسون بجنسية أجنبية ويحتفظون بجنسيتهم بالإضافة الى الجنسية التي اكتسبوها ، لهم الحرية في الحصول على الأذن من عدمه .

• المصريون الذين صدرت لهم قرارات بهجرتهم واستقروا في دول المهجر ، غير ملزمين بالحصول على تصريح عمل .

• لا يسرى نظام الحصول على اذن على المصريين الذين يعملون في الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات التابعة لها ، وكذلك جامعة الدول العربية والمكاتب التابعة لها .

• لا تسرى أحكام هذا القانون على الذين يعملون لدى فرد أجنبي أو مصري بالخارج ، وكذلك الشركات المصرية الموجودة في الخارج أو أحد فروعها .

هذا ومن المفهوم أن أحكام القانون تسرى على أي علاقة عمل أيا كانت طبيعة هذه العلاقة أو نوعيتها ، سواء كانت أعمالا مادية أو أدبية أو فنية - إلا أنه يشترط في هذه العلاقة أن تكون لها صفة الدوام أو الانتظام والاستمرار ، وسواء كان العمل بأجر أو بمكافأة أو بالمجان أو العمولة .

- تصاريح مهنية أخرى :

• الترخيص بالتجارة في الأسلحة : ويحكمها القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته والقرار الوزاري المنفذ له .

• الترخيص باصلاح الأسلحة (تولكجى) : ومن بين الشروط الخاصة باعطاء هذا الترخيص أن يجتاز الطالب اختبارا في فن اصلاح الأسلحة تجريه الادارة العامة لامداد الشرطة ثم تعرض الأوراق على مدير الأمن ليصدر قراره في ذلك .

• تراخيص حيازة واستعمال المواد المفرقة : ويحكمها القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٩ بإضافة باب جديد لقانون العقوبات وهو الباب الثاني مكرر م ١٠٢ أ حتى م ١٠٢ و ، وينظمها قرار وزير الداخلية ، وكذا قرار وزير الاسكان رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٦٤ في الشروط الواجب توافرها في مخازن المفرقات .

الصيانة ، والتداول السليم للمعدات ، مما يقلل من الهالك فيها ويزيد من انتاجية العمل وعائده ، ويتيح فرص المنافسة محليا وخارجيا .

• فتح مجالات عمل عديدة ومتطورة لخريجي مراكز التدريب المهني ومعاهد والتعليم الفني .

• إلمام أصحاب الأعمال بالداخل والخارج بحقيقة مستوى المشتغلين لديهم فنيا وعمليا ، مما يحفظ لهم الأجر المناسب والعمل التخصصي المطلوب .

ومن ثم لا يسمح بإنشاء ورش أو محل عمل إلا إذا كان صاحبه والعاملون معه فيها حاصلين على ترخيص بمزاولة المهنة من الناحية الفنية والمهنية بجانب استيفاء النواحي القانونية والإدارية والأمنية الأخرى .

والترخيص بمزاولة المهنة يجب أن يتولى :

• مواصفات قياسية للأعمال والمهن المختلفة تضعها وزارة القوى العاملة ، بالاشتراك مع الهيئات والنقابات المهنية والعمالية والفنية المختلفة لإيجاد اتفاق تام يلتزم به الجميع ، مع ضرورة العمل على تطويرها حسب الحاجة الى ذلك .

• يحدد لكل عمل أو مهنة مستويات مهارة متعددة وشروط لشاغلها منها : المعارف التي يجب الإلمام بها ، والمستوى العلمي والثقافي الواجب توافره في القائم بها ، ومدة الخبرة العملية التي يلزم قضاؤها قبل الانتقال الى مستوى أعلى من الناحية المهارية .

• يحدد لكل مستوى مهاري اختبارات لقياس المهارة والأداء يخضع لها الفرد ، وتعطى له الرخصة بناء على نتائجها ، وتجدد الرخصة المهنية في فترات دورية : للتأكد من احتفاظ الفرد بمستواه المهاري ، ومعلوماته أو عند تقدمه للانتقال الى مستوى أعلى . وفي الحالتين يخضع لاختبارات :

• مستويات المهارة - بل ومواصفات المهنة - قابلة للتطوير

• رخص مهنية مختلفة مثل :

- رخص الحراس القصريين : وتصدر من مأمور المركز

أو القسم بعد استيفاء شروطها .

- رخص الشياطين العموميين : وتصدر من مأمور المركز أو القسم

الذي سيمارس الطالب حرفته بدائره .

- رخص الوسطاء في المعاملات العقارية : ويحكمها قرار وزير

الداخلية رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ ويصدرها مأمور المركز أو القسم الذي

سيمارس الطالب حرفته بدائره .

- رخص ماسحي الأحذية : ويحكمها قرار وزير الداخلية الصادر

في ١٩٠٦/١٢/٢٢ .

- تراخيص الكتبة العموميين : ويحكم هذه الطائفة لائحة الكتبة

العموميين الصادرة بقرار وزير الداخلية في ١٨٩٤/١/٦ .

- الرخص المهنية لقيادة السيارات وتجديدها : من وحدات

الإدارة المحلية .

الترخيص المهني لمزاولة العمل أو المهنة : الهدف منه

منع أدياء المهنة وغير المؤهلين والمديرين فنيا ومهنيين من مزاولة أعمال المهن المختلفة ، وقصر العمل بها على المؤهلين والمديرين عليها بمستويات مهارة محددة تسمح لهم بمزاولة المهنة حسب الأصول الفنية ويكونون مسئولين عن أعمالهم أمام عملائهم ومن خلال نقاباتهم أو جمعيات المهن المتخصصة (رابطة المعلمين في مجال ...) .

ويترتب على ذلك :

• الاطمئنان الى مهارة العاملين وقدرتهم الفنية على

مزاولة الأعمال الملتحقين بها بكفاءة وأمانة مع استمرار

زيادة انتاجيتهم .

• الارتفاع بمستوى أداء الأعمال ، وتوافر الهدر في مصاريف

والمراجعة الدورية بتطور أساليب العمل ومعداته وتقنياته ، ومع تطور المستويات تتطور الاختبارات وطرق قياسها .

• الانتقال الفرد من مستوى الى مستوى أعلى ينبغي عليه الانتظام في دورات تدريبية وتأهيلية في جهات لها هذه الصلاحية لضمان جديتها وقدرتها على تزويد الفرد بالمهارات والمعارف اللازمة .

ويشترط أن يعمل بها جهاز فني مؤهل قادر على تنفيذ هذه البرامج التدريبية وتطويرها ، وأن تكون هذه الجهات مزودة بالمعدات والوسائل التدريبية المناسبة . وتأخذ تصريحا وتفويضا بالقيام بالعملية التدريبية ، مع امكان سحب هذا الترخيص والتفويض اذا ثبت تدهور قدراتها .

• ويمكن أن يتم التدريب أثناء وفي مكان العمل بالورش والمصانع مثلا ، وفي هذه الحالة ينبغي أن يقر في هذه الجهات : أن يكون صاحب العمل والمسئول عن التدريب حاصلا على ترخيص بمزاولة المهنة بمستوى أعلى من الأفراد المتدربين لديه ، وأن يتوفر بها الوقت والامكانيات التي تسهل عملية التدريب ، وأن يخضع النشاط بها لإشراف فني للأطمئنان الى سلامة تدريب الفرد .

• يتطلب الأمر من طالب الخدمة أو صاحب العمل التأكد من حصول العاملين لديهم أو المترددين لأداء الخدمة المهنية على ترخيص بمزاولة المهنة ومستواها ، واشتراكهم في نقابة أو رابطة عمالية أو مهنية قبل السماح لهم بمزاولة العمل ، مع تشجيع انشاء روابط للعاملين في المهن والحرف المختلفة حيث يسجل فيها الأفراد ونشاطهم لقيود التسجيل .

ولتنفيذ ذلك ينبغي :

• تحديد الجهة المسؤولة عن هذا النشاط (وزارة القوى العاملة) والذي تزاولة بالاشتراك مع مجموعات عمل فنية يمثل فيها أصحاب

الأعمال والمهن والعمال في التخصصات المختلفة ، وذلك لضمان تطوير أعمالها ومتابعة نشاطها .

• تحديد المهن والأعمال التي يجب على شاغليها الحصول على رخصة مهنية ، كما تحدد مواصفات هذه المهن ومستويات مهاراتها وشروط القائمين بها واختبارات قياس المهارة لها .

• تحديد الجهات التي يسمح لها بمنح هذه الرخص نتيجة تنفيذ الاختبارات القياسية والشروط الواجب توافرها فيها .

• تحديد الجهات التي يمكنها تنفيذ البرامج التدريبية المناسبة للحصول على مهارات المهنة أو رفع المهارة فيها وشروط العاملين فيها ، وتوفير المعدات والتسهيلات التدريبية بها .

• استصدار قانون بعدم مزاولة المهنة السابق تحديدها الا بعد الحصول على ترخيص بذلك .

• تدريب الكوادر الفنية من أخصائيين ومدربين لمتابعة تطوير مستويات المهارة واختباراتها وبرامجها التدريبية ، وانشاء جهاز فني يتابع هذا النشاط فنيا ومهنيا .

• توفير امكانيات وأماكن التدريب والاختبار ومنح التراخيص في جميع أنحاء الجمهورية وبالتعاون مع مكاتب العمل ومراكز التدريب المختارة بهذه الجهات .

• توفير المنح التدريبية لرفع مستوى مهارة الأفراد وحصولهم على تراخيص لمستويات أعلى من خلال النقابات العمالية والروابط المهنية .

• تسهيل انشاء مشروعات الخدمات والمشروعات الصغيرة المناسبة لهذه المهن والأعمال ، وتسهيل حصول أصحابها على التمويل المناسب بشروط اقراض ميسرة .

قياس مستوى المهارة :

مشروع قياس مستوى المهارة : بدأت وزارة القوى العاملة تطبيق مشروع قياس مستوى المهارة لغير المؤهلين على نطاق محدود في

تلتزم به جهات تدريب واعداد الافراد للمهن والأعمال المختلفة حتى يطمئن الى حقيقة هذه المستويات وعدم اخضاعها حالياً لقياس مستوى المهارة .

السند القانوني للمشروع : تؤكد الكيان القانوني للمشروع بصدر القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ مادة (١٧) والمعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٨ والتي نصت على أن : « تحدد بقرار من وزير القوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع الوزير المختص - بعد أخذ رأى النقابة العامة المختصة - المهن التي تخضع لقياس مستوى المهارة وكيفية اجراء هذا القياس ، وشروط التقدم له ، والمكان الذي يجرى فيه بالنسبة لكل مهنة والشهادات التي تمنحها الجهات التي تتولى هذا الاجراء ودرجات المهارة التي تقدرها وجميع البيانات التي يجب اثباتها في تلك الشهادات ، كما يحدد الرسم المقرر بما لا يجاوز عشرة جنيهاً وحالات الاعفاء منه » .

المهن التي يشملها المشروع : تولى الوزارة أهمية خاصة لتطوير المشروع باستمرار في اطار ما تسفر عنه الدراسات الميدانية والتقارير الرسمية ، والتي توضح المتطلبات الحقيقية لسوق العمل من المهن المختلفة ، ويشمل المشروع حتى الآن ٧٦ مهنة وهي المهن المبينة بقراري وزير القوى العاملة والتدريب رقمي ٧٧ لسنة ١٩٨٦ ، و١٧١ لسنة ١٩٩١ والتي تم اختيارها بالاتفاق مع النقابات العامة المختصة . أما بالنسبة لباقي المهن غير الواردة بالقرارين المشار اليهما فسوف يتم استصدار القرارات المنفذة لها .

وحتى الآن مازالت النقابات العمالية والمهنية بعيدة عن هذا النشاط ، وليس لديها جهاز فني قادر على المشاركة في اتخاذ القرار ، ومن ثم يتعين قيام النقابات باعداد وتدريب بعض كوادرها للمشاركة بفعالية .

بعض مديريات القوى العاملة منذ عام ١٩٦٤ بالجهود الذاتية الا انه واجه عقبات حالت دون استمرار تنفيذه . ومع النمو الهائل لأعداد الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً من العمالة الفنية غير المؤهلة ، تزايدت الحاجة الى نظام مستقر وفعال - للمحافظة على هؤلاء العمال وعلى سمعة العمالة المصرية في الداخل والخارج - يكفل قياس وتحديد مستوى مهاراتهم بدقة عالية .

ومن ثم بادرت الوزارة إلى الأخذ بنظام قياس مستوى المهارة عام ١٩٧٩ لقياس المؤهلين ، حيث أدرج المشروع ضمن الخطة الاستراتيجية للتدريب في ذلك العام متضمناً عدد (١٧) من المهن الحاكمة التي تم اختيارها على ضوء المؤشرات التي كشفت عنها الخبرة ومتطلبات سوق العمل ، وقد ارتفع عدد هذه المهن الى ٧٦ مهنة حالياً نتيجة للجهود المتواصلة بتطوير وتوسيع نطاق المشروع من عام لآخر .

وقد قامت الوزارة بطبوع معايير قياس مستوى المهارة الخاصة بهذه المهن وتوزيعها على مديريات القوى العاملة ومراكز البحوث كأساس علمي لهذا المشروع ، وأعدت هذه المعايير بالتعاون بين الوزارة والجهات المعنية ، وكان لجهودها وخبراتها القيمة الأثر الفعال في اعطاء دفعة قوية لهذا المشروع الحيوي .

على أن أهم عوامل القصور في هذا النشاط : أنه لم يشمل جميع الخريجين من مراكز وجهات التدريب والتعليم المختلفة التي تعد أفراداً للعمل بهذه المهن والحرف والأعمال ، علماً بأنه ليس هناك فارق بين عامل ماهر مؤهل وغير مؤهل ، بل هناك شروط قومية وبولية لمواصفات العامل الماهر تتضمن المستوى الثقافي الواجب توافره فيه ، وأن هناك اختبار قياس مهارة واحداً ، ولم يحدث تحديد قومي لمستوى مهارة بمواصفات محددة

ثانيا : فيما يتعلق بالنواحي الادارية والتشريعية :

صدرت عدة قوانين وقرارات جمهورية بشأن إصدار التراخيص ،
من أهمها مايلي :

- القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية
وغيرها من المحال المقلقة للراحة والخسارة بالصحة والخطرة والقوانين
المعدلة والقرارات المنفذة له .

- قرار رئيس الجمهورية بإصدار القانون رقم ٢٧١ لسنة
١٩٥٦ في شأن المحال العامة .

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ في
شأن بعض الأحكام الخاصة بالأمن الصناعي
والتراخيص بإقامة المحال الصناعية والتجارية والمحال
العامة والملاهي .

- قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولائحته
التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٣١
لسنة ١٩٨٩ .

وقد جاء بهذه اللائحة في الباب العاشر تحت عنوان « التراخيص
بمزاولة المهن والحرف في المناطق الحرة » مايلي :

مادة ١٣٧ : يقدم الطلب الى ادارة المنطقة لترخيص بمزاولة أى
مهنة أو حرفة ومعها المستندات .

مادة ١٣٨ : يصدر رئيس مجلس ادارة المنطقة الحرة العامة
ترخيصا بمزاولة المهنة أو الحرفة .

مادة ١٣٩ : يلتزم المرخص له خلال الستين يوما التالية
لصدور الترخيص أن يقدم للجهة المختصة بالهيئة رقم السجل
التجاري وبطاقة ضريبية بالنشاط الجديد في المنطقة الحرة .
ويسقط الترخيص اذا لم يقدم المستنديين المذكورين في
الميعاد المحدد .

مادة ١٤٤ : يجوز الغاء تصريح العمل أو الدخول أو الإقامة

في أى من الحالات الآتية :

١- الحكم على المصروح له في جنائية أو جنحة مخلة
بالشرف والأمانة .

٢- ارتكاب المصروح له جريمة تهريب أو سرقة أو الشروع في
أى منها .

٣- تمسدى المصروح له على أحد رجال السلطة العامة أو
مأموري الضبط القضائي أو مقاومته لهم أو عرقلة مهام
العاملين بالهيئة .

٤- مخالفة المصروح له أحكام القانون أو هذه اللائحة أو غيرها من
الوائح أو القرارات أو التعليمات التي تصدرها الهيئة .

٥- انتهاء خدمة أو عمل المصروح له لدى المنشأة أو المشروع
الذي يعمل به داخل المنطقة .

٦ - انتهاء أو إيقاف النشاط الذي يزاوله المصروح له في
المنطقة الحرة .

التصنيف المهني :

بدأ التكثير في اعداد تصنيف موحد عام ١٩٥٧ نظرا للحاجة الملحة
لتصنيف القوى العاملة وقد استقر الرأي آنذاك على اتباع أسلوب
العمل التالي :

- تبويب المهن في مجموعات ووضع تصنيف لهذه المجموعات .

- عرض ذلك التبويب على الجهات المعنية للاستفادة من
آرائها وملاحظاتهما .

- دراسة المهن الموجودة بالسوق المحلية دراسة تفصيلية يمكن من
طريقها اتمام التصنيف على مستوى المهنة .

وفي عام ١٩٦٣ صدر التصنيف المهني القومي - بعد أن تمت
المرحلتان الأولى والثانية - متضمنا مجموعات المهن على مستوى الحد

الثالث ، واستمرت الدراسات بعد ذلك الى أن أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء كملحق للنظام المحاسبي الموحد « دليل التصنيف العربي الموحد للمهن » على مستوى الحد الثالث .

وفي عام ١٩٦٧ أقر المؤتمر الدولي الحادي عشر الاحصائي عمل عدة تعديلات في التصنيف المهني الدولي الذي كان مقررا اتخاذه أساسا لاعداد بيانات تعداد السكان في سنة ١٩٧٠ ؛ وكان من أهمها تخصيص فصول خاصة للفنيين والملاحظين ، متداركا بذلك أوجه النقص في تصنيف ١٩٦٣ . ثم صدر بعد ذلك الدليل المعدل في يونيو ١٩٦٧ .

ونظرا لضرورة توفر التصنيف على مستوى المهنة ، رأى توسيع الدلائل ليضم مسميات المهن التي تجمعت في هذا المجال لدى الأجهزة المختلفة المعنية ، وبالتالي تمت دراسات من خلال لجنة نتج عنها اصدار « دليل التصنيف العربي الموحد للمهن » عام ١٩٦٩ . ولأهمية تطوير التصنيف المهنية بما يستجد من مهن في سوق العمل واندثار أخرى ، فقد تم الاتفاق بين الجهاز ووزارة القوى العاملة على تشكيل لجنة مشتركة لهذا الغرض ، قامت خلالها بإجراء دراسات مستفيضة للمهن الواردة بالدلائل سالف الذكر ومن ثم تمت تعديلات وإضافات ، تلاها اصدار « دليل التصنيف العربي الموحد للمهن » عام ١٩٨٥ وذلك لخدمة التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت عام ١٩٨٦ .

وفي عام ١٩٨٨ أقر المؤتمر الرابع عشر الاحصائي للعمل الدولي التعديل الثالث التصنيف المهني الدولي ، وفيه تم استحداث مايلي :

- استخدام معيار مستويات المهارة في تصنيفات الأقسام المهنية باستحداث قسم « ١ » رجال التشريع وكبار المسؤولين والمديرين .

٢٥٠

- فصل الأخصائيين عن الفنيين استنادا الى دخول معيار المهارة في تصنيف الأقسام .

- انشاء وإدخال مستوى مهني جديد ما بين الأقسام الرئيسية للمهن والأبواب المهنية وقد اصطلح على تسميته بالأقسام الفرعية وأعطيت الحد الثاني من الترميز ، وذلك بهدف خدمة عرض البيانات الاحصائية المتعلقة بأفراد القوى العاملة .

وقام الجهاز بتشكيل لجنة من المتخصصين في الجهات المعنية بأمور القوى العاملة ، لدراسة هذا التصنيف الدولي ، وتبين أن الأقسام الفرعية الجديدة متضمنة أكثر من خصيصة داخل القسم الفرعي الواحد ، ومن ثم أعيد تقسيمها الى أقسام فرعية جديدة لخدمة الأغراض الاحصائية . كما أن التصنيف الدولي الجديد لم يتضمن تخصيص قسم للأفراد الذين لا يمكن تصنيفهم حسب المهنة ، واقترح تخصيص قسم (س) لهم كما كان متبعاً في الدليل السابق لخدمة الأغراض الاحصائية .

وذلك أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء مرجعا على مستوى الستة حدود : الأربعة الأولى بوليا ، والحدين الخامس والسادس - مطلقا لخدمة مستخدمي هذا التصنيف في مجال الاحصاء وغيره من الأجهزة المعنية ، وذلك بعد أن شمل المهن التي استجذت في سوق العمل ، مع تعديل مسمى المرجع ليكون « دليل التصنيف المهني بجمهورية مصر العربية » . إذ إن القسوى العاملة تتكون من « أفراد » ، ويلزم للدراسات المتعلقة بهذا الموضوع تقسيم هؤلاء الأفراد الى أصناف ، وهو ما يسمى « التصنيف » .

ويمكن عمل هذا التصنيف بعدة طرق - تبعا للغرض الذي يستعمل فيه - منها :

- التصنيف تبعا للحالة العملية للفرد ، وهي تبين ما اذا كان الفرد :

صاحب عمل ، أو يعمل لحسابه ، أو لدى الغير ، أو لدى الأسرة ، أو متعطل .

– التصنيف تبعاً لنوع النشاط الاقتصادي الذي يعمل الفرد في مجاله .

– التصنيف تبعاً لنوع العمل الذي يؤديه الفرد .

ويسمى التصنيف تبعاً لنوع العمل « التصنيف المهني » على اعتبار أن المقصود من المهنة OCCUPATION هو نوع العمل الذي يؤديه الفرد أو « مجموعة الواجبات التي يؤديها » ، وطبقاً لذلك يكون كل من طبيب الأسنان والمهندس المعماري والقاضي وكاتب الحسابات وميكانيكي السيارات والكساف والفاعل والعتال – أصحاب مهن في مفهوم التصنيف المهني .

وتصنيف أفراد المجتمع طبقاً للمهنة ذواتها كبرى في ميادين عديدة مثل : تخطيط العمالة والتعليم والتدريب وغير ذلك .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتي :

* إصدار التشريع اللازم الذي يضع شروط مزاولة المهن المختلفة والتي يحددها قرار من الوزير المختص ، ويلزم بذلك جميع العاملين في هذه المهنة سواء كانوا أصحاب أعمال أو ورش أو عاملين فيها ، كما يلزم بها جميع المستخدمين لهؤلاء الأفراد لاستخدام دائم أو مؤقت . مع ائراج التشريعات الحالية في تشريع واحد لمنع التضارب بينها .

* أن تختص جهة واحدة – تتبع أجهزة ووحدات الإدارة المحلية – بإصدار تراخيص المحال وتراخيص العاملين بها . على أن يرفق طالب الترخيص بطلبه صحيفة الحالة الجنائية والشهادات الصحية والمستندات

الهندسية دفعة واحدة – توفيراً للوقت والجهد .

* أن يتم البت في طلب الترخيص خلال خمسة عشر يوماً من خلال تقديمه إلا إذا احتاج إلى تصحيح بعض الإجراءات أو استكمال بعض المستندات فتبلغ الجهة المختصة الطالب بذلك وتمنحه المدة المناسبة لانتهاء الإجراءات ، بشرط ألا تزيد على ستين يوماً ؛ يتم بعدها البت النهائي في قبول الترخيص أو رفضه ، ويكون التظلم من رفض الترخيص أمام المحكمة المختصة .

* أن ينقل الترخيص للورثة بقوة القانون ومنحون مدة سنة على الأكثر لاستكمال الإجراءات .

* أن يكون الطعن من قرار غلق المحل أمام محكمة القضاء الإداري المختصة على وجه الاستعجال ، باعتبار أن قرار الغلق قرار إداري – مما يختص بنظر الطعن فيه مجلس الدولة .

* أن تحدد – بشكل دقيق – الجهات المنوط بها المتابعة والرقابة والتفتيش ، وتجهدها في أجهزة الإدارة المحلية ؛ بدلا من توزيعها في أكثر من وزارة .

* ضرورة العمل بالتوصيف القومي للمهن وتحديد مستويات مهارة لكل مهنة واختبارات قياسية لها ؛ تطبق على جميع العاملين في هذه المهنة بمستويات مهاراتها المختلفة – دون النظر إلى الشهادات الحاصلين عليها .

* توفير فرص التدريب للراغبين في الحصول على رخصة مزاولة المهنة بالمستويات المختلفة ، وكذلك للراغبين في تحسين مستواهم والحصول على مستوى مهارة أعلى ، مع وضع مؤسفات للجهات المسموح لها بتوفير برامج تدريب مناسبة .

* تعزيز مكاتب الاستخدام والقوى العاملة فنيا وإداريا ؛ لتكون قادرة على متابعة هذا النظام وتأكيد استخدامه وفاعليته .

التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا

الدورة الثالثة والعشرون

التعليم العام

وتوضيحا لذلك نذكر فيما يلي مفهومنا أوضح

للتعليم الاساسى :

« يعمل التعليم الاساسى على تزويد الفرد بالخبرات والمعدات الفكرية واليدوية ، وكل الاستعدادات الوجدانية والاخلاقية والروحية ، وكذلك الاتجاهات الاجتماعية والمهارات والقدرات المكتسبة فى مجالات النشاط والعلاقات الاجتماعية » .

واذن فالتعليم الاساسى ليس تعليما حرفيا وليس اعدادا مهنيا بل إنه تعلم خبرات متكاملة بين ما يقدم فى المدرسة من معلومات نظرية وخبرات عملية ، وبين ما يكتسبه التلميذ من خبرات داخل الفصل وخبراته خارج المدرسة .

ولهذا لا يصح أن تقدم المواد الدراسية منفصلة بعضها عن بعض ، وبالأخص فى السنوات الأربع الأولى - كما لا يصح الفصل بين تدريس المواد الدراسية والنشاطات العملية والهوايات الرياضية والاجتماعية ، بل ترتبط هذه الأنشطة بالمواد المقدمة فى خبرات تربوية متكاملة يتفاعل معها الطفل فتتكون لديه المهارات والاتجاهات النفسية التى تجعل منه شخصية متكاملة ولذلك فإن التعليم عن طريق النشاط والعمل يعتبر اساسا هاما فى صيغة التعليم الاساسى ويهدف أساسا الى تكوين المهارات لدى التلاميذ .

ومن أمثلة المهارات التى يمكن تكوينها فى مرحلة التعليم الاساسى مهارة الترتيب والتنظيم ، ومهارة التناول واستخدام الأدوات ، كما يمكن ان يتكون فى الحياة المدرسية مهارات العبادة ، ومهارات التعبير والقراءة فى اللغة ، ومهارة اجراء العمليات الحسابية فى الرياضيات كما يمكن

المهارات اللازمة لتحقيقها فى التعليم الاساسى

تتناول هذه الدراسة بحث الاهداف المقصودة من التعليم الاساسى كما وردت فى القانون ، وتوضيح المهارات والاتجاهات النفسية اللازمة لتكوينها ، ومستوياتها المناسبة لنمو التلميذ فى هذه المرحلة .

ثم تحاول الدراسة عرض ما تحقق من هذه الاهداف فى مراحل التنفيذ والتطبيق الميدانى فى المدارس ، وما قد يكون فى هذا التطبيق من تجاوزات .

وتنتهى الدراسة بتقديم بعض المقترحات لاصلاح المسار مع الربط بين التعليم الاساسى وظروف البيئات المصرية المختلفة .

مفهوم التعليم الاساسى واهدافه :

جاء فى المادة (١٦) من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ تحديدا

لاهداف التعليم الاساسى الآتى :

« يهدف التعليم الاساسى الى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ واشباع ميولهم ، وتزويدهم بالقدر الضرورى من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية التى تتفق وظروف البيئات المختلفة » .

وفى تفصيل هذه الاهداف التاكيد على التكامل بين الجوانب النظرية والعملية والتطبيقية للمقررات الدراسية ، وتوطيد العلاقة بين المدرسة والبيئة بحيث تكون البيئة وما فيها من النشاطات الزراعية أو الصناعية أو التجارية مصدرا لاكتساب المعلومات والمهارات والخبرات التعليمية .

الإشارة إلى مهارات التواصل كحسب الاستماع ومهارة ضبط النفس والتعامل الاجتماعي وغيرها .

واقع التنفيذ الفعلي للتعليم الأساسي :

أن الزائر لمدارس التعليم الأساسي بحلقته الابتدائية والاعدادية في الريف والمدن يلمس بوضوح الهوة الواسعة بين المبادئ والأهداف المرسومة للتعليم الأساسي وواقع التطبيق الميداني كما يبدو في النواحي الآتية :

أولاً: عدم تطبيق فكرة التكامل بين الدراسات النظرية والدراسات العملية .. فتوجد مناهج للمواد الدراسية منفصلة تماماً عن مناهج ما يسمى المجالات العملية بل أن هذه المجالات العملية لها مناهج منفصلة فمنها المجال الصناعي والمجال الزراعي والمجال التجاري وهكذا .

ثانياً: هذا الفصل الواضح في المقررات والمواد الدراسية أدى إلى وجود مدرسين متخصصين ليس فقط في المواد الدراسية المختلفة ، ولكن أيضاً يوجد مدرس مختص للمجال التجاري ، ومدرس مختص للمجال الزراعي ، وثالث للمجال الصناعي ولا توجد أي علاقة بين تدريس هذه المجالات وتدريس المواد الدراسية الأخرى .

ثالثاً: هذا الانفصال بين المواد الدراسية والمجالات العملية أدى إلى وجود موجهين متخصصين في المجالات العملية من رجال التعليم الفني كموجه المجالات الصناعية وموجه المجالات التجارية وموجه المجالات الزراعية وهكذا .

رابعاً: إن فقدان الصلة بين المواد الدراسية وبين المجالات العملية قد أدى إلى التركيز على تكوين المهارات العملية ذات الطابع المهني المتخصص . وهذا بعيد تماماً عن المقصود ، إذ أن المقصود من التعليم الأساسي هو تكوين : المهارات العامة التي ترتبط فيها النواحي المعرفية بالنواحي العملية والتي تتكون عن طريق ربط المعلومات النظرية بالنشاط

العملي بمختلف أنواعه كالنشاط الرياضي والاجتماعي والرحلات وغيرها .

وأيس المقصود الإعداد المهني ، فليس التعليم الأساسي تعليماً فنياً أو مهنيًا ، لأن ذلك يتنافى مع طبيعة الطفل في هذه المرحلة التي لا يمكن فيها تكوين التخصص المهني قبل الآن .

خامساً: أن انتشار فكرة المجالات العملية المنفصلة بالصورة المطبقة حالياً قد أدى إلى وجود هجرات متخصصة في المبني المدرسي لكل مجال من المجالات العملية بعيداً عن الدراسة بالفصول التي تدرس فيها مواد الدراسة المنفصلة .

سادساً: لا توجد علاقة بين النجاح في المواد الدراسية والنجاح في المجالات العملية التي لا يحدث فيها تقويم أو امتحان للتلاميذ - في حين تعطى درجات النجاح والرسوب في مواد الدراسة الأخرى فقط .

سابعاً: إن المناهج والكتب والتطبيقات في المدارس يسير على نظام واحد دون مراعاة لاختلاف البيئات الزراعية أو البحرية أو الصحراوية أو غيرها في حين أن التعليم الأساسي يقوم على الربط بين التعليم ونشاطات البيئة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتي :

أولاً: بالنسبة لوضع المناهج :

* لابد من الاتجاه إلى نظرة جديدة لوضع مناهج الدراسة بحيث تبتعد عن مناهج المواد المنفصلة وتنتج إلى صورة أخرى تضمن التكامل بين الخبرات المختلفة .. ولا يصح أن تفصل بين المواد الدراسية والأنشطة العملية ويمكن أن يتم ذلك بوضع نماذج وأمثلة من الخبرات المترابطة والمتكاملة كما في طريقة المشروعات وطريقة الوحدات الدراسية .. والتي يشترك فيها التلاميذ مع المدرس في وضع خطة

السير في الدراسة بحسب مستوياتهم وارفهم البيئية ... فيتفق الجميع على اختيار محور الدراسة سواء أكان رحلة أم زيارة لأحدى المؤسسات أم تنفيذاً لمشروع عملي تدور حوله الدراسة وبالأخص في المرحلة الابتدائية .

ثانياً: بالنسبة لخطة الدراسة الأسبوعية :

* أن فكرة التعليم الأساسي وتكامل الخبرات لا تتفق مع تقسيم الخطة إلى ساعات محددة تخصص لكل مادة دراسية منفصلة عن باقي المواد .. ونوصي أن تكون الخطة من المرونة بحيث يتمكن المدرس من تعديل الخطة بحسب ظروف العمل وبحيث تسمح بقضاء يوم أو نصف يوم مثلاً في زيارة خاصة ، واستكمال اليوم في مناقشات متعلقة بهذه الرحلة .. وربما اقتضى الأمر إعطاء ساعات كثيرة في القيام بعمل يدوي معين .. الأمر الذي يتوقف على رؤية المدرس .

ثالثاً : بالنسبة لطرق التدريس :

* لتحقيق فكرة التعليم الأساسي لابد أن يقبل التلاميذ على الدراسة بشوق ورغبة ويتأتى ذلك إذا شعروا بالدافع الثلقائي للمشاركة في النشاط التعليمي ، بحيث يكون لهم موقف ايجابي وبحيث يتبادلون الافكار ويتعارفون مع زملائهم ومع المدرس في خطة سير الدراسة وتنظيم الوقت بين ما يتعلمونه من خارج المدرسة وبين ما يتعلمونه في الفصل .

ومما يساعد على تنفيذ هذه الافكار الاهتمام بأنواع النشاطات العملية المختلفة بحيث يتخذ منها منطلقات للدراسة وبحيث يتكون لدى التلاميذ الصفات المرغوبة في سلوكهم وتعاملهم - فليست التربية مجرد تعليم معلومات ومواد دراسية وإنما الهدف هو تنمية الشخصية من جميع جوانبها .

رابعاً : بالنسبة لتقويم التلميذ (الامتحان) :

* أن الاساليب المتبعة حالياً في التقويم مقصورة على قياس

التحصيل في المواد الدراسية وحدها ، ولا تدخل النشاطات العملية في نطاق التقويم ولا تحسب لها درجات عند النقل من صف إلى آخر .
ولتحقيق فكرة التعليم الأساسي لابد أن يبنى التقويم على نظرة شاملة ومستمرة لحياة التلميذ المدرسية ، بحيث يدخل في حساب التقويم مدى اقباله على الدراسة وتعاونه وقدرته على المشاركة والابتكار ، وما يتميز به من مهارات مختلفة في مواد الدراسة أو النشاطات العملية وكذلك سلوكه العام مع الزملاء وخارج المدرسة أثناء الزيارات والرحلات وما يصدر عنه من تصرفات أو مشكلات .. ولذلك كله يوصى بالأخذ بنظام البطاقة المدرسية التراكمية التي جريت قبل ذلك .

خامساً : دليل المعلم :

* لا زال معظم المدرسين الذين يطبقون نظام التعليم الأساسي غير مدركين للخلفيات التربوية والفلسفية للتعليم الأساسي ، وليس لديهم ما يهيئهم بحقائق التعليم الأساسي وأسس النجاح في تطبيقه بطريقة سليمة .

وقد سبق للمجلس أن أوصى بضرورة وضع كتيبات متعددة توزع على جميع المدرسين وتحتوى على موضوعات مختلفة عن التعليم الأساسي - كأن يعد كتاب عن الخلفية الفلسفية للتعليم الأساسي وكتاب عن تطبيق بعض التجارب الناجحة في ربط التعليم بالعمل في مصر أو كتاب عن طريقة الوحدات الدراسية وكتاب عن الطريقة المحورية في التعليم ، وكتاب عن تقويم التلميذ .

سادساً : إعداد معلم التعليم الأساسي :

* أن الذي يزور إحدى المدارس التي تطبق التعليم الأساسي حالياً سيجد تنوعاً كبيراً في مؤهلات المدرسين ، فمنهم من لم يدرس التربية ، ومنهم خريج التعليم الفني ، ومنهم من تخرج من معاهد المعلمين ومنهم من تخرج من كلية التربية ، ومنهم حملة مؤهلات أخرى .

ويؤسند المجلس استمرار المسؤولين في تنفيذ الخطة الرامية إلى

تاسعاً : التجريب :

* لقد ترددت فكرة المدارس النموذجية وضرورة البدء بها كنموذج للإصلاح وقامت محاولات وقالت لجان ومصدرة قرارات لم تلبث ان صارت في زوايا النسيان ، وقد أن الاوان لأخذ الفكرة بالجدية اللازمة وتنفيذ ما سبق من قرارات ووزارة .

إعداد قيادات التعليم

إن مستقبل التعليم في مصر لا يتوقف فقط على وضوح الرؤية بالنسبة لفلسفة التعليم وأهدافه ، ولا على تطوير مناهجه وأساليبه ، وتوفير أفضل الإمكانيات المادية له من مبان وتجهيزات وموارد مالية ، ولا على حسن إعداد وتدريب معلميه ، أو إحكام علاقته بالمجتمع ومطالبه ، وإنما يتوقف أيضاً على توافر قيادات واعية لإدارته ، قادرة على التخطيط العلمي السليم ، والتنفيذ الدقيق لخطط التعليم على جميع المستويات . فلا شك أن الدقة في اختيار القيادات التربوية ، والتوفيق في الوصول إلى عناصرها الصالحة المتميزة بالمقومات الموضوعية للقيادة ، المتوائمة قدراتها مع طبيعة الموقع الذي تكون فيه ، الواعية بالظروف التي تحيط بحركتها ، والبيئة التي تعمل بها ، ثم إعدادها وتدريبها ومتابعه تقويمها ، يعتبر مفتاحاً للإصلاح التربوي ، بل يمثل شرطاً أساسياً لنجاح أي جهد للإصلاح والتطوير .

والواقع أنه يوجد فرق بين الإدارة والقيادة ، فالإدارة التعليمية يفهمها الحديث هي مجموعة العمليات المتشابهة التي تتكامل فيما بينها سواء داخل مؤسسات التعليم أو فيما بينها ، أو بين ما يحيط بها من مؤسسات لتحقيق الأغراض المنشودة (أو) هي العملية التي يتم بمقتضاها توفير الموارد البشرية والمادية وتوجيهها إلى ما يحقق

توحيد مصدر أعداد المعلم ، والتي بدأت منذ سنوات تنفيذاً لقانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ .

سابعاً : التنظيم المدرسي :

* اذا أردنا تنفيذ التعليم الاساسي بالصورة المناسبة فلا بد أن يكون تافكر المدرسة مؤهلاً بحيث يقوم بدور التنسيق وتنظيم العمل بمدرسته ، فله أن يوزع العمل بين المدرسين بما يناسب تطبيق التعليم الاساسي في فصول الدراسة المختلفة فيمكن أن يطبق فكرة مدرس الفصل في الصفوف الأولى ، ويمكن أن يتعاون مدرسان أو ثلاثة في التدريس لأحد الفصول ، ويمكن أن يكون للفصل مدرس اساسي ويعاونه آخرون بحسب احتياجات الدراسة .. كما لا بد من اعادة النظر في نظام التوجيه الفني لهذه المدارس .

ثامناً : المبنى المدرسي :

* مازلنا عند توصياتنا التي سبق ان اصدرها المجلس مرارا من ضرورة توفير المباني المدرسية اللازمة العملية التعليمية بحيث تعود اليها المدرسة ذات الامكانيات المناسبة والتي تعمل على اساس نظام اليوم الكامل - على الا يقل العام الدراسي عن ٤٠ اسبوعا وبحيث لا تتجاوز كثافة الفصل الحد المقبول .

ولهذا يجب وضع خطة طويلة الاجل لاقامة ما تحتاج اليه من ابنية تعليمية على أن يراعى عند تصميمها الصورة الهندسية لشكل مدرسة التعليم الاساسي بما يحقق أهدافه ، كأن تبني مستفيدة من فكرة مدرسة المعامل المدرسية أو فكرة الحجرات التخصصية ل مجالات الدراسة ، أو أنواع النشاط المختلفة .

وهذا يتطلب اعادة النظر في الشكل النموذجي لهندسة المبنى الذي يحقق أهداف التعليم الاساسي بمعرفة مهندسين متخصصين ومتفهمين لما هو مطلوب .

الوضع الراهن:

يتضمن عرض الوضع الراهن لاختيار وتدريب وتأهيل القيادات التربوية التعرف على الجوانب التالية :

أ - مستويات الادارة التربوية وعلاقاتها بالمستويات الوظيفية للقيادات .

ب - مؤسسات إعداد وتدريب القيادات التربوية .

ج - المشكلات التي تواجه برامج إعداد وتنمية القيادات التربوية .

(١) - مستويات الإدارة التربوية وعلاقاتها بالمستويات الوظيفية للقيادات :

لقد جرت محاولات كثيرة لتحديد المستويات الوظيفية المتناظرة في مستويات الإدارة المختلفة ، بدءاً من المدرس الأول وحتى مستوى القيادات العليا ، كان آخرها القرار الوزاري رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٨ بشأن قواعد النقل والتعيين في وظائف العاملين بمديريات التربية والتعليم بالمحافظات وديوان عام الوزارة ، وقد تضمن هذا القرار تكوين الهياكل التنظيمية بديوان عام الوزارة والمديريات والادارات التعليمية بالمحافظات ، وتدرج الوظائف في كل درجة مالية بحيث تضمنت التقسيمات الدرجة المالية ، والحد الأدنى لشغل الوظيفة ، والنسبة المقررة للاختيار ، والتدرج الوظيفي داخل الدرجة المالية .

(ب) - مؤسسات إعداد وتدريب القيادات التربوية :

توجد مؤسسات ومراكز تعليمية مختلفة يتم فيها إعداد وتدريب القيادات التربوية في أثناء الخدمة ، بعضها يقع خارج نطاق وزارة التربية والتعليم والبعض داخل وزارة التربية والتعليم .

ومن المؤسسات التي تتولى إعداد وتدريب القيادات التربوية خارج وزارة التربية والتعليم : الجامعات ، وخاصة كليات التربية التي تقوم بتنظيم وتنفيذ برامج تدريبية قصيرة ومكثفة في مجال الإدارة التعليمية وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ، وبعض هذه البرامج طويلة المدى

الأغراض التربوية المنشودة في تربية النشء في إطار مناخ تتوافر فيه علاقات إنسانية سوية .

أما القيادة فلها مفهوم أوسع وأشمل ، إذ أنها تعنى بوجه عام القدرات والإمكانات الاستثنائية الموجودة في الشخص الواقع موضع القيادة والتي من خلالها يستطيع التأثير في مجموعة الأفراد الذين تحت قيادته وتوجيههم التوجيه المناسب لتحقيق أهداف المشروع الذي يعمل من أجله .

إن إعداد القيادات التربوية - كما سبقت الإشارة - أمر هام وجوهري لإحداث أي تطور أو تحديث في النظام التعليمي ، فالقائد وهو المنوط به توجيه العاملين معه وتحفيزهم والتنسيق فيما بينهم ، ومراقبة وتقويم أدائهم ، فضلاً عن مواجهة مشكلات العمل ، وإيجاد حلول لها ، يتطلب مواصفات معينة عند اختياره ، ويحتاج إلى إعداد وتدريب متصل حتى يستطيع إحداث التغيير المنشود .

وتختلف أنماط القيادات فيما بينها ، فهناك النمط البيروقراطي وهو نمط تتم فيه الإدارة عن طريق تطبيق مجموعة القواعد والقوانين واللوائح القائمة ، وهناك النمط التسلسلي أو التحكمي الذي يستند القائد في إدارته إلى السلطات التي يعطيها منصبه له ، وهناك النمط الفوضوي الذي يترك القائد فيه أفراد الجماعة يعملون بحرية مطلقة ، وهناك النمط الديمقراطي وهو الأسلوب الذي يستند إلى توافر سمات القيادة لدى القائد مدعماً ذلك بسلطة الثقة كبديل لسلطة الوظيفة ، وهو نوع من الإدارة يهتم بتنمية روح التعاون والعمل كفريق .

وقد أوضحت كثير من الدراسات التي أجريت في مصر أن الإدارة التربوية تقوم في أغلب الأحيان وفق النمط التحكمي أو النمط البيروقراطي ، وأن هناك حاجة لدعم النمط الديمقراطي للإدارة والذي يقوم على توافر سمات القيادة في القيادات التربوية ، وتنمية أساليب التعاون والشورى والعدل والموضوعية .

عام أو أكثر للحصول على دبلومات في الإدارة التربوية والمدرسية والتخطيط التعليمي ، أو الحصول على درجات الماجستير والدكتوراه في هذه المجالات .

ومن هذه المؤسسات أيضاً الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الذي يقوم بأعداد وتنفيذ برامج تدريبية للعاملين في الدولة من القيادات ومنهم العاملين بوزارة التربية والتعليم .

كما تؤدي بعض المؤسسات الأخرى مثل المعهد القومي للتنمية الإدارية ومعهد التخطيط القومي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء خدمات تدريبية وبحثية في مجالات ترتبط بالإدارة للقيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم .

(ج -) - المشكلات التي تواجه برامج إعداد وتنمية القيادات التربوية :

ان اجتياز برامج تدريبية شرط أساسي للترقية والإعداد لشغل الوظائف القيادية - إلا أن هذه البرامج تعاني من جوانب قصور شديدة تجعلها غير قادرة على الوجه الأفضل لإعداد وتنمية هذه القيادات وتمثل أوجه القصور هذه فيما يلي :

١ - ضعف تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية لبعض مستويات القيادات التربوية ، ففي كثير من الأحيان لا تصمم هذه البرامج وفقاً للحاجات الحقيقية للمتدربين وبنوع معرفة كافية بالتوصيف الوظيفي للوظائف المرقي إليها ، إضافة إلى قصر مدة هذه البرامج التي لا تتجاوز عادة عدة أيام .

٢ - اعتماد هذه البرامج عادة على التلقين والمحاضرات الأكاديمية في معظم الأحوال دون إعطاء الفرصة الكافية لتبادل الأفكار والخبرات واكتساب المهارات والقدرات .

٣ - ضعف المهارات التدريبية لدى كثير من القائمين بالتدريب وقلة

معرفتهم بأساليب واستراتيجيات التدريب الحديثة وعلى رأسها استخدام التقنيات الحديثة في التدريب .

٤ - نقص التمويل الكافي لبرامج التدريب - فالميزانية المخصصة لبرامج التدريب لا تتناسب مع الأعداد الضخمة من القيادات التربوية التي هي في حاجة إلى تدريب والتي يمثل التدريب مطلباً أساسياً من المتطلبات الخاصة بالترقية .

٥ - غياب مفهوم التربية المستمرة لدى المسؤولين عن التدريب في أجهزة وزارة التربية والتعليم في الديوان العام للوزارة أو المديرات والإدارات في المحافظات - وغياب هذا المفهوم أيضاً لدى المتدربين الأمر الذي يجعل التدريب للقيادات أمراً مفروضاً عليهم للحصول على الترقية .

٦ - اعتماد الترقية في أغلب الأمر على الأقدمية باعتبارها المعيار الأساسي في الترقية في الكثير من المستويات الوظيفية القيادية .

٧ - إجحام بعض العناصر الممتازة من العاملين عن الانتظام في البرامج التدريبية زهداً منهم في شغل الوظائف القيادية خاصة بالنسبة لبعض المعلمين والموجهين الذين يفضلون البقاء في وظائفهم للحصول على مكاسب أكثر من الترقى إلى وظائف قيادية دون عائد مادي مناسب .

نظرة نقدية إلى أساليب إعداد وتنمية القيادات التعليمية :

إن العرض السابق للوضع الراهن لاختيار وتنمية القيادات التربوية وما يتضمنه من قواعد تنظيمية في صورة قرارات أو لوائح وزارية تستهدف تحقيق العدالة المرجوة بين العاملين ، واستقطاب الكفاءات المتميزة لشغل الوظائف الإدارية ، وكذلك ما يتضمنه هذا العرض من بيان للمؤسسات والبرامج التدريبية والتي تعنى بالتنمية المهنية للقيادات التربوية والمشكلات التي تعترض سبل توفير برامج تدريبية ذات فعالية أكبر ، يقدنا بنظرة نقدية إلى عدد من التساؤلات تكشف الاجابة عنها

عن المخاطر والثغرات التي تعترض سبيل حسن إعداد وعدالة اختيار القيادات التربوية ، ولعل أهم هذه التساؤلات مايلي :

١ - هل يمكن أن يكون شرط التقدمية في الدرجة المالية أو الوظيفية معياراً موضوعياً لاختيار القيادات لمستوى وظيفي أعلى ؟

إن التقدمية لا تعني بالضرورة توافر الاستعداد العام للقيادة أو القدرة عليها . لذلك فإن جعلها أساساً لتفضيل شخص على آخر قد يحجب المتميز بالمعرفة والمهارة والمواثيق لقيادة موقع إداري ، أو يقلل من احتمالات نجاحهم في الأداء أكثر . إذ إن كثرة العاملين في وزارة التربية والتعليم تجعل الذين تنطبق عليهم شروط الترقية أكثر من المطلوب للمستويات القيادية الوسطى والعليا ، وبالتالي لا يصل إلى الوظائف العليا غالباً إلا من تقدم به السن وقد لا يساعد ذلك على استقرار العمل في الوحدات الإدارية التعليمية للتغيير المتلاحق للمستولين عن إدارتها .

٢ - هل حصول العاملين على مرتبة الامتياز في تقرير قياس الكفاءة في وظيفة يعنى إمتيازهم وقدرتهم على الإدارة الناجحة في وظيفة تالية ؟

إن الواقع يؤكد أن للعامل الشخصي عند بعض الرؤساء تأثيراً قوياً على أسلوب التقويم ، بل إن بعضهم يفضل تجنب الصدام مع مرؤسيهم بسبب التقرير ، بعد أن أصبح معلناً يُخطره صاحبه ، كما أن بعضهم قد يرفع من تقديرات مرؤسيهم لأسباب إنسانية مثل مساعدتهم في الحصول على فرصة إعاره للعمل بالخارج .

إضافة لذلك فإن أسلوب كثير من الرؤساء عند وضع تقرير قياس كفاءة الأداء يجهض الجانب الموضوعي المستهدف ، حيث تسجل الدرجة الكلية للتقويم أولاً ثم العودة إلى تسجيل الجزئيات بما يحقق تطابقها

عند جمعها مع الدرجة الكلية ، وقد نتج عن ذلك تضاعف أعداد الحاصلين دون وجه حق على مرتبة الامتياز .

٣ - هل نجح التدريب بصورته الحالية في إعداد القيادات الوسطى والعليا ؟

إن برامج التدريب المقدمة ، وخاصة تلك التي تتم في مراكز التدريب التابعة للوزارة ، لم تنجح بالقدر الكافي في تلبية الاحتياجات التدريبية للقيادات التربوية ، إذ إن كم هذه البرامج والإمكانات المتوافرة لا تسع بقيام تدريب على درجة عالية من الكفاءة ، وهي قاصرة عن تحويل المتقدم للترقية وشغل الوظائف القيادية إلى قيادة إدارية ناجحة .

كما أن أسلوب التدريب القائم عادة على المحاضرات لا يسمح بتمكين المتدرب من إتقان المهارات المطلوبة في الوظائف المرقى إليها - كما أن برامج التدريب قد عجزت عن تلبية الاحتياجات التدريبية بعدد كبير من القطاعات التعليمية ذات الاحتياجات التدريبية الخاصة كإدارات التدريب والتربية الخاصة والتعليم الخاص وشئون الطلبة والامتحانات وغيرها .

٤ - هل نجحت أساليب الاختيار القائمة على شغل الوظائف القيادية عن طريق الإعلان وإجراء المقابلات الشخصية في اختيار أفضل القيادات ؟

بالرغم من أن النظام المتبع وفق القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ يعطى كثيراً من الضمانات - من الجانب النظري - لحسن الاختيار ، فإن الواقع يشير إلى غير ذلك . وقد سبق أن أوضحنا المحاذير فيما يخص بالحصول على تقدير الامتياز في السنتين الأخيرتين ، كما أوضحنا القصور فيما يتصل بإجتياز التدريب ، إلا أن هناك محاذير أشد فيما يبيده الرؤساء في شأن المرشحين للترقية وما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز .

فالواقع يشهد غلبة النظرة الذاتية على عدد غير قليل من الرؤساء ،

* إجراء مقابلات شخصية للتعرف على شخصيات المرشحين للترقية والتأكد من لياقتهم وقدراتهم على مباشرة أعمالهم القيادية ، ووضع الضوابط المناسبة حتى تكون المقابلات موضوعية مناسبة .

* أن تشمل التقارير السنوية تقريراً وصفياً يؤكد الحكم الموضوعى على العامل مع تخصيص استمارة خاصة لكل نوعية من أنواع الوظائف تتلام عناصرها مع المواصفات الموضوعية للوظيفة مع مراجعتها على فترات دورية للتحقق من صلاحيتها كأداة للتقويم .

* أن تنظم أجهزة التدريب المعنية برامج توجيهية الهدف منها تعريف المرشحين للوظائف القيادية بطبيعة العمل والمسئوليات المتصلة بالوظائف المرشحين لشغلها .

* تنظيم دورات تجديدية في أثناء الخدمة بهدف تزويد شاغلي هذه الوظائف بالمعلومات والخبرات المتجددة في المجال التربوى والإدارى ، والمستحدث من تكنولوجيا الادارة .

* إعادة النظر في أساليب التدريب المتبعة للمرشحين للقيادة التربوية وفي مختلف المستويات بحيث تتسم الدورات التدريبية بوضوح الهدف وتنوع أساليب التدريب والتركيز على أساليب المناقشة والحوار وعرض المشكلات الميدانية ووضع السيناريوهات لحلها وتبادل الخبرات وكتابة التقارير ، وأن يستعان في برامج التدريب بالمختصين المناسبين .

* اعتماد التعليم المستمر منهجاً لتطوير عمل القيادات التربوية ، فلا يجرى التدريب فقط بمناسبة حركة الترقيات لشغل الوظائف القيادية ، وإنما يكون التدريب بصورة دورية بصرف النظر عن حركات الترقية ، ويستعان في ذلك بأساليب التعليم عن بُعد كإصدار النشرات الدورية التوجيهية .

* من الضروري النظر إلى ما حققه المرشح من جهود وإنجازات في العمل خلال مدة خدمته بالتعليم ونشاطه ، إلى جانب مراعاة الأقدمية والخبرة في العمل .

وتأثير قيادات غير مباشرة وغير رسمية على الرئيس الرسمى المباشر . كما تجب الإشارة إلى أسلوب متبع يخل بعيداً تكافؤ الفرص والعدالة في الاختيار لشغل الوظائف القيادية ، وهو أسلوب النذب للوظيفة الأعلى وممارسة أعمالها لمدة معينة ، ذلك أن النذب تملكه السلطة المختصة ويدخل في تقديرها ، ولا دخل للعامل فيه ، فإذا ما أرادت السلطة الإدارية العليا أن ترقى عاملاً لوظيفة أعلى تدبته لهذه الوظيفة ، وإذا ما أرادت تخطيه لم تدبته ، وهذا الأمر يجعل قرار النذب في نفس الوقت قراراً يفصح عن إرادة الترقية لعامل معين وتخطي عامل آخر ، وهي مسألة لا تتفق وأحكام النظام كما لا تتفق مع مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص واختيار الأفضل .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ، ونظراً لأهمية دور القائد التربوى حيث إنه القوة لجميع العاملين معه ، وهو الوجه المسئول عن تنشيط الجهاز الذى يعمل فيه وتطويره ، وهو المسئول عن إعداد وتنمية مهارات وقدرات الصف الثانى من القيادات ، يوصى بما يأتى : إسبهاً في تحقيق سلامة الترشيح والاختيار والإعداد للقيادات التربوية :

* إعداد توصيف واضح ودقيق لكل وظيفة إشرافية في السلم الوظيفى من القاعدة إلى القمة ، ومواصفات من تسند إليه مع الاستفادة مما قدمه الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة في هذا المجال .

* اتباع التخطيط السليم لاكتشاف العناصر القيادية ووضع المعايير الموضوعية المناسبة التى تساعد على اختيار هذه العناصر ومن أمثله ذلك :

١- الدراسات العليا / إعداد أبحاث / بحث المشاكل الميدانية والحلول البديلة لها / تطوير مجال العمل / وما حققه من جهود وإنجازات في العملية التعليمية خلال مدة خدمته .

الإمكان وما لا يخل بمبادئ العدالة وتكافؤ الفرص في الترقى حتى يتحقق تكامل الخبرة واستمرارها لكل نوعية من نوعيات الوظائف القيادية .

* عدم اللجوء إلى نذب أى مرشح لوظيفة خالية لما يترتب على ذلك من ظلم لأفراد مستحقين ، وكذلك عدم التجديد لمن بلغ السن القانونية ، وذلك لكثرة المستحقين وقلة الوظائف القيادية .

* وضع المرشحين لشغل وظائف قيادية تحت الاختبار لمدة عام كامل ومتابعتهم أثناء عملهم للتعرف على مقدار نجاحهم في القيام بأعباء الوظيفة المنوط بهم مسئولياتها ، وترقية من تثبت جدارته ، ويحول من لم تثبت جدارته إلى وظيفة أخرى غير قيادية تتناسب مع إمكانياته .

* المتابعة المستمرة لأعمال القادات ميدانياً ، ومنح حوافز مجزية للمجيديين الممتازين منهم والمبتكرين وبخاصة الذين يتغلبون على مشاكلهم بطرق مبتكرة غير تقليدية .

اتجاهات مقترحة للتربية البيئية في التعليم العام

يعيش الانسان في وقتنا الحاضر في عالم يوصف بأنه قرية كبيرة ، حيث يوجد تفاعل وتأثير متبادل بين الانسان وجميع الظروف المحيطة به تؤثر في حياته على كوكبنا الأرضي ، والتأثيرات التي تؤثر على هذه الحياة وترتبط بمختلف العوامل والمؤثرات البيئية وتمتد لتشمل الكون بأكمله من أرض وكواكب ونجوم وفضاء بحيث لم تعد البيئة فيه في إطار ضيق يشمل بيئته المحلية فحسب وإنما هي تشمل بيئة المجتمع الذي نعيش فيه بجوانبه المختلفة والمتباينة المادية والمعنوية ، أى البيئة بمفهومها الشامل في مختلف جوانبها الطبيعية والانسانية والتكنولوجية ، كما يتضمن هذا المفهوم - أى مفهوم البيئة - ما تتضمنه البيئة من مشكلات وتحديات حالية أو مستقبلية .

* العودة بصورة توسعية إلى ما كان متبعاً في السابق بشأن إيفاد بعثات خارجية علمية وعملية يوفد فيها عدد من نظار المدارس والمديرين لمتابعة الدراسات التي تنظمها بعض الجامعات في الخارج ، مع ضرورة وضع خطة لبعثات داخلية في كليات التربية للحصول على الدبلومات والدرجات العلمية في مجال الإدارة التربوية ، وأن يستمر إيفاد هذه البعثات سنوياً لتكوين فريق من القيادات التربوية بصورة مستمرة ، وأن تراعى هذه المؤهلات والخبرات عند شغل وظائف الادارة العليا .

* التأكيد على أساليب الإدارة الديمقراطية من خلال برامج التدريب أو خلال تقارير التقويم بحيث تركز القيادات على تنمية روح التعاون والعمل كفريق - ويتطلب ذلك التوسع في مبادئ تفويض السلطة والتوسع في لامركزية التعليم .

* للتغلب على مشكلة الإسراف في إعطاء العاملين تقديرات الامتياز في التقارير السنوية يجب أن تتضمن التقارير تيريرات موضوعية لأسباب الحصول على تقديرات الامتياز .

* دعم مراكز التدريب الرئيسية بوزارة التربية والتعليم بما يمكنها من القيام بدورها في تنظيم الدورات التدريبية بمختلف صورها في مجال إعداد القيادات التربوية ، وأن يتولى الإشراف على هذه المراكز قيادات ذات خبرة وتأهيل في التدريب (خبراء التدريب) من لوى التميز العلمي والخبرة .

* تشجيع كليات التربية والمركز القومي للبحوث التربوية ومركز التقويم والامتحانات وغيرها من المراكز البحثية على إجراء البحوث والدراسات المتصلة بالإدارة التعليمية من خلال المنح أو التعاقدات بحيث تكون هذه البحوث ذات طابع ميداني - وأن تتولى هذه الجهات البحثية بالتنسيق مع أجهزة التدريب بالوزارة إصدار النشرات والدوريات التي تعالج مشكلات إدارة التعليم وتوزيعها على القيادات التربوية .

* مراعاة أن تكون الوظيفة السابقة مهينة لتولى الوظيفة التالية بقدر

البيئة ، البيئة الانسان بوجه عام يقصد بها كل ما يحيط بالانسان ويؤثر فيه ويتأثر به ، أى يقصد بها مجموع الظروف - الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية - التى تحيط بالانسان فتؤثر فيه ويؤثر هو فيها .

والبيئة بهذا المفهوم تتضمن جانبين هما : البيئة الطبيعية والتى يقصد بها ذلك الجزء من البيئة الذى لم يتدخل الانسان فى صنعه بل هو من صنع الخالق سبحانه وتعالى ، والبيئة الحضارية المصنوعة أو ما يسمى بثقافة المجتمع والتى يقصد بها ذلك الجزء من البيئة الذى صنعه الانسان بعقله ويديه ، والذي يتضمن بهذا المفهوم جانبين هما الجانب المادى الذى يشمل المعارف البيئية والاكتشافات والاختراعات والابتكارات ، والجانب المعنوى الذى يشمل على القيم والأخلاق والسلوك اللازمة للحفاظ على البيئة .

وفى ضوء هذا التعريف يتضح أن مفهوم التربية البيئية يتسم بالشمول والاتساع حيث يشمل التربية الأسرية ، والوطنية ، والسكانية ، والاقتصادية ، والعلمية ، والروحية ، والاستهلاكية ، والجمالية ، والفنية ، والسياسية ، ومن ثم يتضح أن التربية البيئية تهدف إلى بناء مجتمعات قادرة على إدراك الأوضاع البيئية والاهتمام بمشكلاتها ، وهذا يقودنا إلى تحديد أهداف التربية البيئية المقترحة .

أهداف التربية البيئية المقترحة:

التربية البيئية التى تنشدها الدراسة ليست فى صورة مادة دراسية مستقلة لها معلم متخصص ومقرر وحصص لتدريسها ، ولكنها تربية شاملة متكاملة يسهم فى تحقيق أهدافها جميع المعلمين من خلال جميع المواد الدراسية ، والأنشطة التربوية المصاحبة داخل المدرسة وخارجها .

ولكى تتحقق أهداف التربية البيئية المقترحة من حيث الشمول والتكامل والتناسق وغيرها ، روى أن تغطى تلك الأهداف ثلاثة جوانب

ويتنبأ الدارسون والمهتمون بهذا العالم بأنه سوف يواجه ويعانى من مشكلات متعاظمة بالنسبة لنقص الموارد وتدهورها وتزايد السكان بمعدلات متسارعة ، مما يتطلب بالضرورة حتمية حماية البيئة والمحافظة عليها وتنميتها ، بما يساعد على مواجهة تلك التحديات ، وكذلك تدهور مقومات الحياة السليمة من نقص فى الموارد الطبيعية ، وتلويث لمقومات الحياة من مياه وهواء وتربة ، ومن أفكار واتجاهات وسلوكيات سليمة نحو البيئة والمحافظة عليها وتنميتها من أجل حياة أفضل ... إن مثل هذه المتغيرات فى السنوات القادمة سوف تمثل مخاطر لها تأثيرها على الانسان وحياته وهو العنصر البشرى المسئول عن حدوثها والذي هو فى الوقت ذاته المسئول عن مواجهتها والتغلب عليها .

ومن هنا نشأت الحاجة إلى تربية الإنسان الفرد وإكسابه المعلومات والمهارات والاتجاهات والقيم التى تمكنه من مواجهة الحياة على هذه الكرة الأرضية ، والتحكم فى المتغيرات البيئية التى تؤثر فى حياته ، بل تربية تمكنه من ضمان ظروف معيشية أفضل له وللأجيال القادمة وهذه هى التربية البيئية .

ومن هذا المنطلق أصبح إدخال التربية البيئية ضمن مناهج التعليم أمرا لازما وضروريا وذلك من خلال عدة منطلقات - بالإضافة إلى ما سبق - لعل أولها مفهوم المدرسة كمؤسسة تربوية اجتماعية أنشأها المجتمع لصالح أبنائه من خلال تكييفهم مع البيئة بمفهومها الشامل ، أما المنطلق الثانى فيتمثل فى المنهج بمفهومه الحديث من حيث كونه مجموعة الخبرات التربوية - الثقافية والاجتماعية والبيئية والسلوكية - التى تهيئها المدرسة لتلاميذها داخل المدرسة وخارجها بهدف تحقيق النمو الشامل لهم وتعديل سلوكهم كى يتكيفوا مع البيئة بنجاح فى ضوء الأهداف التربوية التى تضعها المدرسة لهذا الغرض .

مفهوم التربية البيئية:

قبل تناول مفهوم التربية البيئية يفضل البدء بتعريف علمى لمفهوم

هي : الجانب المعرفي ، والجانب الوجداني ، والجانب المهارى .

وتتحدد أهداف التربية البيئية المقترحة ومضامينها السلوكية

فيما يأتى :

- التعرف على مفهوم البيئة ، ومكوناتها ، والعلاقات المتبادلة بين الانسان والبيئة بأبعادها البشرية والمادية بهدف تكوين وعى بيئى لدى الطالب وتزويده بالمهارات والخبرات والاتجاهات الضرورية التى تجعله إيجابيا فى تعامله وتصرفاته مع البيئة .

- إدراك العلاقة بين مظاهر التدهور البيئى وانخفاض مستوى معيشة الانسان من جميع جوانبه الصحية والتعليمية والسلوكية والاجتماعية والاقتصادية .

- إدراك العلاقة بين التقدم الصناعى والزراعى والتكنولوجيا وسلامة الموارد البيئية .

- الإلمام بقدر مناسب من المعلومات والبيانات والإحصاءات عن حجم المشكلات البيئية والآثار المترتبة عليها والمؤثرة على حياة كل من الفرد والمجتمع وتوقعاتها المستقبلية .

- التعرف على الجديد فى مجال الاكتشافات العلمية المرتبطة بالبيئة ، وطرق المحافظة عليها وتنميتها على نحو متواصل .

- إدراك أهمية التوازن البيئى ومدى خطورة تدخل الانسان للإخلال بهذا التوازن .

- التعرف على تركيب الأجهزة الداخلية للإنسان وعلاقة تركيب كل جهاز بالبيئة الخارجية لتحقيق التكيف مع تلك البيئة ، وذلك بهدف معاونة الطلاب على فهم موقع الإنسان فى إطاره البيئى ، والإلمام بعناصر العلاقات المتبادلة التى تؤثر فى ارتباط الانسان بالبيئة .

- التعرف على القيم المتنوعة التى تشملها البيئة بمفهومها الشامل مثل القيم الذاتية ، والقيم الخلقية ، والقيم الاجتماعية ، والقيم الدينية ... وغيرها . وذلك من خلال تحليل تلك القيم وتضمينها فى

المناهج الدراسية المختلفة والأنشطة التربوية المصاحبة بهدف تحقيق

التفاعل بين العوامل الاجتماعية والثقافية والقوى الطبيعية مع الانسان .

- الوعى بدور ومسؤولية الأفراد والمؤسسات على المستويات

المحلية والإقليمية والعالمية فى المحافظة على البيئة بحمايتها ، ومحاولة إيجاد حلول لمواجهة بعض المشكلات البيئية .

- الوعى بكل السلوكيات السليمة والخطئة فى التعامل مع مكونات البيئة ، والعمل على تدعيم السلوكيات السليمة ونيل السلوكيات الخطئة .

- المشاركة باقتراح حلول جذرية لمواجهة بعض المشكلات البيئية فى البيئة المحلية بما يتناسب مع كل مرحلة تعليمية .

- تدريب الطلاب على السلوك البيئى السليم نحو البيئة المحلية

المحيطة بهم (بيئة زراعية - بيئة صحراوية - بيئة ساحلية - بيئة صناعية) وذلك من خلال الاهتمام بالتطبيق العملى لخدمة البيئة المحلية ، مع التركيز على إبراز أهمية دور العلم والتكنولوجيا فى تطوير علاقة الانسان بالبيئة .

- تدريب المعلمين على أساليب تدريس المفاهيم البيئية ، والمحافظة على البيئة وسبل خدمتها ،

* تقدير جهود الدولة فى الحفاظ على البيئة ومكوناتها ، وتنميتها ، والتعاون فى هذا المجال على المستويات الإقليمية والعالمية .

- الالتزام القيمى والأخلاقي للأفراد تجاه البيئة ، والإسهام فى حل مشكلاتها وتنميتها .

* الإسهام فى الأنشطة المرتبطة بالبيئة بمفهومها الشامل ، والحفاظ على مكوناتها .

الوضوح الزاهى :

يتزايد اهتمام وزارة التعليم فى الوقت الحاضر بالتربية البيئية بجميع مراحل التعليم قبل الجامعى ، وفى رياض الأطفال تهتم الوزارة بإكساب الأطفال الاهتمام بنظام أنفسهم ونظافة مدرستهم وحديقتها ،

ولإكسابهم التذوق من خلال إتاحة الفرصة لممارسة بعض الأنشطة المناسبة لهم من خلال الخبرات التربوية التي توفرها لهم دور رياض الأطفال ، أما في المراحل التالية للتعليم فإن الوزارة تهتم بتوفير دراسات أكثر اتساعاً وعمقاً من خلال تدريس الموضوعات المرتبطة بالبيئة من حيث التعريف بالبيئة ، ومكوناتها ، ومصادرها المتنوعة وسبل المحافظة عليها ، والآثار السلبية وانعكاساتها على الأفراد والمجتمع . وتأكيداً على مدى أهمية تنمية مفاهيم المتعلمين وسلوكياتهم عن البيئة بمفهومها الشامل ، أنشأت الوزارة إدارة عامة للتربية البيئية والسكانية ، كما أنشأت إدارات فرعية لها على مستوى المديرية التعليمية في سبتمبر عام ١٩٩٣ تسعى نحو تحقيق أهداف تربوية في هذا المجال .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتي :

• الاهتمام بتعزيز محتوى المقررات الدراسية ببعض المفاهيم البيئية ، ومكونات البيئة ، والعلاقات المتبادلة بين الإنسان والبيئة بإبعادها المادية والبشرية . ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحليل المقررات الدراسية الحالية بهدف التعرف على مدى ما تتضمنه من مفاهيم ومكونات بيئية بمفهومها الحديث الذي يتسع ليشمل جميع ما يحيط بالإنسان ، حيث تؤكد القراءات الحديثة أن مفهوم البيئة يتسم بالشمول ليدخل في نطاقه تصميم المباني ، وبنائها وإعداد أبنية المدارس ومبصولها ، كذلك ما تتضمنه من علاقات متبادلة بين الإنسان وبيئته بمفهومها الشامل وإبعادها المختلفة ، ثم تعزيز وتدعيم تلك المحتويات بالمزيد من المفاهيم البيئية ومكونات البيئة ، والعلاقات بين الإنسان والبيئة ، من حيث أنها علاقة تأثير وتأثر .

• ضرورة الانتماء للبيئة من خلال التعرف على مشكلاتها ، ومسبباتها والآثار المترتبة على تلك المشكلات :

ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء جمعيات لخدمة البيئة لتحقيق توعية بيئية ، على أن تقوم تلك الجمعيات بدراسات تتضمن كيفية مواجهة مشكلات البيئة والتغلب عليها من خلال القيام ببعض الأنشطة المرتبطة بالبيئة .

• أهمية دور الإنسان في تلويث البيئة مما ينعكس على مستوى معيشتة :

ويمكن تحقيق ذلك من خلال إدراك العلاقة بين مظاهر التدهور البيئي وانخفاض مستوى معيشة الإنسان من جميع جوانبه الصحية والتعليمية والسلوكية والاجتماعية والاقتصادية .

• زيادة الوعي بإدراك العلاقة بين تقدم المجتمع صناعياً وزراعياً وتكنولوجيا وسلامة الموارد البيئية :

ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم نماذج لمجتمعات متقدمة صناعياً وزراعياً وتكنولوجيا ، ومدى تأثير ذلك التقدم بسلامة الموارد البيئية ، مع الاهتمام بتقديم الإحصاءات اللازمة التي تعكس مدى تقدم تلك الدول نتيجة لسلامة الموارد البيئية .

• اللام بحجم المشكلات البيئية والآثار المترتبة عليها والمؤثرة على حياة كل من الفرد والمجتمع وتوقعاتها المستقبلية :

ويمكن تحقيق ذلك من خلال إدخال الأساليب الإحصائية والمعلومات والإحصاءات الدقيقة التي تحدد حجم المشكلات البيئية بأسلوب موضوعي ، وكذلك الآثار المترتبة عليها ، والتي تؤثر على حياة كل من الفرد والمجتمع وأثر ذلك على إنتاج الفرد وسلوكياته ، وكذلك على تقدم المجتمع وسلامته ، بالإضافة إلى إشاعة القراءة الواعية بين

• الاهتمام بالأنشطة التربوية المرتبطة بالبيئة :

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال توفير العديد من الأنشطة لتربوية المرتبطة بالبيئة ، منها ما يتم داخل الفصل أو خارجه ، وداخل المدرسة لو خارجها ، على أن تكون تلك الأنشطة متنوعة ومتباينة وأن تكون مرتبطة بالبيئة بمفهومها الشامل ، على أن ينظر لتلك الأنشطة على أنها جزء من عملية التعليم والتعلم ، وعلى أنها جزء من المنهج بمفهومه الحديث .

دور المدارس النموذجية التجريبية فى تطوير التعليم

أصبح تطوير ميدان التعليم وتدعيم أركانه فى مصر قضية قومية، ولكن التطوير المنشود يجب أن يبنى على أسس علمية وتربوية سليمة . ولقد أصبح لدى قادة التربية والتعليم فى مصر ذخيرة ضخمة من الآراء والأفكار النظرية حول تطوير العملية التعليمية ... ولكن الكثير من هذه الأفكار والآراء لم يجد طريقه الى الميدان التطبيقى بالقدر الكافى . ومن يزور المدارس والفصول فى مختلف محافظات مصر الآن سيجد أن الواقع العملى لا زال بعيدا عما يمسبو اليه رجال التربية ، وما زالت الهوة واسعة بين الآراء النظرية وتطبيقاتها العملية . ولا زالت مدارسنا فى حاجة إلى جهود كبيرة ، وإلى تغيير جذرى فى اساليب العمل بها لى تحقق الاهداف التربوية المنشودة. ولقد حاول بعض المصلحين أن ينقلوا الى مصر خبرات وتجارب البلاد المتقدمة فى امور التربية والتعليم ... ولكن من الخطأ أن تنقل الافكار التربوية المطبقة بنجاح فى الخارج الى مدارسنا بنفس الصورة التى طبقت بها هناك ... وذلك لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ... ولكن من الصواب أن نأخذ من هذه الافكار والتجارب ما يصلح لنا وما يناسب ظروفنا ... ولا يمكن الحكم على مدى صلاحية هذه

الشباب عن التربية البيئية ، وما تتضمنه من مواجهة تلك المشكلات .

• ادراك الاساليب الحديثة فى مجال الحفاظ على البيئة وتنميتها :

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تقديم الحقائق والمفاهيم والتصميمات الحديثة المرتبطة بالبيئة ، وكذلك سبل الحفاظ على مكونات البيئة وتنميتها . ومن ذلك : طرق التخلص من النفايات ، والاساليب الحديثة لتقليل نسبة الملوثات فى الجو والبحر على سطح الأرض وباطنها .

• الاهتمام بأهمية التوازن البيئى وعدم الاخلال به :

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إدراك التلاميذ والطلاب بانفسهم أهمية التوازن البيئى الطبيعى ، ومدى خطورة تدخل الانسان للإخلال بهذا التوازن . ومن ذلك دور الإنسان فى الاخلال بالتوازن البيئى من خلال استخدام المبيدات والملوثات فى بخان المصانع وعادم السيارات واستخدام المنظفات الصناعية والتفجيرات النووية وغيرها .

• ادراك دور الدولة فى الحفاظ على البيئة

ومكوناتها وتنميتها :

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تقدير جهود الدولة فى الحفاظ على مكونات البيئة وتنميتها ، وحسن استغلال مواردها ، وتعاونها فى هذا المجال على المستويات الإقليمية والعالمية، مع تناول الأوبار والجهود الهامة التى تبذلها الدولة فى هذا الشأن ، وهى المتمثلة فى تلك الأنشطة البارزة للدولة فى هذا المجال .

• ضرورة الاهتمام بالالتزام القيمى والأخلاقي

للأفراد تجاه البيئة :

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال التأكيد على القيم المتنوعة التى تتضمنها البيئة بمفهومها الشامل وتوضيح دور الافراد فى تفهم البيئة ومكوناتها وسبل المحافظة عليها .

تجارب المدارس النموذجية:

- بدأت بإنشاء فصول تجريبية في العام الدراسي ١٩٢٢/٢٣
الحقت بمعهد التربية للمعلمين بالأورمان - واستكملت الدراسة الابتدائية
في السنتين التاليتين وسميت " فصول الأورمان التجريبية " .

- ثم أنشئت مدرسة فاروق الأول الثانوية النموذجية بالعباسية في
أكتوبر ١٩٣٧ وسميت بالنموذجية تقديرا للآثار التي تركتها تسمية
التجريبية في نفوس الآباء الذين لم يرغبوا أن يكون أبنائهم موضوع
التجريب والمحاولة والخطأ.

- وفي عام ١٩٢٩ أنشئت مدرسة نموذجية بحدائق القبة والحقت
بمعهد التربية - وقد بدأت بالمرحلة الابتدائية ثم استكملت المرحلة
الثانوية عام ١٩٤٢ وسميت بمدرسة حدائق القبة الثانوية النموذجية ، وقد
سميت هذه المدرسة فيما بعد «مدرسة النقراشي الثانوية النموذجية» وقد
عنيت هذه المدرسة بتجريب مناهج جديدة للمواد الدراسية تقوم على
تحقيق فاعلية التلميذ وربط الدراسة بحياة التلميذ وبالبيئة المحلية .

وقد كانت المناهج الجديدة التي طبقت فيها أساسا للتعديلات
التي أدخلت على مناهج التعليم الابتدائي عام ١٩٤٧ .

- وفي عام ١٩٤٥ تحولت الأورمان الابتدائية الى مدرسة نموذجية
وكان مبنيا ملاصقا لمبنى معهد التربية للمعلمين وأنشئ بها قسم
للتأهيل استكملت صفوفه عام ١٩٤٨ .

وتميزت هذه المدرسة بعدة جوانب أهمها : التوسع في المعسكرات
الدراسية ، وكذلك التربية البيئية - وذلك في منطقة المدرسة
(الجيزة) وفي بيئات أخرى مغايرة مثل بيئة الفيوم .

وقد اهتمت هذه المدرسة بهذه المعسكرات ، وكان الغرض من هذه
الطريقة هو تهيئة فرص التفاعل مع البيئة - كما وجهت المشروعات وجهة
خاصة أخرجتها عن سائر المعسكرات المدرسية وتظهر أنها تحقق
أغراضا أوسع مما تحققه المشروعات الأخرى داخل المدرسة .

الآراء والأفكار لمدارسنا إلا عن طريق وخمسها موضع
التجريب والتمحيص - فيظهر لنا ما هو صالح ، وما هو غير
مناسب لظروفنا .

ولقد ثبت من خبرات المربين أن الالتجاء إلى التطبيق العملي والنزول
إلى الميدان لوضع الأفكار الجديدة في تطوير التعليم موضع التجريب
في بعض المدارس - هو أفضل السبل كخطوة ضرورية قبل تعميم هذه
الأفكار والآراء في جميع المدارس ... على أن تتوافر لهذا التجريب
الضوابط والضمانات الكافية لتحقيق الهدف من هذا التجريب .

ما المقصود بالتجريب التربوي ؟

(١) يقصد بالتجريب التربوي ، تجريب مناهج جديدة متطورة ،
ومطرق تدريس حديثة تؤدي إلى تنمية شخصية التلميذ وتعميده على
التفكير العملي السليم ، وتدريبه على تطبيق واستخدام ما أمكنه
الحصول إليه من خبرات جديدة والاستفادة منها - وبصفة عامة تحسين
مستوى الأداء ، والتركيز على تنمية قدرات وإمكانات التلميذ .

(٢) كذلك إجراء التجارب التربوية فيما يختص بالإدارة
المدرسية واختيار القيادات الناجحة القادرة على قيادة العمل التربوي
وفتح مجالات النشاط داخل المدرسة وخارجها ، والاتجاه إلى خدمة
البيئة وتطويرها .

(٣) كما يقصد بالتجريب استخدام تكنولوجيا التعليم
واستخدام الأجهزة الحديثة مثل الوسائل المعينة والكمبيوتر والأجهزة
التعليمية الحديثة بما يساعد على تنمية قدرات التلميذ وتكوين
الشخصية المتكاملة.

أمثلة من الجهود السابقة في مجال التجريب التربوي التعليمي :

لقد تمت محاولات كثيرة في التجريب التربوي في مصر منذ زمن
بعيد - ولكنها لم تستمر طويلا على الرغم من نجاحها في تغيير الكثير
من مجالات العمل المدرسي ، ومن أمثلة ذلك :

- وفي عام ١٩٥٢ أنشئت مدرسة المعادي النموذجية الثانوية ،
وفي عام ١٩٥٤ ألحقت بها مدرسة المتفوقين التي استمرت بها
فترة حتى نقلت الى عين شمس وسميت عندئذ بمدرسة المتفوقين
بعين شمس .

وكان من نتائج نجاح المدارس النموذجية في اجتذاب التلاميذ
والاقبال عليها من أولياء الامور أن بدأت بعض المدارس الخاصة تطلق
على نفسها اسم المدرسة النموذجية ، بل إن وزارة التربية والتعليم قد
وافقت على تسمية الكثير من مدارسها الرسمية باسم النموذجية في
مختلف المحافظات .

جوانب التجريب :

١) تجريب طرق تدريس حديثة تقسوم على تحقيق النشاط
الذاتي للتعلم .

٢) ابتكار وسائل تعليمية تساعد على تحقيق أهداف
التعليم الناجح .

٣) تجريب أفضل أساليب التعلم .

٤) تحديد وسائل تقويم مستخدمة يتوافر فيها الموضوعية .

٥) تقويم السلوكيات بأساليب علمية يمكن تطبيقها في
المدرسة العالية .

٦) بحث ودراسة أفضل الأساليب لاستخدام الكتاب المدرسي .

وقد ظهر ذلك واضحا في مجالات التجريب التربوي الذي حدث
في المدارس النموذجية ، فقد شمل مختلف مجالات وأركان
العملية التربوية .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق وما دار في اجتماع المجلس من
مناقشات ؛ يوصى بما يأتي :

* العودة الى انشاء بعض المدارس النموذجية لتجريب الاتجاهات

الحديثة قبل تعميمها في جميع المدارس مع مراعاة الضمانات اللازمة
لنجاح التجريب في هذه المدارس .

* إعادة تكوين المجلس الاعلى للمدارس النموذجية
التجريبية الذي يشرف على هذه المدارس مع وضع خطط الاشراف
الدقيقة الفنية والتربوية .

ولهذا لا بد من مشاركة كليات التربية ومركز البحوث التربوية في
الوزارة وغيره من المراكز المتخصصة في الاشراف على هذه المدارس
بالتعاون مع مديري التعليم في المحافظات المختلفة .

* يجب أن يكون التجريب التربوي في المدارس النموذجية في جو
طبيعى وفي ظل الامكانيات المتاحة في المدارس الأخرى ... وأن يتم
تعميم التجارب الناجحة في المدارس النموذجية تدريجيا على المدارس
العادية وتحت اشراف المسؤولين عن التجريب .

* ان نجاح المدارس النموذجية وما يتم فيها من تجريب مرهون
بايمان قادة التربية وكبار المسؤولين بأهمية التجريب واحتياجاته بما
يضمن تشجيع العاملين في هذه المدارس للقيام بواجبهم بنجاح .

* التأكيد على أن نتائج التجارب التربوية تحتاج الى وقت كاف
ليمكن أن نجنى ثمارها ... ولا يسمح التسرع في الحصول على النتائج
خصوصا وأن تغيير أساليب العمل التربوي يحتاج الى وقت ومبرر
يتناسب مع تراكم السليبيات على مر السنين .

* انشاء قنوات اتصال لنشر التجارب الناجحة في المدارس
النموذجية - خاصة التجارب ذات الأساليب الجديدة المتطورة - في
مختلف المدارس ، ولأهمية ذلك فإن تعميم التجارب في المدارس
النموذجية ونقلها الى المدارس الأخرى يحتاج الى توعية وتهئية للعاملين
في هذه المدارس بل وأولياء أمور التلاميذ وتعريفهم بميزات المدارس
النموذجية ، وذلك لتقبل الأفكار الجديدة والتعاون في تنفيذها - الأمر
الذي يتطلب عقد الندوات وحلقات التدريب ، واصدار النشرات اللازمة

التوجه إلى هذه الفئات لتقديم أفضل رعاية صحية وتعليمية واجتماعية -
فينبغي اتخاذ الاجراءات اللازمة حتى تتاح لها فرص المشاركة في
عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بأقصى طاقة ممكنة .

وهكذا تنعكس هذه الفلسفات والتصورات على ملامح الحركة
التعليمية الحاضرة والمستقبلية ، محدثة تغييرات جذرية في
الاستراتيجيات والطرق والفنيات والممارسات مع الطلاب من نوى
الاحتياجات الخاصة .

تعريف الموهوب والمعوق (الحالات الخاصة) :

الموهوب : لقد ظهر أن معظم الموهوبين من أصحاب المستويات
المرتفعة من حيث الذكاء ، غالباً ما يواجهون قدراتهم العقلية العامة إلى
ما يستثير اهتماماتهم ويرتبط بدوافعهم وما لديهم من مهارات في
المجالات المختلفة ، مما يعمل على نمو الموهبة وازدهارها ، وهكذا فإن
ارتفاع مستوى الذكاء والعوامل الدافعة والمهارة غالباً ما تكون
وراء الموهبة .

لكن لم تعد مجالات تعريف الموهوب محصورة في ارتفاع مستوى
الذكاء العام وإن كان ضرورياً ، ولا في ارتفاع مستوى القدرة على
التفكير الابتكاري وإن كان مطلوباً ، وإنما بدأ رجال التربية الخاصة
يعرفون التفوق العقلي في ضوء التميز في أى مجال يرتبط بالتكوين
العقلي ويكون موضع تقدير الجماعة .

تستخلص مما تقدم : أن المتفوقين أو الموهوبين هم الذين لديهم
القدرة أو القدرات الوصول إلى مستوى مميز بين قرنائهم في أدائهم في
مجالات معينة ، سواء من وصلوا فعلاً إلى مستويات أداء فعلية ، أو من
لديهم الطاقة للوصول إلى هذه المستويات المميزة في الأداء ، كما يستدل
عليها من المقاييس العقلية .

المعوق : هو الشخص الذي لديه تصور حسي أو عقلي أو بدني
أو نفسي أو اجتماعي يترتب عليه ألا يفيد الإفادة المرجوة من

لضمان هذا التعاون الذي يعتبر أهم عناصر الاستفادة من
التجارب الناجحة .

* أن تكون مناهج الدراسة مرتبطة بالبيئة المحلية ثم
البيئة الاقليمية ثم العالمية ، ومن ثم يجب أن تكون هناك المدرسة
(الأم) لاجراء التجارب المختلفة المتنوعة ثم نقل النماذج منها ونشرها
في بقية المدارس .

* أن يكون لنتائج التجريب أثرها في تطوير طريقة التوجيه الفني .
علما بأن التجريب في المدارس النموذجية يحتاج الى تخطيط علمي
ومتابعة مستمرة وتقويم هادف ... كما أن نقل التجارب الناجحة إلى
المدارس العامة يحتاج إلى الاهتمام بالتخطيط وتوفير امكانيات
التنفيذ والمتابعة المستمرة والتقويم الايجابي - وأن يشمل التخطيط لكل
تجربة خطوات التنفيذ كاملة وبخاصة التدريب الكافي للمتقدمين من
المعلمين والمشرفين .

الرعاية التربوية للفئات الخاصة

لاشك أن الفئات الخاصة (الموهوبين والمعوقين) في كل دولة
يمثلون قطاعاً هاماً من ثروتها البشرية - غير أن هذه الأعداد الكبيرة
ظلت في مجتمعاتنا المصري محرومة من الرعاية الضرورية لفئتي
الموهوبين أو المعوقين .

وعندما أصبحت حقوق الانسان واقعا وحقيقة ، ومن المسلمات
الواضحة ، فقد أخذت مبادئ تكافؤ الفرص والتكافل الاجتماعي
طريقها للتنفيذ ، وأصبح تعليم الموهوب والمعوق - كل بنوعيه التعليم
التي تتفق مع حالته - حقاً له ، وواجباً على المجتمع الذي يعيش فيه .
ونظراً للتطورات والمستجدات التي طرأت في هذا الميدان في
النواحي العلمية والتطبيقية ، والتي ساعدت على اكتمال الرؤية في

الخدمات التي تقدم إلى التلميذ العادي ، ومن ثم يجب توفير الرعاية الخاصة له بالمدرسة حسب احتياجاته .

وهناك فروق بين المعوقين نتيجة اختلاف نوعية الإعاقة أو درجتها ، لذلك ينبغي أن تتنوع أساليب رعاية المعوقين نتيجة لذلك . هذا ويعتبر المتفوق والموهوب والمعوق من نوى الاحتياجات الخاصة .

تصنيف الفئات الخاصة :

تستخدم عدة معايير للتصنيف أهمها التجانس بين أفراد الفئة نفسها ، وفي احتياجاتها التعليمية والتربوية والإرشادية . وقد اعتمدت معظم الدول النامية على معيار « الفئة » وحده لوضع المعايير الأخرى الهامة وذلك لسهولة التعرف على التلاميذ ووضع شروط القبول وتصنيف المناهج والطرق والفنيات واستخدام المواد التعليمية المختلفة ، بل وفي معايرة الشهادات عند التخرج .

ومن أهم العيوب التي وجهت إلى استخدام الفئة كمعيار للتصنيف : عزل أطفال الفئة عن الأطفال العاديين مما يقلل من فعاليات مخرجات البرنامج إلى الحياة العادية في المجتمع بعد الانتهاء من الدراسة أو التأهيل .

وبالرغم من إنشاء فصول الفئات الخاصة داخل المدارس العادية الذي بدأ من الستينيات إلا أنها استمرت في فصول ملحقة ، ولكنها مستقلة في برامجها ، وأنشطتها دون محاولات جادة لدمجها في البرنامج المدرسي العادي .

وإلى الآن لم تدخل جمهورية مصر العربية عصر الاستراتيجيات الخاصة « المدمجة » في التعليم العام مثل صعوبات التعلم في القراءة والكتابة والحساب واللغة ، والتأخر الدراسي ويطء التعلم ، والمجموعات الخاصة بمفهوم تعليمي تربوي برنامجي .

ومن أهم ملامح التصنيف الحالي حسب الفئات والتي قد تستمر لفترة من الزمن ما يلي :

١- التفوق العقلي والموهبة .

٢ - الإعاقة العقلية .

٣ - الإعاقة البصرية (الكلية والجزئية) .

٤ - الإعاقة السمعية (الكلية والجزئية) .

٥ - الإعاقة الحركية بأنواعها :

٦ - المشكلات الصحية بأنواعها .

٧ - صعوبات التعلم .

٨ - الاضطرابات السلوكية .

٩ - المشكلات الانفعالية والاجتماعية .

١٠ - الفئات البيئية والتخلف الدراسي و بطء التعلم وغيرها .

١١ - المحرومون ثقافيا من أبناء الطبقات الدنيا .

ويمراجعة برامج التربية الخاصة الحالية نجد أن إدارة التربية والتعليم تقدم خدماتها بصورة منظمة إلى الفئات من ١ إلى الفئة ٤ وتقدم خدماتها إلى الفئتين ٥ ، ٦ أحيانا وبالتنسيق مع زيارة الصحة أو العديد من الجمعيات الخاصة أو المستشفيات والمعاهد الصحية التعليمية .

هيئات الدراسة :

- يتعلم الطفل العادي خلال المناهج الدراسية العادي وفي المدرسة العادية دون مشكلات تذكر ، أما الطفل من نوى الاحتياجات الخاصة فإنه يكون في حاجة إلى خدمات وبرامج أكثر كفاءة كماً أو نوعاً ، أو كماً ونوعاً في الوقت نفسه ، حتى يحقق الهدف النهائي التربوي من عملية التعليم .

- تضمنت الحركة التربوية العالمية المعاصرة بين طياتها ، حركة تعليمية متطورة ودينامية ، وإبداعية في تعليم الطفل من نوى الاحتياجات الخاصة والذي يساير زميله في التعليم العام ، فالطفل مهما كانت قدراته يجب أن يتلقى البرنامج التعليمي المناسب الذي يصل به إلى الحد الأقصى لاستثمار قدراته وإمكاناته .

- المؤهويون وهم هسانعو التاريخ والحضارة والتقدم العلمى ، لم يحصلوا بعد فى مدارسنا على القدر الواجب من العناية والتوجيه المبكر (منذ بداية التعليم العام) بل إن بعضهم لم تكتشف قدراته ، وبذلك ضاعت على الدولة ثروة ضخمة ، ومن ثم يجب أن نعمل على الكشف المبكر عن المؤهويين والحفاظ على مواهبهم وتنميتها ومتابعتها فى المراحل الدراسية المتتالية وتهيئة المجالات التى تساعد على البحث والابتكار .

- حجم مشكلة ذوى الاحتياجات الخاصة فى مصر كبير - فقد وضع من التقديرات الدولية أن نسبتهم لا تقل عن ١٠ - ١٢ ٪ من عدد السكان - وبناء على هذا التقدير فإن عدد ذوى الاحتياجات الخاصة وفقا للتقديرات الدولية يزيد فى الوقت الحاضر على ٦ ملايين .

ولما كانت هناك أنواع عديدة من الإعاقات فلا بد من أن تستوعب مدارس التربية الخاصة كل هذه الإعاقات أو على الأقل أغلبها .

ولقد شهدت برامج وخدمات التربية الخاصة فى العالم Special Education تطورات هائلة ومتلاحقة منذ الأربعينيات وبالأذات خلال العشرين سنة الماضية ، فلقد ترجمت كثير من المجتمعات المتقدمة فلسفاتها الديمقراطية ، وبخاصة فى مجال العناية بحقوق الطفل ذى الاحتياجات الخاصة فى الرعاية الصحية والتعليمية وحياة مستقبلية أفضل ، وتبلورت تلك الاتجاهات من خلال منظمات الأمم المتحدة المعنية بالطفولة فى خطط تقترحها الدول وتتابعها المنظمات الدولية المختصة وتتبادل فى شأنها الخبرات والتقارير ، وتعقد لها المؤتمرات الإقليمية والدولية السنوية والدورية .

كما تشكلت هيئات غير حكومية فى كثير من الدول ، كذلك بدأت روابط واتحادات دولية تعمل جاهدة على تحسين ظروف تعليم الطفل ذى الاحتياجات الخاصة .

غير أن هذه الخدمات الخاصة لا تقدم فى مصر إلا إلى حوالى ١ ٪ من الأطفال المعوقين .

كل ذلك يدعونا للاهتمام بدراسة موضوع الرعاية التربوية للفئات الخاصة فى مجال التعليم للوصول الى مقترحات نافعة .
أسس ومبادئ برامج التربية الخاصة :
تقدم خدمات وبرامج الفئات الخاصة فى كثير من دول العالم حاليا فى إطار عدة مبادئ منها :

١- أن تشمل رعاية وتعليم كل الفئات الخاصة من الأطفال مهما كان مستواها أفضل من العاديين أو أقل منهم فى جانب أو عدة جوانب .
٢- كما تشمل رعاية كل النوعيات أو درجات المسببات الأصلية أو المصاحبة .

٣- أن تبدأ الرعاية فى وقت مبكر بقدر الإمكان ، فالاكتشاف المبكر والرعاية المبكرة هما طرفا المعادلة الناجحة فى برامج التربية الخاصة .
٤- أن يتم تعليم الطفل ذى الاحتياجات الخاصة فى بيئة عادية ما أمكن ذلك ، وألا يتم عزله إلا للضرورة .

٥- إعداد البيئة المدرسية للطفل ذى الاحتياجات الخاصة بحيث تكون مساندة له وميسرة له كل احتياجاته الصحية والحياتية والمدرسية والنفسية والاجتماعية ، ومحققة للطفل التوافق الشخصى والمدرسى والاجتماعى

٦- الاهتمام بالفئات البينية من أطفال التربية الخاصة مثل : التأخر الدراسى ، بطء التعلم ، صعوبات التعلم ، بكل تصنيفاتها ، وغيرها من الإعاقات البسيطة التى تسبب قصورا فى التعليم .

٧- تمثل الأسرة شريكا أساسيا فى رعاية وتعليم الطفل ذى الاحتياجات الخاصة منذ الاكتشاف أو دخول المدرسة وطوال سنوات التعلم والتدريب وما بعدها .

وفي عام ١٩٢٦ اتجهت وزارة المعارف إلى إعداد معلمات للتعامل مع المكفوفين . وفي عام ١٩٥٢ توسعت الدولة في إنشاء المدارس والفصول الخاصة بالمعوقين كما اهتمت ببقاء فئاتهم كالصم والمتخلفين عقليا وفتحت المدارس لهم ، كما وجهت اهتمامها إلى نوع آخر من المعوقين كضعاف السمع وضعاف البصر بفتح فصول لذوي هذه الإعاقات .

ومنذ سنة ١٩٧٧ إلى سنة ١٩٩٠ حدثت طفرة في إنشاء مدارس التربية الخاصة وانتشارها وتعدد نوعياتها وذلك على مستوى جميع المحافظات بمراحلها المختلفة حتى أصبحت تمثل :

١٧ مدرسة للمكفوفين وضعاف البصر - ٣١ مدرسة للصم - ٥١ مدرسة للتربية الفكرية - هذا بالإضافة إلى الفصول الملحقة بمدارس التعليم العام حيث شملت :

٢٥ محافظة لمدارس التربية الفكرية - ٢١ محافظة لمدارس التربية السمعية - ١٥ محافظة لمدارس التربية البصرية .

الوضع الراهن : إن التخطيط الجيد يستلزم الاعتماد على مؤشرات صابقة حاضرة ومستقبلية ، وتعتمد الدولة حاليا في تخطيط خدمات وبرامج الفئات الخاصة على مؤشرات محلية من العرض والطلب في حدود الامكانيات المتاحة ، فالسلطات التعليمية أو (التأهيلية) داخل المحافظات تواحل التعرف على احتياجاتها في حدود السياسة المركزية للوزارة ثم اقتراح التوسعات اللازمة في هذه الخدمات بكل متطلباتها من إنشاءات وتجهيزات ومعدات ومعلمين أو أخصائيين ومدربين ، واحتياجات الأنشطة المدرسية المختلفة ، ثم تدرج هذه الاحتياجات في ميزانية الوزارة المستقبلية للتنفيذ المباشر أو المرحلي ، وغالبا ما تأتي هذه الخدمات أقل من احتياجات المحافظات المستقبلية لعوامل متعددة .

والحقيقة أن التقديرات العالمية تشير إلى كبر حجم المشكلة نسبيا فهي تصل من ١٠ ٪ إلى ١٢ ٪ من عدد أفراد المجتمع ، وإذا قارنا

٢٧٢

إن تعليم الوالدين وإرشاد الأسرة ومساندتها يحتل مكانة كبيرة في برامج التربية الخاصة لضمان تغذية راجعة جيدة بين المدرسة والمنزل ، ومن ثم يتم تفاعل مفيد ومنتج لصالح الطفل ذي الاحتياجات الخاصة .
٨- تعد البرامج والخدمات بحيث تكون معيارية في عناصرها ومستوياتها وتقنياتها ومعادلاتها لتعطي نفس حق تكافؤ الفرص في التوظيف والعمالة ما أمكن ذلك .

٩- أن تمثل برامج وخدمات الفئات الخاصة شبكة من الخدمات المتكاملة والمتواصلة في صورة تعليم مستمر من الاكتشاف المبكر ، والتعليم في مراحل متتالية ، ثم التأهيل إلى المراحل المناسبة ثم إعادة التأهيل والرعاية اللاحقة للطالب كمواطن عليه من الواجبات ما على المواطنين من واجبات وله من الحقوق ما للمواطن العادي في غمار الحياة الاجتماعية والثقافية المنتجة .

١٠- أن يكون إعداد المعلم (والكوادر الأخرى) في هذا المجال في أعلى مستوى من الناحية الأكاديمية والتدريب الجيد ، مع الاهتمام بكل من التدريب المستمر والمتدرج ، الأمر الذي يقابله ضرورة وجود حوافز مناسبة للعاملين في هذا المجال العلمي المنهجي والإنساني والإبداعي في أدائه وتميزه .

الجهود السابقة والوضع الراهن :

الجهود السابقة : أولت الدولة منذ عهد الخديوي اسماعيل اهتمامها بتعليم ذوي العاهات (ذوي الاحتياجات الخاصة) ففي سنة ١٨٧٤ أنشئت مدرسة خاصة لتعليم المكفوفين والصم ، حيث بدأت بتعليم ثمانية أطفال (ستة من البنين ، واثنين من البنات) وأطلق على هذه المدرسة « مدرسة العميان والخرس » .

وفي عام ١٩٠٠ أنشئت مدرسة للعميان بالاسكندرية وفي سنة ١٩٠١ أنشئت مدرسة للعميان بالزيتون .

حجم الخدمات الجالية للتلاميذ المقيدين في مدارس التربية الخاصة في جمهورية مصر العربية في مختلف الإعاقات حسب احصاءات عام ١٩٩٤ / ١٩٩٥ أمكن القول بأن هذه الخدمات لم تشمل سوى ١٠٪ من المطلوب في أية حالة من حالات الفئات الخاصة وفي أحسن الظروف ، بل إن هذه النسبة تكون أقل من ٥٪ في بعض هذه الفئات ويوجه خاص في حالات الإعاقة الذهنية ، وعلاوة على ذلك فإن وزارة التربية والتعليم وغيرها من الوزارات قد استمرت في تقديم خدماتها إلى فئات معينة دون استحداث خدمات لفئات أخرى جديدة بسبب عدد من العوامل الفنية والاقتصادية .

الوضع القائم لخدمات التربية الخاصة وبرامجها في مصر :

١- الوضع الحالي بالنسبة لرعاية المتفوقين :

أنشئت مدرسة المتفوقين بالمعادي سنة ١٩٥٢ ثم انتقلت إلى عين شمس سنة ١٩٥٤ ، كما أنشئت فصول للطلاب المتفوقين في المدارس الثانوية العادية في عام ١٩٨٦ / ٨٥ وكان الغرض من إنشاء المدرسة والفصول هو رعاية ذوى القدرات العقلية والتحصيلية الفائقة ، وتهيئة الظروف التربوية وتوفير الفرص التعليمية التي تساعد على إنعاش مواهبهم وإظهار استعداداتهم وإثراء شخصياتهم وتنميتها من أجل إعداد جيل من المؤهين والعلماء القادرين على حمل الأمانة والمساهمة الفعالة في صنع التقدم .

ويشترط للقبول في المدرسة والفصول :

١- ألا تزيد سن الطالب في أول أكتوبر عند الالتحاق بالصف الأول الثانوي على ١٧ عاما .

٢- ألا يقل مجموع درجات الطالب عند امتحان شهادة إتمام الدراسة بالتعليم الأساسي عن ٢٣٨ درجة (٨٥ ٪)

٣- ألا يكون الطالب قد رسب في أى صف من الصفوف التالية :

الخامس الابتدائي ، الأول الإعدادي ، الثاني والثالث الإعدادي .
٤- اجتياز اختبارات القدرات العقلية والقدرة على التفكير الابتكاري الذي يعقد على المستوى المركزي ويشمل ثلاث ورقات للطلاب المتقدمين لمدرسة المتفوقين ، وورقتين فقط لطلاب فصول المتفوقين . وقد صدر القرار الوزاري رقم ٢١١ بتاريخ ١١/٨/١٩٩٤ بشأن الامتحان العام لمسابقة اختبارات القدرات العقلية والقدرة على التفكير الابتكاري للطلاب المتقدمين للالتحاق بفصول المتفوقين بالصف الأول الثانوي بالمدارس الثانوية العامة ومدرسة المتفوقين الثانوية التجريبية للبنين بعين شمس في العام الدراسي ١٩٩٦ / ٩٥

المقررات الدراسية : يقوم الطلاب بدراسة نفس المقررات والكتب الخاصة بالطلاب العاديين بالإضافة إلى التعمق في بعض الموضوعات المقرر الأصلي في جميع المواد ، ويقوم بتحديد هذه الموضوعات مستشارو المواد والموجهون العامون وخبراء المواد ، ويحدثون مراجعها والأنشطة المصاحبة لها وأساليب التقييم .

كثافة الفصول : لا تزيد كثافة الفصل في مدرسة المعوقين على ١٤ طالبا ، وفي فصول المتفوقين لا تزيد على ٣٠ طالبا ولا تقل عن ٢٠ طالبا .

الرعاية المتميزة والمتكاملة للطلاب بمدرسة المتفوقين :

١ - الرعاية العلمية والتربوية :

يوجد بالمدرسة مكتبة مناسبة تساعد الطلاب على البحث والتعمق في الدراسة ، كما يوجد بها معامل للعلوم والكمبيوتر مجهزة تجهيزا جيدا .
- توجد رعاية علمية للطلاب داخل الفصول وخارجها حيث يتمتعون بإشراف علمي مباشر بعد انتهاء الدراسة ، وتنظيم مجموعات دراسية مجانية للتقوية ، كما تهيأ لهم الظروف الملائمة للاستذكار في الفترة المسائية تحت إشراف متخصصين ،

ب- الوضع الحالي لرعاية المعوقين :

ويشمل : المعوقين عقليا - المعوقين بصريا - المعوقين سمعيا .

١ - الإعاقة العقلية (التربية الفكرية) :

يقبل بهذه المدارس الأطفال من نوع الإعاقة العقلية البسيطة ويستعان في تحديد هذه الحالات باختبارات الذكاء المقننة بقياس السلوك التكيفي ، علاوة على استخدام اختبارات ومقاييس أخرى لتحديد باقي المشكلات ، هؤلاء يحتاجون إلى أساليب تعليمية خاصة حتى يتمكنوا من اكتساب عادات ومهارات حرفية ومهنية تمكنهم من كسب عيشهم في حدود قدراتهم واستعداداتهم ، وتوجه لهم رعاية نفسية بواسطة أخصائيين نفسيين بالمدارس ورعاية اجتماعية عن طريق الأخصائيين الاجتماعيين الذين يقومون بتنفيذ النشاط الاجتماعي والثقافي والرياضي بأسلوب وثائقي وإنمائي وعلاجي للمعوقين عقليا ، كما تقوم هذه المدارس بتوزيع التجهيزات الواردة من هيئة التنمية الأمريكية مثل : جهاز اللغة الناطقة ، وجهاز بروجكتور ، والسبورة المضئية .

٢ - الإعاقة البصرية :

١ - المكفوفون : يقبل بهذه المدارس حالات فقد البصر الكلي والذين تقل حدة أبصارهم عن ٦ على ٦٠ ، ومدة الدراسة بالمراحل التعليمية (الابتدائي والاعدادي والثانوي) في هذه المدارس هي نفس مدة الدراسة بالتعليم العام ، وتسير الدراسة على النظام الداخلي وفق المنهج العام ، ويقبل بها التلميذ من ست سنوات ولا يتجاوز ثمانية ، والمديريات أن تتجاوز عن سنتين بالزيادة كما يجوز تحويل طلاب جدد من مراحل التعليم العام إلى هذه المدارس متى استوفوا الشروط المقررة ، ويزاد الحد الأعلى بعبء ذلك سنة لكل صف دراسي يلي ذلك .

٢٧٥

- تهيأ للطلاب كل الظروف المناسبة لممارسة مختلف الأنشطة

التربوية من علمية ورياضية ودينية بما يشبع هواياتهم ويطلق ملكات الإبداع عندهم .

٢ - الرعاية الاجتماعية والصحية :

- إعفاء الطلاب من المصروفات المدرسية وجميع

الرسوم المقررة .

- التمتع بحق الإقامة في القسم الداخلي مع التغذية

المجانية تحت إشراف دقيق ، بالإضافة إلى صرف ملابس كاملة مرتين في السنة .

- تنظيم رحلات علمية وترفيهية مجانية للطلاب .

- يصرف للطلاب مصروف جيب شهري .

- بالمدرسة طبيب وزائرة صحية يقومان بالإسعافات الأولية

وتحويل الحالات التي تستدعي رعاية خاصة إلى عيادات التأمين الصحي والمستشفيات .

- توفر للطلاب الرعاية الاجتماعية والنفسية عن طريق أخصائيين

اجتماعيين ونفسيين مدربين .

٣ - الرعاية في فصول المتفوقين :

- توجد معامل للعلوم والكمبيوتر مزودة بالأجهزة والأدوات اللازمة .

- توفير مدرسين للدراسات العملية بما يسمح لهم بممارسة

أنشطتهم وهواياتهم بإشراف أساتذتهم .

- تدعيم المكتبات المدرسية بالكتب المناسبة وغيرها من الوسائل

التعليمية والبصرية التي تيسر للطلاب الاطلاع والبحث .

- نصيب المعلم في هذه الفصول ١٤ حصة والمدرس الأول ٨

حصة ورائد الفصل ١٠ حصص أسبوعيا (المدرس العادي

نصيبه ٢٢ حصة أسبوعيا في المدارس العادية) .

٤ - هذا ويمكن تلخيص بعض السليبيات فى مجال

التربية الخاصة فيما يلى :

أ - عدد الأماكن المتاحة للمتفوقين أو الموهوبين لا تتناسب مع أعدادهم الفعلية ، ولا توجه جهود لتنمية وتربية ذوى القدرات الخاصة الموسيقية والفنية والحسابية والجسمية والرياضية .

ب - لم يحدث تقويم علمى شامل بالنسبة لرعاية الموهوبين والمتفوقين بهدف النهوض بهم ورعايتهم والوقوف على أوجه النقص ومحاولة علاجها ، كما أنه لا توجد هيئة أو جهاز أو إدارة تختص بشئون الموهوبين والمتفوقين .

ج - المقاييس والاختبارات والمعايير المستخدمة للتعرف على الموهوبين والمتفوقين وذوى القدرات الخاصة والمعاقين ونوعياتهم ، وخاصة بالنسبة للإعاقة العقلية ، أصبحت لا تتناسب مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المستحدثة ، كما أن الذين يقومون بإجرائها فى حاجة إلى تدريب مكثف حتى نحصل على نتائج سليمة يعتد بها .

د - لا توجد مفاهيم وتعريف واضحة ومتعارف عليها للالتزام بها تمكنا من وصفها عند التصنيف .

هـ - لا توجد دراسة احصائية دقيقة تحدد أعداد المعاقين ونوعياتهم ودرجة إعاقاتهم وأماكن تواجدهم بما يساعد على تحديد حجم المشكلة والتخطيط لتقديم نوعية الخدمات اللازمة لتربيتهم وتعليمهم وتدريبهم لتمكينهم من الاندماج فى المجتمع الذى يعيشون فيه ، كما أن الخدمات المقدمة للمعاقين لا تشمل جميع أنواع الإعاقات مثل الإعاقات النفسية والاجتماعية ، والجسمية مثل الشلل الدماغى والاصابة بهيموفيليا الدم ، وكذلك بالنسبة لبطء التعلم .

و - تعدد المؤسسات والهيئات القائمة على رعاية الفئات الخاصة ،

ب - ضعف البصر : تهدف الدراسة فى جميع مراحلها إلى الوصول بهؤلاء التلاميذ إلى مستوى أقرانهم بمدارس التعليم العام بوسائل خاصة تناسب إعاقاتهم ، وتسير الدراسة على النظام الخارجى المشترك .

هذا ويلاحظ أن الرعاية التى تقدم لمدارس المكفوفين وضعاف البصر تشمل تجهيز أقسام داخلية لإقامة الطلاب فى مدارس التربية الخاصة ، ويخصص قسم داخلى للبنات منفصل عن البنين فى المدارس المشتركة ، كما تصرف ثلاث وجبات بالأقسام الداخلية ووجبة واحدة للتلاميذ بالأقسام الخارجية ، ووجبة لكل من يشرف على الطلاب أثناء تناولهم وجباتهم سواء من المشرفين أو المرين أو العمال .

كما ينص القرار الوزارى رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٠ على أن تصرف المديرية أو الإدارة التعليمية بالمجان ملابس كاملة لجميع مدارس التربية الخاصة وفصولها ، كما توفر الوزارة أعدادا حسابيا وأدوات رسم هندسية ، وقلم رسم بارز ، ومسطرة ومنقلة وفرجار ولوحة كاوتشوك وآلة كتابة برايل لكل تلميذ بدءا من الصف الرابع الابتدائى كما توفر العصا البيضاء للمكفوفين .

٣- الإعاقة السمعية :

يقبل بالصف الأول الابتدائى الأطفال الصم من ٥ - ٧ سنوات ويجوز للمديريات قبول أطفال فى حدود سنتين زيادة عن السن المقرر إذا وجدت أماكن خالية .

السلم التعليمى للصم :

المرحلة الابتدائية مدتها ٨ سنوات .

الأعدادية المهنية مدتها ٣ سنوات .

الثانوية المهنية مدتها ٣ سنوات .

منها وزارة التربية والتعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية والمؤسسات والجمعيات الخيرية ، دون تنسيق فيما بينها بهدف خدمة هذا الميدان .
 ز - العجز الواضح في التجهيزات والأجهزة التمريرية مثل السماعات وأجهزة السمع الجماعي وهذه كلها أجهزة معارئة وضرورية لتربية وتعليم وتدريب المعاقين .

ح - كما يوجد عجز في الميزانيات وبخاصة ما يربعد لشراء الخامات والمواد اللازمة للتشغيل في الدراسات العملية الخاصة بتدريب المعاقين مهنيًا .

ط - العجز الواضح في أعداد المتخصصين من القادة ومن المعلمين المؤهلين والمدرسين علي أداء الخدمة التربوية والنفسية والتعليمية والتوجيهية للموهوبين والمتفوقين والمعاقين ، مما يقتضى إعداد المتأخرين من المعلمين إعداداً تربوياً ونفسياً بكليات التربية وإرسال البارزين من الخريجين في بعثات قصيرة أو طويلة للخارج للتخصص الدقيق في نوعيات التفوق وذوى القدرات الخاصة المميزة ونوعيات الإعاقة المختلفة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

* مراجعة المصطلحات المستخدمة في الخدمات والبرامج بحيث تتمشى مع طبيعة تكامل الخدمات وشمولها لعدد كبير من الفئات ، والهدف النهائي من برامج التعليم والتأهيل بغرض الدمج في المجتمع ، ويقترح استخدام مصطلح الفئات الخاصة أو ذوى الاحتياجات الخاصة .

* إدخال فئات جديدة لدائرة اهتمام البرامج التعليمية في جميع مراحل التعليم كالمفوقين والموهوبين ، والإعاقات البدنية والمشكلات

الصحية الخاصة ، وحالات الفئات البينية مثل التأخر الدراسي ، وصعوبات التعلم ، وغيرها من الحالات ، مع استخدام استراتيجيات وطرق ونيات تناسب هذه الفئات .

* الاكتشاف المبكر في مراحل ما قبل المدرسة لهذه الفئات ، وذلك لتوفير ملامح جيدة تُبنى على أساسها البرامج التعليمية العلاجية منذ وقت مبكر .

* مراجعة مواصفات وآليات البرامج الحالية من حيث :

- عدد سنوات الدراسة لكل فئة بالمقارنة مع المدرسة العادية .
 - آليات القبول ، الملاحظة ، وجعل القرارات مسئولية جماعية في المؤسسة التعليمية بالسكن ، النقل ، تحديد سن التدريب المهني .

- استخدام معايير أو محكات تربوية ونفسية لتقييم العملية التربوية بالمدارس والفصول الخاصة .

* مراجعة تفاصيل المحتوى والعمليات داخل البرامج وتحديثها لكي تتواءم مع طبيعة المرحلة الحالية ، وذلك على النحو الآتى :

- مراجعة دقيقة لتوصيف المناهج وبوجه خاص في التربية الفكرية .

- عمل كتب مناسبة لكثير من المستويات التي ليس لها كتب محددة .

- عمل دليل للمعلم في التربية الخاصة ، ولكل فئة ، أو لكل مادة ، وكتاب للتلميذ ، وكراسة للواجبات أو التدريب تناسب مع المستوى والفئة .

- تشجيع المعلمين على إنتاج مواد ووسائل تعليمية من إنتاجهم ومن الخامات المحلية .

- إدخال الكمبيوتر في تعليم مختلف الفئات ببرامج مناسبة .

* التجهيزات :

- يجب إعداد قوائم معيارية لتجهيزات هذه الفصول والمدارس مع بيان مصادرها ومواصفاتها بدقة .

- توفير العمال والحرفيين اللزمين للصيانة مع وجود ورشة فنية للإصلاحات داخل المدرسة وتوفير قطع الغيار بها .

* تطوير المرحلة المهنية ببرامج التربية الخاصة ، بالتعاون مع التعليم الفني ولاسيما باستخدام نظام رأس المال المتبع الآن بالتعليم الفني ، مع معايير مصدقة من وزارة التربية والتعليم كمدخل للقبول في مرحلة التأهيل المهني بوزارة الشؤون الاجتماعية استعدادا للتوظيف حسب القانون .

* أن تهتم الوزارة باستخدام إمكانات المدارس والفصول الخاصة كتدريج بعد الظهر أو في الاجازات ، وتوفير خدمات ثقافية أو تدريبية أو ترفيهية أو إرشادية للفرد الخاص وأسرته .

* دراسة مصادر تمويل مدارس التربية الخاصة لتوفير السلف المستديمة والمؤقتة واحتياجات العملية التعليمية والأنشطة التربوية بها ، حيث انه لا يتم تحصيل مصروفات مدرسية من الملتحقين بهذه المدارس وذلك عن طريق :

- تحصيل رسم ضمن المصروفات المدرسية لهالاح مدارس التربية الخاصة ، أسوة بما اتبع بشأن رعاية الطلاب الأيتام وأبناء الشهداء .
- تحصيل نسبة مئوية بسيطة من الرسوم الخاصة بالآباء والمسددة ضمن المصروفات المدرسية .

* تأنيث العمالة بمدارس التربية الخاصة للبنات وتذكيرها في مدارس البنين ، مع مراعاة عدم زيادة نسبة المعوقين من العاملين بهذه المدارس عن النسبة المقررة (٥ ٪ من جملة العاملين) .
* زيادة الاهتمام والإشراف على وسائل الإعاشة وأماكن الإقامة والمبيت بهذه المدارس ، مع توفير عناصر وكوادر للرعاية النفسية والاجتماعية .

- العناية بالأنشطة وتوفير ميزات وخدمات كافية لممارستها لأهميتها مع هذه الفئات .

* اعداد الكوادر وتدريبها حيث تمثل الأعمدة الأساسية للبرامج ، وذلك عن طريق :

- رفع مستوى المؤهلات إلى المستوى الجامعي وما فوق الجامعي .
- بناء برامج تدريبية متدرجة لمختلف التخصصات تصلح :
توجيهية - تنشيطية - تخصصية - قيادية .

- العناية بمستوى المدربين المهنيين ، والمشرفين على الأنشطة المدرسية والمجالية .

- أن تنفرد برامج إعداد الاختصاصيين والنفسيين بدورات تدريبية على أنوات وفنيات تتناسب مع مسؤولياتهم الحالية في البرامج .

- تدريب الأطباء وهيئات التمريض والعلاج الطبيعي وأخصائيي التغذية تدريباً مناسباً لتكامل خدماتهم في البرامج حتى تصل للطفل وأسرته بصورة فاعلة .

- إرسال بعثات خارجية وداخلية للتدريب بعد التأكد من صلاحية العناصر الممتازة والتي يمكن لها من استزراع الخبرات الناجحة التي تتعرض لاكتسابها من الخارج .

- ضرورة صرف حوافز عن الجهود غير العادية التي يقوم بها العاملون في الميدان تشجيعاً لهم واحتفاظاً بهم لندرة هذه الخبرات ، واستقطاباً للعناصر المتميزة لدخولهم العمل مع ذوي الفئات الخاصة .

* المباني والانشاءات :

يجب الاستعانة بشركات متخصصة في تصميم وإنشاء المدارس والفصول الخاصة بحيث تتوافر فيها كل متطلبات العمل الفصلي والأنشطة والمجالات التدريبية ، والتأهيلية وتادية الواجبات المتنوعة في هذه المدارس ، مع توفير مساحات جمالية وأمنية وملاعب كافية ، ومسرح للأنشطة والاجتماعات .

التعليم الفنى والتدريب

بدرجات متفاوتة ، لقد تناقص عدد العمالة المطلوبة لها ، وقد يعوض هذا التوسع فى مشروعات الاستصلاح الجديدة التى تحتاج بدورها إلى عمالة متطورة وبمعدلات أقل من السنوات الماضية .

٣ - وتأثر الصناعة بالتطور التكنولوجى المستمر والمنافسة المفتوحة ، فعندما تكون الصناعة كثيفة العمالة تستخدم أدوات واساليب متطورة تحتاج إلى عمالة ماهرة . وعندما تكون الصناعة كثيفة رأس المال تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة لتحقيق فروع أفضل فى مجال المنافسة والتصدير ، وبالنسبة لصناعة كثيفة المعلومات تعتمد على ابتكار معارف جديدة واستخدامها لإنتاج سلع جديدة وخدمات متطورة - يتزايد الطلب على الفنيين والمطورين والمصممين والعلماء .

٤ - والدورة التكنولوجية (الفترة من بدء ابتكار التكنولوجيا إلى انخفاض الطلب عليها) تتراوح بين ١٠ - ٢٥ سنة ، وفى تلك الأثناء تبتكر تكنولوجيا أخرى أكثر تقدماً ، وهذه تحتاج إلى مستوى أرفع للقدرة الذاتية للإنسان بما يعنى تطوير أعلى وأشمل فى التعليم والتدريب لتتنقل الفرد من أسلوب التلقين إلى أسلوب حل المشاكل ثم إلى التفكير الناقد ثم التفكير الابتكارى .

٥ - والاتجاه الآن يفضل التخلص من القيد وشراء الجديد ، وسيتزايد هذا الاتجاه معاً سيؤثر ، إن أجلاً عاجلاً ، على طبيعة ونوعية الخدمات التى يقدمها القطاع الحرفى والمهارات اللازمة للتشغيل والصيانة .

٦ - وكما ارتقى مستوى المعيشة ، زادت رفاهية الأفراد -

نحو استراتيجية متكاملة للتعليم الفنى والتدريب المهنى

سبق للمجلس اعداد دراسات عن استراتيجية التعليم الفنى والتدريب تناولت التفاصيل الخاصة بهذا الموضوع ، وقد نوقشت بالمجلس وخاصة الموضوعين الآتيين :

١ - البنية الأساسية للتعليم الفنى والتدريب واستراتيجية المستقبل فى ١٩٩٢/٢/٨ .

٢ - نظام التعليم الفنى والتدريب فى مصر فى ضوء الاتجاهات المعاصرة فى ١٩٩٤/٤/١٦ .

وان المجلس اذ يتناول موضوع استراتيجية التعليم الفنى والتدريب المهنى ، يرى منعا للتكرار الرجوع الى هاتين الدراستين - مع بيان الرؤية فى مجموعة من الركائز التى تركز عليها الاستراتيجية المستهدفة والتى تتمثل فيما يلى :

(١) اثر الاتجاهات التكنولوجية المستقبلية فى سوق العمل :

١ - يعم التطور التكنولوجى جميع الأنشطة الانتاجية والخدمية ، ويؤثر ذلك على نوعية وحجم العمالة التى يحتاجها سوق العمل داخليا وخارجيا . فيتناقص الطلب على العمالة العادية وينسب أقل على العمالة الماهرة ، فى حين يتزايد الطلب على فئة الفنيين والأخصائيين والمطورين والمصممين بمستوياتها البولية .

٢ - ونظرا لدخول التقنيات الحديثة والميكنة فى النشاط الزراعى

بالمواصفات العالمية وترشيد التكلفة لمواجهة المنافسة بالأسواق الداخلية والخارجية ، ولواجهة ما تضمنته اتفاقية « الجات » من إلغاء نظام الحصص والاتفاقيات الثنائية والضرائب الجمركية .

٧ - مشاركة القطاع الخاص بمستوياته المختلفة في أنشطة التعليم الفني والتدريب المهني .

٨ - ضرورة وجود مكان للعمالة المصرية بأسواق العمل الخارجية وبمستوى يسمح لها بالمنافسة والبقاء .

(ج) اتجاهات تطوير التعليم الفني والتدريب المهني نحو ما يأتي :

١ - ضرورة مناسبة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني لاحتياجات قطاعات العمل بمستوياته المختلفة وأيضاً لأسواق العمل الخارجية .

٢ - هتمية رفع مستوى الكفاءة الداخلية والخارجية لأجهزة التعليم والتدريب المختلفة مع ترشيد نفقاته الباهظة ومتابعة نشاطها .

٣ - توفير التوجيه السليم والمساعدة الفنية لأجهزة التعليم والتدريب بالوحدات الانتاجية والخدمات المختلفة .

٤ - تنمية القدرات والامكانيات الأساسية للتعليم الفني والتدريب المهني (معدات - أفراد - مباني - برامج) .

٥ - توفير الخدمات والأنشطة التدريبية الفنية والمهنية في كافة مناطق الجمهورية .

٦ - الالتزام بسياسة قومية يحدد فيها أنوار ومسؤوليات الجهات المختلفة .

٧ - بجانب العناية بالتدريب الأساسي على المهارات العامة والأساسية ؛ يجب الاهتمام بالتدريب على مجالات التخصص المختلفة (تشغيل - صيانة - تصميم - تطوير) ومشاركة أماكن العمل ضرورية في هذا المجال .

٨ - توفير البيانات الإحصائية الدقيقة والمتجددة والمعلومات الفنية

والمستهدف في كل المجتمعات - وتزايدت الحاجة إلى الخدمات والتي تشمل بدورها قطاعات كبيرة وكثيرة مثل الصيانة في شتى المجالات ، والعلاج والشئون الصحية ، والأعمال المصرفية والتأمين ، والتعاونيات ، والسياحة ، وحماية البيئة والنظافة .

٧ - إن الابتكارات التكنولوجية وتطوير المنتجات والخدمات هي في حقيقتها حصيلة تراكم المعلومات والمعارف ، وتستلزم ارتفاعاً مستمراً في قدرة الأفراد المهنية .

٨ - لابد أن يكون لمصر اختياراتها التكنولوجية ، وأن تتوافر لها الرؤية المستقبلية للمستوى المنشود ، وبالتالي أن تتوافر لديها العمالة التي تناسب هذا المستقبل المتقدم .

(ب) اتجاهات سياسة التحول الاقتصادي بمصر نحو ما يأتي :

١ - توسيع قاعدة الملكية بقطاع الأعمال العام سواء ببيع أسهمه للعاملين به أو لشركات استثمارية أخرى . وهذا يعني نمواً مضطرباً للقطاع الخاص الذي يهتم باختيار الأفضل والأصلح من العمالة .

٢ - تشجيع قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفتح أسواق لمنتجاتها لخلق فرص عمل حقيقية دائمة .

٣ - تشجيع الاستثمار الخارجي وتوافير الضمانات والاحتياجات اللازمة لنجاحه ، ومن بينها العمالة المناسبة لتكنولوجية مشروعاته التي عادة ما تكون متقدمة ومتطورة .

٤ - التوسع في إنشاء المسدن الجديدة والمناطق الصناعية بها ، وخاصة بالوجه القبلي ، لجذب الاستثمارات اليه وتوطين واستقرار أبنائه .

٥ - التطور الفني والتقني بأساليب العمل الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية وانتشارها بمختلف مستويات العمل .

٦ - العمل على زيادة التصدير الذي يتطلب الجودة والالتزام

عن الطلب بصوره ومستوياته المختلفة ومستوى مخرجاته ، واتاحة الحصول على هذه المعلومات بسهولة للأجهزة المعنية .
وهكذا نخلص إلى أن أهداف التعليم الفني والتدريب المهني في المرحلة القادمة هي :

- ١ - توفير المستوى المهارى المناسب لخريجات التعليم الفني والتدريب المهني بما يتفق والاحتياجات الحقيقية المستقبلية لقطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة في ظل التكنولوجيا المتطورة .
- ٢ - رفع كفاءة أجهزة التعليم والتدريب الفنية والعملية والمعرفية لتلبي بالاحتياجات الضرورية وبالمستويات الدولية المطلوبة .
- ٣ - توفير الكوادر والأخصائيين في التعليم الفني والتدريب المهني بالمستوى الراقى ، علما وخبرة وكفاءة ، واستمرار تدريبهم لرفع مستواهم .
- ٤ - توفير قاعدة معلومات متطورة ومتجددة ومتاحة لكافة الأجهزة المعنية .
- ٥ - تلاحم قطاعات الإنتاج والأعمال بمختلف مستوياتها ونشاطها مع أجهزة التعليم والتدريب .

التوصيات

- وعلى ضوء ما سبق وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتى في شأن المبادئ الأساسية لاستراتيجية التعليم الفني والتدريب :
- * اقامة مستويات مناهة قومية دائمة التطوير مبنية على تحليل واقعى للمهن والأعمال والمهارات المكونة لها والتي يمكن أن يحتاجها المجتمع مستقبلا ، وتتفق عليها الجهات المعنية وتصبح ملزمة للجميع ، ولا يسمح بتشغيل أو توظيف أى فرد إلا حسب هذه المستويات وبعد أخذ الترخيص اللازم .
 - * ربط التعليم والتدريب كمنظومة متناغمة مع الاحتياجات المستقبلية

- بالمستويات العالمية وبالمرونة الكافية لمواجهة تطوراتها وتقدمها .
- * يكون انشاء مراكز التدريب بناء على ترخيص من الجهة المعنية مع مراعاة الحد الأدنى من المواصفات القياسية اللازمة وتسجيل كافة بياناته وتحديثها دوريا ، أسوة بما هو متبع بالتعليم الفني .
- * توفير الكوادر التعليمية والتدريبية الفنية المناسبة بالمدارس والمراكز بالعدد والمستوى اللازمين ، مع وضع توصيف مهني لكل من هذه الكوادر وأسلوب تأهيلها وتدريبها .
- * توفير الحوافز والإعفاءات المناسبة وغير التقليدية لقطاعات الإنتاج والخدمات التي تساهم وتشارك في العملية والأنشطة التدريبية .
- * ادخال التوجيه المهني خلال مرحلة التعليم الأساسى لإتاحة الفرصة للأفراد لاختيار ما يناسب استعدادهم وقدراتهم من تخصصات فنية .
- * مراعاة مرونة منظومة التعليم والتدريب بحيث يمكن الربط وإيجاد فرص تغيير المسار بينهما والترقى لأعلى المستويات العملية والعلمية في مجال التخصص .
- * مشاركة مؤسسات رجال الأعمال والنقابات العمالية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لأنشطة التعليم والتدريب المختلفة .
- * الالتزام بما يقضى به القانون من إنشاء لجان ثلاثية على مستوى المنشآت الكبيرة والصناعات المختلفة يشترك فيها ممثلو العمال وأصحاب الأعمال لتشجيع إنشاء مراكز التدريب بهذه المنشآت ، مع تشجيع دور الاتحاد العام لنقابات عمال مصر في العمل على إنشاء مراكز التدريب المهني .
- * التركيز على الاهتمام بالتدريب التحويلي بالنسبة لمن أنهوا إحدى المراحل التعليمية ولم يجدوا فرص عمل تتفق والمرحلة التعليمية التي

للتخرج في معاهد عالية أو كليات متخصصة ليصبحوا معلمين ومدربين لهذه المهن في التعليم الفني أو مراكز التدريب أو في مواقعهم .
* إنشاء جهاز مركزي للتدريب يتولى الإشراف على وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط التدريب الفني والمهني .
* التأكيد على التومسيات التي سبق أن تناولتها دراسات المجلس في هذا المجال .

المجتمع والتعليم الفني

الإنسان هو الغاية والوسيلة لعملية التنمية (سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية) للمجتمع . فرغم أن ناتج التنمية هو حصيلة تفاعل الماديات والبشر والمعلومات ، فإن الإنسان يظل هو العنصر الحاكم لجودة وكفاءة هذا التفاعل ، كما أنه في النهاية هو المستفيد من جودة وكفاءة ناتج هذا التفاعل . واحتياجات الإنسان التنموية في تطور مستمر ، فكلما زادت قدرات الإنسان الذهنية ومهاراته العملية ازدادت احتياجاته وتطلعاته إلى منتجات وخدمات أرقى ، وكان ذلك دائما هو الحافز على تطور المجتمعات الإنسانية ورفقها .
وقد تميز عصرنا الحالي منذ منتصف القرن العشرين بحدوث طفرات سريعة وكبيرة في مستوى المعرفة البشرية وتطبيقاتها ، فإذا تأملنا تطور المجتمعات في نصف القرن الأخير نجد أن هناك اتجاهات التحول من المجتمعات الزراعية ذات الناتج العام المنخفض إلى المجتمعات الصناعية بمستوياتها المختلفة ، والتي بدأت بدورها في التحول نحو مجتمع المعلومات .

ففي الوقت الذي تحتاج المجتمعات الزراعية (جدول ١) إلى كم كبير من العمالة غير الماهرة أو نصف الماهرة فإن المجتمعات الصناعية يزداد احتياجها إلى العمالة الرفيعة الماهرة وإلى الفنيين ذوي القدرات الرفيعة ، في حين أن

اجتازوها ، وذلك بتدريبهم على أعمال قريبة من تخصصهم الأصلي قدر الإمكان للاستفادة من القاعدة الأساسية للمعلومات التي اكتسبوها ، ومن أمثلة ذلك :

- التمرض : بما يعود بالنفع على العلاج الطبي ويتيح فرص عمل وعائد كبير خاصة للفتيات .

- أعمال المساحة : حتى تتاح سرعة إتمام نظام السجل العيني وتسجيل كافة العقارات حفاظا على الملكية العقارية .

- الأعمال الشرطية : مما لا شك فيه أن تدريب حملة المؤاملات المتوسطة على هذه الأعمال يكفل توفير رجل الشرطة الذي يقوم بعمله بشكل مرضي .

- أعمال الميكنة الزراعية : صيانة الآلات الزراعية وصيانة وتعليم وتطعيم الأشجار والإرشاد الزراعي .

- أعمال الكمبيوتر : يشترط أن يكون التدريب عليها لفترات طويلة نسبيا بما يكفل الكفاءة والخبرة اللازمة خاصة في المرحلة القادمة .

* الاهتمام بالتدريب على الحرف والصناعات البيئية التي يمكن من خلالها الاستفادة بالمواد الخام والمنتجات المتوفرة في البيئة القريبة من مركز التدريب (محاجر - سجاد - منتجات خان الخليلى - نجارة) .

* إعادة النظر في جداول الأجور بحيث يراعى في تحديد أجور الفنيين والصرفيين والمدربين أن تكون عادلة ، مما يظهر تقدير الدولة واحترامها للعمل الحرفي واليدوي باعتباره العمل الذي يسهم إسهاما حقيقيا في زيادة الإنتاج خاصة الإنتاج السلمي ، ويشجع الشباب وأولياء الأمور على الإقبال على التعليم الفني والتدريب المهني .

* توفير التمويل المشترك بين الجهات الحكومية وغير الحكومية لتطوير أنشطة التعليم الفني والتدريب في مواقعها المختلفة لمواجهة احتياجاتها المستقبلية .

* إتاحة الفرصة والمواهب المادية والأدبية للفنيين ذوي الشهادات المتوسطة والخبرة الكافية للعمل في نشاط معين ، لكي يكونوا نواة

الهدف من الدراسة :

يمكن بلورة الهدف من هذه الدراسة على أنه القاء ضوء قد يكون مساعداً على تطوير نظام التعليم الفني في مصر لتأهيله لمواجهة التطلعات المستقبلية للمجتمع ، مع الأخذ في الاعتبار بما يأتي :

أ - الاحتياج الفوري الذي قد تكون وسييلته التدريب التحويلى السريع وعلى خطوات يخطط لها حسب التطور التكنولوجى الذى يحكم السوق واتجاه الاستثمار .

ب - تطوير التعليم الفنى على المدى الطويل الذى يتطلب رؤية مستقبلية لمدى جيل (٢٥ سنة) على الأقل ، ومع أهمية الأخذ فى الاعتبار :

١ - المستوى العالمى للعلم والتكنولوجيا .

٢ - التكتلات الاقتصادية العالمية وأسواقها ورؤية الدولة للأسواق المحتملة .

٣ - نظام التعليم ومستواه .

٤ - النظام السياسى والممارسات الاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمع واحتمالات تطويرها .

مع مراعاة أن كل هذه العوامل التى لابد من التقدم فيها فى خطوات متوازية وفى تنسيق محكم تخطط لها مؤسسات تتسم بالاستقرار والاستمرار ، يقودها مفكرون ضمن مؤسسة أمناء الفكر .

حالة التعليم الفنى والتدريب :

يمكن الاستدلال على حالة التعليم والتدريب عموماً فى مصر من القراءة الواعية لبعض الاحصائيات عن عدد المتخرجين فى مستويات التعليم المختلفة مقابل عدد المتعلمين من الخريجين ، ومقابل المعدل المتدنى لنمو الناتج المحلى الاجمالى ، وكذلك تدنى المستوى الثقافى والوعى السياسى عند أغلب الخريجين .

وتدل قراءة هذه الاحصائيات على أن التعليم والتدريب فى معظم

مجتمعات المعلوماتية تزداد حاجتها الى الفنيين والعلماء والباحثين . بل ويصل فى بعض الحالات أن يكون مستوى الفنى قريباً من المستوى العالى والجامعى فى مجالات عديدة .

وقد انتقلت المجتمعات العالمية من الانتاج طبقاً للخبرة والتقاليد الموروثة الى التجربة والخطأ ثم الى البحث والاستنباط والاستقراء ثم الى انتاج المعارف والأفكار والتكنولوجيا . ويصاحب ذلك نمو اقتصادى مستمر ، فيرتفع نصيب الفرد من الناتج القومى من ٢٠٠ دولار فى السنة فى المجتمع الزراعى الى أكثر من ٢٥ ألف دولار فى مجتمع المعلومات ، وبذلك ترتفع القيمة المضافة من حوالى عشرة آلاف دولار للفرد فى السنة فى الصناعات ذات التكنولوجيا المتخلفة إلى ما قد يصل فى بعض الحالات الخاصة إلى حوالى نصف مليون دولار ، وذلك فى بعض حالات قمة صناعات التكنولوجيا الرفيعة .

وتتطلب مواكبة هذا التقدم الهائل فى المعرفة البشرية وتطبيقاتها تطوراً دائماً فى مناهج وأساليب التعليم والتدريب ليصبح الانسان المصرى قادراً على استيعاب هذه المعارف وتمييزها واستغلالها فى الحياة العملية .

جدول رقم (١)

الأوزان النسبية للعبء حسب تطور المجتمعات

| العبء | مجتمع زراعى | مجتمع صناعى | مجتمع معلومات |
|----------------------------|-------------|-------------|---------------|
| يدوية غير ماهرة (فى مصر) | ٩٠ ٪ | - | - |
| زراعية | - | ٥ ٪ | - |
| زراعية ماهرة (ميكنة) | - | - | ٥ ٪ |
| ماهرة للمناطة | - | ٢٠ ٪ | ١٠ ٪ |
| فنى | - | ٢٠ ٪ | - |
| فنى معظمها خدمات | - | - | ٥٠ ٪ |
| علماء وأخصائيين وباحثون | - | - | ٣٠ ٪ |

من كل ما سبق فإنه يمكن القول بأن الاستثمار فى تنمية قدرات الانسان بالتعليم والتدريب هو الاستثمار الأعظم عائداً من حيث الناتج التنموى للمجتمع .

٢ - الالكترونيات الدقيقة والميكانيكية وهى ما سمي تكنولوجيا
النانو (١٠-٩) .

٤ - الطاقة المتجددة والحاجة الى مصادر جديدة .

٥ - طفرات فى وسائل المواصلات والاتصالات .

٦ - تغير طرق التصنيع .

كما يتبع ذلك تزايد النشاط الخدمى فى صور
عديدة أهمها :

١ - النشاط الاقتصادى والتجارى والمالى .

٢ - خدمات ما بعد البيع (صيانة ... وغيرها) .

٣ - خدمات صناعات السياحة والترفيه .

٤ - الخدمات العامة الصحية والبيئية .

٥ - الخدمات التى تنجم عن تغير أنماط الاستهلاك والثقافة .

٦ - خدمات الزراعة (ميكنة - نقل - تخزين ...) .

٧ - خدمات السكان والاسكان .

ومع أنه من الصعب تحديد العمالة فى هذه المجالات الا أنه يمكن
تصور أعداد تقديرية للمطلوب تعليمهم فنيا لتلبية احتياجات
المجالات السابقة ، كما يمكن تقسيم هذه العمالة الى المستويات
المختلفة الآتية :

أ - علماء وباحثون .

ب - أخصائيون (مهندسون وغيرهم) .

ج - فنيون لمستويات مختلفة .

د - عمالة عالية المهارة .

ضمان جودة العمالة :

حيث ان كثيرا من الأنشطة الانتاجية تؤثر على أمن المواطن
وثرية الوطن ، وحيث ان ناتج العمالة يؤثر سلبيا أو ايجابيا على
المواطن ، لذلك يلزم ضمان جودة أداء هذه العمالة ، ومن ثم يجب

المؤسسات التعليمية والتدريبية فى مصر لا يهدف الى تحقيق الهدف منه
وهو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع .
ويمكن ارجاع ذلك الى عاملين أساسيين :

١ - زيادة الأعداد من الخريجين فى تخصصات كثيرة عن
الاحتياجات الفعلية للمجتمع من هذه التخصصات .

٢ - قصور المؤسسات التعليمية والتدريبية عن توصيل مستوى
الخريج علميا وعمليا الى المستوى المطلوب والمناسب لاحتياجات العمل ،
وخاصة تأهيله للتوظيف الذاتى أو ليصبح من رجال الأعمال ، أو تنمية
قدراته على الابتكار والبحث .
هيكل التعليم الفنى :

يتشكل التعليم الفنى من منظومة متكاملة تضم وحدات فرعية للتمهنة
الصناعية والمدارس النظامية بأشكالها العديدة ومستوياتها المختلفة
وآليات التدريب المستمر المنشأة خصيصا لرفع القدرة الذاتية ، بحيث
تزال كل العوائق التى تحول بون الانتقال من مستوى الى مستوى
آخر أو الانتقال من مهنة الى أخرى ، كما تضم معاهد متخصصة
وكليات جامعية ، وهذه المنظومة بشكلها الحالى يصعب ترابطها أو
التنسيق بينها .

رؤى مستقبلية :

احتياجات السوق المستقبلية للعمالة :

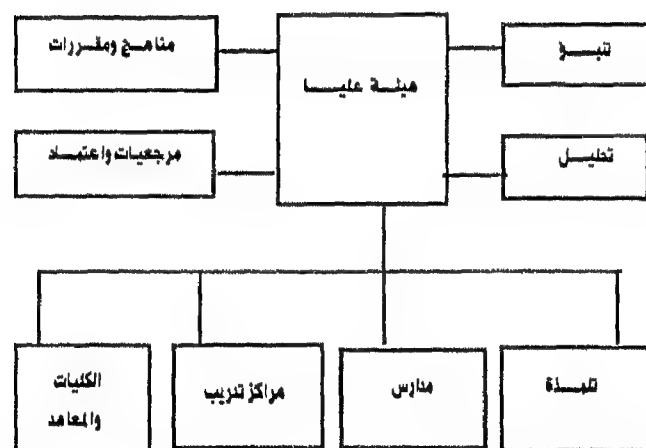
لا يمكن تصور احتياجات السوق للعمالة المستقبلية بدقة نظراً
لتسارع الابتكارات التكنولوجية ، خصوصاً وأن ٩٠٪ من
تكنولوجيا القرن القادم غير متاحة حالياً بالسوق المصرى . ولكن
يمكن تحديد بعض المجالات التى ستشهد تطوراً ضخماً يصعب
تصوره ، وأهمها :

١ - التكنولوجيا الحيوية وهندسة الجينات .

٢ - المواد المخلقة .

تفصيلات عديدة يصعب التصدي لها ، فلا بد من وجود جهاز أو هيئة عليا (شكل رقم ١) بكل مقوماته وامكانياته المدعومة بإرادة سياسية وتجهاتها ، خصوصا عند اختبار نموذج انتاج الثروة لكل مرحلة من مراحل التطوير ، وقد يحسن تعدد أنماط أجهزة التنفيذ واعطائها الحرية في حدود المرجعيات حتى يفسح المجال أمام الابداع الفكري والتنافس الحر بين المؤسسات المختلفة ، بل ويشجع القطاع الخاص للدخول في هذا المجال على أن يتقيد فقط بمستوى المرجعيات الموضوع من الهيئة العليا .

وقد تعتبر الوزارات أو المؤسسات العديدة التي تتصدي لاعداد العمالة أجهزة تنفيذ تخضع لتوجيهات الهيئة العليا خصوصا في المرجعيات والاعتماد والمناهج .



شكل رقم (١)

الامكانيات المتاحة :

في مجتمع كمصر محدود الموارد الطبيعية ومستوى التكنولوجيا السائدة فيه منخفض ؛ فان احتمالات التنمية يجب أن تعتمد على ترشيد استخدام الامكانيات وأهمها الطاقات الابداعية للبشر (٦٠ مليون) وذلك برفع قدراتهم الذاتية الى مستوى رفيع .

الآيزاول الشخص بعض المهسن الا بالحصول على ترخيص يصدر بناء على قياس كفايته ومستوى مهارته .

المناهج العام:

- ١ - ضرورة وجود تنسيق على مستوى الدولة بين الأنشطة السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية .
- ٢ - اشاعة روح العلم في المجتمع والنظرة المنطقية في التحليل والاستقراء والاستنباط في أسلوب التعليم .
- ٣ - رفع مستوى قدرات التخيل والاستقلالية والأخذ بالسببية وحرية الاختيار .
- ٤ - اتاحة مصادر المعرفة وحرية تدفق المعلومات والمعارف ووسائل الاتصال .
- ٥ - الاهتمام ببحوث التعليم والتعلم .
- ٦ - تطوير الجامعات والمعاهد والمدارس ومراكز التدريب لتتواكب مناهجها وأساليب التعليم فيها مع احتياجات المجتمع .
- ٧ - تشجيع القطاع الخاص للقيام بدوره في دفع عجلة التعليم والتدريب .
- ٨ - الاستعانة بكافة الخبرات المحلية والأجنبية في بعض المجالات اذا لزم الأمر .
- ٩ - تضييق الفجوة بين نظام التعليم العام والتعليم الفني للارتقاء به .
- ١٠ - فتح القنوات الأفقية بين مراحل التعليم المختلفة للترغيب والتجديد لخريجي نظم التعليم .

تطوير المنظومة التعليمية:

ضرورة وجود تنسيق بين جميع محاور منظومة التعليم من خلال انشاء هيئة مسئولة واحدة تنسق بين هذه المحاور ، ويدون الدخول في

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

- * إنشاء هيئة عليا للتعليم الفنى والتدريب .
- * الاهتمام بتطوير المناهج التعليمية فى مراحل التعليم المختلفة لتواكب احتياجات السوق المستقبلية .
- * التركيز على تحسين الكيف لكافة المستويات التعليمية .
- * الاهتمام باتاحة مصادر المعرفة من مجلات ودوريات عالمية ووسائل الاتصالات الدولية وحرية تدفق المعلومات والمعارف ، وربط الهيئة العليا ومحاورها بشبكات المعلومات العالمية .
- * تنظيم التأهيل لمزاولة المهن بمستويات مختلفة واصدار التراخيص المعتمدة .
- * الاهتمام بعملية التدريب والتعليم المستمر لرفع القدرات بصورة مستمرة .
- * تنشيط مجال القطاع الخاص فى التدريب والتعليم .
- * الاستعانة بكل الخبرات بما فيها الأجنبية .
- * تضيق الفجوة بين التعليم العام والتعليم الفنى ، وفتح القنوات الأفقية بين مراحل التعليم المختلفة .

التدريب المهنى على المستوى القومى إمكاناته ورسالته ومستقبله

يعتبر التدريب المهنى عنصرا من العناصر الرئيسية التى تهتم مرحلة التحول الاقتصادى ، وضرورة حتمية لتمكين قطاعات الانتاج المختلفة من مواجهة ظروف الأسواق المفتوحة داخليا وخارجيا ، ولواكبة التطور التكنولوجى السريع فى مختلف مجالات الحياة والأعمال الذى أدى إلى

انحسار مهن وظهور مهن جديدة تتطلب تدريبا وتأهيلا على المستوى ، والتدريب يمكنه تحقيق مستلزمات المرحلة القادمة من حيث رفع انتاجية الأفراد والوحدات ، والتعامل مع أساليب ونوعيات الانتاج والخدمات المستحدثة ، وتحسين المنتج وتخفيض الفاقد فى العمليات وفى الوقت المستخدم . ولهذا فإن الاهتمام بالتدريب المهنى وتطويره وتحسين ظروفه ورفع مستوى مخرجاته ضرورة قومية لا غنى عنها .

والتدريب هو النشاط المهنى على أساس ثقافى تحتاجة الأعمال حسب مستوياتها المهارية المختلفة ، مع تزويد الفرد بالمهارات العملية والتطبيقية التى توفرها وتشملها البرامج التدريبية لسد احتياجات الأعمال ولادائها بكفاءة وإتقان وفاعلية فى التوقيت المطلوب ، وهو يتميز بإمكان تحقيق هذا الهدف فى وقت قصير وتلبية الاحتياجات التدريبية الفردية وعلى مراحل متتابعة تناسب وتتمشى مع ظروف الفرد وظروف العمل .

ولأن التدريب بصفة عامة - والتدريب المهنى بصفة خاصة - سواء لإعداد الداخلين إلى سوق العمل أو للعاملين بمواقع الانتاج يشكل أحد عناصر العملية الانتاجية ، فإن كفاءته وقدراته ومستواه ومستوى العاملين فيه يشكل أحد مكونات تقويم الوحدات الساعية للحصول على شهادة الجودة والتى لا مفر من الحصول عليها للراغبين فى التصدير وغزو الأسواق الخارجية .

كما أن المنافسة الحادة القائمة فى أسواق العمل المحلية والخارجية بين الشعوب النامية أصبحت تحتم استخدام وتصدير العمالة المناسبة ، من حيث الكفاءة والمهارة ، لأسواق العمل وخاصة التخصصات عالية المستوى والمهارة والتى تحتاجها الدول المضيفة والتى لا تتوفر لأبنائها . وهذا يستدعى إعداد الأفراد لمستوى عال يمكنهم من المنافسة مع الغير فى الحصول على فرص العمل المتاحة . وغزو الأسواق الخارجية هدف من أهداف التنمية الشاملة للمجتمع المصرى لمواجهة الزيادة السكانية من

ناحية والاستفادة الاقتصادية من تحويلات العاملين بالخارج من ناحية أخرى ، وإن يتسنى للعمالة المصرية المنافسة والتفوق والاستمرار إلا من خلال الإعداد الجيد المبني على معلومات واحتياجات أسواق العمل والمهارات ، ومن خلال فرص تدريب جيد عالي المستوى والكفاءة .

هذا بالإضافة لأهمية التدريب المهني في تزويد المجتمعات الريفية والحرفية والمرأة بالمهارات العملية لتحقيق مشروعات زيادة الدخل والتنمية الاقتصادية وتحسين الخدمات وإقامة المشروعات الصغيرة بكفاءة تحقق المستهدف الاقتصادي والاجتماعي والتنموي منها .
وتحتوي هذه الدراسة على التدريب المهني في القطاع المدني وكذلك التدريب والتعليم الفني في القوات المسلحة.

القسم الأول

القطاع الصناعي المدنى

امكانيات التدريب المهني القائمة :

أولاً: من حيث أهدافها :

يمكن تقسيم مراكز التدريب المهني القائمة حالياً من حيث أهدافها إلى ثلاث مجموعات رئيسية :

- ١- مراكز تدريب تهدف إلى إعداد عمالة لسوق العمل مباشرة .
- ٢- مراكز تدريب ومواقع تدريب تخدم العاملين في الجهات المنتجة اليها .

٣- مراكز تدريب لأهداف اجتماعية وثقافة مهنية .

وفيما يلي تعريف بكل مجموعة :

مراكز التدريب لإعداد عمالة لسوق العمل مباشرة : الغالبية العظمى منها مراكز حكومية تابعة لأربع وزارات رئيسية هي :

- ١- وزارة القوى العاملة ويتبعها ١٩ مركزاً ، كما تشرف على ٣ مراكز أخرى تابعة لجهات خاصة أو حكومية (الساليزيان -

الدون بسكو ، والمطابع الأميرية) وتقبل المتسربين من التعليم ومدة التدريب بها ٦ شهور وتدريب لمستوى عامل محدود المهارة .

ب - جهاز التدريب للتشييد والبناء ويتبعه ٦٥ مركزاً متخصصاً في مهنة البناء والتشييد يلتحق بها المتسربون من التعليم ، ومدة التدريب ٤ شهور يعقبها شهر بمواقع العمل (إن تيسرت) ، وتدريب لمستوى محدود المهارة ، عدا مركزين للتدريب على معدات التشييد الثقيلة (منح يابانية والمانيية) يلتحق بها خريجو الثانوى الصناعى أو المهندسون ، ومدة التدريب تختلف من ١ - ٨ شهور حسب البرنامج والمستوى .

ج- مراكز التكوين المهني التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية ويبلغ عددها ٥١ مركزاً (كما يجرى إنشاء ١٨ أخرى) وهي أيضاً تقبل المتسربين من التعليم ومدة التدريب بها من سنة إلى سنتين حسب التخصص ، وتدريب لمستوى محدود المهارة (والملاحظ أن الجهات الثلاثة تدريب لمستوى واحد (محدود المهارة) في حين أن مدة التدريب تختلف من جهة إلى أخرى ولا تشترط مستوى تعليمياً معيناً .

د - مراكز الكفاية الانتاجية والتدريب المهني التابعة لوزارة الصناعة ويبلغ عددها ٣٥ مركزاً ومجمعا ، وهي الجهة الوحيدة التي تدريب لمستوى عامل ماهر وتقبل خريجي الاعدادية العامة ، ومدة التدريب ٣ سنوات ، وتدريب في مجالات صناعية متعددة ويمنح الخريج شهادة معادلة للثانوى الفني .

هـ - كما يوجد عدد محدود من المراكز تخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم أو وزارة النقل والمواصلات (الاتصالات اللاسلكية) أو تتبع وزارة الثقافة ، ومنها بعض المراكز الخاصة التي لايزيد عددها على ٨ مراكز .

وجميع هذه المراكز ينتهى تدريب المتدربين بها في سن يتراوح بين ١٥-١٨ سنة يوجهون مباشرة لسوق العمل ، وإن كانت أيضاً في بداية سن التجنيد وهذا يعنى حرمان سوق العمل من بعضها لفترة التجنيد .

مراكز تخدم العاملين في الجهات المنتهين اليها ، وتنقسم هذه المجموعة الى مجموعتين فرعيتين هما :

١- مجموعة تابعة لشركات مختلفة معظمها قطاع أعمال صناعية أو إنتاجية أو مواد بناء أو تموين ، وتهدف هذه المجموعة إلى تدريب العاملين الجدد بهذه الشركات أو رفع مهارة العاملين الحاليين بها في مختلف مستوياتهم . وبعض هذه المراكز هي فعلا مراكز تدريب مستقلة بذاتها ولها طاقم مدربيها ومعدات لها ، والبعض الآخر هو إدارة أو نشاط تدريبي ينظم تنفيذ برامج تدريب في مواقع العمل كورش الصيانة أو خطوط الإنتاج ، ويقوم العاملون في هذه المواقع بمهمة التدريب . كذلك يوجد من بين هذه المراكز من يتعاون مع وزارة التربية والتعليم أو الكفاية الانتاجية في سبيل أعداد أفراد بشروط الجهتين للحصول على مؤهل يعادل الثانوية الفنية ، ويرجى الخريجون لسوق العمل وليس للاستخدام بنفس الجهة التي يتبعها المركز إلا في حالات قليلة ومحدودة ، أو لمواجهة احتياجات مخططة كما يحدث في قطاع الكهرباء والطاقة مثلا . ويبلغ عدد هذه المراكز نحو ٧٤ مركزا .

ب - مجموعة مراكز تابعة لوزارات وهيئات قومية تهدف إلى تدريب العاملين الجدد ورفع مهارة العاملين بها ، ويبلغ عددها ٩١ مركزا تقريبا ، منها مركزان تابعان لنقابتين عمالية ومهنية ، وبعض هذه المراكز لديه الامكانيات والمعدات والمدربين على أعلى مستوى ، ويمكن استخدام بعض تخصصاتها لسوق العمل أو لتدريب جهات أخرى عند الحاجة .

مراكز تخدم أهدافا اجتماعية وثقافة مهنية : يصعب حصر باقي المراكز - عدا مركزى وزارة الأوقاف - وهي عادة تابعة لثلاث جهات رئيسية كالتالى :

١- المجلس الأعلى للشباب والرياضة الذى يتبعه نحو ١٥٠٠ نادٍ للشباب .

ب- مراكز تتبع الجمعيات التعاونية ووحدات الصيانة المحلية وكلها تخضع لإشراف الإدارة المحلية بالمحافظات ، وهي أصلا وحدات انتاجية أو وحدات صيانة يستفاد من امكانياتها بتدريب حربية أثناء العمليات المختلفة .

ج- مراكز تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية وهي تعمل في نطاق :

(١) الجمعية المركزية للأسر المنتجة والتكوين المهني ، وتشرف على أكثر من ٢١٠٠ وحدة تدريب تقوم بتشغيلها جمعيات تطوعية محلية أو الجمعية الأم نفسها ، وتهدف إلى تدريب ربات البيوت وفتياتها غالبا على أعمال انتاجية لزيادة الدخل وتحسينه .

(٢) نوادى المرأة ، ويوجد منها نحو ٤٥٠ ناديا منها ١٥٠ ناديا يتوفر بها نشاط مهني .

(٣) جمعيات أهلية وتطوعية تقوم بمجهودها الذاتى في توفير أعداد مهني للمستفيدين منها وأبنائهم

(٤) جمعيات التاهيل المهني للمعوقين وهي موجودة في كل محافظة تقريبا .

ثانيا : من حيث المستوى :

مما سبق يتضح أن معظم مراكز التدريب ووحداته تعد أفرادا لمستوى صبي أو محدود المهارة ، وقلة منها تُعد لمستوى عامل ماهر . أما مراكز الشركات والهيئات القومية فتعمل أساسا لإعداد العمالة المطلوبة للجهات المنتهية اليها ولإعداد المعينين بها حديثا قبل استلام العمل ، وأيضا لرفع مستوى مهارة العاملين فعلا بها . والجهات التي تتبعها مراكز تدريب قائمة فعلا عادة ما تكون مراكزها في مستوى جيد من حيث المعدات والأفراد والبرامج ، وهي تعمل وفق احتياجاتها الفنية وبالتالي يمكن الحكم على مستوى النشاط التدريبي بها من واقع مستوى المتدربين بعد التدريب .

ثالثاً: من حيث التوزيع الجغرافى:

يوضح الجدولان السادس والسابع توزيع مراكز التدريب بمجموعاتها الثلاث حسب نوعية المحافظات : حضرية - وجه بحرى - وجه قبلى - محافظات حدودية ، ومنه يتضح أن :

١- غالبية مراكز المجموعة الاولى (٢٠٩ مراكز) ، يوجد منها فى المحافظات الحضرية والوجه البحرى (١٣٧) مركزاً ، وغالبيتها العظمى حكومية .

٢- المحافظات الحدودية بطبيعتها ولقلة الكثافة السكانية بها يوجد بها القليل من مراكز المجموعة الاولى (١٥ مركزاً) والمجموعة الثانية (واحد فقط) ونسبة أكبر من المجموعة الثالثة (٩٤ مركزاً) .

٣- مراكز المجموعة الثانية (١٦٥ مركزاً) منها ٤٥٪ بالمحافظات الحضرية و ٣٣٪ بالوجه البحرى .

٤- بالنسبة للمجموعة الثالثة ، فإن غالبيتها فى الوجهين البحرى ثم القبلى بحكم أهدافها وأنشطتها البيئية والريفية .

٥- يلاحظ أن مراكز كل من جهاز التدريب للتشييد والبناء والتكوين المهنى والشباب والجمعيات التطوعية والهيئة العامة للبريد ومدارسها الثانوية منتشرة فى جميع المحافظات .

٦ - يلاحظ أن مراكز الكفاية الانتاجية موجودة فى المناطق الصناعية أساساً ، وإن كانت تخلو منها جهات مثل السادس من أكتوبر وسوهاج والعامرية الجديدة والنوبة والشرقية ومحافظات الحدود .

٧ - مراكز وزارة الثقافة ، توجد فقط فى القاهرة بالرغم من انتشار قصور الثقافة فى جميع المحافظات .

٨ - مراكز قطاع الكهرباء ، موزعة حسب شركات توزيع الكهرباء وحسب تواجد محطات توليد الكهرباء الرئيسية .

٩ - قطاع البترول ، توجد مراكزه فى مناطق نشاطه الرئيسية (البحر الاحمر والسويس ومسطرد) .

١٠ - مراكز وزارة النقل والمواصلات وهيئاتها القومية للسكة الحديد والاتصالات السلكية والىطيران المدنى ، موزعة حسب أماكن أنشطتها وعلى مستوى الاقليم الاقتصادى ، وتمتاز بوجود بعض المراكز التى تؤهل لشهادات جامعية وشهادات معترف بها دولياً .

١١ - مراكز وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى مجموعتان ، احدهما لرفع مستوى موظفى الوزارة واقسامها المختلفة ، والمجموعة الثانية لخدمة أبناء المنتفعين من قانون الإصلاح الزراعى .

التعليم المزدوج والتدريب المهنى:

يعتمد نظام التعليم المزدوج الألمانى على اشتراك المصانع ومواقع الانتاج اشتراكاً اساسياً فى العملية التدريبية ، حيث يشترك كل من المدرسة الفنية أو مركز التدريب مع المصنع فى تدريب متكامل .

وهذا النظام سبق تطبيق مثله منذ عام ١٩٥٦ تحت اسم التلمذة الصناعية الحديثة - التى ادخلتها الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى من خلال معونة لمنظمة العمل الدولية - ويعتمد على الحاق الطالب الحاصل على الشهادة الاعدادية بأحد مراكز التدريب المهنى المجهزة تجهيزاً يكاد يصل الى مستوى الورش أو خطوط الانتاج ، بحيث يكون لكل طالب مكان تدريب مستقل يتيح استثمار ساعات التدريب العلمى الاساسى بالمركز استثماراً كاملاً ، ويستمر الطالب فى مركزه المتخصص لمدة سنة أو سنتين حسب المهنة لتلقى المواد النظرية والفنية المتصلة بمهنته ، وتلقى التدريب الاساسى على المهارات والعمليات الرئيسية لتخصصه بمركز التدريب ، ثم ينتقل الطالب خلال السنة الثانية والثالثة الى المصنع المتعاقد معه بمعد التلمذة الصناعية لاستكمال تدريبه التطبيقى فى موقع العمل لمدة ٤-٥ أيام اسبوعياً ، مع العودة للمركز يوماً أو يومين لاستكمال تلقى المواد الفنية .

ويخضع اختيار الطلبة لاختبارات قدرات لتحديد أنسب المهن لقدراتهم وإمكاناتهم ، حيث يقوم به طاقم متخصص من الاختصاصيين

الى سنة) وعدم اشتراك المصانع فى اعداد العامل الماهر الا بنسبة صغيرة .

(٦) عدم وجود استراتيجية وسياسة قومية للتدريب مما ادى الى بعثرة الجهود وعدم التنسيق بين الاجهزة المختلفة وتكرار النشاط وعدم الاستخدام الامثل للامكانات المتاحة وانخفاض كفاءة التدريب .

لقد حصلت مصر فى فترات عديدة على منح ومعونات وقروض لصالح التدريب المهني استفاد منها كثير من الوزارات مثل الصناعة والكهرباء والتعمير والزراعة والشئون الاجتماعية ، وكان نتيجة هذا التمويل انشاء معظم مراكز التدريب الحكومية وتزويدها بالمعدات والبرامج وتدريب كثير من مديريها . ويانتهاء المعونة أو القرض يتوقف الاهتمام بهذه الاستثمارات .

ومن الضروري التعرف على حجم ما صرف على التدريب المهني خلال الربع قرن الأخير (من سنة ٧٠ الى ١٩٩٥) من منح وقروض ، وتقييم ما تم ، وتقدير العائد الاجتماعي والاقتصادي ، ليكون ذلك مدخلا لتوجهات المستقبل واحتياجاته الحقيقية .

والمدرّب من العوامل الأساسية المؤثرة فى كفاءة التدريب ، من حيث مستواه وخبراته وإعدادة ، وعدم وجود المدرّب الكفء يعنى تخريج متدرب غير كفء يحتاج الى تدريب جديد . والمتدرب ليس كل من تعلم مهنة بل هو الشخص المتعلم ذو الخلق الحميد والمبادئ السامية الذى لديه القدرة والندرية والتدريب على نقل معلوماته وخبراته وسلوكياته وتجاريه النظرية وممارسته العملية لمهنته المتفوق فيها الى الآخرين ببسر وفن يجعله فى نظرهم قدوة يجب الاقتداء بها والسير على منهجها ومحاولة الوصول الى مستواه المهني والفني .

ولهذا فإن اختيار وتدريب وتشجيع ومحاولة الإبقاء على مثل هذا الشخص مهمة غاية فى الأهمية لضمان الحصول على مدرّب ذى خبرة وكفاءة وقدير يتطلع دائما الى الجديد والأفضل ، فجميع الجهات التى

النفسيين والاجتماعيين بجانب مديري المراكز . وساعات التدريب بالمركز سبع ساعات يوميا ، ومدة التدريب بالمصنع حسب ظروفه ونظامه ، ويستمر التدريب به لمدة ١١ شهرا فى السنة وفق النظام المطبق بالمصنع ووفق نظام اجازاته .

معوقات التدريب المهني :

فى تقرير لمنظمة العمل الدولية عام ١٩٩١ لبحث موضوع العائدين من الخليج فصل خاص بلوائح التدريب المهني فى مصر جاء فيه :

أ - يدل حجم البطالة فى مصر على أن كلا من نظامي التعليم الفني والتدريب المهني لم يتمكنوا من مد الاقتصاد القومى بالقوى العاملة اللازمة عددا وكيفا .

ب - كما يدل على أن جهود تطوير التعليم ، خاصة التعليم الفني التى بدأت فى الثمانينات ، لم تحقق النتائج المرجوة منه .

ج - تراكمت على التدريب المهني مشاكل عديدة ، فبالإضافة الى المشاكل الماثلة لمياعنيته التعليم الفني مثل العجز فى المدرسين والمدرّبين الأكفاء ، وتختلف مناهج التدريب وعقم طرقه فإنه يعاني من :

(١) المركزية الشديدة والسيطرة الكاملة للحكومة على نشاط التدريب بالرغم من أنه بدأ فى القطاع الخاص قبل التأميم .

(٢) زيادة غير مدروسة لمراكز التدريب تابعة لجهات متعددة غالبا ما تكرر نفسها .

(٣) غياب المعلومات الضرورية لتوجيه التدريب للاحتياجات الحقيقية أدّى الى عدم توازن سوق العمل الذى تأثر بهجرة العمالة عام ١٩٧٤ وبعودة كثير من المهاجرين فى عام ١٩٩١ .

(٤) غياب مستويات مهارة موحدة وأجهزة قياسها التى تسمح بتسجيل الخريجين تبعاً لمستوى مهاراتهم ومعلوماتهم الحقيقية ، وبالتالي سمح لأدعياء المهنة بالسيطرة .

(٥) الاهتمام الزائد بالتدريب السريع قصير الأجل (من اسبوع

تمارس التدريب بنجاح نجد أن مدربيها عادة ما يكونون من خريجي المدارس والمعاهد الفنية والجامعات ، ومارسوا المهنة عمليا فترة زمنية ثم اختبروا بحكم كفاءتهم وتحمسهم وسلوكياتهم وأعيد تدريبهم تربويا وفنيا ليكونوا مدربين ، فقدرت لهم حوافز تشجيعية ، ويستمر تدريبهم التقدمي والمتطور من حين لآخر . وكثير منهم أرسلوا في منح تدريب خارجية رفعت كثيرا من مستواهم .

مصادر اعداد المدربين : وهى محدودة وتنحصر فى :

١ - المدارس الفنية نظام السنوات الخمس ، فبعضها يعد مدربين ليس لديهم الخبرة والممارسة العملية .

٢ - مركزى اعداد المدربين بجهاز التدريب للتشييد والبناء ويدربان المدربين الذين تم تعيينهم من خريجي المدارس الفنية تدريباً أساسياً لمدة ٤ شهور، وتدريباً تقديمياً لمدة شهرين .

٣ - معهد تدريب المدربين التابع للكفاية الانتاجية ، وكان برنامج التدريب حتى عام ٩٠ مدته عشرة شهور ، منها أربعة للاعداد التربوى والفنى ، ثم ستة شهور للمهارة العملية . وقد اصبح الآن لمدة شهرين للاعداد التربوى والبرامج المتقدمة .

٤ - معهد الساليزيان ، ويوفر برنامج تدريب خاص لمدربي وزارة القوى العاملة .

٥ - مركزين لاعداد مدربي التكوين المهنى ، وثلاثة لاعداد مدربي مراكز اعداد الأسر المنتجة تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية .

إن كثيراً من المصريين العاملين ببعض الدول الشقيقة يعانون من عدم وجود ترخيص لمزاولة المهنة وقياس مهارة قوى تميز به وتعترف به الدول المضيفة وأرباب العمل ، وفى نفس الوقت يحضى مصالح الفرد ويحقق تقدير الغير له . ووجود مثل هذه المستويات القومية سيدفع جهات التدريب الى التنافس فى الادارة للوصول بالمتدربين بها الى هذه

المستويات ، واعتراف اصحاب الاعمال بمستواها وجديتها وكفاءتها ، وبالتالي الاطمئنان الى مخرجاتها والتعامل بها .

ان وجود مستويات مهارة قومية وقياسها وترخيص مزاولة العمل سيخدم كلاً من المتدرب والجهة القائمة بالتدريب الجدى وصاحب العمل وسوق العمل والانتاج .

القطاع الخاص والتدريب :

يتبين من الإحصائيات المتاحة عدم وجود مراكز تدريب بالقطاع الخاص فى المجال الإنتاجى والصناعى إلا نادراً ، حيث ان أغلبية شركات القطاع الخاص تفضل الحصول على العمالة المناسبة لها من غيرها ، بجانب إتاحة فرصة إعداد وتدريب فى مكان العمل فور التعيين وخلال فترة الاختبار الأولى .

وما يوجد من نشاط تدريبي فى بعض الجهات ويعتبر قطاعاً خاصاً ينحصر فى الآتى :

١ - معاهد تدريب خاصة تشرف عليها وزارة التربية والتعليم وتنتهى بشهادة معترف بها من الوزارة ، وأغلبها يختص بتعليم اللاسلكى وإصلاح الراديو والتليفزيون .

٢ - معاهد تدريب معترف بها من وزارة المواصلات ، وتدخل فى نطاقها أكاديمية النقل البحرى . ومعاهد الفنادق التابعة لها .

٣ - وحدات التدريب وبعض المراكز الجيدة التابعة لبعض الجمعيات التطوعية .

٤ - ما يوجد فى بعض وحدات القطاع الخاص من أنشطة تدريبية تبعا لحاجة الوحدة لإعداد عمالة جديدة ، وينتهى النشاط بتحقيق الهدف المنشود منه .

٥ - ظهرت حديثاً رغبة لدى بعض الشركات الاستثمارية والمشاركة لإنشاء مراكز تدريب على نظام التعليم المزدوج لتوفير عمالة خاصة بها أو لخدمة شركات المنطقة .

٦ - بعض الشركات خاصة شركات قطاع الاعمال العام - توجد بها مراكز تدريب لخدمة العاملين بالشركة ، بجانب توفير تدريب بنظام التلمذة الصناعية ، أو مع وزارة التربية والتعليم ، مقابل أجر يدفعه الطالب ، ويمنح الخريج شهادة معادلة للدبلوم الفني .

٧ - يتبع كلاً من نقابة التطبيقين ونقابة عمال النقل البرى مركز تدريب حديث جيد التجهيز ، وتم تدريب مدربيها بالخارج . كما تشارك غرفة الصناعات الجلدية فى الاشراف على مشروع مركز متخصص .

٨ - توفر بعض شركات قطاع الاعمال والقطاع الخاص فرص تدريب فى مواقع العمل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومصلحة الكفاية الانتاجية .

المرتكزات الضرورية لتنمية التعليم الفنى والتدريب المهنى :

أوضح تقرير حديث قدمته الوكالة الألمانية للتعاون الفنى إلى مجموعة العمل « التنمية الاقتصادية الإقليمية لعملية السلام بالشرق الأوسط » والتي اجتمعت فى مدينة هيدلبرج خلال يونيو ١٩٩٥ - أن المرتكزات الأربع الضرورية لتنمية التعليم الفنى والتدريب المهنى هي :

١ - تنمية نظم التدريب الثانى (الموجه لحاجة سوق العمل) .

٢ - توجيه برامج خاصة عند ظهور عجز فى القوى العاملة المؤهلة .

٣ - تنمية المدارس والمعاهد ومراكز التدريب الحالية .

٤ - تنمية الدخول من خلال برامج تدريب مهنى فى القطاع غير المنظم .

ومن المهم التركيز على هذه المجالات فى ميادين التعاون الثانى والدولى فى المجال الفنى .

٢٩٢

وسوق هذه النواحي الاربع يجب ان يُعنى كذلك بالنواحي الآتية :

١ - تقييم مستوى وكفاءة خريجي مصادر التدريب المختلفة ومدى مناسبتهم لحاجة سوق العمل ومقترحات اصحاب الاعمال لتنمية وتطوير مستواهم ، وما يستتبع ذلك من تطوير لبرامج ونظم واساليب التدريب .

٢ - تنظيم الاشتغال بالاعمال المهنية الحرة والخاصة وفق مستويات ومعايير تدعمها تراخيص مزاولة المهنة ، مع توفير فرص الاعداد والتدريب والتأهيل وقياس المهارة المناسبة لها .

٣ - تنظيم الحوافز غير التقليدية لتشجيع الجهات المختلفة - أجهزة تدريب وشركات وغيرها - على المشاركة فى العملية التدريبية بجدية وحماس وكفاءة .

٤ - يجب ان تشمل عقود شراء المعدات الجديدة بنودا للتدريب على التشغيل والصيانة المطلوبة لها ، وتوفير نماذج تدريبية لتزويد مراكز التدريب بها لإعداد العمالة المطلوبة لها عليها مسبقا .

٥ - استمرار عملية التدريب للفرد للترقى او لمزاولة عمل جديد او عند تطوير اسلوب عمل او انتاج او ادخال معدات جديدة ، وتوفير البطاقة المهنية الشخصية لكل فرد لمتابعة نشاطه تأهيله وتدريبه .

٦ - وضع وتقنين مستويات مهارة قومية يشارك فى إعدادها اصحاب الاعمال والنقابات العمالية ، مع متابعة تنفيذ تحقيقها وتطويرها لما فيه صالح الاعمال والانتاج والعمال ، وما يستتبع ذلك من وضع وتنفيذ اختبارات لقياس المهارة على المستوى القومى توفر للعاملين فى الداخل والخارج مستويات معترف بها محليا ودوليا .

٧ - وضع ومراجعة وتطوير توصيف مهنى قومى مستمد من التوصيف العربى الدولى يعمل به الجميع .

أليات تنفيذ هذه الاهداف :

١ - تكوين الهيئة القومية للتدريب المهنى ، على أن يشارك فى

وضع استراتيجياتها ورسم سياستها وإدارتها أعداد متساوية من اتحادات أصحاب الأعمال وغرفهم الصناعية ، واتحاد العمال ونقابات ، وأجهزة التدريب الرئيسية . ويكون من بين مسؤولياتها متابعة وتقييم أنشطة التدريب المهني . وأن يكون لها تمويل مستقل وأسلوب عمل خاص . وأن يلتزم بقراراتها جميع الأطراف المعنية بالتدريب المهني والتشغيل .

٢ - مركز قومي لبحوث وتطوير التدريب المهني ، يكون له مجلس إدارة ثلاثي (من أصحاب الأعمال والعمال وأجهزة التدريب الرئيسية) ويكون من بين مهامه :

- إعداد سياسة وخطط التنمية والتدريب لكوادر التدريب في مختلف المواقع ، ورفع مستواهم الفني والمهني والإداري والادبي والعلمي .

- المساهمة في توفير وإعداد البرامج التدريبية الأساسية وتطويرها وملاحقة تقدمها الخارجي

- القيام بدراسات المتابعة والتقييم وتحديد الاحتياجات المختلفة التي تستدعيها حاجة العمل بهدف تصويب مساره .

- إعداد سياسات وخطط تطوير امكانات التدريب .

- المشاركة في إعداد وتنظيم دراسات مستويات المهارة والاختبارات القياسية لها .

- انشاء وإدارة شبكات المعلومات المختلفة وتبادل بياناتها مع الجهات المعنية داخليا وخارجيا .

- التوعية القومية بامكانات ومستقبل وسياسات وأهداف وفرص التدريب المهني .

٣ - وجود - أو تقوية وتطوير - شبكة من المجالس الإقليمية والقطاعية يشارك فيها الأطراف الثلاثة المنته عنها في الفقرة الثانية ، وتكون من بين مهامها :

- توفير المعلومات الضرورية عن الاحتياجات الحالية والمستقبلية من عمالة وتخصصات ومهارات .

- متابعة أنشطة التدريب في مجالها ، وتحديد احتياجات التوسع أو ضرورات الإلغاء في التخصصات والمستويات حسب حاجة سوق العمل .

- المشاركة في سياسة ومتابعة تنفيذ خطط التنمية والتطوير ورفع كفاءة الأنشطة التدريبية في مجالها .

- متابعة مشروعات الاستثمار وما توفره من فرص عمل وما تحتاجه من عمالة وتخصصات .

- متابعة أنشطة مشروعات تشغيل أصحاب المشروعات الصغيرة ومشروعات زيادة الدخل وتنمية المجتمعات المختلفة وما تحتاجه من إمكانات تدريب .

٤ - التزام جميع الجهات ، حكومية أو خاصة ، بتسجيل مراكز التدريب التابعة لها لدى جهة محددة (أو الهيئة القومية المقترحة) مع توفير كافة المعلومات الخاصة بأهدافها وامكاناتها ومخرجاتها وسياستها ، وتسجيل كل تعديل أو تطوير يتم بها سنويا .

٥ - إدخال نظم التدريب المختلفة التي توفر فرص تدريب فعالة لجميع الأفراد الراغبين ولجميع المستويات وفي جميع المناطق ، واستخدام أساليب التدريب المناسبة للحالات المختلفة (مثل التدريب عن بعد) .

٦ - وضع أسلوب ونظم وآليات تنفيذ منع تراخي من مزاوله المهنة من خلال :

- تبسيط وتيسير الاجراءات وتوفير الخدمات ، بما يكفل رفع المعاناة عن الراغبين في الحصول على تراخيص مزاوله المهنة .

- توفير الاختبارات القياسية التي تحقق قياس المهارة بمستوياتها المختلفة والمعترف بها قويا .

- التنمية في المهارة (تدريب عملي) .
- تدريب بعد التعليم .
- تربية السلوك المهني - انضباط - دقة - عمل جماعي منظم ومهنة لكل فرد في المجموعة .
- الإعداد الجيد للمدرسين والمدرسين وإعدادهم فنيا وتربويا بأعداد مناسبة .
- وضع المناهج الملائمة والمتطورة باستمرار .
- ونظرا للتطور السريع في التكنولوجيا وفي الاختراعات للمعدات الحديثة والأسلحة المختلفة في جميع الجيوش في مختلف دول العالم ، فقد كان لازما - لمواكبة العصر والاستعداد للدخول في القرن الواحد والعشرون - تجنيد كوادر ضخمة من المهندسين والفنيين في القوات المسلحة في درجات علمية متطورة حديثة على أحدث ما في العصر، وقد فتحت لهم القوات المسلحة ابواب الكلية الفنية العسكرية لتخريج المهندسين الفنيين اللازمين للتخطيط والابتكار والتطوير ، وكذلك المعهد الفني للقوات المسلحة لتخريج الفنيين المتخصصين ، وبذلك تتكامل حلقة وسلسلة الافراد المؤهلين للعمل الفني من عمالة ذات مهارة عالية ، وفنيين لكافة المستويات في التخصصات المختلفة ، وأخصائيين من مهندسين متخصصين ، الى جانب إعداد العلماء الباحثين .
- وكما هو معمول به في جميع العالم فقد أرسلت أعداد ضخمة من المهندسين ومن خريجي الكلية الفنية والمعهد الفني في بعثات تدريبية وعلمية خارجية ، وذلك لنقل الخبرة الى أرض الوطن ، ويضاف الى ذلك فتح المجال على مصراعيه لتأهيل المهندسين في دراسات عليا داخل الجمهورية وخارجها ، والحصول على أعلى الشهادات في درجة الماجستير والدكتوراه من الخارج في التخصصات الدقيقة ، وفتحت لهم المجال لحضور المؤتمرات الفنية العالمية لزيادة خبرتهم ومواكبة العصر في التطور ، وتخزينهم الآن مراكز البحوث المختلفة في القوات المسلحة .

- توفير فرص التدريب ورفع المهارة لمن يرغب في تحقيق هذه المستويات .
- اختيار أفضل الجهات المعترف بإمكاناتها وكفاءتها وحيدتها لأجراء هذه الاختبارات .
- يجدد هذا الترخيص كل فترة زمنية .
- ٧ - إنشاء صندوق تمويل للتدريب المهني ، يتم تمويله عن طريق :
 - الدولة .
 - ما يوازي نسبة محددة من أجور العاملين أو قيمة الانتاج للوحدة أيهما أكثر .
 - المنح المحلية والأجنبية .
 - إيرادات تحقيقها أنشطة خاصة .
- ويصرف عائده على :
 - حوافز للجهات (شركات أو أجهزة تدريب) مقابل أنشطة تدريبية متميزة .
 - إعفاءات للجهات التي تقوم بتغطية تكاليف أنشطة التدريب الضرورية لها .
 - تغطية تكاليف الدراسات والبحوث وتأهيل كوادر التدريب .
 - المساهمة في نسبة من تكاليف إنشاء وتطوير امكانيات تدريبية يحتاجها سوق العمل .
 - توفير حوافز وإعفاءات غير تقليدية للجهات والشركات وأصحاب الاعمال المشاركين في النشاط التدريسي كل وفق حجم مساهمته .

القسم الثاني

- النظام الدولي المعمول به في قطاع القوات المسلحة
- الأسس التي تراعى في التدريب المهني بجميع هيئات القوات المسلحة لمختلف الدول :
- رفع مستوى المعرفة والعلم والسلوك .

مشروع الخطة المقترحة للتنفيذ
بشأن تطوير جهاز ومراكز التدريب

| الخطة الآجلة (بعد خمس سنوات) | الخطة المتوسطة (حتى 5 سنوات) | الخطة الآجلة (٢ - ٣ سنوات) | الهدف النهائي | التوصية |
|---|---|--|---|---|
| مراجعة وتقديم وتطوير . | دعم سلطاتها ومتابعة نشاطها | دراسة نظامها وتنشيطها ومسئلياتها - قرار التشكيل - تعريف الاعضاء - تدريب الجهاز القي بها . | اعادة تشكيل احد أجهزة أو ادارات التدريب لتحويل الى هيئة قومية يديرها ممثلين عن اصحاب الاعمال والعمال وأجهزة التدريب الرئيسية مع تحديد سلطاتها ومسئلياتها وتمولها . يتم وضع السياسة العامة للتدريب المهني وتقييم وتنايع نشاطه . | ١ - تكوين الهيئة القومية للتدريب المهني (هيئة مستقلة - يشرف عليها المجلس الاعلى لتنمية القوى البشرية) |
| ربط المركز بالجامعات المصرية ومراكز تطوير البرامج أساسا لتبني التعليم والتوجيه ، وكذلك ربطه بالمراكز الدولية المساندة المستقلة أو الملحقة بالجامعات . | استكمال تكوين المركز وامكاناته البشرية والفنية والقيام بمسئلياته الفنية والبحرية . | اجراء دراسة تحضيرية لتحديد تنظيمه ومسئلياته واسلوب العمل ومجالات التعاون - اختيار القيادات وتدريبها - اعداد وتنفيذ الدراسات الميدانية الأساسية . | ٢ - انشاء المركز القومي لبحوث وتطوير التدريب (تشرف عليه الهيئة القومية للتدريب المهني) . | ٢ - انشاء المركز القومي لبحوث وتطوير التدريب (تشرف عليه الهيئة القومية للتدريب المهني) . |

(تابع) مشروع الخطة المقترحة للتنفيذ

| الخطة الآجلة (بعد خمس سنوات) | الخطة المتوسطة (حتى 5 سنوات) | الخطة العاجلة (٢-٣ سنوات) | الهدف النهائي | التهيئة |
|---|--|--|--|--|
| استمرار المتابعة والتطوير والتحديث والتقييم . | متابعة تنفيذ اصدار مستويات المهارة للمهن الاخرى وتراخيص العمل بها - تقديم ما تم بالخطة العاجلة وتطوير ما يحتاج الى ذلك . | اعداد خطة قومية لمرجعة مواصفات العمل وتحديد مستويات المهارة لكل مهنة واختباراتها القياسية - البدء بالمهن العامة والشائعة والمطلوبة بكثرة في الاسواق الخارجية (وضع مستويات المهارة لها وقياسها وتراخيص العمل بها) . | وجود تنظيم قومي لمستويات المهارة واختباراتها القياسية - صدور تراخيص لكل مهنة لممارستها - الاعتراف بالمستوى الفني والمهاري للعامل بالخارج . مع توفير فرص التدريب للوصول اليها . | ٥ - استصدار قرار بمستويات المهارة القومية وتراخيص العمل واختباراتها القياسية . |
| تقديم النتائج النهائية - تحديث المعلومات - ربط النتائج بامكانيات التدريب والتعليم القائمة | تقديم نتائج المرحلة الاولى - تنفيذ دراسة الاحتياجات على المستوى القومى . | الاعداد لاجراء دراسات تعليمية وقومية لتحديد احتياجات سوق العمل المستقبلية من مهارات ومهن - البدء بفعالات في خمسة محافظات اساسية . | التعريف على احتياجات سوق العمل المستقبلية من مهن ومهارات ومستويات لمساعدة مراكز التدريب واجهزة التعليم في اعداد وتنفيذ خطط التنمية البشرية . | ٦ - تحديد تحديث احتياجات سوق العمل الحالي والمستقبل . |

(تابع) مشروع الخطة المقترحة للتنفيذ

| الخطة الآجلة (بعد خمس سنوات) | الخطة المتوسطة (حتى 5 سنوات) | الخطة العاجلة (٣ - ٥ سنوات) | الهدف النهائي | التوصية |
|--|---|---|---|--|
| تقديم أثر الصندوق على نتائج التدريب - النظر في توسيع مجال نشاطه ولدى إيراداته واحتياجات خطط التنمية . | تقديم التنفيذ واستمرار المتابعة والتطوير لتعميم الفائدة . | اجراء الدراسات الأولية لتحديد مصادر التمويل ونماذجها وتطويرها وحجمها واسلوب توزيع المائد . واقترح الحوافز الإيجابية غير التقليدية ، واستصدار قرار بانشاء مودنظامه وتكوين العاملين به والمستوفين عنه . | ايجاد مصدر تمويل محلى لتشجيع القطاعات المختلفة (خاص وحكوى) على العناية وممارسة التدريب على اساس ناجحه لرفع مستوى العمالة والعمل والمشاركة فى عمليات التطوير والتحديث والتوسع . | ٩ - انشاء صندوق لدعم التدريب (تحت اشراف الهيئة القومية للتدريب) (وبالتعاون مع المركز القومى لبحوث وتطوير التدريب) . |
| تقديم النتائج والعمل على التوسع فيها وتدعيمها . | متابعة التنفيذ وحل ما قد يعترضه من اوضاع ومعوقات . | تشكيل مجموعة عمل محددة المدة والهدف لدراسة الحاجة الى هذا الربط وسبل تحقيقه والقواعد المنظمة له . | اتاحة فرص الترقى العلمى المستمر لكوادر العاملين فى التدريب وفق قواعد تسهل عملية تنمية الافراد . | ١٠ - الربط بين المسار التعليمى والتدريبى (يمكن ان يشارك فيها المركز القومى لبحوث وتطوير التدريب - فود انشائه) . |

توزيع مراكز التدريب بمجموعاتها الثلاث على محافظات الجمهورية

| ملاحظات | محافظات الحدود | الوجه القبلى | الوجه البحرى | محافظات حضرية (٤) | الجميلة | القطاعات |
|------------------|----------------|--------------|--------------|-------------------|---------|--|
| تم الاتصال بها) | ١ | - | ١ | ٣ | ٥ | قطاع البترول . |
| وزارة متخصصة | - | ٢ | ٢ | ٥ | ٥ | وزارة الاشغال والموارد المائية . |
| مؤسسات قومية - | - | ٤ | ٥ | ٥ | ١٤ | قطاع الكهرباء (توليد وتوزيع) . |
| (شركات - | - | ١١ | ١١ | ٢١ | ٤٤ | المؤسسات القومية للنقل والمواصلات والاتصالات والبريد . |
| | - | ٢٠٠٠ | ١٠٠٠ | ٦٠٠٠ | ٩٠٠٠ | شركات (انتاجية - تشييد - تمويل) . |
| | - | ٥٧ | ٧٧ | ٦٠ | ٢٠٩ | مراكز تخدم مؤسساتها (يمثل نحو ٩٥% من الموجود فعلا): |
| تحت الانشاء | - | - | - | ١ | ١ | - خاصة . |
| بجانب ١٨ مركز | - | - | ١ | ٦ | ٧ | - تحت اشراف وزارة التربية والتعليم . |
| الداخلية | - | - | - | ٥ | ٥ | - الثقافة . |
| مخصصة للنشاط | ٢ | ١١ | ٢٣ | ١٠ | ٥١ | - تكوين مهنى . |
| منها ٦ مراكز | ٨ | ١٠ | ٩ | ١٦ | ٣٥ | - الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى . |
| | ٢ | ٧ | ٧ | ٦ | ٢٢ | - التشييد والبناء (الجهاز) . |
| | - | ٢٠ | ٢٦ | ١١ | ٦٨ | - القرى العاملة . |
| | - | ٧ | ٧ | ٦ | ٢٢ | - مراكز لاعادة عمالة (لسوق العمل) (حصر): |

(تابع) توزيع مراكز التدريب بمجموعاتها الثلاث على محافظات الجمهورية

| ملاحظات | محافظات الحدود | الوجه القبلى | الوجه البحرى | محافظات حضرية (٤) | الجملة | القطاع |
|--------------------|----------------|--------------|--------------|-------------------|--------|---|
| (٢ + ١ + ٢) | - | ٥ | ٧ | ١ | ١٣ | قطاع الزراعة |
| | - | ١ | ١ | ١ | ٣ | نقابات عمالية |
| | - | - | - | - | - | اخرى (قناة السويس - والقانون - والصحة والثقافة) . |
| عام ٩٢ (٣٦٥٠ / ٩٤) | - | - | - | ٢ | ٢ | مراكز مهنية لاجراض اجتماعية وثقافة مهنية (من الصعب حصرها) : وزارة الارقال . الشنون الاجتماعية : |
| | ٦٠ | ٧٥٩ | ١٣٥٩ | ٤٦٤ | ٣٠٢٥ | - اسر منتجة - نوادى المرأة - جمعيات مختلفة |
| | ٧ | ٨٨ | ٥٩ | ٢٨ | ١٨ | |
| | ٧٨ | ١٨١ | ٣٨١ | ٩٠ | ٤٥٣ | |
| | ٦ | ٧٥٩ | ١٣٥٩ | ٤٦٤ | ٣٠٢٥ | |
| رشحتها الشباب . | ٦ | ٢٤ | ٢٢ | ٦ | ٥٨ | مراكز تتبع المحليات والتعاونيات . |
| | ٢ | ٨١ | ٤١ | ١٠ | ٤٣ | مراكز توجيه مهني تتبع نوادى الشباب . |
| | ٧ | ٨٨ | ٥٩ | ٢٨ | ١٨ | |

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق وما دار في اجتماعات المجلس من مناقشات ، وكذلك على ضوء مقترحات وتوصيات المجلس في تقاريره السابقة ، يوصى بما يأتي :

* تكوين الهيئة القومية للتدريب المهني باشتراك الحكومة ورجال الأعمال واتحادات العمال ، مع تحديد مسؤولياتها وسلطاتها .

* انشاء المركز القومي لبحوث وتطوير التدريب المهني وصلاحياته ومسؤولياته .

* وضع وتطوير مستويات مهارة قومية واختباراتها القياسية وتراخيص مزاولة المهنة .

* تنمية قدرات كوادر التدريب المختلفة في كل الجهات والوحدات التدريبية وإعداد وتطوير جهات تدريبها .

* تطوير وتحديث وإعادة تخطيط مراكز التدريب المهني لتلبي احتياجات مجتمعاتها بمستويات المهارة المناسبة لها ، وإعداد عمالة تنافس في سوق العمل الخارجي .

* تعميق التعاون بين أجهزة وجهات ومراكز التدريب وسوق العمل والانتاج والخدمات ووحدات الانتاج وأصحاب الأعمال ، وتوفير حوافز غير تقليدية وجديدة للقطاع الخاص والجهات المهتمة والمنفذة لبرامج تدريبية مطلوبة .

* تطوير وتحديث برامج التدريب المهني بما يلبي الاحتياجات الفعلية لأصحاب الأعمال وسوق العمل ومستويات العمالة المطلوبة بالخارج .

* استصدار تشريع بإنشاء صندوق تمويل التدريب ، مع تحديد مصادره وأهداف الصرف منه .

٣٠٢

* وضع الخطة القومية والخطط الفرعية لتنمية وتطوير جهاز ومراكز التدريب ، من خلال تنسيق موحد على مستوى الدولة يلتزم به الجميع - وتكون جاهزة دائما لتعمل على هداها جهات التمويل المختلفة (ومرفق مشروع الخطة المقترحة للتنفيذ) .

* ترشيد استخدام المنح والمعونات الفنية الاجنبية .

* الاهتمام بالدراسات البحثية والتتبعية لتقييم نتائج النشاط التدريبي على مستوى المركز والقطاع والاقليم والدولة ، والاهتمام بنتائجها ومتابعة تنفيذ توصياتها .

* ايجاد المسارات المتاحة بين أجهزة ونواحي التدريب وبين السلم التعليمي ، بما يتيح فرص الترقى العلمي لخريجي مراكز التدريب المختلفة بالشروط المناسبة .

* وبما أن هناك طاقات بالقوات المسلحة يمكن أن تلعب في تطوير التأهيل المهني والفني في الدولة بالإضافة لما تقدمه ، فيقتراح أن يتم التنسيق مع وزارة الدفاع والجهات المعنية بالدولة في هذا الشأن .

ملحق رقم (١)

أسلوب تأهيل المعلمين للتعليم والتدريب الفني

يتم انتقاء المعلمين كالاتي :

أولا : المدرسون :

- من المهندسين أو خريجي المعهد الفني الذين مارسوا العمل الفني في الورش الرئيسية والتأهيل الفني بوحدة القوات المسلحة .

ملحق رقم (٢)

اعداد الفنى الماهر

لمواجهة صناعات المستقبل فى القرن ٢١

يتم اعداد الفنى الماهر على الاسس العلمية التالية :

- أ - التحديد الجيد لخصائص المهنة .
- ب - وضع المناهج الملائمة وتطويرها باستمرار (٧٠ ٪ على الاقل من ساعات التدريب عملى) .
- ج - حسن اختيار المتدربين .
- و يتم ذلك بتصنيف وانتقاء الافراد للمهن المختلفة طبقا لثقافتهم السابقة وميولهم وإمكاناتهم وقدراتهم .
- د - الاعداد الجيد لكل من المدرسين والمدرين إعدادا فنيا وتربويا وتوفيرهم بأعداد مناسبة طبقا للمعدلات المتعارف عليها .
- هـ - توفير المذكرات والمراجع العلمية اللازمة للعملية التعليمية مع تبسيطها وإخراجها بأسلوب ميسر يناسب المستوى الثقافى للمتدربين ، مع مراعاة حداثة المادة العلمية طبقا لآخر ما وصل اليه العلم الحديث .
- و - توفير مساعدات التدريب لتوضيح وتعليم المهارات التى يلزم تدريب الافراد تحت التدريب عليها ، مع مراعاة تطويرها وشموليتها .
- ز - تحديث الورش والمعامل بصفة دائمة لتلائم أحدث المعدات الموجودة بالخدمة .
- ح - التدريب فى مواقع العمل تحت اشراف المدرين ومساعدى المدرين حتى يكتسب الفرد الخبرة اللازمة والألفة مع المعدات الحقيقية الموجودة بالخدمة ، وكذلك مع اماكن العمل التى سيلتحق بها المتدرب بعد تخرجه .
- ط - متابعة الخريجين بعد تخرجهم .

- ويتم تأهيلهم بإدارات التعليم والتدريب المهنى للقوات المسلحة

تربويا بحضور الدورات الآتية :

- فرقة أساليب تدريب حديثة .
- فرقة اعداد وتأهيل المدرسين .
- فرقة اعداد مشرفين وقادة أجنحة تعليمية لمن سيشغلون مراكز قادة أجنحة بمراكز التدريب المهنى .

ثانيا : المدرسون :

من الضباط الفنيين والمشرفين (المشرف المهنى) وضباط الصف خريجى مراكز التدريب المهنى والمتخصصين فى المهن المختلفة وسبق لهم ممارستها عمليا بوححدات القوات المسلحة ويتم تأهيلهم عند الالتحاق بالعمل بالتدريب المهنى على الفرق الآتية .

- فرقة أساليب تدريب حديثة .
- فرقة إعداد المدرسين .
- ثالثا : تأهيل فنى عام :
- يتم تأهيل وإعداد المدرسين والمدرين على التخصصات الآتية طبقا للمواد التى سيقومون بتدريسها بالمراكز .
- تأهيل على فرقة تشغيل وصيانة معامل لغات .
- تأهيل على فرقة الصحة المهنية والأمن الصناعى .
- تأهيل على فرقة رسم هندسى وفنى .
- تأهيل على فرقة التصوير بكاميرات الفيديو .
- تأهيل على فرقة أمناء المكتبات .
- تأهيل على فرقة تخطيط وإنتاج مساعدات التدريب .
- تأهيل على فرقة إعداد البحوث .

التعليم الجامعى والعالى

نحو استراتيجية للنهوض بإعداد خريجي الجامعات ومؤسسات التعليم العالى ورفع كفاءة تشغيلهم

أهمية النهوض بالتعليم والتدريب والبحث العلمى : تمر مصر الآن بمرحلة تحديات كبيرة ، فهى تسعى ، جاهدة ، الى تحقيق التنمية الشاملة بمعدلات عالية وسريعة لتعويض ما فاتتها من جهة ، ولتحقق من جهة أخرى بركب التقدم .

وتتطلب عملية التنمية الشاملة على هذا النحو أن تحشد مصر طاقاتها المادية والبشرية المتاحة ، وتقوم باستغلالها بكفاءة ، وتعظم مخرجاتها على نحو يؤدى الى زيادة الناتج القومى بمعدلات متنامية تزيد على معدلات النمو السكانى . ومن المعلوم أن معدل النمو السكانى فى مصر يبلغ حالياً حوالى ٢,٤ ٪ سنوياً ، بينما لا يزيد معدل النمو السنوى فى الناتج القومى على ذلك بكثير . ويشير هذا الأمر بوضوح الى أن النمو السكانى فى مصر يلتهم حالياً كل زيادة فى الناتج القومى ، ولا يترك شيئاً يذكر لتحقيق التنمية وبناء التقدم .

وتتطلع مصر ، بأمل ، الى زيادة الناتج القومى سنوياً بمعدل لا يقل عن ٧,٥ ٪ حتى تتحقق التنمية المنشودة ، وإذا استعرضنا الطاقات والموارد الطبيعية والمادية المتاحة فى مصر نجد أنها تشمل ٧ ملايين فدان زراعى و ٦٢,٢ مليار متر مكعب من المياه العذبة و ٦ مليارات برميل احتياطى من البترول المكافئ وعائدات خدمية من قناة السويس والسياحة وخطوط نقل البترول وغيرها ، مما يشكل حوالى ٣٠ ٪ من الناتج القومى الاجمالى . وهذه الطاقات والموارد الطبيعية وإن كانت

٣٠٤

تشكل ثروة يعتد بها ، إلا أنها أضحت الآن محدودة إذا قيسست بالكثافة السكانية الكبيرة ومعدلات نموها العالية ، الأمر الذى يفرض أن تعتمد مصر بالدرجة الأولى فى تحقيق التنمية المنشودة على الطاقات البشرية بها وتنمية قدراتها على العطاء والإبداع ، إذ أن استغلال الطاقات والموارد الطبيعية المتاحة فى مصر بكفاءة وتعظيم مخرجاتها يتطلب توافر كفاءات بشرية تتقن العلوم والفنون الانتاجية المتقدمة ولها قدرات ابداعية خلقة .

ارتباط تشغيل الخريجين بالتنمية :

وترتبط عملية تشغيل الأجيال الصاعدة بصفة عامة ، وخريجي الجامعات ومؤسسات التعليم العالى بصفة خاصة ، ارتباطاً وثيقاً بعملية التنمية الشاملة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية . فعلمية تشغيل الأجيال الصاعدة جيلاً فى أثر جيل - فى أعمال منتجة تضيف جديداً للناتج القومى - هى أحد الأركان الرئيسية التى يتركز عليها تحقيق التنمية الشاملة ، وهى فى نفس الوقت هدف من أهداف تلك التنمية . والتنمية عملية مستمرة لا تتوقف لمواجهة الاحتياجات المتعاظمة للمجتمعات . فكل مجتمع يسعى دائماً لتحقيق التنمية الشاملة معتمداً على سواعد أبنائه وقدراتهم وإبداعاتهم لزيادة الاشباع المتنامية لأبنائه وتحقيق رفاهيتهم . ومن خلال ذلك يتحقق تشغيل الخريجين وخلق فرص عمل جديدة لهم . وإذا عجز المجتمع عن تشغيل الأجيال الصاعدة فى أعمال منتجة ترتب على ذلك اهدار الطاقات المنتجة من جهة ، وزيادة تكاليف الانتاج وأعباء الاستهلاك من جهة أخرى .

بأنواعه وانتقال العمالة والبتروك والتعدين ومهن الاستشارات الهندسية والمحاسبة والمراجعة .

ثانيها: القيام بالبحوث العلمية والتطبيقية الجادة لتحقيق الاكتشافات والابتكارات ، واستحداث كل جديد ونافع ، وتحسين الانتاج وتطويره وتنميته ، ولعلاج المشاكل وإزالة العقبات والمعوقات ، ورفع الكفاءة الانتاجية للعاملين ، وللخضاء على الفاقد والسلبات والانتاج المعيب ، وتنمية الصادرات وتوسيع رقعة الأسواق .

ومن المهم أن يتناول البحث العلمى كل الأنشطة الانسانية فى مختلف مجالات حركة الحياة ، وأن يصبح الأسلوب السائد فى معالجة كل الأمور وإدارتها ، الأمر الذى يتيح للمجتمع ضبط كل الأمور وتقائها على أساس من العلم والمعرفة .

ثالثها: التوسع فى المشروعات الانتاجية وزيادتها ، وخاصة فى المجال الصناعى ، على النحو الذى يخلق فرص عمل جديدة ومنتجة وتشغيل أبناء المجتمع - الذين تم تعليمهم وتدريبهم - فى تلك الأعمال وفى غيرها من مواقع العمل الحقيقية التى تضيف جديداً الى الناتج القومى ، مما يئدى الى تزايد هذا الناتج عاماً بعد عام .

ومن المهم تجنب تسكين الأجيال المساعدة فى مواقع عمل غير منتجة ، حيث أن هذا الأمر يعد فى الواقع بطالة مقنعة لا يترتب عليها أية زيادة فى الانتاج ، بينما تشكل ارتفاعاً فى تكاليف الانتاج وتزيد الميل الى الاستهلاك ، فضلاً عما تسببه من إحباط نفسى لتلك الأجيال ، بالإضافة الى ما قد ينتج عنها من معوقات إدارية وتعقيدات إجرائية واختلالات هيكلية فى تركيبة القوى العاملة وأوضاعها الاجتماعية يتعرض تصحيحها بحلول تقليدية ، وخاصة فى المدى القصير .

رابعها: التعاون البناء مع الدول والمجتمعات الأخرى على كل المستويات الإقليمية والدولية وفى مختلف المجالات بصفة عامة ، وفى

ويمثل التعليم أحد الركائز الرئيسية للنمو والتنمية ، وذلك لما يؤدیه من رفع الطاقة الانتاجية لعنصر العمل ، وقد تعمق هذا المفهوم تحت نظرية رأس المال البشرى . وتؤكد الدراسات التنموية على أن نقص قوة العمل المنظمة يمثل إحدى المعوقات الرئيسية للتنمية ، وبناء على ذلك فقد انتهى الاقتصاديون الى أن الدول النامية تعاني من استثمار أقل من اللازم فى التعليم ، وأن عليها أن تتوسع فى التعليم عامة وفى المستويات العليا منه خاصة ، لتحقيق التنمية بكفاءة وبمعدلات عالية وسريعة .

عوامل تحقيق التنمية :

وتتحقق التنمية من طريق أربعة عوامل رئيسية :

أولها: تعليم أبناء المجتمع - وخاصة الأجيال المساعدة - علماً نافعا ومفيداً يبنى الإنسان بناء متكامل عقلاً وجسداً وروحاً وضميراً وسلوكاً ، ويكسبه مهارات على العمل والانتاج ، وينمى قدراته ويصقل ملكاته ومواهبه ويؤهله للإبداع والابتكار . ومن المهم أن يتطور هذا التعليم وفقاً لأعلى المستويات العصرية المتاحة .

ويعد هذا العامل الركيزة الأساسية التى توفر للمجتمع ائمن الطاقات وأعظمها ، وتتيح له القدرة على الانتاج والتشييد وتحقيق التطور وبناء التقدم وتعميق الرفاهية ، بل أنه أضحى ضرورة بقاء بعد أن دخلت اتفاقيات «الجات» مرحلة التنفيذ الفعلى بإنشاء منظمة التجارة العالمية فى أول يناير سنة ١٩٩٥ ، وأخذت تشرف على تنفيذ تحرير التجارة الدولية وتنظيمها . ولا يقل عن ذلك أثراً اتفاقيات الانتاج الصناعى والزراعى والفكرى والثقافى والمهنى وصيانة حقوق التأليف والمصنفات الفنية والأسرار التجارية وبراءات الاختراع ، واتفاقيات تنظيم الائتمان والخدمات المالية ، والمحافظة على حقوق الانسان وعلى البيئة ... وغيرها . كما أن الجولة القادمة من تلك الاتفاقيات ستتناول تحرير العمل بقطاعات أخرى وتنظيمها ، وأهمها الاتصالات والنقل

وتتميز مصر بوفرة طاقاتها البشرية ، ويتطلب رفع قدراتها الانتاجية اتباع الخطوات الآتية :

(أ) تزويد هذه الطاقات بالوان المعرفة المتقدمة في عملية مستمرة ، عن طريق تنمية قدراتها على التعلم الذاتي وتوفير مقومات التعلم المستمر ووسائله .

(ب) تدريبها على استيعاب الفنون الانتاجية العالية واتقانها ومواكبة التطور التكنولوجي في مختلف المجالات .

(ج) تنمية قدراتها على الابداع والابتكار بالبحث العلمي .

واذا اقترن كل ذلك بتنشيط الطلب على تشغيلها في أسواق العمل الداخلية والخارجية - ارتفعت انتاجية هذه الطاقات البشرية الهائلة وازدادت عائداتها ، وتمكنت من استغلال الموارد المادية المتاحة بكفاءة ، فتعاظم مخرجاتها وتحقق التنمية .

نخلص من كل ذلك الى أن تحقيق التنمية الشاملة في مصر بمعدلات عالية وسريعة يرتكز أساسا على رفع كفاءة مواردها وطاقاتها البشرية وزيادة انتاجيتها وتنمية قدراتها الابداعية الخلاقة ، وتحقيق ذلك عن طريق ما يلي :

(أ) النهوض بتعليم الأجيال المساعدة وتنمية قدراتها على التعلم الذاتي وعلى التطور المستمر وصولا الى مستوى التفوق ومراتب الابداع والاحسان ، واعداد الكوادر اللازمة لمصر المعلوماتية ، وتدريبهم على مواجهة متطلبات هذا العصر الجديد وتحدياته .

(ب) تدريب القوى العاملة على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة والفنون الانتاجية الحديثة ، واكسابهم المهارات العالية والخبرات المتميزة ، وتنمية قدراتهم على التطوير والابتكار .

(ج) تكليف البحث العلمي في كافة المجالات وجعله المنهج السائد لمعالجة كل الشئون وادارتها ، وخضبط كل الأمور وتصريفها على أساس من العلم والمعرفة .

مجال النشاط الاقتصادي بصفة خاصة ، وتعاظم مخرجات هذا التعاون ويحقق أفضل النتائج اذا تطور وارتفع الى مستوى التحالفات والتكتلات التي يتحقق فيها التنسيق والتكامل بين عوامل الانتاج في دول المجموعة ، وتتاح فيها حرية انتقال تلك العوامل والاستفادة من مزايا الانتاج الكبير وتكثيف رؤوس الاموال وتوسيع الأسواق .

ويلاحظ أن هذه العوامل الأربعة ، قد توافرت في الدول المتقدمة بدرجة كبيرة ، ومن هنا فقد نجحت في تحقيق التنمية الشاملة بمعدلات عالية أهلتها لتتبوأ مكان الصدارة على خريطة العالم السياسية ، بينما لم تتوافر هذه العوامل في الدول النامية الا بدرجات محدودة ، ومن هنا تحققت فيها التنمية بمعدلات متواضعة فاحتلت مرتبة دول العالم الثالث .

شروط تعاظم التنمية :

وتتحقق التنمية بمعدلات عالية وسريعة عند توافر الشرطين الآتيين :

(أ) أن تلحق الأجيال الصاعدة بسرعة عقب تأهيلها علميا وعمليا بمواقع العمل المنتجة فينقلون فوراً من قاعات الدرس ومراكز التدريب والتأهيل الى مواقع العمل دون فاصل زمني ، حتى لا يحدث هدر في الطاقات المتاحة .

(ب) أن تكون القيمة المضافة نتيجة العمل المنتج لتلك الأجيال المساعدة كبيرة وثمينة . وغنى عن البيان أن هذا الشرط لا يتحقق الا عن طريق تزويد هذه القوى العاملة بالوان المعرفة المتقدمة ، وتأهيلها باستيعاب الفنون الانتاجية العالية ، وتدريبها على اتقان استخدامها . ويقترن ذلك بالاهتمام بالبحث العلمي وتطوير العلوم والفنون الانتاجية بصفة مستمرة ، مع التعاون وتبادل المعلومات والخبرات مع المجتمعات الخارجية لاستقطاب أحدث ما وصل اليه التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم .

ومن هنا أصبحت عملية انتهوض بالتعليم والتدريب والبحث العلمى تشكل القضية القومية الاولى لمصر فى المرحلة القادمة . وتأسيسا على ذلك يقتضى الأمر - منطقا وعدلا - أن تحتل هذه القضية مرتبة الأولوية الأولى فى قائمة الانفاق العام .

ومما هو جدير بالذكر فى هذا الصدد أن الدراسات المتوفرة عن مستويات التكلفة السنوية للطالب فى المراحل التعليمية المختلفة تشير الى أنها قد تدهورت فى الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٢ رغم ضآلة هذه المستويات بالقياس الى تلك السائدة فى الدول المتقدمة وفى الكثير من الدول النامية . فقد شهدت المستويات الحقيقية لهذه التكلفة تدهورا ساد كافة المستويات التعليمية ، بعد أن انخفض النصيب النسبى للانفاق التعليمى من اجمالى الناتج المحلى من ٥٪ من منتصف السبعينات الى ٤٪ عام ١٩٨٠ .

بينما تقتضى حاجة البلاد للكفاءات العلمية الرفيعة والمهارات العصرية العالية زيادة النصيب النسبى للانفاق على التعليم بما يوازى ٢٪ على الأقل من الناتج القومى .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يتبين أن رفع كفاءة تشغيل خريجى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى وفاء لأهداف التنمية الشاملة المنشودة يتطلب القيام بالخطوات الآتية :

أولا : اعادة بناء هيكل التعليم الجامعى والعالى وأنماطه ومناهجه على الأسس التالية :

* تطوير أساليب نقل المعرفة عبر الأجيال على نحو يمكن من تنمية قدرات الطلاب على التعلم الذاتى واكتساب المعرفة واستيعابها ، وعلى التطور المستمر وتوليد المعلومات والتحديث والأبداع .

* فتح شعب دراسية ومجالات تعليمية جديدة تتفق مع التخصصات

المطلوبة لخطط التنمية ، وتلبى احتياجات أسواق العمل الداخلية والخارجية فى المرحلة المقبلة .

* تعديل المقررات الدراسية بتخصيص ٤٠٪ منها ، (أو أكثر ان امكن) للتطبيقات العملية والتدريبات الميدانية لرفع كفاءة الخريجين فى الممارسة العملية واتقان تطبيق الفنون الانتاجية الحديثة واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة التى لا غنى عنها لمواجهة تحديات المرحلة القادمة ، فمن الواضح أن التوقعات المستقبلية تشير فى جلاء الى عدة أمور أهمها :

- ضرورة اتقان الخريجين لاستخدام التكنولوجيات المتقدمة والارتقاء بمستوى أدائهم فى التطبيقات العملية ، فيجب أن يتعلموا الممارسة بأيديهم مثلما يتعلمون المعرفة بعقولهم .

- ضرورة استيعاب الخريجين لعلوم الحاسب الآلى وتطبيقاتها ، واتقان الأساليب الحديثة فى الحصول على المعلومات بالقدر المطلوب وبالشكل المناسب وفى الوقت الملائم ، ومن المصادر الآمنة الموثقة .

- ضرورة اعادة احدى اللغات الأجنبية الحية على الأقل .

- اتقان الأساليب الرياضية والاحصائية والدراسات المقارنة .

- ضرورة تعرف الخريجين على مشاكل البيئة وعلى كيفية صيانتها والمحافظة عليها وعدم افسادها أو تلويثها فضلا عن تنميتها .

- أن يزود الخريجون بثقافة دينية واعية تعمل على ترسيخ القيم الروحية والأخلاقية فى نفوسهم فيضبطوا سلوكياتهم على ايقاعها . وغنى عن البيان أن بث الأخلاق الحسنة والسلوكيات الحميدة والقنوة الحسنة فى المجتمع تكون له آثار بالغة على حسن الأداء وإتقانه ، وعلى زيادة الانتاجية وتعظيم المخرجات ، وعلى تحصين النفوس بالمصل الواقى من ارتكاب الفساد .

- الاهتمام بتكوين شخصية الطالب وتنميتها من خلال النشاطات

كل مجال أو تخصص ، إلا أنه يمكن استكشاف اتجاهات عامة في هذا الشأن قابلة للتكيف مع أية متغيرات مستجدة ، استنادا الى المرونة المتاحة في المناهج التعليمية .

-وغنى عن البيان أن هذا الاستكشاف يتطلب اجراء دراسات استقراء مستقبلية لمعرفة نوعية الأعمال المطلوبة وتوصيفاتها في المرحلة القادمة ، اعتبارا من سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، لأن أى تعديل يجرى الآن على المناهج التعليمية لمؤسسات التعليم العالى ستظهر نتائجها ، على خريجي تلك المؤسسات بعد ذلك التاريخ . وتشير التوقعات المستقبلية المبدئية الى الاحتياج في خلال تلك المرحلة الى عدد كبير من الفنيين والكفاءات العالية في مجالات علوم الحاسب الآلى وتطبيقاته ، ونظم المعلومات وهندسة الطيران وهندسة الفضاء ، والهندسة الطبية ، وأشعة الليزر وتكنولوجيا استخداماتها المتعددة ، وهندسة الاتصالات وتكنولوجياها ، وعلوم التمريض والعناية المركزة ، وإدارة المستشفيات ، واستصلاح الاراضى واستزراع الصحراء ، والصناعات التعدينية ، ودراسات الجدوى واقتصاديات المشروعات ، وحاسبة التكاليف والحاسبة الادارية ، وتكنولوجيايات الادارة الحديثة ، والهندسة الوراثية ، والتكنولوجيا الحيوية ، والهندسة الالكترونية .

-ومن المهم أن يقتصر ذلك بالحد من إلحاق الطلاب بالدراسات التقليدية . وقد يكون من المفيد في هذا السبيل انشاء هيئة قومية تتولى مهمة اجراء الدراسات المستقبلية لمعرفة نوعية الأعمال المطلوبة وتوصيفاتها في المرحلة القادمة .

ثانيا : رفع كفاءة العملية التعليمية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالى على الاسس الآتية :

* ايجاد توازن بين الأعباء العلمية والتعليمية بالجامعات ومعاهد التعليم العالى من جهة ، وبين الامكانات البشرية

الاجتماعية والرياضية والرحلات الثقافية والمعرفية أثناء دراسته ، ومن خلال الجمعيات العلمية والأسر الطلابية وممارسة حرية التعبير عن الرأى وتحقيق الحرية والديمقراطية في الجامعة ، والواقع أن ارتفاع القيمة الاقتصادية للتعليم تكمن فيما تكسبه للأفراد من اتجاهات وقيم وأنماط سلوكية واجتماعية ومعارف علمية ومهارات انتاجية . ومن هنا فان المعيار في تقييم نوعية التعليم من منظور عالم العمل يكمن في تكوين القيم والاتجاهات لدى الطلاب التي من شأنها اكسابهم صفات معينة مثل الأمانة والصدق والواقعية ، والقدرة على الخلق والابداع والتكيف مع الظروف المتغيرة والاستفادة من التدريب في العمل ، والاعتماد على الذات ، والقدرة على التفكير والبرهنة وعلى المبادرة في حل المشكلات .

- العناية بإعداد أعضاء هيئة التدريس باعتبارهم القدوة التي يتأسى بها الطلاب .

* إتاحة المرونة الكافية في المناهج التعليمية على النحو الذى يتيح تنوع التأهيل العلمى للطلاب ، وتزواج التخصصات ، وتوسيع آفاق العمل أمام الخريجين للوفاء باحتياجات الحاضر ومواجهة احتمالات المستقبل ، حيث أن التطور العلمى والتكنولوجى يسير بمعدلات عالية وسريعة لا تستطيع أن تدركها التعديلات الممكنة ائخالها على البرامج الجامدة .

* توجيه الطلاب للدراسة في المجالات والتخصصات التى يتزايد عليها الطلب في أسواق العمل الداخلية والخارجية لاتاحة فرص تشغيلهم في الداخل والخارج ، والواقع أن صناعة تصدير القوى العاملة ، وخاصة من الفنيين والكفاءات العالية ، أصبحت من أهم الصناعات التى تعنى بها كثير من الدول وتعتمد عليها في النهوض باقتصادياتها ودعمها .

-ومن المعلوم أنه من المسير تحديد الأعداد المطلوب تخرجها في

والمادية المتاحة بكل منها من جهة أخرى ، على أساس معدلات أداء سليمة ومناسبة .

* تدعيم مختبرات الجامعات ومعاهد التعليم العالي ومعاملها ومكباتها ووسائلها التعليمية بالأجهزة والامكانات التي تتيح لها النهوض بأعبائها العلمية والتعليمية بكفاءة وعلى المستوى العصري .

* الاهتمام بالكيف ، بحيث يحتل موضوع رفع كفاءة الخريجين ومستواهم العلمى مكان الصدارة فى قائمة الاهتمامات الجامعية ، بدلا من عنصر الكم .

* اتباع نظام الريادة العلمية ، ووضع القواعد والضوابط التي تضمن النهوض به بكفاءة ، وتحقيق الرقابة والمتابعة على تنفيذه على وجه سليم حتى يوثق ثماره .

وغنى عن البيان أن ذلك يحتاج الى زيادة الانفاق العام على التعليم والتدريب والبحث العلمى وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام على هذا الأساس ، لأن النهوض بهذه الأمور بكفاءة هو الذى يحقق التنمية المطردة .

ثالثا : رفع كفاءة الدراسات العليا والبحوث فى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى على الاسس الآتية :
* زيادة العناية بأقسام الدراسات العليا والبحوث العلمية والتطبيقية ودعمها بالامكانات اللازمة .

* التوسع فى هذه الدراسات وفى اجراء البحوث العلمية والتطبيقية بالتدرج حتى تصل الى المستويات المنشودة حجما ونوعا ، حيث ان التوقعات المستقبلية تشير الى زيادة الطلب فى المرحلة القادمة على خريجى الدراسات العليا والباحثين .

* إعادة صياغة القوانين واللوائح المنظمة للدراسات العليا بحيث يصبح لها برامج زمنية محددة تؤدي الى تحقيق الأهداف المنشودة .

* توجيه الدراسات العليا والبحوث الى التخصصات والمجالات اللازمة للنهوض بالاقتصاد القومى ودعمه ، واعطاء هذه المجالات الأولوية فى التمويل .

رابعا : رفع كفاءة العملية الادارية بالجامعات ومؤسسات التعليم العالى على الاسس الآتية :

* العناية بالنهوض بالعملية الادارية داخل الجامعات ومعاهد التعليم العالى بكل وظائفها من تخطيط وتنظيم وتوجيه وإشراف ورقابة وتقييم ومتابعة ، وتأديتها باتقان وإحكام .

* بناء الهياكل التنظيمية للأقسام العلمية المختلفة بالجامعات ومعاهد التعليم العالى وفقا للأعباء العلمية والتعليمية المنوطة بكل منها ، وتسهيل عملية انتقال أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات لشغل الوظائف الشاغرة بتلك الهياكل لتحقيق التوازن بين الامكانات المتاحة بكل قسم والأعباء العلمية والتعليمية التى يتحملها .

* إجراء توصيف دقيق للوظائف بوضع المهام المنوطة بشاغل كل وظيفة ومسئوليته وسلطاته ، ثم تتم مراقبة أدائه وتقييمه ، وتكون كفاءة الأداء هى معيار الاثابة وأساسها .

* تطبيق نظام محاسبة التكاليف ونظام المحاسبة على أساس الموازنات التخطيطية وموازنات الأداء ، بجانب نظام المحاسبة المالية .

* زيادة مساهمة المؤسسات الانتاجية فى تحقيق أهداف النظام التعليمى وعلى الأخص فى مجال توفير فرص التدريب وفى تمويل العملية التعليمية وإدارة الربط بين التعليم والعمل المنتج .

* ادخال نظام التمويل الذاتى فى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى عن طريق القيام بمشروعات البحوث العلمية والتكنولوجية ،

* السعى من خلال التوجهات السياسية ، وجسور التعاون على المستويات الاقليمية والعالمية الى رفع كفاءة تصدير القوى العاملة للخارج بشروط مجزية ، وخاصة من خريجي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ، وذلك من خلال خطة قومية لتحقيق مزيد من التنسيق والتكامل بين عوامل الانتاج في الوطن العربي ، لبناء كيان اقتصادي عربي ضخم يكفل القدرة على المساهمة بندية وفاعلية في تشييد تجمع اعم واشمل على المستوى الاقليمي .

* رفع كفاءة تشغيل خريجي مؤسسات التعليم الجامعي والعالي الذين تخرجوا فعلا حتى سنة ١٩٩٥ ولم تتح لهم فرص العمل الحقيقية المنتجة حتى الآن ، وكذلك الذين سيخرجون بعد ذلك حتى سنة ٢٠٠٠ ، ويتم تأهيلهم وفقا لنظم التعليم الحالية .

- ويتطلب الامر حصر هؤلاء الخريجين كما ونوعا حسب تخصصاتهم ، وبذل أقصى الجهود لتشغيلهم في فرص عمل حقيقية تضيف جديدا الى الناتج القومي الاجمالي ويمكن اتاحتها من الآن وحتى سنة ٢٠٠٠م ، سواء في النطاق الوطني ، وعلى الاخص في المشروعات الاستثمارية الجديدة ، أو على الصعيد الاقليمي والمستوى العالي في فرص عمل بالخارج .

- ويمكن تنظيم دورات تدريبية لمن يتطلب الامر رفع كفاءته وتنمية قدراته ، أو لمن يحتاج الى التأهيل في تخصص معين لا يتقنه . ويقدر عدد الذين تخرجوا حتى سنة ١٩٩٥ ولم تتح لهم فرص العمل حتى الآن بحوالي ١,٥ مليون خريج . ويقدر عدد الذين سيخرجون في الفترة من سنة ١٩٩٥ حتى سنة ٢٠٠٠ بحوالي ١,٥ مليون خريج ، ومن المهم تجنب تسكينهم في مواقع عمل غير حقيقية حيث ان هذا الامر يشكل ، بطلاة مقنعة لها سلبياتها .

وتقديم الاستشارات واجراء الدراسات الاقتصادية ودراسات الجدوى ، وتنظيم برامج التدريب ورفع كفاءة الأجهزة الادارية في القطاعات الاقتصادية المختلفة . ويتطلب ذلك بالضرورة توفير الآليات الادارية واللأئحية والاجرائية التي تكفل القيام بكل ذلك بكفاءة وعلى وجه طليق وناجز .

تلك هي أهم الاجراءات اللازمة لرفع كفاءة القوى العاملة من خريجي الجامعات ومعاهد التعليم العالي ، والتي ستشكل عرض تلك القوى بعد سنة ٢٠٠٠ .

ومن المهم أن تقتصر هذه الاجراءات باجراءات على الجانب الآخر ، جانب الطلب ، لرفع كفاءة الطلب على استخدام تلك القوى وزيادة فاعليته ، حتى يلتقى العرض والطلب عند نقطة يتحقق عندها أعلى مستوى من الكفاءة في تشغيل خريجي مؤسسات التعليم العالي .

خامسا : رفع كفاءة الطلب على تشغيل الخريجين بالطرق الآتية :

* استكمال اصلاح الاقتصادى ، والاسراع بالدخول في مرحلة النمو المطرد لتكثيف عمليات الاستثمار بمعدلات عالية وسريعة - سواء بالمداخلات الوطنية أو باستقطاب الاموال من الأسواق الاقليمية والعالمية بصفة مستمرة - وانشاء مشروعات تؤدي الى خلق فرص عمل جديدة ومنتجة تضيف جديدا للناتج القومي ، ومن المهم أن تعطى الأولوية للمشروعات الصناعية التي تتماثل فيها القيمة المضافة والمشروعات التي تخلق عددا كبيرا من فرص العمل المنتجة . ولقد أجرى المجلس القومي للانتاج عدة دراسات في شأن رفع معدلات الانخار وتشجيع عمليات الاستثمار وتكثيفها ، أسفرت عن توصيات بناة في هذا الشأن .

الأوضاع الأكاديمية بالجامعات وأساليب تطويرها

فلسفة التعليم وغاياته الأساسية: تتلخص فلسفة التعليم بجميع مراحلها في الوفاء بحق المواطن في الحصول على ما يتطلبه من التعلم في إطار تكافؤ الفرص والمبادئ الديمقراطية ، ويعنى ذلك توفير التعليم الأساسى للجميع ، واتاحة الفرص في المستويات الأعلى أمام مختلف فئات الشعب وفقا للطاقت والقدرات والملكات الفكرية والذهنية والمهارات التي يملكها الدارسون وفي نطاق الاستراتيجية الوطنية (القومية) للتعليم .

وتتضح معالم السياسة العامة والخطط التعليمية في الغايات والأهداف الكبرى التي تسعى الأجهزة القائمة على التعليم لتحقيقها ، وتتخلص أهم هذه الغايات فيما يلى :

١- إحداث التنمية الشاملة للمجتمع في مختلف جوانب الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وتزويده بحاجاته من الأطر والكوادر والخبرات في ميادين التخصص ، مع الأخذ في الاعتبار بصفة خاصة احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية ، ويراعى في ذلك القدر اللازم من المرونة والمواصلة بين المتغيرات المستمرة والمتنوعة في المجتمع المعاصر على مستوى النطاقين المحلى والدولى .

٢- الأخذ بمعايير وضوابط اقتصاديات التعليم بوصفه استثمارا له مردوده ، إلى جانب كونه خدمة وحقا عاما له ضرورته وأهميته في صياغة مقدرات المجتمع . ويراعى في ذلك حسن توجيه الانفاق وترشيده ، بما يتواءم إيجابيا مع قواعد التكلفة والعائد بمفهومها الشامل .

٣- اتاحة كل الفرص المستطاعة لاستمرار التعليم والتعلم

والتدريب قبل وأثناء العمل ، وتقديم الخدمات الممتدة للمجتمع في نواحي النشاط الانمائية والثقافية .

٤- ترسيخ القيم والمبادئ الأخلاقية والدينية والانسانية التي تسهم في تكوين المواطن الصالح وتحقيق أمانى الوطن .

المحاور والمعايير المنهجية لسياسات وخطط التعليم الجامعى والعالى :

(١) المحور الاجتماعى : وتحدد المعايير الآتية :

أ- الطاقات المتاحة لاستيعاب الطلاب وانتقاء الصالحين منهم للوعيات التخصص المختلفة من بين مخرجات مراحل التعليم قبل التعليم العالى .

ب- حجم الخدمات والمعارف التي تحققها مؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى للمجتمع .

ج- الجرعة الاجتماعية والثقافية التي يتزود بها الدارس والباحث ومدى تعرفه على أصولها ومدى انتمائه الى مجتمعه وتراثه الوطنى ، ومدى تمسكه بالقيم الرفيعة والمبادئ ، وإسهامه في تحقيق طموحات المجتمع في التقدم والازدهار والنمو المستمر .

(٢) المحور الديموغرافى :

ويرتبط هذا المحور بالتوزيع السكانى في مراحل السن المختلفة بصفة عامة في مجال التعليم الجامعى ، من حيث التوزيع الجغرافى واحتياجات البيئة المحيطة بكل من الجامعات ومراكز التعليم العالى من خدمات علمية وبحثية وتكنولوجية وثقافية . وهناك نسب متعارف عليها تتراوح ما بين ٢٠ و ٥٠ في المائة من شريحة السن فيما بين ١٨ ، ٢٣ عاما للذين يتدرجون في التعليم العالى تبعا للظروف المحيطة والمتطلبات الانية والمستقبلية لكل منطقة . وقد اتخذ معيار آخر يحدد نسبة تتراوح ما بين ١٠ و ٢٠ في المائة من مجموع الدارسين في جميع مراحل التعليم ، وتختلف هذه النسب بين بلد وآخر ، حيث ترتفع في

البلاد المتقدمة وتنخفض في البلاد النامية أو الأخذ في النمو ، وتلعب خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية دورا هاما في تحديد النسب اللازمة للوفاء باحتياجات كل مجتمع .

(٣) المحور الاقتصادي:

ويتمثل هذا المحور في حجم الموارد ومصادر التمويل المتاحة في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتعليم والبحث العلمي والخدمات المجتمعية . وفي معظم الأحوال لا تستطيع حكومات الدول النامية الوفاء بمتطلبات احتياجات التعليم الجامعي والعالي والبحث العلمي بما يحقق ملحوظات وآمال العاملين في قطاعاته والقيادات المسئولة عنها ، ومن ثم يلزم في مثل هذه الأحوال اسهام قطاعات الأعمال العامة والخاصة في توفير التمويل اللازم .

ولكى يتحقق ذلك هناك ضرورة للاعتماد بالمعايير والاتجاهات الآتية :

أ - التوسع في أداء الخدمات التنموية والتطبيقية والثقافية للمجتمع مقابل عوائد مناسبة تخصص لمناهذ التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي .

ب - ترشيد مجانية التعليم العالي وقصرها (بالتدريج) على المتميزين والمتفوقين .

ج- تشجيع القادرين ومختلف قطاعات النشاط في المجتمع التي تستفيد من مخرجات التعليم العالي على الاسهام الفاعل في تمويل الجامعات ومؤسسات البحث العلمي ، وذلك عن طريق اعفاء تبرعاتهم في حدود معينة من الضرائب والرسوم ، وكذلك بالوسائل التشجيعية المتاحة .

د- تشجيع انشاء الجامعات أو المعاهد النوعية الخاصة التي تعمل نفسها ذاتيا وتخصص منحاً دراسية وبحوثية مجزية للمتفوقين والمبدعين .

الأوضاع الراهنة للتعليم الجامعي والعالي في مصر :

باستعراض الأوضاع الراهنة بالجامعات ومعاهد التعليم العالي ، وفي ضوء الدراسات التي قام بها المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا والمقترحات والتوصيات التي قدمها ، ويتقويم هذه الأوضاع في مختلف مجالات النشاط يمكن تلخيص أهم الايجابيات والسلبيات في مسار العمل الجامعي فيما يلي :

أولاً: الايجابيات:

تعتبر مصر من أوائل الدول بالمنطقة العربية التي شهدت قيام مؤسسات التعليم العالي ومراكز ومؤسسات البحث العلمي ، التي كانت مصادر إشعاع وتنوير للعديد من الدول والمجتمعات في العالم العربي والبلدان الاسلامية والافريقية وكثير من الدول الصديقة النامية والأخذ في النمو . ولعل من أهم هذه الايجابيات ما قدمته وتقدمه جامعة الأزهر منذ أكثر من ألف عام وما أدته المعاهد والكليات العليا المهنية منذ انشائها في منتصف القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا ، حيث تقوم منظومة الجامعات المصرية الاحدى عشرة والمعاهد العليا الفنية والتكنولوجية بأداء رسالة التعليم العالي بالقدر الذي تسمح به الامكانيات والطاقات ، والتي كانت مؤثرة وفاعلة بكفاءة مرضية ومسيرة الى حد كبير لمسار التعليم العالي على المستوى العالمي حتى منتصف القرن العشرين وإلى بداية الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة والمنجزات الرائعة خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين ، والتي تبشر بالتطور والمزيد من القفزات والتطبيقات المجتمعية الباهرة خلال ما تبقى من القرن العشرين ، وما يتوقع خلال العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين وما بعدها .

ولا يمكن لمصنف أن يغفل الأنوار الفاعلة والمخرجات المتنوعة التي قامت وتقوم بها الجامعات ومراكز التعليم العالي والبحث العلمي في مصر بما تملكه من طاقات متنوعة التخصص وما تزخر به من طاقات

بشرية متمكنة تستطيع أن تؤدي المزيد من الانجازات ساعية نحو اللحاق بالركب العالمى ، اذا ما استكملت المقومات الضرورية ووجدت المناخ المناسب للتطور والتقدم من حيث المقومات الأكاديمية والإدارية والمالية ، ومازالت جامعاتنا ومراكز التعليم العالمى ومؤسسات البحث العلمى فى المنهل الذى يزود المجتمع بحاجاته ، وهى التى يعول عليها فى المشاركة الايجابية فى إحداث التقدم والازدهار واقامة المجتمع الجديد الذى يتبوأ موقعه المناسب فى النظام العالمى الجديد .

ثانياً: المعوقات والسلبيات :

مع التوسع فى التعليم الجامعى والعالمى وزيادة الحاجة إلى خريجين من لوى القدرة والدراية والمهارة الممزوجة بالطاقات العلمية والتكنولوجية التى تؤهلهم لمواكبة التقدم العالمى المساعد والثواب فى مجالات العلم والتكنولوجيا ، والاستجابة لمختلف التطلعات ولموجات قطاعات العمل الساعية نحو احداث انجاز افضل وتقدم أشمل فى خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ومع الزيادة الملحوظة فى متطلبات الخدمات التعليمية والانجازات البحثية وارتفاع تكلفة ذلك فى سائر الميادين ، ظهرت عدة معوقات ومشكلات تعترض الانطلاقة المطلوبة لمسيرة التعليم الجامعى والبحث العلمى ، ونشأت عن ذلك عدة سلبيات ، بل وانخفض المردود النسبى لما كان قد تحقق من ايجابيات ، ويقتضى ذلك العمل بكل الوسائل وبذل كل الجهود المخلصة الدائبة لمواجهة أسباب القصور والتخلف ، بل واجتياز فجواتها واللاحاق بالمسار المساعد نحو تحقيق الأهداف ويلوغ الغايات المرتقبة .

وقد أدت هذه المعوقات والسلبيات الى انخفاض فى معدلات الأداء بما يصل أحيانا الى درجة القصور أو الحيود عن المعايير والمقاييس المتفق عليها . وقد يزيد من هذه الآثار انخفاض فى كفاءة استخدام المتاح من امكانات ومطاقات .

وسوف نقتصر فى هذه الدراسة على أساليب تطوير وتنمية النواحي

الأكاديمية فى الجامعات ، أخذين فى الاعتبار العديد من التوصيات التى سبق للمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا أن قدمها ووجد البعض منها طريقه إلى التنفيذ ومازال البعض الآخر لم يجد الطريق بعد فى هذا المضمار .

(١) فيما يتعلق بالهيكل الأكاديمية بالجامعات :

ويتمثل ذلك فى النقاط الآتية :

أ - خريطة الجامعات فى مصر فى ظل المحاور الاجتماعية ، والديموغرافية ، والاقتصادية وتبرز فى ذلك المقترحات التالية :

أ - ١ : إعادة النظر فى التكوين العام للجامعات ذات الأعداد الكبيرة من الطلاب والتخصصات المتنوعة والكثيرة التى تقوم عليها فى ضوء المعايير السائدة فى معظم الجامعات المتقدمة والراسخة ، حيث يتراوح عدد الطلاب بين ١٠ آلاف و ٣٠ ألف طالب وفقاً لاحتياجات المجتمع والبيئة المحيطة بالجامعة ، ويكون من بين هؤلاء ما يتراوح بين ١٠ ، ٢٠ فى المائة من طلاب الدراسات العليا ، ويدخل الحصر الديموغرافى مدخلا مؤثرا فى تحديد السعة الكلية للجامعة .

ومن ثم فانه يمكن أن نبحث امكان تقسيم كل من الجامعات الكبيرة إلى عدد من «الأحرام الجامعية» التى تتألف كل منها من عدد من الكليات والمعاهد المتناسقة والمتكاملة ويتبعها عدد من مراكز ووحدات البحوث ، وتختص كل منها بمركز أو أكثر للتميز العلمى ، وهذا ما سبق أن أوصى به المجلس القومى للتعليم ولكن الجامعات الكبرى فى مصر - والتى يزيد طلاب بعضها على مائة ألف طالب - لم تجد سبيلها بعد إلى الأخذ به ، وكان الأولى أن يطبق ذلك بصفة خاصة على الجامعات التى يزيد عدد طلابها على ٦٠ ألف طالب .

ولعل من الممكن أن توضع خطة متدرجة لتنفيذ ذلك يراعى فيها دراسة الأوضاع الأكاديمية والإدارية والمالية لكل جامعة من الجامعات الكبيرة وتتخذ الاجراءات القانونية واللائحية والتنظيمية لذلك .

المستمر - شئون المستقبل - الشئون الادارية والمالية ويراعى في ذلك تبسيط الاجراءات واختصار مراحل اتخاذ القرار ، ومتابعة التنفيذ .
ويعنى كل مجلس بتحقيق التطوير المستمر والتنمية الفاعلة للأداء الجامعى ويخصص اجتماعات خاصة لذلك قد يدعى إليها بعض المعنيين من غير أعضاء المجلس المختص ، على أن يلحق بنائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب هيئة أو مكتب لتشغيل الخريجين ومتابعتهم .

كما يقترح أن تستعين كل جامعة في ادارتها العلمية بقاعدة معلومات تكون لها فروع بالكليات والأقسام في المسائل التعليمية والبحثية وخدمة البيئة والمجتمع .

مجلس الكلية ومجلس القسم : يركز مجلس الكلية على التنسيق والتكامل والمتابعة لأعمال مجالس الأقسام ، مع اعادة النظر في الاختصاصات الأكاديمية بحيث توزع فيما بين مجلس الكلية ومجالس الأقسام . وبالنسبة للتخصصات المالية ينظر في توزيعها على العميد ورؤساء الأقسام والأساتذة كل فيما يخصه وفي الحدود التي تيسر الأداء الأكاديمى والعلمى .

ومن أجل حسن الأداء يقترح بالنسبة للأقسام التي يعمل بها عدد كبير من الأساتذة والأساتذة المساعدين أن يخفض عدد الأعضاء بالمجلس وتنشأ مجالس فرعية للقسم في مجالات التخصص الرئيسية تقدم مقترحاتها وترصياتها إلى مجلس القسم العام . ويمثل كل مجلس فرعى عدد من أعضائه في المجلس العام للقسم . ويعين أقدم الأساتذة رئيساً لمجلس القسم لمدة ثلاث سنوات لا تتجدد سوى مرة واحدة ، وتعد عند الاقتضاء دراسة عن مراحل تطبيق ذلك والقواعد والنظم اللازمة له بما فيها ما يتطلبه الأمر من تعديلات في القوانين أو اللوائح .

ويخصص لكل قسم التمويل المناسب للموضوعات الأكاديمية والتطويرية مع توفير المرونة اللازمة للأداء .

١ - ٢ : أن يعاد النظر في الجامعات الاقليمية بحيث تزداد ارتباطا باحتياجات الاقليم وتتوافر على الاسهام في مواجهة مشاكله الاجتماعية والاقتصادية والتنموية (في ميادين الصناعة ، والزراعة ، والتجارة ، والخدمات بأنواعها) وتوضع كذلك خطة متدرجة لتنفيذ ذلك ، ويجرى ما يلزم من تعديلات في اللوائح والنظم ، كما يجرى «استقلال» فروع الجامعات الاقليمية إلى جامعات مستقلة لكل منها اقليمه أو محافظته التي يخدمها .

١ - ٣ : تعمل كل جامعة من الجامعات القائمة أو المستحدثة على تحقيق ذاتية خاصة بها من حيث التكوين الأكاديمى والعلمى ومجالات البحث العلمى ، والخدمات الممتدة للمجتمع الذى تقوم فيه الجامعة وكذلك بالنسبة لمصادر التمويل الحكومى والذاتى .

(ب) المجالس الجامعية :

المجلس الأعلى للجامعات : التركيز على طابعه التنسيقى والتخطيطى في مجال السياسات العامة للتعليم الجامعى مع اجراء بعض التعديلات في التشكيل والمهام الأكاديمية - بعد أن تم حديثا تخفيض عدد أعضاء هذا المجلس الأعلى - وفقا لما يلى :

ب - ١ : الاستمرار في تطوير ودعم اختصاصات لجان القطاعات ، وتنشيط عمل الدوائر العلمية التي تعمل على الربط والتنسيق والتكامل بين الأنشطة الأكاديمية في مجالات التخصص الرئيسية والمستحدثة ، والعمل على مواكبة التقدم العالمى في العلوم وتطبيقاتها .

ب - ٢ : متابعة اعادة النظر في تشكيل وتطوير أداء اللجان العلمية الدائمة لتعيين وترقية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بما يكفل تكافؤ الفرص وتشجيع التخصصات المستحدثة والجديدة .

مجالس الجامعات والمجالس واللجان الملحق بها : يراعى أن ينسق بين أعمال واختصاصات مجلس الجامعة (المجلس الأعلى للجامعات) والمجالس الفرعية : للدراسات العليا والبحوث - شئون التعليم والطلاب - شئون خدمة المجتمع - شئون التعلم والتدريب

(ج) اختيار القيادات الجامعية:

(١) يقترح اجراء دراسة متعمقة عن وضع «ضوابط» لاختيار القيادات الجامعية وتحديد صلاحياتهم للأداء الأكاديمي من مختلف أوجهه ، واتخاذ ما يلزم لعلاج ما يتضح من قصور أو تخلف ، مع توفير الامكانات التي تتيح تنفيذ كل الاجراءات .

(٢) أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم:

في شأن تطوير أوضاع هيئة التدريس ومعاونيهم في الجامعات يقترح ما يلي :

٢ / ١ : العمل على الأخذ بما سبق أن اقترحه المجلس القومي للتعليم من أن يكون لكل قسم هيكل أكاديمي تنظمي يحدد عدد أعضاء هيئة التدريس في كل وحدة علمية من وحدات الجامعة في ضوء نسبتهم إلى الطلاب ، والأعباء التدريسية والبحثية ، والخدمات الممتدة للمجتمع ، والتعليم المستمر ، والمشاركة في الشؤون الأكاديمية والطلابية على مستوى القسم والكلية والجامعة .

٢ / ٢ : أن يكون شغل جميع وظائف هيئة التدريس والمعيدين عن طريق الاعلان في ضوء الاحتياجات والهيكل الأكاديمية على مستوى القسم وعلى مستوى الكلية . ويفضل أن يكون الاعلان مرتين كل عام جامعي قبل بداية الدراسة بوقت مناسب ، وبين الفصلين الدراسيين .

٢ / ٣ : يراعى عند التعيين في وظائف هيئة التدريس توافر الشروط الأكاديمية الأساسية للتعيين في الوظيفة العلمية المعلن عنها والمطلوب شغلها وفي الوظائف السابقة عليها وذلك تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص بين سائر المتقدمين للإعلان .

٢ / ٤ : عند التعيين أو الترقية إلى وظائف أعلى في هيئة التدريس يراعى ما يلي :

١ - موافقة اللجنة العلمية المختصة على أن الانتاج العلمي للمرشح

يرقى به للترشيح إلى الوظيفة المعلن لها . ولا يجوز نقض قرار اللجنة في حالة عدم الموافقة ، ويحسن بدلاً من ذلك منح فترة عامين آخرين لعضو هيئة التدريس المرشح كي يجدد أبحاثه ويتقدم للجنة من جديد .

ب - توافر الكفاءة في أعمال التعليم وخدمة المجتمع ، والاسهام في الأعمال والأنشطة العلمية والتطويرية للقسم والكلية والجامعة ، وتوضع قواعد خاصة سواء من حيث اختصاصات وصلاحيات القيادات والمجالس الجامعية أو من حيث متابعة التقييم المستمر لذلك .

ج - المدارس العلمية التي شارك المرشح لشغل الوظيفة في تكوينها وما أشرف عليه من رسائل الدرجات العلمية العليا .

وتخصص نقاط نسبية لكل من المعايير السواردة في النقسام « أ ، ب ، ج » ، ويكون للانتاج العلمي والكفاءة التعليمية النصيب الأوفر من هذه النقاط .

٢ / ٥ : تنظيم دورات تدريبية وتجديدية لأعضاء هيئة التدريس المرشحين للوظائف الأعلى وكذا لشاغليها بعد عام واحد على الأكثر من شغلها ، وذلك في المراكز المتخصصة في الداخل والخارج للتعرف على أساليب تطوير الأداء وتنمية العمليات الأكاديمية والاطلاع على انجع النظم والقواعد المنظمة لذلك . وتصاحب هذه الدورات حلقات ونوبات للمناقشة وتبادل الخبرة ، كما توفر لها أحدث المعلومات والبيانات المتاحة في قواعد وبنوك المعلومات على المستويين المحلي والدولي .

٢ / ٦ : يوضع نظام يوفر لأعضاء هيئة التدريس والباحثين فرص المشاركة والاسهام المستمر في أنشطة المؤتمرات والندوات والاجتماعات العلمية المتخصصة في الداخل والخارج ، كما تتاح لهم فرص الايفاد في مهمات علمية أو بعثات عملية إلى مراكز التميز العلمي ومراكز البحوث المتقدمة .

٢ / ٧ : اعادة النظر في طرق وبرامج الايفاد في البعثات الخارجية والداخلية لاعداد الكوادر المتخصصة بحيث تركز البعثات العلمية على

(٣) نظم قبول الطلاب ورعايتهم:

٣ / ١ نظم القبول : تعتمد نظم القبول المتبعة حالياً على مجموع الطالب في الثانوية العامة مشفوعاً أحياناً باختبارات قدرات في بعض مجالات الدراسة الفنية ، وإجراء الاختبار على أساس ذلك من بين عدد ملحوظ من اختبارات الطلاب من بين الكليات الجامعية والمعاهد العلمية والكليات النوعية وفي حدود الأعداد المقررة لكل كلية أو معهد .

ومن أجل تطوير هذه النظم وتاحة فرص متكافئة أمام الطلاب وتهيئة المجال لقبولهم في نوعيات الدراسات والتخصصات التي تتفق مع ميولهم وقدراتهم ومهاراتهم ، إلى جانب مدى توفيقهم ومعدلات نجاحهم في امتحانات الشهادة الثانوية وحتى بعد وصول خريجى نظام امتحان الثانوية العامة إلى القبول في الجامعات - فإنه يقترح دراسة إمكان الأخذ بأى من النواحي الآتية ، في ضوء المتبع في معظم الجامعات والمعاهد العليا في بعض البلاد المتقدمة وبعض البلاد النامية أو الأخذ في النمو والتي طورت نظم وقواعد القبول فيها :

١ - التوسع في اختبارات القدرات طبقاً لنوعية الدراسة واشتراط النجاح بمستوى مناسب في هذه الاختبارات للقبول في نوع الدراسة المطلوبة ، مع التنسيق بين التخصصات المتقاربة والمتكاملة في هذا المجال .

ب - بحث إمكان الأخذ بمبدأ تعميم سنة تمهيدية على مستوى قطاعات التعليم الجامعى والعالى تخصص للدراسات التأسيسية ومهارات التعليم والتقنية العربية والأجنبية وبعض الدراسات الثقافية والانسانية . ويوزع الطلاب بعد ذلك على كليات ومعاهد القطاع في مجالات التخصص المناسبة لميولهم وقدراتهم ومهاراتهم . وبذلك يتاح للطلاب فرص القبول فيما يتفق مع ميولهم .

مجالات التخصص المستحدثة والجديدة خاصة تلك التي لا تتوفر لها المدارس العلمية والقيادات البحثية القادرة في الجامعات المصرية مثل : علوم الفضاء ، وعلوم الطاقة ، والعلوم البيئية ، وعلوم المواد الجديدة وعلوم الحاسبات الميكرونية ، وعلوم المعلومات ، والأكليات البصرية ، وأشياء الموصلات ، وعلوم الاقتصاد الحديثة ، وعلوم السكان ، والتسويق وغيرها .

وكذلك تخصص بعثات علمية ومهمات علمية دورية في المراحل الأولى لانضمامهم إلى هيئة التدريس ، وذلك لتحقيق التنمية المستمرة لهم والمحافظة على مستوياتهم وخبراتهم .

ويؤخذ في الاعتبار الاستعانة بالأساتذة والخبراء الزائرين كلما دعت الحاجة لذلك ، وتشجيع إقامة علاقات علمية وقنوات للتعاون العلمى والثقافى مع الهيئات العلمية المتقدمة ومراكز التفوق العلمى فى مصر والخارج .

٢ / ٨ : يعنى بتكوين الأطر والكوادر المختلفة من الفنيين والتقنيين ومتخصصى المعلومات ، خاصة في مجالات صيانة وإصلاح وتصنيع الأجهزة والأدوات العلمية ، وفي أعمال المكتبات والتوثيق العلمى ، ويستعان بالامداد المحلى والخارجى لهذا الغرض .

٢ / ٩ : وضع سياسة متدرجة لتوفير وتحديث الامكانيات والتجهيزات والأدوات اللازمة لتطوير الأداء في المجالات التعليمية والبحثية .

٢ / ١٠ : تولى عناية مستمرة لتطوير المكتبات في الجامعة وتزويدها بالمراجع والنوريات وبالتقنيات الحديثة وربطها بقواعد وينوك المعلومات المحلية والدولية ، بهدف تحسين الخدمة المكتبية والإعلامية لأغراض التعليم والتعلم والبحث العلمى مع تيسير توفير واستخدام التقنيات المعلوماتية المتطورة .

٢ / ٢ تكوين الطلاب علميا :

- تحقيق التوازن في العملية التعليمية بالجامعة ، وخاصة في المرحلة الجامعية الأولى - بين التأهيل العلمي بالمعارف المتخصصة وبين التنمية الثقافية السوية الشاملة - بما يحقق للخريج القدرة على مواصلة التعليم والدراسة والبحث لمواكبة التطور العلمي المستمر .

- أن يكون نظام التعليم الجامعي مرنا بحيث يتسع للتنوع وفق ميول الطلاب وقدراتهم في اختيار المناهج والمقررات الدراسية المناسبة لكل منهم كما ونوعا ، وذلك في حدود القواعد العلمية السليمة .

- التوسع في تنظيم بعض المقررات في المواد الأساسية التي تتعلق بنوعية الدراسة من المستوى الرفيع سواء في مرحلة الدراسة الثانوية ، أو بعد الدراسة التمهيدية ، ويوزع الطلاب بعد ذلك على التخصصات الدقيقة التي يرغبون فيها داخل الكلية الواحدة أو المعهد العالي .

- بالنسبة لأعداد المقبولين في كل تخصص يراعى أن تتخذ المعايير التي ترتبط أساسا برغبة الطالب واستعداده ومهاراته ، ومدى الحاجة إلى التحاقه بها في ميادين العمل والنشاط المختلفة في القطاعات الحكومية والعامة والخاصة ، مع مراعاة الحد من الفائض عن المطلوب حتى لا تتزايد البطالة .

٢ / ٣ رعاية الطلاب علميا واجتماعيا وثقافيا :

- زيادة العناية الشاملة للطلاب في المجالات الاجتماعية والثقافية والرياضية ، وتخصيص مساحات مناسبة في نطاق العمل الجامعي لهذه الأنشطة وتكوين الأجهزة والآليات القائمة عليها .

- الاهتمام بالساعات المكتبية التي يخصصها كل عضو من أعضاء هيئة التدريس لمقابلة الطلاب ومتابعتهم والعمل على رفع مستوياتهم التعليمية وتشجيعهم على ممارسة بعض الأنشطة غير التعليمية وتقييم هذه الأنشطة .

- العناية بالريادة العلمية والاجتماعية والثقافية للطلاب ومعاونتهم في اختيار المواد الدراسية وتقديم المساعدات اللازمة في كل النواحي التي تكون منهم مواطنين صالحين مزودين بالروح الجامعية العالية والأخلاقيات والسلوكيات الحميدة ، ويمكن الاستعانة في هذا الشأن بمختلف التجمعات الطلابية لممارسة الأنشطة الطلابية الصيفية وغير الصيفية وفي نظام الأسر .

- انشاء مكتب أو إدارة لتشغيل الطلاب أثناء الدراسة ، بما لا يتعارض مع دراساتهم ، وتوظيفهم بعد التخرج ومتابعتهم وإيجاد صلة مستمرة معهم بالوسائل المختلفة (الاجتماعات الدورية - الاحتفالات الموسمية - الندوات وحلقات المناقشة - المشاركة في الخدمات المجتمعية المنتظمة أثناء الدراسة وبعد التخرج) .

(٤) خطط الدراسة ومناهجها:

تعانى العملية التعليمية من بعض السلبيات التي يلزم مواجهتها بصفة مستمرة من أجل التطوير ورفع مستوى الأداء ، ويتحقق ذلك عن طريق :

- إعطاء عناية أكبر لتحديث المناهج والبرامج التعليمية وتطويرها بصفة دورية ، وإدخال الأساليب والتقنيات الحديثة في مجال التعليم والتعلم ، والتخلص من أي جمود أو نمطية في الخطط والسياسات والمناهج العلمية .

- تطوير نظم الدراسة التي مازال يغلب على بعضها الطابع التقليدي ولا تتسم بالمرونة والتطوير لنواحي التغيير والتحديث مع الدافعات المتدفقة للتقدم العلمي والتكنولوجي الصاعد . ويتطلب الأمر المبادرة بتعديل نظم الدراسة ومناهجها والتحول الى الطرق الحديثة المرنة التي تتصف بالدينامية والتنوع واتاحة الفرصة لمسيرة التحول من تخصص الى آخر دون ما هدر أو فاقد ، كما تتيح إعداد المتخصصين في مجالات العلوم البيئية وفقا لاحتياجات المجتمع المتغيرة ، وقد أثبتت

- تخصيص اعتمادات خاصة للدراسات العليا والبحوث وتوفير التمويل اللازم لها من ميزانية الجامعة ومن الأموال التي تحصل عليها الجامعة مقابل الخدمات البحثية المقدمة وإسهامات قطاعات العمل الانتاجية والاستثمارية في المجتمع ، مع تشجيع هذه القطاعات بمختلف الوسائل .

- تيسير النشر العلمي وفقا للضوابط والمعايير القياسية المتبعة .

(٦) تهويل خطط وبرامج التنمية الأكاديمية للجامعة :

يقترح لذلك مايلي :

- تخصيص الاعتمادات اللازمة لخطط تطوير وتحديث التعليم الجامعي والبحث العلمي على مراحل مدروسة تتضمن دعما مستمرا خلال المدة المقدرة لتحقيق أهداف هذا التطوير ، يضاف الى الاعتمادات العادية الجارية . ويمكن الحصول على هذا الدعم من الموارد الحكومية وإسهامات قطاع الأعمال العام والخاص مقابل الخدمات المؤداة للغير ، والتبرعات ، والمنح والقروض الدولية المخصصة للأغراض التعليمية والبحثية .

- تشجيع التفرغ العلمي للعمل الجامعي وتخصيص عوائد اضافية للمتفرغين للتدريس والبحث العلمي في مقابل تخفيض العوائد المالية لغير المتفرغين تفرغا كاملا ، مع اسباح فرص العمل أمام هؤلاء لمزاولة المهنة داخل وخارج الجامعة وفقا لضوابط ومعايير دقيقة ومنظمة .

- زيادة الاعتمادات المخصصة للحوافز والجوائز للمبدعين والمتفوقين والتميزين من أعضاء هيئة التدريس ، ومن الفنيين والتقنيين وذوى الخبرة العاملين خارج نطاق هيئة التدريس مع وضع معايير ونظم خاصة لذلك .

- دراسة متأنية لمرتبات ومكافآت أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بحيث يحصلون على ما يؤمن لهم الحياة الكريمة التي تتناسب مع أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالاتفاق مع قطاعات انجازاتهم العلمية والبحثية .

التجارب العالمية أن نظام الساعات المعتمدة أو الوحدات الدراسية المتكاملة يستطيع الوفاء بهذه المتطلبات ، وفي جميع الأحوال يجب أن تتضمن مناهج الدراسة نسبة معقولة للاختيار بين المقررات ، وكذلك نسبة مناسبة من المقررات الثقافية العامة ، إلى جانب المقررات الإجبارية في مجال التخصص .

- العناية بالدراسات العملية والحقلية والتدريبية ، والتعاون في ذلك كلما دعت الحاجة مع قطاعات العمل في مجالات الانتاج والخدمات في البرامج التدريبية في هذه المواقع وفقا لخطط معتمدة ومتفق عليها بين الجهات المعنية .

(٥) الدراسات العليا والبحوث الجامعية :

تعانى الدراسات العليا والبحوث من بعض الأوضاع التي تؤثر على فاعليتها وكفاءة الأداء فيها ، وهي غياب سياسة واضحة وخطط مدروسة للدراسات العليا والبحوث وضعف التنسيق فيها على مستوى القسم العلمي ، والتكامل وعدم التكرار على مستوى الكلية وعلى مستوى الجامعة ، وشيوع الفردية في معظم البحوث الجارية (عدا بعض مشروعات البحوث الهادفة على قلتها النسبية) ، وكذلك يعاني هذا الجانب الهام من رسالة الجامعة من نقص الامكانيات والموارد المالية ومصادر المعلومات المتاحة . ويتطلب ذلك الأخذ بالمقترحات الآتية :

- وضع خطط منسقة ومتراصة للدراسات العليا والبحوث على مستوى القسم العلمي والكلية والجامعة .

- تشجيع تكوين الفرق البحثية المتخصصة في المجالات المستحدثة وتوفير الامكانيات اللازمة لتكوين مراكز التميز العلمي للمدارس العلمية القائمة عليها .

- توجيه عدد من المشروعات البحثية نحو الاسهام في حل مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالاتفاق مع قطاعات العمل المستفيدة .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة وما سبق للمجلس أن قام به من دراسات في مختلف أمور الجامعات والمعاهد العليا والبحث العلمي؛ يوصى بما يأتي :

* مراجعة خريطة التعليم الجامعي في مصر - بالتنسيق والتكامل مع معاهد ومراكز التعليم العالي الأخرى - بحيث يزداد ارتباط كل جامعة بمتطلبات الاقليم الذي تعمل في نطاقه ، إلى جانب الاسهام في الوفاء بالمتطلبات القومية العامة في حدود ما يتوافر لها من طاقات وامكانيات . ويسرى ذلك على الجامعات القائمة وتلك المزمع انشاؤها في المستقبل ، ولا بد في هذا الشأن أن يراعى خدمة القطاع من السكان في شريحة السن المقابلة للتعليم العالي (من ١٨ - الى ٢٣ سنة) .

* نظرا لتضخم أعداد الطلاب في عدد ملحوظ من الجامعات القائمة خاصة القديمة منها - فإنه يقترح وضع خطة متدرجة لتقسيم كل من الجامعات كبيرة الأعداد إلى جامعات أصغر ، تتألف كل منها من عدد من الكليات والمعاهد والأقسام يتناسق ويتكامل بعضها مع بعض ، ويلحق بكل منها وحدات ومراكز بحوث متخصصة . وأن تتميز كل جامعة بخصائص وسمات تتفق مع الرسالة التي تقوم عليها ، مع مراعاة اقامة مراكز للتميز العلمي بالجامعة كلما توفرت الامكانيات والطاقات المناسبة لذلك .

* دراسة أوضاع المجالس الجامعية المختلفة من حيث التشكيل والوظائف والاختصاصات التي تقوم عليها بما يتلاءم مع الرسالة المستحدثة للجامعات في العصر الحديث ، وفي ضوء توقعات التقدم العلمي والتقنى في القرن الحادى والعشرين ، وذلك عن طريق :

- تركيز أعمال المجلس الأعلى للجامعات على السياسات العامة وما يرتبط بها من التنسيق والتكامل في الخطط والبرامج ، ويتصل بذلك تطوير اختصاصات لجان القطاعات وما يرتبط بها من دوائر علمية

بحيث تولى عناية خاصة للتنسيق والربط بين الأنشطة الأكاديمية في ميادين التخصص الجديدة والمستحدثة .

- أن يركز مجلس كل جامعة على الأنشطة الأكاديمية والتطويرية لقطاعي التعليم والبحث العلمي ووضع السياسات والخطط التي ترفع من مستوى الأداء . ويعاون المجلس عدد من المجالس الفرعية - تبعا للحاجة - خاصة ما يقوم على الشؤون التعليمية والعلمية ، وشؤون الدراسات العليا والبحوث ، وشؤون خدمة المجتمع بقطاعاته التثموية والخدمية ، وشؤون التعليم المستمر ، والشؤون الادارية والمالية . ويراعى في كل ذلك وضع النظم الكفيلة بالمتابعة المستمرة للأداء الأكاديمي والبحثي والعمل على رفع مستواه وزيادة كفاءة العائد ، كما يراعى تبسيط الاجراء وتيسير اتخاذ القرار في كل مستويات العمل الجامعي .

- التنسيق بين أعمال مجالس الكليات ومجالس الأقسام ، مع تحقيق أكبر قدر من لامركزية التنفيذ في حدود الاختصاصات والسلطات المناطة بكل هذه المجالس ، ويراعى الاستعانة في أعمال هذه المجالس الأكاديمية باللجان ومجموعات العمل الدائمة والمؤقتة حسب الأحوال .

- وضع القواعد والنظم لاختيار القيادات الجامعية بما من شأنه تحديد اختصاصاتهم وصلاحياتهم .

* فيما يتعلق بأوضاع هيئة التدريس :

- الاعلان عن وظائف هيئة التدريس ، ويتم الاختيار بناء على موافقة اللجان العليا المختصة على صلاحية الانتاج العلمى للتعين في الوظيفة المعلن عنها ، كما يخصص للكفاءة التدريسية ، والخدمات العلمية والأكاديمية ، والخدمات المجتمعية ، عدد من النقاط تضاف الى ما يخصص للانتاج العلمى من البحوث والأعمال المنشورة من نقاط . ويوضع نظام مرن متفق عليه من الجامعات لمدى توزيع هذه النقاط ، على أن يخص الانتاج العلمى النسبة الأعلى في هذا التوزيع .

- تنظم دورات تدريبية وتجديدية دورية لأعضاء هيئة التدريس -

خاصة قبل التعيين في الوظائف القيادية ، وذلك في المراكز المتخصصة بالداخل والخارج .

والعمل على أن يتاح لهم حضور المؤتمرات والندوات ، والاجتماعات العلمية التي يساهمون فيها بالبحوث والدراسات ، وتيسير إيفادهم في مهمات وبعثات علمية لزيادة قدراتهم وخبراتهم .

- تولى عناية خاصة لتوفير الأجهزة والأدوات والوسائل المعينة لعمليات التعليم والتعلم والبحث العلمي ، مع تشجيع بحوث الفريق ، خاصة تلك المشروعات الموجهة للإسهام في حل مشاكل المجتمع الاقتصادية والتنموية والاجتماعية .

- الاهتمام بتطوير وتجهيز المكتبات ومراكز المعلومات وكل ما يلزم لتطوير التعليم والبحث العلمي بالجامعة .

* اجراء دراسة متأنية لنظم قبول الطلاب بالجامعات بما من شأنه توجيه الطلاب نحو الدراسة في التخصص الذي تتوافر للطالب فيه القدرة والمهارة والاستعداد الى جانب الرغبة الصادقة ، ويغيد في تحقيق ذلك اتباع نظم مرنة للدراسة تيسر للطلاب قدرا مناسبيا من الاختيار وتتيح فرص التحول من تخصص إلى آخر بأقل هدر ممكن ، ويكون من شأن هذه النظم ، بما تتصف به من مرونة ومروية ، تشجيع الدراسات البينية اللازمة لتكوين أطر متنوعة من الخريجين وفقا للاحتياجات المتغيرة للمجتمع .

* من أجل تمويل خطط وبرامج تطوير وتنمية الأبحاث الأكاديمية بالجامعات - ينبغي تخصيص ميزانية خاصة للتعليم والتطوير والتحديث ، وأخرى للبحث العلمي ، ويستعان في ذلك بما تخصصه الدولة من اعتمادات ، وما تحصل عليه الجامعة من عوائد الخدمات التي تؤديها للمجتمع ، وبالتبرعات والاعانات المقدمة من القطاعات المستفيدة من مخرجات الجامعة ، على أن يشجع ذلك بدراسة امكان اعفاء مثل هذه الاعانات من الضرائب في الحيز التي تسمح بها

القواعد والنظم المعمول بها ، وكذلك زيادة الاعتمادات المخصصة للحوافز والمنح والجوائز ، مع القيام بدراسة متدرجة لتطوير الأوضاع المالية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والباحثين في ضوء الأعباء والواجبات المنوطة بهم .

* انشاء جهاز فني كله بالمجلس الأعلى للجامعات تتوافر له في عمله امكانيات الاستقرار والاستمرار ، حتى يمكنه اجراء التحليل الدائم للأنشطة الجامعية والبحثية والوفاء بحاجات المجتمع الآتية والمستقبلية .

* تشكيل مجلس أمناء بكل جامعة يضم في تشكيله بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وعددًا من رجال الانتاج والصناعة والأعمال.

* الاهتمام بمستقبل التعليم الجامعي في مصر ووضع التصور لجامعة المستقبل من حيث أنماطها وهيكلها وأسلوب ادارتها ، مع الأخذ في الاعتبار ما يأتي :

- من المتصور أن جامعة المستقبل سوف تتبع وسائل جديدة في التعليم تتيح نقل المعرفة الى أكبر عدد من طلاب العلم ، ليس في النطاق المحلي أو الاقليمي فحسب وإنما على الصعيد العالمي كله . فقد تستخدم الأتمتة الصناعية وماشايلها في نقل المعرفة الى جماهير غفيرة من الطلاب في مواقع اقامتهم في مختلف انحاء العالم بدلا من إلزامهم جميعا بالانتقال الى الجامعة والدراسة داخل جدرانها ، سواء بالنسبة للمرحلة الجامعية الأولى أو مرحلة الدراسات العليا . فجامعة الغد ستعتمد بدرجة أكبر على الوسائل السمعية ، والبصرية ، والاعلامية ، بأنواعها كافة ، ليستطيع العملية التعليمية لأكثر عدد من الطلاب .

- أن وظيفة عضو هيئة التدريس في بعض جامعات الغد قد يتغير مفهومها وواجباتها في بعض الحالات ، فيصبح مرشدا أو موجهها أكثر منه محاضرا .

- تنمية القدرات الطبيعية للطالب على التعلم الذاتي الذي ينتظر أن يصبح من أهم وسائل التعليم الجامعي .

الجامعة من النواحي العلمية والأكاديمية والبحثية والثقافية والحضارية ، وكذلك تنمية وارتادتها لخدمة المجتمع والبيئة . وفى سبيل ذلك تضع الجامعة من النظم والخطط والأساليب ما يحقق حسن استخدام ما لديها من موارد بشرية ومادية ويدفع عجلة التطور العلمى والمعرفى والحضارى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى الذى يعيشه المجتمع فى حاضره ويتطلع اليه فى مستقبله .

الإدارة الجامعية :

والادارة الجيدة هى التى تحرص على الاستثمار الجيد للموارد المادية والبشرية والامكانات المتاحة والمحتملة ، بهدف الوصول الى أهداف ونتائج مرغوبة ، فى ظل أوضاع سياسية ومجتمعية معينة ، ومن ثم فإن الأساس فى نجاح أى نشاط - ونعنى هنا التعليم الجامعى - أن يكون مخططا ، أى أن يسير وفقا لمنطق علمى واضح يحدد أهدافه وسياساته وأساليبه ويوزع الأنوار فى تنفيذ برامجه والاستفادة من عائده .

وهناك العديد من العوامل والمشكلات الرئيسية التى تؤثر فى طبيعة الادارة الجامعية ، ويأتى على قمته المركزية فى ادارة الجامعة ، ومحدودية الموارد المالية ، والقيود المفروضة على الانتفاق ، وتعدد الأجهزة الرقابية ذات الصلة بالجامعات ، والنقص فى معايير تقييم العاملين بالجامعة ، والعيوب الخاصة بأنظمة اختيار القوى البشرية المناسبة لأداء الوظائف الجامعية وأسلوب مكافأتهم ، وتمس هذه المشكلات وغيرها الميادين المختلفة للعمل الجامعى .

ومن بين هذه العوامل أيضا التوجهات السياسية والاجتماعية والثقافية للدولة بصفة عامة وازاء الجامعات بصفة خاصة ، وكذلك القوانين والأنظمة واللوائح والاجراءات التى تتصل بالنشاط الجامعى وادارته ، بالإضافة الى القوانين والتشريعات العامة التى تحدد مفهوم استقلال الجامعات أكاديميا واداريا وماليا - ومنهج اختيار واعداد

- أن العلوم التطبيقية وفنون الانتاج المتقدمة ستحتل مكان الصدارة فى الدراسات الجامعية فى عالم الغد وسيكون لها الغلبة .
- ازدياد أهمية التطبيقات العملية والتدريبات الميدانية ، وارتباط الجامعات بمجتمعاتها واتساع مسئولياتها فى تحقيق التقدم والتنمية لها وحل مشاكلها ، وتعاملها مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسلوكية الكثيرة فى ضوء ثورة المعلومات والأزمات العالمية الكبيرة والصراعات المذهبية ، والتفاوت الكبير بين التقدم والتخلف والاستقرار والسلام العلمى .

الأوضاع الادارية والمالية بالجامعات وسبل النهوض بها

لسنا فى حاجة الى تأكيد أهمية رسالة الجامعة وأهدافها ودورها الكبير فى اعداد النشء لحمل المسئولية فى بناء الوطن ومستقبله وفى اثرء المعرفة والاسهام فى التقدم العلمى والثقافى والحضارى والتقنى . والتنمية الشاملة للمجتمع بجميع مكوناتها وعناصرها .

ولكى تتجز الجامعة هذه الأهداف بفاعلية وكفاءة ، بما يحقق احتياجات المجتمع والبيئة ويتوافق مع المتغيرات ، والمستحدثات المستقبلية ، فإن للأوضاع الادارية والمالية بالجامعات - فضلا عن أوضاعها الأكاديمية - شأن بالغ الأهمية فى النهوض بالجامعات حيث تتوقف كفاءة الجامعات فى حاضرها ومستقبلها على حسن أدائها وتوفير التمويل اللازم لنشاطاتها .

ومن ثم فإن عنصر الإصلاح الادارى والمالى للجامعات يعتبر من العناصر الرئيسية والهامة لتطوير الأداء الجامعى .

ولا شك أن من أهم واجبات الادارة الجامعية تهيئة المناخ المناسب وتوفير البيئة الأساسية اللازمة لتحقيق جميع أهداف

القيادات الجامعية بمختلف مستوياتها وكيفية اعداد موازناتها المالية وتخصيص الاعتمادات لها ، ومعايير تحديد هيكلها التنظيمي ، ونظم المعلومات واتخاذ القرار ، الى غير ذلك من العوامل .

ومن البديهي أن تؤثر هذه العوامل على المناخ العام الذي تمارس فيه الجامعات أنشطتها ، وبالتالي تنعكس على كفاءة الأداء بها سلبا أو ايجابا ، مما يؤثر على تحقيق أهداف الجامعة ورسالتها وكذلك على مسيرتها نحو التطوير والتحديث .

ويدعونا هذا الى ابراز أهمية مفهوم « استقلال الجامعات » ومدى حريتها في اختيار منهجية ادارتها ومدى تحررها حتى لا يجهض مفهوم الاستقلالية الادارية للجامعة ويفرغ من مضمونه .

استقلال الجامعات:

ان مبدأ استقلال الجامعات (أو التسيير الذاتي للجامعات) مبدأ مسلم به في جمهورية مصر العربية ، فقد نص عليه دستور سنة ١٩٧١ في المادة (١٨) منه ، كما انه مقرر في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات وفي اللوائح الجامعية .

-ولهذا يجب أن تتمتع الجامعة بحرية التسيير الذاتي وأن تتولى ادارة شئونها بنفسها وأن تقوم بالتصرف فيها وفقسا لما تراه وما يحقق زيادة الكفاءة الادارية والمالية وذلك في إطار النظام المسموح به في الدولة ، وفي حدود قوانينها . ويؤدي التسيير الذاتي للجامعات الى التخلص من النمطية والتماثل فيما بينها ، كما يحقق التنوع والتنافس بينها . ومن ثم فإنه يقترح أن يقتصر قانون الجامعات على عدد محدود من المواد وان تكون لكل جامعة لائحته التنفيذية .

ومن المسلم به أن التسيير الذاتي للجامعة لا يعني ائعزالها عن المجتمع ، فالجامعة جزء منه تتأثر بظروفه وتعاين من نفس مشكلاته وتتعرض لنفس الضغوط التي يتعرض لها . وفي الوقت ذاته يجب أن

تطلق الحرية الاكاديمية للجامعات بما يكفل حرية الفكر المبني على الأصول العلمية المحددة دون قيد ولا شرط .

ويجب أن يكون دور الحكومة هو تحفيز الجامعات لتوجيهها الى الوجهة التي تتفق مع سياساتها ، دون تدخل في شئونها الداخلية . والجامعة ليست معقلا للمحافظين وإنما هي مهد للأفكار الجديدة ورائدة التغيير الأفضل في المجتمع .

إن التسيير الذاتي للجامعات لن يتحقق دون وجود مناخ عام في المجتمع يسمح بذلك ، ومن أخطر الأمور أن تتعرض الجامعة لضغوط أو أغراءات أو انحرافات ينتج عنها تزييف للفكر أو تشويه للحقائق أو أفساد للأجيال الصاعدة .

والتسيير الذاتي للجامعات يعني - ضمننا وبالضرورة - وجود عوامل تصحيح داخل النظام الجامعي ، ويجب أن تقوم الجامعة نفسها بوضع ضوابط وإيجاد معايير لتقويم الأداء بها وحساب التكلفة والعائد للأنشطة الجامعية .

وعلى الرغم من أن مساحة الحرية الادارية والاستقلالية المتاحة حاليا للجامعات محدودة إلا انها غير مستغلة بالكامل في بعض الجامعات نحو ادارة شئونها .

الاستقلال المالي للجامعات:

يجب تدعيم الاستقلال المالي للجامعات وتحريرها من القواعد المالية المطبقة في أجهزة الدولة الأخرى ، مع خضوعها لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات .

ويجب أن يكون للجامعة الحق في استثمار أموالها بالأسلوب الذي يضيف الى مواردها وتوفير قدر من التمويل الذاتي ، والدعوة الى تسويق الأبحاث العلمية .

ولعل من المناسب تخصيص نسبة معينة من الناتج القومي للجامعات على هيئة منحة من الدولة يكون للجامعة حرية توزيعها على البنود

المختلفة وفقا لما تراه محققا لأداء رسالتها على خير وجه .

وأن يكون من حقها ترحيل الفائض الذى لم يصرف من هذه المنحة الى العام المالى التالى ، مع استثناء الجامعة من جميع الاجراءات التى تعوق أنطلاقها ومنها على سبيل المثال :

أ - عدم جواز ترحيل أى مبالغ من سنة مالية الى سنة مالية تالية الا بعد موافقة وزارة المالية .

ب - تبعية مراقبى ومديرى الحسابات ووكلائهم بالجامعات لوزارة المالية ، وجعل هذه التبعية للجامعات نفسها .

ج - دخول بعض الشئون المالية التى تتعلق بالجامعة فى اختصاصات جهات أخرى مما يتسبب فى صعوبات تتعرض لها الجامعات .

د - اشتراط موافقة وزارة المالية للسماح باستخدام الاعتمادات المدرجة بموازنة الجامعة فى حدود الرئط الاجمالى لكل باب من أبواب الميزانية .

هـ - الخضوع لوحاية الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى وضع الهيكل الادارى للجامعة .

بعض المؤثرات التى تهدد استقلالية الجامعات :

لما كانت الجامعات تعتمد بصورة متزايدة فى جميع انحاء العالم على التمويل الحكومى ، فإنها فى مقابل ذلك تعاني من التدخل الحكومى فى الأمور التى تتصل بالميزانية بصورة أكبر ، وبذلك تصبح استقلاليها أكثر تعرضا للهجوم .

ولا شك أن التوسع السريع فى التعليم الجامعى يضيف عبئا كبيرا على الموازنة العامة ، فالجامعة تطلب المزيد من الأموال حتى تتمكن من تادية المهام الموكلة اليها من المجتمع . وبالإضافة الى زيادة أعداد الطلاب ارتفعت كذلك نفقات التشغيل ، ومن ثم فإن الجامعات تطلب بنصيب أكبر من اجمالى الناتج القومى . ويترتب على ذلك بون شك

خفض نسبى فى الانفاق فى المجالات القومية الأخرى إذا ما تحقق الوفاء باحتياجات الجامعات .

وفى اطار التوسع فى التعليم الجامعى والعالى يبرز خطر حقيقى ، فقد تمارس الحكومة والسلطات التشريعية ضغوطا أكبر للتحكم فى تفصيلات الأنشطة الجامعية . ولا يمكن للجامعة أن تكون ذراعا من أذرع الحكومة وأن تقدم فى نفس الوقت الموضوعية المطلوبة التى تحقق النفع للمجتمع .

ومما يواجه استقلالية الجامعات بالخطر كذلك : اتجاه بعض الجامعات إلى النظر الى شئونها من الداخل بدلا من أحساسها بصفة مستمرة باحتياجات المجتمع . ولتتمكن الجامعات من الوفاء برسالتها فى خدمة المجتمع فإنها تحتاج الى أن تتوافر لها الحرية فى اختيار أسلوب العمل الذى تراه ، وأن يكون لديها الوعى النقدى المستمر للاحتياجات الحقيقية للمجتمع الذى تقوم على خدمته ، وليس بالضرورة أن تكون هذه الاحتياجات دائما هى التى يلح المجتمع على طلبها فى وقت معين .

وعلى الرغم من ضرورة تمتع الجامعات بالتسيير الذاتى وإدارة شئونها بنفسها الا أنه لابد من توافر قدر من التنسيق بينها وبين تخطيط التعليم الجامعى على المستوى القومى .

تحديث الإدارة الجامعية :

يتطلب تحديث الإدارة الجامعية تحديدا واضحا لأهداف وفلسفة هذا التحديث وفى هذا الشأن فإنه يمكن إبراز ما يأتى :

١ - استقلال الادارة الجامعية (التسيير الذاتى للجامعة) فى النواحي العلمية والبحثية والمالية والادارية .

٢ - تدعيم الأقسام العلمية بالجامعات باعتبارها نقطة الارتكاز الأساسية فى عملية اتخاذ القرار فى الجامعة .

إن الخطوة الأولى نحو تحديث وتطوير الجامعات المصرية تتطلب

التشخيص الدقيق للمشكلات ومظاهرها ؛ حتى يمكن تعبئة الجهود وتوجيهها بالصورة التي تقضى على هذه المشكلات جذريا لتهيئة الجامعة لمجابهة متطلبات المستقبل .

ولا بد من التأكيد على أن هناك أهدافا عامة تناسب جميع الجامعات المصرية ، وأن هناك أهدافا خاصة تناسب مع طبيعة وظروف كل جامعة وحدها . وبالتالي فإن نظم وأليات التحديث قد تختلف في بعض جوانبها من جامعة الى أخرى بسبب الطبيعة المميزة لكل منها .

ومن أهم ملامح سمات ومنهج الادارة الجامعية الناجحة أن تدرك أهدافها وطبيعة مسئولياتها وواجباتها ، وأن تدبر شؤونها برؤية مستقبلية ، وأن تتسم بالحزم والجدية والالتزام والانضباط بصفة عامة ، وأن تعمل على تطوير رسالتها لتساير العصر وتقود المجتمع نحو آفاق مستقبلية جديدة .

كما ترتبط كفاءة الادارة بخبرة ومهارة ورؤية ومنهج ومواهب وسمات شخصية العاملين والقائمين عليها من رؤساء ومقرسين ومخططين وتنفيذيين ، الكل مسئول والكل قدوة للآخرين .

ويجب أن تعمل الادارة باستمرار على تحديث أساليبها وألياتها من أجل رفع كفاءة الأداء بها ، وأن تدرك مشاكلها وتتعرف على أسباب تعثرها ولا تغفل عنها بل تسلك أفضل الطرق لعلاجها ، وأن تتسم بالمرونة التي تسمح بالتكيف مع مختلف المتغيرات ، وأن توازن بين طموحاتها وقدراتها ، مع العمل الدؤوب على تنمية القدرات لتناسب مع ما تتطلبه الطموحات ، كما يجب أن تحرص على الاستفادة القصوى من الموارد المادية والبشرية المتاحة لدى الجامعة مهما كانت محدودة دون هدر أو فقدان ، والاهتمام بمتابعة الصيانة لجميع الانشاءات والتجهيزات ، وأن تحسن استخدام الاستثمارات المتوافرة وتعمل على تنميتها وعلى تعظيم العائد منها .

ومن سمات الادارة الجامعية الناجحة أن تعي قيمة « الزمن » كأحد

الموارد الهامة ، فالزمن - ادراكا لقيمته - هو العامل المشترك الأعظم في كفاءة الأداء بكل أبعاده ، وفي استخدام كافة الموارد الأخرى بكل أنواعها . ويختلف الزمن عن باقي الموارد الأخرى في أنه لا يمكن انضاره إذا لم يستخدم في حينه . وهدر « الزمن » يصاحبه هدر في جميع الموارد الأخرى ، ويهبط بكفاءة الأداء بكل أبعاده ومعاييرها ، وذلك بالنسبة الى الجامعة والى المتعاملين معها . لذلك يجدر بالجامعات أن تسارع وتصارع « الزمن » في استخدام مواردها وفي ادائها .

التخطيط:

وبغلا عن كل ما تقدم فإن الادارة الجامعية الناجحة هي التي تتبع المنهج العلمى في تسيير كافة أمورهما وذلك بالأخذ بمنهج التخطيط الاستراتيجى والعملى والمتابعة ، ووضع خطط قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى .

ويعنى التخطيط الاختيار المسبق لأفضل السياسات التي تحقق أهداف الجامعة من خلال الدراسة المتأنية لمختلف السياسات بأبعادها الأكاديمية والإدارية والمالية ، والمفاضلة بينها ، وبدون هذه المفاضلة والدراسة المتأنية للسياسات البديلة قد تقع الجامعة في خطأ عشوائية وتخطيط السياسات التي تتبعها .

ويلاحظ أن هناك قصورا واضحا في وظائف التخطيط حيث لا توجد خطة أو تصور واضح للهيكل التنظيمى للتعليم الجامعى ، والمباني ، والموارد المادية والبشرية الواجب توافرها ، ونظم المعلومات والبحث العلمى ، وبناء جسور التعاون بين الجامعة والمجتمع ... وليس هناك إلى حد كبير ربط بين احتياجات الدولة المستقبلية من القوى العاملة وبين خطط التعليم الجامعى .

ويرتبط بالتخطيط وضع المعايير اللازمة لضمان قيام الجامعة بواجباتها ووظائفها الرئيسية في نطاق امكانياتها ، وتعتبر المتابعة والرقابة الموجهة والمصححة للأداء في حينه من الركائز الأساسية الهامة

للمدارة الناجحة ، إلى جانب التخطيط الاستراتيجي ، ويتوسطها بالضرورة التنفيذ الفعلي .

وجدير بالذكر أن التخطيط الأكاديمي لا يستكمل مقوماته ويحقق أهدافه إلا إذا لزمته متطلباته من التنظيم والاعداد الاداري والمالي ، إذ بدون ذلك تصبح عملية التخطيط الأكاديمي عقيمة ولا يرجى منها أن تحقق أهدافها .

ويجب أن يشترك في عملية التخطيط الأكاديمي بالجامعة كل من يهمه الأمر بمختلف المستويات وذلك من داخل الجامعة بقياداتها وهيئة التدريس بها ومن خارج الجامعة من الجهات المستفيدة من نشاطات الجامعة ومن خدمات خريجها بما يضمن قبول الخطة والارتياح لها والحرص على نجاحها وتنفيذ بنودها مع التأكيد على استقلالية الجامعة .

التنظيم:

وهناك بعض المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها عند تصميم التنظيم اللائم للجامعة منها :

أ - أن يشكل بكل جامعة مجلس للأمناء يكون همزة الوصل بين الجامعة والسلطات الحكومية

ب - التحديد الواضح للأجهزة التي تعمل في الجامعة ومسئولياتها وسلطاتها في اتخاذ القرارات .

ج - تحديد قنوات وخطوط الاتصال داخل الجامعة .

د - تحديد الأجهزة التي تتولى تزويد متخذى القرار بالبيانات والمعلومات والاحصائيات وكذلك بكل ما هو جديد في مجال التنظيم والإدارة .

هـ - تصميم أنظمة اتصال فعالة بين إدارة الجامعة والكليات التابعة لها .

و - تفويض السلطات والمسئوليات بصورة تدعم وتقوى مجالس الكليات ومجالس الاقسام .

ز - تحديد المهام المنوطة بالجهاز الاداري بالجامعة وتوصيفها بالتفصيل وتحديد مسئولياته ومتطلبات كل من وحداته .

ويجب القيام بالدراسة المستمرة للقوانين والأنظمة والتعليمات واللوائح وإجراء التعديلات اللازمة لها لتخدم أهداف الجامعة ، والعمل على تبسيط اجراءات العمل في الوحدات التنظيمية المختلفة للجامعة ، مثل وحدات شئون العاملين والشئون المالية وإجراءات القبول والتسجيل .

ويتطلب هذا التبسيط مقومات معينة منها التوسع فيما يلي :

أ - تطبيق مفهوم المركزية في التخطيط والتنسيق ، ومفهوم اللامركزية في الاشراف والتنفيذ ، وأن يتم كل ذلك في إطار السياسة العامة للجامعة بما يحقق الأهداف المخطط لها .

ب - دعم مفهوم المشاركة في الإدارة الجامعية .

ج - اختيار تجهيزات للمعلومات ذات كفاءة تسهل عملية تجميعها وتخزينها وتحديثها واسترجاعها وتقديمها في صور متعددة لمستخدميها فور الحاجة إليها ، في العمليات الادارية المختلفة .

د - اختصار الدورة المستندية التي تسير فيها المستندات من منبعها الى مصبها من أجل تبسيط الاجراءات واختصار خطوات اتخاذ القرار .

هـ - وضع دليل عمل لكل مستوى من مستويات الإدارة الجامعية .

و - وضع معايير للأداء يقاس في ضوئها كفاءة الأداء ، على أن تكون هذه المعايير مناسبة ، لا ترهق ولا تعوق وتتيح الفرصة للإبتكار والتفوق .

ز - تحديد اختصاصات وصلاحيات ومسئوليات كل فرد في الوحدة الادارية وعلاقة كل فرد بالآخرين .

ويجب الأخذ بالمبادئ الحديثة في إدارة شئون القوى العاملة

المعلومات وانتظام تدفق المعلومات اللازمة في حينها بين مختلف الوحدات وجميع المستويات ، بما يضمن فعالية كل من عمليات التخطيط والمتابعة والرقابة والتقييم للأنشطة الأكاديمية والإدارية بالجامعة .

وجدير بالذكر أن المتابعة الأكاديمية والإدارية والرقابة والتقييم في جميع الأحوال ليست هدفا في حد ذاتها ، إنما هي وسيلة إدارية هامة للتأكد من أن يكون المحقق مطابقا للمستهدف ، وإعانة الإدارة على تصويب مسارها إذا لزم الأمر ورفع كفاءة الأداء بها . وتعتبر المتابعة وسيلة إدارية هامة تربط كافة المستويات ، كما تعين الجامعة على التنسيق بين أنشطتها ، وعلى ترشيدها أدائها ، وتدفع بالجامعة الى التقدم والارتقاء في ضوء رؤيتها بشأن تقييم أدائها وخططها المستقبلية كمنظومة متكاملة ، ووفق أولوياتها .

ولعل كل جامعة أن تراجع نفسها لكي تحقق توافر هذه السمات أو غيرها في إدارتها للحكم على مدى نجاحها والأخذ بالأسلوب المناسب الذي يحقق النهوض بها .

كما يجب تحديث أنظمة وأدوات استخدام الامكانيات البشرية بالجامعة ، والأخذ بالمبادئ الحديثة في إدارة شؤون القوى العاملة والتركيز على تقويم الأداء والتدريب والتنمية ، واعداد الموظف قبل استلامه العمل والاستمرار في تنمية العاملين فنيا وإداريا .

القيادة المتطورة:

ومن العوامل الرئيسية في نجاح عملية الإصلاح الإداري بالجامعة وجود قيادة متطورة تؤمن بالتغيير وتعاون في إحداثه ، ولديها رصيد كبير من الخبرة ، وأن تكون مؤمنة بأهداف الدولة ، رشيدة في اتخاذ القرارات التي تدفع الأفراد إلى تحقيق الانجازات المطلوبة ، كما يجب أن تتوفر القيادات الجامعية لعملها في الجامعة .

ويحسن ان يتم اختيار رؤساء الجامعات بواسطة المجلس المشترك للجامعات (المجلس الأعلى للجامعات) وفقا لمعايير

بالجامعة والتي تشمل مهام وأنشطة أساسية مثل تحليل الوظائف وتصنيفها ، وتخطيط القوى البشرية ، والاختيار والتعيين ، وتقويم الأداء والتدريب والتنمية ، وتحديد الرواتب والأجور والمكافآت ، ومعالجة لوضوح العاملين ، وشغل الوظائف الإدارية والفنية والأكاديمية الشاغرة بالجامعة عن طريق الاعلان حتى يتسنى اختيار أصح العناصر المقدمة ، كما يجب اعداد الموظف قبل استلامه العمل ، وكذلك الاستمرار في تنمية العاملين القدامى فنيا وإداريا .

كما تجب العناية بإعداد الكوادر الخاصة بتحديث الإدارة الجامعية وتنميتها في النواحي الأكاديمية والتنظيمية عن طريق إعداد مراكز للتدريب بالجامعة تقوم بتدريب العناصر البشرية المعاونة وتنميتها بما يحقق أهداف الجامعة ، وكذلك إعداد جيل من الباحثين في مجال الإدارة الجامعية من طلاب الدراسات العليا ، مع توجيه كل منهم إلى بحث مشكلة من المشكلات الجامعية ، مما يؤدي الى الوصول الى المسببات الحقيقية للعديد من تلك المشكلات ، واقتراح الحلول الفعالة لها .

ويجب تأصيل السياسات والبرامج التي تهدف الى تنمية ورفع كفاءة العناصر البشرية بالجامعة ، وتوفير المناخ المناسب لزيادة امكانيات الانتاجية وتحقيق المزيد من الابداع والابتكار ، وتوفير الحوافز المعنوية والمادية لجذب العناصر الأكفأ والاحتفاظ بها ، وتوفير فرص النمو والتقدم الوظيفي لها ، ومع توفير فرصة مشاركة العاملين في عمليات صنع القرار وتأصيل مبدأ تفويض السلطات .

المتابعة والرقابة والتقويم:

ولا تقل عمليات المتابعة والرقابة والتقويم في أهميتها عن عملية التخطيط الأكاديمي والإداري ، وإذا كان التخطيط يتم عادة بالمستويات الإدارية العليا وبمشاركة المستويات الأدنى إلا أن المتابعة تتم عادة بالمستويات التنفيذية الأدنى وتحت إشراف واهتمام المستويات الإدارية العليا ، ويجب أن تتوافر قنوات الاتصال المباشر وشبكة قواعد

موضوعية ، ثم تعرض الترشيحات على السيد رئيس الجمهورية على غرار ما يتم بالنسبة لاختيار القيادات في السلطة القضائية بواسطة مجلس القضاء الأعلى .

كما يجب وضع المعايير الخاصة باختيار القيادات الجامعية الاخرى في جميع المستويات ، وتقييم تجربة لدرية التعيين في رئاسة مجالس الاقسام بعد أن مضى على الأخذ بها أربعة وعشرين عاما .

ويجب منح رئيس الجامعة سلطات أصلية واضحة تحل محل سلطات وزارة المالية ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة في الأمور الخاصة بها داخل الجامعة ، وهو ما يسهم في تحقيق الاستقلال المالي والاداري للجامعة ، ويترتب عليه تحسين كفاءة العملية الادارية داخلها ، كما يجب توفير المرونة في أوجه الانفاق المختلفة وتقليل تدخل الوحدات الرقابية في العمل الاداري الجامعي .

ومن القواعد المستقرة أن كل مسئولية توكل الى فرد أو جماعة يجب أن يقابلها سلطة يتمتع بها هذا الفرد أو تلك الجماعة والأخذ بمبدأ الثواب والعقاب .

التوثيق والمعلومات وتحديث نظمهما وتطوير النظم الادارية :

يعتبر التوثيق الجيد عنصرا هاما لحسن أداء العمل ، لذلك يجب العمل على تطوير أدوات الحفظ والأرشيف بالوسائل الحديثة .

ويجب العمل على تعميم « أوتومية » النظم الادارية المختلفة واستخدام الأجهزة الحديثة والمتطورة والحاسبات الآلية في مختلف الأنشطة الرئيسية بالجامعة . والتأكيد على أهمية نظم حفظ واسترجاع البيانات ونظم المعلومات في مختلف المجالات ، وضرورة تحديثها لتحقيق الوفر في عنصر الزمن ، فضلا عن الدقة ومساندة صنع واتخاذ القرار في أقصر وقت .

هذا بالإضافة الى ضرورة دراسة تجارب الجامعات العالمية في تحديث الادارة الجامعية ومحاربة الاستفادة من هذه التجارب والأخذ بأحدث أساليب الادارة .

إن توفير الأبنية والمرافق الجامعية لتستوعب جميع الأنشطة العلمية والبحثية والطلابية تمثل الركن الأساسي في تحقيق الجامعة لأهدافها العامة والخاصة ، وبالتالي فإن التصميم السليم لهذه الأبنية والمرافق يجب أن يسمح باستخدامها لأكثر من غرض ، وأن تكون قابلة للتوسع ، وأن تتناسب مساحاتها مع اعداد الطلاب وأنشطة الجامعة المختلفة وفقا للمعايير المرجعية المتعارف عليها للمباني الجامعية ، وأن يكون ذلك ضمن عناصر دراسة اقتصاديات التعليم .

وهناك ضرورة لتصميم نظم الرقابة والتوثيق المالي التي تساعد على حسن استغلال الموارد المالية وتوجيهها نحو غايات الجامعة ، ويتطلب ذلك استخدام أسس محاسبية ومالية حديثة تضمن حسن الأداء المالي للجامعات وتمنع الهدر وسوء استخدام الموارد المالية ، بالإضافة إلى « أوتومية » هذه النظم واستخدام الحاسبات الآلية بصورة تساعد على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة .

ويجب ان تقوم الجامعات بامساك حسابات للتكاليف إلى جانب ما تمسكه حاليا من حسابات مالية ، وذلك ضمانا لتوفير البيانات والمعلومات الخاصة بتكلفة الأنشطة الجامعية المختلفة بصفة دائمة ومستمرة . كما يجب تطبيق أساليب مالية مرنة ومتحررة ، وخاصة فيما يتعلق بالمشتريات والمخازن .

وهناك اعتمادات مالية تخص الجامعات ولكنها تدرج في موازنات جهات أخرى ، مثل وزارة التعليم العالي فيما يختص بالبعثات والاساتذة الزائرين والتبادل الثقافي والأنشطة الطلابية ، ووزارة الخارجية فيما يختص بالمؤتمرات العلمية والدولية ، والمجلس الأعلى للشباب والرياضة فيما يختص بالنشاط الرياضي والثقافي والاجتماعي لطلاب الجامعات ، ويجب أن تضم هذه الاعتمادات إلى موازنات الجامعات .

تمويل التعليم الجامعي :

إن توافر الموارد المادية أو الطبيعية لا يكفل وحده حدوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بل يجب أن تتوافر معه قوى بشرية يتم

وإن عدم توافر الموارد المالية الكافية سوف يقف حائلاً دون تحقيق أهداف الجامعة على الوجه الأكمل . ومن الطبيعي أن يسهم في توفير الموارد المالية اشتراك جميع الذين يستفيدون من هذه المرحلة وهم الحكومة والمؤسسات والشركات المختلفة وأولياء الأمور والطلاب .

ويستلزم ذلك القيام بالمشورة على واقع تعليمنا الجامعي والبحث عن صيغ بديلة للتمويل وإجراء دراسة تحليلية لأسباب أزمة الموارد في التعليم الجامعي ، وتطور اعتماداته المالية ، وترشيد الانفاق عليه ، وإيجاد مصادر جديدة للإسهام في تمويل التعليم الجامعي في مصر .

أولاً : أسباب أزمة الموارد في التعليم الجامعي :

١ - الانفجار في أعداد الطلاب .

٢ - ارتفاع تكلفة الطالب الجامعي نتيجة للتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية ، مثل ارتفاع الأسعار والتضخم العالمي وانخفاض قيمة العملات وكذلك تزايد المصاريف الجارية من إدارية ومرتبيات ومواد تعليم ، وتوفير مراجع ووريات علمية ، وصيانة ، وكهرباء ، ونقل ، ومنح ومكافآت ... وكذلك تزايد المصاريف الرأسمالية من أرض ومباني وإنشاءات وبيع معمرة وغيرها .

٣ - اهتمام الجامعات بأرقى مستويات المعرفة : ولا يقتصر هذا الاهتمام على جامعات المجتمعات المتقدمة بل يمتد إلى جامعات بعض الدول النامية كمصر حيث تكلف جامعاتها نفسها أحياناً فوق طاقاتها في سبيل برامج وبحوث في مجالات تتطلب ميزانيات ضخمة وتكاليف باهظة .

٤ - احتياج الجامعات والانشاءات الجديدة بها للمزيد من الموارد والتكاليف الرأسمالية .

٥ - تدفق أعداد أكبر من الطلاب للالتحاق بالدراسات العليا .

ثانياً : تطور الاعتمادات المالية للتعليم الجامعي في مصر :

أثبت العديد من الدراسات العالمية أن العائد من الاستثمار التعليمي

تتميتها بطريقة جيدة ، وقد كانت زيادة أعداد الطلاب دائماً على حساب النوعية . ويلعب التعليم الجامعي دوراً هاماً في حياة الأمم والشعوب ، فهو الذي يصنع حاضرهما ويرسم معالم مستقبلها ويقوم بأعداد الكوادر والقيادات الفكرية للمجتمع .

وفي ظل التحديات والترتيبات التي بدىء مؤخراً في اتخاذها فيما يتعلق بتطبيقات اتفاقيات منظمة التجارة الدولية (الجات) واتفاقية الملكية الفكرية (التريس) والشرق الأوسط وغيرها فإنه من المشكوك فيه أن تحظى مصر بدور يليق بها في ألسان هذه الأوضاع الجديدة إذا كان عصب قدرتها على المنافسة والسبق مكبلاً بمحدودية الانفاق . ومن الملاحظ أن نصيب الطالب المصري من الانفاق على التعليم الجامعي هو الأدنى على الإطلاق مقارنة بباقي الدول الفاعلة في المنطقة .

وقد تضخمت أعداد الطلاب في الجامعات في مصر أمام الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الجامعي حتى أصبحت لا تستطيع القيام بواجباتها على الوجه الأكمل بسبب الأعداد الطلابية الكبيرة وعدم كفاية الموارد المالية المتاحة .

وإذا كان من حق المجتمع أن يطلب من جامعاته أن توفر له علماً متقدماً وأن تجرى له أبحاثاً كفيلاً بصنع مستقبل أفضل ، وأن تعدّه بخريجين قادرين على دفع عجلة التنمية ومواجهة تحديات العصر ، فلا بد أن يوفر هذا المجتمع مطالب جامعاته الملحة مادية كانت أو بشرية ، حتى تستطيع أن تؤدي الدور المطلوب منها وأن تتغلب على المشكلات التي تواجهها .

ويجدر بهذا الصدد التنويه بضرورة تعديل جدول المرتبات والبدلات لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات بما يرفع مستواها ويربطها بكادر القضاء ، وبما يتفق مع كرامة أعضاء هيئة التدريس ، وتقديراً للجهود التي يبذلونها في أداء رسالتهم ، وتشجيعاً لهم على بذل المزيد من الجهد .

يفوق في بعض الأحيان العائد من القطاعات الانتاجية الأخرى كالصناعة والزراعة .

١ - يلاحظ أن نسب الانفاق على التعليم الجامعي في مصر ظلت لا تتناسب مع تزايد اعداد الطلاب وارتفاع الأسعار ، وكانت النتيجة المحتمة لما يحدث من تكس طلابي كبير مع عدم توافر الموارد المالية اللازمة هو انخفاض في كفاءة التعليم وضعف انتاجيته .

وبدراسة الانفاق على العملية التعليمية في الجامعات يتضح أن معدل الزيادة السنوية في الباب الثاني يأخذ شكلا تناقصيا ، هذا بالإضافة إلى أن الجزء الأكبر من المنصرف يُستهلك في المرتبات والأجور ، وأن نسبة صغيرة تستخدم في تسيير العملية التعليمية ، وقد كان لذلك أثر سلبي على المستوى والجودة ، وعلى كفاءة الخريجين ومستوى البحث العلمي .

٢ - الانفاق على اسكان الطلاب واعاشتهم : هناك مبالغ ضخمة تنفقها الدولة على الاسكان الطلابي وتوفير الوجبات الغذائية للطلاب المقيمين بالمدينة الجامعية وغير المقيمين بها ، ومن المعروف أن الطلاب لا يسهمون في ذلك الا بقدر قليل جدا ، هذا في الوقت الذي يجب أن يتناسب ما يدفعه الطلاب بدرجة معقولة مع ما ينفق عليهم ، وأن تخفض هذه النفقات بالنسبة للطلاب المتفوقين وغير القادرين .

٣ - الانفاق على مكافآت التفوق : تحرص الدولة على تكريم أبنائها من الطلاب المتفوقين ، ولكن من المناسب أن يأخذ التكريم شكل الاعفاء وليس شكل العطاء المادي . فإذا كانت هناك رسوم دراسية مفروضة على الطلاب فينبغي أن يعفى منها الطالب المتفوق حتى ينعكس ذلك عليه ويدفعه إلى الجد والاجتهاد ، رغبة في استمرار التفوق .

ثالثا: ترشيد الانفاق على التعليم الجامعي :

من الضروري ترشيد الانفاق قبل البحث عن صيغ جديدة لتمويل التعليم الجامعي ، فالاستثمار الأمثل للاعتمادات المالية

والاهتمام بمستوى الخريجين واعدادهم يعطى الكلفة عادة المعنى الحقيقي لها ، وقد يكون من وسائل تخفيض الكلفة أو ترشيدها - زيادتها على المدى القريب في مقابل مزيد من الفائدة على المدى البعيد .

وتشمل الأساليب المباشرة المتضمنة في هذه الطريقة بما يلي :

- الاهتمام بربط خطط التعليم الجامعي - كما وكيفا - بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مما يجعل هذا التعليم أداة فعالة في إحداث التنمية .

- تكثيف كل الجهود الحد من الفاقد بصوره المختلفة ، وعلى سبيل المثال فإن الرسوب يمثل إحدى صور الفاقد من حيث تأثيره على رفع التكلفة وزيادة النفقات .

- الاهتمام بعوامل الجودة في التعليم الجامعي ، مثل اطالة مدة السنة الدراسية والاهتمام بالمكتبات والمعلومات والمعامل والمراجع الجامعية والدوريات العلمية ووسائل التعليم الحديثة .

كما يلاحظ أن بعض الاقسام في الجامعات الحديثة قد تضم اعدادا محدودة من الطلاب ، مما ينتج عنه ارتفاع التكلفة ، وهذا يجعل قضية التكامل بين الجامعات في بعض التخصصات ، أو حتى بين الاقسام المتناظرة داخل الجامعة الواحدة ، أمرا جديرا بالدراسة .

ولاشك أن تحسين شروط العمل الإداري في الجامعة وضبطه هو أحد الوسائل الفعالة في تحقيق الجامعة لأهدافها ، وهنا يجب أن تراعى الوظيفة في العمل الإداري بحيث يحدد لكل موظف عمل يؤديه على الوجه الأكمل .

رابعاً: مصادر جديدة للاسهام في تمويل التعليم الجامعي :

إذا كانت الدولة تنوء بأعباء التعليم الجامعي فإنه من المعقول أن يتحمل المستفيدون من هذا التعليم بعض أعبائه ، فلامجال لزيادة نصيب الطالب من الانفاق على التعليم في مصر باتباع الاسلوب الذي

في المجتمع ، وكذلك عقد دورات للتدريب التي يمكن للاقسام أن تنفذها لصالح قطاعي الاعمال والخاص والتعليم المستمر في مقابل دعم مالى من هذه الهيئات والمؤسسات . و جدير بالذكر أن هذا الاتجاه مأخوذ به في كثير من دول العالم مثل بريطانيا والسويد واستراليا وغيرها .

(٣) الحصول على عائد تلجير قاعات الجامعات والمدن الجامعية ومرافقها للمؤتمرات والأنشطة الأخرى في فترات العطلات .

الاستفادة من تمويل أكبر عدد من المؤسسات والأفراد:

١ - مؤسسات قطاع الاعمال والقطاع الخاص والمصارف : من المؤكد أن الارتفاع بمستوى الخريجين ومستوى البحوث التي تجرى في الجامعة وارتباطها بقضايا المجتمع ومشكلاته الرئيسية يسهم في زيادة الانتاج على المستويين القومي والفردى في قطاع الاعمال وفي القطاع الخاص . ومن الأهمية بمكان أن تسهم هذه المؤسسات في زيادة ميزانية التعليم الجامعي عن طريق التبرع ، وأن تخصص جزءا من أرباحها لتمويل صندوق قومي يتجمع فيه كل المصادر التي تقترح للتمويل لخدمة التعليم الجامعي .

وهناك تجارب عالمية في هذا الصدد منها تخصيص نسبة معينة (١٪ أو أكثر) من أرباح المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية والزراعية والمصارف للانفاق على البحث العلمي ، وتمويل المشروعات البحثية التي تسهم بدورها في زيادة الانتاج في مسوره ومستوياته المختلفة .

٢ - التمويل الشعبي : يجب ايقاظ الوعي الوطني في صورة تطوعية ، وإبراز دور المنظمات السياسية كالحزب ، والمنظمات الشعبية كالجمعيات والنوادي وال نقابات والاتحادات ؛ في القيام بتعبئة شعبية تؤدي إلى تجميع موارد مالية جديدة أو تبرعات بأرض للبناء أو مبان أو تبرعات لشراء تجهيزات مادية ، وتكثيف الدعاية لحث الأفراد والمؤسسات على التبرع ، وربط ذلك بنوع من الاعفاءات الضريبية أو بغير ذلك من الحوافز التي لا تخل بمبدأ تكافؤ الفرص ،

اتباعه حتى الآن ، الا وهو الاعتماد على الاتفاق الحكومي . ويمكن الاعتماد على مصادر جديدة لزيادة الموارد للتعليم الجامعي ، وذلك بإجراء تعديلات جذرية في وظائف التعليم الجامعي في مصر ، ويكون لهذه الوظائف الجديدة مصادر تمويل جديدة . وكذلك تشجيع الأفراد والمؤسسات على الاسهام والتبرع واستثمار نسبة من أرباحها داخل مؤسسات التعليم الجامعي .

كما ان الاهتمام والتوسع في تسويق البحوث التطبيقية التي تجريها الجامعات يمثل عنصرا هاما له عائد لا يستهان به يضاف الى تمويل الجامعات .

التجديد في وظائف التعليم الجامعي في مصر :

(١) جعل الجامعات مراكز انتاج : يجب عدم اغفال امكانية الجامعة أن تكون مركزا لانتاج متطور يثرى العلم ويجعله يختلف كما وكيفا عن نظيره خارج أسوار الجامعة ، وعلى سبيل المثال ما يجرى بكلية الزراعة وورش كليات الهندسة وبعض الكليات الأخرى التطبيقية والانسانية . ولا شك في أن ذلك سوف يحقق بعض الفوائد مثل :

- ربط النظرية بالتطبيق حيث يؤدي هذا الربط إلى إثراء وتطوير كل منهما .

- توضيح وخليفة العلم والتعليم في الحياة العلمية .

- الحصول على عائد مادي يمكن أن يساعد في تمويل الجامعة تمويللا ذاتيا أو شبه ذاتي .

- زيادة مهارة الطالب أثناء الدراسة وبالتالي زيادة كفاءة الخريجين في خدمة المجتمع .

- التأثير في الاسعار حيث يمكن عرض المنتجات بسعر أقل من السوق وجودة أفضل .

- ربط الجامعة بالبيئة والمجتمع .

(٢) تقديم الأعمال الاستشارية للهيئات والمؤسسات المختلفة

الخريجين ، واتحادات العلماء المصريين المشتغلين في الخارج ، والنوادي المصرية الموجودة بالخارج ، وأعضاء هيئة التدريس المعارين للعمل بجامعة ومراكز البحوث العربية والأجنبية . أو بالمنظمات الدولية ، وذلك عن طريق مساهماتها التي يمكن أن تقدم على هيئة تبرعات أو هبات أو منح أو خدمات عينية وتجهيزات معملية وتمويل شراء مراجع ودوريات علمية ، أو تسديد نفقات الاشتراك في مراكز وبنوك المعلومات ، أو تمويل بعض البعثات ، أو تقديم تسهيلات للمبعوثين والدارسين المصريين بالخارج ، أو منح دراسية .

وكل ذلك يمثل إضافة لموارد جديدة ، وتخفيض الضغط الحالي على الموارد القائمة ، والأهم من هذا رفع مستوى كفاءة الباحث وعضو هيئة التدريس من الجوانب التدريسية والبحثية والمعرفية .

بيانات

تطور إجمالي اعتمادات موازنة الجامعات على مستوى الأبواب الأربعة في الفترة من ٩١/٩٠ - ٩٦/٩٥

| البيان السنة | الباب الأول | الباب الثاني | الباب الثالث | الباب الرابع | الإجمالي |
|-----------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-----------|
| ١٩٩١/٩٠ | ٦٨٤.٠٢٦ | ١٨٧.٢٢٢ | ٣١٠.٢٣١ | ٣١.٨١٣ | ١.٢١٣.٢٩٢ |
| ١٩٩٢/٩١ | ٧٩٧.٠٩٤ | ٣٦٤.٢٧٥ | ٥١١.٩٣٥ | ٦٥.٠٩٠ | ١.٦٣٨.٤٩٤ |
| ١٩٩٣/٩٢ | ٩٠٩.٧٧٩ | ٢٥٤.٨٨٢ | ٦١٨.٤٨٣ | ٨٨.٢٨٠ | ١.٩١٧.٤٢٤ |
| ١٩٩٤/٩٣ | ١.٠٦٧.٩٩٨ | ٤٦٠.٠٢٢ | ٥٣١.٥٩٨ | ١١٩.٩٧٥ | ٢.١٨٠.٠٩٣ |
| ١٩٩٥/٩٤ | ١.٣٣٤.٨٠٠ | ٤٨٧.٦٠٩ | ٥٥١.٥٩٩ | ٨٦١.٤٩ | ٢.٣٥٥.١٢٧ |
| ١٩٩٦/٩٥ | ١.٥٠٤.٦٣٦ | ٥٣٣.٩٨٩ | ٦٥٠.٢٦٦ | ٦٤.٨٤٤ | ٢.٤٥٥.٧٣٠ |

الاعتمادات المدرجة اعتمادات نهاية العام المالي فيما عدا الاعتمادات المخصصة للعام المالي ١٩٩٦/٩٥ فهي اعتمادات أول العام المالي .

بيانات

بالتوزيع النسبي لأبواب اعتمادات موازنة الجامعات في السنوات ٩١/٩٠ - ٩٦/٩٥

| البيان السنة | الباب الأول | الباب الثاني | الباب الثالث | الباب الرابع | الإجمالي |
|-----------------|-------------|--------------|--------------|--------------|----------|
| ١٩٩١/٩٠ | ٥٦.٤ | ١٥.٤ | ٢٥.٦ | ٢.٦ | ١٠٠.٠ |
| ١٩٩٢/٩١ | ٤٨.٧ | ١٦.١ | ٣١.٢ | ٤.٠ | ١٠٠.٠ |
| ١٩٩٣/٩٢ | ٤٦.١ | ١٨.٠ | ٣١.٤ | ٤.٥ | ١٠٠.٠ |
| ١٩٩٤/٩٣ | ٤٩.٠ | ٢١.١ | ٢٤.٤ | ٥.٥ | ١٠٠.٠ |
| ١٩٩٥/٩٤ | ٤٢.٤ | ٢٠.٥ | ٢٣.٤ | ٢.٧ | ١٠٠.٠ |
| ١٩٩٦/٩٥ | ٦١.٢ | ٢١.٨ | ١٤.٣ | ٢.٦ | ١٠٠.٠ |

مثل إطلاق اسم المتبرع (سواء كان مؤسسة أو فرداً) على المعمل وتجهيزاته أو المبنى أو القاعة أو المدرج أو النشاط الذي تبرع له ويقوم بتمويله ، كما يمكن تسمية المنح المقدمة للطلبة باسماء مقدميها . ومن المعروف أن حد الإعفاء الضريبي للتبرعات لا يزيد عن ٧٪ من الأرباح التجارية والصناعية ، ومن المناسب زيادة هذه النسبة .

٢ - الاستفادة من تمويل وجهود المؤسسات العربية أو المؤسسات الأجنبية أو الدولية ، (إلا أنه قد تحكمها اعتبارات سياسية وعلمية لا يمكن التضحية بها لمجرد التمويل ولا يمكن التنازل عنها لمجرد حل مؤقت لازم) . ويجب أن يراعى في هذا المجال الاستفادة القصوى والمثل من التمويل بحيث لا يهدر في وجوه انفاق استهلاكي أو يستنزف في مكافآت ورواتب . كما ينبغي التنسيق بين هذه الجهود بحيث تتكامل مع سائر الخطط في البرامج المختلفة ولا تتعارض معها .

٤ - الاستفادة من تمويل أولياء الأمور والطلاب وذلك بعدة وسائل منها :

- ترشيد مجانية التعليم بأن يتحمل الطالب ، على سبيل المثال ، نسبة من تكلفة الدراسة في حالة البقاء لإعادة أول مرة في نفس الصف الدراسي ، على أن يتحمل الجزء الأكبر من هذه التكلفة إذا رسب مرة ثانية في هذا الصف الدراسي .

- إعادة النظر فيما يدفعه الطالب للسكن والاعاشة في المدينة الجامعية ، على أن يعفى الطلاب المتفوقون غير القادرين من هذه الزيادة .

- إعادة النظر في مكافآت التفوق من حيث المستويات التي تستحق هذه المكافأة .

٥ - الاستفادة من تمويل وجهود الخريجين : ويظهر ذلك بتعبئة جهود بعض المنظمات مثل النقابات المهنية واتحادات

التعليم الأزهرى

سياسة تطوير التعليم بالمعاهد الأزهرية بعد المرحلة الابتدائية

- يبلغ عدد المعاهد الاعدادية ٧٣٤ معهدا ، والثانوية ٤٢١ معهدا .
- تبلغ كثافة الفصل فى المعاهد الاعدادية ٣٢ طالبا ، وفى الثانوية ٣٠ طالبا (فى المتوسط) وفى كثافة مقبولة وخاصة إذا توافرت الموارد البشرية والمادية المطلوبة .
- يبلغ نصيب المعلم ١١٣ من الطلاب على المستوى العام فى كلتا المرحلتين الاعدادية والثانوية .
- تبلغ نسبة الطلاب الذكور ٦١٪ والإناث ٣٨٪ فى المرحلة الاعدادية .
- وتبلغ نسبة الطلاب الذكور ٦٨٪ والإناث ٣٢٪ فى المرحلة الثانوية .
- وكلاهما نسبة مقبولة مؤقتاً
- لا يتوافر لبعض المعاهد - وخصوصا بالمحافظات النائية - العدد الكافى من معلمى : القراءات ، والخط ، واللغة الفرنسية ، وهو أمر يحتاج الى تداركه .
- ب - ومن الواقع الكيفى :
- ١ - تحدد اللائحة الداخلية للمعاهد الأزهرية الأهداف التربوية فيما يأتى :
- تزويد الفتى المسلم والفتاة المسلمة بتربية : خلقية ، ودينية ، وجسمانية ، وعقلية ، واجتماعية ، وقومية .
- تزويدهما بالقدر الكافى من العلوم الدينية التى يختص بها

- تخضع عملية تطوير التعليم لعدة مبادئ تحكمها ، من أهمها :
- النظر الى التعليم باعتباره منظومة متكاملة الحلقات ومترابطة يؤثر بعضها فى بعضها الآخر ، ومن ثم يتطلب تطوير التعليم مراعاة جملة من السياسات ، منها :
- سياسة المحتوى : والهدف منها تنمية المهارات والفهم والقيم .
- سياسة الطرائق : والغرض منها تعديل الطرائق التربوية والأساليب التعليمية .
- سياسة الموارد : لتحقيق الحاجة من الموارد ، سواء المادية والبشرية .
- سياسة التوزيع : للاستفادة من تنظيم الجهود المبذولة فى العملية التعليمية ، وإتاحة الفرص للخيارات والاختيارات المطروحة ، بغرض تحقيق أداء تربوى وتعليمى أمثل .
- أولاً : دواعى الدراسة :
- يستدعى النظر فى دواعى الدراسة مراجعة الواقعين الكمى والكيفى لمعاهد الأزهر الاعدادية والثانوية .
- ١ - فمن الواقع الكمى : يستفاد من الاحصاءات المقدمة للمجلس من قطاع المعاهد الأزهرية ما خلاصته :

الأزهر ، وبالدراسات الثقافية والعلمية والفنية والمهنية التي يتزود بها نظرائهما في مدارس التعليم العام . وكذلك تعريفهما بالاتجاهات وأنماط السلوك التي تكفل لهما تنشئة اسلامية صالحة ، والربط بين الدين والحياة والعقيدة والسلوك ، مع التمسك بالدين والحرص على تلاوة القرآن الكريم وحفظه وتجويده وفهمه .

– تزويد الطلاب بما يلزم من خبرة وثقافة لازمين لشق طريق الحياة .

– تهيئة الطلاب إذا صلحت قدراتهم واستعداداتهم لمواصلة الدراسة في مراحل التعليم التالية ، سواء أكانت في داخل الأزهر أم في خارجه .

– دعم تنشئة الطلاب من ناحية الكفاية الشخصية والقوة الروحية والدينية ، وذلك لتهيئتهم تدريجيا لدورهم المنتظر في القيادة والتوجيه في المجالين الإسلامي والعربي .

– تحرير عقول الناشئة من الخرافات الشائعة والتقاليد التي لا يقرها الدين .

– الإلمام بالأحداث الجارية في البيئة ، والقدرة على حل المشكلات الطارئة .

٢ – وهذه الأهداف مصوغة بعناية ، الا أن تحقيقها يقتضى توافر الإمكانيات المادية والبشرية ، ومقدرة المؤسسة التعليمية على تقبل الإضافة والتعديل تبعاً لحركة التطور ، ووفقاً لمعطيات التغير واحتمالات المستقبل ، مما يجعل الوصول الى تحقيق الأهداف أمراً ميسوراً .

٣ – والمتفحص في هذه الأهداف يدرك أنها تنطلق من الأساس الاخلاقي ، والمنهج العلمي اللازمين لنمو الشخصية المتكاملة ، ولكن بمراعاة عدة مبادئ ، منها :

– مبدأ الفروق الفردية .

– مبدأ تحقيق الفرص التعليمية .

– مبدأ استمرارية التعليم .

– مبدأ الاهتمام بالشخصية المتكاملة .

والملاحظ أنه – في المعاهد الأزهرية – تم تطبيق نظام تشعيب محدود أغفل توسيع الفرص على الطالب ، وطبقت فكرة المسار التعليمي الأحادي بدلا من فكرة تعدد المسارات التعليمية والتخصصات ، وقل الاهتمام بفرص التعليم التعويضي أمام من لا تؤهله قدراته على المتابعة والانتظام ، مثلما قل الاهتمام بتكثيف التعليم وتسريعه أمام الموهوبين من نوى القدرات العالية . ووقفت العملية التعليمية عند مجرد تعليم المعارف وهي غير كافية لتكوين الشخصية ، لافتقارها كثيرا من الحاجات الجمالية والروحية والاجتماعية ، نتيجة لتدني المتاح من النشاطات المدرسية ، وبسبب عدم كفاية الموارد المادية والبشرية اللازمة .

ثانياً: خطة الدراسة والمقررات الدراسية :

١ – تتوزع المقررات الدراسية بين مجموعة العلوم الشرعية والعربية ومجموعة الدراسات الثقافية على الوجه الآتي لكل صف :

– في المرحلة الاعدادية بنسبة ٥٦٪ للعلوم الدينية والعربية و٤٣٪ للدراسات الثقافية .

– في القسم الأدبي بالمرحلة الثانوية بنسبة ٧٠٪ للعلوم الشرعية والعربية و٢٩٪ للدراسات الثقافية .

– في القسم العلمي (تخصص علوم أو رياضيات) بنسبة ٣٨٪ للعلوم الشرعية والعربية و٦١٪ للمواد التخصصية .

٢ – ويلاحظ على الخطة :

- افتقارها الى التثقيف المهني الذي يغرس في الطالب احترام العمل والعمل اليدوي بعد تخرجه .

- أدى التشعب في المرحلة الثانوية ما بين الأدبي والعلمي الى ثنائية داخل التعليم الأزهرى تمتد آثارها الى جامعة الأزهر عندما تسمح - وقد سمحت - بالتحاق الحاصلين على الثانوية الأزهرية علمي بالكليات التقليدية لوفرة الفائض منهم عن الكليات العملية ، مما يتطلب التنسيق بين قطاع المعاهد الأزهرية والجامعة .

- وقد يكون المعيار الموضوعي للحكم على صلاح الطالب للدراسة أو مواصلة الدراسة في شعبة بعينها ، هو المعتمد ، وليس مجرد إبداء الرغبة والاختيار بين المواد ، ويسهم في تحقيق هذا الهدف تقارير المعلمين والمشرقيين الاجتماعيين والاختصاصيين النفسيين ابتداء من المرحلة الإعدادية على الأقل .

- النشاط المدرسي له دور هام في تنمية الشخصية الطلابية ، ولكن تخطيط الدراسة حتى من الإشارة اليه ، ويبدو أنه تم الاكتفاء بخصص التربية الرياضية وخصص التربية الفنية والتربية النسوية للإناث ، ويؤكد غياب هذا النشاط عدم توافر الموارد البشرية والمادية للقيام به على وجه مقبول .

ثالثاً: طرق التدريس :

- الأصل أن تؤدي طرق التدريس الى تكوين تفكير إبداعي ابتكارى عند الطالب ، قادر على التعامل مع متغيرات الحياة والمجتمع ، بما في ذلك التكنولوجيا وتطبيقاتها ، ولكن نشأ عن انحصار خطط الدراسة والمقررات في هاتين المرحلتين استسهال الاعتماد على المعرفة ، مما جعل الطالب يتجه الى الحفظ والاستظهار ، وساعد على هذا أن

المعلم نفسه أقسّر - عملياً - هذه الوسيلة ، كما اعتمدها في تقويم الطالب سواء في الامتحانات اليومية والفترية أم في امتحانات آخر العام .

إبعاء التقويم والامتحانات :

- وتبعاً لقيام التدريس على تلقين المعرفة ، صارت هي الأساس لتقويم الطالب ، وقد ترتب عليها أيضاً إلغاء اعمال السنة . وساعد على ذلك :

أ - عدم توافر القدرة لدى كثير من المعلمين على وضع الاسئلة التي تقيس قدرات الطلاب .

ب - عدم توافر الاختصاصيين والخبراء الذين يقومون بمشاركة مستشاري المواد في متابعة نتائج الامتحانات وتحليلها بغرض قياس مستويات الطلاب .

- وهنا تجل الحاجة ملحة لمواءمة المقرر الدراسي في كل صف ومرحلة دراسية للمنهج ، وريطهما بالقضايا والتقنيات المعاصرة .

خامساً: الأبنية التعليمية :

- تشير الاحصاءات الى أن ٩٥٪ من المعاهد القائمة تم انشاؤها بالجهود الذاتية ، وقد تضرر كثير منها بسبب زلزال اكتوبر ١٩٩٢ وترايعه ، والسيول الجارفة بعد ذلك في بعض الجهات وخاصة في مناطق الصعيد ، وما قررت الدولة من اعتمادات لا يكفي لمعالجة ما نشأ عن هذه الأحداث في أقرب وقت .

- بالإضافة الى حاجة المؤسسة التعليمية الأزهرية الى زيادة الأبنية لمواجهة الزيادة في قبول الطلاب المستجدين .

- هذا بالإضافة الى حاجة المعلمين الاعدادى والثانوى الأزهرين الى كثير من الاجهزة التعليمية المستجدة .

سادسا: المعلمون وقيادتهم:

- المعلمون هم عصب العملية التعليمية ، مما يتطلب أن يكون كل معلم على كفاية علمية وتربوية لأداء عمله على الوجه الأكمل . ولئن توفر المعلمون بالأزهر على الكفاية العلمية الناجزة فإن حاجتهم الى الكفاية التربوية يجب سدها عن طريق الدورات التدريبية التجديدية والمهارات التربوية ، مما يضع على المؤسسة عبء القيام بهذه الدورات عن طريق خطة مدروسة ومحسوبة بحسب عدد المعلمين في كل تخصص .

- على أنه من الناحية الكيفية يوجد عجز في معلم بعض التخصصات لا يكفى سده بزيادة الأعباء على المعلمين الموجودين بالوظيفة أو عن طريق الانتداب ، بل يمكن فتح باب التوظيف للراغبين القادرين والمؤهلين لوظيفة التدريس ، بالإضافة الى التدريب التحويلي في بعض التخصصات .

- وأيا كان الأمر فإن عطاء المعلم رهن باطمئنائه على حصوله على الكفاية المادية ، سواء في راتبه أو مكافآته وجوافزه ، للوفاء بمتطلبات معيشته وأسرتة .

- ومتى كان المعلم صالحا - وجمهرة المعلمين كذلك - صار اختيار القيادات من بينهم أمرا ميسورا ، ولا يكفى أن يقوم هذا الاختيار على الأقدمية وحدها ، بل لابد أن تكون أمام الرياسات عناصر أساسية في عملية الاختيار . وقد تكفل القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية بهذا الأمر بالنسبة للقيادات في الدرجات الممتازة والعالية . وحبذا الاستفادة من هذا التنظيم بالنسبة لشيخو المعاهد ومديري المناطق والموجهين العامين وموجهي المواد ومن اليهم بناء على الأسس والشروط التي تقرها المؤسسة التعليمية .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتي :

* بذل مزيد من العناية باللغة العربية ، ويكون القرآن الكريم حفظا وتلاوة واستظهارا هو الأساس الأول للعناية باللغة العربية وآدابها .

* العناية بدروس اللغات الأجنبية ، ليس فقط لتمكين الطلاب الراغبين في الدراسة بالكليات العملية وما إليها ، ولكن لتهيئة المجموع للملاحقة التطورات العالمية الحادثة والتكيف مع متغيرات المستقبل . كما أن إعداد الدعاة للعمل بالخارج يتطلب تزويدهم بقدر مناسب من اللغات الأجنبية - ليس اللغات العالمية فقط - بل اللغات المحلية ، وإكسابهم المهارات اللازمة كتابة وقراءة وتحادثا .

* رصد النتائج الحديثة لبحوث التعليم وأهدافه ، وفي ضوءها يمكن تحديد وتحديث خطط الدراسة والمناهج التي تحققها ، وتحسين الأداء في العملية التعليمية .

* ربط سياسة القبول بالمعاهد الأزهرية بسياسة القبول بكليات جامعة الأزهر .

* دراسة إمكان انخراط نوع من التعليم والتدريب الفني بالمعاهد الأزهرية ، حتى تتعدد فرص التعليم المستمر أمام الطلاب ولا تتوقف عند التحاقهم بالجامعة ، وحتى تتاح لمن يفيض عددهم مستقبلا عن استيعاب الجامعة لهم أن يتحولوا الى سوق العمل وهم مؤهلون لذلك .

* وضع خطة قابلة للتنفيذ في شأن الدورات التدريبية : التجديدية ، والمهارية التربوية ، والتحويلية .

* توفير الموازنة اللازمة للمباني والأجهزة ، وكذلك لرفع مستوى المعلمين ماديا .

* وضع الأسس اللازمة لاختيار قيادات المعاهد والإدارات التعليمية والعمل على تنفيذها بكل دقة .

سياسة إنشاء معاهد فنية نوعية بالأزهر

ينص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر

والهيئات التي يشملها على الآتى :

المادة (٨٥) : الغرض من المعاهد الأزهرية الملحقه بالأزهر

تزويد تلاميذها بالقدر الكافى من الثقافة الإسلامية ، وإلى جانبها المعارف والخبرات التي يتزود بها نظرائهم فى المدارس الأخرى المماثلة ، ليخرجوا إلى الحياة مزودين بوسائلها ، واعدادهم الإعداد الكامل للدخول فى كليات جامعة الأزهر ، ولتتبعهم جميعا فرص متكافئة فى مجال العمل والانتاج ، كما تتبعا لهم الفرص المتكافئة للدخول فى كليات الجامعات الأخرى فى جمهورية مصر العربية وسائر الكليات ومعاهد التعليم العالى .

المادة (٨٧) : مدة الدراسة فى المعاهد الثانوية الأزهرية أربع

سنوات ، يعد فيها التلميذ إلى جانب ما يحصل من علوم الدين والمعرفة للحصول على الشهادة الثانوية العامة بأحد قسميها العلمى والأدبى ، أو الحصول على الشهادة الثانوية الفنية بأحد أنواعها الصناعى والتجارى والزراعى وغيرها .

وقد ظل التفكير فى إنشاء معاهد ثانوية فنية محل نظر ومراجعة مع المؤسسة التعليمية الأزهرية (قطاع المعاهد الأزهرية) . والرأى السائد أن إنشاء معاهد صناعية أو تجارية أو زراعية يحتاج إلى إمكانات مالية وعينية وورش وألات وأجهزة ونوعية خاصة من المعلمين ، ومن الناحية العملية فإن الحاصلين على الاعدادية الأزهرية متاح لهم بسهولة الالتحاق بمعاهد وزارة التربية والتعليم ، وكذلك الذين لا يوفقون فى الاستمرار

٣٣٦

بالتعليم الثانوى الأزهرى .

وبمعاودة التفكير استقر رأى المجلس - وبموافقة ممثلى قطاع التعليم الأزهرى على اختيار النوعيات الآتية لتكون مجالا للتعليم الفنى بمعاهد الأزهر الثانوية الفنية :

أولاً - معاهد لتحسين الخط العربى : والحاجة إليها ملحة سواء فى قطاع التعليم أو فى سائر قطاعات الخدمات والانتاج .

ثانياً - معاهد لإعداد مقيسمى الشعائر : وتضمن تزويد مساجد الجمهورية بطبقة من مقيسمى الشعائر مزودين بقدر واف من الثقافة الإسلامية ، تسد العجز القائم ، وتساعد فى إشاعة روح الالتزام والوسطية الدينية المعتدلة .

ثالثاً - معاهد للتربية النسوية : تحصل فيها الفتاة على احتياجاتها كائنات وكام ودية بيت ، بالإضافة إلى دخولها سوق العمل والانتاج .

- على أن يتاح لكل نوعية التزود بقدر واف من الثقافة الإسلامية النيرة والمواد الأخرى بما فيها اللغة العربية واللغات الأجنبية .

- وأن يكون إنشاء هذه المعاهد بالتدريج ، وتبدأ بالعاصمة ، ويتم التوسع فيها بحسب الاحتياجات .

سياسة اعداد الطلاب الوافدين

بمعاهد الأزهر وجامعته

الأزهر من أقدم المؤسسات التعليمية التى قصدها طلاب المعرفة من المشرق والمغرب ، إن لم يكن أقدمها على الإطلاق .

ومن هنا كان لزاما على الأزهر أن يضع الوافدين عليه لطلب العلم

دراسي ويرغبون في تلقي هذه الدراسات دون ارتباط بمنهج المعهد أو خطته .

ب - للطلاب الوافدين الحاصلين على مؤهلات دراسية تنقصها العلوم الدينية والعربية .

وجميع هذه النصوص مرعية ومنفذة ، وصدرت بشأنها اللوائح والقرارات التنظيمية ، سوى أن التطبيق أفرز عدة تساؤلات . مما دعا المجلس القومي للتعليم - في الدورة الثامنة (سبتمبر ٨٠ / يوليو ١٩٨١) إلى اتخاذ عدة توصيات أهمها :

- توحيد الأجهزة المشرفة على شئون الوافدين في إدارة عامة واحدة ، وتوفير الامكانيات اللازمة لها بحيث تقوم بالرعاية الكاملة علميا واجتماعيا وماديا لهؤلاء الوافدين في كل مراحل التعليم ، والعمل على تيسير الاجراءات وحسن الاستقبال وتقديم الخدمات اللازمة ، مع تدريب موظفي هذه الادارة على أداء هذه الخدمات بصورة كريمة .

- إنشاء قسم عال خاص بالدراسات الاسلامية والعربية يلتحق به من لم يستوف شروط القبول بالكلية الجامعية ومن لا يريد الاستمرار في الدراسة بالجامعة . وينح الشهاده التي تحددها اللوائح الخاصة بهذا القسم .

- متابعة الخريجين والاتصال بهم بعد تخرجهم وعودتهم إلى بلادهم بوسائل الاتصال المختلفة ودعوتهم إلى زيارة مصر للتحديث معهم فيما يقتضيه بث الدعوة الإسلامية من أساليب وما تصادفه من مصاعب ، وتنظيم الصلة بينهم وبين المبعوثين من الأزهر إلى بلادهم .

- العمل على إيجاد الروابط الوثيقة بين الطلاب الوافدين والطلاب المصريين في مصر . وذلك بتبادل الزيارات ، وأقامة المسابقات العلمية

في دائرة العناية الكاملة والرعاية الشاملة ، لتغذية عقولهم ، وتنمية مداركهم ، وتوسيع ثقافتهم ، ورعايتهم بمختلف أنواع الرعاية ، ما دام الأزهر قد استقدمهم وافدين ، أو قبل وجودهم في صفوف طلابه دارسين على نفقتهم أو نفقة حكومات بلادهم أو ذويهم .

ويصدر القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١ نصت اللائحة التنفيذية له في المادة (٤١) على أن تتولى إدارة البعثات الإسلامية - على وجه خاص - ما يأتي :

١ - الإشراف على الطلاب الوافدين للدراسة بالأزهر ، واستقبالهم ، وإسكانهم ، وتسهيل إلحاقهم بالمعاهد والكلية الأزهرية .

٢ - تأهيل الطلاب الوافدين لغويا ، وعلميا ، وإعدادهم للالتحاق بالفرق المناسبة لهم في الكليات والمعاهد .

وفي المادة (٦٨) : يتولى معهد البعثات الإسلامية استقبال الطلاب الوافدين من أقطار العالم لتلقي العلوم الدينية والعربية بالأزهر وتهيتئتهم لإتمام دراستهم بجامعة الأزهر .

وفي المادة (٦٩) : يلحق بهذا المعهد قسم خاص بإعداد طلاب البعثات ممن لا يتكلمون العربية أو لا يجيدونها إجادة تمكنهم من الاستفادة في الصفوف الدراسية التي يلحقون بها في المعهد أو في جامعة الأزهر .

وفي المادة (٧٠) : تقترح الادارة العامة للمعاهد الأزهرية المناهج الخاصة بمعهد البعثات الإسلامية .

وفي المادة (٧١) : تنظم الأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية بالاشتراك مع الادارة العامة للمعاهد الأزهرية دراسات خاصة في العلوم الدينية والعربية :

أ - للطلاب الوافدين من الذين لا يربون الحصول على مؤهل

والرياضية والترفيهية والاشتراك في المعسكرات الصيفية .

- الاهتمام بتعريف الطلاب الوافدين بمعالم مصر الإسلامية وغيرها ، وقيامهم برحلات يشاهدون فيها النهضة الصناعية والزراعية واللوان الحياة في مصر ، وتقاليدها أهلها .
والحق : وضعت هذه التوصيات موضع التنفيذ ، ولكن على استحياء ، وفي حدود الإمكانيات المتاحة ، مما حدا الى تأكيد التوصية بها .

وفي سنة ١٩٩٠ أجاز المجلس تقريراً بشأن تعليم اللغة العربية للطلاب الوافدين على معاهد الأزهر وجامعته من غير الناطقين باللسان العربى . وفيه توصيات تحتاج إلى التذكير بها ، منها :

- أن يعمل الأزهر على تفرغ القائمين بالإشراف على دراسة العربية للطلاب الوافدين وحسن اختيار المكلفين بالعملية التعليمية من نوى الكفاية والدراية والخبرة ، وخاصة المتوفرين منهم على لغة بسيطة ، وإعداد الدورات التدريبية والتجديدية لهم .

- أن يعمل الأزهر على إمداد المقرر التعليمى بصاحته من المختبرات اللغوية وأجهزة الاستماع والتسجيل وسائر الوسائل التعليمية المعينة على تعلم اللسان العربى .

- أن يعمل الأزهر - معاهده وجامعته - على إدماج الطلاب الوافدين عموماً مع الطلاب المصريين ، فى خلال الدراسة وفى العطلات والإجازات ، بحيث يكون للنشاط اللغوى نصيب كاف من هذا كله .

ورغبة فى شمول الدراسة تم التوجه إلى كل من السادة : أمين عام مجمع البحوث الإسلامية - أمين عام جامعة الأزهر - رئيس قطاع المعاهد الأزهرية - أمين عام المجلس الأعلى

٢٣٨

للشئون الإسلامية - المشرف العام على مدينة البحوث للحصول على مآلديهم من بيانات عن : الموازنة - جنسيات الوافدين على منح وغيرها وأعدادهم ، وما يقدم لهم من رعاية اجتماعية وثقافية ورياضية ، ومراحل تعليمهم وأية مقترحات لمعالجة المشكلات الطارئة .
وقد أودعت الردود الواردة بأمانة المجلس تمهيداً للانتفاع بها فى دراسة قادمة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* التأكيد على التوصيات التى صدرت عن المجلس فى سنة ١٩٨١ ، وسنة ١٩٩٠ ، لأنها تشكل ركيزة أساسية فى النهوض برعاية الوافدين الرعاية الواجبة .

* إنشاء مركز بحثى يتولى اختصاص إدارة البحوث الإسلامية .

* إنشاء معهد بعوث يختص بالفتيات .

* وضع ضوابط لاختيار الطلاب الوافدين على منح .

* أن يكون تعليم اللغة العربية هو الركيزة الأولى لرفع مستوى المقدرة اللغوية ، بفرض تمكين الطالب من متابعة الدرس ، وربما تكون إجادته اللغة العربية وسيلته لكسب فى بلده أو فى غيرها .

* إجراء الاختبارات الخاصة بتحديد المستوى مرة واحدة فى العام وفى موعد ثابت ، حتى يتهىء للوافدين الانتظام فى الدراسة بدءاً من أول العام .

* العمل على تنظيم لقاءات للوافدين بالقيادات الفكرية .

* بحث إعادة تصميم مدينة البحوث الإسلامية وبنائها بنظام متطور لا يخل بإنشائها الحالية ، (وهو مشروع تجرى دراسته بالأزهر ويحتاج تنفيذه إلى دعم مالى) .

البحث العلمى والتكنولوجيا

تكنولوجيا الليزر وتطبيقاته

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تطور تكنولوجيا الليزر وتطبيقاته على المستوى الدولى ومبررات وجدوى الدخول فى هذا المجال على المستوى القومى وموقف هذه التكنولوجيا فى مصر .

١-الموقف العالمى الحالى لأجهزة الليزر وتطبيقاتها:

كلمة ليزر جديدة على اللغة العربية وهى الحروف الأولى من الجملة الانجليزية Light Amplification by stimulated Emission of Radiation وتعنى تضخيم أو تكبير شدة الضوء بواسطة الانبعاث المستحث .

وفى عام ١٩٦٠ تمكن العالم الأمريكى « ميمان » من صناعة أول ليزر على الإطلاق بواسطة بلورة من الياقوت مطعم بعنصر الكروميوم ، فانبعثت ومضات من الأشعة الحمراء تتميز ببريق شديد فى اتجاه الأشعة ولا تفقد شدتها مع زيادة البعد عن المصدر الا ببطء شديد ، وفى عام ١٩٦١ نجح العلماء الأمريكيون : جافان ، وينيت ، وهيربوت ، فى بناء ليزر « هيليوم - نيون » ينبعث منه شعاع مستمر لونه أحمر .

وأنواع الليزر حاليا من ناحية التكوين هى : الليزر الغازى - الليزر البللورى - ليزر أشباه الموصلات - ليزر السوائل - ليزر الالكترونات الحرة - ليزر الومضات القصيرة ذات الطاقة العالية . ومن ناحية طبيعة الانبعاث تنقسم إلى نوعين : شعاع مستمر - ومضات أو نبضات . وأشعة الليزر قد تكون فى الطيف المنظور أو الأشعة تحت الحمراء

بمناطقها الثلاث : القريبة والمتوسطة والبعيدة ، أو فى منطقة الأشعة فوق البنفسجية . هذا وقد أمكن الحصول على أشعة الليزر فى منطقة الموجات الميكرومترية ، كما تم حديثا الحصول على أشعة الليزر فى منطقة الأشعة السينية . وتنقسم أجهزة الليزر الى أجهزة ذات قدرة عالية ومتوسطة وضعيفة .

وفيما يلى أهم الخصائص المشتركة لجميع أنواع أشعة الليزر التى تميزها عن تلك التى تنبعث من المصادر التقليدية :

النقاء الطيفى : فشعاع الليزر حزمة ضوئية غاية فى النقاء من ناحية الطول الموجى .

تركيز الأشعة : فشعاع الليزر حزمة ضوئية مركزة تركيزا شديدا ، أى أن زاوية انفرجها صغيرة للغاية ، وتسير فى خطوط مستقيمة أقرب ماتكون إلى التوازى وبهذا لاتخضع شدة استضاءة سطح يعترضها لقانون التربيع العكسى ، وهذا يعنى أن حزمة أشعة الليزر لاتفقد شدتها إلا ببطء شديد .

ترابط وتماسك فوتونات الأشعة : يرتبط مفهوم طول ترابط فوتونات الأشعة المنبعثة من مصدر بدرجة النقاء الطيفى لها ، فينبعث الضوء على هيئة قطارات من الموجات المتصلة ، وكلما كان المدى الطيفى لاتساعه قصيرا كان قطار الموجات طويلا ، ويصل طول ترابط فوتونات أشعة الليزر إلى مئات الأمتار ، فى حين أن طول ترابط المصادر التقليدية كمصباح الزئبق يصل إلى بضعة سنتيمترات ، وتقوم ظواهر ضوئية

هامة كالتداخل الضوئي الذي تقوى فيه الموجات بعضها بعضا في مواقع وتضعفها في مواقع أخرى ، فتظهر خطوط التداخل التي تستخدم في العديد من التطبيقات المتصلة بالتكنولوجيا المتقدمة كالشرائح الرقيقة وقياس ملامسة الأسطح .

والأصل في الأساس النظري لليزر أو مولدات الكم يرجع إلى العالم أينشتين الذي قام عام ١٩١٧ بدراسة نظرية لحالة وسلوك مجموعة من الذرات في بناء ذرى تحت تأثير مصدر خارجي للطاقة ، وحدد العناصر التي يقوم عليها الإتزان بين الأشعة المؤثرة والاشعاع المنبعث والامتصاص من الذرات ، وأوضح وجود نوع جديد من الاشعاع بجانب الانبعاث التلقائي الذي يصدر عن جميع المصادر العادية ، والاشعاع الجديد هو الانبعاث المستحث .

وأمكن للعالم أينشتين اشتقاق القوانين التي تحدد العلاقات بين الانبعاث أى الإشعاع التلقائي والمستحث والامتصاص ، ووضح من علاقته أينشتين أن شروط الحصول على شعاع الليزر هو حدوث تعاكس في توزيع عدد ذرات الوسط الذي يتم فيه تضخيم شدة الأشعة بمرورها فيه بين مناسيب الطاقة المميزة لهذا الوسط ، فيزداد عدد الذرات في مناسيب الطاقة العالية عن عددها في مناسيب الطاقة المنخفضة ، وهذا عكس ما هو موجود في الطبيعة ، أى يتطلب حدوث تعاكس في إسكان الذرات . ويحدث ذلك بعملية الضخ التي يتم عن طريقها ضخ ذرات من المناسيب الأدنى إلى مناسيب الطاقة الأعلى . وقد استغرق العلماء والفنيون أكثر من أربعين عاما لتصنيع الوسط المطلوب الذي يتم فيه تضخيم الشدة الضوئية لأشعة تنتشر خلاله ، وسط يتميز بتعاكس إسكاني للذرات في مناسيب الطاقة وبذلك ظهر أول ليزر عام ١٩٦٠ . وقد تعددت الآن طرق الضخ للحصول على هذه الخاصية في أنواع الليزر التي تحدد بدورها مكونات أجهزة الليزر ومتطلبات تشغيلها .

٢٤٠

ويقوم الفعل الليزري في جميع أنواع الليزر على ثلاثة مكونات أساسية هي : المادة المضيفة والمادة الضيف ومصدر الضخ الضوئي ، حيث تتفاعل العناصر الثلاثة فيما بينها ، فمثلا في ليزر الياقوت تكون المادة المضيفة هي بلورة الياقوت والضيف هو كميات شحيحة من الكروميوم ، ويتم الضخ بواسطة مصدر ضوئي عالى الشدة .

تطبيقات الليزر في الزراعة والإنشاءات :

يستخدم ليزر « هيليوم - نيون » في المحاذاة وتسوية الأراضي ، ويوجد الآن ليزر يستخدم بطارية السيارة في تشغيله ، كما يمكن أن يعمل أنبوب الليزر بكفاءة لعدة آلاف من الساعات ، وعندما ينتهى عمره الافتراضي يمكن إحلال قطع غيار له في الميدان أو الحقل دون حاجة لخبرة عالية متخصصة . كما يستخدم في تحقيق المحاذاة في قضبان السكك الحديدية وتصحيح التغير في المحاذاة نتيجة انثنائية الكبارى وتغيير أسطح الطرق بفعل الأوزان المنقولة بالشاحنات ، والاستخدام المستمر على فترات زمنية طويلة لجدران السدود . ويستخدم أيضا في مد وإرساء الكبلات ومد الأنابيب والمواسير وإجراء عمليات المحاذاة في الأنفاق . أما داخل المنازل فإن أجهزة الليزر تقوم بإجراء التجزئة في الحجرات وضبط محاذاة الأسقف والأرضيات ، وفي خارج المباني تستخدم في تسوية الأراضي وتسطير الأرض الزراعية وفي محطات الصرف الصحي .

تطبيقات الليزر في معايرة الأطوال :

يستخدم الليزر العياري « هيليوم - نيون - يود » في معايرة « ليزر هيليوم - نيون » لتمييز كل من الطول الموجي للأشعة واللايقينية في قيمة الطول الموجي ودرجة استقراره ، كذلك قياس طول ترابط الفوتونات في حزمة أشعة الليزر « هيليوم - نيون » والترابط الزمني والترابط الفراغي وتطبيقاتها في التداخل الضوئي وفي تعيين

تضاريس الأسطح ، كما تستخدم أجهزة الليزر وحيدة المنوال التي تمت معايرتها في ضبط قياسات المتر العيارى وفي قياس قنود القياس الثانوية الطرفية المستخدمة في الصناعة . كما نجد أحد تطبيقات ليزر « هيليوم - نيون » في قياس سرعة الموانع باستخدام البقع الضوئية التي نحصل عليها عند إضاءة سطح خشن بضوء مترابط الفوتونات . وأحد تطبيقات ليزر « هيليوم - نيون » هي التصوير في أبعاد ثلاثة - أى « الهولوجرافيا » التي اكتشفها العالم جابور وحصل على جائزة نوبل على هذا الاكتشاف - وفيه أمكن الاستفادة بجميع المعلومات التي تنقلها الأشعة الضوئية التي تترك الجسم لتكون صورته ، وعند النظر خلال الهولوجرام الناتج نحصل على صورة الجسم تظهر فيها جوانبه المختلفة ، ويعطى كل جزء من الهولوجرام معلومات عن جميع أجزاء الجسم . ويمكن تخزين عشرات الصور على هولوجرام واحد ، كما يمكن الحصول على الصورة في أبعادها الثلاث ملونة باستخدام ثلاثة أطوال موجية صادرة من أجهزة ليزر ، ويضاء الهولوجرام في هذه الحالة بالأشعة البغضاء . والمتطلبات التكنولوجية للحصول على الهولوجرام متوفرة الآن .

تطبيقات أشعة الليزر في الصناعة :

أنواع الليزر المستخدمة في معالجة وتشغيل المواد هي : ليزر الياقوت ، ليزر هيليوم - نيون ، ليزر ثاني أكسيد الكربون النبضى ، ليزر ثاني أكسيد الكربون المستمر ، ليزر الياج وليزر نيوديميوم - ياج .

وقد مرت تكنولوجيا الليزر في مراحل التطور التالية :

من عام ١٩٦٠ - ١٩٦٥ تم اكتشاف ليزر الياقوت وليزر هيليوم - نيون وليزر ثاني أكسيد الكربون وتم تجميع أشعة الليزر المنبعثة في بؤرة

تشغل مساحة ضئيلة للغاية بهدف تعيين إمكانية حزمة الأشعة في حفر ثقوب في شرائح صلبة .

ومن عام ١٩٦٥ - ١٩٦٩ عاصرت هذه الفترة التقدم في الأساس النظرى للفعل الليزرى وتطور مفهوم الأنظمة . ولم تصبح نوعية الليزر وبصرياته والمواد هي التي تؤخذ فقط في الاعتبار ، إنما دخلت عوامل أخرى مثل حالة السطح والصيانة والأمان والعائد من الاستثمار - في الاعتبار عند اتخاذ القرار ، أى مميزات وجوى استخدام أشعة الليزر . ونذكر هنا بعض التطبيقات التي تمت وهي : معالجة وتشغيل المواد ، وإزالة الزوائد وتهذيب المقاومات الكريونية ، واللحام الموضعى ، وترقيم دعائم السيراميك .

ومن عام ١٩٦٩ - ١٩٧٩ دخلت التطبيقات ميادين صناعية عدة منها : التثقيب والقطع والنشر واللحام والتهذيب وترقيم شرائح من أشباه الموصلات ، بالإضافة إلى دخول التحكم الآلى وتصنيع مكونات دقيقة صغيرة الحجم مصممة لتطبيقات أشعة الليزر ، وكذلك برامج الحاسبات ونشر السيراميك وتصنيع دوائر الكترونية دقيقة .

وقد وصلت تكنولوجيا الليزر في معالجة المواد إلى النضج منذ عام ١٩٧٣ حتى عصرنا هذا فاستكملت نظم تستخدم الليزر وتعمل أتماتيكيا ويحكمها برامج الحاسبات الآلية بدرجة عالية من الدقة ، وتم تصنيع مكوناتها الدقيقة التي تعمل أتماتيكيا ، واستخدام ليزر الياج لإزالة الزوائد وتهذيب الحواف ، واستخدام ليزر ثاني أكسيد الكربون للوصلات ، وتوفرت الخبرة في إدخال التحسينات في التكنيكيات .

ومن تطبيقات ليزر الجوامد - نيوديميوم ياج ، وليزر الياقوت : التعرف على العناصر الشحيحة وتقدير كمياتها في الخامات والأراضى الصحراوية والزراعية ورماد النبات . تلك العناصر التي توجد بكميات شحيحة لكنها تلعب دوراً رئيسياً في نمو النبات وفي حياة الحيوان الذى

داخل جسم الإنسان المصابة . وقد زاد اهتمام الجراحين في إمكانية استخدام أشعة الليزر بهذه الطريقة لإزالة أورام في المثانة والرحم . والميزة الكبرى في استخدام أشعة الليزر الموجهة والمنقولة بواسطة الألياف البصرية هي أنها لا تحتاج إلى عملية فتح جراحية . كما تستخدم أشعة الليزر - هيليوم - نيون كجهاز لتشخيص الأمراض يتم عن طريقه تعيين معدل النمو في مواقع على أنسجة مأخوذة من جسم الإنسان ، حتى لو كانت نتيجة تغييرات بطيئة للغاية .

كما استخدم الليزر النبضي الذي يحمل طاقة عالية في تبخير موصى لعينات من الأنسجة لمعرفة العناصر الشحيحة فيها بواسطة التحليل الطيفي وتقدير كمياتها ، وذلك بعد تحديد المنطقة حول الموقع . وبدل اكتشاف كميات غير عادية من عناصر الكالسيوم مثلا على احتمال وجود أمراض معينة . كما استخدمت أشعة الليزر في طب الأسنان لإزالة المناطق والأجزاء التالفة في الأسنان في جزء من الثانية وبدون ألم .

أنواع الليزر المستخدمة في طب وجراحة العيون : ليزر الياقوت ، ليزر الأرجون المتأين ، ليزر الكريبتون المتأين ، ليزر نيوديميوم ياج ، وليزر الصبغة نبضي ومستمر ، وليزر ثاني أكسيد الكربون ، وليزر الأكسجين ، والطبيب المعالج في مجال التجميد الضوئي للدم ، أي تجليته ، حرية الاختيار بين ليزر الياقوت ، وليزر الأرجون ، أو ليزر الكريبتون ، وينبعث من الأخيرين أطوال موجية في الطيف المنظور كأشعة مستمرة ، فالحرارة التي تولد في الأوساط الشفافة ضئيلة للغاية . ويستخدم ليزر هيليوم - نيون في الطب أساسا لضبط الاتجاه إلى الهدف أي التصويب بالغ الدقة ، لمعاونة أنواع الليزر التي ينبعث عنها أشعة غير منظورة .

يستخدم ليزر الياقوت في علاج العيوب في تركيب القرنية مثل

يرعى على هذا النبات وذلك باستخدام التحليل الطيفي الانبعاثي . ومن تطبيقات الليزر : التراسل الضوئي عبر الألياف البصرية ، وذلك باستخدام ليزر الحث وهو ليزر ضئيل الحجم يتناسب مع أبعاد الألياف البصرية وتنبعث عنه أشعة ليزر في منطقة الأشعة تحت الحمراء . وتتمتع الألياف البصرية بأفضلية أكيدة على الأسلاك النحاسية في أنه لا يمكن تسريب المعلومات منها ، كما تتخلص من التداخل الذي يحدث في الخطوط التليفونية ، وبهذا توفر الأمان والحفاظ على سرية المعلومات ولا تسمح بالتصنصت على المكالمات . كما يستخدم الليزر في فصل النظائر وفي الاندماج النووي .

تطبيقات أشعة الليزر في الطب :

لعل أكثر التطبيقات العملية لأشعة الليزر هي في الطب ، فالانفراج الضئيل جدا لحزمة الأشعة يسمح بإجراء عمليات جراحية على مساحات صغيرة محددة تحديدا دقيقا . وعين الإنسان مناسبة تماما لاستخدام أشعة الليزر ، فالأجزاء الخارجية شفافة تسمح للأشعة بطول موجي مناسب ، أن تنفذ خلالها لتصل إلى الأنسجة في الخلف ، فتمتص هذه الأنسجة الأشعة التي لها هذا الطول الموجي بشراهة ، وبالتالي يمكن للأشعة إزالة هذه الأنسجة أو لحامها . ويسمح الجلد نفسه والطبقة الدهنية تحته ، وأغلب أنسجة الجسم كالعضلات ، بتنفيذ محسوس لأشعة الليزر بأطوال موجية مناسبة ، ولهذا يمكن لطاقة عالية مصاحبة لهذه الأشعة أن تنفذ خلال هذه الطبقات وتصل إلى الأنسجة المصابة فتمتص أشعة الليزر إما بطبيعتها أو عن طريق حثها على امتصاص الأشعة ، ولذا يتم إزالتها . ويتم إزالة الأورام التي تظهر على سطح الجلد بسهولة باستخدام أشعة الليزر ، إذ غالبا ما يكون لها شراهة امتصاص الأشعة أكثر مما يجاورها من أنسجة سليمة . كما يتم نقل أشعة الليزر خلال الألياف الزجاجية المرنة الدقيقة لكي تصل إلى مواقع

التمزقات في الشبكية وانفصالها عن المشيمية ، بالإضافة إلى تجميد الدم . ويستخدم ليزر الأرجون المتأين وليزر الكريبتون المتأين في تجميد الدم وفي لحام الشبكية . ويستخدم ليزر المصبغة في عمليات تجميد الدم . كما يستخدم ليزر ثاني أكسيد الكربون وتنبعث عنه أشعة غير منظورة - مستمرة أو نبضية - في منطقة الأشعة تحت الحمراء ، وهو أسرع قاطع بأقل إتلاف حرارى لجوانب الجرح ، كما يتمتع بكثافة ضوئية للفوتونات أعلى من جميع أنواع الليزر، لهذا يحدث أقل إتلاف حول المنطقة التي يتم تبخيرها . كما يستخدم ليزر ثاني أكسيد الكربون في الجراحة في العمليات التي تكون فيها كمية الدم المنتظر فقدانها محسوسا ، والجراحة للمرضى الذين عندهم قابلية للنزف ، والجراحة لبعض الأمراض الخبيثة كالسرطان . ويستخدم ليزر الأكسيمير، وتنبعث عنه حزمة أشعة في منطقة الأشعة فوق البنفسجية على هيئة نبضات ، في علاج قصر النظر وطول النظر ، وذلك بإزالة طبقات من قرنية العين على هيئة عدسات مرجبة في حالة قصر النظر ، وعدسات سالبة في حالة طول النظر .

٢ - الإنجازات الحديثة في تكنولوجيا ليزر الجوامد والتوقعات المستقبلية والتطبيقات:

تصنيع الليزر المناغم الذي يتم تناغم أشعته على مدى من الأطوال الموجية وأكثر الأوساط استخداما ، حتى عام ١٩٨٩ ، كوسط لليزر مناغم هو بللورة sapphire مشابه بالتيتانيوم ، وهو يجمع بين مدى طيفى واسع للمناغم يصل إلى ٥٠٠ نانومتر في منطقة الأشعة تحت الحمراء ، ويتم ضخه بواسطة ليزر الأرجون المتأين .

كما تم تطوير واستحداث أنواع أخرى جديدة من ليزر الجوامد

مثل : ليزر فلوريد المغنسيوم المشاب بالكوبلت ، ويتم ضخه بواسطة ليزر نيوديميوم - ياج وهو ليزر مناغم في منطقة الأشعة تحت الحمراء . كما ظهر ليزر جوامد يضخه ليزر ثنائى باعث للضوء بون حاجة لاستخدام مصابيح الضخ الضوئى . وكذلك تم تصنيع الميكرو ليزر ، وتنبعث منه أشعة وحيدة الطول الموجى عند درجة حرارة الغرفة ، ومن أنواعه ليزر نيوديميوم - ياج بطول فجوة رنانة مقدارها ٧٢٠ ميكرون ، أى أنه ضئيل للغاية .

إن بساطة تصنيع الميكروليزر والنجاح في ضخه بليزر ثنائى باعث للضوء وانبعث أشعة وحيدة الطول الموجى مع كفاءة عالية تجعل منه مصدر جذاب لاستخدامه في تطبيقات شتى ، وهو الآن متوفر في السوق العالمى .

كما ظهر حديثا ليزر جوامد زرنخات الجاليوم نبضى في منطقة الأشعة تحت الحمراء وهو دقيق الحجم ويضخه ليزر ثنائى ، ويستخدم في التراسل الضوئى عبر الألياف البصرية .

ومن المتوقع أن تكون أهم تطبيقات تكنولوجيا ليزر الجوامد وليزر أشباه الموصلات هي في أجهزة عرض الصور - أجهزة الطباعة - الاتصالات - الروبوت والتحكم الآلى .

أما تطبيقات ليزر الجوامد في الطب والتشخيص فهي:

- تفتيت الحصوة ، باستخدام ليزر جوامد تنبعث عنه عدة أطوال موجية نبضية ، من ميكروثانية إلى نانوثانية .

- لحام الشبكية ، باستخدام ليزر ثنائى باعث للضوء .

- علاج السرطان ، باستخدام ليزر جوامد مناغم أو ليزر ثنائى باعث للضوء بقدرة ١ - ١٥ وات .

- علاج الأمراض الجلدية ، باستخدام ليزر جوامد مناغم .

ومع تطور أجهزة الليزر أمكن تصنيع أنواع ليزر شدة أشعتها

الكربون المتأين ولهذين النوعين قدرة متوسطة تتراوح بين ٢-٥ وات ، وأطوال موجية في الطيف المنظور . كما يستخدم ليزر نيوديميوم - ياج ، وتنبعث منه أشعة في منطقة الأشعة تحت الحمراء القريبة . كما تم استيراد وتشغيل عدد من أجهزة ليزر الأكسجين لعلاج قصر النظر .

ويشرف على الصيانة في جميع الحالات وكلاء الشركات بمصر ، ولاتتوفر ميزانية صيانة كافية في الجهات التابعة للقطاع الحكومي ، بالإضافة إلى عدم توفر العمالة الفنية المدربة على الصيانة ، أما في الجهات التابعة للقطاع الخاص فيتحمل المريض في النهاية نفقات الصيانة المرتفعة وتكلفة قطع الغيار ، وتتم عن طريق استيراد خبرة أجنبية .

في قطاع الزراعة ، تتركز أجهزة الليزر وهي ليزر هيليوم - نيون في معهد بحوث الميكنة الزراعية بوزارة الزراعة وقروعا في الاقاليم ، وتستخدم في تسوية الأراضي ، كما يستخدم ليزر أشباه الموصلات ثنائي باعث للضوء ، ويعمل ببطارية ١٢ فولت ، وتوفر التسوية ٢٨٪ من مياه الري ، مع زيادة في المحصول ، وصلت إلى ٥٠ ٪ في القصب ، و ٢١ ٪ في القمح .

في قطاع الصناعة : وعدد أجهزة الليزر المستخدم فيه محدود ، ويستخدم ليزر ثاني أكسيد الكربون وليزر نيوديميوم ياج بقدرة ٢٠ وات في اللحام والتثقيب .

في قطاع التعليم الجامعي : تستخدم في كليات الطب والهندسة والعلوم بالجامعات أنواع الليزر الآتية :

- ليزر الأرجون المتأين وليزر الكربون المتأين ، في جراحة العيون .
- ليزر هيليوم - نيون ١-٥ ميلي وات ، في قياس سرعة المواقع وتنقية الصور .

عالية جدا ، وفوتونات ذات ترابط عال جدا ، وعند سقوط هذه الأشعة على الأسطح المادية فإن الخصائص الضوئية لها كمعاملات الانكسار والامتصاص تتغير مع شدة الأشعة الضوئية العالية . وبذلك ظهر فرع جديد هو البصريات اللاحظية ، وأهم التطبيقات التكنولوجية له هي في استخدام ظواهره للعمل كذاكرة ضوئية لحفظ المعلومات والعمل كترانزستور ضوئي ، كما أمكن تصنيع أجهزة ضوئية سريعة الفصل والوصل يمكن بها تصنيع الحاسب الضوئي .

وضح مما تقدم أن قلب ليزر الجوامد هو الوسط النشط الفعال الذي يحوى المضيف والضيف . وهذا الوسط هو بللورة تم إنشاؤها وإشابتها - أي زرع شوائب أثناء عملية الانماء البللوري - بحيث يكون هناك تجانس في التوزيع في التسيح البللوري . كما يدخل في مكونات أجهزة الليزر مرآيا عالية الانعكاسية وناقلة للضوء ، يتم تحضيرها بالتبخير الحراري تحت ضغط منخفض ، ولكل جهاز ليزر مرأتان بمواصفات محددة تختلف عن مرآيا الجهاز الآخر .

ومن الأهمية أن نذكر أن رأس المال المستثمر في سوق الليزر في الولايات المتحدة لعام ١٩٨٩ كان حوالى ٧٠٠ مليون دولار ، ارتفع في السنوات القليلة التي تلت إلى حوالى عشرة مليارات في مجالات التطبيق باستخدام أشعة الليزر .

٣- الموقف الحالي لتكنولوجيا الليزر وتطبيقاته في مصر :

في قطاع التشييد : يوجد مايزيد عن ٦٠ جهاز ليزر هيليوم - نيون بقدرة من ١-٥ مللى وات ، تستخدمها حوالى ٤٠ شركة من شركات القطاع العام والخاص في مد وارساء : مساحى تسوية - مساحة - صرف مغطى - مساحى بناء .

في قطاع الطب : تستخدم أجهزة الليزر في مصر في مجال جراحة العيون وتجميد الدم ، وهي ليزر الأرجون المتأين ، وليزر

ضبط قياسات المتر العيارى ، ويستخدم جهاز ليزر للرصد فى معهد العلوم الفلكية كما تستخدم أشعة الليزر فى دراسة البلازما Tokamak .

وتشير التطورات فى هذا المجال الى أن عددا من أنواع الليزر ، ومنها ليزر الصبغة ، سوف يحل محلها ليزر الجوامد وليزر أشباه الموصلات ، وسوف يحل ليزر ثنائى باعث للضوء محل ليزر هيليوم - نيون فى التسوية ، كما أن عددا من الليزر ، ومنها الميكروليزر ، سوف يسود سوق الليزر فى السنوات القليلة المقبلة ، ويعنى ذلك أن الشركات المنتجة سوف توقف خطوط انتاجها لبعض أنواع الليزر ، وسوف يكون هناك مخزون سلعى منها فى تلك الشركات لا يجد سبيلا لتصريفه فى أسواق الدول المنتجة ، وإنما سوف يجد طريقه إلى أسواق دول نامية . كما الأجهزة الموجودة عندنا والتي توقف إنتاجها ، سوف لا تتوفر لها قطع غيار ، بالإضافة إلى ظهور أنواع أحدث من أجهزة الليزر أكثر كفاءة وأقل تكلفة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق يوصى بما يأتى :

- * الاعلام المنظم عن الاتجاهات المستقبلية فى سوق الليزر ، والتبصير بالاجيال الأحدث وتقديم المشورة عند طلبها خاصة عند التعاقد ، لشراء أنسب أجهزة الليزر من السوق العالمية .
- * العمل على تكوين فرق متخصصة فى صيانة أنواع محددة من أجهزة الليزر ، وتدريبها فى الداخل وفى الخارج ، وتوفير الظروف المعيشية المناسبة لاستمرار ارتباط أفراد الفرق بالجهة الموفدة .
- * التنسيق بين كافة القطاعات المستفيدة ، والاستفادة من مراكز الصيانة الموجودة فى مختلف الجهات البحثية والتطبيقية عن طريق التعاقدات لعمليات محددة .

- ليزر هيليوم - نيون ، فى أعمال التسوية والتخطيط .

- ليزر الأرجون المتأين ، فى بحوث تشتت رامان .

- ليزر النيتروجين ، لضخ ليزر الصبغة ودراسة أطيايف الليزر .

- ليزر ثانى أكسيد الكربون ، لإعداد تجرية عن فصل النظائر ،

وفى طب الاسنان .

- ليزر الصبغة ، فى بحوث تتصل بتلوث البيئة وفى دراسه

أطيايف الليزر .

- ليزر ثيوديميوم - ياج ، فى جراحة الكتاركت .

- ليزر اكسمير ، فى طب العيون .

- ليزر الجوامد تيتانيوم - Sapphire ، فى دراسة

خصائص أشعته .

- ليزر التتيروجين ، لدراسة تفاعلاته مع كربيدالتيتانيوم .

- ليزر الحقن ، فى التراسل الضوئى .

- ليزر الأرجون ، فى علاج الأمراض الجلدية .

وفى عام ١٩٨٦ قدمت المعونة الأمريكية عددا من ليزر هيليوم -

نيون ، ومن الأرجون المتأين ، وقد خص كل جامعه حوالى ٣٠ جهازا

وزعت على الكليات العملية ، منها ما دخل معامل الطلبة لإجراء تجارب

السنوات النهائية فى علم البصريات ، ومنها ما حُصص لإجراء بحوث

لأعضاء هيئة التدريس . وقد أوشك العمر الافتراضى لانايب هيليوم -

نيون على الانتهاء ، مما يتطلب صيانة جهاز الليزر بإعادة ملء الأنايب

الصحيحة من الهليوم ومن النيون تحت ضغط معين

فى مراكز ومعهاد البحوث ، تستخدم أجهزة ليزر هيليوم - نيون فى

المعايرة الضوئية للأطوال : فى قياس حدود القياس الثانويه

الطرفية ، وفى قياس تضاريس الاسطح . كما تستخدم أجهزة ليزر

هيليوم - نيون وحيد الطول الموجى والمنوال فى الهولوجرافيا ، وفى

تتوقف على إخضاعها لمنطق الإدارة ، ومن هنا تبدو أهمية تعبير
« إدارة التكنولوجيا » .

وإذا تمثلنا عناصر عملية الإدارة ، فإنه يمكن تصور تطبيقها على
حالة التكنولوجيا وصولاً إلى مرحلة « إدارة التكنولوجيا » .

وتتضمن عملية الإدارة العناصر الآتية :

• تحديد الأهداف أى (النتائج المطلوب تحقيقها) .

• تحديد السياسات والاستراتيجيات المنظمة للوصول

إلى الأهداف .

• تحديد الخطط والبرامج المؤدية إلى تحقيق الأهداف .

• توفير وتنظيم وتنسيق استخدام الموارد والامكانات المادية

والبشرية اللازمة للإنجاز .

• متابعة تنفيذ الخطط واستخدام الموارد وتقييم

النتائج والانجازات .

وإذا طبقنا هذه العملية الإدارية على حالة

التكنولوجيا فإننا نتصورها كالاتى :

• تحديد الأهداف المطلوبة من وراء استخدام التكنولوجيا (أو

تنمية التكنولوجيا ، أو تطوير التكنولوجيا ، أو نقل أو تطوير

التكنولوجيا) .

• تحديد السياسات (أى القواعد المنظمة) للتعامل مع مظاهر

التكنولوجيا المتعددة ، وكذلك الاستراتيجيات (أى الطرق والبدائل

المختارة لضمان تحقيق الأهداف بما هو متاح من امكانات وما يوجد من

قيود ومخاطر) .

• وضع الخطط والبرامج والجدول وغيرها من آليات

لتحديد متى وكيف وأين تتم الأنشطة المتصلة بالتعامل

مع التكنولوجيا .

• مد جسور الاتصال مع المراكز البحثية المماثلة فى الخارج ، مع

استخدام خبراء استشاريين متخصصين فى مجال انتاج وتطوير

أجهزة الليزر .

• الاشتراك فى مشروعات استثمارية مع شركات القطاع

الخاص والعام الأجنبى والملى ، بهدف تلقى واستيعاب

وتوطين ونقل التكنولوجيا فى مجال تصنيع مكونات لأنواع من

أجهزة الليزر .

إدارة التكنولوجيا

تمثل « إدارة التكنولوجيا » أحد الاهتمامات الرئيسية

للعالم المعاصر ، إذ تجمع بين قوتين هائلتين هما الأساس

فى التطور الاقتصادى والاجتماعى للعالم المتقدم ، وهما

الركيزة فى القوة العسكرية والسياسية لدول المقدمة فى النظام

العالمى الجديد .

الإدارة : وهى القدرة على تحقيق الأهداف والنتائج باستثمار

الموارد والامكانيات المتاحة وتنظيم العائد منها ، وذلك باتباع أساليب

ومناهج وأنوات يوظف كل منها التوظيف الأفضل فى ظل الظروف

والأوضاع المحيطة .

التكنولوجيا : وهى نتائج العلم مترجمة إلى أساليب لحل المشكلات

وعلاج أوجه القصور ومكامن الضعف فى نظم الانتاج والتداول وغيرها

من النظم الانسانية .

وإنجاح أى نشاط إنسانى (بمعنى تحقيقه لأهداف محددة

ومرغوبة) ، فإن قدرنا من الإدارة لا بد وأن يمارس لضمان اتجاه

النشاط بما يحقق الأهداف . ومن ثم فإن فاعلية التكنولوجيا

• توفير المعلومات والأفراد والخبرات والموارد المادية اللازمة لتنفيذ برامج التعامل مع التكنولوجيا .

• متابعة تنفيذ الخطط وتقييم النتائج ومدى اتفاقها مع الأهداف المرجوة .

وحيث تمثل التنمية التكنولوجية هدفا رئيسيا للبلاد النامية - ومن بينها مصر - فإن الخطر الداهم ، في أغلب الأحيان ، يكمن في التصدى بمشروعات متفرقة أو متناقضة فيما يسمى بنقل التكنولوجيا أو تطويرها ، وذلك بكون وجود إطار ونظام إداري مقنن لتوجيه تلك المشروعات ، ففي أغلب الأوقات - ونظراً لافتقار عنصر الإدارة - تصبح الحركة على محور التكنولوجيا محفوفة بالمخاطر والمشكلات ، ولا تحقق العائد الإيجابي المتوقع أو المأمول .

إدارة التكنولوجيا في مصر :

إذا تحدثنا عن التطوير التكنولوجي في مصر من منظور إداري كان علينا ان نسأل الأسئلة الهامة الآتية :

السؤال الأساسي : أي تكنولوجيا وبأي أسلوب يمكن اختيار المناسب منها ؟

وللإجابة على هذا السؤال ، نذكر أن هناك (على الأقل) خمس مراحل أساسية في العملية التكنولوجية ، وهي :

• ابتكار التكنولوجيا Technology Generation

• استيعاب التكنولوجيا Technology Absorbition

• تطبيق التكنولوجيا Application Technology

• نقل التكنولوجيا Technology Transfer

• تطبيع التكنولوجيا Technology Adaptation

وإذا كنا نقبل التعريف العام للتكنولوجيا بأنه استخدام وتطبيق نتائج البحث العلمي في حل المشكلات ، فإنه يبدو بالضرورة أن أصعب

المراحل الخمس وأعلىها تكلفة هي المرحلة الأولى (ابتكار التكنولوجيا) حيث تتطلب استثمارات هائلة لتمويل عمليات البحث العلمي الأساسي Basic Research بما تحتاجه من بنية أساسية Infrastructure تتمثل في شبكة هائلة من معامل ومختبرات بحثية بمعداتا وإمكاناتها المادية من جانب ، وجيش متكامل من الباحثين والتكنولوجيين وما يقوم على خدمتهم من قواعد للبيانات ونظم للمعلومات من جانب آخر .

وبذلك نخلص الى أول استنتاج لنا في مجال إدارة التكنولوجيا في مصر :

إن الإدارة التكنولوجية في مصر وما تمثله من استثمار ومناطق ، غير مهيئة بعد للدخول في مجال ابتكار التكنولوجيا .

وقد يوافق الكثيرون على مضمون ويقولون إذن المجال الطبيعي الذي تستطيع إدارة التكنولوجيا في مصر الإسهام فيه هو عملية نقل التكنولوجيا ، والامر ليس سهلاً في هذا المجال أيضاً إذ لا بد للنجاح في نقل التكنولوجيا من توفر امرين أساسيين ، هما :

- الظروف المادية والمعنوية والبشرية المساعدة على استيعاب التكنولوجيا المنقولة أو المرشحة للنقل .

- الظروف المادية والمعنوية والبشرية المساعدة على تطبيق التكنولوجيا التي تم نقلها واستيعابها .

إذن الاستنتاج الثاني الذي نصل اليه هو :

إن نقل التكنولوجيا (أي تكنولوجيا) ليس هو الهدف في ذاته ، بل الأهم هو توفير القدرات المساعدة على استيعاب وتطبيق التكنولوجيا .

وعلنا نستعرض معا بعض التكنولوجيات المعروفة والتي تم نقلها الى

ومحدوديته (لكثير من التكنولوجيات المتاحة يشير الى أن الإدارة المصرية لم تنجح في توفير فرص الاستيعاب الكامل ، ومن ثم فرص التطبيق الكامل والفعال للتكنولوجيات المتاحة لها .

ولعل في تكنولوجيا الحاسبات الآلية مثال واضح ، اذ تنحصر استخداماتها بدرجة كبيرة في تطبيقات بدائية ، ولم يتحقق الاستخدام الفعال لها في معظم مجالات الحياة المصرية ، فالحاسب الآلي حتى الآن لا يلعب دوراً ملموساً في التعليم ، أو الصحة ، أو البحث العلمى ، أو نظم المعلومات ، أو نظم الإدارة المدنية ، أو إدارة الوحدات الانتاجية ، أو الزراعة .

وثمة مثال آخر وهو الأتمار الصناعية وشبكة الميكرويف ، اذ يكاد استخدامها ينحصر في نقل الرسائل الإعلامية الخارجية في مناسبات معينة ، وكذلك الليزر حيث لم يطرق مجال التطبيق الصناعى بعد ، ولم يستفد بهذه التكنولوجيا في التشييد والبناء واستصلاح الاراضى الصحراوية مثلاً .

وحتى اذا نظرنا الى التكنولوجيات القديمة مثل التليفون ، نجد استخدامه متحصراً بالدرجة الأولى في نقل المكالمات ، بينما العالم يوظفه الآن لتوظيفات متعددة ومتنامية ليس أقلها أهمية استخدامه كوسيلة لنقل المعلومات .

وتكشف الدراسة التحليلية عن حقيقة أساسية يجب تدارسها باعتبارها في مقدمة اهتمامات الإدارة الجديدة .

تلك الحقيقة هي ما نقدمه كاستنتاج رابع في هذا العرض :

ان معظم التكنولوجيات المتاحة للإدارة المصرية لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل ، وأنها لا تزال محصورة في التطبيقات التى بدأت بها رغم أن العالم الخارجى قد تجاوز تلك المرحلة ببون شاسع .

وحدات الانتاج المصرية (حتى في قطاع الخدمات والقطاع العائلى) منذ فترات مختلفة ومنها :

– تكنولوجيا الكهرباء (بكل معانيها وإمكاناتها) .

– تكنولوجيا الحاسب الآلى .

– تكنولوجيا الاتصالات (التليفون ، الفاكس ، التلكس) .

– تكنولوجيا الاتصالات المتفرقة (الأقمار الصناعية ، الميكرويف ...) .

– تكنولوجيا الاتصالات السمعية والبصرية (التليفزيون ، الراديو ...) .

– تكنولوجيا النقل (السيارة ، الطائرة ، السفن ...) .

– التكنولوجيا الحديثة (الاشعاع ، الليزر ، الموجات الصوتية ...) .

وما هنا تاتى الاسئلة الموجهة الى الادارة التكنولوجية في مصر، وهي :

هل تم استيعاب وتطبيق تلك التكنولوجيات الى منتهاها ؟

هل نجحت الإدارة المصرية في استثمار (ولا نقول استغلال) كل

الفرص التى تتيحها هذه التكنولوجيات الموجودة لديها فعلاً ؟

هل نستفيد في وحداتنا الإنتاجية (وفي المجتمع بصفة

عامة) من كل الامكانيات والاستخدامات المحتملة لتلك التكنولوجيات

وذلك قبل التطرق الى البحث عن تكنولوجيات جديدة ؟

ومن ثم نصل الى الاستنتاج الثالث وهو :

ان التكنولوجيات المتاحة للمجتمع المصرى (وللإدارة) جانب كبير

منها مهدر ، ولا يزال هناك مجال رحب لتوسيع وتعميق مدى الاستخدام

قبل الاحتياج الى تكنولوجيات جديدة .

وأن ما نشاهده من سوء الاستخدام (أو بدائية الاستخدام

أن نتائج التحليل من الأساس هو التوصل إلى حزمة تكنولوجية جديدة (تتضمن التكنولوجيا المستخدمة في التكنولوجيا واستخداماتها) وهذه الحزمة هي التي يتم من خلالها وصف تلك الحزمة التكنولوجية في الشركات المختلفة :

- التسويات : هي تلك التكاليف التكنولوجية المختلفة والتطبيقات المختلفة داخل الحزمة من حيث درجة الرقي Sophistication والشمول لكل المجالات الممكنة Spread ، والعمق Depth .

- التكامل والتداخل : بحيث يتكامل من تلك الحزمة التكنولوجية شبكة متناسقة (غير متناحضة) ، ومن ثم تقل (أو تنعدم) مناطق التصادم بين التكنولوجيات بعضها وبعض ، وتغلب درجة الاعتمادية والتبادلية فيما بينها .

- الإنتاجية ، أي أن العائد من التطبيقات التكنولوجية نفس الحزمة يكون أعلى ما يمكن بالنسبة للموارد المستخدمة فيها .

- ونخلص من كل ما سبق إلى أن إدارة التكنولوجيا تعتمد بالدرجة الأولى ، شأنها شأن الإدارة عموماً ، على تدفق مستمر ومنظم من المعلومات عن عناصر المنظومة التكنولوجية جميعاً ، مع تحديد للتكلفة والعائد لكل عنصر من تلك العناصر .

إن المعلومات المختلفة ستسهم في توضيح أمرين أساسيين بالنسبة لمتخذ القرارات التكنولوجية :

الأول : الفرص ، والفوائد ، والمنافع التي يحققها تطوير ، وتعديل ، وتنمية ، ونقل ، واستخدام تكنولوجيا معينة .

الثاني : المخاطر ، والمشكلات ، والقيود ، والمعوقات ، والأضرار ،

إذن حين نتحدث عن مسؤولية الإدارة المشددة في إعادة تصميم الحزمة التكنولوجية المناسبة ، فإننا نمنى بذلك ضرورة اتباع نهج موضوعي يقوم على العناصر الرئيسية الآتية :

- عنصر التكنولوجيات « المتاحة » للإدارة المصرية فعلاً .
- عنصر الاستخدامات (التطبيقات) الفعلية لكل مسكن تسلك التكنولوجيات .

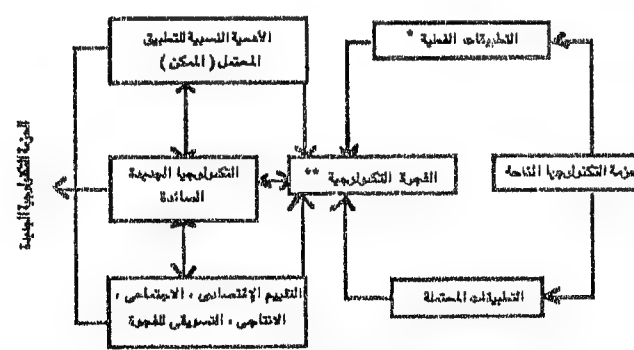
- تحديد مجالات الاستخدام الممكنة لتلك التكنولوجيات « التطبيقات المحتملة » .

- تقييم التكلفة والعائد من كل تطبيق محتمل (شاملاً المتطلبات الإضافية أو التكنولوجيات المساندة اللازم الحصول عليها لإمكان تنفيذ التطبيق) .

- إعادة تشكيل التطبيقات ذات الجدوى في شكل منظومة تكنولوجية واضحة .

- العمل على تدبير الاحتياجات اللازمة لتحقيق التطبيقات المتكاملة للمنظومة التكنولوجية المختارة .

ويمثل الشكل التالي النموذج المقترح :



(١) يشير تدوير « التطبيقات » إلى نوع التطوير وليس المقصود به كلفة .
(٢) يستلزم تدوير « الحاجة التكنولوجية » الدلالة على الحاجة المبدئية أو المتطورة ذات المستويات العالية من التكنولوجيا المتقدمة .

والتكلفة المالية والبشرية، والمستلزمات الضرورية لتنفيذ تكنولوجيا معينة .

وتصبح مشكلة إدارة التكنولوجيا الرئيسية هي اتخاذ القرارات المناسبة بما يعظم فرص الاستفادة ، ويخفض فرص المخاطر الى المستوى الأدنى .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق يؤمى بما يأتى :

« الاهتمام بتطوير وتحديث منظومة مصرفية لإدارة التكنولوجيا تركز على العناصر الآتية :

- توضيح أهمية ومفاهيم إدارة التكنولوجيا .

- توضيح معايير ومجالات العمل فى إدارة التكنولوجيا .

- تحديد مواصفات ومؤهلات العاملين فى مجالات إدارة التكنولوجيا .

- تنسيق الاتصالات والأنشطة العلمية الرامية الى تنمية وتطوير أساليب ونماذج إدارة التكنولوجيا فى مصر .

- المساهمة فى نقل الخبرات والأساليب المتطورة لإدارة التكنولوجيا من مراكزها المتقدمة فى العالم ، وتطويرها للبنية المصرية .

« الاهتمام بتدريس « إدارة التكنولوجيا » فى كليات الإدارة (التجارة) ، والهندسة ، والزراعة ، وغيرها من الكليات والمعاهد ذات الاهتمام بقضايا التكنولوجيا .

« العمل على تنمية سريعة لكادر من المؤهلين فى مجال « إدارة التكنولوجيا » من خلال برامج تأهيلية تسهم فيها قطاعات الانتاج المختلفة ممثلة فى الشركات القابضة

لقطاع الأعمال العام ، وزارة الصناعة ، وزارة الزراعة ، وزارة الكهرباء ، والجامعات ، وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .

« التوجيه من خلال : الجمعيات العلمية والمهنية ، والاتحادات والنقابات المهنية والأجهزة المختصة بالدولة للاهتمام فى المرحلة الحالية للتطور التكنولوجى فى مصر بقضية تعظيم الاستفادة من التكنولوجيات المتاحة فعلا ، والوصول فى تطبيقها الى الحد الأقصى الذى يوفر أعلى عائد إيجابى ممكن من الاستثمار فى تلك التكنولوجيات .

- وذلك مع عدم إخلال بضرورة المتابعة اليقظة للتطورات التكنولوجية المعاصرة والمتسارعة ، والعمل على تضييق الفجوة التكنولوجية بيننا وبين العالم المتقدم ، ليس بالضرورة من خلال اقتناء كل التكنولوجيات الجديدة والمستحدثة ، ولكن بالدرجة الأولى من خلال تعميق الاستفادة من التكنولوجيات المتاحة فعلا فى مصر .

« تنسيق اهتمامات الأجهزة الرسمية والأهلية العاملة فى حقل التنمية التكنولوجية لتحقيق التجانس فى الخطط ، وتجنب تشتت الجهود وتوجيهها نحو أهداف مشتركة ، وذلك كتطبيق مباشر لمفاهيم إدارة التكنولوجيا .

- ومن ثم يقترح تكوين مجلس أعلى للتوجيه التكنولوجى يمارس وظائف إدارة التكنولوجيا على المستوى القومى .

« تنسيق مصادر المعلومات التكنولوجية الواردة من الخارج والمنتجة محلياً فى نطاق شبكة متكاملة للمعلومات تمثل دعماً وتطويراً وانطلاقاً الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجيا .

الثقافة والفنون والآداب والاعلام

الدورة السابعة عشرة

الثقافة

مسئولية العمل الثقافى فى مصر المعاصرة

للثقافة تعريفات شتى ، من أكثرها شيوعا ودلالة شاملة ، أنها طريق الحياة تكشف عن نفسها فى مجالات العقل والوجدان والعمل ، أى فى الفكر والفن والعلم ، والنظم الاجتماعية والموروث من العادات والتقاليد والمثل والقيم . وفى ضوء ذلك تصبح الثقافة هى التى تعطى للجماعة من الناس طابعها الإنسانى والاجتماعى وتمنح الفرد مقومات شخصيته القومية المتميزة .

والثقافة هو الذى يتحمل القسط الأكبر من مسؤولية العمل الثقافى . فهو الذى تتفاعل فى أعماقه الموروثات والمعارف وأثار البيئة فى إطار موهبة قادرة تدفعه إلى الابداع ، فكرا وعملا أو سلوكا أو فناً ، بحيث يصبح قدوة مؤثرة فى غيره من الناس ، جوهرها ومظهرها ، ويتسع مفهوم المثقف فلا يقتصر على الأدباء والفنانين والمفكرين ، بل يشمل أيضا رجال التشريع والاقتصاد والإدارة والعلماء مثلما يتسع مفهوم الثقافة حيث يتسع ليشمل القيم والمثل وأداب السلوك وأنماط العلاقات الإنسانية والاجتماعية وطريقة الكلام وأسلوب التخاطب والتعامل ، بل طريقة الحياة فى أوسع معانيها ، ولا يقتصر دور المثقف على إبداعه الخاص ، بل يتعدى ذلك إلى اتصاله بغيره من المثقفين والمبدعين ، وتعاونهم وتجاوزهم حتى يصبحوا شريحة اجتماعية بكاملها ، تتوزع الفاعلية بين أفرادها ثم تتوثق الصلة بينها وبين القاعدة الشعبية العريضة .

وإذا كان المثقف مفكرا كان أو أدبيا أو فنانا أو عالما ، هو المسئول

الأول عن العمل الثقافى الذى يؤديه ، لأنه هو صاحبه ومبدعه ، فإن هذه المسئولية تؤطرها أو تحد منها ضوابط وقيود وحدود نابعة من المجتمع الذى يعيش فيه والبيئة المؤثرة فى عقله وحسه ووجدانه . ويقدر ما يكون حرا فى مجتمع حر ، تكون هذه الحدود والقيود محصورة فى نطاق ضيق ، ويقدر ما يكون خاضعا لسلطة مهيمنة ، ومجتمع قوى الرقابة والهيمنة ، ينعكس ذلك على ذاتيته انطلاقاً وتحراً ، أى أن الفرد يكون ملتزما بما يفرضه على نفسه من مسئوليات وبما يفرضه المجتمع عليه من التزامات ، بقدر ما لهذا المجتمع من سطوة على أفرادها ، تجعلهم خاضعين لالتزاماتهم الشخصية أو لإلزام المجتمع لهم بما يراه من وسائل الضبط الاجتماعى ، وسلطة القانون والأخلاق العامة والقيم والمثل العليا والتقاليد الموروثة التى لا تزال لها فعاليتها . وهكذا تصبح حرية الفرد المثقف من جانب والتزاماته قبل نفسه أو قبل المجتمع الذى يعيش فيه من جانب آخر نقيضين ينتعش كل منهما على حساب الآخر ، ويقدر ما يكون المثقف حرا يكون اختياره وإرادته طليقين . والحرية هى الحد الأقصى لاستقلال الإرادة ، ومعناها الشائع عبر التاريخ الإنسانى هو التحرر من كافة القيود إلا من الخضوع التام لسيطرة العقل ، ولعلنا نلاحظ أن التمرد على الواقع والمألوف فى حرية شبه مطلقة يشيع كثيرا من مظاهر الإبداع ويؤدى إلى اكتشاف آفاق جديدة من أسرار الطبيعة .

كما أن القيود المفروضة الشديدة الوطأة على المفكرين والمثقفين والمبدعين ، تقلل من إبداعاتهم وتحليقهم فى سماءات الفكر والفن والثقافة بوجه عام .

وبغض النظر عن الفرق بين الالتزام والالتزام ، أى الفرق بين أن يكون المثقف أو غيره ، ملزماً قبل غيره ، أو ملتزماً أمام نفسه ، فإن الحرية فى كلتا الحالتين إن تكون حرية مطلقة ولكنها تكون نسبية يرتبط مداها بالمجتمع وظروفه ومكانه وزمانه وحضارته وعقيدته الغالبة ومجموعة مثله العليا التى تؤثر فى كيان المجتمع وتداعب خيال أفرادها . ومن هنا فإن المفهوم النسبى للحرية ، يجعلها تقترب من معنى الإلزام أو الالتزام بدائرة ما هو مشترك أكبر بين أفراد المجتمع ، بدلا من التقيد بدائرة محدودة ، مركزها المثقف نفسه .

وإذا كان ذلك كذلك ، فإن الأسئلة التى تطرح نفسها هى : ما الذى يحد من مساحة الحرية لحساب الالتزام فى العمل الثقافى ؟ هل هو ضمير الكاتب ووعيه ، وهو ما نسميه بالالتزام الذاتى النابع من ذات الشخص وضميره واقتناعه بما يجب وما لا يجب حسب اعتقاد الشخص . أم أن القانون هو الذى يمثل الضابط الأخلاقى على السلوك ، فيلزمها بما ينبغى اتباعه لصالح مجمل القواعد والأعراف والقيم المتفق عليها ؟ وهذا الإلزام من جانب القانون والالتزام من جانب المواطن الخاضع لسلطانه ، بمعنى أن السلطة الحاكمة بمقتضى هذا ، تحمى نفسها من عبث الأفكار المعارضة ، هذا احتمال يقابله احتمال آخر ، هو أن السلطة تحمى المجتمع كله باعتبارها ممثلة له تعمل لخدمته وحمايته ومصالحته . أيهما الصحيح فى كل حالة على حدة ؟ هنا تكثر الإجابات مع كثرة التساؤلات ، نتيجة تغير الظروف والملابسات ، واختلافها من مجتمع إلى آخر .

وهذا الشد والجذب بين الحرية والالتزام بالقيود المفروضة ، قديم قدم الزمان ، ومستمر إلى اليوم .

إن الدولة تفرض الالتزام بالتوجهات العامة لجمل سياساتها فى العمل الثقافى ، وهى تحقق ذلك عن طريق الرقابة والقانون والاجراءات الإدارية ، تبعاً للوقت المناسب وحسب مقتضى الحال ، وجميع أنظمة

الحكم التى عرفها المجتمع البشرى - مع اختلاف فى الدرجة - تفرض الرقابة على ما يصدره الأفراد بطريقة أو بأخرى . وحتى الولايات المتحدة الأمريكية التى يضرب بها المثل فى حرية التعبير المتسعة ، عرفت ما يسمى بالمكارثية فى الخمسينات ومحاصرة الأفكار المناوئة لليبرالية . والديمقراطية منذ بداياتها اليونانية تعنى حكم أصحاب المصالح الذين يعملون على حماية مصالحهم من خلال التشريع القانونى ، ولما كانت المصالح تتغير بتغير القوى الاجتماعية التى تصل إلى السلطة ، فإن إبعاد الرقابة والالتزام تتغير أيضا ، حيث يصبح الممنوع فى بعض الأوقات مسموحا به فى أوقات أخرى والعكس صحيح .

وقد عرفت البشرية من قديم ، رغم قيود الالتزام أو الإلزام ، صفوة من المثقفين والرواد كانوا يمثلون ضمير الجماعة فى أصفى وجدانها وأرفع حسها ، وكانوا ينفذون ببصيرتهم الى ما خفى من هواجس الجماعة وعمومها ، ويستشرفون البعيد من أمانى طموحها ويرتلون لها غاية ما يبنى لها من تقدم .

وكما عرفت البشرية هؤلاء ، عرفت كذلك نوعا من المثقفين الذين يدافعون عن أى نظام أو مذهب ، وهؤلاء هم الساهرون بدون اقتناع داخلى ذاتى على الدعاية للأوضاع السائدة يدورون مع الريح كيف تدور ويروجون بين الجماهير ذلك الشعار اليائس وهو أنه ليس فى الامكان أبدع مما كان . ومع هؤلاء وأولئك ، كسثرة تسابير الأوضاع السائدة عن رضا واقتناع أو تؤيد النظم الحاكمة لأن همها هو أن تجد رزقها ، ومطلبها إثارة السلامة .

من قديم الزمان عرفت البشرية هذه الانماط من المثقفين ، فما الذى جد لتصبح قضية الالتزام والالتزام ، وحرية المثقف فى العمل الثقافى ، من قضايا الشاغلة ؟

لقد صدر قانون المطبوعات لأول مرة عام ١٨٨١ . وقد أجاز هذا

القانون المصادرة والضبط محافظة على النظام العام والآداب والدين . ونصت المادة العاشرة من القانون على أنه « يجوز للحكومة في كل الأحوال حجز وضبط جميع الرسوم والنقوشات مهما كان نوعها أو جنسها سواء كانت معلنة أو معرضة للنظر العام أو البيع ، متى تراعى لها أن الرسوم والنقوشات المذكورة ، مفايرة للنظام العمومي أو للآداب أو للدين ويجازى من نشرها أو حملها أو عرضها للبيع بغرامة » ، وكما نصت المادة الثالثة عشرة من القانون على أنه « يسوغ محافظة على النظام العمومي أو الدين أو الآداب تعطيل أو قفل أى جرنال أو رسالة دورية » .

واستمر الحوار والجدل بين الحرية والالتزام في العمل الثقافي ، ذلك أن القانون اختص في البداية بالمطبوعات . ثم تطورت أدوات العمل الثقافي ومناخه وامتدت شبكة الرقابة لتغطي عدة مجالات متنوعة من العمل الثقافي وأخذت الشبكة تتسع كلما اتسعت مفردات العمل ، وذلك من أجل حماية المجتمع ، حسب رؤية الدولة وسلطانها .

وقد فرضت هذه الرقابة في مرحلة دقيقة من تاريخ مصر ، تميزت بقيام الحركة الوطنية العربية التي ساندتها حركة ثقافية نشطة بتأثير مدرسة الطهطاوي في الترجمة والتأليف وازدهار الصحافة والجمعيات العلمية . وبدأت في ذلك الوقت مختلف التيارات الثقافية ، بين المثالية والمادية تشق طريقها في مجرى الحياة العامة في مصر في القرن التاسع عشر ، وكان المثقفون منقسمون داخل هذه التيارات إلى ثلاث فئات ، فئة ملتزمة بتوجيهات الحكومة سواء عن اقتناع أو عن رهبة ، وهي تمثل الأغلبية ، وفئة متحررة وغير ملتزمة إلا بما تعتقده صحيحا ، والفئة الثالثة هي الفئة التي تراقب في صمت ، أو لا تشغل بالها بما يجري .

ان هذا الذي حدث كان مرتبطا بنشأة المثقفين في مصر في القرن التاسع عشر ، وسياسة الحكم في التعليم المدني ، والبعثات التي بدأها

محمد علي باشا ، وسياسة توظيف المتعلمين التي تابعها خلفاؤه وخاصة اسماعيل ، حتى انشاء الجامعة المصرية (١٩٠٨ - ١٩٢٥) وزادت وضوحا ورسوخا خلال الخمسينات والستينات ، ونتج عنها في النهاية نشأة المثقفين الذين شعروا بفضل الدولة عليهم ، فكان لها ولائهم المعلن ، حتى لو كان المثقف لا يؤمن بتوجهات الدولة . فرفاعة الطهطاوي مثلا ، يكتب بذلك خلاصة ملاحظاته الفكرية عن رحلته لباريس ، ولكنه يحرص في الوقت نفسه على بيان أن هذا لا يتفق مع طبيعة المجتمع . أما على باشا مبارك فقد أسقط من حسابه في الخطط التوفيقية جميع القرى التي نشأ فيها زعماء الثورة العربية ، حتى لا يضطر الى كتابة شيء عن هؤلاء الزعماء مثلما فعل في سائر القرى التي ذكرها وترجم لحياة المعروفين من أهلها .

وقد يتكرر مثل هذه المواقف في القرن العشرين ، مع زيادة وضوح دور الدولة بشكل ملحوظ في النصف الثاني من هذا القرن بعد أن أمنت الصحافة ، وبعد أن أصبح المثقف أيا كان موقعه أسير الوظيفة التي يتولاها خاصة اذا كانت متعلقة بالفكر والابداع الادبي أو الفني ، فالمثقف قد يفكر في حرية ، ولكنه يتكلم في حدود ويعمل وفقا للإمكانات الخاصة .

أما فيما يتعلق بشريحة المثقفين الأزهريين ، فمن الملاحظ أنه بتأسيس أول مجلس إدارة للأزهر في ١٨٩٦ ، يضم أعضاء يمثلون الحكومة ، فقدت هذه الشريحة بعض استقلالها الفكري وترسخ هذا بعد عدة إجراءات بدءا بقانون إصلاح الأزهر عام ١٩١٠ ، وانتهاء بإدارة الاوقاف الدينية .

وثمة فئة من المثقفين تشير اليها من باب التصنيف لا التقويم هي الفئة المتحررة وغير الملتزمة بالتوجهات العامة ، فقد وجدت خارج دائرة المركز وعلى هامش مؤسسة المثقفين المعتمدة ان صبح التعبير ، وأصبحت تشكل الى حد ما سلطة شعبية في عالم الثقافة لا ترتاح اليها الدوائر

الرسمية . وقد دفع بعضها ثمن التحرر وعدم الالتزام بأن أخرجت من دائرة الضوء الى دائرة الظل .

والخلاصة ان سلطة الدولة فيما يتعلق بفرض الالتزام في العمل الثقافي بالتوجهات العامة أمر قائم في كل مراحل تاريخ مصر ، وظلت وظيفة الدولة في الرقابة ذاتية ، وان اختلفت حدتها بين وقت وآخر ، كما حدث في عهد الليبرالية الاولى ثم الاشتراكية ثم في مرحلة الليبرالية الثانية .

وهناك من يرى أنه في اطار التحول الاقتصادي ونظام الخصخصة واقتصاديات السوق يتعين رفع الالتزام واطلاق الحريات .

ولا يخفى ان الصراع المذهبي في العصر الحديث كان له اثره في توزيع المثقفين شيئا واحزابا شتى ذات اليمين وذات الشمال . ثم جاءت اختراعات العصر من أجهزة الاعلام والدعاية التي تطوى الأبعاد المترامية في لمح البصر وتجوب الأفاق على موجات الأثير وتجتاز الحدود الفاصلة والحواجز المانعة وتقتحم السدود حاملة التيارات الثقافية المختلفة الى قيعان المدن ومهجور القرى ومنعزل البوادي والنجوع دون حارس أو رقيب إلا في الحدود الضيقة للزاد الثقافي المطلوب للسوق المحلية على وجه الالتزام .

ومثقفونا على العهد بهم من قديم الزمان تتوزعهم جيئات شتى متباعدة ، أخذ كل فريق منهم وضعه في الساحة الثقافية استجابة لما هو ميسر له .

أما القلة الرائدة المعبرة عن هموم الجماعة وهواجسها وأمانيتها ، فالتزامها الذاتي النابع من ضمائرنا ، يعطى هذا الالتزام معناه الجليل ، وهكذا تتحمل هذه القلة مسئولية الموقع الثقافي إلزاما وتكليفًا ، فلا ينبغي لها ان تفرط في أمانة هذا الموقع ، أو تتخفف من تكاليفه شأنها شأن المكلفين بحراسة وجود الأمة في شتى المواقع ، فرض كفاية يعنى منه من هم دونهم ، من غير المؤهلين لشرف هذا التكليف .

والحق أن مآزق المثقف والسلطة ظاهرة عامة في المجتمع الدولي بدرجات متفاوتة ، والمآزق يتعلق باحتكار الفهم ونفى الآخر ، وصعوبة تحديد الخيط الرفيع الذي يفصل بين الحرية والالتزام أو الإلزام .

على أن المثقف في الدول النامية أو المسماة بالعالم الثالث ، لا يصح أن يقارن بمثقفى العالم الأول الذين يتمتعون بحريات شخصية واسعة ، ولا يتعرضون لما يتعرض له مثقفو العالم النامي الذي يواجه مشكلات مجتمعه كالفقر والبطالة والحاجة إلى نشر التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية ، بالرغم من وجود مؤشرات تدل على بعض التحسن الكمي فيها .

وفي ضوء هذا الواقع ، وعلى أساسه ، تتحدد مسئولية المثقفين المعاصرين ، إذ يساعدون الجماهير على الإدراك الصحيح والاهتمام الصادق والمشاركة المسؤولة ، بحيث يتم تكوين الرأى العام المستنير واستنهاض إرادة جماعية متنامية التكامل والتبلور واستمرار العمل على شحذها وتنويرها وزيادة تبصيرها بالتوجه الرئيسى الذى يلزمها أن تتشبث به لتبلغ بالوسائل المتاحة ما هو أفضل ، والذى يتمثل في رفع مستوى المعيشة والعمل بالتكنولوجيا المتقدمة والرقى الثقافى وتهيئة الشعب للمزيد من المشاركة في السعى للوصول إلى مزيد من العلم والابداع والتنمية والتقدم وتطوير النظم السياسية ، وتحقيق نهضة شاملة في كل المجالات ، وبذلك نصل إلى تفجير طاقات الأمة في عملية تنمية مستقلة تعتمد على الذات وتتقدم في ثقة وأمان .

أما عن دور المثقفين المصريين فإن هذا الدور قد برز في ثورة ١٩ وما قبلها وما بعدها ، حتى يومنا هذا على صور مختلفة ومستويات متباينة ، خضوعا لمقتضيات البيئة الثقافية والسياسية التي يمارسون نشاطهم الثقافى فيها .

وقد ظل هذا الدور متميزا فعلا حتى ثورة ١٩٥٢ ، حيث استطاع المثقفون - رغم وجود الاستعمار والاحتلال الأجنبى والإقطاع والنظام

الملكى البائد وسيطرة الرجعية - بعبائهم الثقافى المتاح فى ذلك الوقت أن يقاوموا كل هذه العوائق مجتمعة ونجحوا فى صد محاولات الانجليز للوقيعة بين عنصرى الأمة ، كما نجحوا فى المحافظة على لغة البلاد القومية وبعث روح الثقافة المستنيرة المعاصرة .

وبعد الثورة اختلف موقع المثقفين فى الدولة ، وظهرت شعارات تنادى بأن يلتزم المثقفون بسياسة الحكومة وتنظيمها السياسى الأوحى إلى أن انحسر هذا الاتجاه بعد حرب ٧٣ وبدأت تظهر اتجاهات ديمقراطية تنادى بتعدد الأحزاب وحرية التعبير .

وهكذا بدأ المثقفون يتنفسون هواء الحرية والديمقراطية ، فتضاعفت بذلك مسئولياتهم عن ضرورة الانفتاح والابداع الحر . وهو ما تلمس آثاره فى كتابات المثقفين فى الآونة الراهنة ، وأصبح المثقفون المصريون المعاصرون مطالبين ومسئولين عن وضع وتنفيذ مشروع ثقافى عام ، وفتح المجال أمام جميع الآراء والتوجهات على اختلافها ، لتتجاوز فيما بينها بحرية كاملة ، حتى تظهر أبعاد الحقيقة أمام الرأى العام المستنير ، فتتأكد استفادته ويشهد وعيه وتنحسر تجاوزاته ، ويتعاطف دور المثقفين المبدعين أنفسهم .

وإذا كان لنا أن نتكلم الآن عن دور الدولة ومسئوليتها عن العمل الثقافى ، فإننا نستطيع القول إن الرقابة على بعض أنواع الإنتاج الثقافى لا تزال مفروضة من قبل الدولة ، ولا بد من أن تظل قائمة على نحو ما ، ولكن الخلاف يدور حول اتساع مجال الرقابة أو ضيقه ، وحول ما إذا كانت واجبة إزاء عمل معين أم غير واجبة ، فلا بد من هذه الرقابة على الأعمال الفنية والأدبية حتى لا تحدث تجاوزات أو اعتداءات على النظام الأساسى للدولة ، أو على المعتقدات الدينية ، أو على الآداب العامة وقيم المجتمع العليا .

لقد بدأ تطبيق الرقابة فى بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وكانت مفروضة على الأفلام وكانت تمتد إلى ما يسمى الشئون

الحربية ، وظلت كذلك حتى عام ١٩٢١ ، وبدأت الأفلام الواردة من الخارج تخضع لقوانين معينة . وفى ١٩٢٨ فرضت الرقابة على الأفلام المصدرة إلى الخارج . وظلت تابعة لوزارة الداخلية ، وكان القسم الفنى يقيم الرقابة على الصحف والمجلات حتى عام ١٩٣٠ ثم خضعت لإشراف المكتب الجنائى حتى عام ١٩٣٦ مع استمرار تبعيتها لمكتب مراقبة الصحافة والنشر بوزارة الداخلية حتى عام ١٩٥٤ ، ثم انتقلت تبعيتها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بالاشتراك مع وزارة الداخلية . وعندما بدأت حرب فلسطين أعيدت إلى وزارة الداخلية فى ظل اعلان الأحكام العرفية ، وبعد ٢٣ يولية ١٩٥٢ انتقلت الرقابة على المصنفات الفنية إلى وزارة الارشاد القومى ثم إلى وزارة الثقافة .

والرقابة على العمل الثقافى ، تلتزم القانون وتتمشى معه ، فالقانون بطبيعته من أخس وظائفه حماية المجتمع والحفاظ على قيمه ومثله والتصدي للخروج على أداية وتقاليده واستقراره ، وفى النظم الديمقراطية الحديثة تتسع الحرية العامة ، وحرية التعبير ، وتصيب سلطة القانون هامشية فى مجال الانتاج الفكرى والثقافى ، حيث يكون المبدع المشقف واعيا بمسئوليته ، ويكون الملقى قادرا على الإدراك والتمييز والفرقة بين الحق والباطل . ويصبح العمل الثقافى صورة صادقة للمجتمع بأماله وآلامه وتطلعاته بغير مداراة ولا زيف ولا نفاق ولا خوف . أما فى النظم والمجتمعات الشمولية فتكون الرقابة وسلطة القانون غاية فى الجدية والصرامة . وتصيب الأعمال الفنية والثقافية صورة مشوهة للمجتمع ، مليئة بالزياء والشعارات الزائفة .

وبعد انتصارات عام ٧٣ انحسرت سلطة الرقابة على حرية الرأى والتعبير ، وكثرت المناداة بإسخال تعديلات على أحكام القانون الجنائى بالنسبة لجرائم الرأى والنشر والصحافة ، ومن الطبيعى أن تخفيف القيود على الانتاج الأدبى والفنى بعامة هو نتيجة اتساع ودعم حرية الرأى والتعبير والإبداع ، وقد تحقق من ذلك الكثير فى السنوات

الأخيرة ، ونلمس ذلك فيما نشاهده حاليا من مسرحيات مليئة بالنقد وأفلام ذات طابع سياسى ومؤلفات فيها كثير من التحرر فى الرأى ، وكذلك فيما يبيث فى الاذاعات المسموعة والمرئية . كل ذلك رغم أن لدينا الآن ادارة عامة للرقابة على المصنفات الفنية بوزارة الثقافة ، إضافة إلى الرقابة الداخلية فى الاذاعة والتلفزيون . أما الصحف فقد ألغيت الرقابة عليها رسميا ، وأصبح أمرها متروكا لرؤساء تحرير الصحف القومية ومساعديهم .

وتتوخى الرقابة على المصنفات الفنية أن تكون خالية من الخروج على الآداب العامة أو النظام العام أو مائسىء الى علاقة الدولة بالدول الأخرى ، وينظم ذلك القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ (تنظيم الرقابة على المصنفات الفنية) والمعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ ليشمل المصنفات السمعية والبصرية ، ويساعد الرقابة العامة فى تنفيذ رسالتها شرطة متخصصة ، ولرجال الرقابة سلطة الضبطية القضائية فيما يتصل بعملهم ولهم حق منع الرخصة والمصادرة . وينظم القانون العقوبات المترتبة على مخالفته وهى الغرامة والحبس والمصادرة . والقيم التى يحاول المشرع حمايتها ، هى فى الأغلب الأمم ، مستمدة من القيم الدينية والاجتماعية ومن التقاليد والأعراف فى كل مجتمع . أو حماية علاقة الدولة بالسدول الأخرى ، فتحكمها القواعد الدبلوماسية والقانون الدولى ، وهى تتغير بتغير الظروف الدولية والأحداث العالمية ونظم الحكم فيها .

وبجانب دور الدولة فى الرقابة على العمل الثقافى ، فإن لها دورا هاما فى رعايته وتشجيعه وتيسير اتاحته للناس . وقد يمتد فى بعض الأنظمة فيجمل الدولة منتجا مباشرا للعمل الثقافى وموجها ومحددا للمبدعين ، ومكافاتهم على تقديم ما يكون مناسبا من وجهة نظر الدولة ونظامها السياسى . وهى تقوم أيضا بتقديم وعرض الأعمال الثقافية عن طريق أجهزة الوزارة المختصة ، وكذلك عن طريق أجهزة الاعلام

كالصحف القومية والاذاعة والتلفزيون ، وسوف تظل ملكية الدولة لهذه الوسائل الاعلامية والثقافية قائمة الى أن يحدث تطور كبير حاسم فى النظامين السياسى والاقتصادى وتصبح الأمور فى يد القطاع الخاص والأفراد ، وهو المعمول به فى الدول الليبرالية والديموقراطية . والحكومة فى هذا الصدد توجه وتشجع وتمنح المكافآت على الأعمال التى تراها مؤدية للأهداف القومية . ويرى البعض أن تعديل قانون العقوبات بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ قد شدد من الرقابة على العمل الثقافى ، حيث استحدث هذا التعديل صيغة جديدة للمادة ٢٠١ فأصبح نصها كما يلى : « كل شخص ولو كان من رجال الدين اثناء تأدية وظيفته ألقى فى أحد أماكن العبادة أو فى محفل دينى مقالة تضمنت قدحا أو ذما فى الحكومة أو فى قانون أو فى مرسوم أو قرار جمهورى ، أو فى عمل من أعمال جهات الادارة العمومية أو اذاع أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية ، رسالة مشتملة على شىء من ذلك يعاقب بالحبس وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، فإذا استعملت القوة أو العنف أو التهديد ، تكون العقوبة السجن » .

وكذلك صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٤ ، بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة . ويشتمل على عدة مواد تضع قيودا على تأسيس ونشاط هذه الجمعيات ومنها الجمعيات التى تهتم بالنشاط الأدبى الى جانب عدد كبير من الجمعيات التى تقدم خدمات ثقافية وعلمية .

ثم يجسء دور الأجهزة والمؤسسات التعليمية فى بناء الثقافة الوطنية ، فكل جماعة بشرية تسعى لكى تتشرب الأجيال الجديدة من أبنائها مقومات ثقافتها فتستمد شخصيتها وتمتد على امتداد الزمن بقدر الجهد الذى يبذله الكبار من أجل أن تنقل الثقافة الموروثة الى جيل الصغار ويتم عملية النقل هذه عن طريق التعليم . والجماعة البشرية لا

تستمر فقط باستمرار ثقافتها الموروثة ، ذلك ان المشكلات تتبدل والقضايا تتغير ، والحلول تتطور تبعاً لما يستجد من الأمور والأحوال ، ويستحدث من الحاجات ما يقضى بعدم الاكتفاء بنقل الثقافة . وإنما لابد كذلك من تطويرها . وهكذا يجيء التعليم ليكسب الفرد من الأمة شخصيته الانسانية ، ويساعد الأمة على الاستمرار الاجتماعي ويعينها على التجدد والتقدم بما يقوم به من نقل الثقافة وتطويرها .

ويجدر بنا ان نضع في الضوء الحدث الأكبر في تاريخ الثقافة المصرية وهو الأثر الذي أحدثه دخول الاسلام في مصر من الناحية الثقافية ، ولذا ذكر ان المصريين الذين انتشر بينهم الاسلام منذ القرن السابع الميلادي ولو انهم كانوا استمراراً مادياً لأسلافهم الذين عاشوا قرونًا قبل الميلاد ، إلا أنهم تباينوا واختلفوا عما كانوا عليه من قبل الاسلام ، بفضل التحول الثقافي عندما نهموا بالاسلام عقيدة وشريعة . وقد استمرت مقومات الشخصية الثقافية الجديدة حتى مطلع القرن التاسع عشر بفضل ما كانت تقوم به مؤسسة التربية والتنشئة والتعليم من أسرة ومساجد وكتاتيب ومدارس ومعاهد .

وعندما أراد محمد علي أن يغير من طريقة الحياة السائدة في مصر وليكون ندا للقوى المهيمنة في ذلك الوقت ، كان سبيله الى ذلك جعل التعليم يسير على النهج الأوربي الحديث ، وحتم نظامه السياسي الفردي ان يتم التغيير خلال سنوات محدودة برغم أن مجد الأمة يحتاج في بنائه الى تدرج وطول نفس وسنوات طويلة . وهكذا وجد نمطان من التعليم متباينان .

ثم كان الدافع الأساسي لعلى مبارك في إنشاء دار العلوم سنة ١٨٧٣ هو إيجاد صيغة تعليمية تقدم للنشئة الموروثة والمستجد ، وتعيد للثقافة المصرية اطاراً عاماً متجانساً ، وتنشئ جسوراً للفهم بين العقول ، ولكن تحقيق هذا الهدف لم يكن سهلاً ميسوراً ، وخاصة بعد ان ابتليت مصر بهجمة استعمارية شرسة ، رأت ان تجمد نمط التعليم

الديني ، وتشجع التوسع في النمط الغربي ، وإن جعلته في نطاق ربط التعليم بالوظيفة الحكومية .

وإذا كانت الوظيفة الحكومية في ظل الاحتلال ، تتطلب عادات الطاعة والسلبية ومحدودية النظر والطموح ، كما تتطلب الجمود والخوف ، فقد كان طبيعياً أن يسرى شيء من ذلك إلى أساليب التعليم وطرائقه ونظمه وفلسفته وأهدافه ، وكان يمكن لقانون تطوير الأزهر الذي صدر عام ١٩٦١ أن يوفر للتعليم الديني صيغة تمكّنه بالفعل من أن يجمع بين الاصاله والمعاصرة ، لكن هذا الهدف لم يتحقق ، وأصبحت الثقافتان تتجاوران ولا تمتزجان .

ولما كان التعليم هاما هكذا بالنسبة للثقافة ، فقد سارت العلاقة بينهما على نهج يجعل صحة التعليم سبيلاً أساسياً للصحة الثقافية . فالتنوع الثقافي أمل مرغوب ونهج محدود ، ولكنه يكون كلما اقتربنا من الأصول والجذور مصدر تشردم وفرقة ، أما اذا دخلنا في الفروع فيصبح التعدد والتنوع ، وهكذا كان ينبغي أن يتلقى جميع أبناء الأمة القدر المشترك من العقيدة واللغة والمعارف الأساسية ، ويكون هذا التعليم بمثابة الجذع المشترك ثم يمكن أن تتعدد بعد ذلك أنواع التعليم وتنوع صيغه ومراحله .

لكننا لا نزال نعاني من ثنائية تعليمية بين تعليم ديني وآخر مدني في سنوات العمر الأولى ، ويحاول التعليم الديني توفير معظم ما يتعلمه طالب التعليم المدني ، بالإضافة الى القدر الأساسي من الثقافة الدينية ، إلا أن ذلك يشكل عبئاً ثقيلاً عليه ، ويفرس مشاعر غير ودية تجاه هذا التعليم بين الطلاب ، ولزويهم ، وإذا كان التعليم الديني يثقل كاهل الطلاب فإن التعليم المدني يتخفف تدريجياً من الثقافة الدينية واللغوية العربية .

وكذلك بدأت نوعية أخرى من تعليم المرحلة الأولى في الانتشار بسرعة ملحوظة ، تقدم الثقافة الأساسية للنشئة بلغة أخرى غير اللغة القومية العربية ، برغم أن

المحتوى واحد . إلا أن تقديمه بلغة أجنبية يفتح قنوات الاتصال بين أجيالنا الجديدة وثقافات الآخرين .

وقد دخلت وزارة التعليم حلبة السباق هذه ، فاقطعت مساحة من التعليم العام ليصبح هو كذلك بلغة أجنبية عن طريق ما يسمى بمدارس اللغات التجريبية ، كما أدخلت اللغة الأجنبية في تعليم المرحلة الأولى ، وهي مرحلة البدء بتعليم اللغة القومية .

وينفس المنهج وعلى نفس المنوال ، بدأت بعض الكليات التي تعلم باللغة العربية ، تقرر قساة خاصة لتقديم بعض المقررات بلغة أجنبية ، سدا لحاجات السوق الاقتصادي الذي زاد ارتباطه أخيرا بالسوق العالمي .

وكان محمد علي في أوائل القرن التاسع عشر ، مدركا أن نهضة الأمة تستوجب الأخذ بمنجزات الأمم المتقدمة في العلوم والصناعات ، ومع ذلك ، كان يدرك في الوقت نفسه ضرورة أن يكون التعليم عن طريق اللغة العربية ، فاهتم بتأسيس حركة ترجمة ضخمة إلى هذه اللغة ، وأرسل البعثات إلى البلدان الأجنبية المتقدمة ولكن ذلك كله انحصر في دائرة العلوم الطبيعية والرياضية والتطبيقية ، ولم يقترب من العلوم الانسانية .

وإذا كان رواد الثقافة المصرية الأوائل قد عاشوا تعليمنا عندما كان يعلم باللغة الأجنبية في ظل الاحتلال البريطاني ، إلا أننا لاننسى أن سبلا متعددة قد تهيأت لهم سواء بجهود ذاتية أو تأثرا بالمناخ العام فكانوا على صلة دائمة بالمصادر الأساسية للثقافة العربية الإسلامية ، فاستطاعوا بذلك أن يجمعوا في تفكيرهم وحديثهم ولغة كتاباتهم بين الموروث والوافد ، بينما نلاحظ على كثيرين من الأجيال الجديدة اتقانهم للغة أجنبية بينما يعيشون انفصاما شبه كامل عن الموروث الثقافي فيما يعد من مظاهر الخلل وآيات الضعف ، وتظهر المقارنة واضحة في ترجمات الأوس التي تبدو كأنها مؤلفة لسلامتها ووضوحها وتماسك

عباراتها وسلامة تركيباتها أما مترجمات اليوم فيكتنفها الغموض وتنتشر فيها الركاكة .

واللغة ليست مجرد وعاء للفكر ، فقد أصبح هناك كثيرون من العلماء والمفكرين يرون أن اللغة في ذاتها فكر ، وهكذا يصبح استقصاء الوضع الذي صار عليه معلم اللغة القومية جانبا أساسيا في قضية المسؤولية الثقافية للتعليم ، وما يقتضيه ذلك من ضرورة تأهيله بما يمكنه من أن يكون مرشدا وموجها فعلا للأجيال الجديدة في امتلاك ناصية اللغة القومية .

إن هذا الطغيان الواضح في لافتات المحلات وإعلانات الصحف ، من جانب الأسماء والعبارات الأجنبية المكتوبة بحروف عربية من شأنه أن يطمس مفردات اللغة القومية ويوارىها التراب ، فتقطع الصلة بين الأبناء ، ومصادر الثقافة العربية ، ولانظن أن هناك ما هو أخطر على ذاتية أمة من افتقادها التدريجي لأدوات ثقافتها .

وهكذا تبرز ضرورة إعادة النظر في هذا الجانب من جوانب التعليم في بلادنا حتى يكون التعليم طاقة قوة لثقافتنا ، وليس عكس ذلك .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما جاء في دراسات المجلس السابقة المتصلة : يوصى بما يأتي :

* إزالة العقبات التي تعترض العمل الثقافي حتى تمارس الصفوة من المثقفين رسالتها النبيلة ، مع عدم الإخلال بحق المجتمع في حماية نظامه وقيمه وأدابه العامة وحرية الناس . على أن يترك للقضاء مسؤوليته في هذه الحماية ، وتوفير التوازن اللازم بين الحرية والمسؤولية .

* تشجيع النقد وحرية الفكر بدلا من التشدد في فرض الرقابة على العمل الثقافي ، حتى يصبح التقويم والتطوير والتقدم نابعاً من ضمائر المثقفين وشعورهم بالمسؤولية .

* بذل مزيد من العناية بتدريس اللغة العربية في جميع مراحل التعليم ، مع العناية بها في الصحف والاذاعة والتلفزيون ، وحماية اللغة من الأخطاء الشائعة واستخدام الألفاظ والعبارات الأجنبية التي طغت أخيراً وخاصة في مجال الشركات والأنشطة التجارية والإعلانات .

* التوسع في منح التفرغ تشجيعاً للشباب المبدعين .

النكامل الثقافي بين العلوم والفنون والآداب

الثقافة هي حصيلة مدخلات الذهن في مراحل نمو الفرد وتنشئته الاجتماعية والثقافية ، ومن ثم أصبحت موسوعية بطبيعتها ، تضم الأفكار والآراء والمعتقدات والقيم والعادات والأعراف والتقاليد والمعايير والأحكام وما يرتبط بذلك من عناصر حضارية تشمل الملابس والمساكن والأماكن ومختلف الأدوات والآلات التي تجعل الحياة مريحة بهيئة ، وتكسب صاحب الثقافة الموسوعية سماحة وتسامحاً وفهماً عميقاً بالنفس البشرية تجعل تعامله مع غيره من الأفراد سهلاً ميسراً ويجعلهم ينظرون إليه على أنه مثال للرجل المهذب .

والفرد في مراحل نموه ، ومنذ بداية قدرته على الفهم ، يتلقى ثقافة مجتمعه رويداً رويداً ويتعلم العلم بالتدريج ، وبعد ذلك يكون عليه أن يدرك ويميز ويختزن في حافظته كل ما يتلقاه ، ثم عليه في المواقف المختلفة من حياته أن يتذكر ، ويستنبط ما اختزنه ، ويتعقله ويفطنه ، ثم يتدبره ، ويعمل بما توسمه أو استنبطه أو استقرأه ، وفي هذه العمليات الفكرية الفرعية ، التي تتكون منها عملية التفكير الكبرى ، لا يفترق الإنسان عن الحيوان فحسب ، بل يتفاوت الناس فيما بينهم تبعاً لقدراتهم العقلية وملكاتهم الذهنية .

وكانت مصر منذ قديم الزمان مركزاً للإشعاع الثقافي وقد شهدت جامعة (أون) هليوبوليس العديد من الشخصيات الأجنبية ، جاءوا إليها

* أعداد مشروع ثقافي قومي تتحدد فيه القضايا المؤثرة في التنمية الثقافية التي يدور حولها النشاط الثقافي العام في الوقت الحاضر .

* تكثيف الاهتمام الجاد بالقضاء على الأمية في أقصر وقت ممكن .

* إطلاق حرية إصدار الصحف والمجلات وبخاصة المجالات الثقافية والأدبية والفنية التي يمكن أن يصدرها المثقفون أنفسهم .

* قصر مهمة الدولة في المجال الثقافي بوجه عام ، على الرعاية وتشجيع الأعمال الثقافية الجادة ، وذلك بمنح الجوائز وإقامة المسابقات .

* الاهتمام بالبرامج الثقافية الخالصة ، من حيث الكم والكيف في أجهزة الإعلام الرسمية ومراعاة الأوقات المناسبة لها .

* الاهتمام الجاد بجميع الوسائل التي تعين على نشر الثقافة المصرية العربية في العالم العربي ، فإن هذا الأمر هام جداً ثقافياً وسياسياً واقتصادياً .

* تنفيذ توصيات المجلس السابقة في مجال إزالة المعوقات أمام نشر الكتاب المصري وتصديره إلى الخارج ، وكذلك في مجال السينما والمسرح والموسيقى .

* تركيز نور الدولة في السينما والمسرح على إنتاج نماذج طيبة تصلح مثلاً لما ينبغي أن يساهم به القطاع الخاص في هذين المجالين ، والاكتفاء بعد ذلك بتشجيع الأعمال الثقافية .

* توجيه عناية خاصة إلى العلاقات الثقافية والتبادل الثقافي مع دول العالم والدول العربية على وجه الخصوص .

* زيادة الاهتمام بالنشاط المدرسي الثقافي في جميع مراحل التعليم لاتاحة الفرصة لظهور المواهب الجديدة وتشجيع البراعم التي قد يكون لها مستقبل في مجال الأعمال الثقافية .

باحثين عن العلم والمعرفة ، وكانت مكتبة الاسكندرية منارا يضىء الطريق أمام الباحثين والدارسين ، ولذلك فلم يكن غريباً أن يكون للمثقفين المصريين دور هام فى نمو وتطور بلادهم .

ومفهوم المثقف بمعناه الحديث ، بدأ فى فرنسا فى القرن التاسع عشر ومن هناك انتقل إلى بريطانيا ثم إلى انحاء العالم الأخرى ، ولم يكن المثقف وقتذاك هو الأديب أو الفنان فقط ، بل إن بعض هؤلاء قد تكون لديهم القدرة على الابتكار والابداع فى مجالات محددة ، ولكن تنقصهم الثقافة الواسعة . وفى الوقت الحاضر ، يقتضى الأمر أن يكون المثقف ملماً لا بثقافة بلده فحسب ، بل بالثقافات العالمية الأخرى ، لأن الثقافه كالنهر الذى يجرى فى أرض واسعة ، ويصب فيه روافد ونهيرات تختلط مياهها بمياهه .

وكان مفهوم المثقف حتى عصر محمد على ينصب على خريج الأزهر ، لأن الأزهر وكتاتيبه ومعاهده المختلفة كانت الوسيلة الوحيدة للتعليم ، وكان علماءهم هم الذين يكونون مجموعة يمكن أن يطلق عليها صفة المثقفين . وقد أدى علماء الأزهر دوراً هاماً فى حياة مصر ، وخاصة فى المجال السياسى ، وحين جاء نابليون إلى مصر ، كان علماء الأزهر هم هدفه الأول ، ومنهم تولى المجلس الاستشارى الذى كان همزة الوصل بين الحاكم والشعب ، وحين بدأت حركة المقاومة ضد نابليون ، كان علماء الأزهر هم القائمون بها ، وقد عاقبهم نابليون بعد ذلك ، بتوجيه نيران مدفيعته من المقطم ، ثم دخل جنوده إلى حرم الأزهر بخيولهم . وكانت حركة المقاومة هذه هى نتيجة وجود عامل حضارى لدى المصريين بوجه عام .

وحين تولى محمد على الحكم ، كان العلماء هم أول من نادوا به والياً عليهم ، وفى عهده ، بدأت عملية تحديث التعليم ، فأنشأ الوالى المدارس المختلفة وأرسل البعثات إلى أوروبا ، صحيح أن هذه الخطوات كانت أساساً لخدمة الجيش ، ولكنها أفرزت بعض المثقفين الذين نهلوا من

ثقافة أوروبا ، وكانت إيطاليا هى أول دولة توجه إليها هذه البعثات ، لا للدراسة العسكرية فحسب ، ولكن لنواحي الادارة والطباعة التى اهتم بها محمد على ، وبمجرد عودة المبعوثين من إيطاليا أنشأ المطبعة الأولى فى الاسكندرية التى نقلت بعد ذلك إلى بولاق بالقاهرة . وكان رفاعة رافع الطهطاوى أهم شخصية سافرت إلى فرنسا ، وكان له دور معروف فى تعريف المصريين بأسس الثقافة والسياسة والادارة الفرنسية ، وبعد عودة رفاعة ، أنشأ مدرسة الآلسن ، وترجم مع تلاميذه كثيراً من الكتب ، وكانوا بذلك نواة لحركة التنقيف والتنوير فى مصر .

وفى عهد الخديوى اسماعيل ، تأكد دور هؤلاء المثقفين ، وتميز عهده بالانفتاح الواسع على ثقافة الغرب وحضارته والتوسع الكبير فى التعليم المدنى ، وفى عهده أنشئت الجمعية الجغرافية الخديوية وأعيد تنظيم دار الكتب والمتحف واشتركت مصر فى معارض دولية كثيرة فى أوروبا ، ومعرض فيلادلفيا بأمريكا ، وأنشئت مدارس الرسائل الأجنبية ، وهكذا انحسر دور المثقفين الأزهريين وظهرت طبقة جديدة منهم ، كما ظهرت الطبقة الوسطى التى تطلعت إلى التعليم وتولى الوظائف ، وأصبح لتلاميذ رفاعة دور هام فى خلق جو ثقافى جديد .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن سياسة الدولة فى عهدى محمد على والخديوى اسماعيل ، لم تكن ترمى إلى تحويل الأزهر إلى جامعة مدنية كما حدث فى فرنسا وإنجلترا ، وإنما اختارت مصر طريقاً وسطاً هو الإبقاء على التعليم الدينى الأزهرى ، وفى نفس الوقت اقامة نظام للتعليم المدنى .

وفى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أصبح للمثقفين المصريين دور سياسى واجتماعى وثقافى هام ، وكانوا إلى درجة ما يشاركون فى اتخاذ القرار والمناذاة بالإصلاح فى مجال الدين والسياسة والمجتمع ، وكان على رأس هؤلاء : مصطفى كامل ، وأحمد لطفى السيد ، وعبد الخالق ثروت ، وغيرهم .

وبدا نشاط سياسي واسع النطاق في بداية القرن العشرين ، وتكونت ثلاثة أحزاب ، واشتدت المطالبة بالاستقلال ، عن انجلترا ، وعن تبعية تركيا ، وزاد الوعي السياسي والدفاع عن المصالح الوطنية ، والتسامح الديني والعنصرى ، وبدأت فكرة إنشاء جامعة أهلية عام ١٨٩٩ ثم وضعت موضع التنفيذ عام ١٩٠٨ وكان تمويلها يجىء من تبرعات الجماعات والأفراد لا من الحكومة ، ثم أصبحت الجامعة حكومية فى عام ١٩٢٥ ، وأصبح لأساتذتها وخريجياتها دور سياسي وثقافي هام ، وقامت ثورة ١٩١٩ عقب إنتهاء الحرب العالمية الأولى وأنشئت جمعيات وتجمعات ثقافية وأدبية كثيرة ، ثم تميزت فترة مابعد الحريين ، بظهور حركة ثقافية وطنية تميل إلى العقلانية والمنطق وحرية الرأى ، وترجمت كتب كثيرة فى مختلف مجالات الثقافة ، وظهرت مدارس فكرية ، طالبت احداها بالاتجاه التقليدى الاسلامى وطالبت أخرى بالفكر الحديث العلمانى ، واتخذت ثلاثة طريقتا وسطا يجمع بين الاثنين كمجموعة العقاد وطه حسين وحسين هيكل والمازنى .

وسدرت فى هذه الفترة مجلات ثقافية وأدبية كثيرة كالسياسة الأسبوعية والمجلة الجديدة والرسالة والثقافة ، ونشطت لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ودارت مناقشات عديدة حول الهوية المصرية وقضية المرأة وغيرها من القضايا ، ثم جاء عام ١٩٥٢ ، وتغيرت الموازين الثقافية تغيرا تاما كما تغيرت مستويات التعليم فى جميع المراحل ، ولعبت السياسة دورها فى مجال الثقافة ، وعرفت مصر تيارا ثقافيا وقد إليها من الكتلة الشرقية والمبادئ الماركسية .

ثم حدثت هزيمة ١٩٦٧ ، فحدث نوع من التحول الثقافى والتحرر من المواقف الرسمية السابقة وبالتدريج عاد المثقفون المصريون مرة أخرى إلى المناداة بالحرية والديمقراطية ، ولما تحقق النصر عام ١٩٧٣ ، استعادت مصر كرامتها ، وانفتح المجال لحرية الرأى والنقد والمعارضة . ولكن الحركة الثقافية واجهت تحولات كبيرة من تقدم العلم والتكنولوجيا

والتطور السريع فى المعلومات والاتصالات وكثير من مجالات العلم الحديثة . واتسع مجال الثقافة المعرفية بوجه خاص ، إضافة الى كون الثقافة العامة بطبيعتها موسوعية عريضة غير محددة وغير منتظمة ، تكتسب من مصادر شتى خارجية وداخلية ، من البيت والجيرة والحي والقرية والمدينة وصحبة الأفراد وزملاء النادى والأصدقاء ، ودور التعليم بمختلف مراحلها ، ومن المجتمع الشامل عبر وسائل الإعلام المتعددة مسموعة ومرئية ومقروءة .

تفرق بين الثقافة هذه ، وبين العلم الذى وجدت له هيئة تعليمية تنظم نشره ، فى مراحل التعليم المختلفة من مدارس ومعاهد وجامعات . وهذه الوظيفة التعليمية تنثرى بمعارفها العلمية ، نظرية وعملية ، حصيلة الثقافة عند الهيئة التثقيفية التى تقوم بنشر الثقافة ، وهكذا كانت الثقافة موسوعية شاملة تتلقى بصورة عشوائية غير مبرمجة ، بينما يقوم العلم على التخصص المبرمج والمنظم والهادف .

ومن الحقائق المعروفة أن موسوعية الثقافة ظلت سائدة فى العالم الشرقى حتى أوائل القرن التاسع عشر وأن ظلت لها رواسب حتى الحرب العالمية الثانية ، بينما كان قد قضى عليها فى عصر التنوير منذ أوائل القرن الثامن عشر فى العالم الغربى الذى انعكست فيه الثورات الصناعية والتجارية والمالية والانتقالية ، وما تبع ذلك من ثورة ثقافية دينية وصحفية . وسارت الحياة لديهم تشمل تخصصات فى شتى العلوم والفنون والآداب .

وانتقل ذلك تدريجيا فى عالم الشرق ، فأصبح التخصص هو السمة البارزة ، ذات القيمة .

أما الثقافة الموسوعية التى ظلت إلى عهد قريب فى بلدنا النامية ، فقد عُرُفت عن بعض الناس ، منهم من كانت مهنته الأصلية هى الصباغة مثلا ، ولكن إلى جانبها كان حكيما بطب العيون ، وبعض الوصفات لأمراض الصدر والباطنى أو بالأذن والحنجرة ، كما كان فى نفس الوقت

منجما يحسب النجم ويوفق بين الزوجين ، وفلكيا يعرف مواقع النجوم وأحوال الجو ، ومعماريا يرسم مخططات المنازل ويلم بهندسة البناء والتركيبات الصحية فيها وميكانيكا يصلح الدراجات والموتوسيكلات وآلات الخياطة . وكان يحفظ من القرآن الكثير ، ويجيد تجويده ويؤذن للصلاة عند الفجر ، كما كان خطاطا ماهرا . ان أمثال هؤلاء أصبحوا نادري الوجود ولكنهم بقايا الثقافة الموسوعية التي كانت سائدة في الماضي .

وعندما حدث التغير الاجتماعي الكبير في هذا العصر وساعد التقنيين في ميدان الاتصالات والمعلومات والحاسوب ، أمكن خدمة البشر ، بالجمع بين موسوعية الثقافة وتخصصية العلم ، وأصبح من اليسور تمتعهم بشتى ألوان الترفيه عن طريق الأعمار الصناعية والحصول على الخدمات المالية والتسويقية والطبية والعلمية والأدبية والفنية ، وهم جالسون في بيوتهم يشغلون الحاسوب بأطراف أصابعهم بالتحكم فيها عن بعد . ولا يدري أحد على وجه التحقيق ماذا تكون عليه الحال في القرن القادم ، وما يصل اليه التغير في ثقافة العصر الموسوعية ، وكذلك في ميادئ العلم المتخصصة .. ومهما يكن من أمر فسوف يصبح التعاون الوثليفي ضروريا بين الهيئة التثقيفية والهيئة التعليمية .

والعمل البشري يشكل في حياتنا اضافة إلى المحصول المتراكم من حيث الكم والكيف ، والإضافة الجديدة هي إبداع يثرى الحياة ، ويقوم العمل في مجالها على مرتكزات ثلاثة أولها هو الخيال والحدس الذي يستشرف المستقبل ، وثانيها هو الذكاء والحصيلة العلمية أما الثالث فهو المتابعة والمثابرة والتواصل . وقد اتفق العلماء والباحثون على أن الذكاء المتوسط مع المثابرة خير من الذكاء العالي مع الانقطاع ، وهكذا يجب أن يشترك الخيال والعلم والاستعداد النفس في تشكيل الفرد السوي المبدع والمنتج ، وهكذا تتلاقى مع العلم

الانسانية مع العلوم التقنية في تكوين الأفراد .

وعلى مستوى المجتمع ، يثبت تاريخيا أنه لا بد أن يتلام التقدم العلمي مع التقدم الفكري ، وكثيرا ما دفع العلماء ثمن تفوقهم في مجتمع متخلف ، ومن أوضح الأمثلة ما حدث مع جاليليو الذي لم يرد له اعتباره إلا بعد أن تقدم العلم والفكر العام .

وتبدو الحضارة الفرعونية الخالدة بآثارها الباقية ، مزيجا من تفوق في هندسة التشييد ، وتقدم في كيمياء التحنيط ، وبراعة في الرسم وعبقرية في النحت والتصوير .

وقامت الحضارة الإغريقية التي تعتبر الأساس الأول للحضارة الغربية ، على مزيج من فلسفة سقراط وأفلاطون وأرسطو ، وأشعار هوميروس ورياضيات فيثاغورس ، وفي مكتبة الاسكندرية العريقة التقت الحضارة الاغريقية بالحضارة الفرعونية ونبع العلماء في الفيزياء والأدب والطب والفلك والجغرافيا والفلسفة والرياضيات والبيولوجيا والهندسة ووضعوا أسس هذه العلوم في تناغم كامل بين العلوم التقنية والعلوم الانسانية .

وكان العالم الفرد في أحضان الحضارة العربية والاسلامية الزاهرة موسوعة من العلم والفكر والفن ، فابن سينا فيلسوف طبيب شاعر ، والبيروني عالم في الفلك والجغرافيا والرياضة والصيدلة وفي الدين والفلسفة ، والحسن بن الهيثم ألف في الضوء والبصريات والفلسفة والفلك والرياضيات وهو أول من فكر في إقامة سد على النيل ، وقد تميز عصرنا الحديث بتوالي الثورات العلمية والتكنولوجية بما لها من تطبيقات وانعكاسات على الحياة البشرية وكان منها ما هو نافع مفيد ، ومنها ما يندب بالخطر ، وهكذا بحث العالم عن ضوابط وقوانين وأحكام دينية وقيمية واجتماعية وأخلاقية تحكم استخدامات التكنولوجيا الحديثة وتوجهها في المسار الصحيح الذي يخدم

البشرية ويحفظ لها تطورها الطبيعى بما يعود عليها
بالصلاح والسلام والتقدم .

ومن أهم الميادين التى تطرق اليها العلم الحديث ،
البيوتكنولوجى ، والهندسة الوراثية ، فهى تثير فى أن
واحد الإعجاب والمخاوف ، لأنها تقدم حلاولا سحرية
لكثير من المشكلات فى الوقت الذى تحمل فيه كثيرا
من المخاطر التى قد تستحيل السيطرة عليها وعندما
شاعت تجارة الاعضاء البشرية وولادة اطفال الانابيب
وراجت عمليات تأجير الأرحام ، وتنازعت مقتضيات التقدم
أو التطور مع ضرورات الأخلاق والقيم والسلام الاجتماعى ،
أرادت انجلترا أن تضع قواعد منظمة لحياة الأفراد
والمجتمع فى ظل هذه التطورات الجديدة الخطيرة
فشكلت لجنة من كبار العلماء والأطباء
والقانونيين والفلاسفة ورجال الدين سنة ١٩٨٢ ، ونشرت
اللجنة تقريرها فى سنة ١٩٨٤ وفيه أصررت على أن يتم
كل شئء بإشراف الحكومة وأنه لا بد من تشريع جديد
لخفض كل البحوث والخدمات التى تقدم فى
مجال التكنولوجيا الخاصة بالاختصاص الصناعى لرقابة
الحكومة وهكذا لم تترك الحكومة الأمر فى يد العلماء
والأطباء وحدهم بل اشتترك رجال الدين ورجال
القانون والفلاسفة منهم ، مما يدل على أن الحياة
المثلى تقوم على التلاقى بين العلوم التقنية والعلوم الانسانية
سواء بسواء .

ومن الممكن فى هذا الصدد أن يلاحظ أن المشكلات
السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تواجهنا فى عالمنا
المعاصر ، ويشهد خطورها فى المستقبل القريب ، أساسها

ولبها أن العلوم الطبيعية والتقنية تتقدم ، ولكن الأخلاق
والقيم تتأخر ولا تسير التقدم العلمى ، وأصبح من الضرورى
أن يكون هناك توازن بين العلم والأخلاق ، وكلاهما فرع من
فروع الثقافة .

كما يشهد العالم اليوم تطورا هائلا فى تقنية الحاسوب
والمعلومات ، الأمر الذى أحدث فى مجتمعات الدول المتقدمة
تغيرات جذرية توشك أن تنقلها إلى مجتمع جديد يسمونه
مجتمع المعلومات ، وخاصة بعد أن أنجزت اليابان
مشروعها الخاص بالجيل الخامس من الحاسوب فى
محاولة محاكاة الذكاء والابداع البشرى وتحقيق ما يسمى
بالذكاء الاصطناعى الذى لا يكتفى بترجمة ما يريده
المبرمج فى سلسلة من التعليمات بل يكون قادرا أيضا
على صياغة برامج لمعالجة المواقف الجديدة التى
تبرز فى سياق التنفيذ ، فهو يحاكي الذكاء البشرى فى
مجال محدد ، ويحاكى الحواس الانسانية كالسمع
والبصر ويحاول التعبير باللغة الطبيعية والوسائل
الأخرى ، مما يجعله قادرا على اجراء حوار حقيقى
مع الإنسان ثم يقوم بالتصحيح الذاتى والتعلم من الخطأ
وعند التكرار .

والحاسوب الجديد سوف يلتقى حتما باللغة التى
هى وسيلة الاتصال الطبيعية وأداة التعبير الانسانية .
ومن هنا تبدو الأهمية البالغة لاتصال الحاسوب
بالغة حيث أن القدر الأكبر من المعلومات ، هو عبارة
عن نصوص لغوية يعاينها المختلفة من حروف
وكلمات ودلالات مما يؤدي إلى استخلاص الأفكار
المحورية وسرعة النفاذ إلى المعلومات وربطها بالمعلومات

الأخرى المتعلقة بها وهكذا تتلاقى اللغويات مع التقنيات الحديثة ، وقامت في هذا المجال عدة مراكز متخصصة للترجمة الآلية ، وتدرّس اللغة بوسائل المعلومات الجديدة والحاسبات الالكترونية ، وكل هذا يؤكد حتمية الارتباط بين التقنيات والانسانيات .

وفي الماضي البعيد ، لم يكن هناك حد فاصل بين العلم والفلسفة بل كان هناك نوع واحد من المعرفة ، قد تختلف وسائله ولكنّه يمثل نفس كل الحالات نشاطاً عقلياً واحداً وهكذا كانت الفلسفة أم العلوم ، وكانت المعرفة العلمية محدودة نسبياً حتى منتصف القرن العشرين تقريباً ، وبعد انقسام الكل المعرفي الى جزئيات دقيقة متخصصة بفضل التراكم بدأت العزلة الفكرية ، وأخذ كل علم يتبلور عن الآخر وأصبحت المعارف جزراً متباعدة في محيط واسع .

ورغم أن التخصص الدقيق ، أدى إلى اتقان المنهج ودقة النتائج ، وهو ما كان ضرورياً ، إلا أنه كانت له سلبياته على التكامل الثقافي ، إذ انغمس كل فرد في مجال تخصصه ، يحاول جامداً اللحاق بالجدید الذي تضيفه البحوث والتجارب ولم يعد ذهنه قادراً على استيعاب معارف أخرى أو تقبلها إلا من باب الترويح عن النفس .

وقد ترسخت عملية الفصل بين العلوم بتطبيق نظام التخصص الدقيق في مرحلة التعليم الثانوي والتعليم الجامعي ، فقبل أن يتم التمييز عامه السادس عشر ، يجد نفسه في حالة التخصص المعرفي ، وهكذا يحرم - في السن التي يكون فيها مستعداً للتعليق

والتعلم والاتصال بالآفاق الرحبة - من أسباب التكوين الثقافي المتكامل . ومن سلبيات الفصل بين دوائر المعرفة ذلك الاختلاف بين منهج البحث في العلوم ومنهج البحث في الآداب ، أي بين ما هو مطلق وما هو نسبي . فالباحث في العلوم يستخدم نظريات علمية متفق عليها ، والنظرية الجديدة عنده تنسخ ما قبلها ، وتصيح القديمة جزءاً من تاريخ العلم لا من العلم نفسه .

أما الباحث في الآداب أو الانسانيات فيتعامل مع النسبي لا مع المطلق فيدرك أن النظرة الأحادية لا تكفي لفهم الظاهرة وله أن يتردد بين أكثر من مفهوم للتفسير ، وعليه أن يرجع إلى أكثر من مرجع لإجلاء حقيقة الموضوع ، وله أن يلجأ إلى الارتباط الإحصائي لبيان نسبة مختلف العوامل في الظاهرة ، ومن هنا نراه يستخدم كلمات الترجيح بين الآراء ولا يقطع فيها بيقين ، ثم أن منهج البحث في العلوم يؤدي بصاحبه إلى التمسك بفكرة واحدة يرى أنها الأصلح ، ومن ثم يتعصب لها ، أما منهج البحث في الانسانيات فيؤدي بصاحبه إلى فكرة التسامح وتقدير الآخر والاعتراف به وعدم نفيه ، وعلى هذا فمن النادر أن نجد منهج التعصب عند الدارسين للعلوم الانسانية دراسة حقيقية ، والاستثناء يكون مرجعه إلى البيئة التي ينشأ فيها أساساً وخضوعه لطريقة تفكير الجماعة التي ينتمي إليها .

والتعصب صفة ذميمة تشكل عقبة أمام التفكير العلمي فهو اعتقاد باطل بأن المرء يحتكر لنفسه الحقيقة أو الفضيلة ويكر فضائل الآخرين ويهاجمها ، والتعصب يلغي التفكير الحر والقدرة على النقد

ويشجع قيم الخضوع والطاعة ، ثم إن التعصب يجعل الحقيقة ذاتية ومتعددة ومتناقضة وهو ما يتعارض كلية مع طبيعة الحقيقة العلمية ، وذلك أن كل متعصب لا يؤمن إلا بحقيقته هو .

وقد عاشت الإنسانية على ما يعتقد أنه حقائق ذاتية يتعصب لها بلا تفكير فترة أطول مما عاشته على حقائق موضوعية تتنافس فيها بالحجة والبرهان ، وإن عدد أولئك الذين لا يقلون الرأي إلا بعد اختباره بالعقل أقل بكثير من عدد الذين يتمسبون لأرائهم دون نقد أو اختبار ، ومن هنا فإن أقرار مبدأ التسامح الفكري وتقدير الآخر وعدم نفيه ، يحتاج إلى وقت طويل ، وهكذا تصبح تنمية التكامل المعرفي مطلباً حيويًا لمواجهة مشكلات الإنسان المعاصر ، وهذا التكامل يبدأ في اللحظة التي يقدر فيها الإنسان أن يفهم العالم كما هو موجود بالفعل ، لا كما ينبغي أن يكون ، ومثل هذا القرار ليس عقلياً فحسب بل إنه قرار معنوي وأخلاقي ، ولا بد من تجاوز مرحلة الطفولة التي يصور فيها الطفل كل شيء وفقاً لأسانيه إلى مرحلة النضج التي لا يتم فيها الخلط بين الواقع والحلم .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق يوصى بما يأتي :

* العمل على عدم الفصل الحاد بين دراسة العلوم والآداب منذ بدء التعليم العام حتى الجامعة ، حيث يأخذ كل تخصص من الآخر قدراً مناسباً من المقررات ، وفي مرحلة التعليم الجامعي ينبغي أن يدرس جميع الطلاب قسماً من الرياضيات أو فلسفة العلوم .

* في ظل الثورة العلمية الجديدة وتطور التقنية

بدرجة هائلة ، ينبغي أن نهتم بالجانب المعرفي والعلمي من جوانب الثقافة ، وأن يكون هذا الاهتمام شاملاً لوسائل التعليم والتثقيف جميعها ، حتى يمكننا مسايرة العالم المتقدم .

* ينبغي تدريب الأفراد منذ الصغر على استخدام الحاسوب في جميع الحالات التي يمكن استخدامه فيها ، كما ينبغي تدريب النشء على استيعاب المتاح من الثقافة الموسوعية بجانب تأهيلهم في العلوم التخصصية التي يعتمد عليها تشغلهم .

* إن التغيرات الاجتماعية والثقافية البعيدة المدى ، والتي ستؤثر في حياة البشر في القرن القادم جديرة بأن تحظى بالدراسة والمعرفة الكافية من جانب المتعلمين المحدثين .

* إن الاحتمالات القوية بانتشار نظام التدريس المنزلي ، والجامعات المفتوحة في القرن القادم تستدعي الاهتمام بالتدريب من الآن على مواجهة ذلك .

* وضع كتب علمية مبسطة ، بجانب الكتب المبسطة في العلوم الإنسانية ، ليستطيع النشء الانتفاع بهذه وثائق التطبيق التكاملي في الثقافات .

* الجانب الروحي والأخلاقي في المجتمع الحديث وفي السنوات القادمة ضروري جداً علينا الاهتمام به ، بقدر اهتمامنا بالجانب المعرفي من الثقافة . فإذ الإنسان الحديث تكمن في تخلف ما يخص الروح وما يتعلق بالأخلاق والسلوك عن مواكبة التقدم العلمي المتلاحق في كثير من الميادين العلمية المستحدثة .

الفنون

تقاليد المهنة في مجال الفنون

بدأت مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر مشروعاتها القومية الأكبر المتمثل في إنشاء الدولة الحديثة لكي تتبوأ مصر بين الأمم مكانها المناسب لتاريخها وحضارتها . وكان تحقيق هذا المشروع يعنى إحداث تغيير جوهري واسع النطاق يشمل النواحي الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية بل أسلوب الحياة والتعامل في الحياة اليومية ، ويعنى إعادة بناء الإنسان المصري ، والأخذ بالجديد ، أو التحديث ، من حيث هو ضرورة لا محيص عنها ، وكان من الواضح منذ البداية أن إقامة هذا الجديد يعنى اتخاذ موقف من مشكلة العلاقة بين القديم والجديد ، بين التثبيت بالتراث وبين التحديث . ولم يسر هذا التغيير منذ ذلك الحين بطبيعة الحال في خط مستقيم ، وإنما خضع مع الزمن لعوامل التحول طبقا للظروف الداخلية والمؤثرات الخارجية . كذلك لم يكن التغيير هادئا لينسا كما أراد دعاة ، بل كان يتلون بالعنف إذا اصطدم بالعوائق ، وكانت تواكبه على كل حال تحولات في أنماط السلوك ومعايير الأخلاق ، منها الإيجابي ، ومنها السلبي . ومن شأن البحث العلمي المدقق أن يعين على تأكيد الإيجابيات واتقاء السلبيات أو تحجيمها .

والمتتبع لهذا التطور في قطاع الفنون على وجه التحديد يتبين أنه هنا يشهد على عنف وعمق هذا التحول كما يشهد على ما أثمره من

٣٦٨

إيجابيات وما واكبه من مشكلات ، فقد أدرك الرواد ما بين الفنون بصورها المعاصرة وبين الفنون الموروثة من اختلاف جوهري ، وتدفق تيار الجديد ، يهمل الموروث حيناً ويستلهمه ويعلو شأنه أحياناً ، وارتسمت على الساحة خطوط متباينة الاتجاهات ، فبينما سارت الموروثات في طرقها التقليدية - سواء كانت من قبيل الفنون الشعبية أو المرتجلة ، أو كانت من أنواع تتمسك بالنقل وتتعلق بالقديم - ثبتت الفنون الجديدة أركانها ، وأسهمت إسهاماً قوياً في صياغة الثقافة المتجددة ، ينطبق هذا الحكم على الفنون المسرحية ، كما ينطبق على الفنون التشكيلية ، والموسيقى ، والفنون الأدائية ، والتطبيقية ، والفنون الناشئة ، مع تفاوتات في الانتشار والاستقبال والاستساغة . ولكن الأسباب اتصلت مرة أخرى بالثقافة العالمية في أخذ وعطاء .

خصوصية الفن :

والفنون في حد ذاتها تقوم على حرية الإبداع والتعبير والتجريب كما تقوم على الفردية والتفرد ، فليس هناك نمط فني أو أنماط فنية يتعلمها شباب الفنانين ليتبعوها كما هي ، وإنما هم يدرسون ويتدربون ويتعلمون لكي يبدعوا بعد ذلك في حرية ، كل بأسلوبه . إنهم يتعلمون التقنيات ويشاهدون عن كثب كيف يبدع الأساتذة الذين تنشأ من حولهم المدارس والأكاديميات ، وتنتقل عن طريقهم تقاليد الفن . ولكن الفنون على الرغم من ذلك كله ترتبط على نحو متشابك مع المجتمع الذي يعيش فيه الفنان ، والذي يخرج إليه بإبداعاته ، فالفنانون يبدعون انطلاقاً من مواقف يقفونها من المجتمع على كثرة مقوماته ومن الطبيعة على

تتوهمها . والفنانون بشر يعيشون ويحتاجون الى مقومات الحياة بجوانبها المادية . وهكذا تدخل الفنون مجالات تحبها وتخشاها ، تستخدمها ولا تنصاع لها ، تقول فيها كلمتها المثيرة وترفض أن تفرض عليها القيود ، إلا أن تكون قيود الفنون الخالصة ذاتها .

المشكلات القديمة الجديدة :

وعالم الفنون عالم واسع فيه الغث والسمين ، والجيد والردئ ، ولقد كانت هذه هي حاله دائما ، وإذا تنبهنا اليوم الى ظواهر فنية معينة أو ضسارة ، فليس معنى ذلك أن هذا شيء جديد لم نعرف له شبيهها من قبل ، ولكن الذى يثير اهتمامنا هو الانتشار الذى تتيحه وسائل النشر والبحث الضخمة ، ورغبتنا فى تحجيم السلبيات ، وقد رتبنا على المتابعة والدراسة والتخطيط للمستقبل . وقد تناولنا من قبل على سبيل المثال « التلوث » والقينا الضوء على نوعيات من الإنتاج المحسوب على الفن تعتبر من قبيل التلوث السمعى والبصرى والعسى والوجدانى والفكرى .

الاستجابات :

وأكثر المشكلات التى تلقى بظلالها على قطاع الفنون ترتبط بالإغراءات المادية ، وتبدأ حيث تدخل الفنون مجالات العمل الذى تنتظمه المهن ، ويحكمه الكسب ، وتحركه أساليب الدعاية ، ويتنافس فيه الناس : أيهم يحقق الكسب الأكبر والشهرة الأوسع . ولن تختلف دنيا الفنون عن غيرها فهي تضم نوعيات مختلفة من الفنانين ، تتباين توجهاتهم ، فهناك الفنان الحريص على حرية الإبداع ، وعلى التفرد ، والترفع عن أساليب الجرى وراء الرواج الرخيص ، الواقف من المجتمع موقفا خاصا مميزا ، فهو لا يستحسن

دائما ما هو قائم ، بل يحلم بتجاوز هذا القاسم ، واستشرف آفاق عوالم يخلق فيها على جناح الخيال الخلاق . وهناك على الطرف الآخر فنان تشده النواهي العملية ، فيضع فيه كصاحب أى مهنة صناعية أو تجارية فى خدمة من يقدم إليه الطلب .

وإذا كان المجتمع ينقسم إلى شرائح عديدة تتباين فى مفاهيمها الأخلاقية ومتطلباتها من التعبير الفنى ، فلا غرابة فى أن نجد أشكالا من الفنانين يعيشون فى هذه الأوساط المتدنية ومنها وعليها ، وهم فئات يابى الفنانون الكرام أن يحسبوا عليهم .

ومن المؤكد أن الاستمتاع بالأعمال الفنية الضحلة يرتبط ارتباطا وثيقا بمؤثرات ، منها :

- تدهور المناخ الاجتماعى العام نتيجة للحروب المتتالية والبطالة والجرى وراء الكسب السريع .

- التدهور الأخلاقى الذى يقل فيه الحرص على القيم الرهينة ، ويتحرك البعض بدافع الأثانية ، ويتعلق البعض الآخر بقشور من الدين وبأمور بعيدة عن الجوهر والقيم الصحيحة .

- ويتعلق رواج الأعمال الفنية الضحلة بدرجة كبيرة بتدهور مستوى التعليم وضعف البرامج التعليمية فى وسائل الإعلام ، مما أدى إلى انخفاض قدرة الفرد على تمييز الطيب من الخبيث . وهذه الضحالة نجمت فى جانب منها عن المفوية ، وفى جانب آخر عن الجهل ، وفى جانب ثالث عن سوء استخدام وسائل الإعلام والاتصال الواسعة .

قيمة الفن :

والاهتمام بالفنون هو اهتمام بركيزة حياتية متعاطمة الأهمية ، فإذا كانت الفنون كما قال القدماء تحقق المتعة والفائدة ، فلا بد من التركيز على النوعية : نوعية المتعة ونوعية

الفنية الرديئة أو المتدنية أخلاقيا أو المتدهورة فنيا بإجراءات بوليسية أو رقابية أو عقابية في عصر يسود فيه التمسك بالحريات وحقوق الإنسان الحر في اتخاذ القرار ، وتعاظم فيه الوسائل الاتصالية الضخمة والأقمار الصناعية ، وإنما يكون التصدي لها بالتعليم الهادف القائم على مناهج مناسبة ، وتشر الثقافة الرفيعة وتشجيعها ، والتركيز على الوعي في هذا المجال .

الفن بين الترف والجلال :

هذا الوعي يتضمن فيما يتضمنه من أمور : اليقين بأن الحفاظ على الفنون وتشجيع الإبداعات الفنية الرفيعة من الأمور الحيوية ، فالفنون هي التي ترسم السمات البارزة للهوية القومية ، فتبين المضامين الفكرية والأخلاقية باللون والخط والنغمة والكلمة والحركة ، وتقدم إلى العين والأذن الصورة المرئية والمسموعة والوجدانية والحسية والإيحائية من الفكر ، والفنون هي التي تعلم العلماء أن يكسروا حلقة القائم ويندفعوا إلى آفاق المجهول . وربما حرض الفن رجل السياسة الفذ على اختراق الأفاق وابتداع الجديد من الحلول ، والفنون هي لغة الإخاء بين الناس على اختلاف ألسنتهم وألوانهم .

الكونية :

والوعي بجلال الفن وتعاظم تأثيره في عصرنا الحاضر وفي المستقبل يتضمن العلم بأن العالم يقترب بعضه من البعض الآخر وينسج خيوطا متشابكة من « الكونية » تجعلنا طرفا كاملا يشارك متأثرا ومؤثرا فيما يجري من أحداث في كل مكان ، فقد أدخلت وسائل الاتصال المتعاظمة الصورة والصوت إلى كل مكان ، وحملت الفكر والخبر والفن والرأي إلى كل إنسان . وهو ما لا يعني ضياع الهوية القومية ، وإنما يعني ضرورة الجمع المنسجم بين مستويين : المستوى القومي ، والمستوى الكوني .

الفائدة ، وعلى الأخص تحديد ما يصح وما لا يصح ، ما يتفق مع الجوهر وما ياباه . ولقد انتشرت الاستخدامات التطبيقية للفنون في كل مجالات الحياة ، وما تزال تزيد انتشارا وتأثيرا ، حتى أصبح السؤال المحوري بالنسبة للفنون يسدور حول حسن الاستخدام أو حول سوء الاستخدام – لا حول الفنون في حد ذاتها .

الفنون والصناعة والتجارة :

ولقد شهد العالم في عصرنا أنواعا من التطور التقني أصابت الفنون أيضا ، منها ظهور أنواع من الفنون المدمجة في الصناعة ، فنشأت السينما صناعة وفنا ، ونشأ الإعلام صناعة وفنا ، ونشأت الدعاية صناعة وفنا . وهكذا فرضت الصناعة قوانينها بإيجابياتها وسلبياتها على الفنون . وربما تطلبت الصناعة أمورا لا يحتملها الفن ، فالصناعة ترجو الرواج والإنتاج الضخم وتحقيق الربح المادي ، وربما أصابت هذه الظاهرة مجالات أخرى ، دون أن يتحدث الناس بالضرورة عن اندماج بين الفن والصناعة أو الفن والتجارة ، مثل ما لوحظ في ظاهرة المسرح التجارى .

الالكترونيات والكمبيوتر :

وإذا كانت إمكانات الاختراعات الالكترونية والكمبيوتر قد دخلت مجالات الفنون وفتحت أمام الفنانين من الأفاق العظيمة ما فتحت ، فإنها من جهة أخرى ساعدت منتجي الفنون الضحلة على الإنتاج الوفير المريح بما تتيحه لهم من سد الثغرات وإخفاء العيوب واللعب بالإبهار ، فأصبح من الممكن أن يغنى من لم يتعلم الغناء ومن لا صوت له ، بل أصبح في إمكان البعض أن يؤلفوا ألوانا من الموسيقى بإيقاعات وتنويعات ومؤثرات مبرمجة . وهكذا دخل الساحة من لم يتهيئوا لها بعلم أو خبرة أو موهبة ، ونشأت مهن جديدة .

حدود التصدي :

وليس هناك جدوى تذكر من حيث التصدي للأعمال

صورة العالم الجديد:

وكانت النتيجة الطبيعية هي صورة هذا العالم الجديد التي تفرض نفسها ، وهي صورة تتسم بأمور ، منها :

- تعاظم الحرية ، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع أو المنظومات السياسية والاقتصادية والثقافية .

- وواكب تعاظم شأن الحرية ، تعاظم القدرة على الاختيار : فلم يعد الإنسان مضطرا الى أن ينصاع لهذا الاتجاه أو ذاك ، بل له أن يختار : الكتب ، والصحف ، والبرامج الإذاعية والتليفزيونية ، وما يزال يتطور حتى يرتبط بشبكات المعلومات وأوتستراد المعلومات .

استراتيجية تواكب العصر:

والنتيجة الحتمية لهذا التطور تتمثل في أنه من العيب أن توضع استراتيجية تناهض الحرية والاختيار ، فالاستراتيجية السليمة ينبغي أن تقوم في شأن الفنون على الحفاظ على حرية المبدع والمتلقي وتعظيم قدرة كل منهما على الاختيار ، والتأثير الصحيح عليهما بالتعليم والتشجيع والتكريم . سياسة تعمل على تكوين الإنسان القادر على الحرية مبدعا ومتلقيا ، قادرا على الحكم الفني الرفيع المثقف .

علاقة تبادلية:

وهناك علاقة تبادلية بين الفنان والمناخ العام المحيط به ، وتشجيع قطب من القطبين يؤدي الى نتائج إيجابية في جانب القطب الآخر . وليس من المنطوق أن نتصور مجتمعا يعيش على الفنون الرفيعة وحدها ، فلن يخلو مجتمع من نوعيات من الممارسات في قطاع الفنون تتناسب مع الشرائح الاجتماعية المختلفة سواء من أبناء البلد أو من الأجانب السائحين ، ولكن الهدف هو تحقيق توازن سليم .

دور النقابات والاتحادات والجمعيات:

وإذا كانت المؤسسات التي ترعى الفنانين قد تطورت على مر الزمن من المشيخات القديمة الى النقابات والاتحادات والجمعيات والأكاديميات الحديثة ، فإن الأمر يحتاج الى مراجعة الأوضاع القائمة مراجعة تضمن التنسيق والإكمال ، فقد غلب على برامج النقابات الاهتمام بالنواحي المعيشية والحياتية والاجتماعية والسياسية ، والمطلوب هو إكمال هذه البرامج بالاهتمام بالنواحي الفنية والقضايا الفنية العامة التي تمس الفنون من حيث هي فنون ، والثقافة والمجتمع ، فلما أن تضعف النقابات هذا العمل الى برامجها ، أو تشجع على إنشاء اتحادات وجمعيات تضم الفنانين وتتيح لهم الحوار النقدي العميق الجاد ، وتشجع على إنشاء مؤسسات للنشر والتوزيع للأعمال الجادة المتميزة ، حتى تتكامل تقاليد العمل في مجالات الفنون .

قضية التقدم:

ومن أهم الأهداف التي لا ينبغي أن تفسيب عن هذه المؤسسات - وهي تجرى الحوار البناء حول تقاليد العمل في مجالات الفنون - تحقيق التقدم في كل المجالات بعامة ، وفي مجال الفنون بخاصة ، على اعتبار أن التقدم هو مشروعنا القومي الأكبر .

التشجيع والتكريم:

والدولة لديها وسائلها الفعالة ، فهي بمؤسساتها وميزانياتها وسياساتها تستطيع تشجيع الأعمال الفنية التي ترى أنها مفيدة للمجتمع وأخلاقياته ، فلديها الجوائز والوسامات والتكريم والتقدير المختلفة . والمهم أن تتولى شئون التقييم ووضع السياسات لجان من الفنانين الثقات أصحاب النظر البعيد والافق الواسع ،

حتى لا تتحول المتغيرات الى جمود ، والخطط المرنة الى ثوابت لا تمس .

إن التفكير في التمكين لتقاليد المهنة في مجالات الفنون في الإطار الذي أوضحناه ينتهي بنا إلى عدد من التوصيات التالية .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتي :

* أن تتبنى أجهزة الثقافة تعميق الوعي بقيمة الفنون وتقاليدها الخاصة وضرورة الارتقاء بمستوى الذوق ، والتقاليد لا تترسخ الا في إطار إيجابي عام . وهناك تجارب عديدة وسائل حديثة مبسطة تتيح للكافة الاستمتاع بالفن الرفيع ، فالشرائح العريضة عندما تألف الفن الرفيع تضمن احترام التقاليد الكريمة .

* الدعوة الى تكوين المدارس الفنية والجمعيات الفنية المتخصصة الجادة ، وتشجيع المناقشات المثمرة المؤدية الى تعميق تقاليد المهنة وتحقيق أهداف المجتمع .

* نشر الوعي بقيمة الفنون ودورها في رسم صورة الهوية الثقافية القومية ، وإسهام الفن الصادق في التصدي للتخريب والهدم والإرهاب .

والعمل على توسيع الفهم الديني الإيجابي للفن ، فالتراث الديني عامر بتقدير الفن .

* تشجيع الترجمة والتأليف في موضوعات تهجيم الفهم التجاري والسعي وراء الشهرة والإمقاق الزائف .

٣٧٢

* الاهتمام بأكاديمية الفنون ومعاهدها ، وكليات الفنون بالجامعات ، وتشجيع خريجي هذه المعاهد والكليات ، والاستعانة بهم في تنفيذ البرامج المختصة بالفنون في وسائل الاعلام والأجهزة الثقافية ، والتشديد على الالتزام بالمستوى الرفيع على اعتبار أن هذا الالتزام من تقاليد الفن الرفيع .

* التوصل الى ميثاق يتضمن الأهداف السامية التي يسعى اليها الفنانون المؤمنون برسالتهم ، على ألا يتحول مثل هذا الميثاق الى نص جامد لا يقبل التطور .

وأن يلتزم الفنانون في هذا الإطار بالضمير الفني وحرية الإبداع ، على أن يرتبط هؤلاء بالصدق في مجال التعبير عن فنه .

* دعوة الأجهزة الرسمية إلى العمل على ترقية المستوى الفني للإبداع سواء في المسرح أو التلفزيون أو السينما وذلك بانتاج نماذج عالية المستوى .

* أن تتدخل أجهزة الثقافة بالمعارض والمهرجانات والاحتفالات والجوائز لتحجيم الإنتاج الغث ، وتشجيع العمل الفني الجيد وبخاصة إبداعات الشباب الواعدين .

* تصحيح ما تبين الدراسات سلبية من أوضاع في أجهزة الدولة ، وبخاصة ما يتولى منها شؤون الثقافة والإعلام ، وأن يتولى التخطيط والتنفيذ في مجالات الفن فنانون على المستوى المستهدف .

ويقتضى هذا الاستعانة بالمتخصصين العارفين المتمكنين الواعين بتقاليد الفنون وأهدافها وخصوصياتها .

* دعوة النقابات والاتحادات والجمعيات الى إدارة الحوار من أجل تعميق تقاليد المهنة ، وبيان الثوابت والمتغيرات .

نحو استئارة الوعي بالبيئة العمرانية في المدينة المصرية

كان نتيجة للطفرات التي حققها علماء القرن العشرين في مجال العلوم وما رآكب ذلك من تطور بالغ في التطبيق التكنولوجي على كافة انوات الحياة المعاصرة وأساليبها ، أن أحس سكان العالم بتغيير في سلوكياتهم وأنماط حياتهم ويتسارع في أيقاعاتها حتى وإن لم يكن ذلك إلى الأحسن .

فقد انطلقت تيارات التجارة العالمية حاملة معها منتجات التكنولوجيا المتقدمة High-Tech إلى شعوب العالم مختلفة الثقافات ومتفاوتة درجات الثراء أو التحضر . وبغض النظر عما إذا كانت هذه المنتجات تناسبها استعمالاً وتطبيقاً أو لا تناسبها فقد كان هدف مراكز التصنيع والانتاج هو الاغراق للاستهلاك ، والوصول لهذه الغاية اندفع العالم الصناعي المتقدم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في استغلال موارده الطبيعية من مواد وخامات وملاقات ، وأسرف في انتاج كل ما يحقق أحلامه ويشبع تطلعاته ليعوض تقشفه وحرمانه خلال سني الحرب العجاف .

ومكثدا بدأ التعطش الاستهلاكي يحتاج مجتمعات العالم حتى الفقيرة منها ، ونهض المفكرون يحدرون من آثار هذا الانفلات المجنون في استنزاف ما تحويه البيئة الطبيعية من عناصر وثروات وملاقات حيوانا بها الله كأساس لحياتنا على الأرض ودهامة لوجودنا وسندا لاستمرارنا على الكوكب الذي حملنا مسئولية إعمارها .

ومنذ مطلع الربع الأخير من هذا القرن بدأ العلماء والمفكرون من فلاسفة وأدباء وأخلاقين يتحركون لتبصير الناس بسوء المصير وليرغ النهاية بأسرع مما يتوقعون من خلال حملات داعية واعية لبعث الوعي

القائى بمشكلات البيئة الطبيعية وضرورة الحفاظ عليها من التلوث والاستنزاف والتغيير المدمر .

وتردبت نداءات المنظمات والهيئات الدولية إلى دول العالم للاهتمام بشئون البيئة في كل مكان وانعكس ذلك على مصر بالاستجابة ، فأصبح هناك وزير دولة لشئون البيئة وصدر في عام ١٩٩٤ قانون يركز بصفة أساسية من شئون البيئة على « المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الانسان من منشآت » .

ويمالج هذا القانون مشكلات الماء والهواء والتربة والمنشآت الصناعية من كافة النواحي التي تتعلق بالحفاظ على خصائص ومقومات البيئة الطبيعية وهي الشق الأول من البيئة العامة . وثمة شق آخر لا يبدو أنه حظى بنفس القدر من الاهتمام ونعنى به البيئة المشيدة أو « البيئة العمرانية » .

وإذا كانت شئون البيئة الطبيعية تعنى بالحفاظ على المقومات الطبيعية الحيوية اللازمة لحياء الانسان فإن شئون البيئة العمرانية تعنى - بالإضافة إلى تلك المقومات المادية - بالحفاظ على المقومات المعنوية والقيم الروحية التي لا تصح حياة الانسان إلا من خلالها ولا تكتمل إنسانيته إلا بها .

البيئة المشيدة :

عرف العلم البيئة بصفة عامة بأنها كل ما يخرج عن كيان الانسان ويشغل المجال الذي يحيط به ويمتد حوله من مختلف العناصر والمركبات والكائنات . وتتكون البيئة العامة بمفهومها الشامل من شقين :

• بيئة طبيعية من ابداع الخالق عز وجل تحكم عناصرها ومكوناتها نظم وتوازنات دقيقة Eco system نحن مطالبون بفهم قوانينها والحفاظ عليها من العبث والتغيير أو الاستنزاف .

• بيئة شيدتها الانسان لعمران الأرض نحن مطالبون ليس فقط

بصلاحية بنائها وكفاءة استخدامها بسل بالابداع فى
انشائها واطلاق المعقريه الخلاقة فى تجميلها لتشكل بيئة صالحة
لحياتها ، تجعل من فترة بقائها على الأرض جديرة بالحياة التى
نصوب اليها .

والعناصر الفاعلة فى المنظومة البيئية أربعة :

• عناصر انتاج تحقق لنفسها الاكتفاء الذاتى لحد ما كجميع
فصائل النبات .

• عناصر استهلاك تعتمد على غيرها فى
توفير مقومات الحياة كالحوانات والطيور والزواحف
والحشرات .

• عناصر تحلل للميت أو التالف من العنصرين
السابقين تعيد موادها الحيوية للأرض كعامل مساعد
لاتمام دورة الحياة كالكائنات الطفيلية الدقيقة من بكتيريا
وجراثيم وميكروبات .

• عناصر لا حياة فيها ولكنها اساسية للحياة كالماء
والهواء بما يحتويه من الغازات بكافة أنواعها والتربة
وما تكتنزه من معادن ومركبات والفضوء باشعاعاته التى ترى
وما لا ترى .

دور الانسان :

ويدخل العنصر البشرى الى مسرح الحياة كوارث
للأرض فيبدأ دوره المركب كعنصر ثلاثى الفعاليات فى
المنظومة البيئية بوصفه مستهلكاً ومنتجاً وعاملاً مساعداً فى
نفس الوقت .

فمن جهة يمكن اعتباره أكبر عناصر الاستهلاك والهلاك
التي تعيش على الأرض ، ومن جهة اخرى يمكن اعتباره
عنصراً انتاجياً وعاملاً مساعداً فعلاً فى عمران هذه الأرض ،

وبين هذين المجالين المتناقضين تتشتت قدراته وتثقل مسئولياته
وتتركز معاناته فى الموازنة والتوازن بينهما بل وفى استمرار البقاء
بين شقى الرعى ، ولقد حبا الخالق عناصر الطبيعة بتوازن
دقيق وتناسق عجيب فأصبح لزاماً على الانسان وارث الأرض
الحفاظ على توازن البيئة العمرانية التى يحتاج اليها لبقائه مع
البيئة الطبيعية التى يقتحمها ليبنى عمرانه فى رحابها وإن شئنا
على حسابها .

الانسان والعمارة :

ومنذ وجد الانسان على سطح الأرض وقبل أن تحظى
بوصف «المعمورة» حركته غريزة البقاء للبحث عن المأوى الذى
يحميه مشاركاً فى ذلك كائنات أخرى كالحوانات والطيور والحشرات .
ولكنه عندما نضج وشعر بانسانيته وتجاوز بدايات الغريزة وأحس
بتميزه على سائر المخلوقات ، نضجت معه ملكة البناء والانشاء فاستغل
قدرات حباه بها الله وتفرد بها كمخلوق صانع للأشياء فشرع فى تشكيل
محيط ملأه لاحتواء ايقاع حياته واحتضان نبض وجوده واستيعاب
انتاج طاقاته .

وهكذا شرع يصنع تكوينات بنائية يضعها فى رحاب البيئة
الطبيعية حوله ثم تطورت قدراته فى صنع وترتيب هذه
التكوينات الى ابداع فن العمارة ثم الى عمران تطور وأنبسط
افقياً وتطاول رأسياً ، فشكل بيئة عمرانية من صنعه تدرجت من
محلة الى نجع الى قرية الى مدينة الى عاصمة مترامية الأطراف
تنضج بالحياة وتموج بالسكان .

وطالما وجد الناس وجدت التجمعات وتشكلت البيئات العمرانية
بصورها المختلفة وتباينت طموحاتهم بالنسبة لنوعية الحياة التى
يريدونها وتنوعت بالتبعية العمارة التى ينشئونها ، وتتجسم هذه الصورة
بجلاء فيما سجله تاريخ البشرية من تنوع فى البيئات العمرانية

وشواهدها من الآثار الباقية التي هي المראה الصادقة لما حققت من انجاز وما بلغت من حضارة .

وتنفرد المدينة كأكبر التجمعات الحضرية بصفات خاصة مما دعا بعض المخططين الى اعتبارها من أعظم انجازات البشر ، فهي محطة قوى Power - House ثقافية ومخزن هائل للخبرة والمعارف وحشد تعبوي للطاقات المبدعة الخلاقة ، ولذلك فالمدينة والمدنية مترادفتان .

ومن أحكام القدر على البشر ان تتعرض الحياة خلال الزمن لصعود وهبوط ولد وجز بل لشروق وغروب ... شتات تفيض بالانتاج والعطاء والبناء وأخرى تجمد فيها الطاقات وتهجع القوى وتركن الى الضمول والاسترخاء ، أو تشور الغرائز فتضطرم الشهوات فيكون العدوان والتخريب .

وهكذا تنهض حضارات وتزدهر ثم تفتنى وتندثر ، ولا يبقى من هذه أو تلك الا أطلال بيئات عمرانية هي شواهد لزمان ترك فيه الانسان بصمة على المكان .

هودة الى الفصل ... هههه

وإذا عدنا الى وادينا الخصيب وجدنا ان العمارة كانت تتبست كالزراعة في كل أنحائه ، ولا يزال وادي النيل يمثل أعظم متحف معماري وعمراني في العالم تمتد مساحته لما يزيد على ألف كيلو متر مكانا وأكثر من سبعة آلاف عام زمانا .

وما تزال القاهرة المحروسة تحفل بالآثار هائلة تاريخية تمتد لما يزيد على عشرة قرون غنية بالأحداث والتراث وتمثل نواتها - القاهرة المعسر - أكبر متحف حي للعمارة الاسلامية .

وهكذا فان منظومة حضاراتنا المتتابة أهدت للعالم المعاصر حوالى

ثلاث اثار ممتدة هي شواهد عمائرها الباقية ، ولقد ظل طابع المجتمع الزراعي هو السمة الغالبة في مصر حتى وقتنا الحاضر، لذا كانت العمارة عند أسلافنا صنفوا للزراعة تنمان معاً عن سلبية الاستمرار ، وهسل بالماضي وأطمئنان للحاضر وثقة بالمستقبل وتطلع للشهود ، ونجحت البيئة العمرانية في تيسير حاجات المجتمع المادية ومتطلباته الفكرية والروحية .

وكانت للعمارة دائمة قيمة عليا في فكر ووجدان المصري لدرجة أصبح معها جمال البناء ورفعة الذوق صفة لصيقة بالمصريين بنسبة الاهرام والمعابد والكنائس والمساجد والقصور على مر العصور .

وأصبحت فصول التاريخ تقرا متتابعة في المنطقة الواحدة بل في الشارع الواحد مثل شارع المعز ، اذ تستطيع أن تتابع فيه سلسلة عهود مرت على القاهرة منذ انشائها الفاطميون الى آخر العصر العثماني ممثلة في العديد من الآثار الرائعة التي تنفرد بها القاهرة بين عواصم العالم الاسلامي جميعا .

ثم جاء العصر الحديث وقبع محمد على في حصون القلعة يحكم مصر من قصر الجوهرة ويحررها من تبعية الباب العالي ويحرك عجلة التنمية والاصلاح واضعاً لبنات البنية الأساسية لدولة عصرية ، ثم جاء عصر اسماعيل رافعا شعار « مصر قطعة من أوروبا » فانطلق بامتدادات القاهرة نحو الغرب الى شاطئ النيل فاضاف مدينة حديثة لوروية العمارة والعمران من ميدان العتبة حتى ميدان الاسماعيلية (ميدان التحرير الآن) ومن ميدان عابدين الى ميدان باب الحديد .

وفي سبيل ذلك جفف وردم العديد من البرك المنتشرة بين القاهرة

ما تيسر لهم من زيادات لا تراعى طراز المبنى الأصلي فجاءت النتيجة نشازا مجسما نكبت به مباني الأحياء الراقية كالأزمالك وجاردن سيتي ووسط المدينة .

ثم جاء تحويل استخدامات المباني لغير ما أنشئت له من وظائف فاختلطت استعمالات المواقع في العديد من مناطق القاهرة ، واقتحمت مراكز الأعمال كالبنوك والشركات أحياء خططت أصلا للسكن الهادئ الراقى كجاردن سيتي ودخلت (البوتيكات) والمراكز التجارية (السوبرماركت) وال Shopping Mall أحياء السكنى بالدقى والجيزة والأزمالك وتعرضت معالم ضاحية مصر الجديدة للتشويه بما أجرى على مبانيها الأصلية ذات الطراز العربى من جراحات التعديل أو الاستئصال ، وأنشئت فى المعادى عمارات متعددة الطوابق سوقية البناء ، واحتلت عمارة النماذج القالبية ما استجد من أحياء أو امتدادات عمرانية للمدينة . وهكذا استمرت عمليات اهدار البيئة العمرانية الجميلة بأصرار ، فى نفس الوقت الذى لم تواجه مناطق متدهورة ومريضة عمرانيا بأى إجراء حاسم بالازالة والاحلال بمشروعات عمرانية تناسب المواقع المركزية التى تشغلها فى قلب المدينة ، مثل أحياء بولاق والترجمان والسبتية وروض الفرج ومعروف ، وشمس الجبلية أمام بوابات القاهرة التاريخية ، أو بالامتدادات العشوائية التى تكتل الأخضر واليابس عند لقاء المدينة بالرقعة الزراعية .

وفى غمرة اللاوعى بالبيئة العمرانية كانت بعض المؤسسات الحكومية أول مرتكبي خطيئة الخلط فى الاستخدامات ، فحولت العديد من العمارات الفاخرة بوسط المدينة الى مكاتب ، كما حولت العديد من الدور والقصور المصادرة لاستعمالات غير لائقة بها أو مناسبة لها .

والنيل وأشهرها بركة الأزيكية التى تحولت الى حديقة رائعة والى جوارها قامت دار للاوبرا هى الأولى فى عالم الشرق الأوسط وأفريقيا ، وتتابع انشاء العماائر الضخمة والحدائق الغناء على شاطئ النيل بل وداخل المدينة وضواحيها (الأزيكية - الأورمان - جبالية الاسماك - حديقة الحيوان - حدائق النهر ...) وهى مجموعة الحدائق التى ورثناها ولم نزد عليها إلا قليلا . وهكذا تم استكمال النسيج العمرانى فى عهده وعهد من تبعه لما يعرف الآن بوسط العاصمة . ورغم اغتراب هذه المنطقة وبعبءها عن الطراز الاسلامى فكرا وتخطيطا الا انها تمثل نموذجا واضحاً للوحدة والانسجام بالاضافة الى الفخامة ورفاهة الحس ورفاهية الحياة ، وقد قضت مقتضيات التطور - رغم استيراد هذه النماذج من أوروبا - ان تصبح تراثا هاما من تاريخنا العمرانى عايشناه والفناء فأصبح اطارا لحياتنا ومركزا لنشاطنا ومشارا لأعجابنا ، وعندما أحسسننا بما يعانى به الآن من اهمال وتدهور جزعنا عليه من الوثبات العدوانية الممثلة فى عمليات المضاربة فى الاراضى والاستغلال بالاحلال والابدال بمنشآت سوقية لا تستهدف رغم ضخامتها الا تحقيق الربح على حساب خنق الهواء واغتيال الجمال وواد الحياة .

بعض مظاهر تدهور البيئة العمرانية:

لقد بدأت مظاهر تدهور البيئة العمرانية فى وقت مبكر من منتصف هذا القرن فى المدن الكبرى كنتيجة طبيعية لتجميد ايجار العقارات وعدم مناسبتها لمتابعة أعمال الإصلاح والصيانة التى تتطلبها المباني لا لتؤدى خدماتها بكفاءة فحسب بل لكى تبقى على قيد الحياة ، ولتحفيف وطأة التجميد على ملاك العقارات صدرت تراخيص بزيادة ارتفاعات المباني القائمة باضافة طوابق بالقدر الذى تسمح به سلامة الأساسات فأفسرت النتيجة عن تشويه معمارى يؤذى البصر ويثير الاشمئزاز ، حيث انطلق المستغلون من غير أصحاب العقارات الأصليين الى اضافة

واستوعب التجار والمستغلون الدرس فاندفعوا الى الساحة العقارية المستباحة للتجار والمضاربة وبدأ مسلسل العدوان على البيئة العمرانية الجميلة التي شيدتها سواعد الرجال وأورثتها لنا الأجيال .

هذا عن الشق البنائى فى البيئة العمرانية أما عن الساحات المفتوحة (الميادين) والشوارع بمختلف تخطيطها ومستوياتها فلا يخرج تعاملنا معها عن حدود تأمين خصائصها الوظيفية كضرايين للحركة والاتصال ، ولم نقدر خطورة دورها الاجتماعى والجمالى والثقافى بالقدر الكافى الذى تؤثر به فى حياة الشعوب ، فقد كان لهذه الساحات دور عظيم فى حياة القاهرة حيث أتاحت للناس فرص التجمع واللقاء وساعدت على استمرار التقاليد وتأمين العادات ، وأنضجت الثقافة وأيقظت روح الشعب . وكما شهدت ساحات مصر المحروسة فى الأيام الخوالى - مثل ميدان الرملة بالقلعة وساحتى الحسين والأزهر وساحة بين القصرين وساحتى باب الفتوح وباب النصر - احتفالات قومية وحشوداً دينية وعروضاً عسكرية وألعاباً للفروسية ومواكب للسلطين والأمراء ، وكما شهدت من أمواج عاتية من السخط والغضب والهرج والمرج للانتفاضات الشعبية والثورات القومية التى تركت جميعها بصمات على صفحات التاريخ .

النوايا الطيبة ... هل تكفى ؟

وقد يكون من المفيد فى هذا المجال أن نسترجع بعض محاولات تجميل البيئة العمرانية فى ساحاتها المفتوحة وأجهاث مبانيها العامة لكى نقيم التجربة . فعلى سبيل المثال نقلنا تمثال رمسيس الثانى الى ميدان المحطة وبسطنا أمامه نافورة فى محاولة لاضفاء قيمة جمالية على الميدان ولكن تعقيدات مشكلة المرور فى قلب المدينة اقتضت أن يطوق التمثال بشبكة من الكبارى والطرق العلوية فأصبح الأثر التاريخى

العملاق مخنوقاً فى خضم الضوضاء والتلوث البيئى والبصرى ، ولم يعد يمثل أثراً رمزياً أو يعطى تأثيراً جمالياً ، وأصبح من الضروري أن يعاد الى حرمه فى ميت رهينة قبل أن تسقطه عوامل التدهور والاهمال .

هذا ولن كان تمثال نهضة مصر قد أخذ أخيراً مكاناً مناسباً فى الطريق الى جامعة القاهرة فقد اكتفينا فى تجميل ميادين العاصمة الأخرى ببعض تماثيل تعد على اصابع اليد .. مثل : ابراهيم باشا - مصطفى كامل - طلعت حرب - سعد زغلول - كما أهدت بعض الدول تماثيل لشخصيات أجنبية وضع احدها فى ميدان بجاردن سبتي وآخر أمام مدخل نادى الصيد ولا يكاد يحس المار بوجودها أو بأى تعاطف معها .

أما عن التماثيل أو الأعمال الفنية التشكيلية التى يجب أن تأخذ مكانها على جدران المباني العامة أو بمدخلها فلا تكاد توجد الا فى تحت ريكالت التنفيذ يمثل شعار الدولة الرسمى ، وفى محاولات محدودة كمبنى مجمع المحاكم بشارع الجلاء ، أو مبنى بانوراما السادس من أكتوبر ، أو مدخل حديقة الحيوان بالجيزة ، أو بعض الاعمال الفنية بمحطات مترو الانفاق .

وفى موجة من موجات الحماس أثار بعض نوى الرأى موضوع افتتار الميادين العامة والطرق الهامة بالقاهرة الكبرى الى العناصر الجمالية والنق الرفيع فاستجابت النوايا الطيبة لدى محافظتى القاهرة والجيزة لهذا الحماس فأطلقت يد المتبرعين من أصحاب الشركات والمصانع تملأ الساحات والطرق بأعمال من النافورات والمجسمات التى لا علاقة لها بقيم الفنون التشكيلية الرفيعة مما أثار النقد والاعتراض فتم ازالة معظمها ، ولكن بقيت المشاريع الجادة لتنسيق وتجميل بيئة المدينة العمرانية مجمدة رغم

المحاولات التي بذلت في دراسات أو مسابقات عديدة ، كذلك التي أجريت لتصميم الطريق الحدائقى الموصل من «ساحة مطار القاهرة الى قلب المدينة ، أو تلك التي اقترحت لتنسيق وتجميل ميادين التحرير وعابدين والعتبة وغيرها .

وهكذا انكشف حجم النوايا الطيبة بالنسبة للبيئة العمرانية وتركز في علاج مشكلات حركة المرور بها وتأمين انسيابها حتى وإن كان ذلك على حساب الجمال والقيم التراثية والتاريخية ، ويمثل الطريق العلوى بشارع الأزهر أوضح شاهد على ذلك .

أما عن التعامل مع أجمل عناصر البيئة الطبيعية وهى الأشجار والخضرة الماثلة فيما تبقى من حدائق عامة أو طرق أو على شواطئ النيل فهو أمر يستعصى على الفهم ، إذ كيف نستطيع ونحن أبناء الفلاحين مذابح الأشجار واسامة استعمال الحدائق ومنها حديقة النهر التي كانت ممتدة على شواطئ النيل من حديقة الاندلس حتى كوبرى أبو العلا .

ولا نكتفى بذلك بل نصادر العديد من شواطئ نيل القاهرة فنحولها الى مناطق محرومة ومغلقة على هيئات خاصة تحجب جمال النهر الخالد عن انظار القاهريين وتحصر الاستمتاع به في قطاعات محدودة من المواطنين دون الآخرين .

ثم انتابتنا نوبة صحيان بعد أن جاز بعض الزائرين بالشكوى من انحسار الخضرة أمام جحافل الحجزر والأسمنت والأسفلت فاقبضت بعض الساحات الخضراء على استحياء فى مواقع عشش الحمى بالعباسية

٣٧٨

وساحة مبنى دار العلوم بالخيرية وحديقة الأطفال بالحوض المرصود بالمسيدة زينب ، وبعض بقع خضراء هنا وهناك لا تمثل الا قطرات في محيط .

كيف يتعاملون مع البيئة العمرانية :

لقد أدركت الدول المتحضرة أهمية الحفاظ على القيم التراثية وتطوير القيم الجمالية فى البيئة العمرانية للمدن التي يعيشون فيها منذ زمن بعيد ، وفرضت عليها الحروب الكبرى التي خاضتها أن تنفذ مشروعات التعمير والتشييد طبقا لمخططات عمرانية مدروسة تراعى فيها كل التوازنات والمتطلبات اللازمة لخلق بيئة صالحة للعيش فيها بمستوى رفيع جدير بالحياة .

فالوعى بشئون البيئة العمرانية عميق الجذور لدى هذه الشعوب والاحساس بالمسئولية المشتركة واضح تمام الوضوح ، وذلك على أساس فهم الركائز المتعلقة بها والالتزام الكامل بتنفيذها على الجميع ولصالح الجميع .

وليس من الترف أن تدرك هذه الشعوب أهمية الدور الذى يقوم به كل من المعمارى الفنان والفنان التشكيلى ومصمم تنسيق المواقع فى التكوين المتناغم لمنظومة البيئة العمرانية ، والذي يتم كالتوزيع الأوركستراالى فى السيمفونية ، ومدى انعكاس ذلك على الشخصية الحضارية للمدينة .

واضمان استمرار الوعى بالبيئة العمرانية وإثارة الانتماء للمدينة والاسهام فى تنمية وتطوير مكوناتها من منشآت مدنية ومعمارية ؛ توضع التشريعات اللازمة للسيطرة على تشكيل البيئة العمرانية من الناحية الجمالية فى إطار ما يعرف بحق المواطن فى المدينة ، فى هذا

والكنههم هناك للعمل معهم ، وعند تشييد مجتمعات
عمرانية جديدة قد تبسوا المشكلات أكثر تعقيدا ،
ولكن تبقى هناك دائما المعرفة وخبرة المتقاعين حيث
يبدأ كيان المجتمع في التشكيل .

لا بد ان نأخذ أن توجد قاعدة ذهنية واحدة تتفق عليها وهي أننا
محتاجون أن نتوحد جميعا في الرأي بالنسبة للتخطيط والعمارة
فهما من الأهمية بحيث لا يجب أن تتترك أمورهما
بالكامل للمهنيين .

اني أأمل ان هذه الركائز الأساسية ستتيح لنا العودة الى جنونا ،
واحدة طريق المستقبل أمامنا ... حتى يمكن أن يعود المعمار الجميل
الى الازدهار في ربيع مملكتنا ، الأمر الذي لن يتحقق الا بالتخلص
من سيطرة الافكار المسبقة والاحكام والنظريات التي فرضت علينا ولا
قيمة لها » .

ومكذا يحس المجتمع الراقي بأن البيئة التي تحتويه
يشكلها فتشكله ويكيف بها شكلها ومضمونها ،
حضرا وحضرنا .

استشارة الوعي بالبيئة العمرانية ضرورة حضارية :

ان الصورة السيئة التي ألت اليها البيئة العمرانية في المدينة
المصرية لا تقتصر فقط على قبس العشوائيات التي تطوق
اقليم القاهرة الكبرى ، بل انها تنتشر كظاهرة وبائية
بصور متعددة في قلب المدينة نفسها فقد أدى الامتداد
العمراني المتسارع الذي ترك مناطق متخلفة كالخاوية
المريضة داخل نسيجها المتنامي ولم تلخذ مشروعات
التأهيل وتحسين البيئة طريقها للتنفيذ في هذه المناطق لأسباب عديدة
قد يكون التردد وعدم الحسم في وضع الأولويات وتدبير الاعتمادات
أهم هذه الأسباب .

الاطار أيضاً تعرض المشروعات الكبرى التي تتترك بصمة
قوية على تشكيل المدينة وتؤثر في جمالياتها على الجماهير
المريضة لتسجيل أصداء الرأي العام والاستجابة
لملاحظاته الذكية ومتطلباته الواعية . ومن أحسن
الأمثلة في هذا المجال ما قامت به الحكومة الفرنسية من
عرض أهم مشروعاتها العمرانية والعمرانية التي تمت خلال العقدين
الأخريين من هذا القرن بباريس على الجماهير في معارض عامة
ومناقشات مفتوحة ، فجلس الباريسيون بها وقالوا كلمتهم فيها
ولعبوا دورا ايجابيا في توجيهها فهازت لديهم ليس فقط
القبول بل الفخر والاعتزاز .

وهناك مثال آخر من بريطانيا قام فيه أمير ويلز (ولى عهد المملكة
المتحدة) بالدور الرئيسى في اشارة الوعي بشئون البيئة العمرانية
المشيطة في بلاده . فقد راعه مثل كثيرين من مواطنيه ما انبثق
على أرض لندن في السنوات الأخيرة من منشآت صارخة الحدائة
استرعت النظر بغرابتها وشذوذها وعدم انسجامها في البيئة
المحيطة بها .

وقد نشط في حملته بوسائل الاعلام في احاديث
اذاعية وإلقاءات فكرية وعروض تلفزيونية وسجل
كل ذلك في كتاب صدر في عام ١٩٨٨ بعنوان « رؤية
لبريطانيا » Vision of Britain .

وقد ورد ضمن توصياته الرأي العام « ان البيئة
المشيطة الصحيحة تستطيع ان تشيع روحا طيبة صالحة في
المجتمع وكم من مناطق عديدة في مدننا عانت من عقلية
المخططين الذين يمتطون (من المناطق وليس من المنطق)
كل شيء .

والناس عامة ليسوا متفرجين لكى يخطط لهم

"Ministere de L'environnement et de la qualitee de La Vie" تهتم بكل ما يخص شئون البيئة بشموليتها للرقي بنوعية حياة المواطن وتحقيق درجة عالية من الرفاهية والاستمتاع بالحياة . وبجانب قوانين التخطيط ولوائح التنظيم تهتم تشريعات الدول المتقدمة أيضاً بالسيطرة على تشكيل البيئة العمرانية من الناحية الجمالية فى إطار ما تعرفه بحق المواطن فى المدينة ، وتجرم هذه التشريعات كل من يهدر القيم الجمالية فى المدينة بنفس الصرامة الى تجرم بها من يزهق أرواح الناس بهدم البناء .

عودة على بدء :

ان الانسان الذى ورثه الله الأرض ليعمرها ويشيد بيئته من صنعه لاحتواء ايقاعات حياته واحتضان نبضات وجوده واستيعاب انطلاقات طاقاته قد يصاب فى يوم من الأيام بفقدان التوازن فى فكره وأدائه ، وتختل معه موازين الاختيارات وترتيب الأولويات فيهمل أشياء أهمّالاً تاماً أو ينسى أشياء على حساب أخريات دون أن يدري أن فى ذلك هلاكه ودمار ما اقام من عمران وأسس من حضارات .

ولذلك فقد أصبح من واجب ذوى الفكر ومتخذى القرار الأخذ دائماً بزمّام المبادرة للكشف عن أى انحراف عن المسار السليم فى حياة الناس ، وما قد يرتكبونه فى حق أنفسهم بلا وعى باهدار البيئة التى يعيشون فيها ، أو يقنعون بمستوى متدن من الحياة فى بيئة عمرانية مفتقرة الى أبسط المتطلبات المادية ، فضلاً عن مقومات الامتاع الحسى والوجدانى والأشباع الفكرى ، بل وغير جديدة بالحياة . والأمل كبير فى أن يتحرك متخذو القرار على كافة مستوياتهم لتتوهر الجماهير واستشارة وعيهم ليس فقط

كما كشف الانطلاق العمرانى عن صورة أخرى لا تقل فجاجة تجسّمت فى العديد من المنشآت الخرسانية التى تسعى عمارة حديثة قامت على انقاض نور وتصور كانت شاهداً على سيادة رفعة الذوق ورفاهية الحس ورفاهية الحياة على معايير ومقاييس عامة الناس .

وانه لمن الغريب ان يقف المواطن المصرى المعاصر من شئون البيئة العمرانية - بيئة المدينة التى يعيش فيها - موقف اللامبالاة وكأن المحيط المبني حوله أمر واقع وقدر محتوم ، أو ان يتضائل ادراكه لقيمة فن العمارة لينحصر فيما يؤديه له من خدمات للسكن والايواء أو ما يدره عليه من عائد مادي كائى استثمار تجارى .

وقد غاب عنه أن أسس ومقومات الحضارة - التى كنا من روادها - من أصول عقائدية وقيم أخلاقية وإبداعات فكرية وفنية وكشوف علمية وازدهار اجتماعى واقتصادى تتطلب البيئة العمرانية الصالحة التى تشكل الثقافة وتنضج الحضارة ، وكلنا يعلم ان ذلك يتطلب جهداً مخلصاً وصديقاً مع النفس وجدية فى العمل مترفعة عن الشعارات المصكوكة والكلام الذى يغنى عن العمل بمجرد نشره بوسائل الاعلام .

وكان الأمل أن تكون الحاجة الملحة قد فرضت الاتجاه الى معالجة شئون البيئة بمفهومها الشامل - البيئة الطبيعية التى حباها بها الخالق والبيئة المشيدة من صنع المخلوق - وتكامل الاثنين معاً هو الذى يحدد للمواطنيين مستوى الحياة .

ولقد أدركت الدول المتقدمة تلك الحقيقة فأنشأت وزارات لهذا التخصص مثل فرنسا التى لديها وزارة خاصة لشئون البيئة وجودة الحياة

لحفاظ على البيئة العمرانية للمدينة المصرية بل وللإسهام الإيجابي في تطويرها ونشر لمسات الجمال والنق والبهجة في أنحائها ، وإشاعة سلوك الانضباط واحترام القانون والانتماء والتحضر بين ساكنيها ، حتى تستقبل فجر القرن الحادي والعشرين وهي في أبهى صورة نرضاهما كمواطنين .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، ودراسات المجلس السابقة في هذا المجال يوصى بما يأتي :

أولاً: فيها يختص بالإجراءات العامة :

* أعداد تخطيط عمراني شامل لكل مدينة تتحدد فيه الكثافات البنائية والسكانية ، مع وضع الضوابط الصارمة لاستخدام الأراضي وتحديد طبيعة الأنشطة بكل حي ، وكذلك استخدامات المباني وملاعبها المعماري ، بهدف خلق بيئة عمرانية صالحة تحقق للإنسان التوازن في حياته وتوفر له متطلباته المادية واحتياجاته العقلية والوجدانية .

* إعادة النظر في قوانين تنظيم البناء بحيث ينص ترخيص البناء على نوعية استخدامات المبنى ولا يجب تغيير هذه الاستخدامات بأي حال ، لأن التغيير يؤدي إلى الإضرار بالقيمة المعمارية الجمالية والوظيفية للمبنى فضلاً عن الإخلال بالاستثمار العقاري .

* العمل على زيادة الساحات المفتوحة والمساحات الخضراء داخل المدن بكل وسيلة ممكنة ، مع ضرورة الاهتمام بغرس الأشجار بطرق المدينة .

* إنشاء لجنة توجيه عليا للتخطيط والعمارة والآثار تكون مهمتها وضع الخطوط العريضة للحفاظ على الطابع والشخصية ، فضلاً

عن التراث والآثار ، في المدينة المصرية ويكون من مهامها مراجعة المشروعات العمرانية الكبرى ذات الصلة القومية .

ثانياً: فيها يختص بالارتقاء بمظهر الشارع المصري :

* ضبط أسلوب تعلية الطوابق الإضافية على المباني القائمة ، لكي تكون الإضافات امتداداً للتصميم المعماري الأصلي في تكامل وتوافق لمظهر المبنى على الطريق العام .

* ضرورة وضع خطة لونية متناغمة بين ألوان ومواد بناء الواجهات في الشارع الواحد ، وعدم السماح بطلاء واجهات الوحدات السكنية (الشقق) بألوان متنافرة مع الخطة اللونية لسائر المبنى .

* منح تراخيص البناء الجديدة على أساس الالتزام بتنفيذ المبنى كاملاً وتوقيع الغرامات المناسبة الرادعة للمتقاعس ، لأن ذلك من أكثر العوامل تشويهاً لمظهر الشارع المصري .

* تنظيم أساليب الإعلان واللافتات بكافة أنواعها المرسوم منها أو الملون أو المضاء أو المذاع في الطريق العام ، وذلك بتحديد الأماكن والمساحات والرقابة الفنية الصارمة على التصميمات .

* الالتزام باستخدام قطع الطريق العام لما خصصت له ، وعلى ذلك يجب ألا تستعمل أرصفة المشاة مواقف للسيارات أو امتداداً للمقاهي أو لباعة الخضار والفاكهة ، أو تحويل بعضها ورشاً لإصلاح السيارات وغير ذلك من أكشاك الجرائد ومنازل بيع السلع الاستهلاكية .

* العناية بدراسة واختيار عناصر تأثيث الشارع مثل : وحدات الإضاءة ومظلات انتظار وسائل النقل العام والمقاعد والمظلات في الحدائق العامة وسبل المهملات ووحدات تجميع القمامة

وأحواض الزهور واللوحات الإرشادية للمرور وأسماء الشوارع .

* وضع حد لسلسلة اهدار شواطئ النيل وعزلها بأسوار نوادى الفئات الخاصة والمنشآت السوقية من مطاعم وكافيتريات ،
والتي تلغى الاحساس برجسود النيل فى بعض قطاعات المدينة
التي هى فى أشد الحاجة الى الانفتاح على شواطئه بالحدائق
والمنتزهات لتزيح عن صدرها أدران التلوث والاختناق .

ثالثا: فيها يختص بالتنوعية العامة بالبيئة :

* اعداد دراسة شاملة لابران خطورة تأثير الخلل القائم فى البيئة
العمرانية فى المدينة المصرية على السلوك العام والصحة النفسية
والجسمانية للمواطن المصرى ، ويمكن ان تشكل لذلك مجموعة من علماء
الاجتماع والأطباء المتخصصين فى هذه المجالات وعلماء البيئة
والمهندسين ، تحت رعاية مشتركة من وزارات التعمير والسكان
والمحليات والصحة والسكان وجهاز شئون البيئة .

* اعداد وتنفيذ خطة ثقافية وتعليمية بوسائل الاعلام المرئية
والمسموعة والمكتوبة للتوعية ببيئة المدينة المشيدة ، سواء المائل منها فى
تراثنا المعماري التاريخي الرائع أو ما يقوم حولنا من ميان ومنشآت فى
وسط المدينة أو امتداداتها الجديدة ، وكيفية التفاعل معها وتقييم دورها
الحضارى .

* نشر الوعي بشئون البيئة العمرانية بين التلاميذ فى مراحل
التعليم العام عن طريق المحاضرات الموضحة بالأفلام التسجيلية
والشرائح ، لتثقيف حواس الأجيال الصاعدة وتبصيرهم بالقيم
الجمالية فى المدينة وضرورة الحفاظ عليها بل والارتقاء بها لأنها من
مقومات الحياة .

* تنظيم معارض للمشروعات العمرانية التى تقيمها الجهات
الحكومية أو القطاع العام أو القطاع الاستثمارى الخاص ، والتى
تشكل اطار البيئة العمرانية التى يعيش فيها المواطن وتؤثر على

مستوى حياته وسلوكياته وابداعاته سلبا أو إيجابا .

* مقاومة السلبية واللامبالاة والعمل على اشاعة الانتماء بعقد
ندوات لمناقشة المشروعات الهامة التى تترك بصمة على بيئة
المدينة ، والاستماع الى الرأى العام وتسجيل وتحليل ربود
فعله لما يقام حوله من منشآت ، والاستجابة للمعقول منها حتى
تتمولى ملكات النقد والتذوق والتقييم والاحساس بالمشاركة فى
اتخاذ القرار .

* قيام الجمعيات والمنظمات الأهلية والاحزاب السياسية المختلفة
بواجبها نحو بيئة المناطق التى تتواجد بها ، وذلك بعقد ندوات تثقيفية
بين السكان للتوعية بما تتطلبه الحياة الكريمة من الارتقاء بمستوى البيئة
عمرانيا ، واستغلال المناسبات الاحتفالية بالموالد والأعياد
الدينية والقومية وخاصة فى الأحياء الشعبية للإسهام الجماعى فى
نظافتها وصيانتها وتجميلها ، ومنح الحوافز المادية والأدبية بهدف
التشجيع وإثارة الاهتمام ، والعمل على قيام جمعيات أهلية بالأحياء
للتوعية بالبيئة .

* توظيف المباني الاثرية فى أنشطة ملائمة لاستخدامها من مجتمع
الحى ، مما يتيح للسكان الاحساس بفائدتها العملية وقيمتها
الجمالية ويحثهم على الحرص عليها والعناية بها كمكون هام من
محيطهم العمرانى .

* انشاء متحف قومى للعمارة المصرية يضم نماذج
مجسمة وصورا لأروع أمثلة العمارة المصرية التى تمثل تراث العمارة
الفرعونية والاقريقية / الرومانية والقبطية والاسلامية والحديثة ، وذلك
لنشر المعرفة بقيم حضارتنا العمرانية وتراثنا المعماري الممتد لأكثر من
خمسة آلاف سنة . وقد بدأت دول العالم المتقدم فى انشاء مثل هذه
المتاحف القومية للعمارة بعد انتهاء حركة التعمير فى أعقاب الحرب
العالمية الثانية .

الفنون والإذاعة والتليفزيون

هناك ازدواجية في الفن معترف بها حتى في البلدان التي قطعت شوطاً طويلاً في مضمار التقدم الحضاري ، وتشابه هذه الازدواجية وازدواجية اللغة التي قسمت اللغة إلى نوعين : اللغة الفصحى واللغة العامية أو الدارجة ، ويحاول المصلحون القضاء على هذه الازدواجية ورأب الصدع برفع مستوى الفن العامي وتقريبه من الفن بمفهومه الصحيح ، أي الفن الذي يوصف باللغة العالمية ، ويفخر بنهوضه بدور الريادة في بناء صرح الحضارة .

وعندما لا يتوفر الوعي الصحيح برسالة الفن الحق ، فإن البعض غالباً ما يتمتع بالفن العامي الذي يتجاوب مع ذوق السواد الأعظم من الشعب ، بل ويتخذ شعار رضا الجماهير مقياساً أو مياراً عند تخطيط البرامج ، أو عند إصدار الصحف والمجلات ، ولا عجب إذا سمعنا كثيرين يعجبون من أولئك الذين يطالبون بفن آخر غير الفن الشائع . وإذا استمر الحال على هذه المنوال ، فسوف ينحدر الفن الرفيع ، وبخاصة إذا ظن بعض المخططين أن من يسمونهم أقطاب الفن هم أقطاب الفن الرفيع حقاً ، وأنهم جديرون بالتعظيم والتبجيل .

وربما قيل إن الإعلام يسمى لتحقيق غاية حميدة ، وهي تجانس الشعب المصري أو الخضوع لرأي الأغلبية (وهو مبدأ ديمقراطي بلا مراء) ، فمن ثم لا بأس إذا لم يبال ببعض الأنواق التي وقعت ضحية ثقافتها المستوردة البعيدة عن عاداتنا وأعرافنا ، ولكن يلاحظ أحياناً الإفراط في ترديد

بعض موسيقات لا تتصل بالفن الرفيع ، كما تُعرض في أفضل فترات البث - الأفلام ومسلسلات غير هادفة ، بينما تقدم البرامج المباشرة برفع المستوى الثقافي خلال فترات ركود المشاهدة .

ولا يعني هذا النقد أننا نفصل مآثر الإعلام ، ويكفي أننا آثرناه بالصعب مهمة وهي النهوض بالدور الذي كان يوكل للأسرة والمدرسة فيما مضى . فلا ينبغي أن التطورات الحديثة - بخيرها وشرها - قد زادت من أعبائهما بحيث بات من الصعب الاعتماد عليهما وحدهما في رعاية النشء ثقافياً وفنياً ، ومن هنا وجب علينا أن نلجأ بالتكنولوجيا الحديثة ، وبالتليفزيون وتوابعه من فيديو وغيره ما يبين العيون لتقديم برامج تعوض براعتهما ما يفتقرون إليه ، وبألها من مهمة لم يعد بمقدور أحد النهوض بها غير أجهزة الإعلام بخبرتها في التشويق والاستيلاء على الباب المتقن . نعم لقد نجح التليفزيون في تغيير معظم عادات المواطنين . ولا يعني هذا التناقص السلبيات التي تتركز في معظم الأحيان على مضمون ما يقدم .

ولأول وهلة تبدو الازدواجية في بتيان الفن أمراً طبيعياً ، ولا داعي لعلاجه لأنه لا يقبل العلاج ، ولكن لعل الملمين على ما جرى في ميدان آخر هو ميدان الصحافة يذكرون أنهم نجحوا جزئياً في التخلص من مثالب هذه الازدواجية ، فلقد نجحت الصحافة المصرية في ابتكار أسلوب عربي يجمع بين سلاسة اللغة الدارجة ومرونتها وبقية اللغة الفصحى . كما نجح هذا رؤساء التحرير في إفساح المجال للفريقين فأصبحت جرائدهم تضم مادة علمية صحيحة يرضى عنها عشاق العلم ، ومادة ترفيهية

ترضى الجانب الآخر ، فتحقق بذلك التعايش السلمى بين الفريقين ، وتعرف أنصار المعسكرين على ما يجول فى خاطر المعسكر الآخر ، مما يسر التفاعل بينهما ، ورأينا كثيرين من العصاميين الذين كانوا يبدعون الفن على السجية يتعرفون على روائع الفن العالمى ويتعلمون مما يقرأون الكثير مما قد لا يدركه من أمضوا سنوات عديدة فى الدراسة بالمدارس والكليات باختلاف مراحلها ، والامثلة عديدة فى مختلف الفنون فعدنا نظائر عديدة ليبرم التونسي ، بل وفى الفن التشكيلى العالمى كأعلام مدرسة المرفوضيين فى باريس الذين لم تعترف بهم أكاديمية الفنون فى باريس كهنرى روسو وجوجان ، ولا ننسى شارلى شابلن ، أو مدرسة الخمسة فى روسيا التى ضمت نفرا من الهواة الذين لا يعرفون إلا النذر اليسير من العلوم الموسيقية .

نخلص من هذا الى أن واجبنا يدعونا ألا نتترك عملية التقارب بين الفن العامى والفن الحقيقى للمصادفات . فلابد أن تنهض أجهزة الاعلام على نحو جاد فى حملة القضاء على الانبواجية التى تنعكس فى مجالات أخرى غير مجال الفن ، ولها آثارها على بنية المجتمع ، فمن واجب الاعلام تقديم المسون لخلق فن نستطيع أن نباهى به الأمم الأخرى ، وتحقيق ما نصبو اليه من تجانس فى الذوق ، وليس توحيد الذوق ، لأنه من المستحيل حدوث ذلك ، ولعل هذه الاستحالة هى أهم عامل ساعد على ارتقاء الفن ، فارتقاء الفن يقوم على ايمان بالتنوع فى صورته الصحيحة ، فهناك الفن البحت الذى يُبدع لأغراض فنية مطلقة ، والفن الوظيفى الذى يخدم غاية أخرى خارج الفن قد تكون دينية أو وطنية ، وليس هنا مجال اسهاب بالحديث عن أفضلية النوع الأول وأنه هو الوحيد الذى يحتل مكانة بارزة فى تاريخ الفن ، وبالمقارنة بالنوع الثانى الذى

يوصف حتى فى أفضل حالاته بأنه فن مناسبات روتينى قصير الأجل ينتهى أثره بانتهاء المهمة التى أبدع من أجلها ، وإن كان الأسعد حظا والكثر تقديرا ، مما أدى إلى عزوف الفنانين الأحرار عن التركيز على الإبداع الحقيقى لا يقارن عائده بما يحصل عليه سمعاء الحظ ممن لا يمارسون الفن بمعناه الصحيح .

وربما قيل إن ترجيح كفة الترفيه على الثقيف سياسة متبعة فى جميع البلدان المتحضرة والمتخلفة على السواء ، لأن التليفزيون مصمم بحيث يتواءم مع عقلية المشاهد المسترخى الذى يهرب من أوجاع الحياة اليومية والمشكلات الثقافية بعد يوم حافل بالجهد والمشقة ، ولكن ألا يصح أن نستشدد بمثل معروف لنا جميعا وهو الاذاعة التى نجحت بالفعل فى حل المعادلة الصعبة للتوفيق بين الترفيه والثقيف ، وذلك بسبب مراعاة عامل الثقافة وإعطائه الصدارة بين باقى العوامل عند اختيار العاملين بالاذاعة ، ولا ننسى أيضا أن الرواد الأوائل للإذاعة كانوا غالبا من الشخصيات المرموقة المحبة للثقافة التى نجحت فى نقل خبراتها ومفاتيحها الموجبة إلى الأجيال اللاحقة .

وإذا انتقلنا إلى البحث عن سبيل الإصلاح فلا نظن أننا سنأتى بجديد فى هذا المجال ، فعمل المسئولين يعرفون ما هو أكثر مما نعرف ، بفضل حرصهم على المواظبة على حضور المهرجانات التى تقام فى البلدان المتحضرة واشتراكهم فى معارض الكتب ، وغير ذلك من المناسبات الثقافية ، ولا ننسى فى هذا المضمون القنوات الفضائية وما تبثه من برامج ثقافية شائقة ، وكما

نقلنا « الفيديو كليب » بمجرد اختراعه ؛ علينا أن نحاكى المنهج المتبع في إعداد برامج الثقافة الفنية حتى نرفع عن كاهل المسؤولين في جهات أخرى عبء نشر الثقافة الفنية الذي لم يعد بمقدورها الاضطلاع به على الوجه الأكمل .

وعندما نطلع على قوائم الإصدارات التي تصدرها دور النشر في الخارج سنعجب لوفرتها وتنوعها ، فهي تتضمن دراسات كاملة لكيفية تعريف المتلقين باختلاف أعمارهم وميزات الفن الرفيع وكيفية اكتشاف الفن المنتج ، وتتدرج هذه الدراسات تمثيا مع أصول التربية الحديثة من الأسهل استيعابا إلى أن تصل إلى المراحل العليا من الفن ، بحيث يستطيع أى ناشئ فهم ما قصده بيكاسو بلوحاته الذي لم يكن يهذى عندما مر بمراحل متعددة إلى أن وصل إلى قمة إبداعه في الفن التجريدي .

ولقد جرت العادة أن توصى اللجان لعلاج مثل هذه الحالة بالاعتماد على :

أولا : الأسرة ، ثانيا : المدرسة ، ثالثا : أجهزة الثقافة ، رابعا : أجهزة الاعلام .

على أننا لم نعد نثق - كما كان الحال في الماضي - بقدرة الأسرة بلوضاعها الحالية على النهوض بمهمة رفع المستوى الفني لأبنائها ، وربما اتجهنا اتجاهها معاكسا إذا بدأنا الإصلاح بإزالة أثر الأسرة على نوق هؤلاء الأبناء ، ولا ننسى أن الأيوين المتفرغين لرعاية أبنائهم لم يعد لهما وجود الآن الا في أخيق نطاق .

أما المدرسة التي يلقي الباحثون على كاهلها مسئولية صلاح كل فساد واعوجاج فلا نلظنها قادرة على تفضيل

الفنون في جدول أولوياتها على العلوم في عصر تفجر المعرفة ، وحتى إذا أرادت ذلك فإين تعثر على المدرسين القادرين على أداء هذه المهمة في الألف المدارس . وليس هناك من ينكر الدور الذي اضطلعت به وزارة الثقافة في العهد الأخير ، وإن كان تأثيرها الحقيقي قد عاد على أهل النخبة ، أكثر مما عاد على القاعدة العريضة .

وهكذا نركز آمالنا في أجهزة الاعلام التي ربما ضاقت بهذه المسئوليات الجسيمة التي ألقيناها على عاتقها ، وإن هذا هو قدرها ما دامت قد تحولت في السنوات الأخيرة الى وسيط ضروري « أو ميديا » لا ترضى عليها الدولة ، وتستجيب لها الجماهير العريضة عن طيب خاطر وتزج بكل ما تعرضه عليها ، ولعل هذه الثقة بأجهزة الاعلام من جميع الأطراف هي التي تدفعنا إلى تقديس بعض التوصيات التي لا نلظنها قد غابت عن فطنة المسؤولين عنها .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق يوصى بما يأتي :

* أن تعرض في برامج الفن التشكيلي نماذج من الفن الذي لا يُعترف بانتتمائه الى الفن الرفيع ، مع توضيح أسباب الحكم عليه على هذا النحو ، وكذلك عرض نماذج من الأطوار التي مرت بها الموسيقى من مراحلها البدائية حتى تطورت وازدادت ارتقاء وتعقيدا وقدرة على التعبير عن مختلف الانفعالات الفنية التي يحس بها من يحيا في جو حضارى بعيد عن البساطة .

* الاستعانة بالقادرين على تبسيط الشروح الفنية مع الحفاظ على عمقها ، وقصر الاعتماد

عليهم فى البداية إلى أن يظهر جيل مثل
الإذاعيين الذين يجمعون بين الخبرة الإذاعية
والعلم الصحيح بالفن .

* أن يراعى عند الاستعانة بموضحات أجنبية ، الاختلاف
فى المكان والزمان ودقة الترجمة وسلاستها ، والابتعاد
عن الغوامض التى تصدم من اعتقاد تذوق الفن فى
صورة مغايرة .

* إجراء مسابقات فى التذوق الفنى لمن يتابعون برامج
الثقافة الفنية .

* عقد ندوات تثقيفية لاستحثاث المترددين فى
الاقبال على تذوق الفن الرفيع ؛ يشارك فيها
أصحاب الدراية بسلوكيات التذوق والمراحل التى
يمر بها ممن يقدم على تذوق أعمال
فنية مستعرة .

* تشجيع تأليف مراجع مناسبة لراغبى
الاستزادة من الثقافة الفنية وتكتسب بأسلوب
سلس وشائق .

* عدم محو المادة التثقيفية المسجلة على أشرطة الإذاعة والتلفزيون
الا بعد الرجوع للجنة مختصة قادرة على تحديد ما استنفذ أغراضه
المادية من هذه المادة ولم يعد مسائرا للزمان ، أو ما ثبت تضمينه للعديد
من الأخطاء .

* تبليغ وزارة التربية والتعليم ببرنامج الثقافة الفنية فى مختلف
فروع الفن قبل إذاعتها بوقت كاف يسمح بتبليغها لجميع المديريات
التعليمية حتى يتسنى إذاعتها فى الاوقات المناسبة وتخصيص أماكن
عرضها وتقديمها .

* الموامة بقدر المستطاع بين المناهج الدراسية التى تتضمن
معلومات عن الفن وأسماء الفنانين وبين المادة الفنية المقدمة
إذاعيا وتلفزيونيا .

* التعاون بين الإذاعة والتلفزيون والإدارة العامة
لوسائل التعليم التى كانت تملك حتى وقت قريب
العديد من الأفلام المهداة والمتضمنة معلومات قيمة
تساعد على الربط بين الأنشطة الفنية
والمناهج الدراسية .

* سرعة التخطيط لإنشاء القناة التثقيفية والتربوية فوراً .
* تقوية إرسال الشبكة الثقافية بالإذاعة والنهوض بها
وتزويدها بأفضل العناصر ، مع عدم الخن عليها بأحدث المسجلات
الدائمة التطور .

* مواكبة التيارات المستحدثة فى الفن ، كتشجيع استيراد
المسجلات الحديثة التى تطلعنا على آخر ما استحدث
من عروض للأعمال الكلاسيكية الخالدة ، وتعرفنا بمن ظهر حديثا
من مؤيدى ، ولا بأس من دعم هذه المسجلات ماليا أو تخفيف
الجمارك عليها .

* الاهتمام بشخصية مقدمى البرامج التثقيفية من حيث الإعداد
الثقافى والقدرة على عرض المواد الثقافية بطريقة تجمع بين
الابتكار والجاذبية .

* رصد السلبات التى تؤدى إلى الهبوط بالتذوق العام ، والعمل
على تلافيها .

* قيام أجهزة الإعلام بتشجيع التجارب التى قد
تثرى الإبداع الفنى ، والتى تتميز بالديناميكية بدلا من
النظرة الساكنة .

الأدب

حرية الأديب بين الالتزام والالتزام

ارتبطت الغاية من الأدب بالمتعة والفائدة ، وحول هاتين القيمتين تارجحت مواقف الأدباء والنقاد ، من حيث تقديم قيمة كل منهما على الأخرى ، أو الجمع بينهما في توازن ، وعدم تغليب أى منهما على الأخرى .

وقد تعددت مواقف النقاد حول وظيفة الأدب ، وإن كانوا يجمعون بين الوظيفة الأدبية الجمالية والمعرفية في الأهمية . وهناك من لا يرى للفن - عموما - غاية فهو نهاية من غير غاية .

ويقصص آخرون أكثر ، فيقولون « إن الفن كيان مستقل عن الأشياء في الطبيعة الخارجية ، كما أنه مستقل عن السياسة والأخلاق ، وهو هدف في ذاته ، ونشاط ليس له غاية سوى تحقيق نفسه باعتباره فنا ، وهو لا يعنى بخدمة أى هدف آخر » .

وعلى وجه العموم فقد ارتبطت وظيفة الفن - في العصر الحديث - بالمتعة والمنفعة وأصبح ذلك بالنسبة للفن هدفا و « التزاما » .

تعريف الالتزام :

والالتزام - بوصفه خاصية إنسانية - عرفته البشرية منذ أن استشعر أفراد ممتازون منها حاجتهم إلى التعبير عن النفس وانعكاسات ما يجري في الكون من حولهم - ذلك أنه مرتبط بالوظيفة

الاجتماعية للأدب ، تلك الوظيفة التي لم تفارقه منذ كان ، والتي ترتكز على كون الفرد نفسه - وفي كل أن - ذا بعد اجتماعي محتوم ، مهما بدا لنا منفردا متباعدة .

والالتزام مصطلح حديث وقد أتت له معاني الأدبية والثقافية - فيما وفد - نتيجة عوامل كثيرة ، منها : حركة الاستشراق ، والبعثات الطلابية إلى الشرق والغرب ، ونشاط الترجمة ، ووسائل الإعلام الداخلية والخارجية ، وتطور الحياة المادية الأجنبية وانبهارنا بها ، وفرض المناهج الفكرية والبحثية الغربية على العالم العربي .

وقد قامت قضية الالتزام عند البعض - فيما يخص الأدب - على أساس التوفيق بين الجمالي والمعرفي .. ولكنهم جعلوا أدبية الأديب وسيلة لتحقيق غايات مذهبية كفاحية تنسم بالنزعة القومية الثورية ، وإن كان لم يتحقق مبدأ التوفيق من الوجهة العملية بين الأمرين إلا في القليل ، فلقد طغى المضمون الثوري على حساب الجانب الفني ، واغترفوا للأديب نقائمه مادام يحقق القضايا الخاصة وقضايا المذهب ، إذ إن واجب الكاتب تقديم تصوير تاريخي ملموس للواقع في تطوره الحقيقي ، مع إبراز مشكلة التحول الأيديولوجي ، وقد غدا الأدب في صورته هذه ، ذا عقلية حزبية ، أو ذا عقيدة حزبية ، متفائلا بطوليا ، أو مكذبا تصوريه .

وهذه النظرة التي تتطلب من الأديب تبني آراء خاصة ، والتبشير بمستقبل أفضل أفضل من وجهة نظر خاصة والدعوة إلى الكفاح والتحرر - هي ما أطلقوا عليها مصطلح « الالتزام » وهو في الحقيقة ليس التزاما ، وإنما هو الزام للأديب بالمشاركة الفعالة المؤثرة في معالجة

القضايا القومية والوطنية والثورية الخاصة ، حتى وإن كان غير مقتنع بهذه القضايا ولا بأهميتها وجدواها وغير معترف بصلاحياتها ، حتى غدت الأعمال الإبداعية أشبه بنشرات أيديولوجية .

وقد أدى هذا إلى عدم التوافق بين القول والعمل ، وأن يقول الأديب لأنه مضطر لأن يقول ، لا لأنه مؤمن بما يقول .

ونتيجة لهذه النظرة المادية ، عومل الإنسان معاملة الآلة المادية ، وأصبح نتاج الأديب أشبه بنتاج الآلة والغرض منه ضمان الرزق ، والأديب في هذه الحال لا يؤمن إلا بالكلمة التي توصل إلى الرزق .

أما الالتزام عند الوجوديين – مثلاً – فإنه يعني : أن يكون للأديب رأيته الخاص في الأحداث الاجتماعية والسياسية ، وأن يصرح بهذا الرأي ، محتفظاً لنفسه بحريته الفردية ، ذلك أن الوجودية ترى : أن الإنسان يصنع وجوده ويشكله حسب رغباته ، سواء استند في تصوراتته إلى معرفة تراثية سابقة أم انطلق من باعث وقتي مباشر .

وفي هذا انفصام بين الإنسان المبدع الفرد وبين الآخر ، والالتزام على هذا التزام فردي ، مبعثه حرية الفرد .

ونلاحظ في الجانب الأدبي ضعف الرابطة المعرفية بالفن عند الوجوديين ، وانطلاق المبدع في فنه من فراغ ومن حرية فردية مطلقة لاتتعلق بالآخرين ، ومن المعلوم أن ارتباط الحرية الفردية بالحرية الجماعية مطلب إنساني ، حيث أنه يضبطه ويمنحه القدرة على التفاعل أخذاً وعطاء .

ونتيجة لذلك كله كان الالتزام عند الوجوديين التزاماً جمالياً في الأساس ، وإن كان يقضى إلى شيء من المعرفة الفردية ، ولكن الجانب المعرفي الأخلاقي التابع من المجتمع يأتي في المرحلة الثانية ، بل أنه من الممكن القول : أن الجمال عندهم مصدر للمعرفة .

ونلاحظ بعد هذا الاستعراض للالتزام عند بعض المذاهب ، ضعف الروح الأدبية لديها لغياب التصور الروحي الحقيقي ، الذي يجترّ في

أكثر الأحيان من محصوله المعرفي الفردي ، وليس مستعداً للانفاضة لتعميق وإثراء مادته وحصوله ، أو حيث يوجه إلى أمر لا يؤمن هو به ولا يعتقده ، فينعدم الصدق في نتاجه ويسقط .

كما نلاحظ أن الأدب إذا اقتصر على المبدع وحده دون خلفية ثقافية أو معرفية جماعية متراكمة ، يكون كالنبات الشيطاني .. قليل القيمة والتأثير والحيوية ، ويصبح الأديب ابن ذاته ، ويصير التواصل الأدبي مبهوراً ، واقتصار الأدب على الجانب الجمالي إضعاف للجانب المعرفي وهو ركن من الأركان الأساسية في العمل الأدبي .

والواقع أن تأثر مبدعينا وناقدينا ومفكرينا بالثقافة الأجنبية كان هدفه تعريض ماقات الأدب العربي في فترة بيباته الطويل وانقطاعه عن الاتصال بالآداب الأخرى ، وتأسيس مشروع حضاري عربي يفيد من ثقافة الآخرين في توسيع النظرة العربية إلى الحياة ، لكن هذا التأثر لم يكن من مصدر معرفي سليم ، كما أن هذه المصادر كانت متضاربة وغير متفقة في المفاهيم والاتجاهات ، وقد جاء هذا التأثر الفكري العربي بثقافات الآخرين بعد فترة استعمار طويل وانقطاع التواصل ، فكان القبول على تلك الثقافات الأجنبية المتضاربة غير المتفقة مع الهوية العربية ، بلا نظر في مدى ملائمتها للذهن العربي وظروفه .

وانقسم دعاة الفكر العربي والمبدعون – أزاء هذا الفكر الوافد – إلى فريقين : فريق متفائل بالمشروع الحضاري الفكري الأجنبي ، وفريق متشائم يرى أن تطبيق هذا المشروع لن يحقق نتائج إيجابية ، ونتيجة لهذا أصبح التفكير عند كثير من الخاصة منصعباً حول الافادة من الآخر أو عدم الافادة منه ، مما جعل الذهن العربي يفكر في واقع غير واقعه ، وأدى ذلك إلى انعدام الثقة بين الذات والواقع . كما أدى إلى اضطراب مفهوم الالتزام ، فبعضهم يرى أنه مفهوم غائم ، وآخرون يرون أن الالتزام هو أن يأخذ الأديب بمجموعة من الأوامر والنواهي والقواعد ، سواء كانت تلك القواعد من داخل قواعد حزبية أم قواعد حددها فكر

المبدع ذاته والتزم بها أمام الآخرين ، أم أن الالتزام تابع للخارج وتابع من الآخر ، منعكس على الأديب ، ملزما إياه باتباعه ، أم أن الالتزام هو أن يكون الأدب صدق لكل ما في المجتمع من مشكلات وهموم .

فهل أفاد الالتزام الأدب ؟ إذا أخذ « الالتزام » بمفهوم القيد المفروض على الأديب بحيث لا يجوز له التحلل منه فإن هذا يعني فقد المبدع لحيته ، والحرية بالنسبة لأي مبدع هي « الأكسجين » الذي يتنفسه ويمنحه الحياة . فماذا بقي للأديب بعد أن فقد الحرية والحيوية ، وماذا بقي في الأدب إن فقد الروح وبؤرة الشعور والصدق ؟ انه أدب لا يستحق الخلود بل لا يستحق اسمه على الحقيقة .

فالالتزام بالمفهوم السابق لا يفيد الأدب أو الأديب ، بل هو قيد يحد من طاقته ونشاطه وقوته الطبيعية .

وفضلا عن كونه قيداً ، فإنه يفرز أدبا خارجيا ، لا يتصل بروح الأديب وذاته ونفسه وعاطفته المتقدة ، وهو أدب لا يعبر عنه ولا عن ضميره ونفسه وليس له رصيد من الشعور ، والأدب الذي على هذا النحو لا يستطيع أن يعالج القضايا وهو نفسه حبيس مقيد .

فالالتزام بهذا المفهوم إلزام وقهر ، ويعد عن الإبداع الجيد والروح المنطلقة فيه ، ولهذا كانت الثورة على الالتزام بهذا المعنى واعتباره قيداً وحساراً على الأديب من خارجه ، والحرية التي ينشدها ينبغي أن تكون حرية غير موجهة وغير خارجة عنه ، وغير مجبر عليها ، فالمفروض أن يتغنى الأديب بمجتمع أفضل ويستشرف المستقبل . وإذا ما انشغل أحيانا بالمجتمع الواقعي الذي يعيشه ويعاصره ، فإنما يكون ذلك منه بقصد تحريك قضايا هذا المجتمع وإمدادها بروح وثابة ونظرة إبداعية تصلها برؤية مستقبلية ، وهو وإن كان ابن بؤرته لا ينبغي له أن يحصر نفسه في المثاليات ، وهو وإن كان ابن ثقافة وتراث متراكمين لا ينبغي له أن يتقيد بهما تقيدا يفقده حيويته وطلاقة إبداعه وروحه المتوهجة ، وإلا أصبح مقلدا وأدبه أدبا مسائرا محاكيا بلا فاعلية ولاتأثير وإضافة .

قد يقال إن الأدب ينبغي أن يسخر لخدمة قضايا الأمة والمجتمع ويعنى بمشكلاتهما ، والجواب أن هذا قد يكون صحيحا من وجهة النظر الموضوعية ، ولكن الأديب الحق لا ينبغي له أن ينفاد لدعوى أو مشكلات من هذا القبيل ، بآئنة عن طبعه ، خارجة عن روحه ونفسه ، لكن إذا آمن واقتنع بها وعالجها من تلقاء نفسه فلا يكون هذا إلزاما وقهرا .

قد ذكرنا أن مصطلح الالتزام حديث ، وهو في مفهومه الفني وارد على ثقافتنا وفكرنا وأدبنا ، ولكنه كان معروفا وإن أعوزه الاصطلاح إلى مطلع القرن العشرين .

وإذا رجعنا إلى حال الأدب بعد الإسلام نجد أن الإسلام قد أشعل وجدان الإنسان وحنّاه وملأ نفسه وتكوينه ، وكون روحه وعاطفته وعقله بمادة الوحي الإلهي ، وكان لابد للعقل من استثمار مادة الكون التي تبعث على دقة التأمل .

وقد لفت القرآن الكريم الذهن البشري إلى الفكر والتدبر والتأمل في علاقات الأشياء المبثوثة في هذا الكون ، ووجهه إلى النظر والتثقيف ، واستتبع ذلك تطور الملكات ، وحددت قواعد الدين طبيعة العلاقات بين النشاطات الإنسانية القولية والفعلية ، فتحقق الانسجام والتوافق بينها بعد أن أخذت في اعتبارها قيمة الدين وأهميته .

وإذا كانت النفس هي بؤرة الشعور والإيمان ، فإن الإسلام ركز على هذه النفس لتستقر بالإيمان وتصطبغ بصبغة إيمانية ، فكان انتماءها إيمانيا وصار كل ما يصدر عنها موافقا لما أمنت به دون ضغط أو قهر ، وكان هواها تبعا لما جاء به الوحي .

ومن هنا أصبحت العلاقة بين الدين والأدب علاقة عضوية ، إذ يستمد الدين أسباب تأثيره على النفس والذهن من المعرفة الربانية ، التي هي المعرفة الحقيقية لقضايا الكون ، والأدب رسالة إنسانية في غاياتها وأهدافها .

وكان التزام المسلمين في أدبهم وفنونهم إيمانيا ، وهو ليس التزاما

مفروضاً كالالتزام الاشتراكي المتطرف مثلاً أو التزاماً فريدياً كالالتزام الوجودي ، وإنما هو التزام إيماني ، بإرادة الفرد وحرية .

وما يقال هنا عن الاسلام في هذا الشأن ، ينطبق في جوهرياته وأساسياته على سائر الأديان السماوية ، فكلها تتبع من مصدر واحد ، تدعو الى الحرية لكل الناس . مبدعهم وغير مبدعهم ، كما تدعو الى التفكير والتدبر في ملكوت الله ، حتى يتحقق الانسجام والتوافق بين الفرد وما يلفه من مظاهر وآيات ربانية في هذا الكون ، وهو تصور ينبثق في الضمير ويتفاعل مع المشاعر ويتلبس بالحياة ، فهو وشيجة حية بين الانسان وربه والكون الذي يعيش فيه وينعم بخيراته هبة من خالقه .

ومن هنا كان الالتزام بهذا المفهوم التزاماً ذاتياً غير مفروض ، وإنما هو التزام جاء نتيجة طبيعية للانتماء الايجابي بمعناه الواسع الذي ينتظم انتماء الفرد الى نفسه - بوصفه انساناً - وانتماءه الى بيئته والى الكون في عمومه .

والالتزام بالمفهوم السابق لا يتناقض مع الحرية ، إذ الحرية شيء غير مفروض ، الحرية حق مشروع لسلوك الفرد . غير مقيد بقيود تحرمه أو تمنعه من حرية الحركة والانطلاق واستثمار طاقاته ومواهبه في الابتكار والالتيان بالجديد ، ولكن هذا الحق المفروض فيه أن يستثمر في إطار لا يمتد الى الانتقاص من حق الآخرين ، فليس من الحرية أن يأتي الانسان بما يؤذي الآخرين في أموالهم وأعراضهم ، وما يفسد أرواقهم ويجرح شعورهم ، أو أن يطلق العنان لنفسه ، فيلقى إلينا المنكور من القول والفعل اجتماعياً ودينياً .

والأديب - وإن كان فناناً - مازال انساناً من حقه وحق الآخرين عليه أن يرسم لنفسه منهجاً من الحرية تابعاً من الذات متلاقياً في الوقت نفسه مع جملة الأعراف والتقاليد والعقائد السائدة في المجتمع .

هذا هو الالتزام ، وقد يفسر بالإنزام ، وإن كان بمفهوم خاص ، أي

الزام الأديب نفسه بمنهجه المنتظم لمبادئه ورؤيته النابعة من ذاته غير المفروضة عليه من الخارج وإن جاءت هذه المبادئ وتلك الرؤية بحكم إنسانيته وكونه لبنة في بناء المجتمع ، متسقة ومتجاوبة مع طبيعة سائر الالبينات .

أما الإنزام الخارجي ، بمعنى فرض القيود على الأديب وتوجيهه الى سلوك معين يخدم فكراً أو اتجاهاً غير نابع من ذاته وغير مقتنع به - هذا الإنزام يناقض الحرية ولا يلتقي معها في قليل أو كثير ، وهو مفروض جملة وتفصيلاً .

وليس من الحرية أن ينصاع الأديب أو أن يساق الى بعض الايدولوجيات والاتجاهات التي ترمى الى ترويح أفكار أو مبادئ حزبية أو فئوية مفرضة ، لا تلبث أن ينكشف زيفها ويخفت صوتهما العالي ويتلاشى أثرها .

وليس من الحرية التهجم على الأديان والمعتقدات والقيم والأخلاق ، وما في حكمها من أعراف وتقاليد مستقرة في المجتمع تشكل هويته وتحمل شخصيته .

وعلى الرغم مما سلف قوله ، فهناك أصوات تتنادى باطلاق العنان للأديب : يقول ما يشاء ويعبر كيف يشاء دون حدود أو قيود ، ودون حسيب أو رقيب . يقولون : دعه يبدع ويبتكر ، كما يحلوه وكما يهوى ، فإن قبلت ابداعاته وتجاوب الناس معها فيها ونعمت ، وإلا فسوف يفقد موقعه ويذهب عمله أدراج الرياح ويصبح أثراً بعد حين .

وقد يكون هذا صحيحاً من الناحية النظرية ، ولكن يخشى أن يبرز في ساحة الأدب أدباء أو بالآخرى - متادبون حرموا خاصة الالتزام (بأى معنى من المعانى) ولم يراعوا مفهوم صناعة الأدب ، ولم يقدروا قيمة الكلمة وشرافها وقديسيته - قصداً أو بغير قصد - فتنتطيع أفكارهم غير الملتزمة وتنفذ الى أذهان غير العارفين ، انسحاقاً وراء الأصوات العالية وإنبهاراً بدعوى التجديد أو التحديث ، فيصبح الناس

فروضى لاسراة لهم ، أو يضطر المجتمع الى النظر فى أعمال هؤلاء بمحاولة فرض القيود ، ورسيم الحدود التى ينكرها هؤلاء الأدباء والمتأديون .

ولا ينبغي للأديب أن يقع فى هذا المأزق الذى من شأنه أن يعزله عن مجتمعه ويفقده حريته ، ويقضى على طاقاته وقدراته . حدث هذا ويحدث فى التاريخ الأدبى قديمه وحديثه ، وليس بخاف علينا ما يثار أحيانا فى مجتمعاتنا حول بعض الأعمال الأدبية فى جدل وتضارب الآراء بين القبول والرفض . الأمر الذى يضيع معه الحق وتبديل الأفكار وسط هذا الضباب ، فلا يفيد الأديب ولا يفيد المجتمع .

للتناقض بين الحرية والالتزام إذا أخذنا بمفهومهما الراشد السدى يعنى تلاحمهما وتشكيل منهج متكامل صحيح للأديب الحر الملتزم .

فالرأى الحكيم أن التزام الأديب أو الفنان شئ ينبع حرا من أعماق نفسه ، فإن لم ينبع الالتزام من قلبه وبيئته وعقيدته فلا تلزمه قوة فى الوجود . اذ يجب أن يكون الالتزام جزءا من كيان الأديب أو الفنان .

وخلصه الرأى أنه لا تعارض بين حرية الفنان ومبدأ الالتزام الذاتى . اذ ليس ثمة حرية تجيز للفنان أن يعيث بمادته الفنية كما تشاء له نزواته ، ولابد من الالتزام ، وأشد أنواع الالتزام الحق ، هو الذى يجده الفنان داخل نفسه .

وهذا التوازن فى صورته المثالية الذى افتقده الفكر الأجنبى وهو التوازن بين الذهن والنفس والمادى والروحى ، إنما هو نتيجة طبيعية لتوازن أشمل وأسمى لحركة الكون التى أحسن الله تقديرها .

وهذا الالتزام لا يتدخل أمر خارجى فيه ، وهو ليس قييدا على نفس الأديب وحريته بل إن الأديب ذاته لم يقيد نفسه وأدبه به ، وإنما هو اشتغال عاطفى نفسى إيمانى تلقائى . بكل المعانى والقيم الشريفة والانسانية والمثل ، والابداع فى هذه الحال يكون عبير النفس المشربة بروح الشرف والتبل ، والمتفاعلة مع العدل والحق والإخاء والرحمة .

هذا هو الالتزام الذى يثرى العملية الإبداعية ، ولا وجود على النتائج الأدبية ولا يرهق روحه أو يقيد .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق . يوصى بما يأتى :

* الاتصال بثقافات الآخرين أمر وارد ، ولكن ذلك ينبغي ألا يسودى الى الانصراف عن واقعنا ، الأمر الذى قد ينتج عنه انعدام الثقة بين الذات والواقع ، وفقدان طاقة الابداع والابتكار .

* لما كان الأدب رسالة انسانية فى غاياتها وأهدافها ، فلا بد أن يتحقق الانسجام بين ما ينادى به الأديب وما يهدف إليه وأن يكون أدبه ذا تأثير وإضافة .

* أن تجمع الأعمال الأدبية بين الروح الإبداعية والخلفية الثقافية والمعرفية المتوارثة ، والا يقتصر الأديب على الجوانب الجمالية دون مراعاة للجوانب المعرفية والأخلاقية .

* أن يهدف الأديب فى أعماله الأدبية الى إثراء الروح الأدبية ، وأن يجمع بين هذه الروح وبين الخلفية الثقافية والمعرفية من خلال تصور روحى حقيقى ، يضبط العلاقات بين الجوانب المادية والروحية .

* الالتزام الذاتى هو نتيجة طبيعية لما يؤمن به

والكبير ، وله حقوق وعليه واجبات ، فهو عضو فاعل مؤثر ، يعيش هذه المشكلات ويحسرها ويتفاعل معها في صدق ومودة ، ويصورها ويعمل على إيجاد الحلول لها ويبحث بمالم أفضل ، ويدعو إلى قيم الحق والخير والجمال ، وتأكيد الانتماء والولاء بما في إبداعه من فنون تعبيرية تخاطب العقل والوجدان معا .

لقد كان الأديب في المجتمع العربي القديم لسان الأمة الذي يعبر عن كل ما يختلج فيها من قضايا وأحداث ، أسهم في بناء الانسان لغويا ووجدانيا وفكريا وحضاريا وثقافيا وأسعده وزامله في رحلته الطويلة .

لقد تصدر الأديب مجتمعه ، فكان في أسمى المناصب وأعلىها وكان كالنجوم تزين سماء الحكام والخلفاء والزعماء وأصحاب الشأن ، يثبت الحكم ويؤهل العرش ، ويحفز الجماهير إلى ميادين العمل والبطولة والهمم لمقاومة الغاصبين الطغاة .

كما كان الأديب داعية تقدم ونهضة ، غارسا للفضيلة ومكارم الأخلاق ، فكان قريبا من الناس مؤثرا فيهم ، يرودهم وينير لهم الطريق ، حاديا لركبهم وجموعهم ، والحياة بالتالي تمكس ظلالها على هذا السائق المشوق .

وحمل الأديب لواء العروبة والاسلام ، وارتحل بهما وأرسلهما على سهوات القرون والأزمان مؤمنا مفردا ، وأثار الدواوين بمصابيحهم ، وصحت الدنيا على هتافه ، وخلص العروبة والاسلام في إضافاته الثرية والمعرفية المتنازة .

ولقد كفلت له الدولة في كل عصورها أسباب

الأديب ، لذلك لابد أن ينشئ في الضمير ويتفاعل مع المشاعر ويتلبس بالحياة التي من حوله .

* أن ينبع التزام الأديب من ذاته وبيئته وعقيدته وأن يكون هذا الالتزام جزءا من طبيعته وتفكيره وكيانه .

* ألا يمثل الالتزام قيودا على نفس الأديب حتى لا يفقد حريته وحيويته وطلاقة إبداعه ، فلا يحجر على مواهبه وملكانه وطاقاته الإبداعية .

* أن يكون الأديب متفاعلا مع قضايا الأمة ويعتني بمشكلاتها ، بحيث لا يكون أدبه إلزاما خارجا عن روحه ونفسه .

* تشجيع الأدباء والمبدعين بوسائل التشجيع المختلفة ، وعلى القمة منها تيسير النشر وما يرتبط به من أجهزة وأليات .

* تيسير السبل للتعرف على تراثنا الأدبي في عصوره المختلفة ، ربطا الحاضر بالماضي وتعميقا للخبرة والمعرفة ، وذلك بتقديم نماذج مختارة منه ، بحيث يفيد منه شباب الأدباء على وجه الخصوص .

مكانة الأديب في المجتمع

الأديب قلب الأمة وحاستها المرفهة ، يتأثر بكل ما حوله من مشكلات وأحداث ويعيشها ، ويقتبس منها ، يشكل ملامحها ويصنع غدها ، ويشارك في صياغة يومها الذي تعيشه هو وغيره من النماذج المؤثرة فيه .

وعلى الأديب مسؤوليات كبيرة نحو مجتمعه الصغير

نجاحاته ، وميائه ليقوم برسائله في همة ودأب ، ففتحت له خزائنها بأذلة عن سمة ، وأغدقت عليه أمواليها وكرمه وقدرته وكفلت له الحياة الحرة الكريمة ، فاجتهد وثابر وتقل بين كل الفروع والأغصان وغنى على كل الأنواع ، وأبدع وهتف بدافئ الحس ودافئ الشعمور ، وصور كل خلجات النفس والوجدان في الأمهما وأمالهما في عالمه ومجتمعه .

كانت كلمته ترفع وتخفض ، وتذهب على الألسنة مثلاً سائراً ، أو حكمة معتبرة يُؤرخ بها ويُستشهد ويقعد بها ويعتمد . وكان ذلك من أقوى بواعث غزارة الإبداع وازدهار الأدب عموماً والشعر خصوصاً ، وأدى ذلك كله إلى إثراء الوجدان العام والارتقاء بالذوق والتذوق .

وبسبب الصلة الوثيقة بين الأدب والمجتمع الذي أصدره ، فإن الأدب قد خضع للتغيرات التي تعرض لها هذا المجتمع ، وبخاصة في مطلق الأدب ، فإنه يعتمد عليهم للبقاء .

فإذا كان رعاته أو متلقوه في أقدم عصورنا العربية هم الشعب برمته ، فإنهم صاروا أصحاب السلطة في عصور الخلافة المستتبة .

وفي العصور الحديثة عادت الرعاية إلى الشعب ، في أفراد ، وفي مؤسساته التي يشرف على بعضها أجهزة شعبية ، وعلى بعضها الآخر أجهزة حكومية .

وقد نخل الأدب في أيامنا الحديثة في برامج السطوة الاعلامية ، بما فيها من معايير لا تخضع إلا لجرد تسليط الأضواء بقصد صناعة النجم الأدبي الاعلامي .

ونتيجة لذلك كله تصدر السطح الأدبي من يحسن السباحة مع الموج الإعلامي ، بينما انزوى الأديب الحق وتأخر وأبطأ به حظه وتجاهله .

وكان لذلك كله أثره في تجاهل الهوية الأدبية والحضارية والخلفية الثقافية ، واليأس عن الموروث ، وابتغاء المحافظة على الذات ، والتمرد على التبعية .

والقد شهد العصر تطورات حديثة سريعة ومتلاحقة ، وأخطر ما حدث فيه كان الانفجار المعرفي العلمي في وسائل الاتصال ، والمعارف التراكمية ، حتى أصبح العالم كله قرية (الكترونية) .

وقد استتبع ذلك الاعتماد على التوجه ويست أخلاق جديدة ، والتبشير بقيمة إنسانية جديدة أيضاً ، وتبع ذلك زمرة ما يسمى بالخصوصية الثقافية الحضارية .

ومن هنا كان الخوف والهذر من الاستسلام لطغيان هذه المعارف وما تهدئته خاضعة تلك الدول التي انفردت على القمة بكل ما عملته وسائلها باحتبارها مبررات باحقيتها في إحكام السيطرة على هذه القرية . نقصد العالم .

وبدأ الصراع بين الخصوصية الأخلاقية الثقافية والمعرفية بما تعنى من نموذج قومي ديني لغوي ، وبين النموذج الميسطر الذي يدير هذه القرية .

وقد ظهرت نتيجة لذلك مذهب تتبنى وجهة نظر الآخر ومحاولاته السطو والسيطرة على الخصوصية ، فكانت محاولات المذهب الأدبية المستمرة الدوب التي تستهدف إحلال النموذج الغربي .

* تشجيع النيسوخ الأدبي واكتشاف المواهب
الشابة ورعايتها .

* فتح منافذ النشر والاعلام للمواهب الجادة
لكل مدارس الابداع على قدم سواء بميزان
دقيق عادل .

* منح الجوائز التي تقدمها الدولة للمفكرين والأدباء
بمعايير موضوعية سليمة .

* العناية بأدباء الريف حيث تبين أن الريف يكثر
بالمواهب الواعدة التي تحتاج إلى نوع من التشجيع والمعاونة على نشر
أعمالهم وتمكينهم من الاتصال بكبار الأدباء ، أو المحافل الأدبية
في العواصم .

* التوفيق بين الواقع الآن ، وهو تبعية الجهات الرسمية
المسئولة عن الشؤون الثقافية للدولة ، وبين الرغبة في مسايرة
الاتجاه المعاصر السائد في المجتمع ، وذلك بالاتجاه نحو تخصصية
المؤسسات الثقافية .

* إتاحة الفرصة للراغبين في إصدار الصحف
والجالات الأدبية والثقافية استثماراً لمناخ الحرية الذي
تتسع دائرته .

* أن ترفع الدولة القيود التي تعوق سبيل نشر الكتاب
في الداخل والخارج من رقابة وضرائب وأسعار مرتفعة
لستلزمات الطباعة .

* أن تتركز مهمة وزارة الثقافة في التوجيه ،
والتخطيط ، ورسم الاستراتيجيات ، والمعاونة على
تنفيذ ذلك .

* وضع القوانين التي تضمن حقوق المؤلفين عند الناشرين .

ولقد أحدث هذا كله هزة في مختلف مناهج الحياة
التي تحكمت فينا . ولقد كانت الحياة الأدبية أكثر تأثراً ، إذ حدث ما
يمكن أن يسمى عمليتي الإزاحة والإحلال ، وكان في الجانب الآخر
حرص على العودة إلى التراث لتأسيس ما يمكن أن يسمى ندبة
للزحف الوافد .

ولقد كانت عمليتا الإزاحة والإحلال قويتين ، وربما وصلتا
إلى درجة التذويب ، في الوقت الذي حاول الجانب العربي
بحرصه على شخصيته وتراثه أن يقنع من الاتصال
الحضاري بالتلقيح .

وإذا كانت الغاية من حملة التفریب أن نفقد مناعتنا
حتى ندوب وتلاشى فإنه ينبغي على الأدباء أن يتصدوا لهذه
الهجمة بكل وعى الأصالة ومقوماته .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق يوصى بما يأتي :

* واجب الأديب العربي أيا كان اتجاهه أن يدرك حجم
الخطر ويتصدى لهذه الهجمة التفریبية بوعيه التراثي
وموارث الثقافة .

* الحرص على سيادة اللغة بوصفها الوعاء الثقافي
وعنوان الشخصية القومية ، وعلى الالتزام بتوظيفها في
الأعمال الأدبية .

* العمل على هقل الوجدان العربي وتعميقه بما يؤكد
الهوية القومية ، ويحمي المواطن العربي من موجة التفریب
الثقافي الوافدة في السنوات الأخيرة والتي تحاول النيل من
موارثه الثقافية .

* رعاية الأديب وحمايته ماديا واجتماعيا وصحيا .

التراث الحضارى والاثرى

الحفاظ على الآثار الإسلامية والقبطية

وفاطمى وأيوبى ومملوكى بحرى وجركسى وعثمانى ، بالإضافة إلى ما تلا ذلك . وقد كان لكل منها طابعه المعمارى وطرازه الفنى وهده المتميز ومقوماته الخاصة .

كذلك تتعدد أهداف ذلك التراث ووظيفته ، فهناك مبان دينية كالجوامع والمساجد والزوايا والمدارس الدينية والخنقاوات والمدافن والأضرحة والقرافات . وهناك مبان للخدمات التجارية والاجتماعية والصحية تشتمل على بيمارستانات وخانات وقيساريات وحمامات وتكايا وأسبلة وأسواق وغيرها . وقد تكون مبانى سكنية من قصور وبيوت ورباع ووكالات ، بالإضافة الى المباني الدفاعية كالقلاع والحصون والأسوار والبوابات .

ويعد التراث القبطى فى مصر حصيلة للعديد من حضارات مصر ، فهو يرجع فى نواح كثيرة إلى مصر القديمة وخاصة فى اللغة وبعض النواحي الفنية كما تأثر بالعصر الهلينستى وعاش العصر الرومانى والبيزنطى . كما أثر الفن القبطى فى بعض نواحي الفن الاسلامى وتأثر به فى عديد من النواحي وخاصة فى العصر الفاطمى وما تلاه من عصور . وتضم العمارة القبطية كنائس وقلايا وأديرة بعضها قد هجر ، بينما البعض الآخر لا يزال عامرا بالرهبان . ونجد العماثر القبطية فى العديد من جهات مصر ، نذكر منها ما تجمع من كنائس حول حصن بابليون تعد من أقدم كنائس العالم كالكثيسة المعلقة وكثيسة ابي سرجه وكثيسة الست بربارة ، بالإضافة الى أقدم معبد يهودى فى مصر ، أما الأديرة العديدة فنذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : دير سانت كاترين فى سيناء ، ودير سانت انطونيوس ودير سانت بولا فى الصحراء

يعتبر موضوع تراث مصر المعمارى الاسلامى وكذا القبطى من أهم موضوعات الساعة الجديرة بالاهتمام والتي تشغل بال الكثيرين ، خاصة فى هذه الأيام التى تتعرض فيها آثار مصر ، والعالم أجمع الى عوامل طبيعية وبشرية ضارية لم يسبق لها مثيل .

وتتميز الآثار الاسلامية فى مصر بوفرتها وضخامة عددها إذ يوجد فى القاهرة وحدها ما يزيد على ٥٦٠ أثرا تنتشر فى الجمالية والأزهر والمغربلين وسوق السلاح وشارع الصليبية والسيدة نفيسة والسيدة زينب والسيدة عائشة والقلعة والدرب الأحمر وباب الشعرية والخليفة والإمام الشافعى وباب الوزير وباب الخلق والإمام الليث وقرافة الممالك ، وغيرها .

وينتشر فى مدينة رشيد العديد من المساجد والمنازل العربية والقلاع والحمامات والوكالات والطواحين وغيرها ، كما تتعدد الآثار الاسلامية فى مدن الدلتا وخاصة فوه وملنطا والمحلة الكبرى ودمياط وفارسكور وميت غمر ، وكذا فى الكثير من مدن الصعيد . وتزخر سيناء بالعديد من القلاع الاسلامية التى توجد فى اماكن كثيرة منها : جزيرة فرعون والجندى والعقبة ونخل والعريش .

ويتنوع تراث مصر الاسلامى طبقا للعصور الاسلامية التى تعاقبت على حكم مصر منذ الفتح الاسلامى سنة ٦٤١م حتى الآن ، أى خلال ما يقرب من خمسة عشر قرنا ، تتابعت عليها فترات حكم أموى وعباسى

مجلس أعلى للكثار ، أضحيت فيه الآثار الاسلامية والقبطية قطاعا من قطاعات المجلس الستة .

ورغم هذا الاهتمام القانوني والاداري من جهة الدولة فإن التراث الإسلامي والقبطي يتعرض في وقتنا الحالي الى أخطار جسيمة ومشاكل معقدة وتحديات متزايدة ، تدفعنا الى التصدي لها قبل فوات الوقت . بكل قوة وحزم وتصميم ، وبدون إبطاء أو تأخر أو تردد أو تكاسل حتى تتمكن بإذن الله من الحفاظ على هذا التراث القومي العديم المثال ، وتسليمه شامخا إلى الأجيال المقبلة ، وتجنب كوارث قد تحدثنا من أعز ما ورثناه عن الأجيال السابقة .

المشاكل والأخطار :

أولا : المشاكل المزمنة والمستمرة لسوء الصرف الصحي وارتفاع منسوب المياه الباطنية ، وما يسببه ذلك من رشح ومياه سطحية ، سواء كان ذلك في بيئة وشوارع المنطقة الأثرية أو في الأثر نفسه ، مما يتسبب في تحلل أساسات المباني وتدمير جدرانها بما تحمله من نقوش ورسوم وإفساد أرضياتها .

وتعد هذه المياه من أخطر أعداء الآثار كما تعتبر من أصعب مشاكلها وأشدها وطأة على الآثار الاسلامية بوجه خاص ، فهي تتحرك إلى أعلى بواسطة الخاصة الشعرية حاملة كلوريدات وكبريتات ومواد أخرى شديدة الخطورة بالإضافة الى تبخر هذه المياه فيتبلور ما بها من أملاح ، وتحول نتيجة لامتناسها لوطوية الجو المشبع بالغازات وأكاسيد الكبريت وغيرها إلى مركب كيميائي تتوقف خطورته على عوامل كثيرة منها نوع الصخور التي استخدمت في اقامة الأثر ونوع الأملاح الذاتية في تلك المياه وكذلك طول المدى الذي تعرض فيه الأثر لتلك المياه .

ومن أخطر مصادر المياه السطحية وتحت السطحية ما يسببه تكسر مواسير الصرف نتيجة لقدمها أو إهمال صيانتها ، فإن شبكات المياه بما فيها من تلف في اللصامات وشروخ في الجدران وضعف في

الشرقية ، ودير المحرق في أسيوط ، والديرين الأبيض والأحمر بمحافظة سوهاج ، وأديرة وادي النطرون ، ثم دير أبو مينا في الصحراء الغربية جنوب الاسكندرية الذي سجلته منظمة اليونسكو منذ سنة ١٩٧٨ في قائمة التراث العالمي . وأخيرا يجدر بنا أيضا ذكر مقابر البجوات الرائعة في الواحات الخارجة .

وقد أشاد العديد من الرحالة العرب والأجانب طوال العصور الوسطى بجمال مباني القاهرة الاسلامية ، ويؤيد ذلك ما صدر أيام السلطان قايتباي منذ خمسمائة سنة تقريبا من مراسيم لتنظيف ودهان واجهات المباني على الشوارع الرئيسية ، وكذلك ائارة المحلات والطرق . كما أن السلطان الغوري من بعده أصدر مراسيم لتنظيم منسوب شوارع القاهرة .

ويلاحظ كذلك أن وثائق الوقف أيام العصور الاسلامية السالفة تشير بوضوح إلى أن كل من بنى مسجدا أو جامعا أو زاوية عني بها أثناء حياته ، وعمل على استمرار العناية بتلك المباني وترميمها وإصلاحها بعد موته ، وكذا رعاية القائمين بالعمل بها والقوامين عليها بما يوقفه عليها من أوقاف دائمة .

وعندما أحسست الدولة في أواخر القرن الماضي بالأخطار التي يتعرض لها هذا التراث المنقطع النظير ، أنشأت لجنة لحفظ الآثار العربية برئاسة ناظر عموم الأوقاف (وزير الأوقاف) سنة ١٨٨١ ، ثم أصدرت الدولة أول نشرة لحماية الآثار سنة ١٨٨٣ فكانت مصر من أولى الدول في العالم في إصدار التشريعات الخاصة بحماية الآثار ، وفي سنة ١٩٣٦ صدر مرسوم ملكي يقضى بضم قسم الآثار العربية التابع لوزارة الأوقاف الى وزارة المعارف ، وفي ١٩٥٣ صدر مرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مصلحة ضمت الآثار والمتاحف الاسلامية والقبطية كتراث مواز للآثار القديمة ، تلك المصلحة التي تحولت سنة ١٩٧٢ الى هيئة عامة ثم تطورت ١٩٩٥ الى

الوصلات بالاضافة الى سوء استخدام المياه وعدم اغلاق الحنفيات اغلاقا محكما - تتسبب كلها في مأسى بالغة الخطورة ، ثم قيام مشروعات لإسفال المياه النقية في بعض الاماكن دون أن يواكبها مشروعات صرف صحي مما يؤدي الى اختلاط المياه النقية بمياه الصرف ، فيزيد ذلك من خطورة الوضع القائم ، وأخيرا فهناك ملحق للمجاري في المناطق التي لم يصل اليها الصرف الصحي بعد وتمتد على وسائل بدائية كالبيارات وغيرها . وقد ازداد هذا الخطر في السنوات الأخيرة نتيجة للزيادة المطردة في عدد السكان .

ثانيا : العوامل الطبيعية الضارة كالرطوبة الجوية والهواء وما يطلق به من غازات وأملاح وخاصة في مناطق الآثار الاسلامية المزججة بالسكان ، وكذا الغبار الذي تعمله التيارات الهوائية وترسبه على الآثار ، وبوجه خاص في القاهرة الاسلامية المتاخمة لتلال المقطم ، مما يؤدي الى تلف الدهانات والزخارف والنقوش الجدارية ويسبب نوعا من العفن يؤدي بدوره الى تآكل الجدران .

ثالثا : عوامل تتصل بالآثر نفسه قد تساعد على انهياره ، كعدم عمق الأساسات في بعض المباني الأثرية مما يضعف قدرتها على التحدى للمخاطر العالية ، وانخفاض منسوب الأرضيات عن مستوى الشارع مما يتسبب في اغراق الآثار بالمياه الجوفية ، وسوء نوع التربة المقامة عليها تلك الآثار ، ورداءة نوعية بعض الأحجار المستخدمة ، ثم تدهور الأخشاب المستعملة نتيجة العفن أو التسوس أو غير ذلك من الأسباب .

رابعا : زلزال أكتوبر سنة ١٩٩٢ وما تركه من آثار مدمرة ، وخاصة فيما يتعلق بالمآذن المرتفعة وتلك المباني التي أقيمت على أساسات غير عميقة ، ثم ما نتج عنه من تدهم وسقوط وانهيار وتفكك وتشقق وميل وهبوط في العديد من آثار القاهرة الاسلامية بوجه خاص .
خامسا : شغل الأجهزة الحكومية والأحزاب والقرى السياسية

لكثير من المباني الأثرية أو القيام بتأجيرها بمقود قديمة من وزارة الأوقاف باعتبارها مائة للأثر ، ثم سوء استعمال هذه الاماكن وتخصيصها لوظائف لا تتفق أو تنسجم مع وظيفتها الأصلية ، ثم إقامة الدكاكين والورش والمخازن بها أو داخل المنطقة الأثرية .
ومن أمثلة الإشغال الحكومي لتلك المباني مستشفى الرمد بمجموعة قلائون (وزارة الصحة) - قصر الزعفران بالعباسية ومحمد علي بشبرا (جامعة عين شمس) - إشفالات وزارات التربية والشئون الاجتماعية والأوقاف والحكم المحلي وغيرها .

وقد أشارت دراسات المجلس السابقة الى كثير من التعميدات السكانية والإشغالية بين مئات التعميدات الأخرى في القاهرة الاسلامية والتي ما تزال مستمرة حتى الآن ، مما يقتضي إعادة التذكير بأهمها لاستمرار خطورتها على آثار نادرة تحتاج الى سرعة انقاذها .
ومن ذلك :

- ١ - استغلال إحدى السيدات لجانب من كُتّاب وسبيل أغا (أثر رقم ٢٦٨) كدار لحضانة الأطفال .
- ٢ - التمدى على سبيل وكتاب قايتباي (أثر رقم ٧٥ و ٧١) بشارع التبليطة حيث أقيمت ثلاثة طوابق سكنية .
- ٣ - التمدى على الطرف الغربي لمدرسة وسبيل الأمير اينال اليوسفي حيث تسكن أسرة بهذا الأثر (أثر رقم ١١٨) .
- ٤ - التمدى على الجانب الغربي من جامع الطينغا المارداني (أثر رقم ١٢٠) بمنطقة الدرب الأحمر حيث أقيمت هشش من الصفيح .
- ٥ - التمدى على مدرسة الأمير سويون (أثر رقم ١٢٧) بشارع سوق السلاح حيث أقيمت فوق بعض بقايا المدرسة عمارة سكنية حديثة .
- ٦ - التمدى على خانقاه البنقداري الصالحى (أثر رقم ١٤٦) بشارع السيوفية حيث أقيمت مساكن حديثة .

التلوث البصرى والسمعى والبيئى وتراكم القمامة ، إلى جانب عدم الاهتمام بالنظافة وعدم العناية بتجميل المنطقة وجعلها قبلة السياح والزائرين .

سادساً : الأثر السبىء للكثافة السكانية من حيث ازدياد عدد السكان ازديادا مطردا وبطريقة غير مأمونة ، ومن حيث نوعية السكان المتردية أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتعمل هذه الكثافة على ازدياد مخزون المياه الجوفية وتغشى التلوث البصرى وازدياد التلوث الهوائى والأرضى ، وشدة الاهتزازات نتيجة لحركة وسائل المواصلات وتوسع أعمال التعدى على الآثار مما يؤدى الى اشاعة القبح المعمارى والقضاء على روعة وعظمة المنطقة الأثرية وتشويه النقوش ، بل ربما يتسبب ذلك فى تدمير الأثر نفسه .

ومما يهدد هذه الآثار الاسلامية ما يعرف بالإيواء المؤقت لآلاف الزائرين للأماكن الدينية فى أيام الموالد والمواسم الدينية ، وإنزالهم فى المساجد والأماكن الأثرية الاسلامية يقيمون فيها عشرات الأيام والليالى ومعهم أطفالهم وأدوات الطبخ والغسيل ومواقد الجاز ، بل يصطحبون بعض الدواجن الحية والحيوانات الأليفة أحيانا .

سابعاً : عدم التنسيق بين الأجهزة المعنية بمناطق الآثار كوزارة الثقافة ووزارة الأوقاف ووزارة الإدارة المحلية والمحافظات والوزارات ، والمصالح المسئولة عن شق الطرق أو حفر الترع أو اقامة المصانع أو التوسع الزراعى أو الاستيطان أو الاسكان ... ويجب ألا يعزى هذا الى سوء القصد بل انه يرجع غالبا الى التباس الأمور أو عدم وضوح الرؤى أو التحمس لتحقيق هدف معين أو لتنفيذ مشروع قومى ، وربما نتيجة لضرورة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية . ومما يلاحظ فى هذا الشأن عدم وجود خطة قومية تلتزم بها كافة هذه الجهات وتتعاون فى تنفيذها .

ثامناً : عدم تطبيق الجهات المسئولة لقانون الآثار بشكل حازم ،

٧ - التعدى على تكية مدرسة السليمانية (اثر رقم ٢٢٥) بشارع السروجية حيث أقيمت ثلاثة طوابق سكنيه ومابق آخر شغل بالحوانيت .
٨ - التعدى على منزل قايتباى (اثر رقم ٢٢٨) بشارع الماردانى وقد استخدم جانب منه للسكن وتربية الطيور والحيوانات .

٩ - التعدى على سبيل عبدالرحمن كتحدا (اثر رقم ٢٦٠) بشارع باب الوداع وقد استخدم كمزحل للمبيت ومستودع لبيع الكيروسين .

١٠ - التعدى على الجانب الشرقى لقبة السلطان أشرف خليل (اثر رقم ٢٧٥) والجانب الجنوبى الغربى لحرم قبة أم صالح - تربة فاطمة خاتون (اثر رقم ٢٧٤) وهما متجاوران بشارع الأشرف بالسيدة زينب حيث أقامت الشركة المصرية للملجعات مصنع « آيس كريم هاوى » وقيم بالمصنع بعض العمال .

١١ - قبة الأمير رضوان بك (اثر رقم ٤٠٧) بشارع الخيامية وقد استغل للسكنى وأقيمت كذلك حوانيت لصنع الخيام وتجارة الجلود .

١٢ - سبيل وكتاب الوفاية (اثر رقم ٥٥٧) بشارع الخيامية الذى يشغله مخزن لأحد التجار بالمنطقة كما اتخذت إحدى قاعاته للسكن .

١٣ - سور القاهرة العظيم حيث تنتشر النشاطات الحرفية .

١٤ - انتشار الأسواق بالمناطق الأثرية كسوق السمك خلف مسجد الصالح طلح وسوق الليمون والبصل المجاور لباب الفتوح .

١٥ - المحلات الموجودة تحت جامع محمد أبو الذهب فى واجهته البحرية وفى جهته الشرقية المواجهة للجامع الأزهر ، ومنها محلات العصير والجزارة واصلاح الأحذية .

ومما لا شك فيه ان انتشار الورش والمخازن والمسابك والأفران وغيرها نتيجة للنشاطات التجارية والحرفية المتشابكة والمتداخلة قد أضر بالمباني التراثية والمناطق الأثرية خربوا بليغا مدمراً .

كذلك تفص المناطق الأثرية الاسلامية بالباعة المتجولين والمتسولين ، كما تنتشر اللافتات والاعلانات والاكشاك التجارية بشكل أدى الى

وعدم تنفيذ قرارات الإزالة التي تصدر وفقا لمواد ذلك القانون بطريقة
جدية وفورية .

تاسعا : ضعف الوعي الأثري والتاريخي والسياحي بصفة عامة
وعند سكان مناطق الآثار الاسلامية بصفة خاصة ، وعدم تفهمهم للقيمة
التاريخية والأثرية والفنية للمباني الأثرية ، وعدم الاحساس بالانتماء الى
تلك الآثار من ناحية وانعدام محاولات الجهات المسئولة لربط السكان
وانشطتهم بتلك الآثار من ناحية أخرى .

هاشرا : عدم توفير الاعتمادات اللازمة للمحافظة والنهوض بل
وانقاذ تلك الآثار الاسلامية والقبطية بما يتناسب مع ضخامة عددها
وروعتها الفنية والمعمارية ويتواءم مع حجم المشروعات اللازمة لانقاذها
وحمايتها . وهو أمر يحتاج إلى اجراءات عاجلة بل وفورية سواء جاءت
تلك الاعتمادات من الدولة مباشرة أو أمكن الحصول على جانب منها من
المساعدات والمعونات العالمية والدولية .

أحد عشر : ضعف المستوى الفني والمهني في أعمال الترميم
والصيانة . والإنقاذ ، لعدم إقبال المهندسين الكفاء على العمل في خدمة
المجلس الأعلى للآثار لضآلة الرواتب وضعف الحوافز وكذا لقلة بل ندرة
العمال الحرفيين والفنيين اللذين لازمهم لأعمال الحرف اليدوية في الفنون
الاسلامية كالأعمال التي تخص الجص والزجاج والرخام وأعمال الخمر
والنجارة والحفر على النحاس والتذهيب .

اثنا عشر : عدم تحديد حرم لكل منطقة أثرية يراعى فيه التحام
الأثر بالبيئة وتوفير منطقة تجميل تظهر روعة الأثر وجلاله وشموخه
وتيسر عوامل تأمينة وحمايته وإبعاد عوامل التلوث عنه .

التوصيات

وعلى ضوء ما جاء في هذه الدراسة وما دار حولها في اجتماع
المجلس من مناقشات مستفيضة يتضح أن المحافظة على التراث
الاسلامى والقبطى تقتضى جهدا دائما مخلصا وقرارات

سريعة حازمة للمحافظة عليه وحمايته وصيانتة ، ومن ثم يوصى
بما يأتى :

* تكاتف وزارات الدولة وأجهزتها مع المجلس الأعلى للآثار في
المحافظة على تلك الآثار وصيانتها وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات
والمشروعات ، ومساعدتها بكافة الطرق والأساليب القانونية والإدارية
والأدبية في سبيل الوصول الى الهدف المنشود .

* وضع خطة قومية شاملة يشترك في إعدادها كافة المسئولين
والمتخصصين هدفها انقاذ وتطوير المناطق الأثرية الاسلامية والقبطية
على أن تكون هذه الخطة من شقين : خطة عاجلة للآثار المهددة ، وأخرى
شاملة طويلة المدى لكافة تلك الآثار .

* إنشاء جهاز متكامل للمحافظة على آثار القاهرة التاريخية
وحمايتها ، ويتكون من الأجهزة المسئولة بالإضافة الى المجلس الأعلى
للآثار ، وتكون لهذا المجلس سلطات تنفيذية ، واختصاصات واسعة
تسمح له بالتدخل والاشراف الكامل في كافة النواحي (مبان - اشغالات
- طرق - صرف صحي - كهرباء - مياه - صيانة - سياحة ...) أسوة
بما تم في بعض المدن العربية مثل فاس .

* تأزر الأجهزة المسئولة وخاصة محافظة القاهرة مع المجلس الأعلى
للآثار في الحفاظ على أطلال مدينة الفسطاط الأثرية العاصمة
الاسلامية الأولى في مصر وإزالة كافة التعديات الواقعة عليها .
وكذا الاهتمام بالقرافات الممتدة شرق القاهرة من منطقة
الامام الشافعى إلى العباسية التي تنخر بطرز نادرة من العمار
الاسلامية وبخاصة قرافة الممالك ذات الأضرحة والمساجد
والقباب النادرة وكأنها بستان للقباب .

* إجراء حصر ومسح وتسجيل علمى شامل وتوثيق
للآثار الاسلامية والقبطية في كافة أنحاء الجمهورية ، مع
تسجيل ظروفها البيئية وطبيعتها المعمارية الخاصة

ومشاكلها الترميمية ، ثم انشاء بنسك معلومات متكامل عن هذه الآثار .

* معالجة موضوع الصرف الصحى فى القاهرة الكبرى وفى مناطق مصر الأخرى بشكل جذرى فعال وبأقصى سرعة ممكنة واعطاء الأولوية على المستوى القومى للقضاء على التأثير الضار والمدمر للمياه الجوفية والسطحية ، سواء كانت بسبب مشاكل الصرف الصحى أو لغيرها من الأسباب ووفقا لاقتراحات المسئولين فيما يتعلق بكل منطقة أثرية أو مبنى أثرى . كما يجب الاهتمام الجدى والعاجل بإصلاح ، وصيانة ، وتجديد شبكات الصرف ومواسير المياه النقية وأسلاك الكهرباء والتليفونات ومواسير الغاز .

* إخلاء الإشغالات فى أسرع وقت ممكن فى كافة مناطق الآثار والقضاء على جميع أنواع الاسكان بها ، من عشوائى وهامشى وسرطانى وطفيلى ، على أن يتمشى مع هذا الإخلاء إسكان هؤلاء السكان الذين يشغلون مساكن أو محلات أثرية عن طريق التأجير أو التحكير - فى أماكن تعد لهم بعيدا عن الحرم الأثرى . ويجب أيضا منع جميع أنواع الايواء المؤقتة فى الأماكن الأثرية الاسلامية والقبطية خلال المواسم والأعياد منعاً باتاً .

* العناية بنظافة وجمال المناطق الأثرية بالقضاء على عوامل التلوث الأرضى والجوى والبصرى والسمعى ، وذلك بإزالة القمامة وتجريم القاء القاذورات وإخلاء هذه المناطق من الأكشاك الخشبية واللافتات وملصقات الدعاية والاعلان ومنع وجود الباعة الجائلين والمتسولين وأمثالهم ، ثم العمل على ابعاد وسائل النقل الحديثة عن الحرم الأثرى أو عن بعض طرقاته الضيقة على الأتال ، مع الارتفاع بمستوى الخدمات هناك .

* إعادة تخطيط الأحياء القديمة والشعبية التى تضم المناطق الأثرية الاسلامية وكذا الأحياء المحيطة بها اذا دعت الضرورة الى ذلك ، مع مراعاة مطابعتها الأثرى والتاريخى ، وإظهار تلك المناطق بالمظهر

٤٠٠

اللائق بها لما لها من قوة جذب حضارى وثقافى وسياحى خاص ، ولما تحققة من استمرار الشخصية المصرية رغم تطورها وتنوعها خلال العصور الاسلامية . كما يجب أن يتم ترميم الأثر الاسلامى بأسلوب يتلاءم مع المعالجة الشاملة للمنطقة الأثرية .

* أن يسعى المجلس الأعلى للآثار سعياً حثيثاً فى سبيل إعداد الكوادر الصالحة المدربة من أثريين ومهندسين ومرممين وفنيين وحرفيين واداريين ، ومعاونتهم فى عملهم عن طريق استخدام المعدات الحديثة ووحدات التصوير المتطورة والمعامل المتخصصة فى الفحص العلمى والاختبارات الجيولوجية والفزيائية والكيميائية والبيولوجية وغيرها ، والعمل على النهوض بدراسات الترميم والصيانة والعلاج بوجه عام .

* زيادة اهتمام كليات وأقسام الآثار وأكاديمية الفنون وكليات الهندسة والفنون الجميلة والتطبيقية بالدراسات المعمارية والترميم المعماري ، وإنشاء دراسات نظرية وعلمية ومراكز بحثية ودراسات عملية بتلك الكليات . وكذا الاهتمام بمعهد الحرف الأثرية الاسلامية (مدرسة السنارى) وتطوير خطته ودراساته . كذلك يجب العمل على انشاء مدارس للحرفيين تدريبهم على الحرف القديمة التى أوشكت على الاندثار والتى ظهر مدى الحاجة اليها خلال أعمال الترميم الأخيرة . ويمكن الاستعانة فى هذا الصدد ببعض المدارس الاعدادية والمتوسطة والثانوية العامة والفنية والمعمارية بعد إعدادها وتطويرها تطويراً يسمح بسد هذا النقص .

* الالتزام بالمقررات الدولية والعالمية فى أمر الترميم ، كقرارات مؤتمر فيينا سنة ١٩٦٤ ومؤتمر باراجواى سنة ١٩٨٠ ، والاستمرار فى دعوة الجامعات المصرية والهيئات والمراكز المصرية المتخصصة والخبراء العالميين للمشاركة والمعاونة فى هذا النشاط . كما يجب السعى لزيادة الاستعانة فنياً وعلمياً وإدارياً بالمؤسسات العلمية المتخصصة مثل هيئة اليونسكو ، والمعونة الفنية للأمم المتحدة ومركز التراث العلمى ، والايكوم

وزارة التربية والتعليم والجامعات وقصور الثقافة والمجلس الأعلى للشباب ... على المساهمة الفعالة في هذه الحملة القومية الضرورية .

* توفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات سواء أكان ذلك

عن طريق الدولة نفسها أو عن طريق الاعانات والمعونات الخارجية .

التوعية التاريخية

توعية الشعب بتاريخه العاقل بالأمجاد ، موضوع جدير بالاهتمام ، خاصة ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين وعلى وشك الدخول في عصر جديد يختلف تماما عن كل ما سبقه من عصور ، بالأخص في مصر بلد التاريخ المجيد ، التالذ ، المنعم النقيير ، وأم الحضارة الانسانية التي نمت وازدهرت وظلت زاهرة متدفقة عبر آلاف السنين ، قدمت خلالها من الانجازات والابداعات والمفاهيم والقيم ما بهر العالم ، كما خلقت تراثا وصفه له هسرين بأنه المقوم لشخصيتنا ، المحقق اوحدتنا ، العاصم لنا من الغناء .

والواقع ان التاريخ بجانب كونه غذاء للروح وصقلا للعقل وراحة للنفس ، فإنه بمثابة ضمير للأمة ونض لقلبها وحافظ لذاكرة شعبها ، فإذا أهمل أصبح الشعب بلا ذاكرة أو تذكر أو وعى بأمجاد أجداده ، ولذا فمن المهم على الشعوب الناهضة تعميق الوعي بتاريخها والبحث في الأعماق عن جذورها ، والاستعانة بخبرات وتجارب الماضي لفهم مشاكل اليوم وللتعرف على القسدرات والطاقات الكامنة في أفرادها ، فيسهل بذلك التغلب على العقبات التي تمترض الطريق ، والصعوبات التي تقف حجر عثرة في سبيل التقدم ، وما لاشك فيه أن الاستفادة من خبرات الماضي ضرورة لتفسير الحاضر والانطلاق الى المستقبل ، فالحاضر وايد الماضي والمستقبل وايد

(المجلس الدولي للمتاحف) والايكوموس (مركز صيانة الآثار والمواقع الأثرية) والايكروم (مركز صيانة الآثار التابع لهيئة اليونسكو بروما) وغيرها من الهيئات العالمية المتخصصة .

* السعى لإنشاء شركة أو أكثر متخصصة في ترميم تلك الآثار ، سواء أكانت تحت مظلة المجلس الأعلى للآثار أو خارجها ، تعتمد على كواثر متخصصة مدربة ، وتستخدم أساليب علمية وعملية سليمة .

* تعديل وتطوير اللوائح الادارية والمالية الخاصة بترميم وصيانة وانقاذ الآثار والتي كثيرا ما تعرقل العمل ، وخاصة في مجال الآثار الاسلامية والقبليية ذات الأوقاع الشائكة والمتردية .

* التزام أجهزة الدولة وخاصة المحافظات والادارات المحلية بالتقيد بمواد قانون الآثار التي تسفل في نطاق عملها ، وتطبيق هذا القانون بكل حمز ، وتنفيذ قرارات الإنزال فوراً ، مع عدم التراخي مع المعتدى على الأثر بأي شكل من الأشكال .

* تعديل قانون الآثار الحالي (رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣) ليصبح أكثر فاعلية وأشد حمزا في حمايته لآثار مصر وتراثها القومي .

* فصل شرطة الآثار عن شرطة السياحة حتى تتخصص في عملها وتندمج فيه تماما ، مع تطويرها وتحديثها وإمدادها بالأفراد الصالحين والأجهزة الحديثة اللازمة .

* حث شركات السياحة على إنخال مناطق الآثار الاسلامية والقبليية في برامجها السياحية بطريقة تبرز تلك الآثار على الخريطة السياحية لمصر ، والعمل على اعداد المرشدين السياحيين القادرين على جذب السائحين الى تلك المناطق وخاصة في مدينة القاهرة .

* تدعيم خطط التوعية بالتراث الأثرى وأهمية المحافظة عليه بحيث تخاطب جميع الأعمار والقطاعات من تلاميذ وطلبة وشباب وشيوخ ، وتستخدم كافة وسائل الاعلام من إذاعة وتليفزيون وصحف ومجلات ، وأنوات الثقافة من سينما ومسرح وكتب ومحاضرات ونلوات ، وحث

الحاضر ، أو كما يقول البعض « ان تاريخ الانسان هو حاضر تولى ، وحاضر حاضر ، وحاضر أت » .

هذا بجانب أن تعميق المعرفة بالماضي التاريخي يمثل جانباً هاماً من المعرفة الأساسية للشعوب ، ومن خلال الوعي التاريخي تكتمل الثقافة القومية وتبرز الشخصية الوطنية وتتبلور الرؤية المستقبلية ، ويحدث التكامل بين الماضي والحاضر والمستقبل ويزداد فهمنا لأنفسنا ويتأصل الانتماء الى الوطن وتزدهر القومية . والواقع أن حب تاريخ الوطن هو حب للوطن كما أن من أحب وطنه أحب تاريخه .

ومن ثم يجب أن نضع في اعتبارنا أن نهضة مصر الحديثة لا يمكن أن تتحقق وتعطي ثمارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا بوضع تاريخ مصر وحضارتها في ضمير أمتنا وشعبنا ، وإن تتبع التاريخ المصري سواء فيما يتعلق بإنجازاته وإيجابياته أو بكمالاته وعثراته ، على مدى أكثر من خمسة آلاف سنة ، لجدير بأن يسزج الثقة في نفس المصري ويقوى إيمانه بقدرته على معالجة الصعاب وتخطي النكبات التي ما هسى إلا ظواهر طارئة تسمح له بأن يضع سياسة سليمة إزاء الأحداث المشابهة والتي يمكن أن تحدث مثيلاتها في أي وقت ، كما يمكنه من خلال تاريخه بلهده معالجة بعض مظاهر السلوكيات السلبية أو السيئة من خلال الدعوة الى التمثل بالأجداد الذين بنوا هذا الوطن ورفعوا ذكره ، ومما يحفز لبناء مستقبل مشرق زاهر ، ويحثه على التمثل بهؤلاء الأجداد والسير على خطاهم ، كما يؤكد له استمرار الوجود المصري الى ما شاء الله ، ويبرهن له على أن مصر لم تعرف التعصب ولم تؤمن بالتطرف حتى في أحلك الظروف ، كما لم تتوقع أو تنعزل عن العالم المحيط بها طوال تاريخها الطويل ،

٤٠٢

ومن ثم يدفعه كل ذلك الى الانتماء التام لأرض هذا الوطن والى الاعتزاز بكل ما هو مصري ، والى البذل والعطاء بل والفداء في سبيل رفعة وطنه الحبيب . إن واجب الوفاء للوطن يقتضي من كل مصري أن يجلو حقائق تاريخه ويكشف عن عظمته وأن يعكف على دراسته ، ويستخلص معانيه ويستلهم منه مثله العليا .

المعوقات والسلبات :

منها على سبيل المثال :

أولاً : ضعف الوعي التاريخي بوجه عام ، وفي الطبقات الدنيا وبين الأميين بوجه خاص ، وكذا ضحالة الثقافة التاريخية لدى الكثير من فئات المجتمع وعدم المامها بتاريخ البلاد وإدراكها لأهميتها ، وجهلها بالقيم التي يبرزها تاريخنا وبالأحداث التي يجسدها تراثنا مما يحتم علينا تبني موضوع تقوية الوعي بتاريخ البلاد وحضارتها .

ثانياً : قيام بعض الكتاب بتناول الموضوعات المتصلة بالتاريخ بطريقة غير صحيحة أو دقيقة أو واقعية ، وقد تنصف بالسطحية أو انعدام المنهجية أو التفسير الخاطئ للأحداث التاريخية . كما يقوم البعض بتزوير بعض الآراء نقلاً عن بعض المستشرقين أو الكتاب الأجانب المفرضين ، مما قد يكون انعكاساً لأهواء شخصية أو شطحات فكرية . وتتسبب مثل هذه الكتابات أحياناً في تشويه تاريخنا وتجريح أبطالنا ، مما قد يؤثر في ثقافة الأجيال المعاصرة ويؤدي الى احباط الشعور القومي والانتماء الوطني لديهم . إنه لأمر ضروري وهام أن يلتزم كل من يتعامل مع الكتابة التاريخية من مؤرخين وكتاب وباحثين وسياسيين وصحفيين ومدونين مذكرات ، أو غيرهم ، بتحرى الدقة التاريخية ، وعدم الزج بتاريخ البلاد في معارك سياسية تفتح الباب للمغالطات والتجني وسوء فهم التاريخ .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات يتضح ثقل المسؤولية وضخامة حجم التحدي الذي ينبغي مواجهته مواجهة جذرية لنصل بالثقافة التاريخية إلى المستوى اللائق بتاريخ بلدنا المجيد ، مما يقتضى الأخذ بالتوصيات التالية :

* وضع خطة قومية للتحقيق التاريخي والتوعية بالتاريخ ، تخاطب كافة شرائح المجتمع ، وتوجه إلى مختلف قطاعات الشعب (الأطفال - التلاميذ - الطلاب - الشيوخ) كل من الزاوية التي تعنيه وتؤثر عليه تأثيرا مباشرا ، وباستخدام كافة وسائل الثقافة والاعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية (الاذاعة - التلفزيون - الصحافة - الكتب - المحاضرات - الأحاديث - الندوات - المناظرات - الحلقات - المسرحيات - السينمائيات - نشاطات قصور الثقافة - الأندية - الجمعيات ...) على أن يتم ذلك بأسلوب يهدف إلى إثراء وجدان الشعب تاريخيا وثقافيا وقوميا .

* الاهتمام بكتب ومجلات وأقلام الأطفال والتلاميذ المتصلة بإبراز النواحي التاريخية وكذا القصص المستمدة من تراثنا الأدبي ، ودعمها مادياً وتوزيعها نظير ثمن مناسب ، هادفين بذلك إلى تقوية الشعور بالانتماء إلى الوطن لدى الطفل منذ سنواته الأولى وبذر بذور وعى حضارى يصعب نزعها أو نسيانها بعد ذلك .

* تطوير مناهج تدريس التاريخ باعتباره مادة قومية وضرورية للجيل الناشئ وتحسين الكتب المدرسية التي تضم مادة التاريخ بحيث تكون مشوقة وقومية الطابع ، والاهتمام بمعلم التاريخ والارتفاع بأدائه التربوي وثقافته التاريخية ، ثم توجيه مادة التاريخ إلى هدف سام هو تبصير المصريين بروعة تاريخهم وشموخ أجدادهم وأصاله حضارتهم وعظمة انجازاتهم وعزة حركاتهم الوطنية بشكل يجعلهم يشعرون بعلاقة روحية وفكرية تربطهم بتاريخهم وتراثهم وحضارتهم ، مع توضيح كيف

ثالثا : إلغاء تدريس التاريخ في السنة الثانية في نظام الثانوية الجديدة واعتبار مادة التاريخ مادة اختيارية في السنة الثالثة .

وهكذا أصبح التاريخ مادة اختيارية في بلد التاريخ وفي أهم الشهادات التعليمية ليس في مصر فقط بل في العالم أجمع وهي شهادة الثانوية العامة . ومما لا شك فيه أن تقليص تدريس مادة التاريخ سيكون له أثره المباشر على الأجيال الحاضرة والقادمة . بالإضافة إلى أن مناهج التاريخ وكتبه ووسائل تدريسها في حاجة إلى تطوير وتحديث شامل .

رابعا : التعامل المحدود مع المخطوطات والوثائق والبرديات التاريخية وكتب التراث وما شابهها من المصادر التاريخية ، وضرورة العمل على جمعها وتجميعها ، وفهرستها ، وتسجيلها ، وتوثيقها ، وترميمها ، وصيانتها ، وتصويرها ، وتحقيقها ، ودراستها ، ونشرها ، واعداد كوادرات متمرس في هذا المجال من المترجمين والمفهرسين والمتخصصين في الباليوجرافى (أشكال الكتابة القديمة) والإبجرفى (أشكال الحروف) والترميم والصيانة ، وغير ذلك من النشاطات الضرورية والكفيلة بالاستفادة منها تاريخيا والمحافظة عليها تراثيا .

خامسا : النقص الواضح في اخراج المعاجم والموسوعات التاريخية وترجمة المراجع والكتب التاريخية العلمية والبطء في طبع رسائل الماجستير والدكتوراة المتخصصة .

سادسا : الجهد المحدود المحتاج إلى الزيادة والتطوير للجهات المسؤولة عن نشر الثقافة التاريخية وتنمية الوعي بالتاريخ والتراث ، والكثير من الأفلام والروايات التاريخية سواء ما اتصل منها بالتاريخ القديم أو المعاصر والتي تشبه الكثير من نواحي تاريخنا مما يترك أثرا سلبية على الشباب وخاصة محدودي الثقافة التاريخية منهم .

بَعْدَ المصريون عن التعصب ولم يؤمنوا بالتطرف ولم يلجأوا إلى الانغلاق والتقوقع خلال عصور تاريخهم الطويل .

* ضرورة وضع التاريخ ضمن المواد الاجبارية في مرحلتى شهادة اتمام الدراسة الثانوية لما لذلك من أهمية حضارية وثقافية وقومية ولدور مادة التاريخ كعامل أساسى لربط الانسان بوطنه وتقوية شعوره بالانتماء لبلده ، وحتى لا يكون التاريخ ضحية لمبدأ الاختيار بين المواد .

* تطوير اقسام التاريخ بالجامعات المصرية والنهوض بها لتساير المتغيرات العلمية وتتمشى مع أساليب دراسة وتدریس التاريخ الحديثة ، والربط بقدر الامكان بينها وبين اقسام الآثار ، فهما توأمان يكمل كل منها الآخر ، وكذا الاهتمام بتدریس تاريخ العلوم فى مجالات التخصص المختلفة بالجامعات والمعاهد العليا ، كما يجب على الجامعات دعم عملية طبع رسائل الماجستير والدكتوراة سواء فى التاريخ أو فى سائر العلوم الأخرى .

* تقديم مزيد من الدعم لعمليات جمع وتجميع وفهرسة وتسجيل وتوثيق وترميم وصيانة وتطوير وتحقيق ونشر المخطوطات والوثائق التاريخية وكتب التراث والمذكرات الرسمية وغير الرسمية ، والتي تعد مصدرا من مصادر التاريخ الأساسية ، وتيسير الاطلاع عليها والالتزام بالقوانين الخاصة بها ، مع العناية بإعداد أجيال متمرسه من المترجمين والمفهرسين والمتخصصين فى العلوم والفنون المتصلة بهذا المجال .

* انشاء معهد قومى للدراسات التاريخية يعمل على النهوض بها فى شتى النواحي ، ويعنى بدراسة ونشر كل ما يتعلق بالتاريخ والتراث ، ويعمل على نشر الموسوعات والمعاجم التى تتناول كافة نواحي تاريخ مصر والعالم ، كما يشجع ترجمة أمهات الكتب الأجنبية ومراجع التاريخ إلى اللغة العربية ، ويعيد طبع كتسب التراث التى نفدت من السوق وماشابه ذلك من أعمال تثرى وتعمق الدراسات التاريخية

٤٠٤

فى مصر .

* تدعيم الدولة للجمعية المصرية للدراسات التاريخية التى تضم مؤرخين وكتاب وأثريين ، حتى تتمكن من تادية واجبها على أكمل وجه .

* تزويد المكتبات العامة والخاصة والمدرسية بأحدث المصادر والمراجع والموسوعات التاريخية والدوريات المتخصصة فى مصر والخارج ، والعمل على استخدام الحاسب الالكترونى فى تلك المكتبات حتى تتمشى مع ثورة المعلومات ، والقضاء على كافة العقبات المالية والادارية التى قد تعوق ذلك .

* الارتفاع بالمستوى الفكرى والفنى للأفلام والتمثيلات التاريخية فى التلفزيون أو خارجه ، ومراعاة الدقة فى الاعداد والاخراج ، والاستعانة بالخبرات العلمية والمتخصصة فى اعداد البرامج المتعلقة بالتاريخ والحضارة ، وتنفيذها بطرق حديثة وبأسلوب يتواءم مع التغيرات المستجدة فى عصرنا الحالى .

* تشجيع الرحلات الى الأماكن التاريخية والمناطق الأثرية والمتاحف لجميع الطوائف والفئات (المدارس - الجامعات - النوادي - النقابات - الجمعيات - الهيئات ..) على أن تجمع هذه الرحلات بين النواحي الترفيهية والاجتماعية والنواحي الثقافية والمعرفية .

* الزام الأجهزة المسئولة بالمحافظة على الطابع التاريخى للأحياء القديمة والتاريخية والسعى لحمايتها من العوامل البشرية والطبيعة التى تهددها .

* مناشدة المؤرخين والكتاب العمل على تنقية تاريخ مصر من الشوائب والأكاذيب وتخليصه من التشويه والتحريف ، والتصدي لما تحمله بعض الكتب الأجنبية بين طياتها من افتراءات وأباطيل ، مع توخى الدقة والصدق والموضوعية والأمانة العلمية فى الكتابات التاريخية فى كافة أشكالها وألوانها .

الإعلام

الحفاظ على التراث الاعلامي المرئي والمسموع

الصورة المتحركة والصوت دعامتان أساسيتان من دعائم الاعلام المرئي والمسموع ، والصوت المسجل على اسطوانات أو أشرطة والصورة المتحركة الناطقة المسجلة على الفيلم السينمائي أو شريط الفيديو من وسائل حفظ واختزان التراث الفني في هذه المجالات . ومن قبل ذلك سجل قدامى المصريين الرسوم الثابتة والرموز والكلمات المكتوبة منذ ما يزيد على خمسة آلاف عام ، وحفروها على الحجر وزينوها بالألوان فبقيت تراثا حضاريا للعالم أجمع على مر السنين ، تشهد بريادة المصريين منذ القدم في شتى فنون الثقافة والتعبير التشكيلي عن كافة الأنشطة الانسانية والحياتية ، واتيتموا في حفظ هذا التراث وسائل وتقنيات اجتازت الزمن ، بفضل ما وصلوا اليه من علوم حفظت هذا التراث رغم دوران عجلة الزمن وتعاقب العصور والأجيال .

والتقرير الحالي يركز على الفنون المرئية والمسموعة في مجالات الاعلام والثقافة والحفاظ على التراث المسجل منها ، ومناقشة الجوانب المختلفة لهذا الموضوع . وينتهي التقرير بعدد من التوصيات الهادفة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذا التراث ، مستهدفا المنظور القومي لخدمة أجيال المستقبل والجانب الحضاري التسجيلي في إطار مناخ تقني سريع التطور وحافل بمتغيرات متعددة ذات إيقاع متلاحق ،

ومواصفات تحكمها توجيهات تجارية وصناعية ومنافسات دولية وإقليمية .

والحقيقة أن تسجيل الصورة المتحركة الناطقة والأصوات المصاحبة المسموعة لم تكتسب أهمية إلا بعد ابتكار وسائل التكبير الإلكتروني والتطورات المتعاقبة في تسجيل الصورة والصوت ، وبصفة خاصة منذ بداية القرن العشرين .

مشكلة هجينة

إن موضوع انقاذ التراث الاعلامي المرئي والمسموع يعتبر مشكلة قومية متجددة ، وترجع أسباب ذلك إلى ما يأتي :

- أن وسائط تسجيل الصورة والصوت لها عمر محدود يعتمد على نوعيتها وطريقة تداولها وتخزينها واستخدامها ، والاحتفاظ بأصول منها والعناية بها ، ثم نقلها إلى الوسائط الأحدث طبقا للتطورات التكنولوجية المتعاقبة .

- أن المعدات والأجهزة التي تتعامل مع التقنيات والمواصفات القديمة يصعب استخدامها في المستقبل ، لعدم وجود قطع غيار لها وعدم توافر الفنيين ذوي الخبرة في تشغيلها ، ومن هنا يتحدد اليعد الزمني لعمليات نقل المواد المرئية والمسموعة إلى الوسائط الأحدث في المواعيد المناسبة ، قبل فوات فرصة التجديد والانقاذ .

- تهتم الجهات التنفيذية عادة بما تقدمه من خدمات أنية متعددة وأنشطة إنتاجية جديدة مواكبة للاهتمامات المعاصرة . ويختلف التقدير عادة في تقييم أهمية مواد التراث الاعلامي

- أن مخازن استديوهات السينما في مصر غير مهيأة لتخزين الأفلام مما يجعلها معرضة للعوامل الجوية والأثرية التي تسبب تلف الأفلام النجائيف الأصلية .

- أن هناك ما يزيد على ١٥٠٠ فيلم سينمائي في حاجة إلى ترميم عاجل قبل أن يصبىها تلف كامل . ويلاحظ أن إجمالي إنتاج السينما المصرية منذ البداية وحتى الآن يتراوح ما بين ٤٠٠٠ و ٤٥٠٠ فيلم .

حول انقاذ التراث السينمائي المصري :

يتوفر حالياً بمصر وحدات تليسكينا متقدمة يمكن استخدامها لنقل الأفلام إلى أشرطة فيديو رقمية (ديجيتال) حديثة بعد إجراء تصحيحات مناسبة للصورة والألوان والصوت . وتمتاز هذه الأشرطة المغناطيسية بإمكان نقل أجيال متعاقبة منها بجودة فنية متميزة .

ويطبيعة الحال يلزم أن يسبق ذلك فحص كامل للأفلام ، وعمليات غسيل خاصة ومراجعات فحوصية للحصول على أفضل النتائج ، هذا فيما يخص الجانب التقني . أما فيما يخص الجانب الاقتصادي فمن الضروري ترتيب التمويل اللازم لإنجاز هذه الاعمال ، وقد يكون ذلك ممكناً باتفاقات خاصة مع الجهات التنفيذية الاعلامية والثقافية ، ومع بعض الجهات الدولية لانقاذ التراث الفني مثل هيئة (اليونيسكو) ، ومع بعض القنوات الفضائية العربية والدولية بشروط خاصة لتبادل الانتفاع بعمليات انقاذ هذا التراث الفني .

أشرطة الفيديو ذات مواصفات البث التليفزيوني الاحترافي :

لم تأخذ أشرطة الفيديو تيب دورها كوسيلة لتسجيل الصورة والصوت إلا في نهاية الخمسينات ، حيث بدأ استخدامها في استديوهات التليفزيون في أنحاء العالم . وكان مقاس الأشرطة ٢ بوصة . وقد واكب هذا الابتكار بدء الخدمة التليفزيونية في مصر ، وتم استخدام هذه النوعية من الأشرطة وأجهزتها بمصر في عام ١٩٦٠ . وكانت هي الوسيلة المهنية الأكثر جودة بالمقارنة مع التسجيل

المرئي والمسموع مما قد يوحى ظاهرياً بعدم جدوى الاستثمار في أعمال إنقاذه بالنسبة لمشروعات الجهات التنفيذية الاعلامية والثقافية . وبذلك لا تكون لعمليات انقاذ التراث الاعلامي والثقافي المرئي والمسموع أولوية مؤثرة .

- تختلف الآراء أحياناً حول تحديد وتصنيف تبعية نشاط إنقاذ التراث المرئي والمسموع وهل هو إعلام أم ثقافة ، أو فن تشكيلي بالصورة والصوت والكلمة ، أو نشاط تجاري وصناعي . وخلال الآراء والاجتهادات المختلفة قد يضيّع المنظر القومي بأن انقاذ التراث المرئي والمسموع هو واجب حضاري ، وحق لأجيال المستقبل .

الفيلم السينمائي المصري :

تشير بعض المعلومات إلى أن أكثر من ألف فيلم مصري من الأفلام التي تم انتاجها منذ عام ١٩٢٧م وما بعدها قد أصابها التلف ، وأن هناك أعداداً كبيرة أخرى في طريقها الى التلف .

وتتلخص الأسباب المعلنة فيما يأتي :

- أن المادة التي كانت تصنع منها الأفلام قابلة للتحلل إذا لم توضع في أماكن مجهزة تجهيزاً خاصاً للتخزين .

- عدم وجود أماكن صالحة لتخزين الأفلام ، وبصفة خاصة الأفلام « النجائيف » التي تحتاج إلى ثلاثيات ذات مواصفات معينة .

- أن الأفلام الخام التي كان يتم الطبع عليها لعرضها في دور العرض السينمائي كانت قابلة للاشتعال . وقد احترق عدد كبير من الأفلام في حريق شب في استديو مصر .

- أن عدداً كبيراً من الافلام التي تم انتاجها من خلال شركات القطاع الخاص السينمائي وشركات التوزيع تم تخزينها بعد التأميم في أحد البنوك ، ويتراوح عددها ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ فيلم . وقد أصاب التلف عدداً كبيراً من هذه الافلام .

من الشاشة التليفزيونية على أفلام ، والمعروف باسم تسجيل (الكينيسكوب) .

وربما كان أهم عيوب أجهزة وأشرطة الفيديو مقاس ٢ بوصة هو ضخامة أجهزة التسجيل ، وكبر حجم الأشرطة وثقل وزنها ، مما كان يسبب بعض المشاكل عند نقلها مع الحاجة إلى أماكن متسعة لتخزينها في مكتبات الفيديو . كما كانت الأجهزة تعتمد على الصمامات الإلكترونية .

وكان التطور الطبيعي يسير نحو تصغير الأجهزة مع ظهور الترانزيستور كوسيلة للتكبير الإلكتروني ، ثم ظهور مكونات الدوائر التكاملية المصغرة . وبطبيعة الحال كان الاتجاه أيضا نحو ابتكار مقاسات وفورمات ومواصفات جديدة لأشرطة فيديو مهنية أصغر حجما ووزناً .

وفيما يلي الترتيب الزمني التقريبي لظهور مواصفات وفورمات جديدة لتسجيل الصورة والصوت لأغراض البث التليفزيوني الاحترافي :

- ١ - نهاية الخمسينات أشرطة فيديو مقاس ٢ بوصة .
- ٢ - ١٩٦٤ أشرطة فيديو مقاس ١ بوصة .
- ٣ - ١٩٧٠ أشرطة فيديو مقاس نصف بوصة بيتاكام ، وأعقب ذلك التطور أشرطة سوبر بيتاكام (داخل كاسيت) .
- ٤ - ١٩٧٢ أشرطة فيديو مقاس ثلاثة أرباع بوصة (يومتيك) .
- ٥ - ١٩٨٢ مواصفات MI تلاها مواصفات MII .
- ٦ - ١٩٨٥ مواصفات VHS - S كـتـطـوير احترافي لمواصفات الكاسيت المنزلي VHS مقاس ربع بوصة .
- ٧ - ١٩٩٠ فورمات جديدة للأشرطة الخاصة

بالتسجيلات الرقمية (الديجيتال) والتي سميت D3 , D4 , D5 , D1 , D2 ، ، وهذا النوع الأخير يستخدم في الدورة الاولبية الحالية بالولايات المتحدة الامريكية - بورة أتلانتا ١٩٩٦) .

٨ - ١٩٩٢ الاسطوانات المدمجة (CD) لتسجيل الصورة والصوت .

وبتحليل بسيط لظهور أكثر من ثماني مواصفات خلال ما يقل عن أربعين عاما ؛ يتبين أن هناك مواصفة جديدة لوسائل التسجيل للصورة والصوت للأغراض الاحترافية كل خمس سنوات (أو أقل) في المتوسط .

ومعنى ذلك حاجة المؤسسات التليفزيونية الى نقل التراث المرئي والمسموع الى المواصفات الجديدة بمعدل كل ٥ أو ٧ سنوات تقريبا . وهذا يحدد بالتقريب الدورة الزمنية التجديدية للتراث الاعلامي المرئي والمسموع .

التسجيلات الصوتية الاحترافية :

منذ بدء الاذاعة المصرية الرسمية في عام ١٩٣٤ كانت هناك وسائل لتسجيل الصوت للأغراض الاذاعية وهي : التسجيل على السلك ، والتسجيل على اسطوانات خاصة (استيات) ، والتسجيل على شريط من الصلب يعرف باسم (ماركوني ستيل) وهو من النماذج الاولى للاستخدام الاحترافي للتسجيل المغناطيسي للصوت ، إضافة إلى تطور الاستخدام التجاري لطبع الاسطوانات الصوتية . وكانت سرعة اسطوانات (الاستيات) ٣٣ وثلاث لفة في الدقيقة ، إضافة إلى استخدام الحفر الدقيق بحيث يمكن استيعاب تسجيل مدته نصف ساعة وأكثر على الوجه الواحد من الاسطوانة التي يصل قطرها إلى ١٦ بوصة ، أما الاسطوانات التجارية فكانت سرعتها ٧٨ لفة في الدقيقة وتستوعب بضع دقائق .

وقد تطورت تقنيات التسجيل الصوتي تطورات متلاحقة ، ومن ذلك

أنه في بداية تمصير الاذاعة المصرية ونهاية الأربعينات ظهر نظام التسجيل الصوتي على أشرطة ورقية عرض ربع بوصة مغطاة بطبقة مغناطيسية ، ثم ظهر نفس المقاس بأشرطة بلاستيك مغطاة بطبقة مغناطيسية . وصاحب التطوير تصغير أجهزة التسجيل والاعادة وظهور الكاسيت الصوتي .

وكانت التسجيلات الصوتية أوفر حظاً في انقاذ التراث حيث يسهل نقلها إلى الفورمات والمواصفات الاحدث بتكلفة زهيدة نسبياً .

ومن المصادفات النموذجية التي تذكر على سبيل المثال في انقاذ التراث الصوتي ، أنه بعد وفاة القارئ الشيخ / محمد رفعت لم تتوفر لدى الاذاعة المصرية تسجيلات متكاملة لتلاوته للقرآن الكريم . وتصادف في بداية الخمسينات العثور على أحد الهواة ذوي المقدرة من الذين امتلكوا جهازاً لتسجيل الصوت على أسطوانات (استيات) ، وكان قد سجل أجزاء متعددة من القرآن الكريم بتلاوة الشيخ / محمد رفعت ، واستطاعت الاذاعة المصرية الحصول على هذه التسجيلات ونقلها مع اجراء بعض التحسينات لتقليل الشوشرة المصاحبة . وهذا المثال يدل على امكان الحصول على بعض مواد التراث الاعلامي من الغير ، وهو ممكن في بعض الحالات .

نموذج من شمال اوريا:

تمكنت تلفزيونات بعض الدول المتقدمة من انقاذ البرامج التلفزيونية المسجلة على الاشرطة المغناطيسية ومنها تلفزيون الدنمارك الذي استطاع إنقاذ البرامج المسجلة على آلاف من الاشرطة الفيديوي تيب القديمة مقاس ٢ بوصة ، ونقلها إلى نوعية السوير بيتاكام وطرازات رقمية أخرى (ديجيتال) ، وكلها برامج تلفزيونية ثمينة تعتبر من التراث الاعلامي .

ويعتبر تلفزيون الدنمارك أول عضو من أعضاء اتحاد الاذاعات الاوربي (EBU) يقرر اعادة تسجيل ١٢٠٠٠ شريط

مغناطيسي فيديو مقاس ٢ بوصة تتضمن ما يزيد على ٩٠٠٠ ساعة من البرامج التلفزيونية التي دخلت في نطاق التراث ، وبذلك أنقذ مواد اعلامية وثقافية ليس لها بديل ، ويرجع تاريخ بعضها الى الخمسينات .

ومنذ أواخر الخمسينات كانت المملكة المتحدة والمانيا والدنمارك هي الدول الأوربية الأولى التي تملك ماكينات تسجيل فيديوي تيب مقاس ٢ بوصة ، والتي سبق استحداثها في الولايات المتحدة الامريكية في ذلك الوقت ، وتم تسجيل مواد تعتبر من التراث القومي في كل من هذه البلاد ، وجدير بالذكر أنه لم يكن بالامكان عمل مونتاخ على تلك الاشرطة وكان ما يمكن عمله هو بث المادة المسجلة كما هي . وبدأ الاحساس بمشكلة البرامج المسجلة على الاشرطة القديمة مقاس ٢ بوصة عندما بدأت تقل قطع الغيار لأجهزة التسجيل من الطرازات الأولى ، ولعل أهمها رؤوس التسجيل ذات التصنيع والتجديد الخاص بها ، حيث ان عمرها التشغيلي يقدر بحوالى مائة ساعة في المتوسط . ومن المشاكل أيضا قلة الفنيين الذين يمكنهم تشغيل تلك الماكينات من الطرازات الاولى لهذه التقنية .

ولم تكن خصائص الاشرطة المغناطيسية التلفزيونية معروفة جيداً في السنوات الاولى من استخدام الفيديوي تيب كوسيلة تسجيل تلفزيونية ، حتى ان البعض كان يظن في البداية أنها تظل صالحة لبضعة شهور فقط ، وكان من المعتقد أنها ستصير خشنّة الجزئيات ، وأن الصورة سوف تفقد نصوصها وحدة تفاصيلها ، وبعض المتفائلين من رواد هذا العمل توقعوا إمكان الحفاظ عليها لمدة عام على الأقل ، ولكن أحداً في ذلك الوقت لم يستطع أن يجزم أو يضمن شيئاً بهذا الخصوص لعدم توفر أى خبرات مكتسبة عن ذلك في بداية ظهور هذه التقنية ، ومن حسن الحظ أن عمر الاشرطة المغناطيسية التلفزيونية قد امتد متجاوزاً أى توقعات .

ولقد لعبت الصدفه دوراً كبيراً فى عملية انقاذ التراث التاريخى والثقافى والاعبارى لى الصفة القومية بالدممارك هيسث تم انقاذ مواد يرجع تاريخها الى اكتوبر ١٩٥١ ، وكانت الصدفه أن جهازين لتسجيل الفيديو تيب ٢ بوسه نجيا من التخرید أثناء التطورات التقنية المتلاحقة لعمليات تسجيل الصورة والصوت التى حدثت فى العشرين عاما الماضية .

ولقد استخدم أحد الجهازين (وهو مصنوع فى عام ١٩٧٢) فى دورة الألعاب الأولمبية فى ميونيخ ، وبعد ذلك قامت شركة دنماركية من القطاع الخاص بشرائه ، ثم اشتراه التلفزيون الدماركى حيث ظل مستخدما حتى عام ١٩٨٢ . ثم تم تخزينه فى بدروم المبنى ، ثم أعيد إلى العمل فى عام ١٩٩١ .

أما الجهاز الثانى فكان معنوماً فى عام ١٩٧٤م وتم استخدامه فى سيارة اذاعة خارجية تلفزيونية حتى عام ١٩٨٠ قبل تخزينه .

ولقد بدأت وحدة الانقاذ بتليفزيون الدمارك باستخدام الجهازين واستخدام جهازين للتسجيل طراز سوبر بيتاكام وجهازين للتسجيل الرقمى (الديجيتال) وستة أجهزة أخرى ، حيث بدأ تسجيل المواد الموجودة على أشرطة تليفزيونية ٢ بوصة بالارشيف .

كما روعى تركيب واستخدام ماكينات للفت وتنظيف الأشرطة القديمة ، وبعضها لم يسبق وضعه على ماكينة فيديو تيب منذ ثلاثين عاماً .

ولقد زودت وحدة الانقاذ بوحدة كتابة الكترونية ومعدات صوتية ومعدات مونتاج ومعدات تحكم فى ماكينات التسجيل وقدرُ التليفزيون الدماركى من ٥ إلى ٧ سنوات لإعادة تسجيل كافة الأشرطة ٢ بوصة ، كما خصص لهذه المهمة اثنين من قدامى الفنانين عملا على الأجهزة منذ البداية .

ويقدر التلفزيون الدماركى أنه مع نهاية عملية الانقاذ الاولى طبقا

للخطة سوف تلزم عملية ثانية لانقاذ حوالي أربعين الف شريط فيديو مقاس ١ بوصة .

وتشير التقارير إلى أن عملية انقاذ التراث التليفزيونى عملية متجددة لا تنتهى ، من أجل الحفاظ على التراث الاعلامى المرئى والمسموع لأجيال المستقبل .
بواندر ايجابية :

من البواندر الايجابية التى تقوم بها الجهات التنفيذية حالياً فى مجال انقاذ التراث الفنى المرئى والمسموع :

-- صدور قرار بإنشاء ادارة جديدة لترميم الأفلام تقوم باعادة فحص جميع الأفلام الموجودة فى أرشيف وزارة الثقافة ، وتصل إلى أكثر من ١٥٠٠ فيلم ، ويهدف ذلك الى ترميم التالف منها نتيجة التخزين غير المناسب ، وذلك تصهيداً لنقل هذه المجموعة النادرة من الأفلام إلى مبنى جديد متخصص بوزارة الثقافة .

-- اعتمدت وزارة الاعلام - فى اكتوبر ١٩٩٥ - المبالغ اللازمة لتطوير مكتبة جديدة لمواد الاعلام المرئى والمسموع باتحاد الاذاعة والتليفزيون ، وتشمل المعدات التى تم التعاقد عليها أجهزة للناية بالأفلام والأشرطة المنطاطيسية الفيديو تيب ، وهذه الأجهزة تقوم بتنظيف وتقييم الأفلام والأشرطة ذات المواصفات المختلفة .

ومن التقديرات المعلنة أن أصول التراث الفيلمية فى التلفزيون المصرى تبلغ نحو ٦ مليارات جنيه ، والمكتبة الجديدة تستهدف بإمكاناتها حفظ مواد التراث الاعلامى بالتليفزيون المصرى وحمايتها من التعرض للتلف .

-- تقوم الجهات التنفيذية بوزارة الاعلام ووزارة الثقافة بتنسيق الاستفادة بإمكانات القطاع الخاص المحلية فى مجال نقل بعض مواد التراث الاعلامى المرئى والمسموع إلى فورمات ووسائط اعلامية جديدة ، مع اجراء معالجات مختلفة لتحسين مواصفات الصورة والصوت

والألوان ، وذلك للإسراع فى بعض عمليات إنقاذ التراث المرئى والمسموع من أصول فيلمية وأشرطة فيديو تيب مسجلة .

التوصيات

وعلى ضوء هذا التقرير وما دار حوله فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

* نظراً لتنوع وتعدد مواصفات الوسائل الاعلامية والثقافية والفنية الحاملة لتسجيلات الصورة والصوت والتي تتضمن فормات عديدة من الأشرطة والأفلام والاسطوانات مع توقع تطوير فормات ومواصفات مستقبلية كثيرة أخرى ، وكذا لتعدد الجهات التنفيذية والإشرافية التى لديها مواد لها صفة التراث المرئى والمسموع فإن التنسيق الواجب والسرعة الواجبة من أهم الأمور فى انقاذ المواد المعرضة للتلف .

وربما كان الحل الأمثل هو انشاء ادارة متخصصة وتحديد تيميتها ومصلحتها ، بحيث تختص بعمليات انقاذ التراث القومى من المواد المرئية المسموعة ، وتلتزم كافة الجهات التنفيذية بالتنسيق والتعاون مع هذه الادارة حفاظاً على انقاذ التراث القومى من المواد والبرامج المرئية والمسموعة بكافة أشكالها .

* التعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية التى تقوم بنشاط انقاذ التراث الفنى المرئى والمسموع مثل هيئة (اليونسكو) وبعض المؤسسات الأوروبية .

* التعاون مع المؤسسات الاعلامية العربية فى مجال انقاذ ما لديها من مواد وبرامج مرئية ومسموعة مما يندرج تحت تصنيف التراث المرئى المسموع .

* تدبير التمويل اللازم دورياً لعمليات انقاذ التراث المرئى والمسموع ، وعمل دراسات اقتصادية فى هذا المجال تسهم فيها الجهات المستفيدة .

* توعية كافة الجهات التى تتعامل فى المواد الاعلامية والثقافية المرئية والمسموعة بالتخزين المناسب والتداول السليم للمواد طبقاً للمواصفات والتوصيات الدولية .

* انشاء متحف تاريخى للتراث الفنى المرئى المسموع المصرى والعربى ملحق به بعض الأجهزة من الطرازات الأولى التاريخية ، كما يلحق به وحدة لطبع وتوزيع بعض مواد التراث الفنى المرئى والمسموع وبيعها للراغبين مع نشرات شارحة .

* إنشاء ادارة فنية برامجية لتحديث وتطوير وترجمة بعض مواد و برامج التراث الاعلامى المرئى والمسموع إلى مختلف اللغات بأسلوب طبع الترجمة .

* إنشاء وحدة متخصصة لدراسة النواحي القانونية والاقتصادية لحقوق الملكية الفنية والأدبية لمواد التراث الفنى المرئى والمسموع ، فى ضوء القوانين المصرية والاتفاقيات الاقليمية والدولية ، وإضمان هذه الحقوق لأصحابها على المستوى المحلى .

* انشاء وحدة رقابية لتصنيف مواد التراث الفنى المرئى والمسموع وتحديد ما يصلح لأغراض البث ، وما يحفظ ، طبقاً لتصنيف مدروس ، وتحديد أسلوب تداول مواد التراث المرئى والمسموع ذات القيمة التاريخية .

* انشاء مجمع ثقافى بمدينة الاعلام (مدينة السادس من أكتوبر) يضم : مكتبة فنية كاملة ومجهزة بكافة الأشرطة المسموعة والمرئية - ومركزاً متخصصاً فى عمليات ترميم وإنقاذ ما لدينا من مواد مرئية ومسموعة - ومعامل لنقل التسجيلات بالوسائل الأكثر تطوراً .

* العمل على منع تسرب التراث السينمائى المصرى الى الخارج بطرق غير مشروعة ، وسد الثغرات التشريعية لتدارك القصور فى هذا المجال .

التبادل الإعلامي من منظور قومي

تتناول دراسة موضوع التبادل الإعلامي من منظور قومي التعريف بالشبكات الإخبارية والجوانب الاقتصادية للاستثمار في مجالات التبادل الإعلامي وتقييم الأداء في مجال تبادل البرامج بالمنطقة الأوربية والشرق أوسطية .

ولما كانت مصر عضوا مؤسساً في اتحاد الإذاعات الأوربية (EBU) منذ البداية ، وشاركت في أنشطته ، وتطورات شبكاته الإعلامية بما في ذلك شبكة (EURO VISION) اليورفيزيون ، وقناة يورو نيوز (EURO NEWS) فإن تحليل الإحصاءات الخاصة بهذا الموضوع تعطي مؤشرات ونتائج هامة لما ينبغي أن تكون عليه التوجهات المستقبلية في أنشطة التبادل التلفزيوني .

فشبكة اليورفيزيون ، تتضمن شبكات دائمة ، وأخرى مؤقتة حسب الطلب ، وهي تشمل كابلات ووصلات ميكرويف أرضية ووصلات متزايدة ، عن طريق الأقمار الصناعية ، وقد انتقل نشاط تشغيل مركز التحكم في الشبكة إلى جنيف منذ عام ١٩٩٣ . والعنصر الأساسي في تبادل البرامج على هذه الشبكة هو الأنشطة الرياضية - حتى الآن - ويلى ذلك في كثافة التعامل ، أعمال التبادل اليومي للبرامج الإخبارية المنتظمة .

ولقد تم استحداث قناة فضائية للبث التلفزيوني الإخباري عبر القمر الصناعي ، هي قناة يورو نيوز ، وتبث خدمة إخبارية على مدى ٢٤ ساعة يوميا ، وتعتمد أساساً على شبكة اليورفيزيون في مدها بالمواد الإخبارية من مواد التبادل ، ويتم تشغيلها بواسطة عدد من أعضاء اتحاد الإذاعات الأوربية ، وتبث برامجها بخمس لغات ، مخطط لها أن تزيد إلى ثمان لغات ، بما في ذلك اللغة العربية ، ويبلغ عدد مؤسسيها

اثنتا عشرة دولة ، من بينهم مصر ، وهي تهدف إلى تغطية المساحة التي يغطيها القمر الصناعي الأوربي « يوتلسات » (EUTELSAT) بالشماع العريض للتغطية ، والمعروفة باسم المنطقة الإذاعية الأوربية ، وتقع شمال خط عرض ٣٠ درجة شمالاً ، وتقتصر بين خط طول ٤٠ درجة شرقاً وبين السواحل الأوربية للمحيط الأطلنطي .

وقد أحدثت تطورات الإذاعة المرئية ، تطوراً كبيراً في مجال التقارير الإخبارية المباشرة ، والتي يتم نقلها إلى المشاهدين بصورة عاجلة وفورية ، في وقت وقوع الأحداث أحياناً ، وبذلك تفوقت على الصحافة المكتوبة والجريدة السينمائية في هذه الناحية ، بفضل الوصلات التي تستخدم الأقمار الصناعية وتطوراتها ، وأصبح بالإمكان عملياً تغطية الأخبار التلفزيونية من أى مكان في العالم دون تأخير ، وكان من نتائج ذلك إمكان الحصول على الأخبار التلفزيونية ، ووصولها إلى المشاهدين في أى وقت على مدار ٢٤ ساعة يوميا ، ومع ذلك ، فإن الحاجة إلى قناة إخبارية متخصصة تبرز وجهة النظر الأوربية إلى العالم أصبحت ضرورة ، كما حدث خلال حرب الخليج ، عندما احتكرت الشبكة الإخبارية الأمريكية (CNN) بث الأخبار اليومية بصورة مستمرة من منطقة الحرب بالخليج ، وكان رد فعل اتحاد الإذاعات الأوربية هو القيام بمبادرة جديدة بمساندة البرلمان الأوربي باستحداث قناة تلفزيونية فضائية جديدة متعددة اللغات ، تختص بالأخبار التلفزيونية هي قناة يورو نيوز ، وتم اختيار مدينة ليون بفرنسا مقراً لها حيث بدأت بثها في أول يناير ١٩٩٣ .

وقد اكتسب التبادل الإعلامي أبعاداً جديدة متنامية بفضل هذه التقنيات الجديدة ، فضلاً عن إمكان نقل البرامج والأحداث الرياضية والإخبارية من أى مكان في العالم إلى أى مكان آخر وقت حدوثها . ثم ازدهرت فكرة ربط العالم بالأقمار الصناعية بعد تأسيس المؤسسة الدولية للأقمار الصناعية انتلسات للربط

الاتصالي بين أوروبا وأمريكا ، ثم أمكن بعد ذلك استخدام ثلاثة أعمار متزامنة من طراز انتلسات ، بفرض تغطية العالم أجمع ، وتبادل ونقل البرامج الإخبارية والبرامج التلفزيونية ، وكان التزايد في أعمال تبادل البرامج بين أعضاء شبكة اليوروفيزيون في اطراد سنويا . ومن التطورات الهامة الحديثة ، استخدام الوصلات المساعدة المتنقلة ، التي تتعامل مع الأتمار الصناعية ، وتسمى وصلات « جمع الأخبار الفضائية » .

تقييم الأداء وتحليل الإحصاءات :

من المفيد تقييم الأداء في مجال تبادل البرامج بالمنطقة الأوروبية ، والشرق أوسطية ، وبصفة خاصة تحليل الإحصاءات التي مضى عليها وقت قصير ، فهي تعطى مؤشرات هامة لما ينبغي أن تكون عليه التوجهات المستقبلية في أنشطة التبادل التلفزيوني .

ويمكن تلخيص المسطيات الإحصائية فيما يلي :

أولاً: تبين إحصاءات تبادل البرامج على شبكة اليوروفيزيون خلال عام أن عدد البرامج المتبادلة بالمنطقة ١٢٧٥ برنامجاً منها ١٠٩٧ برنامجاً رياضياً بنسبة ٨٦٪ ، والباقي برامج ترفيهية وبرامج دينية ، وموسيقى ، ومنوعات ، وفنون شعبية وعددها ١٧٨ برنامجاً بنسبة ١٤٪ ، مما يدل على أن أغلبية البرامج المتبادلة برامج رياضية .
ثانياً: تبين من تطورات تبادل الأخبار التلفزيونية على شبكة اليوروفيزيون أن عدد الفقرات الإخبارية المتبادلة خلال عام بلغ ١٧٧٥ فقرة ، منها ١٤٩٧٢ فقرة أخبار متنوعة بنسبة ٨٤٪ ، و ٢٧٨٢ أخبار رياضية بنسبة ١٦٪ ، كما أن عدد مرات التبادل الإخباري العادي والتبادل العارض للأخبار خلال العام بلغ ٣٠٩١ مرة .

وهذا يدل على أن عدد مرات التبادل الإخباري تتراوح ما بين ٨ و ٩ مرات يومياً ، وأن كل مرة منها تتضمن ما بين ٥ و ٦ فقرات إخبارية .
ثالثاً: أن حوالي ٦٠٪ من الفقرات الإخبارية المتبادلة تأتي من خلال

الاتحادات الإذاعية الإقليمية ، وكالات الأنباء الإخبارية . والاحصاء خلال عام كامل وطبقاً لأولويات المشاركة يعطى المؤشرات الآتية :

| | |
|--------------------------|---------|
| وكالات الأنباء الإخبارية | ٨٣,٥٩٧٪ |
| اتحاد اذاعات شرق أوروبا | ١٠,٣٣٤٪ |
| اتحاد الاذاعات الآسيوية | ٤,٧٣٠٪ |
| اتحاد الاذاعات العربية | ١,١٩٩٪ |
| اتحاد الاذاعات الإفريقية | ٠,٠٨٤٪ |
| اتحاد الاذاعات الأيبيرية | ٠,٠٢٨٪ |
| اتحاد اذاعات الكاريبي | ٠,٠٢٨٪ |

وهذا يدل على أن :

— معظم المشاركات من وكالات الأنباء الإخبارية .

— ساعات مشاركات الاذاعات العربية واتحاد الاذاعات

الافريقية قليلة .

رابعاً: تشير الإحصاءات السنوية التي تصدر عن اتحاد الاذاعات الأوروبية إلى أن البرامج المتبادلة على شبكة اليوروفيزيون بيانها كالتالي :

— عدد البرامج الصادرة ١٢٧٥ برنامجاً .

— اجمالي ساعات البرامج الصادرة ٢٨٢٤,٢٥ ساعة .

— عدد البرامج المستقبلية في اطار التبادل ٩٣٦٨ برنامجاً .

— اجمالي ساعات البرامج المستقبلية في اطار التبادل ٢٠٣٥٧,٢٦ ساعة .

ويتضح من ذلك عدم وجود أي برامج صادرة من اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري ، في حين تم استقبال ٦٥ برنامجاً بإجمالي ١٣٠,٣٩ ساعة .

ومن هذا البيان يتبين أيضاً :

— أن متوسط عدد خدمات النقل لكل برنامج صادر من الدول أعضاء

أما نشاطات التليفزيون الأردني فيمادل حوالي ١٢ مرة من
نشاطات التليفزيون المصري ، في عدد مسرات التغذية الهندسية
خلال العام .

- أن زيادة عدد مسرات الإسهام في الفقرات الإخبارية
المرسلة يفيد في الحصول على عائد اقتصادي سنوي من
عمليات التبادل .

تطور التبادل اليومي عبر شبكة اليوروفيزيون :

فكرت الدول الأوروبية بصورة جديدة في النصف الثاني
من الستينيات في تطوير أنظمة أقمار صناعية فضائية
خاصة بها ، حتى يكسبون لها حرية العمل المستقل ، دون الاعتماد
على مؤسسة الانتلسسات التي يسيطر عليها الأمريكيون ، وتم
وضع الخطط داخل اتحاد الاذاعات الأوروبي لملاق قمر خاص
لتبادل البرامج التليفزيونية الشاملة بشبكة اليوروفيزيون ،
بهدف تغطية العالم أجمع ، إلا أن عنصر التكلفة جعل هذه الطمحات
تختفي ، اكتفاء بشبكات ووصلات الميكرويف ، وتقييم نتائج
القمر الصناعي التجريبي « سيفوني » الذي شاركت فيه ألمانيا وفرنسا
في عام ١٩٧٤ .

وكان اتحاد الاذاعات الأوروبي ، يدعم البرامج في المنطقة
الأوروبية اعتمادا على الشبكات الأرضية للدول الأعضاء ، والتي
شملت ١٧ مؤسسة اتصالات بالمنطقة عام ١٩٧٧ ، كما بدأت
مشروعات مؤسسة الأقمار الصناعية الأوروبية « يوتلسات » نشاطها
عام ١٩٨٤ على الأتمسار الأوروبية ، في مجال الاتصالات اذاعية
وتحسينها في أوروبا والعالم الخارجي . وقد استلجر اتحاد
الاذاعات الأوروبي قناتين من هذه الأتمسار لاستقبال وارسال
إشارات الصورة التليفزيونية والصوت ، ولقابلية التزايد في
حجم نقل وتبادل البرامج والأخبار التليفزيونية ، مع الاهتمام

اليوروفيزيون هو ٧,٢ ، أي أن هذا النشاط يعنى أن كل برنامج صادر
يقفل في المتوسط إلى حوالي ٧ أعضاء ، كما أن مدة كل برنامج في
المتوسط ٢,٢ ساعة .

- أن اتحاد الاذاعة والتليفزيون المصري لم يرسل أي برامج من
هذه التبادلات على شبكة اليوروفيزيون ، بينما استقبل ٦٥ برنامجا
إجمالي مدتها ١٣٠,٣٩ ساعة بمتوسط ساعتين لكل برنامج ، وهي
تمثل حوالي ٤,٦ ٪ من البرامج على الشبكة .

هناك تقييد البيانات الإحصائية السنوية أن إجمالي
التبادل الاخباري في شبكة اليوروفيزيون كان ١٧٧٥٥ فقرة
اخبارية نصفها صادر من وكالات الانباء المختلفة ، وأن التلفزيونات
الهندسية لهذه الفقرات من اتحاد الاذاعة والتليفزيون المصري كانت
١٣ مرة خلال العام ، نقل عليها ٣٥ فقرة ذاتية المصدر من اتحاد
الاذاعة والتليفزيون المصري ، وخمس فقرات صادرة من وكالات
الانباء المصرية .

وفي المقابل كانت التلفزيونات الهندسية للتليفزيون الأردني ١٦٠
مرة خلال العام نقل عليها ٥١ فقرة ذاتية المصدر من
التليفزيون الأردني ، و ١١٨ فقرة من وكالات الانباء .

وفيما يخص اتحاد الاذاعات العربية ، كانت
التلفزيونات الهندسية ١٤٨ مرة ، نقل عليها ١٢٩ فقرة ذاتية
المصدر ، من أعضاء اتحاد الاذاعات العربية ، و ٥٦ فقرة من
وكالات الانباء .

ومن ذلك يتبين الآتي :

- أن عدد مرات إسهام اتحاد الاذاعة والتليفزيون
المصري في الفقرات الإخبارية المتبادلة « ارسال » ، يقل عن واحد
في الألف من نشاطات اليوروفيزيون في هذا المجال (حوالي ٠,٧
في الألف) .

في الخامسة مساءً والأخيرة في السابعة مساءً . وفيما يخص الجودة الفنية للصورة والصوت فإن الشبكات الأرضية التي يصل طولها إلى ١٨ ألف كيلومتر ، تسبب فقداً في الجودة مع كل وصلة من وصلات هذه الشبكة الطويلة ، وفي هذا المجال فإن استخدام الأقمار الصناعية يخفض عدد الوصلات ، مما يعتبر أفضل من حيث الجودة الفنية لنقل الصورة والصوت .

ومن التطورات الحديثة الهامة استخدام الوصلات الصاعدة المتنقلة التي تتعامل مع الأقمار الصناعية وتسمى وصلات « جمع الأخبار الفضائية » (SATELLITE NEWS GATHERING SNG) «ساتيلايت نيوز جاثرينج» ، وهي تستخدم سيارات يمكن انتقالها إلى أي مكان ، كما يمكن استخدام حقائب منقولة يسهل نقلها بالطائرات ، وتعرف باسم الحقائب الطائرة (FLY AWYAKITS) .

وهناك امكانيات أحدث لاستخدام حيزات ترددات أعلى لقنوات الأقمار الصناعية ، وهي الحيز فوق ٣٠ ميغا هرتز ، والحيز فوق ٢٠ ميغا هرتز .

الصحافة الإلكترونية وجمع الأخبار بالأقمار الصناعية :
في عصر التقارب الشديد بين الإعلام والاتصالات والمعلوماتية تتطور مفاهيم الاعلام المرئي والمسموع والمقروء ، مما يساعد على تطور الأجهزة والمكونات الإلكترونية .

وفيما يخص الصحافة ، فقد ظهرت الصحافة الإلكترونية للتعبير عن نوعية جديدة من الصحافة تعتمد على نقل الصورة والصوت بالاستعانة بالكاميرات التلفزيونية المحمولة ، وأصبح بالإمكان نقل الأحداث والأخبار بصورة ومسجلة بأصواتها الأصلية من أماكن حدوثها ، بفضل

بالجودة الفنية للصورة والصوت وتميزها واستقرارها ، وضمان النقل والتشغيل . واعتباراً من عام ١٩٨٥ بدأ تشغيل خمس محطات أرضية أوروبية ، ازدادت إلى اثنتي عشرة مع التخطيط لأربعة أخرى في المنطقة الأوروبية ، وتضمنت تغطية « الشعاع الفضائي الأوروبي » للمنطقة الإذاعية الأوروبية ودول شمال إفريقيا والشرق الأدنى بهوائيات تبليغ أقطار أطباقها ما بين ٦ إلى ٩ أمتار ، فضلاً عن استخدام القناتين الفضائيتين لنقل برنامجين تلفزيونيين منفصلين في الوقت نفسه ، أو نقل برنامج تلفزيوني واحد ، إضافة إلى إذاعة صوتية رقمية بالصوت الجسم .

وقد تزايد التبادل بين الأعضاء العاملين والمتقنين لاتحاد الإذاعات الأوروبية لنقل الأخبار التلفزيونية بصفة منتظمة يوميا ، كما تطورت أعمال التبادل للبرامج الرياضية التلفزيونية بين مؤسسات أو أكثر ، طبقاً لما يتم من تنسيق ، وذلك بالإضافة إلى برامج المنوعات التي تنقل عبر القمر الأوروبي ، وكان التزايد في أعمال تبادل البرامج بين أعضاء شبكة اليورفيزيون يزداد سنوياً بنسبة ٨٪ تقريباً ، ومنذ عام ١٩٨٤ أصبح التزايد السنوي لأعمال التبادل بنسبة ١٦٪ سنوياً ، وفي عام ١٩٨٧ كان هناك حوالي ٢٥ ألف عملية تبادل ، استخدمتها المؤسسات التلفزيونية بمعدل ٧٣ ألف مرة ، وكان تصنيف عمليات التبادل إلى عمليات تبادل وحيدة الاتجاه (UNILATERAL) بين جهتين ، أو عمليات تبادل « متعددة الاتجاه » (MULRTIATERAL) من جهة إلى جهات متعددة ، كما تم تقديم عشرة آلاف فقرة تبادل إخباري وحيدة الاتجاه ، وكان تزايد التبادل الإخباري يزداد منذ عام ١٩٨٤ بنسبة حوالي ٤٥ ٪ سنوياً وينسبة حوالي ٨٪ للتبادل وحيد الاتجاه ، وكان التبادل داخل شبكة اليورفيزيون يشمل ٤ نشرات إخبارية يومية ، الأولى في الساعة صباحاً والثانية في الثانية عشرة ظهراً والثالثة

بعض المحطات الأوروبية تستخدم نفس الشعار ، أو شعارا قريبا منه ، ومن ذلك أن اليونان تستخدم أحيانا الشعار (ERT) مما ينتج بعض الالتباس مع شعار (ERTU) المصرى ، وإذا اختلط الأمر فى مجال الحاسبة على خدمات تبادل البرامج على شبكات اليوروفيزيون وغيرها ، فمن المحتمل حدوث أخطاء محاسبية نتيجة لذلك .

ومن الأمثلة أيضا أن مؤسسة الاداعة والتلفزيون التونسية يرمز لها بالحروف (ERTT) ويمكن حدوث التباس بين رمزها ورمز اتحاد الاداعة والتلفزيون المصرى (ERTU) ، وكذلك بين رمز مؤسسة الاداعة اليونانية (ERT) ، كذلك يرمز للتلفزيون الأردنى بالحروف (JTV) وفى نفس الوقت يرمز للتلفزيون الأسبائسى بالرمز (JRT) مما قد ينتج بعض الالتباس أيضا ، ومؤسسة الاداعة اليونانية تختصر أحيانا إلى (ERT) طبقا للأحرف الأولى ، وهو ما يوجد بعض الالتباس بينه وبين شعار اتحاد الاداعة والتلفزيون المصرى (ERTU) ، ومن هنا جاء الالتباس المطروح بين الشعارات وتفضيل استخدام رمز مصر (EGY) فى الشعارات المستخدمة باتحاد الاداعات الأوروبى وغيره من الاتحادات الدولية والإقليمية .

الجوانب الاقتصادية للاستثمار فى مجال التبادل الاعلامى :

الاستثمار فى القطاع الفضائى : حقق الإعلام المصرى انجازا كبيرا بإقرار مشروع القمر الصناعى المصرى (نايل سات) ، ومن الموصى به التخطيط لإشغال بعض قنواته فى أعمال التبادل ، وعدم ترك قنوات خالية بقدر الإمكان ، ويستدعى ذلك - إلى جانب التخطيط المبكر - فتح مجال التأجير التموئلى لبعض القنوات ، ويساعد على ذلك الموقع الفريد لجمهورية مصر العربية وتوسطها بين القارات الثلاث أوروبا وأفريقيا وآسيا ، مما يضيف مزايا تسويقية متعددة للاستثمار فى مجال

هذه الأجهزة الصغيرة التى اتخذت مسمى جديدا هو « اليكترونيك نيوز جاذرينج » (EElectronic News Gather- ing) وبرزت تقنية جديدة تعرف باسم « ساتلايت نيوز جاذرينج » (SATELLITE NEWS GATHEERING) ، وفى تطور آخر بدأ نقل الصفحات المكتوبة بالتلفزيون ، وعلى شاشة الاستقبال ، وهى الخدمة التى تعرف الآن باسم قنوات المعلومات « تلى تكست » (TELETEXT) ويمكن بواسطة جهاز الاستقبال التلفزيونى اختيار الإشارة المكتوبة « التلى تكست » إذا كانت مصاحبة للبرنامج التلفزيونى ، وأصبحت الآن قنوات المعلومات وسيلة مكتوبة ، تنقل أحدث الأخبار والمعلومات التى تهم المشاهدين .

ويلاحظ أن ارتفاع أسعار الورق والتطور السريع فى تقنيات الاتصالات ذات الوسائط المتعددة وشبكاتها المحلية والإقليمية والدولية ، سوف يعطى فرصة أكبر لتطور الصحافة الإلكترونية من خلال الشاشات الإلكترونية التى تخدم أغراض الإعلام والاتصالات والمعلوماتية ، لأنها ستكون الأسرع وصولا إلى المتلقى ، بل والنقل المباشر للأحداث من مواقعها الفعلية من أى مكان على سطح الكرة الأرضية إلى المشاهد والمستمع والقارئ فى أى مكان آخر .

محاذير الاستخدام الخاطى للرموز :

لوحظ أن التلفزيون المصرى يستخدم رمز (ETV) على نماذج الاختبار المبثوثة على بعض القنوات التلفزيونية ، ومن ذلك ما يبث على القناة الثانية ، وقناة النيل ، قبل بدء البث الصباحى ، وربما امتد هذا الاستخدام على بعض القنوات الفضائية أو قنوات التبادل ، أو استخدام فى بعض المكاتب الخاصة بأعمال التبادل . والمحاذير الناتجة عن ذلك هى أن

تبادل البرامج .

الاستثمار في القطاع الأرضي: يقتضى ذلك تشجيع القطاع الحكومى والقطاع الخاص للتعامل مع المحطات الأرضية التى تخاطب الأعمار الصناعية ، إرسالا واستقبالا ، بأنواعها المتعددة الحديثة الثابتة والمتنقلة والمحمولة ، وتنظيم استخدامها بالسرعة الواجبة من أجل زيادة الفرص ذات الربحية للاقتصاد القومى .

الاستثمار فى القطاع الانتاجى: يقتضى ذلك الإسراع فى استكمال مدينة الإنتاج الاعلامى التى يقوم الإعلام المصرى بتنفيذها ، وكذا تشجيع القطاع الخاص الاستثمارى على التعامل فى مجالات الإنتاج ، وتأجير المعدات التى تخدم احتياجات راغبي الحصول على خدمات التبادل التليفزيونى والإذاعى وتيسير الاجراءات فى هذا الشأن .

الاستثمار فى مجال معاملات التبادل الاعلامى مع الاتحادات الدولية والإقليمية: ومن ذلك تشجيع إقامة مراكز لتبادل البرامج الإعلامية لخدمة الاتحادات الدولية والإقليمية بمصر ، وعلى سبيل المثال : اتحاد الاذاعات الأوروبى (EBU) وأنشطته فى شبكة اليورفيزيون وقناة اليورونيوز واتحاد الإذاعات العربية أسبو (ASBO) واتحاد الاذاعات الأفريقية أورتنا (URTNA) واتحاد الاذاعات الآسيوية (ABU) وغيرها ، وترغيبها وتشجيعها على التعاون فى إقامة مثل هذه المراكز المتخصصة .

الاستثمار فى مجال التخطيط والتنسيق لأعمال التبادل الاعلامى بالتقنيات الجديدة: يعتبر التخطيط والتنسيق المسبق من أهم عناصر النجاح فى أعمال التبادل الاعلامى التى تتميز بقدر غير يسير من الاتصالات والتعاملات الدولية التعاقدية والمالية ، وتزداد هذه الأهمية مع تزايد المواصفات الجديدة المتعددة ، وما

يتصل بها من جوانب فنية وهندسية واقتصادية ، وألية اتخاذ القرار فى هذه المجالات هى مفتاح النجاح ، حيث تتيح التعامل والتحويل المتوافق بين المواصفات المختلفة ، كما تضمن الحصول على عائدات ربحية المشروعات ذات الصلة ، مما يقتضى إنشاء مركز للتنسيق والدراسات الخاصة بالتبادل الاعلامى بمصر ، يكون من واجباته : اعداد بعض الكوادر المتفرغة لدراسة التطورات الجديدة ومتابعتها ، مع الاهتمام بطاقة الجوانب الفنية والهندسية والتعاقدية والإقتصادية الخاصة بالتبادل الاعلامى ، ومشاركة هذه الكوادر فى اجتماعات الاتحادات الدولية والإقليمية بفاعلية ، لتحقيق العائد القومى الذى يتناسب مع الحجم الحقيقى الاعلامى والحضارى لمصر ، وأن يكون بين الكوادر التى يتم اعدادها مفاوضون متمرسون بأعمال التفاوض فى الموضوعات الاعلامية والاتصالية ذات الجوانب المتعددة .

الاستثمار فى تصنيع بعض المعدات والأجهزة والملحقات الخاصة بالتبادل الاعلامى: من الخطر الاعتماد كليا على استيراد كافة المعدات والأجهزة اللازمة لأغراض التبادل من الخارج ، حيث يتبع ذلك تعقيدات وصعوبات مالية تخص صيانة هذه المعدات والحصول على قطع غيارها من الخارج ، مما يفرض أعباء مالية كبيرة على الجهات المحلية ، ومن المناسب التعاون مع جهات التصنيع المحلية فى مجال التدرج فى تصنيع بعض المعدات والأجهزة والملحقات والمكونات محليا ، وهذا بدوره يفتح المجال لإتقان أعمال الصيانة التخصصية وعميقها محليا ، وفتح مجالات عمل جديدة للمهنيين الجدد .

تطوير أنشطة وكالات الأنباء المحلية والتى لها فروع فى مصر : لا شك أن التطوير المتواصل لوكالات الأنباء المحلية له أهمية كبيرة

في نشاط التباديل الإعلامي في مطلع القرن الجديد ، ومع التقارب المتسارع بين تقنيات الاعلام والاتصالات والمعلوماتية والاندماج الذي يحدث بين الصورة والصوت والكلمة المكتوبة ، وظهور ما يعرف باسم الوسائط الإعلامية المتعددة (ملتي ميديا) والطريق السريع الإلكتروني ، والشبكات الدولية ذات القيمة المضافة مثل « شبكة الانترنت » والتسويق الإلكتروني ، كل ذلك وغيره سوف يتيح مزيدا من التقارب بين الاعلام المرئي والمسموع والمقروء وبين مجالات الراديو والتلفزيون والصحافة وشبكات الاتصالات وينتج المعلومات ، وكل ذلك سوف يفرض في المستقبل القريب على وكالات الأنباء المحلية توسيع نطاق اهتماماتها وتشابكها مع أعمال وأنشطة محاسبية لم يسبق التعامل معها ، ويفرض تطورا واعيا بما يدور من تحولات تقنية وجوانبها الاقتصادية .

ويمكن تحقيق الريحية على المستوى القومي بإملاحقة أساليب التطوير المجدية ، وتطوير أنشطة وكالات الأنباء المحلية والتي لها فروع في مصر ، مع الحفاظ على أهداف الريحية على المستوى القومي .

الموقف بالنسبة لمصر :

أ - فيما يتعلق بالمواد الأجنبية على الشاشة الصغيرة : يعتمد التلفزيون المصري في تقديمه للمواد الاخبارية الأجنبية على اشتراكه في اتحاد الاذاعات العربية ، وفي وكالة يوروفيزيون وفي الوكالة الافريقية ، ومن خلال هذا الاشتراك يتلقى التلفزيون عدة رسائل يومية ، تغطي الأحداث العالمية والعربية والافريقية ، ويقوم التلفزيون بتسديد الاشتراك السنوي في هذه المؤسسات ، نظير ما يتلقاه من خدمات .

ويتلقى التلفزيون المصري هذه الخدمات عن طريق القمر الأوروبي « يوتلسات » ، والقمر العربي « عربسات » ، كما يقوم بدوره ببث ما يقع لدينا من أحداث مهمة ، خاصة الأحداث السياسية ، وفي المناسبات الهامة لتوصيلها إلى المشاهد الخارجي العربي والأجنبي .

غير أن وجود القناة الفضائية المصرية وقناة النيل الدولية ووصول إرسالهما إلى أوروبا وأفريقيا ومناطق عديدة من آسيا وبدء وصولهما إلى أمريكا أدى إلى أن ما يحدث لدينا من أحداث مهمة ، منقولا عبر هاتين القناتين ، أصبح متاحا للمشاهدين في الخارج بصورة مباشرة ، كما أن القنوات الأجنبية الفضائية مثل (CNN و TV5) ويورونيوز ، متاحة أيضا للمشاهدين بمصر بشكل مباشر عبر أجهزة استقبال الأقمار الصناعية المصرح بها مطليا بأطباق استقبال حتى قطر ٢٤ متراً .

أما ما يقدم داخل برامج التلفزيون من مادة ثقافية أو رياضية أو فنية موسيقية وغنائية ودرامية ، فإنه يتم من خلال المهرجانات والمناسبات الدولية ، مثل مهرجان كان ، أو من خلال الاتصال المباشر بين هذه الشركات والتلفزيون ، والعروض التي تقوم بتقديمها ، وحقوق العرض والاستغلال التي يتفق عليها ، وفي هذه الحالة تكون هذه المادة عادة ، مسجلة على شرائط ، وتخضع لقواعد التسويق .

ب - فيما يتعلق بالذاتية القومية والهوية : في مواجهة عصر أقمار الفضاء ، واتساع نطاق القنوات الفضائية الأجنبية وعمق تأثيرها - من المهم ملاحظة ما يلي :

١ - ليس في الامكان العيش في اطار من العزلة أو الانغلاق ، فالانفتاح على كل ما يدور شرقا وغربا وشمالا وجنوبا ؛ مطلب أساسي وشرط من شروط المعاصرة ، وإلا لن ندنا

تراجعا وتخلفا ، وانقطعت هملتنا بأسباب الحياة الجديدة وفهم حركة التاريخ .

٢ - ان ازدياد القنوات الأجنبية ، وحجم انتشارها ، وعدد ساعات إرسالها ، يمثل تأثيرا من طرف واحد ، فالتدفق في المعلومات ، وفي المادة التليفزيونية الاخبارية والبرامجية الذي يحدث من الدول المتقدمة صاحبة الامكانيات الضخمة ، والوكالات المتخصصة ، والتكنولوجيا المتفوقة ، يصب في وجدان وعقل شعوب الدول التي تخلفت عن السباق الحضاري والعلمي والتكنولوجي .

٣ - هذا الوضع يؤدي إلى ما يمكن تسميته بهيمنة النمط الأمريكي والأوروبي على المشاهدة التليفزيونية في شتى بقاع العالم ، وغرس قيم هذا النمط وفلسفته في الحياة ، وعاداته وتقاليده التي يمكن أن تستهوي النشء والأجيال الجديدة المتعطشة إلى المعرفة ، والتي يدفعها الفضول إلى التقليد والمحاكاة ، من خلال الإعجاب والانبهار بكل ما هو أجنبي ، خاصة أنه يُقَم في إطار من الإبهار والامكانيات الفنية العالية ، ويستقطب اهتمام هذه القطاعات العريضة من المشاهدين - الشباب والأطفال - من خلال العزف المستمر على موضوع العنف والجنس .

٤ - ان منظمة اليونسكو الدولية ، كانت أول من تنبه إلى أهمية تأكيد الذاتيات والخصوصيات الثقافية للمجتمعات والشعوب ، وتعزيزها من خلال دليل العمل الذي وضعتة للعقد العالمي للتنمية الثقافية الذي يشمل السنوات من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٧ ، بهدف توجيه الحوار بين الثقافات نحو أشكال جديدة من التضامن والتعاون بين الشعوب ، والحفاظ على الذاتيات والتراث ، من خلال اهتمام البرامج السمعية والمرئية والكتب المنشورة بالأنشطة المحلية والخبرة المحلية ، وهي مهمة لا بد أن تشارك فيها أجهزة التعليم والثقافة

٤١٨

والاعلام والعلوم والتكنولوجيا ، على أساس مبدأ الكرامة المتساوية لجميع الثقافات .

ومن هذا المنطلق الذي دعت إليه منظمة اليونسكو ، يصبح الانفتاح على الثقافات والقيم الأخرى عاملا ايجابيا في تأكيد وتحديد الذاتية الثقافية .

٥ - لا بد من هذه الهجمة الفضائية العاتية - والتي ستقف منها الدول والحكومات موقف العاجز ، لوصولها مباشرة إلى المشاهد - من تطوير ما لدينا من امكانيات ، واستحداث أساليب جديدة للانتاج التليفزيوني المتطور ، وتحقيق أعلى مستوى متميز ، من حيث التقنية والتفوق ، مع الاقتراب الدائم من اهتمامات المواطن ومهمومه ومشاكله ، بحيث يجد في قنواته المحلية انعكاسا أميناً وصادقا لواقعه ، ومجريات الأحداث في هذا الواقع .

٦ - التصدي لهذه الهجمة الفضائية يتطلب تعاوناً وتضامناً عربياً ، من أجل انتاج مشترك على نطاق واسع من خلال مشاريع كبرى قادرة على التكلفة العالية والانتاج غير التقليدي ، وتطوير وسائل الانتاج . ومن هنا ينبغي دعم اتصاف الاذاعات العربية ، وانشاء الوكالات المصرية والعربية المتخصصة ، (هناك بالفعل دراسات يجريها الاعلام المصري لانشاء وكالة مصرية مصورة ، لسد الحاجة في مجال الاخبار الأجنبية ، والتغطية العالمية) كما أن اطلاق القمر الفضائي المصري « نايل سات » ، في النصف الثاني من عام ١٩٩٧ ، وانشاء مدينة الانتاج في السادس من أكتوبر ، يمثلان خطوة متقدمة في تدعيم هذا التصدي وهذه المواجهة ، والتخطيط الاعلامي العلمي للمستقبل القريب ، في ظل الانفجار الفضائي الراهن .

٧ - دراسة امكانيات اتاحة الفرصة لإقامة أنظمة اعلامية خاصة ، إلى جانب الأجهزة الحكومية ، تكون قادرة على سرعة التطور والحركة

والإيقاع ، والمنافسة مع القنوات الأجنبية . وسيتيح وجود هذه المؤسسات الخاصة الفرصة لتطوير الأجهزة الاعلامية الحكومية ، حرصا منها على جذب المشاهدين ، وتوسيع رقعة انتشارها بينهم ، ولاشك أن الخصخصة الاجتماعية والاقتصادية لابد أن يتبعها خصخصة فى بقية القطاعات ، ومنها القطاع الاعلامى ، باعتبارها فلسفة واحدة تنتظم المجتمع كله .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق يوصى بما يأتى :

* زيادة التبادل فى مجال البرامج الرياضية المنقولة من جمهورية مصر العربية ، حيث تمثل هذه البرامج أكبر نسبة من أنشطة التبادل الاعلامى .

* تعزيز امكانيات اتحاد الاذاعة والتليفزيون المصرى ووكالات الأنباء المصرية فى مجال عمليات التبادل ، ومن ذلك اقتناء وحدات محمولة ومتنقلة وسيارات خاصة لأعمال التبادل الاعلامى الاخبارى والتعامل مع الأتجار الصناعية وبنائى الاتصالات بأحدث التقنيات فى هذا المجال ، بهدف زيادة التبادل الصادر فى مجال الاخبار بصفة خاصة .

* القيام بدور أكبر فى تنشيط أعمال التبادل الاعلامى فى المؤسسات الدولية وبصفة خاصة اتحاد الاذاعات العربية واتحاد الاذاعات الافريقية .

* العمل الدؤوب على نقل مركز الثقل فى أعمال التبادل الاعلامى الأوروبى والشرق أوسطى والدولى بالمنطقة إلى مصر ، حيث انها مؤهلة لذلك من خلال توافر الخبرات الاعلامية والامكانيات الاتصالية .

* تفضيل استخدام رمز مصر (EGY) فى الشعارات المستخدمة باتحاد الاذاعات الأوروبى وغيره من الاتحادات الدولية والإقليمية .

* مداومة تطوير وتحديث التدريب فى مجالات التبادل الاعلامى ووسائله المستحدثه واقتصادياته .

* الاهتمام باللغات فى مجالات التبادل الاعلامى فيما يخص الترجمة والنشر والاستخدام على القنوات الفضائية وعلى الشبكات الأجنبية بالمنطقة مثل شبكة (يورونيوز) وغيرها ، واستخدام اللغة العربية فى شبكة (يورونيوز) بصفة خاصة .

* تشجيع القطاع الخاص الاعلامى على العمل فى مجالات التبادل واقامة المشروعات فى مصر ، وتخفيف القيود من أجل جذب الاستثمارات فى هذا المجال . مما يفيد اقتصاديا ويفتح فرص عمل جديدة للأعداد الكبيرة من المؤهلين للعمل الاعلامى الفنى .

* التركيز على تطوير وتحسين الجودة الفنية للصورة والصوت باعتبارها جواز المرور عبر القنوات الفضائية والارضية وقنوات التوزيع الكابلى ، والاهتمام بانتقاء مواد البرامج التى تهم الجمهور المستهدف فى عملية التبادل .

* انشاء مركز للتنسيق والدراسات الخاصة بالتبادل الاعلامى بمصر .

* العمل على توسيع نطاق البرامج الثقافية التى تحقق قيم الأصالة والانتماء والولاء ، وترتبط بوجودان الجماهير وتعبر عن طموحاتهم ورغباتهم ، ومن ثم نجد أسواقاً رائجة فى دول الوطن العربى .



الانتاج والشئون الاقتصادية

السياسات المالية والاقتصادية

الصفحة

- ١١ - مقترحات النهوض بالاقتصاد المصرى
- ١٣ - تطوير سوق المال

الانتاج الزراعى والرى

- ١٧ - المياه الجوفية فى مصر وإمكاناتها
- ٢٧ - الائتمان الزراعى
- ٤٠ - الإرشاد الزراعى

الانتاج الصناعى

- ٦٠ - استراتيجية استخدام الطاقة حتى عام ٢٠٢٠
- ٧٣ - استغلال الطاقة البترولية

النقل والمواصلات

- ١٠٨ - النقل البرى بين مصر والمشرق والمغرب العربى حتى عام ٢٠١٠

الخدمات والتنمية الاجتماعية

الاسكان والتعمير

الصفحة

- ١٢٣ - سياسة إسكان محدودى الدخل

البيئة

- ١٥١ - أجندة القرن الحادى والعشرين للتنمية المتواصلة

الخدمات الصحية

- ١٧١ - الرعاية المتكاملة لكبار السن

- ٢٠٠ - نحو مواجهة فعالة لأمراض الكبد الوبائى

- ٢٠٧ - نقل المصانع خارج نطاق المدن الكبرى

التنمية الإدارية والقوى العاملة

- ٢٢٠ - تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالمؤسسات المصرية

- ٢٢٧ - تنمية الصادرات وترشيد الواردات

- ٢٣٥ - تطوير الأداء التسويقى للصناعات الصغيرة

- ٢٤١ - تقويم نظم تراخيص ومزاولة الحرف والمهن

التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا

| الصفحة | التعليم العام |
|--------|---|
| ٢٥٥ | - المهارات اللازم تحقيقها فى التعليم الاساسى |
| ٢٥٨ | - إعداد قيادات التعليم |
| ٢٦٣ | - اتجاهات مقترحة للتربية البيئية فى التعليم العام |
| ٢٦٧ | - دور المدارس النموذجية التجريبية فى تطوير التعليم |
| ٢٧٠ | - الرعاية التربوية للفئات الخاصة |
| | التعليم الفنى والتدريب |
| ٢٧٩ | - نحو استراتيجية متكاملة للتعليم الفنى والتدريب المهنى |
| ٢٨٢ | - المجتمع والتعليم الفنى |
| ٢٨٦ | - التدريب المهنى على المستوى القومى : إمكاناته ورسالته ومستقبله |
| | التعليم الجامعى والعالى |
| ٣٠٤ | - نحو استراتيجية للنهوض بإعداد خريجي الجامعات ومؤسسات التعليم العالى ورفع كفاءة تشغيلهم |
| ٣١١ | - الأوضاع الأكاديمية بالجامعات وأساليب تطويرها |
| ٣٢١ | - الأوضاع الادارية والمالية بالجامعات وسبل النهوض بها |
| | التعليم الأزهرى |
| ٣٣٢ | - سياسة تطوير التعليم بالمعاهد الأزهرية بعد المرحلة الابتدائية |
| ٣٣٦ | - سياسة إنشاء معاهد فنية نوعية بالأزهر |
| ٣٣٦ | - سياسة إعداد الطلاب الوافدين بمعاهد الأزهر وجامعته |
| | البحث العلمى والتكنولوجيا |
| ٣٣٩ | - تكنولوجيا الليزر وتطبيقاته |
| ٣٤٦ | - إدارة التكنولوجيا |

الثقافة والفنون والآداب والاعلام

الثقافة

الصفحة

- ٣٥٣ - مسئولية العمل الثقافى فى مصر المعاصرة
- ٣٦١ - التكامل الثقافى بين العلوم والفنون والآداب

الفنون

- ٣٦٨ - تقاليد المهنة فى مجال الفنون
- ٣٧٣ - نحو استثارة الوعى بالبيئة العمرانية فى المدينة المصرية
- ٣٨٣ - الفنون والاذاعة والتليفزيون

الآداب

- ٣٨٧ - حرية الأديب بين الإلزام والالتزام
- ٣٩٢ - مكانة الأديب فى المجتمع

التراث الحضارى والآثار

- ٣٩٥ - الحفاظ على الآثار الاسلامية والقبطية
- ٤٠١ - التوعية التاريخية

الاعلام

- ٤٠٥ - الحفاظ على التراث الإعلامى المرئى والمسموع
- ٤١١ - التبادل الإعلامى من منظور قومى

صدر من هذه الموسوعة :

- المجلد الأول : الزراعة والري (طبعة ثانية)
 المجلد الثانى : الصناعة (طبعة ثانية)
 المجلد الثالث : السياسات المالية والاقتصادية (طبعة ثانية)
 المجلد الرابع : النقل والمواصلات ، والتموين والتجارة الداخلية .
 المجلد الخامس : السياحة
 المجلد السادس : التعليم العام والفنى
 المجلد السابع : التعليم الجامعى والعالى
 المجلد الثامن : التعليم الأزهرى - البحث العلمى والتكنولوجيا - محو الأمية وتعليم الكبار - القوى العاملة
 المجلد التاسع : العدالة والتشريع - التنمية الادارية - الرعاية الاجتماعية - الادارة المحلية
 المجلد العاشر : الاسكان والتعمير - السياسة السكانية - الخدمات الصحية - الشباب والرياضة - القوى العاملة
 المجلد الحادى عشر : الثقافة - الآداب - التراث الحضارى - العلوم الانسانية
 المجلد الثانى عشر : الاعلام - الفنون
 المجلد الثالث عشر : مستقبل الطاقة فى مصر - صناعة السكر - الأسمدة الكيماوية - الأراضى الجديدة - سيناء وخطط التنمية
 المجلد الرابع عشر : السياسة الدوائية - السياسة الصحية - الخدمات الطبية العاجلة - سياسة تدريب الأطباء - التغذية الصحية - الوقاية من الأمراض المعدية - القوى العاملة فى مجال التمريض - الوقاية والعلاج من أمراض الحيوان .
 المجلد الخامس عشر : الكتاب السنوى (١٩٩٠ - ١٩٩١) .
 المجلد السادس عشر : ملامح ثروة مصر الأثرية والسياحية (القسم الأول : الوجه البحرى) .
 المجلد السابع عشر : ملامح ثروة مصر الأثرية والسياحية (القسم الثانى : الوجه القبلى) .
 المجلد الثامن عشر : الكتاب السنوى (١٩٩١ - ١٩٩٢) .
 المجلد التاسع عشر : الكتاب السنوى (١٩٩٢ - ١٩٩٣) .
 المجلد العشرون : الكتاب السنوى (١٩٩٣ - ١٩٩٤) .
 المجلد الحادى والعشرون : الكتاب السنوى (١٩٩٤ - ١٩٩٥) .
 المجلد الثانى والعشرون : الكتاب السنوى (١٩٩٥ - ١٩٩٦) .

مطبوعات
المجالس القومية المتخصصة
- ٢٩٩ -

القاهرة
١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

